

مُؤَسَّسَةٌ

الشَّهِيدُ الْأَوَّلُ

الجزء الخامس

ذكر الشيعة في أحكام الشريعة ١



المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مرکز تحقیقات و اسناد اسلامی



مرکز تحقیقات اسلامی

موسوعة الشهيد الأول

الجزء الخامس

ذكرى الشيعة



في أحكام الشريعة

مركز العلوم والثقافة الإسلامية

مركز إحياء التراث الإسلامي

تعدادی اموال

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

۵۱۹۳۹

شی-اموال:



مركز العلوم والثقافة الإسلامية

موسوعة الشهيد الأول
الجزء الخامس (ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ١)
مجموعة من المحققين
إشراف: علي لوسا الناطقي

الناشر: مركز العلوم والثقافة الإسلامية
معاونية الأبحاث لمكتب الإعلام الإسلامي في الحوزة العلمية، قم المقدسة
إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي



الطبعة: مطبعة نكاش
الطبعة الأولى ١٤٣٠ ق / ٢٠٠٩ م
الكمية: ١٠٠٠ نسخة

سعر الدورة: ٢٠٠٠٠٠ تومان
العنوان: ١٠٠: التسلسل: ١٥٤

حقوق الطبع محفوظة للناشر

العنوان: قم، شارع الشهداء (صفائية)، رزاق آمار، الرقم ٤٢
التلفون والفاكس: ٧٨٢٢٨٢٣، التوزيع: قم ٧٨٢٢٨٢٣، طهران ٥ - ٢٠٣ - ٨٨٩٤
ص. ب: ٣٧١٨٥/٢٨٥٨، الرمز البريدي: ١٦١٣٩ - ٣٧١٥٦
وب سايت: www.isca.ac.ir البريد الإلكتروني: isahr@isca.ac.ir

موسوعة الشهيد الأول (الجزء الخامس: ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة / ١) / مجموعة من المحققين: إشراف علي لوسا الناطقي
إعداد: مركز إحياء التراث الإسلامي، قم: مركز العلوم والثقافة الإسلامية ١٤٣٠ ق، ٢٠٠٩ م، ١٣٨٨ هـ

ISBN: 978-600-5570-11-3 .. (دوره)
ISBN: 978-600-5570-13-7 .. (ج ١)
ISBN: 978-600-5570-15-1 .. (ج ٢)
ISBN: 978-600-5570-17-3 .. (ج ٣)
ISBN: 978-600-5570-19-9 .. (ج ٤)
ISBN: 978-600-5570-21-2 .. (ج ٥)
ISBN: 978-600-5570-23-6 .. (ج ٦)
ISBN: 978-600-5570-25-0 .. (ج ٧)
ISBN: 978-600-5570-27-4 .. (ج ٨)
ISBN: 978-600-5570-29-8 .. (ج ٩)
ISBN: 978-600-5570-31-1 .. (ج ١٠)

ISBN: 978-600-5570-12-0 .. (مدخل)
ISBN: 978-600-5570-14-4 .. (ج ١١)
ISBN: 978-600-5570-16-8 .. (ج ١٢)
ISBN: 978-600-5570-18-2 .. (ج ١٣)
ISBN: 978-600-5570-20-5 .. (ج ١٤)
ISBN: 978-600-5570-22-9 .. (ج ١٥)
ISBN: 978-600-5570-24-3 .. (ج ١٦)
ISBN: 978-600-5570-26-7 .. (ج ١٧)
ISBN: 978-600-5570-28-1 .. (ج ١٨)
ISBN: 978-600-5570-30-4 .. (ج ١٩)
ISBN: 978-600-5570-32-8 .. (ج ٢٠)

٢٠٠٠/٠٠٠/٢ ريال (دوره)

فهرست نویسن بر اساس اطلاعات فیلد
کتابنامه

١. اسلام - مجموعه ها، ٢. فقه جعفری - قرن ٨ ق. - مجموعه ها، ٣. شهید اول، محمد بن مکی، ٧٢٦ - ٧٨٩ ق. - سرگزشتنامه، الفقه
ناطق، علی لوسا، قم: مکتب الإعلام الإسلامي، مرکز العلوم والثقافة الإسلامية، مرکز إحياء التراث الإسلامي

دليل موسوعة الشهيد الأول

المدخل = الشهيد الأول حياته وأثاره

الجزء الأول - الجزء الرابع = ١. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد

الجزء الخامس - الجزء الثامن = ٢. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

الجزء التاسع - الجزء الحادي عشر = ٣. الدروس الشرعية في فقه الإمامية

الجزء الثاني عشر = ٤. البيان

الجزء الثالث عشر = ٥. اللمعة الدمشقية في فقه الإمامية

الجزء الرابع عشر = ٦. حاشية القواعد (الحاشية النجارية)

الجزء الخامس عشر = ٧. القواعد والفوائد

الجزء السادس عشر و الجزء السابع عشر = ٨. جامع البين من فوائد الشرحين

الجزء الثامن عشر = الرسائل الكلامية والفقهية

الرسائل الكلامية	الرسائل الفقهية
٩. المقالة التكميلية	١٤. أحكام الميت
١٠. الأربعينية في المسائل الكلامية	١٥. الرسالة الألفية
١١. العقيدة الكافية	١٦. الرسالة النفلية
١٢. الطلائعية	١٧. جواز السفر في شهر رمضان اعتباراً
١٣. تفسير الباقيات الصالحات	١٨. المنسك الصغير
	١٩. المنسك الكبير
	٢٠. أجوبة مسائل الفاضل المقداد
	٢١. المسائل الفقهية



الجزء التاسع عشر = المزار والرسائل المتفرقة

٢٢. المزار	٢٨. الوصية (٣)
٢٣. الأربعون حديثاً (١)	٢٩. الإجازة لابن نجدة
٢٤. الأربعون حديثاً (٢)	٣٠. الإجازة لابن الخازن
٢٥. الأربعون حديثاً (٣)	٣١. الإجازة لجماعة من العلماء
٢٦. الوصية (١)	٣٢. الأثمار
٢٧. الوصية (٢)	

الجزء العشرون = الفهارس

فهرس الموضوعات

٢٣	مقدمة التحقيق
٢٣	ذكرى الشيعة والمدرسة الاجتهادية للشهيد الأول
٤٢	نتيجة البحث:
٤٣	نحن والكتاب
٤٥	مخطوطاته
٤٧	طبائاته
٤٨	منهجنا في التحقيق
٥١	نماذج من مصورات النسخ الخطبة المعتمدة في التحقيق

ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة

٣	خطبة الكتاب
٥	المقدمة
٥	إشارات سبع:
٥	الإشارة الأولى: معنى الفقه
٦	الإشارة الثانية في وجوب التفقه
٧	الإشارة الثالثة: ما يعتبر في الفقيه
٨	الإشارة الرابعة في وجوب اجتهاد العامي
٩	الإشارة الخامسة: لا يشترط مشافهة المفتي في العمل بقوله
٩	الإشارة السادسة في قول وجيز في الأصول

٩	أحدها: الكتاب
١٢	الأصل الثاني: السُّنة وأقسامها
١٤	الأصل الثالث: الإجماع
١٦	الأصل الرابع: دليل العقل
١٨	الإشارة السابعة في وجوب التمسك بمذهب الإمامية
٢٥	وأما الأقطاب فأربعة

القُطب الأول في العبادات

كتاب الصلاة

٢٩	معناها لغةً وشرعاً
٣٣	الباب الأول: الطهارة
٣٤	الفصل الأول في المستعمل الاختياري (الماء)
٣٤	ما يعرض للماء:
٣٤	العارض الأول: زوال الاسم بحيث يلزم الإضافة
٣٦	فروع:
٣٨	العارض الثاني: زوال أحد أوصافه مع بقاء اسمه
٤١	مسائل:
٤١	الأولى: لا ينجس الجاري بالملاقاة
٤٢	الثانية: لا ينجس الكثير بالملاقاة
٤٤	الثالثة: ينجس قليل الواقف بالملاقاة
٤٥	فروع:
٤٩	العارض الثالث: كونه ماءً بئرٍ
٥٠	فروع في أحكام ماء البئر لو تغيّر
٥٣	أحكام أقسام غير المتغيّر بالنجاسة
٦٣	تنمّة: يستحبّ تباعد البئر عن البالوعة خمس أذرع
٦٤	العارض الرابع: استعمال الماء (الماء المستعمل)

٦٤	فروع:
٦٥	العارض الخامس: غصبية الماء
٦٦	العارض السادس: الاشتباه (الماء المشتبه)
٦٧	العارض السابع: معارضته أولى إلا مع الجهل أو النسيان
٦٧	العارض الثامن: كونه سؤراً (الأسار)
٧٠	خاتمة: يحرم استعمال الماء النجس والمشتبه به في الطهارة مطلقاً
٧٠	الأعيان النجسة:
٧٠	الأول والثاني: البول والغائط من ذي النفس غير المأكول
٧٢	الثالث والرابع: المنى والدم من كل ذي نفس سائلة
٧٣	الخامس: الميتة من ذي النفس مطلقاً
٧٣	السادس والسابع: الكلب والخنزير
٧٤	الثامن: المسكرات
٧٥	التاسع: الفقاع
٧٥	العاشر: الكافر
٧٦	مسائل:
٧٦	الأولى: لا فرق بين فضلات الناس، وكذا الدم
٧٦	الثانية: فضلة المأكول طاهرة
٧٧	الثالثة: الحب الخارج من المغتذي طاهر ما لم يستعمل
٧٧	الرابعة: رطوبة الفرجين طاهرة، وكذا الدبر
٧٧	الخامسة: الانفحة طاهرة من الميتة والمذبوحة
٧٧	السادسة: القيح طاهر، والصديد إن خلا عن الدم
٧٧	السابعة: نجاسة الميتة ذاتية في وجهه
٧٨	الثامنة: ما لا تحل الحياة من الميتة طاهر
٧٨	التاسعة: لا ينجس الطعام بموت المتولد فيه من الدود وشبهه
٧٨	العاشرة: الجنين إن حلّ فطاهر، وإلا فنجس وإن كان مضغاً
٧٨	الحادية عشرة: المسكرات الجامدة بالأصالة طاهرة

- ٧٨ الثانية عشرة: المتولد من الكسب والخزير نجس
- ٧٨ الثالثة عشرة: كلب الماء طهر
- ٧٨ الرابعة عشرة: ولد الكافرين نجس، ولو سباه مسلم وقلنا بالتبعية طهر
- ٧٨ الخامسة عشرة: آية المشركين وما في أيديهم طاهرة
- ٧٩ ما ظن نجاسته ولم تثبت
- ٨١ وأما المحكم ففيه عشرون بحثاً:
- ٨١ الأول: تجب إزالة ما عدا الدم عن الثوب والبدن للصلاة والطواف
- ٨٣ الثاني: إنما يظهر بال غسل العددي ما يمكن فصل الفسالة عنه
- ٨٤ الثالث يكفي الغسل مرة في غير لإبائه
- ٨٧ الرابع: تطهر الأرض وانعصر و بوارى بتجفيف الشمس
- ٨٨ الخامس: يطهر باطن القدم وباص الثعل والحف بالأرض
- ٨٨ السادس: لا خلاف في طهارة السطفة والعلقة والبيضة بصيرورتها حيواناً
- ٨٩ السابع: تطهر الأرض بما لا يتفعل من الماء بالملاعة
- ٨٩ الثامن: لو طهر بعض الثوب التجس، أو شيئاً من البدن التجس طهر
- ٨٩ التاسع: لو اشتبه موضع المجاسة غسل كل ما يحس
- ٨٩ العاشر: الطاهر اشراط ورود الماء على المجاسة
- ٩٠ الحادى عشر: يطهر الكافر بإسلامه
- ٩٠ الثاني عشر: يطهر الدم بانتقاله إلى اليعوض والبرغوث
- ٩٠ الثالث عشر: طهر المرتضى الصفي - كالسيف والمرأة - بالمسح
- ٩١ الرابع عشر: لا بأس أن يغسل اندم بالبخاق
- ٩١ الخامس عشر: لا تتعدى المجاسة مع اليبوسة
- ٩٢ السادس عشر: لا يظهر حلد الميتة بالدباغ
- ٩٤ السابع عشر: الأصح وقوع الذكاه على الطاهر في حال الحياة
- ٩٥ الثامن عشر: عفى عن الدم في اثوب والبدن عفاً نقص عن سعة الدرهم
- ٩٨ التاسع عشر: لو تعذر الستر بغير ثوب نجس تعذر تطهيره
- ٩٩ العشرون: حكم المصلبي بنجاسة في بدنه أو ثوبه

١٠٠	الحادي والعشرون. مراتب إيراد الماء على المجاسة
١٠٣	خاتمة: الآنية خمسة. (أحكام الأواني)
١٠٨	النظر في آداب الحتام والاستطابة
١٠٨	الأول: آداب الحتام
١١٣	الثاني في الاستطابة
١١٣	النوع الأول: المطلقة.
١١٩	السوع الثاني: استطابة الخلوة، وفيها مصبان:
١١٩	المطلب الأول: أحكام الخلوة.
١٢٥	المطلب الثاني في الاستنجاء
١٣١	الفصل الثاني المستعمل الاضطراري
١٣١	المطلب الأول: الصعيد وحده الأرض تراباً كان أو ممتراً أو صخراً
١٣٤	مروع:
١٣٥	المطلب الثاني في مسوِّحه
١٣٥	أحدها: عدم وجود الماء
١٣٧	ثانيها: عدم وصلته
١٣٨	ثالثها: الخوف على نفسه أو ماله من استعماله
١٤٠	مسائل أربع:
١٤٠	الأولى: الجنب أولى من لميِّت والمحدث بالماء
١٤٢	الثانية: لا يجوز للمكلف بالطهارة بماء بذله لغيره
١٤٢	الثالثة: فاقد الطهورين يؤخَّر الصلاة
١٤٢	الرابعة: لو وجد مَنْ عليه غسل ووضوء ما يكفي أحدهما
١٤٣	الفصل الثالث في المستعمل له ومنه
١٤٣	المطلب الأول في المستعمل له
١٤٣	فيما يجب أو يستحب له الوضوء أو الغسل

- ١٤٦ فيما يستحبّ له الغسل ..
- ١٥٦ وأمّا التيمّم فيجب لما تجب له الطهارة ..
- ١٥٧ فروع:
- ١٥٨ المطلب الثاني في المستعمل منه (الأسباب الموجبة للطهارة)
- ١٥٨ القسم الأول: موجب الوضوء وحده
- ١٥٩ مسائل:
- ١٦٤ القسم الثاني: موجب الغسل وحده
- ١٦٦ القسم الثالث: الدماء الثلاثة
- ١٦٧ مقامات ستة:
- ١٦٨ المقام الأول في العنابة، أسبابها
- ١٧١ مسائل:
- ١٧١ الأولى: مراعاة صفات المنى بما هي مع الاشتباه
- ١٧٢ الثانية: لا عبرة بالشهوة والفتور من غير إيمان وإن احتمل بالجماع
- ١٧٢ الثالثة: عدم وجوب الغسل على المرأة بخروج نطفة الرجل
- ١٧٢ الرابعة: لا يكفي في الإيلاج عيبوبة بعض الحشفة
- ١٧٣ الخامسة: إيلاج الصبي في البالغة وبالعكس موجب للغسل على البالغ مهما
- ١٧٣ السادسة: الملفوف كثيره وإن غلظت النقافة
- ١٧٣ السابعة: لا فرق بين العضو الأشلّ وغيره
- ١٧٣ الثامنة: لو خرج المنى من ثقبه اعتبر لا اعتياد
- ١٧٣ التاسعة: لا فرق بين الرجل والمرأة في خروج المنى
- ١٧٤ العاشرة: الغسل يجب على الكافر كسائر العبادات
- ١٧٥ المقام الثاني في الحيض
- ١٧٩ مسائل:
- ١٧٩ الأولى: تثبت العادة بمرتين متساويتين عدداً ووقتاً

- ١٨٠ الثانية: لا يشترط في العادة تعدد الشهر
- ١٨١ الثالثة: لو اتفقت أيام التمييز عدداً ووقتاً وصفة مرتين استقرت العادة
- ١٨١ الرابعة: قد تتعدد العادة على نظام طبيعي
- ١٨١ الخامسة: قد تترك ذات التمييز الصلاة والصوم عشرين يوماً متوالية
- ١٨٢ السادسة: هل يشترط في التمييز بلوغ الدم الضعيف أقل الطهر؟
- ١٨٣ السابعة: الصغرة في أيام الحيض حيض
- ١٨٣ الثامنة: ذات العادة المستقرة تترك العبادة بالرؤية
- ١٨٥ التاسعة: المعتادة دون العشرة مع الدم المستمر تستظهر بترك العبادة
- ١٨٧ العاشرة: لو عارض التمييز العادة فالعمل على العادة
- ١٨٨ **المقام الثالث في الاستحاضة**
- ١٩٣ **مروع.**
- ١٩٣ الأول: ظاهر الخبر الخبير بين الستة والسبعة
- ١٩٤ الثاني: خبر محمد بن مسلم يدل على التمسك ولو بواحدة
- ١٩٤ الثالث: أكره في المعتبر العود إلى الأقران مطالباً بالدليل
- ١٩٤ الرابع: حكّم أبو الصلاح برجوع المضطربة إلى النساء
- ١٩٥ الخامس: لا تصح طهارتها قبل الوقت
- ١٩٥ السادس: الأجود تجديد الوضوء لصلاة المافنة
- ١٩٦ السابع: ظاهر الأصحاب توقف حل الوطء على ما توقف عليه الصلاة والصوم
- ١٩٧ الثامن: حكّم الشيخ بأن انقطاع دمها بعد الوضوء يوجب الوضوء
- ١٩٨ التاسع: لو انقطع الدم في أثناء الصلاة حكّم في المبسوط والخلاف بإتمامها
- ١٩٩ العاشر: قيل: الاعتبار في الكثرة والقامة بأوقات الصلوات
- ١٩٩ الحادي عشر: الأجود أنه إذا انقطع الدم بعد الطهارة أعادتها وإن لم تعلم الشفاء
- ٢٠٠ حكم المستحاضة الفاقدة للتمييز، وهي ثلاث.
- ٢٠٠ الأولى: ذكرت العدد ونسيت الوقت ...
- ٢٠٢ الثانية: ذكرت الوقت ونسيت العدد ..

- ٢٠٢ الثالثة: سيئتهما جميعاً
- ٢٠٥ المقام الرابع في النفاس
- ٢٠٨ مسائل:
- ٢٠٨ الأولى: ما تراء بعد الأكثر استعاضة
- ٢٠٩ الثانية: لو لم ترد مأ حتى انقضى الأكثر فلا نفاس
- ٢٠٩ الثالثة: ذات التوأمن فصاعداً يتعدّد نفاسها
- ٢٠٩ الرابعة: لو نفست ذات العادة عشراً ثم طهرت شهرين
- ٢١٠ الخامسة: لو سقط عصب من الولد وتحلّف الباقي
- ٢١٠ السادسة: لو رأب ثلاثة ثم ولدت قبل مضيّ طهر
- ٢١٠ السابعة: يفترق الحيض والنفس في الأقلّ قطعاً
- ٢١١ أحكام المحدث
- ٢١١ أحدهما: حكم الأصفر
- ٢١٣ الثاني: حكم الأكبر
- ٢١٧ حكم الحائض والنفساء، ففيه مسائل:
- ٢١٧ الأولى: يحرم منها موضع الدم لا غيره
- ٢١٩ الثانية: يحرم طلاقها مع الدخول
- ٢١٩ الثالثة: لا يرتفع حدّها لو تطهرت
- ٢٢٠ الرابعة: لو حاصت بعد إمكان الأداء... ولو طهرت وبقي قدر الطهارة
- ٢٢١ الخامسة: يكره للمجنب والحائض الخضاب
- ٢٢٢ السادسة: يستحبّ الوضوء لوقت الصلاة والكون في مصلاها
- ٢٢٢ السابعة: يجب قضاء الصوم دون الصلاة إجماعاً
- ٢٢٣ الثامنة: يجب عليها الاستبراء بقطنية عند الانقطاع لدون الأكثر
- ٢٢٣ فروع:
- ٢٢٣ الأول: يحرم بعض العزيمة حتى الآي المشتركة بالنية منها
- ٢٢٣ الثاني: يكره الاجتياز في مساجد للمجنب والحائض مع أمن التلوّث

٢٢٣	الثالث: يُعزّر الواطن العالم بانحرهم والحوض
٢٢٤	الرابع: نوكر الوطء تكررت لكفارة
٢٢٥	الخامس: قدر الشيطان الدينار بعشرة دراهم
٢٢٦	المقام الخامس في أحكام الميت
٢٢٦	الأخبار الواردة النافعة لطالب الآخرة
٢٣٥	الحكم الأول: الاحتضار، في وجوب استقبال القبلة
٢٣٦	ما يستحب أو يكره عند الاحتضار
٢٤٢	خاتمة: تجب الوصية على كل من عليه حق
٢٤٢	الحكم الثاني: التفصيل
٢٤٣	النظر الأول في الفاسل ومن يجوز له الفصل
٢٥٣	النظر الثاني في المصل، وهو الميت المسلم
٢٥٧	ويستقط تفصيل عشرة
٢٥٧	الأول: الشهيد إذا مات في المعركة
٢٦٢	الثاني: الكافر لا يُغسل بإجماعنا
٢٦٤	الثالث: المخالف عند المفيد لا يغسله المؤمن ولا يصلي عليه
٢٦٤	الرابع: إذا فقد الفاسل
٢٦٤	الخامس: إذا عدم الماء أو وصلته
٢٦٤	السادس: إذا عجز المسلم عن تعميده
٢٦٤	السابع: إذا لم يمكن تعميده بخوف تناثر لحمه
٢٦٥	الثامن: من وجب عليه الرجم أو انقود يؤمر بالاغتسال و...
٢٦٧	التاسع: ما في بطن الميتة من الأجنة إذا مات
٢٦٨	العاشر: قطعة لا عظم فيها
٢٦٩	النظر الثالث في الفصل، وفي كيفية
٢٧٦	مسائل:

- ٢٧٦ الأولى: يجب استقبال القبلة حالة الغسل
- ٢٧٦ الثانية: يستحب وضعه على مرتفع
- ٢٧٧ الثالثة: يفتق قميصه وينزع من تحته . . .
- ٢٧٨ الرابعة: يجب إزالة المجاسة عن بدنه أولاً
- ٢٧٨ الخامسة: وجوب النية على العاسل
- ٢٧٩ السادسة: يجب تغسيله ثلاثاً بالسدر ثم الكافور ثم القراح
- ٢٧٩ فروع:
- ٢٨٠ المسألة السابعة: يجب البدأة برأسه ثم جانبه الأيمن ثم الأيسر
- ٢٨٠ الثامنة: استحباب الوضوء
- ٢٨١ التاسعة: يستحب تليين أصابعه برفق
- ٢٨٢ العاشرة: مسح بطنه في الأوليين قبلهما
- ٢٨٣ الحادية عشرة: استحباب غسله تحت سقف
- ٢٨٣ الثانية عشرة: كراهية فضّ أظفاره وتstriج لحيته و .
- ٢٨٥ الثالثة عشرة: كراهية إرسال الماء في الكتيف دون البالوعة
- ٢٨٥ الرابعة عشرة: مقدار ما يجب من السدر والكافور
- ٢٨٥ الخامسة عشرة: يستحب تقديم غسل يديه وفرجيه مع كل غسلة
- ٢٨٦ السادسة عشرة: لا يجزئ تكرار لقراح ثلاثاً في الغسل مع إمكان الخلط
- ٢٨٦ السابعة عشرة: الفريق يعاد غسله بعد تيقن موته بالاستبراء
- ٢٨٦ الثامنة عشرة: لا تستحب الدخنة بالعود ولا غيره
- ٢٨٧ الحكم الثالث: تكفينه، وبيان الواجب منه
- ٢٨٩ مسائل:
- ٢٨٩ الأولى: يجزئ عند الضرورة ثوبان، ولو لم يوجد إلا واحد كفى
- ٢٨٩ الثانية: لا يجوز التكفين في المصوب
- ٢٩٠ الثالثة: يجب وضع الكافور على المساجد السبعة، وهو الحنوط
- ٢٩٣ الرابعة: يستحب الذريرة على الأكفان

٢٩٤	الخامسة: يستحبّ عبدنا أن يزداد الرجل والمرأة حبرة
٢٩٥	السادسة: يزدان أيضاً خرقه لشدة الفخذين
٢٩٧ ...	السابعة: ما تزداد المرأة من الكفن
٣٠٠	الثامنة: يستحبّ التكفين في القطر لأبيض، ويكره الكتان
٣٠١	التاسعة: يكره في السواد (هل) وكلّ صبغ على الأصح
٣٠١	العاشر: يستحبّ الجريدتان، وفيهما مباحث:
٣٠١	الأول في شرعيتها
٣٠٢	الثاني في قدرها
٣٠٤	الثالث في بدلها
٣٠٤	الرابع في محلها
٣٠٥	الحادية عشرة: يستحبّ أن يكتب على الكفن فلان يشهد أن لا إله إلا الله
٣٠٦	الثانية عشرة: يستحبّ أن يحاط الكفن بغيوطه
٣٠٧	حاتمه في كيفته الكفين
٣٠٩	فوائد
٣٠٩	الأولى: أن العمامة والعرقه ليستا من الكفن الواجب
٣١٠	الثانية: لو خرج من الميت نحاسة غُسلت عن يده
٣١٠	الثالثة: لو تعذر شيء من الواجبات في غسل الكفن... سقط
٣١١	الخامسة: لو كفته في قميصه نزع أزراره دون أكمامه
٣١١	السادسة: لا بأس بمسّ الميت عند موته
٣١٢	السابعة: لا فرق بين حموط الرجل والمرأة
٣١٢	الثامنة: الكفن من أصل المال قبل الدين
٣١٣	التاسعة: لو تشاح الورثة في الكفن اقتصر على الواجب
٣١٤	العاشر: كفن الزوجة على زوجها وإن كانت ذات يسار
٣١٥	الحادية عشرة: لو وُجد الكفن ويُس من الميت عاد ميراثاً
٣١٦	الثانية عشرة: جواز الحنة في الكفن

- ٣١٦ الثالثة عشرة: يستحب إعداد نكفن في حال الحياة
- ٣١٧ المحكم الرابع في الصلاة عليه
- ٣١٧ النظر الأول في العمل، ويجب كفاية
- ٣٢٠ يستحب تشييع الحازة
- ٣٢٤ وهما مسائل:
- ٣٢٤ الأولى ما يستحب للمشييع أو يكره له
- ٣٢٦ الثانية: كراهية الإسراع بالحنازة
- ٣٢٧ الثالثة: يستحب حمل النساء في بعض
- ٣٢٧ الرابعة: يكره الاتباع بهار
- ٣٢٨ الخامسة: يكره اتباع النساء الحارة
- ٣٢٨ السادسة: لا يستحب القيام لمن مَرَّت عليه الحارة
- ٣٢٨ السابعة: كراهه جلوس المشيع قبل وضع الميت في اللحد
- ٣٢٩ الثامنة: لا يسمع من الاتباع كون المسكر مع الجمار
- ٣٢٩ التاسعة: يكره حمل ميتين على سرج
- ٣٣٠ العاشرة: مَنْ صَلَّى على جنازة لم يرح حتى تدفن
- ٣٣٠ الحادية عشرة: يحب العسيل، ثم لكس، ثم الصلاة، ثم الدهن
- ٣٣١ النظر الثاني في المحل، وهو الميت المسلم ومن يحكمه
- ٣٤٢ تديب في جوار الصلاة على الحارة مرتين
- ٣٤٤ تنبيهات:
- ٣٤٤ الأول: لا فرق في تكرار الصلاة بين الولي وغيره
- ٣٤٥ الثاني: لو قَدَّرنا الحوار بعدم تغيير بصورة الظاهر أَنَّ البلى غير شرط
- ٣٤٥ الثالث: لا فرق في هذه الصلاة بين لموجود عند موته وغيره
- ٣٤٥ الرابع: يعتبر لها مشاهدة ائمة أو في حكمه
- ٣٤٦ الخامس: لا يتقدَّر التباعد عن الحارة بثلاثمائة ذراع
- ٣٤٦ السادس: إذا كان الميت لم يصل عليه فأيقاعها بيته الفرض

- ٣٤٦ السابع: يصلى على المرجوم
- ٣٤٦ الثامن: لا صلاة على السقط إذا لم يستهل
- ٣٤٧ التاسع: يصلى على من غسله الكافر، أو غسل بالصب، أو يتم
- ٣٤٨ النظر الثالث في المصلي، وفيه مسائل:
- ٣٤٨ الأولى: الأولى بالصلاة على الميت
- ٣٤٩ الثانية: لو كان الأقرب امرأة فهي أولى
- ٣٥٠ الثالثة: لو تعدد الوارث فالزوج أولى
- ٣٥١ الرابعة: لو لم يكن إلا المولى أو قرابته فهو أولى
- ٣٥٢ الخامسة: لو تساوى الأولياء
- ٣٥٣ فروع ست:
- ٣٥٦ النظر الرابع في الصلاة، ومطالبه ثلاثة:
- ٣٥٦ الأول في واجبه، وفيه مسائل:
- ٣٥٦ الأولى: تحب البه المشملة على قصد الفعل على وجهه
- ٣٥٧ الثانية: يجب فيها القيام مع الإمكان جماعاً .
- ٣٥٧ الثالثة: الأقرب وجوب ستر العورة مع الإمكان
- ٣٥٨ الرابعة: يجب فيها خمس تكبيرات
- ٣٦١ الخامسة: الأقرب وجوب الأذكار الأربعة
- ٣٦٢ السادسة: تقول إذا كثرت: شهد أن لا إله إلا .
- ٣٦٥ السابعة: الدعاء للمؤمنين .
- ٣٦٨ الثامنة: لا تجب فيها الطهارة . فتحوز للجب والحائض والمحدث
- ٣٦٩ التاسعة: لا تجب فيها القراءة باتفاق
- ٣٧٠ العاشرة: سقوط التسليم فيها
- ٣٧٢ الحادية عشرة: يجب فيها استقبال لمصلي والاستقبال بالميت
- ٣٧٤ الثانية عشرة: الأهود ترك ما يترك في ذات الركوع
- ٣٧٤ المطلب الثاني في سننها، وفيه مسائل

- ٣٧٤ الأولى: يستحب كثرة المصنّين
- ٣٧٦ الثانية: يستحب نزع الحداء، لا الحفّ
- ٣٧٧ الثالثة: إيقاع الصلاة في المواضع المعتادة
- ٣٧٨ الرابعة: لا كراهة في فعلها في الأوقات الخمسة
- ٣٨٠ الخامسة: الأفضل وقوف لإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة
- ٣٨١ السادسة: لو تعدّدوا أجرأت الصلاة الواحدة
- ٣٨٤ السابعة: لو اجتمع الجنائز
- ٣٨٥ الثامنة: الإجماع على استحباب رفع اليدين في التكبير الأول
- ٣٨٦ التاسعة: لا يستحب دعاء الاستفتاح ... ولا التعوذ
- ٣٨٦ المطلب الثالث في اللوحى، وفيه مسائل:
- ٣٨٦ الأولى: لا يتحتمل الإمام عن العاموم شيئاً من الأذكار
- ٣٨٦ الثانية: يجوز الدخول في أثنائها ولو كان بين تكبيرتين
- ٣٨٨ الثالثة: لو سبق العاموم بتكبيره فصاعداً
- ٣٨٨ الرابعة: لو حضرت جنازة أحرى في أثناء الصلاة
- ٣٨٩ الخامسة: يستحب ملازمة لإمام مكانه حتى تُرفع الجبازة
- ٣٩٠ السادسة: استحباب الصلاة على الأنبياء
- ٣٩٠ السابعة: تجوز الصلاة على لميت ليلاً ودفنه فيه
- ٣٩٠ الثامنة: لو زاد في التكبير متعمداً لم تبطل
- ٣٩١ الحكم الخامس: الدفن
- ٣٩١ المطلب الأول في المدفن، وفيه مسائل:
- ٣٩١ المسألة الأولى: الحفرة، كيفيته، ومكانه القبر
- ٣٩٣ المسألة الثانية: يسقط الاستقبال عند التلباس القبلة وعند تعذره
- ٣٩٤ المسألة الثالثة: مَنْ مات في البحر وجب نقله إلى البر
- ٣٩٤ المسألة الرابعة: يراعى في موضع الدفن الأقرب استحباباً
- ٣٩٧ المسألة الخامسة: اللحد أفضل من الشق ... في غير الأرض الرخوة

- ٣٩٨ المسألة السادسة: يستحب تعميقه قامه أو إلى الترقوة
- ٣٩٩ المسألة السابعة: لو تعذر الحفر لصلاية لأرض أو تحجرها
- ٣٩٩ المطلب الثاني في الكيفية (كيفية الدفن) وفيه مسائل:
- ٣٩٩ الأولى: يستحب إذا قرب الرجل من القبر وضعه عند رجله
- ٤٠٠ الثانية: يستحب لملمحه حل أزراه وكشف رأسه و...
- ٤٠١ الثالثة: يستحب الدعاء عند معاينة القبر و...
- ٤٠٢ الرابعة: يستحب أن يلقنه الشهادتين و أسماء الأئمة عليهم السلام
- ٤٠٣ الخامسة: يستحب أن يجعل له وسادة من تراب، و...
- ٤٠٤ السادسة: يستحب وضع التربة معه
- ٤٠٥ السابعة: ينبغي تشريح اللحد
- ٤٠٥ الثامنة: يستحب في المرأة نزول الروح أو المعازم، وفي الرجل الأجناب
- ٤٠٦ التاسعة: يكره فرش القبر بساج أو غيره من ~~المنشآت~~
- ٤٠٦ العاشرة: تغشى القبر بثوب عند إنزال المنشآت
- ٤٠٧ الحادية عشرة: يستحب الخروج من قبل الرجلين
- ٤٠٨ الثانية عشرة: يستحب إهالة الحاضرين عليه التراب بظهور الأكف
- ٤١٠ الثالثة عشرة: يستحب تربيع القبر، وليكن مسطحاً
- ٤١١ الرابعة عشرة: لا يطرح في القبر من غير ترابه
- ٤١٢ الخامسة عشرة: يستحب أن يوضع عند رأسه حجر أو خشبة
- ٤١٣ السادسة عشرة: يستحب وضع الحصاء عليه
- ٤١٣ السابعة عشرة: يستحب وضع لكف على القبر
- ٤١٤ الثامنة عشرة: يستحب تلقين الولي أو من يأمره الولي بعد انصراف الناس عنه
- ٤١٧ المطلب الثالث في التوايع
- ٤١٧ البحث الأول في الأحكام، وفيه مسائل
- ٤١٧ الأولى: لو اجتمع أموات ولم يمكن الجمع بين تجهيزهم في وقت واحد
- ٤١٨ الثانية: حكم البناء على القبر واتخاذ مسجداً و...

- ٤٢٢ الثالثة: تحقيق في معنى حديث «مَنْ جَدَّدَ قَبْرًا أَوْ مَثَلًا مِثْلًا...»
- ٤٢٤ الرابعة: يكره الحدث بين قبور، ويكره الضحك أيضاً
- ٤٢٤... الخامسة: يجوز الدفن ليلاً
- ٤٢٥ السادسة: لا يجوز أن يُدفن في مقبرة المسلمين كافر
- ٤٢٥ البحث الثاني في التعزية
- ٤٢٩... البحث الثالث في البكاء وتوابعه
- ٤٣٥ تنمّة: يستحبّ تعزية جميع أهل الممّت
- ٤٣٧ البحث الرابع في النياحة
- ٤٤٠ مسائل ثلاث: ...
- ٤٤٠ الأولى: يجوز الوقف على ثنواتح
- ٤٤١ الثانية: المراثي المبطونة جدّزة عندما
- ٤٤١ الثالثة: لا يُعذّب الممّت بالبكاء عليه
- ٤٤٢ البحث الخامس في رياره القبور..
- ٤٤٦ البحث السادس فيما يلحق الممّت من الأفعال بعد موته
- ٤٤٧ أحاديث من هذا الباب في كتاب غياث سلطان الوري
- ٤٥٤ في مشروعية قضاء الصلاة عن الميّت
- ٤٥٥ حواجز الاستنجار على فعل الصلاة الواجبة بعد الوفاة
- ٤٥٨... البحث السابع في نبش القبور.....
- ٤٦٢... البحث الثامن في البرزخ
- ٤٦٢... وهنا مسائل:
- ٤٦٢ الأولى: سؤال القبر
- ٤٦٤ الثانية: عذاب القبر
- ٤٦٦ الثالثة: بقاء النفس بعد الموت
- ٤٧١ المقام السادس غسل مَن الميّت

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين محمد وآله الطاهرين.

ذكرى الشيعة والمدرسة الاجتهادية للشهيد الأول

يتمتع كتاب ذكرى الشيعة في احكام الشريعة للشهيد الأول (قدس سره الشريف) ببريقه الخاص بين الآثار العلمية المسلمة لهذه الشخصية الفذة.

ورغم أن هذا الكتاب لم يُكتب من عباداته إلا قسم واحد، هو كتاب الصلاة، مُدرجاً فيه أبواب الظهارة ولم يُوفى مؤلفه شهيداً لتكميله بتحرير بقية أبواب العبادات والمعاملات والسياسات؛ ولكن التأمل الدقيق في تلك الخطوات الأولى للشهيد وأسلوبه المتبع فيها، يشير إلى أنه كان ينوي تأليف موسوعة ضخمة في الفقه الإسلامي، شاملة لجميع - أو أكثر - مستندات العامة والخاصة في جميع المسائل، ثم إنشاء نظره الصائب.

ومع هذا، يجب الشكر لله تعالى على هذا المقدار الذي تم إنجازه؛ إذ أنه يعتبر بدوره تراثاً خالداً يجب اعتناقه من تلك الشخصية العظيمة، فهو إضافة إلى اعتباره أثراً علمياً مهماً للمهتمين بالتحقيق في حقل الفقه والفقه الاستدلالي المقارن بالخصوص، وفقه العبادات تحديداً؛ يعكس صورة واضحة عن القدرة العلمية لمؤلفه، ويشير إلى مدى اطلاع هذا العالم نفاذاً واضطلاعاً في ميادين التحقيق والتنقيب في الميراث العلمي لكلا الفريقين، حيث كان في العقد السادس من عمره.

الشریف عند تأليف هذا الأثر الخالد.

وقبل الدخول في التعريف الإجمالي لهذا الأثر العلمي الخالد، يجب الإجابة على سؤالين:

أ. ما هو الهدف الأصلي من تأليف ذكرى الشيعة؟

ب. وما هو سبب تسمية هذا الكتاب بهذا الاسم؟

إن المؤلف الشهيد يشير في مقدمة كتاب إلى ما يهدف إليه، فيقول:

أما بعد، فهذا كتاب ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، أوردت فيه ما صدر عن سيد المرسلين بواسطة خلفائه المعصومين، مما دل عليه الكتاب المبين، وإجماع المطهرين، والحديث المشهور، وسبل المأثور، تجديداً لمعاهد العلوم، وتأكيداً لمعاهد الرسوم، وتأييداً للمسائل العقائدية، وتحليداً للوسائل الشرعية، تقريباً إلى باري البرية

وبالتأمل في المنهج الذي اتبعه الشهيد في كتاب الذكرى يمكن أن توفر الإجابة عن هدفه الأصلي من تأليف الكتاب.

إن منهج الشهيد في الذكرى لا ينفرد في شكله وعمقه واتساعه بين بقية آثاره العلمية فقط، بل قلما يوجد ما يماثله في تراث غيره من القدماء أيضاً ومع أن علماء عظام - مثل السيد والشيخ والمحقق والعلامة - قد ألفوا في مجال الفقه المقارن أيضاً وتركوا آثاراً قيّمة لمن جاء بعدهم، إلا أن أسلوب وسياق الذكرى يعتبر فريداً من نوعه، وإن أمكن القول بأن تذكرة الفقهاء للعلامة الحلي يشبه ذكرى الشيعة في نقاط عديدة، إلا أن كتاب ذكرى الشيعة يمتاز بتفرده من جهة استقصائه أدلة وروايات العامة والخاصة، وتقييمه بعض الآراء، واتساع دائرة مباحثه.

أما من ناحية الحجم، فإن المقدار الذي تم إنجازه من ذكرى الشيعة يعادل تقريباً ما يناظره من تذكرة الفقهاء للعلامة الحلي، مع تمايزهما بتركيز العلامة على نقل الأقوال عموماً وأقوال أئمة المذاهب خصوصاً، وكثرة اهتمام الشهيد بالمحتوى وبيان الأدلة ونقدها ومناقشتها.

والآن، ومع الالتفات إلى هذا الأسلوب والمنهج، يمكن القول جواباً عن الهدف

والغاية الأصلية من تأليف كتاب الذكرى بأنْ لهدف هو رسم صورة واضحة وشاملة للمدارك والأدلة الفقهية لكل مسألة، كي يسهل طريق أيَّ محقق منصف يريد الوصول إلى الرأي الصائب على أساس الدليل والبرهان، وبهذا يتضح امتياز فقه أهل البيت عليهم السلام على سائر المذاهب الفقهية العامة؛ لأنَّ الأشياء تُعرف بأضدادها.

ومن هنا يمكن الوصول إلى الإجابة على السؤال الثاني أيضاً، حيث يتضح وجه تسمية كتاب ذكرى الشيعة بهذا الاسم، من خلال الآية الشريفة: «إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ»^١.

إنَّ هذا الكتاب هو ذكرى للأشخاص ذوي القلوب السليمة والأذهان المدركة الصافية، المستعدين للإصغاء لصوت الحق بعيداً عن التعصب والجمود، المتواجدين في ميادين العقل والتفكير العلمي والشاهدين عليها.

واقتباساً من الآية الشريفة «وَذِكْرُ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ»^٢، فكتاب الذكرى نافع للمؤمنين والشيعة؛ إذ المؤمنون هم الذين يستمتعون - حقيقةً - بالمميزات المذكورة في سورة ق - (الذِّكْرُ) بمعناها الواقعية.

ولغرض التعريف بهذا الكتاب، وتوجيه أنظار الباحثين إلى بعض الجوانب العلمية والخصائص المنهجية له، تسلط الضوء - فيما يلي - على بعض النقاط المهمة في هذا المجال:

النقطة الأولى: يُعدّ كتاب ذكرى الشيعة من الباحية الموضوعية ضمن كتب الفقه المقارن، ولا نعرف للشهيد كتاباً آخر من هذا النوع، ويمتاز بين كتب الفقه المقارن الأخرى التي ألّفها فقهاء الشيعة بعدم توفر ما يصلح بديلاً له تقريباً، من جهة عمق التتبع واستقصاء المباحث واستقراء الأدلة، بلْ أَنَّهُ يعاني من جهةٍ أخرى هي أَنَّهُ لم يتم تدوين أبوابه كاملةً، حيث لم يتجاوز ما أُلّف منه أكثر من كتاب الصلاة.

والذي يجدر ذكره أَنَّ التدوين في مجال الفقه المقارن كان من مميزات فقهاء الإمامية على طول التاريخ، وإنَّ إحاطة فقهاء الإمامية قبل الشهيد الأوّل بآراء

ومصادر العامة لم تكن بأقل من إحاطتهم بآراء ومصادر الخاصة، ومن هنا كان اتسام الفقه الإمامي بمميزاتة انفرادية بين فقه سائر المذاهب الإسلامية، حيث كان اتساع ساحة تحقيقاته وعمق مباحثه في عاية الوضوح.

النقطة الثانية: قسم الشهيد كتابه ذكرى الشيعة إلى مقدمة وأربعة أقطاب.

والمقدمة مهمة جداً ونفيسة، وتتألف من سبع إشارات. خصص الإشارات الخمس الأولى منها للبحث في عناوين مهمة، مثل: التعريف اللغوي والاصطلاحي للفقه، ووجوب التفقه، وشرائط الفقاهاة الثلاثة عشر، ووجوب التقليد، وكيفية أخذ الفتوى وأما الإشارتان الأخيرتان فهما: جدّاً وأساساً في معرفة مباني الشهيد الأول ومدرسته الاجتهادية.

والإشارة السادسة: في قول وحيز في الأصول بعثت الهمة على طلبه من مظانّه. وفي هذه الإشارة وردت أهمّ مآني الشهيد الأول الأصولية فهي الأصل الأول تناول بالبحث في مباحث الألفاظ المرتبطة بكتاب الله المجيد. مثل الحقيقة والمجاز، والأمر والسعي والمطلق والمعتد، والعام والخاص، وغيرها من المباحث.

وخصّص الأصل الثاني للسنة وأنواعها، وبعد تقسيم الخبر إلى المتواتر والمشهور والواحد، يبدي تأييده لتقسيم خبر الواحد - طبقاً لما اشتهر بعد السيّد ابن طاوس والعلامة الحلي بين الإمامية - إلى صحيح وحسن وموثق وضعيف وغير ذلك؛ وبهذا يكون قد أفتى بحجّة الخبر الصحيح عند المتأخّرين في قبال الصحيح عند القدماء. والأمر المهم في مبنى الشهيد في حجّة خبر الواحد هو أنّه أولاً يقرّ بأنّ حلّ الأصحاب قد أنكروا حجّة خبر الواحد، وبين وجههم في ذلك بقوله: وكأنّهم يرون أنّ ما بأيديهم متواتر أو مجمع على مضمونه وإن كان في حيز الآحاد.

ورغم أنّ الشهيد الأول هو من الفائلين بحجّة خبر الواحد، ولكنّه في قبوله هذا لا يشبه بعض الفقهاء الذين جاؤوا بعده كالسحق الأردبيلي وصاحب المدارك والمعالم الذين عرّفوا بتشدّدهم الزائد على لاعتارف، وهو يرى أنّ خبر الواحد المعتضد بالدليل القطعي أو الدليل العقلي وخبر الواحد المقبول وخبر الواحد المرسل - مثل

مراسيل ابن أبي عمير وصفوان والبرزطي - كنهها معتبرة تماماً، كما أنَّ الرواية المخالفة للكتاب والسنة والإجماع وكذا الرواية التي أعرض عنها الأكثر هي روايات مردودة. ثمَّ ينتقل بعد بحثه في السنة إلى الأصل الثالث الذي يتناول فيه تعريف الإجماع، مبدئياً خلال ذلك اعتباره للإجماع الدخولي

ثمَّ يستمرُّ في بحثه فيقبل حجية الشهرة سواء فيها الشهرة الروائية أو الشهرة الفتوائية؛ وذلك «لقوة الظنِّ في جانب الشهرة». وربما كان يقصد بقوة الظنِّ الاطمئنان، وإلا فإنَّ القرآن ينصُّ على عدم اعتبار الظنِّ.

وكما يرى الشهيد فإنه في مقام تعارض الشهرة الروائية مع الشهرة الفتوائية، فالترجيح للشهرة الفتوائية. وكذلك عند تعارض الشهرة المستندة إلى الحديث الضعيف مع حديث قوي، فالترجيح للشهرة؛ «لأنَّ نسبة القول إلى الإمام قد تعلم وإن ضعف طريقه».

ومما ذكرنا يبدو جلياً أنَّ الشهيد كان يرى أنَّ عمل المشهور له مكانة خاصة في فقهه، وأنَّ الاعتماد على ملاحظة السند وحده ليس مفيداً ولا يلعب ذلك الدور المهم في قبول الروايات. وقد هيَّئ لهذا المبدأ الأصولي في كتاب الذكرى من أوَّله إلى آخره، حاداً في رعايته.

وفي الأصل الرابع - والذي يبحث فيه عن الدليل العقلي وموقعه في الاستنباط - يقسِّم الدليل العقلي بالصورة التي تعبَّر عنها كلمات الأصوليين المعاصرين بالمستقلات العقلية وغير المستقلات العقلية، فيقول: «دليل العقل. وهو قسمان: القسم الأوَّل: قسم لا يتوقف على الخطاب، وهو خمسة».

الأوَّل: «ما يستفاد من قضية العقل كوجوب قضاء الدين وردِّ الوديعة وحرمة الظلم»، وهنا يكون ورود الدليل العقلي مؤكداً.

الثاني إلى الرابع: أصالة البراءة وأقسامها المختلفة.

الخامس: أصالة بقاء ما كان، واستصحاب حال الشرع.

وعلى هذا فإنَّ الشهيد يرى أنَّ أصليين من الأصول العملية يقعان ضمن المستقلات العقلية.

القسم الثاني: ما يتوقف العقل فيه على الخطاب - أي غير المستقلات العقلية - فتقع فيها المباحث المتعلقة بمقدمة الواجب، والأمر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، وبعض مباحث الألفاظ من المفهوم الموافق والمفهوم المخالف.

النقطة الثالثة: يشير الشهيد في الإشارة السابعة إلى أدلة وجوب التمسك بمذهب الإمامية. وهو من البحوث التي لها أهمية فائقة لكنه لم يحظ بما يستحقه من الاهتمام في النصوص الفقهية القديمة والمعاصرة، وهو فريد من نوعه.

وفي هذا البحث، وبعيداً عن مباحث إمامة أهل البيت و مرجعيتهم السياسية، وفي إطار بحث فقهي مستقل عن البحوث الكلامية؛ يثبت الشهيد أن التكليف الشرعي للمسلمين هو التمسك بمذهب الإمامية، من بين المذاهب الموجودة في العالم الإسلامي، ونطبق الأحكام الشرعية وفقاً لهذا المذهب.

والذي يشير الإعجاب أن الشهيد من خلال تفتته وإحاطته بالمصادر الروائية لأهل السنة، قد صمّم ستة من أدلته التسعة مستفيداً من الروايات الصحيحة والمقبولة لدى العامة. (راجع ح المص ١٩ ص ٢١)

وفي توضيح الدليل التاسع من أدلة وجوب التمسك بمذهب الإمامية قال:

التاسع: اتفاق الأمة على طهارتهم وشرف أصولهم وظهور عدالتهم مع تواتر الشيعة إليهم والعلل عنهم، مما لا سبيل إلى إنكاره... حتى أن أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق كُتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف... وبالجملته اشتهار النقل والثقة عنهم... يزيد أضعافاً كثيرة عن الثقل من كل واحد من رؤساء العامة فالإحصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم إليهم... فحيث تقول الجمع بين عدالتهم وثبوت هذا النقل عنهم مع بطلانه متاً بأباه العقل ويبطله الاعتبار بالضرورة

هذا، مع ما شاع عنهم من إنكار ما عده العامة من القياس والاستعسان. (ج ١، ص ٢٢) ويضيف مستطرداً بالإشارة إلى المصادر الرجالية والحديثية للشيعة، فيصف كتاب الكافي قائلاً:

وكتاب الكافي لأبي جعفر الكيبي، فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متوناً وأسانيد. (ج ١، ص ٢٣)

النقطة الرابعة: تابع الشهيد الأول ﷺ ما فعله المحقق الحلبي ﷺ في شرايح الإسلام من تقسيمه أبواب الفقه إلى أربعة أقسام، استناداً لحصر عقلي:

وتقريب الحصر. أن الحكم بما أن يشترط فيه الثمرة أو لا، والأول: العبادات، والثاني إما ذو صيغة أو لا، والثاني: لسياسات والأول إما وحدانية أو لا، والأول: الإيقاعات، والثاني العقود (ج ١، ص ٢٥)

ومع ذلك فإنه استخدم بدلاً من مصطلح «الأحكام» الذي استخدمه المحقق الحلبي، مصطلح «السياسات» الذي يتناسب أكثر مع واقعيات محتوى الأبواب الفقهية لقسم الأحكام.

وفي الوقت الذي يرى فيه سائر الفقهاء كتاب الطهارة كتاباً مستقلاً، فإن الشهيد - ورعاية لهذا التقسيم - لم يفرد كتاباً مستقلاً لأبواب الطهارة، بل جعل الطهارة بصفتهما الواسعة أحد أبواب الصلاة ومن شرائطها.

النقطة الخامسة: مع أن الشهيد الأول ﷺ يعد في الطراز الأول من الفقهاء، ومن الرموز البارزة في مبادئ الفقه والأصول والكلام والحدوث والرجال وغيرها، إلا أن له ميزة أخرى بارزة تجدر الإشارة إليها أيضاً، وهي نبوغه الأدبي وتوظيفه في عملية الاستنباط. وهذه الميزة يمكن تلخيصها بوضوح في أشعاره، كما أنه هو نفسه قد عدّ العلم باللغة والنحو والصرف من الأمور المهمة للفقهاء.

وتشهد بعض مباحث كتاب ذكرى الشيعة بما لا يقبل الشك على مدى تعمقه في العلوم الأدبية، حيث يمكن ملاحظة ذلك في بحثه عن المعنى اللغوي للصلاة ووجه تسميتها بذلك (ج ١، ص ٢٩)، ومعنى الصعيد (ج ١، ص ١٣١)، والمعنى اللغوي للتعزية (ج ١، ص ٤٢٥).

ومن جملة المباحث التي يبرز فيها الوجه الأدبي للشهيد الأول ﷺ بوضوح، المبحث الخاص بمسح القدم وكيفية قراءة آية الوضوء. فهو يقول:

«وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ»^١، وعطف الأرجل على الرأس المسحوح إما لفظاً أو محلاً، وهو أولى من عطف المنصوب على الأيدي؛ للقرب

وللفصل وللإخلال بالفصاحه من الانتقال عن جملة إلى أخرى أجبية قبل تمام
الفرص (ج ٢، ص ٦٠).

ثم يستمر - وعبر عدد من الصفحات - بمعالجة الزوايا الأدبية المختلفة لهذا
البحث، من خلال الاستشهاد بالشعر ومثال ونقد ومناقشة آراء الأدباء كسيبويه.
النقطة السادسة: إن التدقيق في الأبواب المختلفة لكتاب ذكرى الشيعة يعطينا
مؤشراً على المعرفة النادرة لهذا الفقيه الشيعي الكبير بالمصادر الروائية لأبناء
العامة، ففي كل باب ينقل روايات متعددة تناسب مع موضوعه، من أهم مصادر
العامة، من صحيح البخاري ومسلم، إلى صحيح الترمذي وسنن أبي داود والمستدرک
على الصحيحين، والسنن الكبرى ومسند أحمد وسنن الدارقطني وسنن ابن ماجه وسنن
الدامي وسنن السائي إلى غيرها من المصادر الروائية لأهل السنة، ومن المستبعد
أن يكون قد غفل عن الإشارة إلى رواية علمية في المكان الذي بنى عليها من
البحوث التي تعلو بها في كتاب ذكرى الشيعة، بل ينقلها إما بنقلها أو
صورة محصورة مجمل ثم يعوم سطرها، وبالتالي فقد شملت هذه الروايات مساحة
واسعة من مباحث كتاب الذكرى.

ولم تقتصر معرفة الشهيد على روايات العامة فقط، بل كان له الاطلاع الكامل
والهريد على أحوال وآراء علمائهم مشفوعة بمداركهم ومستنداتهم ومن هنا كان نجاحه
في تدوين الفقه الاستدلالي المقارن والفقه قائم على الأدلة والمستندات، وتمكّنه من
هدايه البحث والسير به بإمكاناته الاجتهادية وقلماً يوجد مثله بين الفقهاء والمجتهدين.
وعند مقارنة كتاب الذكرى مع سائر الكتب المصنفة في ميدان الفقه المقارن، مثل
المعتبر للمحقق الحلي وتذكرة الفقهاء للعلامة الحلي، يمكن القول بأن الهدف
الأصلي لمؤلفي تلك الكتب - خصوصاً موسوعة القيمة تذكرو الفقهاء - هو نقل
الأقوال المختلفة والفتاوى والآراء مع بيان أدلة البحث، وذلك على العكس من منهج
الشهيد الأول في ذكرى الشيعة، فهو لا يهتم بذكر أحوال وأسماء أئمة وفقهاء
المذاهب غير الإمامية، بل يقتصر على ذكر آراء فقهاء الإمامية فقط، إلا أنه يهتم أكثر
ما يهتم ببيان مدارك ومستندات المباحث ومن هنا كانت تنقيحاته بعهد جميع المصادر

الرواية العامة والخاصة تقريباً، حتى كتب التاريخ والسيرة؛ حيث يعتمد إلى الاستشهاد بسيرة وتاريخ الصحابة في بعض المباحث، مثل جواز تغسيل أحد الزوجين لثانيهما (ج ١، ص ٢٤٣)، وسقوط غسل والتكفين عن الشهيد (ج ١، ص ٢٥٧ - ٢٦٠)، وجواز الدفن ليلاً (ج ١، ص ٤٢٤)، ومشروعية البكاء على الميت (ج ١، ص ٤٢٩ - ٤٣٢)، ومشروعية لنوح (ج ١، ص ٤٣٧ - ٤٤٠).

النقطة السابعة: إنَّ تصفُّح ذكرى الشيعة يبيِّن بوضوح أنَّ المؤلف الشهيد * يمتلك تسلطاً كاملاً على آراء وفتاوى فقهاء الشيعة، خصوصاً القدماء منهم. ويأخذ في صناعته الفقهية آراء المشهور وكثيرة الصحابة بنظر الاعتبار، كما يلتفت إلى آراء غير المشهور والشاذ أحياناً، ثم يقوم بنقدها ومناقشتها فقهياً. وفي مسألة الوضوء وغسل الجبابة بماء الورد ينقل قول الصدوق * حول مشروعية ذلك لدلالة رواية محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي الحسن *، ثم يقول معترضاً عليه:

ويدفعه سبق الإجماع وتأخره لمعارضه الأخرى، ونقل الصدوق أنَّ محمد بن الوليد لا يعتمد على حديث محمد بن عيسى عن يونس، واستثنى الصدوق ما انفرد به أيضاً. (ج ١، ص ٣٥)

فهو في هذه المسألة لوحدتها ينقل أقوال شيخ الطوسي وابن أبي عقيل والمحقق الحلي والسيد المرتضى جميعاً، كما أنَّه يعتبر رأي السيد المرتضى الذي يعتقد بإمكانية رفع الخبث بالماء المضاف رأياً مردوداً ويلاحظ في هذا الكتاب أيضاً أنَّه ينقل بانتظام آراء ابن أبي عقيل وابن الجنيد والشلمغاني من القدماء الذين لهم آراؤهم الشاذة، وفتاوى أمثال الجعفي الذين لم تصل كتبهم إلينا.

كما يلاحظ أنَّه ينقل كثيراً عن القدماء أمثال الشيخ المفيد والسيد المرتضى وابن حمزة وسلار وأبي الصلاح والشيخ وغيرهم، ويؤتي أهمية خاصة بآراء المتأخرين خصوصاً المحقق والعلامة الحليين

وفي بحث القضاء عن الميت ينقل عن السيد ابن طاوس (طبيب الله رحمه)، من

كتابه عياث سلطان الوردى لسكان الثرى أربعاً وعشرين رواية تدلّ دلالة خاصة على القضاء عن الميت، وعشرة روايات تدلّ دلالة عامة على ذلك. (ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٥٣) وعند بحثه عن الطهارة حين إيراد خطبة صلاة الجمعة ينقل رأي الحلبيين الثلاثة - ابن إدريس والمحقق والعلامة - الفئتين بعدم لزوم الطهارة، ويعتبر ذلك رأياً مردوداً (ج ٤، ص ٥١).

النقطة الثامنة: رغم اهتمام الشهيدؒ بالشهرة واعتماده عليها وتصريحه في مقدمة ذكرى الشيعة بأنه: «قد كفانا لسلفك مؤونة نقد الأحاديث وبيان هذه الوجوه» (ج ١، ص ١٤). لكنه في أثناء مباحثه واستدلالاته الفقهيّة في الذكرى يوحّاه عناية خاصة للمباحث الرجاليّة. ففي الكثير من الموارد يصف الرواية بالصحة، مثل صحيح زرارة وصحيح محمد بن مسلم، ويقصد بالصحيح ما يقصده القدماء لا ما يقصده المتأخرون ويهدد، فهو يطلق أحياناً على مراسيل ابن أبي عمير أيضاً «صحيح ابن أبي عمير المرسل عن الصادقؑ» (ج ١، ص ١٦٢). وفي بعض الموارد يشير إلى جلالة قدر بعض الرواة، ومن جملتهم

١ - حسن بن محبوب؛

وهذا الحسن بن محبوب يروي عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد اللهؑ، وروى عن الرضاؑ، وقد دعا له الرضاؑ وأتى عليه، فقال فيما كتبه «إن الله قد أبذك بحكمة ونطقها على لسانك، قد أحسنت وأصبت، أصاب الله بك الرشاد، وبشرك للحير، ووفقت لطاعته» (ج ١، ص ٤٥٠).

٢ - علي بن يقطين: «وكان عظيم القدر عند أبي الحسن موسىؑ، له كتاب المسائل عنه» (ج ١، ص ٤٥١).

٣ - صفوان بن يحيى: «وكان من خواص الرضا والجوادؑ» (ج ١، ص ٤٥٢). وفي موضع آخر يذكر عهداً لصفوان، يستشهد به على مشروعية الصلاة عن الميت ويقول:

تعاقد صفوان بن يحيى وعبد الله بن جندب وعلي بن انعمان في بيت الله الحرام: إن من مات منهم يصلي من بقي صلاته، ويصوم عنه، ويحج عنه ما دام حيّاً.

فمات صاحبا وبقي صفوان، فكان يفي لهما بذلك فيصلي كل يوم وليلة خمسين ومائة ركعة، وهؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب والرواة عن الأئمة عليهم السلام. (ج ١، ص ٤٥٦)

وفي موارد أخرى نراه يعتبر عمل المشهور جابراً لضعف الطريق، بل يبدي أحياناً مقاومته تجاه إشكالات الأصحاب الرجالية على الروايات. مثال ذلك:

١- ما ذكره الشهيد عليه السلام بقوله:

قال في المعتبر: عندي في هذه الرواية توقف، لأن في طريقها محمد بن سليمان الديلمي، وهو ضعيف. (ج ٢، ص ٣٨٤)

ثم قال في جواب ذلك: «مضمونها مشهور بين الأصحاب، فلا يضر ضعف الطريق».

٢- رواية عمرو بن خالد، عن الباقر عليه السلام: «يجزئكم أذان جارك»، وطبق هذه الرواية يمكن الاكتفاء بالأذان الذي سمعه الإنسان من أطرافه، فنتفي الحاجة لإقامته من الإمام والمأموم قال:

والطريق وإن كان حاله رديئاً، إلا أنه يستفاد بعمل السلف ورواية أبي مريم الأنصاري (ج ٢، ص ٤٦٢).

٣- وأخيراً، ما ذكره حول مجهولية الراوي عند البعض:

قال للفاصل عليه السلام في المختلف في طريق محمد بن مسلم الحكم بن مسكين، ولا يحضرني الآن حاله، فمن تمنع صحة السند ونعارضه بما تقدم من الأخبار... قلت: الحكم ذكره الكشي، ولم يمرض له بدم، والرواية مشهورة جداً بين الأصحاب، لا يطلع فيها كون الراوي مجهولاً عند بعض الناس. (ج ٤، ص ٢٧)

وكما يرى الشهيد فإن الشهرة الروائية نفسها كافية للاعتبار، ولهذا نرى أنه يمدح بعض الروايات بوصفها مقبولة، ومن جملة ذلك: «مقبول عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق عليه السلام» (ج ١، ص ٧)، وهي الرواية المقبولة من المشهور.

والرواية التي ردها العلامة في المختلف بسبب مجهولية بعض رواتها، أنكر الشهيد رده وقال: «وبندفع - أي الرد - بالمقبولة» (ج ١، ص ٣٨).

إن مسلك الشهيد عليه السلام في قبول الروايات، والذي يتناه في السطور السابقة وحددنا

معالمه، هو مسلك متوازن بين مسلك أمثال صاحبتي العذارك والمعالم ومسلك أمثال الأخباريين.

النقطة التاسعة: طُرحت الأخبارية في التاريخ أولاً باعتبارها منهجاً، وثانياً باعتبارها عقيدة ومدرسة فقهية، إلا أن، نذري تمتد جذوره في التاريخ أكثر هو الأسلوب والمنهج الأخباري، ويوضح الشيخ المفيد هذا المنهج بقوله:

لكن أصحابنا المتعلقين بالأخبار أصحاب سلامة ويعد ذهن وقلة فطنة، يمرّون على وجوههم فيما يسمعون من الأحاديث، ولا يطورون في سندها، ولا يترقبون بين حقها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم في إثباتها، ولا يحصلون معاني ما يطلقونه منها^١.

وقد دحض الشهيد الأول^٢ بأسلوبه عقيدة الخاص في كتاب ذكرى الشيعة ذلك الأسلوب الأخباري، وهو في نقده للرويات عندما يرى حاجة لتحليل وتوضيح مفهوم رواية في بعض الموارد، لا يتوانى عن أداء هذا الدور المهم، فهو خلال تبينه لروايته «إذا التقى الختان وجسم الغسل» ^{بَيِّنْ} ن «معنى الالتقاء تعاذهما، لا انضمامهما لعدم إمكانه»، ثم يوضح دليلاً على ذلك، وبعد ذلك ينفي الموضوعية عن موضع الختان بعينه في الحكم المذكور. (ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩)

وعلى هذا الأساس، فهو في استفادته على الروايات يعمل على تنقيح المناط دون أن يقع في القياس المنهني عنه. كما في رواية التيمم للمحتلم في المسجد، حيث قال:

الغير ورد في المحتلم، والظاهر الشمول لكل مجنب؛ لعدم تحقّل خصوصية الاحتلام ولا فرق بين الرجل والمرأة. (ج ١، ص ١٥٧)

ومن نماذج تحليل المفهوم، رواية لأصمغ بن نباتة، حيث جاء فيها: «من حدّد قبراً أو مثلاً مثلاً فقد خرج عن الإسلام».

وقد أوردها الشيخ الصدوق بلفظ «جدّد» بالحيم، وأوردها الشيخ الطوسي في التهذيب نقلاً عن الشيخ المفيد بلفظ «حدّد» بالخاء، بينما يعتقد الشهيد^٣ بأن اللفظ

هو جدد - بالجيم - مفسراً إياه بنش القبر، ثم يبين مبناه الذي سبق أن أشار إليه أيضاً، فيقول:

اشتغال هؤلاء الأفاضل بتحقيق هذه سقطة مؤذن بصحة الحديث عندهم وإن كان طريقه ضعيفاً، كما في أحاديث كثيرة اشهرت وعلم موردها وإن ضعف أسنادها، فلا يرد ما ذكره في المعتبر من ضعف محمد بن سنان وأبي الجارود، راويه. (ج ١، ص ٤٢٣)

وعلى أساس هذا المنهج التحليلي والاستدلالي كان الشهيد في بعض الموارد من ذكرى الشيعة يجد نفسه قادراً على إنشاء الفتوى بالاستفادة من الاستدلالات والقياسات المنطقية، ومن تلك الموارد:

هذه المسألة - أعني الاستحجار على هل الصلاة الواجبة بعد الوفاة - مبنية على مقدمتين إحداهما: جواز الصلاة عن الميت، وهذه إجماعية، والأخبار الصحيحة ناطقة بها، كما تلويها.

والثانية: أنه كلما جازت الصلاة عن الميت جاز الاستحجار عنه. وهذه المقدمة داخلية في عموم الاستحجار على الأعمال المباحة التي يمكن أن تقع للمستأجر (ج ١، ص ٤٥٦).

وفي مسألة لزوم قضاء صلاة الوالدة (ج ٢، ص ٣٥٠)، فعلى الرغم من الأهمية التي تعطيها المدرسة الاجتهادية للشهادة لرأي الأكثر؛ براه لا يتمسك برأي الأكثر في هذه المسألة، ويقول:

الثالثة: في المقتضى عنه، وظاهرهم أنه الرجل؛ لذكرهم إياه في معرض العبوة، وفي بعض الروايات لفظ الرجل، وفي بعضها الميت وكلام المحقق يؤذن بالقضاء عن المرأة، ولا بأس به؛ أخذاً بظاهر الروايات، ولفظ الرجل للتشيل لا للتخصيص.

وهذه الفقاهة العميقة مبنية على طريقة تفكير الشهيد التي لا تتجمد عند مفردة «الرجل» بل تتغلب عليها بسهولة من خلال النظر إليها باعتبارها مثلاً لا موضوعية له، على أن اتباع هذا المنهج هو مغامرة حساسة ودقيقة جداً؛ إذ أن الإفراط فيه ربما

أوقع الفقيه في شرك القياس والاستحسان إذا لم يكن واعياً بجميع جوانب المسألة.
النقطة العاشرة: أشرنا سابقاً إلى أن ذكرى الشيعة في الواقع هو كتاب في الفقه
الاستدلالي المقارن، والآن نرى لزوم تأكيد على هذه النقطة: إذ يلجأ الشهيد
الأول ﷺ في الموارد التي يكون فيها الخلاف واضحاً وجلياً بين العامة والخاصة، إلى
البحث العلمي والتحقيقي الصرف، المعتمد على الأدلة المحكمة والقوية، بعيداً عن
المهارات والوضوء والإساءة، مقروياً بمراعاة الأدب والإنصاف العلمي.

ويمكن لمس هذه الحقيقة - بوضوح - في مباحث العاوين التالية: نواقض
الوضوء مثل التقيل، ومس العورة، وكل لحم الإبل (ج ١، ص ١٦٢، ١٦٤)،
وجوار البكاء (ج ١، ص ٤٢٩) وإقامة مجالس العزاء على الميت (ج ١، ص ٤٢٥)،
وزيارة النساء للقبور (ج ١، ص ٤٤٣)، والمصح على الحقيين (ج ٢، ص ٥٤)،
والجمع بين الصلاتين (ج ٢، ص ٢٣٩)، والصلاة في أوقات النهي (ج ٢، ص ٢٨٤)،
وبعث الأذان وفقراته (ج ٣، ص ١٣١)، والنشوب (ج ٣، ص ١٣٧)، والحبيبات
(ج ٣، ص ١٣٩)، والكفير (ج ٣، ص ٤٢٢)، والتسمية (ج ٢، ص ٩٠، ١٥٢)،
والأُمس (ج ٣، ص ٢٧٣، ٢٧٥، ٣٩٩) وصلاة التراويح (ج ٤، ص ٢٥٧).

وفي السطور التالية نورد بعض النماذج التي لا تحلو من طرافة:

١ في مسألة تلعين الميت، وبعد نقه لنظر الأصحاب، قال:

نقل الشيخ المحقق عن الفقهاء أربعة إنكارٍ للتلقين، وقال الشيخ الفاضل - خلافاً
للجمهور - وقد قال الرافعي - من الشافعية - يستحب أن يلحق الميت بعد الدفن،
فيقال يا عبد الله بن أمة الله إلى آخره. وقال صاحب الروضة هذا التلقين
استحبّه جماعة من أصحابنا، منهم القاضي حسين وصاحب التتمة ونصر
المقدسي في كتابه التهذيب وغيرهم، ونقله القاضي حسين عن أصحابنا مطلقاً.
والحديث الوارد فيه ضعيف، لكن أحاديث الفضائل ينسابع فيها عند أهل العلم،
وقد اعتضد بشواهد من الأحاديث الصحيحة إلى آخره

قلت: ولا ينافي هذا صحة نقل العاضل؛ لأنّ المقول إنما هو عن أصحاب

الشافعي لا عن نفسه (ج ١، ص ٤١٦)

٢. في بحث النياحة على الميت، ومع إفتائه بحرمة اللطم والخدش وجز الشعر، قال:

ويجوز النوح بالكلام الحسن وتعداد فضائله باعتماد الصدق؛ لأن قاطمة عليها السلام فعلته في قولها: يا أبتاه، من ربه ما أدناه، يا أبتاه، إلى جبريل أنعاه، يا أبتاه، أجاب رباً دعاه^١.

وروي أنها أخذت قبضة من تراب قبر عليه السلام فوضعتها على عينها وأنشدت:

ماذا على المشتّم تربة أحمد أن لا يشتم مدى الزمان عواليها
صبت على مصائب لو أنها صبت على الأثام عذّن لياليا^٢

ثم أشار إلى أدلة وروايات العامة التي لا تجيز النياحة، مثل: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله للنائحة، أو قوله: «النائحة إذا لم تشب، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران»، وعن أم عطية: «اتخذ علينا النبي صلى الله عليه وآله عند النيحة أن لا تنوح».

وأجاب بأن المراد هو النوح بالباطل أو المشتّم على المحرم، جمعاً بين الأخبار، ولأن نياحة الجاهلية كانت كذلك عالياً، ولأن أخبارنا خاصة والخاص مقدم^٣.

٣. في المسألة الثالثة من مباحث النياحة، يفتح بحثاً مهماً آخر، ويقول لا يعذب الميت بالبكاء عليه، سواء كان بكاءً مباحاً، أو محرماً كالمشتّم على المحرم؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَرَزَّ آخَرَى»^٤.

وما في صحيح البخاري ومسلم في خبر عبد الله بن عمر: إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله»، وفي رواية أخرى: «إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله»^٥، ويروي أن حفصة بكت على عمر فقال: مهلاً يا بنتي، ألم تعلمي أن رسول الله قال: «إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه»^٦ مؤول.

١ صحيح البخاري، ج ٦، ص ١١٨ سنن ابن ماجه، ج ٩، ص ٥٢٢ و ١٦٣٠ ومصادر عامية أخرى

٢ المفتي لابن قدامة، ج ٢، ص ٤١١، ومصادر أخرى

٣ راجع ج ١، ص ٤٣٩ - ٤٤٢.

٤ الأنعام (٦): ١٦٤

٥ و ٦ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٠١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٠، ج ٩٢٧ و ٩٢٨، ص ٦٢٨، ج ٩٢٧.

وبعد الإشارة إلى بعض التأويلات وردّها، يطرح أخيراً جوابين ويقول:

وعن عائشة. رَجِمَ الله ابن عمر، ولله ما كذب، ولكنه أخطأ أو نسي، إنما مرّ رسول الله ﷺ على يهوديّة وهم يبيكون عليها، فقال: «إنّهم يبيكون، وإنّها لتعذب في قبرها». وروي أنّها قالت وهل، إنّما قال رسول الله: «إنّ أهل الميّت ليبيكون عليه وإنّه ليُعذب بجرمه»^١

وهذا نسبة الراوي إلى الخطأ، وهو عنة من العلل المخرجة للحديث عن شرط الصحة. ولك أن تقول إنّ «الباء» بمعنى «مع» أي يعذب مع بكاء أهله عليه، يعني أنّ الميّت يعذب بأعماله وهم يبيكون عليه، فما ينفعه بكاءهم، ويبيكون رجساً عن البكاء؛ لعدم نفعه. وتطابق الحديث الآخر. (ج ١، ص ٤٤٢)

٤. في البحث عن كَيْفِيَّة الأذان والإقامة، وخلال طرحه لموضوع ترك التشويب (الصلاة خير من اليوم)، يورد بحثاً مفصلاً عن الخلفيّة الفقهيّة والتاريخيّة لعبارة «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»، ثمّ ينقل عن أحد حكماء العامّة قولاً، هو:

قال ابن أبي عمير (ج ١ ص ١٠١ عقيل): إنّما أسقط «حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ» مَنْ نَهَى عَنِ الْمُتَعَتِّينَ وَعَنِ بَيْعِ مُتَهَابِ الْأَرْلَادِ؛ حَسْبُهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ النَّاسُ - بِزَعْمِهِ - عَلَى الصَّلَاةِ وَيَتَدَّعَوْنَ الْجِهَادَ قَالَ وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ^٢ (ج ٣، ص ١٤٩)

أمّا في موضوع الشهادة الثالثة، فينقل بعض الأقوال مكتفياً بها عن إبداء رأيه القطعي:

قال الشيخ وأمّا ما روي في شدة الأحبار من قول «إِنَّ عَلِيّاً وَلِيُّ اللَّهِ وَآلَ مُحَمَّدٍ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ» ممّا لا يعمل عليه في الأذان، ومن عمل به كان مغفلاً. وقال في المبسوط: لو فعل لم يَأْتُمْ بِهِ.

وقال ابن بابويه والمفوّضة روى أحباراً وضعوها في الأذان: محمّد وآل محمّد

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٣، ح ٩٣٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٨، ح ١٥٩٥؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ١٧.

٢. البحر الرخاير الجامع لمناهب علماء الأمصار، ج ٢، ص ١٩٣، شرح الأرهاق، ج ١، ص ٢٢٣.

خير البرية، وأشهد أن علياً ولي الله وأنه أمير المؤمنين حقاً حقاً، ولا شك أن علياً ولي الله وأن آل محمد خير البرية؛ وليس ذلك من أصل الأذان.

قال: وإنما ذكرت ذلك ليعرف بهذه الريادة المتهمون المدلسون أنفسهم في جملتنا.

(ج ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩)

النقطة الحادية عشرة: يعتبر الشهيد الأول قتيلاً عالمياً برمانه، يرى وظيفته الإلهية أن لا يسكت أمام الانحرافات والبدع. وقد تجسدت هذه الحقيقة بمجاهته لبعض انحرافات زعيم الفرق السلفية ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨ هـ)، والتي تمثلت إحدى أخطرها بتحريم زيارة الرسول الأعظم ﷺ. وفي البداية يناقش مستند هذا القول، ثم يرد على أوهامه ردّاً علمياً من دون الإشارة إلى اسمه:

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، ومسجد الحرام، ومسجد الأقصى »

قلت: أجمع العلماء - إلا من شذ - على أن المراد بهذا النفي بالنسبة إلى المساجد، أي لا يصلح ذلك إلى مسجد غير هذه الثلاثة؛ لتقارب المساجد - سواها - في العسل وهذا النهي يراد به نهى التنزيه؛ لأن تعاد الإجماع على عدم تحريم السفر إلى غير المساجد المذكورة، سحارة أو قرية من القرب

وقال بعضهم: المراد، لا يستحب شد الرحال إلا إلى هذه، ولا يلزم من نفي الاستحباب نفي الحواز.

وارتكب واحد من العامة تحريم زيارة الأتبياء والأئمة والصالحين ﷺ، متمسكاً بهذا الخبر على مطلوبه، ذاهباً إلى أنه لا بد من إضمار شيء هنا، ولكن العبادة؛ لأن الأسفار المطلقة ليست حراماً. (ج ٣، ص ٥٣ - ٥٤)

هذا هو كلام ابن تيمية الذي توفي قبل ولادة الشهيد الأول بسنوات ثمان تقريباً، والذي يمكن اعتباره معاصراً له.

لقد انبرى الشهيد ﷺ في الذكرى لمجاهة هذا الانحراف علمياً، وقال: وهو تحكّم محض؛ لأن إباحة الشد للأسفار المطلقة يستلزم أولوية إباحته لما هو

عبادة! إذ العبادة أرجح في نظر تشريع من السفر المباح، ويلزمه عدم السد لزيارة
أحياء العلماء وطلب العلم وصلة الرحم، وقد جاء: «مَنْ زَارَ عَالِماً فَكَمَنْ زَارَ
بَيْتَ الْمَقْدِسِ». وورد: «طَلِبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالْحِسَنِ». و«يَزُورُ سِتِّينَ بَيْتاً وَالَّذِيكَ». ولا
يحالف أحد في إباحة هذا مع أنه عبادة.
فتعيّن أنّ المراد بالحديث لا يستحقّ، أو لا يتأكّد، أو لا أولى بأشّد من هذه
الثلاثة، أو يضرر المساجد، كما سبق ذكره.

وهذا القائل كلامه صريح في معنى مطلق زياره قبور الأنبياء والصلحاء؛ لأنّه احتجّ
بأنّه لم يثبت في الزيارة خبر صحيح، بل كلّ ما ورد فيها موضوع بزعمه.
وكلّ هذا مراعاة للفرقة المحققة ولطائفة الساجدة، الذين يرون تعظيم الريارات
والمرارات، ويهاجرون إليها ويحجرون. وفي رضى الله تعالى لأهلهم وديارهم
بفارقون، انعقد إجماع سلفهم وخلفهم على ذلك، وعيد أهل البيت عليهم السلام الذين
أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، ويروون في ذلك أخباراً تفوت العدّة
وتجاوز الإحصاء، بالمرجحة التواتر، وفي رواية روى منها الحافظ ابن عساكر من العامة
طريقاً صالحاً، منها حديث: «وَسَتَكُونُ خِثَالَةٌ مِنَ الْعَامَّةِ يَخْبَرُونَ شَيْعَتَكُمْ
بِزِيَارَتِكُمْ كَمَا تَعْبُرُ الرَّائِيَةُ بِزَنَاهَا» وغيره.

مع أنّ جميع المسلمين مجمعون على زياره النبي صلى الله عليه وآله منذ نقله الله إلى دار عوره
ومحلّ كرامته إلى هذا الزمان، ففي كلّ سنة يعملون المطيّ ويشدون الرحال، ولا
ينصرفون إلّا بعد السلام عليه، وانعقاد الإجماع في هذه الأعصار قبل ظهور
صاحب هذه المقالة الشيعة وبعد، حجّة قاطعة على هذا المقام، وأيّ حجّة أقوى
من إجماع جميع أهل الإسلام على زيارة النبي صلى الله عليه وآله بأعمال المطيّ وشدّ الرحال في
كلّ عام.

وأما الأخبار الواردة في زيارته، فهي كثيرة جداً قد صمّنها العلماء في كتبهم
المأثورة وستنهم المشهورة، مثل ما رواه أبو داود في سننه عن أبي هريرة: إنّ
النبي صلى الله عليه وآله قال «مَا مِنْ رَجُلٍ يَسْلَمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». ولم
يزل الصحابه والتابعون كلّما دخلوا لمسجد يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله، ولا

حاجة إلى الاستدلال بالأخبار في هذا المقام المجمع عليه، فإنه عدول من يقين إلى شك، ومن علم إلى ظن. (ج ٣، ص ٥٤ - ٥٥)

النقطة الثانية عشر: تتشكل الشريعة الإسلامية من مجموعة أجزاء مترابطة منسجمة مع بعضها البعض لإدارة الفرد والمجتمع البشري في المجالين الدنيوي والأخروي.

وعلى هذا الأساس فإن على الفقيه في مقام الاستنباط والنظر في أي جزء من هذه الأجزاء أن لا يغفل عن النظر إلى كامل المجموعة والبناء العضوي الديني، دون الاكتفاء بالنظر الحزني والمقتصر على مورد البحث فقط، وإلا ربما وقع المستنبط ضحية الأوهام والأخطاء.

ورغم أن هذه المسألة لها أبعاد واسعة، يرتبط بعضها بمباحث الكلام والدين - بحديثه الأدنى والأعلى - ومسألة وظيفة لدين، بل تتسع دائرة تأثيرها لتصل إلى مسألة الخاتمية؛ إلا أننا في مقام المطالعة الفقهية، وخلال النظر الموردي في أي جزء من أجزاء المجموعة الفقهية، لا يمكننا إهمال المستحبات والمكروهات لمحرد وقوعها ضمن مسائل الآداب؛ إذ المستحبات والآداب والمكروهات هي جزء من الشريعة أيضاً وقسم لا ينفصل عنها، ومن المؤكد أن الحكمة قد رافقت تشريعها، وأن الضرورة هي التي دعت الشارع إلى الاهتمام بها لما لها من دور أساسي في بناء الفرد والمجتمع، ولهذا شُرعت، فغفلة الفقيه عنها أو عدم الاهتمام بها كما ينبغي يؤدي إلى عدم اهتمام المجتمع بها، وهو بدوره يؤدي إلى الغفلة عن جوانب أساسية من الشريعة، ونسيانها أو التهاون فيها، وهذا هو معنى عدم الالتفات إلى النظام العضوي للشريعة.

ومن سميات فقه الشهيد الأول ومدرسته الفقهية أنه قد أولى اهتماماً خاصاً في كتبه الفقهية وخصوصاً في ذكرى الشيعة لجوانب من الفقه تعدّ ضمن الآداب والمستحبات وما شابههما، إذ يتبع في بحثه الفقهي في هذه الأبواب ما يتبعه في بحوثه في سائر الأبواب الأخرى من الجدّة في نقل ومناقشة الأقوال وأدلة البحث، ثم إصدار فتاويه.

نتيجة البحث:

يتضح مما ذكرنا أن المدرسة الفقهية للشهيد الأول تتميز بتوفرها على جميع ما يحتاجه الفقيه من أدوات ضرورية لا غنى له عنها، واستيعابها الواسع للمصادر الروائية والفقهية والتاريخية للعامة والخاصة، بغية توظيفها والاستفادة المناسبة منها في الاستنباط الفقهي، كما تمتاز ببعدها عن الإفراط والتفريط في المباحث المهمة، من قبيل حجّة خبر الواحد، واعتبار الشهرة ورأي الأكثر، والآراء الرجائية، والاستفادة المناسبة والمتوازنة من الأصول في الفقه والاجتهاد، والتوظيف المناسب للأدب والصرف والنحو والتحرر في استنباط الأحكام، والاهتمام بالظهورات القولية والعملية والاعتماد عليها، والاستفادة الجادة من سيرة الرسول ﷺ والأئمة عليهم السلام والصحابه والتابعين، ورعاية العدل والإبصار والبحث بروح علمية، والتتبع والتحقيق الدقيق في المسائل كافة، ومحرّي الدقة في المسائل الغامضة والمعقدة، والابتعاد عن الاستعجال، ومجانبة الإغفال والإهمال، والتعالي بالموضوعية، والتقيّد بالأدب والسنن، وامتنلاك النظرة الشمولية المتكاملة لمجموع الشريعة، والعناية بالمباحث التقريبية بين المذاهب الإسلامية، ومعاربة الانحرافات والبدع، والدفاع عن مذهب أهل البيت عليهم السلام بأسلوب علمي خالٍ من العصبية والوفاء لهم والإيمان الكامل بحقائقهم، وجوانب أخرى مختلفة يتطلب حصرها مجالاً أوسع، وقدرة تفوق قدرة صاحب هذه البضاعة المرجاة.

ومن هنا تكون قد ارتسمت أمامنا صورة متواصلة لرائد عصره في الفقه، والعارف بزمانه، التابع لمذهب أهل البيت عليهم السلام، الذي تجسّدت في منهجه المدرسة الاجتهادية الرائدة، ألا وهو الشهيد الأول عليه السلام.

﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾^١.

نحن والكتاب

يعتبر كتاب ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة من أهم الآثار الفقهية التي جاد بها
يراع الشهيد الأول (رحمة الله عليه).

فرع من تأليف المجلد الأول يوم الثلاثاء لتسع بقين من صفر سنة أربع وثمانين وسبعمائة.
قال في آخره:

وليكن هذا آخر المجلد الأول من كتاب ذكرى الشيعة، ويتلوه - إن شاء الله
تعالى - في المجلد الثاني كتاب الزكاة

وقال في بحث النية من واجبات الوضوء: «سنذكر في الحج والعتق إن شاء الله»
وهذا يدل على أنه كان عازماً على إتمامه، ولكن استشهاده في ٩ جمادى الأولى
٧٨٦ - أي بعد ما يقارب السنتين وعدة أشهر من تأريخ فراغه من تأليف المجلد
الأول - حال دون ذلك. طوبى له وحسن مأب.

شرع بتأليفه قبل كتبه البيان والدروس الشريفة واللمعة الدمشقية. وقد أشار إليه
فيها وفي أجوبة مسائل العاقل المقداد.

فقال في البيان: «وقد يتنا ذلك في الذكرى»^١ و«ولا بأس به كما ذكرناه في
الذكرى»^٢ و«قد استوفينا هذا الباب في الذكرى»^٣ و«تمام الآداب مذكور في
الذكرى»^٤، و«قد حققناه في الذكرى»^٥.

وفي الدروس الشرعية: «هكتبنا في ذلك ما تيسر من الذكرى والبيان»^٦، و«وقد
ذكرنا الروايات الدالة على القضاء عن الميت... في الذكرى»^٧، و«أوردنا طرفاً منه
في الذكرى»^٨، و«وقد يتناه في الذكرى»^٩.

١-٥ البيان ص ٤٥، ٦٤، ٧٦، ١٩٤، ٢٥٣ (ضمن الموسوعة، ج ١٢).

٦-٩. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢، ٦٨، ٨٧، ٩٣ (ضمن الموسوعة، ج ٩).

وفي اللعة الدمشقية: «وقد حققناه في الذكرى»^١، و«وقد بينّا مأخذه في كتاب الذكرى»^٢.

وفي أجوبة مسائل الفاضل المقداد «قد بسطت المسألة في الذكرى»^٣، و«وقد أوردت خبرين في... في كتاب الذكرى»^٤.

وهذه تدلّ على أنّ الشهيد كتب قسماً مهماً من كتاب الذكرى قبل عام ٧٨٢، وهو العام الذي تمّ فيه تأليف كتاب اللعة الدمشقية كما ذكره الشهيد الثاني في الروضة البهيّة (ج ١، ص ٢٤). وقد استمرّ تأليف كتاب الذكرى إلى أوائل سنة ٧٨٤ حيث تمّ تأليف المجلّد الأوّل.

قسم الشهيد كتاب ذكرى الشيعة إلى مقدّمة وأربعة أقطاب، وقال:
تنظمه مقدّمة وأربعة أقطاب. «ما المعذّمه فيها إشارات سبع... وأما الأقطاب فأربعة:

أولها العبادات، وهو فعل وشبهه مشروط بالقرينة.

ثانيها، العقود، وهي صيغة مشروطة بالثبوت

وثالثها، الإيقاعات، وهي صيغة يترتّب أثرها بموحد، ويطلق على هاتين «المعاملات».

ورابعها، السياسات، وتسمّى الأحكام بمعنى أحص

وتقريب الحصر أنّ الحكم الشرعي إمّا أن يشترط فيه القرينة أم لا، والأوّل

العبادات، والثاني إمّا ذو صيغة أم لا، والثاني السياسات؛ والأوّل إمّا وحدانيّة أم

لا، والأوّل الإيقاعات، والثاني عقود

وقد كتب من القطب الأوّل كتاب الصلاة فقط، وجعل الطهارة أوّل شروط الصلاة الستّة.

وللشّهاد نفسه عليه حواشي إلى مبحث صلاة المسافرين، ذكرها الشيخ آقا برك

١ و ٢ اللعة الدمشقية، في كتاب الطهارة، أحكام الأمانة وكتاب الصلاة، الفصل الثامن في القضاء (ضمن الموسوعة، ج ١٢)

٣ و ٤ راجع أجوبة مسائل الفاضل المقداد، ص ٨، ١٣ (ضمن الموسوعة، ج ١٨).

الطهراني في الذريعة، ج ١٠، ص ٤٠ وقال:

وعليه الحواشي... مثل حاشية الشيخ ناصر بن إبراهيم البويهي المتوفى (٨٥٢).

وحواشي المصنف نفسه إلى مبحث صلاة المسافرين كما يظهر من حاشية البويهي.

وللكتاب حواشٍ أخرى ذكرت في الذريعة، ج ٦، ص ٨٦ - ٨٧:

- الحاشية عليها للسيد الحسين بن حسن الغريفي (م ١٠٠١). كما أرّخه في

خلاصته الأثر. وذكر الحاشية له الشيخ سليمان الماحوزي في رسالته في تأريخ

علماء بحرین.

- الحاشية عليها للمحقق الكركي الشيخ نور الدين علي بن عبد العال (م ٩٤٠)

ذكرت في فهرس تصانيفه.

- الحاشية عليها للشيخ بهاء الدين محمد بن عز الدين الحسين.. علّقها بخطه

على هوامش نسخة موجودة في مكتبة السيد محمدتقي بن محمد باقر المدرّس

الرضوي بطهران. ولو دونت ببلغت تلقى بيت

- الحاشية عليها لمؤلف أصلها للشيخ السيد نعل عنها الشيخ ناصر البويهي في

حاشيته الآتية

- الحاشية عليها للشيخ ناصر بن إبراهيم الأحاسني العاملي المينائي المتوفى بها

في ٨٥٢.

وهناك مقدّمة كتبها له العلامة محمد باقر البهبهاني، ورد ذكرها في فهرست

مكتبة ملك بطهران، ج ٦، ص ١٠٧، ضمن لمجموعة رقم ٢٨٠١.

مخطوطاته:

توجد لكتاب ذكرى الشيعة مخطوطات كثيرة، نذكر هنا مختارات منها:

١ - مخطوطة المكتبة المركزية لجامعة طهران، المذكورة في فهرست المكتبة،

ج ٨، ص ٥٢١، برقم ١٩٠٦ وهي أقدم نسخة موجودة من الكتاب. كتبها أحمد بن

حسن بن محمود يوم الجمعة المبارك لسبع مضيّن من شهر ربيع الآخر سنة أربع

وثمانين وسبعمائة.

٢ - مخطوطة مكتبة إمام جمعة زنجان، وقد نسخت عام ٨٤٧، بخط علي بن علي بن محمد بن طي، قوبلت مع نسخة معارضة بنسخة المؤلف، توجد مصورة منها في مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، ذكرت في فهرسها، ج ١، ص ١٢٦، برقم ١٠٤.

٣ - مخطوطة مكتبة مدرسة سليمان خان، التابعة للمكتبة الرضوية المقدسة في مشهد، برقم ٣٦، وهي بخط أحمد بن علي بن حيدر، وفرغ من كتابتها في مدينة دامغان سنة ٨٨٣.

٤ - مخطوطة المكتبة الوطنية في طهران، وقد وردت في فهرست المكتبة، ج ١٠، ص ٤٢١، برقم ١٨٤٣/٤، وقد نسخت عام ٨٨٤.

٥ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية، برقم ٢٠٥٩٩، ونسخت في العام ٩٦٥ في دار السلطنة قزوین.

٦ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، مذكورة في فهرست المكتبة ح ٤، ص ١٢٥ - ١٢٦، برقم ١٣٤٨، ويعود تاريخ نسخها إلى عام ٩٨٠.

٧ - مخطوطة مكتبة كلية الإلهيات بحامنة طهران، مذكورة في فهرست المكتبة ح ١، ص ٥٥١، برقم ٢٤٥، وهي مكتوبة في العام ٩٠٩.

٨ - مخطوطة مكتبة ملك بطهران، مذكورة في فهرست المكتبة ج ١، ص ٣٢٤، برقم ٥٣٤٠، وتاريخ نسخها هو عام ٩٠٩.

٩ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، مذكورة في فهرست المكتبة ح ٢٢، ص ١٨٧، برقم ٨٦١١، ويعود تاريخ نسخها إلى عام ٩٨٦.

١٠ - مخطوطة مكتبة آية الله المرعشي، مذكورة في فهرست المكتبة ج ٣٠، ص ٦٩٠، برقم ١٢١٨٧، ويعود تاريخ نسخها إلى عام ٩٨٧.

١١ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، مذكورة في فهرست المكتبة ح ٢١، ص ٦٣٢، برقم ٢٤٠٦، وقد نسخها محمد بن علي بن محمد بن مكّي في العام ٩٨٨.

- ١٢ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، مذكورة في فهرست المكتبة، ج ٢١، ص ٦٣٢، برقم ١٧١٦١، وقد نسخت عام ٩٧٩.
- ١٣ - مخطوطة مكتبة الروضة الرضوية المقدسة، مذكورة في فهرست المكتبة، ج ٢١، ص ٦٣٣، برقم ٢١٠٤٠، وقد نسخت في العام ٩٩٢.
- ١٤ - مخطوطة المكتبة الرضوية المقدسة، مذكورة في فهرست المكتبة ج ٢١، ص ٦٣٦، برقم ٢٥٢١٣، وقد نسخت في العام ٩٨٤.
- ١٥ - مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث الإسلامي، مذكورة في فهرست المكتبة، ج ٨، ص ٣٩٥، برقم ٣٤١٩، وهي منسوخة عام ٩٨٨ في مدينة تبريز.

طبعااته:

طبع الكتاب - حتى الآن - ثلاث مرات:

١. طبع لأول مرة في طهران عام (١٢٨١ على الحجر، بمعية كتاب تمهيد القواعد للشهيد الثاني).
 ٢. أعادت طبعه - بالأوقسية على الطبعة الحجرية - مكتبة بصيرتي في قم حوالي سنة ١٤٠٠.
 ٣. طبع طبعة محققة في أربعة مجلدات من قبل مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث في مدينة قم المقدسة عام ١٤١٩.
- وقد استفدنا بدورنا كثيراً من هذه الطبعة الأخيرة (طبعة مؤسسة آل البيت عليه السلام) في تحقيق المتن، إلا أننا ارتأينا تحقيق الكتاب من جديد؛ لأسباب:
- أولها أن التحقيق السابق للكتاب لم يكن مطابقاً للأسلوب المتبع في تحقيق آثار الشهيد الأول، من قبيل ضبط النص والتفقد بقواعد الإملاء وعلامات الترقيم.
- وثانيها: أن أكثر المصادر المستفادة في التحقيق السابق كانت من الطبقات القديمة لها، وهي غير محققة.
- وثالثها: هو عثورنا على بعض الأغلاط والسقطات في الطبعة المذكورة، وعدم

وضع الأبواب والفصول والعناوين الأصنيّة والفرعيّة في مكانها المناسب، ولم يتمّ إحكام بناء هيكل الكتاب.

ومع هذا، فالفضل لمن سبق وإنما نعصمة لأهلها، فأجرهم عند الله، وهو يجزيهم خير الجزاء.

منهجنا في التحقيق:

١- اعتمدنا في تحقيق الكتاب على طبعته الحديثة المحقّقة من قبل مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، بالإضافة إلى النسخ الثلاث النادرة:

أ- المخطوطة المحفوظة في المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ١٩٠٦، بخط تلميذ الشهيد: أحمد بن حسن بن محمود - المعروف بابن السّحار - والتي فرع منها في ٨ ربيع الآخر عام ٧٨٤، وهي أقدم مخطوطة موجودة من كتاب ذكرى الشيعة، وعليها علامات التصحيح والحواشي من الكاتب وغيره.

قال الطهراني عنها في الدرر: ج ١٠، ص ٤٠.

رأيت نسحه عصر المصنّف في طهران وهي بخط الشيخ أحمد بن حسن بن محمود، فرع من كتابتها (٧-٤ - ٧٨٤).

والظاهر أنّ الكاتب كان تلميذ شهيد، وكان كلّما يخرج من فلم الشهيد يستسحبه التلميذ تدريجاً، حتّى فرع الشهيد في التاريخ المذكور، وفرع التلميذ في سنّ وأربعين يوماً بعد تأليف الشهيد (٢١ صفر ٧٨٤).

ب- مخطوطة مكتبة مدرسة سليمان خان، التابعة للمكتبة الرضويّة المقدّسة في مشهد، برقم ٣٦، وهي بخط أحمد بن علي بن حيدر، فرع من كتابتها في مدينة دامغان سنة ٨٨٣، وعليها خطّ الشيخ حسين بن عبد الصمد الجباعي وولده الشيخ بهاء الدين العاملي قال الطهراني عنها في الدرر: ج ١٠، ص ٤٠.

ونسحه عتيقة وقفها الشيخ عزّ دين حسين بن عبد الصمد وألّف الشيخ البهائي. رأيتها في المشهد الرضوي بمكتبة محدث الشيخ عباس القمي أوان مجاورته لها.

ورمزاً لها بـ «ق»

ج - مخطوطة مكتبة مركز إحياء التراث لإسلامي في قم المقدسة، المرقمة ٣٤١٩. وجاء في ذيلها:

وقد عورضت نسخة معارضة بنسخة مصححة بخط ... أحمد بن حسن بن محمود، المشتهر بابن البخار، وكان فراغ من مقابلته في أواخر شهر رجب سنة ٩٨٨ ببلدة تبريز.

ورمزنا لها بـ «ث».

٢ - تركنا مقابلة النسخة الأولى اعتماداً على تحقيق مؤسسة آل البيت للإحياء التراث، وقابلناه مع النسختين الآخرين، وتخذنا أسلوب التلقيق بين النسخ وإثبات ما هو الأرجح في المتن، والراجع في الهامش إن كان مغتبراً للمعنى، وتعاشينا أن نشير إلى جميع الاختلافات.

٣ - حاولنا تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية مثل الكتب الأربعة للإمامية، وكتب الصحاح الستة لأحاديث العامة، كما تم تخريج بعض الأحاديث من كتب الغنم، إذ لم نجدها في كتب الحديث وفي حالة وجود الاختلاف بين المصدر والمنقول عنه أشرنا إليه في الهامش.

٤ - حاولنا تخريج الأقوال التي أوردها الشهيد - تصريحاً أو إشارةً - وذكر مصادرها، وقد بذلنا ما في الوسع من جهد وطاقة لتخريج هذه الأقوال وإرجاعها إلى مصادرها الأصلية، كما حاولنا تخريج الأقوال التي لم يحدد الشهيد قائلها، مثل: قيل، نقل، رد، أجيب... وما إلى ذلك، وحيث إن الشهيد كثيراً ما ينقل عن مؤلفي الآثار المفقودة مثل ابن الجنيد وابن أبي عقيل وغيرهما، فقد خرجناها عن الآثار التي سبقت الشهيد، كالسرائر لابن إدريس، والمعتبر للمحقق، وكشف الرموز للفاضل الآبي، وكتب العلامة الحلي.

أما بعض المفردات الصعبة والكلمات الغامضة فأوردنا معانيها وأرجعناها إلى المعاجم اللغوية.

٥ - غيرنا تقسيم الكتاب بالنسبة إلى طبعة السابقة، حيث أدرجنا كافة مباحث أحكام الميت في المجلد الأول، ومباحث الستر من مقدمات الصلاة في المجلد

الثاني، وأحكام الخلل في المجلد الثالث.

وحاماً نقدم الشكر والتناء إلى كل من ساهم بمساعدتنا في تحقيق هذا السفر القيم، نخص منهم بالذكر:

المحقق الأسناد سماحة الشيخ محمد باقرى؛ حيث تصدى لتقويم النص وكتابة الهوامش وتنزيلها؛

وحجتى الإسلام الشيخ علام رضا نقى والشيخ على الأسدي؛ لمساعدتهما في تحرير المصادر.

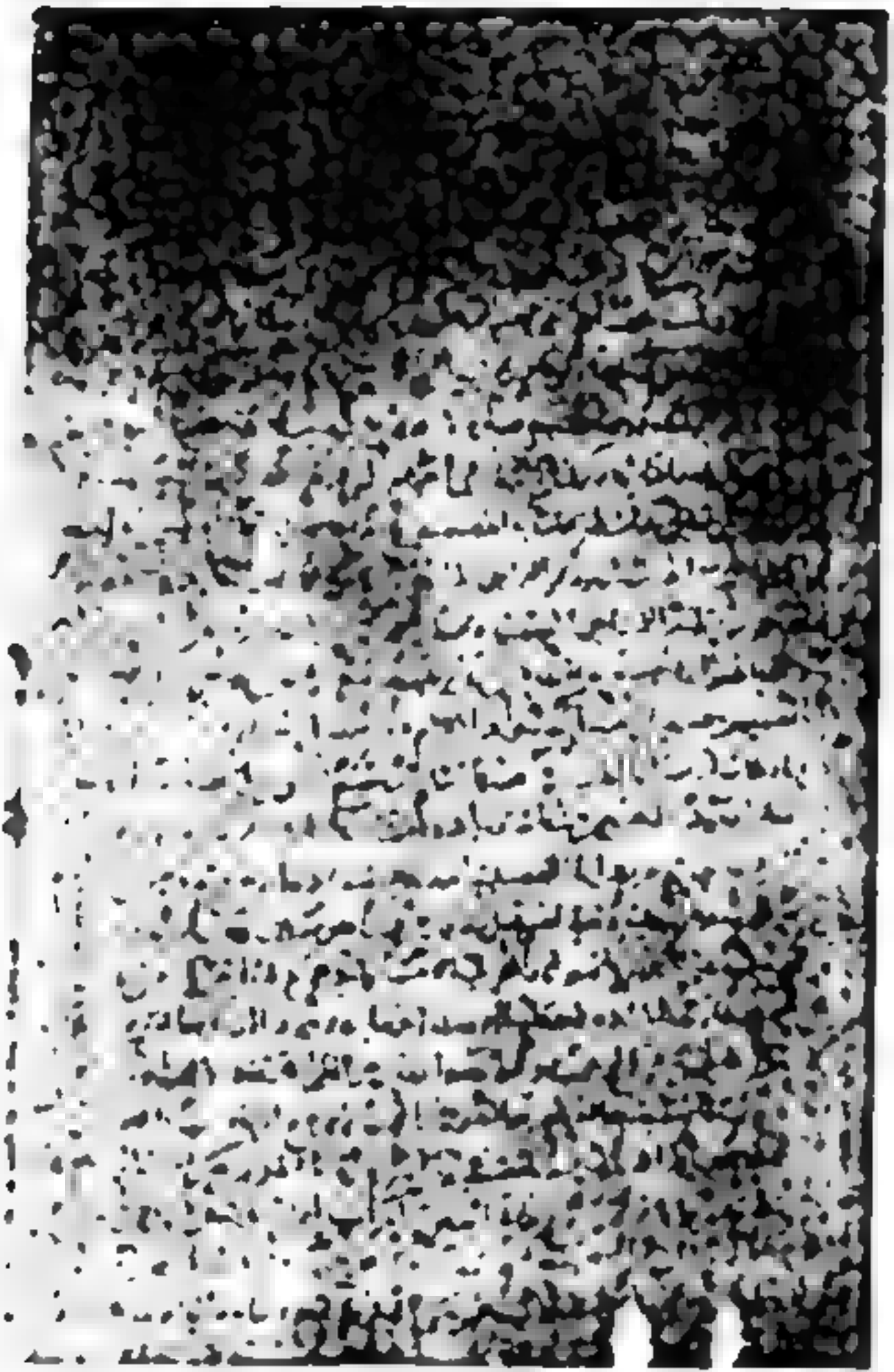
وحجة الإسلام السيد حسين بي هاشمي والشيخ إسماعيل الإسماعيلي؛ لمساعدتهما في مراجعة المصادر.

والمحقق الخبير الشيخ عباس المحمدي لمساعدته في المراجعة النهائية ولانسى أرشير هنا إلى أن القسم الأول من هذه المقدمة (ذكرى الشيعة والمدرسة الاجتهادية) هو تلخيص مع إضافة إصلاحات لمقالة - بالفارسية - كتبها المحقق الفاضل حجة الإسلام الشيخ مصطفى جعفرينى (دام سوهبه) لمؤمر الشهيد.

علي أوسط الناطقي

مدير مركز إحياء التراث الإسلامى

١٧ رمضان المبارك ١٤٣٠ = ١٦ شهر رور ١٣٨٨



وَسَيُكَلِّمُكَ فِيهَا رَبُّكَ
فَتَقُولُ لَهُ يَا رَبِّ اِنِّي
مُسْتَغْنٍ عَنْكَ
وَسَيُكَلِّمُكَ فِيهَا رَبُّكَ
فَتَقُولُ لَهُ يَا رَبِّ اِنِّي
مُسْتَغْنٍ عَنْكَ

المذكور في الحاشية
من كتاب الغفر بالله
الحسين بن محمد بن عبد الله
الحسين بن محمد بن عبد الله

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا الكتاب هو ملكي
 في علم الشاظر للشيخ
 في علم الشاظر للشيخ

✓✓✓

تاریخ ۱۳۰۲

[illegible]



ذكرى الشيعة

في أحكام الشريعة / ١



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع الإسلام، فسهل شرائعه للواردين، وأوضح أعلامه للمرتادين، وأعز أركانه على المغالبيين، وذلل سبيله للسطالبيين، أحمدته على عظيم إحسانه، وتبر برهانه، وأشكره على جميل إفضاله وبين امتنائه، حمداً يكون لحقه قضاء، وإلى ثوابه مقرباً، **وشكراً يصير لفرضه أداءً، ولحسن مزیده موحياً.**

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة يواطن فيها السر الإعلان، ويوافق القلب اللسان.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى الخلق، وداعية بإذنه إلى الحق، اختاره من شجرة الأنبياء، ومشكاة الضياء، وذوابة القلياء، وسرة البطحاء (صلى الله عليه وعلى أهل بيته النجباء) موضع سره، ولجأ أمره، وعيئة علمه، وموتل حكمه، وكهوف كتبه، وجبال دينه، صلاة لا انقطاع لأمدها، ولا إحصاء لعددتها.

أما بعد، فهذا كتاب ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، أوردت فيه ما صدر عن سيد المرسلين بواسطة خلقائه المعصومين، مما دل عليه الكتاب المبين وإجماع

١ قوله: «اختاره... جبال دينه» مقتطف من كلام أمير المؤمنين ع في نهج البلاغة، ص ٢٥، الحطبة ٢.

المطهرين، والحدوث المشهور، والدليل بمأثور، تجديداً لمعاهد المعلوم، وتأكيذاً لمعاهد الرسوم، وتأيداً لمسائل الفقهية، وبخليد للوسائل الشرعية، تقرّباً إلى باري البرية، والله المسؤول أن يجمع به الطالبين، ويرشد إليه الراغبين، ويجزل لنا من عطائه المميم، وفصله الجسيم، به الحوّد لكرم دو الفصل العظيم وتنظّمه مقدّمة وأقطب أربعة

أَمَّا الْمَقْدَمَةُ

ففيها إشارات سبع:

[الإشارة الأولى:]

الفقه لغة: الفهم^١، وهو العلم، أو جودة الذهن من حيث استعداده لاكتساب العلوم وعرفاً العلم بالأحكام الشرعنة العملية عن أدائها التفصيلية لحصل السعادة الأخروية.

ومن هذا يُعلم موضوعه، وهو ما عنيه دليله، أعني فعل المكلف من حيث هو مكلف، ومبادئه، وهي ما منه دليله، أعني الكلام، والأصول، والعريضة، ومبادئه، وهي ما لها الدليل، أعني مطالبه المثبتة فيه، وغاياته

والمراد بـ«الأحكام» ما اقتضاء الخطاب وجوداً أو عدماً - ما يمين من النقيض أو لا - أو تخبيراً، وهي الوجوب، والعمره، والذب، والكراهة، والإباحة.

ومنه يُعلم رسومها.

والسببية والشرطية والصحة والفساد يرجع إلى الاقتضاء والتخيير إن جعلت أحكاماً.

والمراد بـ«الشرعنة» ما استفيد من الشرع إما بالنقل عن حكم الأصل، أو بالتقرير عليه، فيدخل في ذلك ما علم بالدليل لعقلي

والمراد بـ«العملية» ما يتعلق بالعمل من الفروع.

والمراد بـ«الأدلة التفصيلية» المختصة بكنّ حكم على جذته، ويقابلها الإجمالية، كقول المقلد: هذا أفنى به المفتي، وكلّ ما أفنى به فهو حكم الله في حقّي.

ولا حاجة إلى إضافة «غير لضرورة» إلى تعريف؛ لخروجها بالأدلة من حيث إنَّ الضروري يقابل الاستدلالي، أو أنَّ علم بها وحدها لا يكون فقهاً، لا من حيث كونها ضرورية، بل من حيث إنَّ الكل لا يصدق على الجزء.

وإذا فُسِّر العلم بالاعتقاد الجازم عن موجب، خرج سؤال الظنون؛ لدخولها فيه.

وإذا قيل بتجريُّ الاجتهاد، لم تكن لام «الأحكام» للاستفراق، ولا يدخل المقلد؛ لعدم استدلاله على الأعيان.

الإشارة الثانية:

يحب التفقه، لتوقف معرفة التكليف الواجب عليه.

ولا يرد الندب والمكروه والمباح على عموم وجوب التفقه؛ لأنَّ امتياز الواجب والحرام إنما يتحقق بمعرفة كلِّ الأحكام، أو التكليف باعتقادها على ما هي عليه، وهو موقوف على معرفتها.

ووجوبه كما به؛ لقوله تعالى ﴿قُلْ لَا تَزِرُ مِنَ ظَنِّي أَلْفُ عَشْرَ مِثْقَالٍ﴾^١ وللروم الحرج المُنْفِي بالقرآن العزيز^٢، وعليه أكثر الإمامية وخالف فيه بعض قداماتهم وفقهاء حلب^٣ (رحمة الله عليهم) فأوجبوا على العوام الاستدلال، واكتفوا فيه بمعرفة لإجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة إلى الوقائع، أو النصوص الطاهرة، أو أنَّ الأصل في المنافع الإباحة، وفي المضارَّ الحرمة، مع فقد نصٍّ قاطع في منته ودلالته والنصوص محصورة.

ويدفعه: إجماع السلف والعلف على الاستعانة من غير تكبر ولا تعرضٍ لدليل بوجه من الوجوه، وما ذكروه لا يخرج عن التقليد عند التحقيق، وخصوصاً عند من اعتبر حجّية خبر الواحد، فإنَّ في البحث عنه عرضاً عريضاً

١ التوبة (٩): ١٢٢

٢ الحج (٢٢): ٧٨

٣ كالشَّهيد المرعشي في جوابات المسائل الرسنية لأولي، ضمن رسائل الشريف المرعشي، ج ٢، ص ٣٢٠؛

وابن زهرة في عية التروع، ج ٢، ص ٤١٤ - ٤١٥، والحلي في الكافي في الفقه، ص ٥١١.

الإشارة الثالثة:

يعتبر في الفقيه أمورٌ ثلاثة عشر، قد تبه عليها في مقبول عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق عليه السلام: «انظروا إلى مَنْ كان معكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فارضوا به حُكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا ولم يقبله منه فإنما يحكم الله استخف، وعلينا ردٌّ، وهو رادٌّ على الله، وهو على حدِّ الشكِّ بالله، فإذا اختلفا فالحكم ما حكم به أعدلهما وأفتيهما وأصدقهما في الحديث وأورعهما»^١.

الأمر الأول: الإيمان؛ لقوله: «منكم»؛ لأنَّ غير المؤمن يجب التثبُّت عند خبره، وهو ينهي التقليد.

الثاني: العدالة؛ لذلك أيضاً، وعليه تبه بقوله: «أعدلهما».

الثالث: العلم بالكتاب.

الرابع: العلم بالسنة.

ويكفي منهما ما يحتاج إليه ولو بمراجعة أصل صحيح.

الخامس: العلم بالإجماع والخلاف؛ لتلافتي بما يخالفه.

السادس: العلم بالكلام.

السابع: العلم بالأصول.

الثامن: العلم باللغة والنحو والصرف وكيِّفة الاستدلال، وعلى ذلك دلُّ بقوله:

«وعرف أحكامنا»، فإنَّ معرفتها بدون ذلك محال.

التاسع: العلم بالناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والظاهر والمؤول، ونحوها

مما يتوقَّف عليه فهم المعنى والعمل بموجبه، كالمجمل والمبين والعام والخاص.

العاشر: العلم بالجرح والتعديل، ويكفي الاعتماد على شهادة الأولين به، كما

اشتمل عليه كُتب الرجال؛ إذ يتعذَّر ضبط الجميع مع تطاول الأزمنة؛ وفي الكافي

١ الكافي، ج ١، ص ٦٧، باب اختلاف الحديث، ح ١٠، ر ج ٧، ص ٤١٢، باب كرامة الارتفاع إلى قضاة الجور،

ح ١٥، الفقيه، ج ٣، ص ٨-٩، ح ٢٢٢٣٦، تهذيب الأحكام ج ٦، ص ٣٠١-٣٠٢، ح ٨٤٥.

ومن لا يحضره المقيّم والتهديب بلاغ وف بيان شاف، وإلى ذلك أشار بقوله: «قد روى حديثنا»^١.

الحادي عشر: العلم بمقتضى اللفظ لغة وعرفاً وشرعاً
الثاني عشر: أن يعلم من المحاطب إرادة المقتضى إن تجرد عن القرينة، وإرادة ما دلّت عليه القرينة إن وجدت، ليثق بخصابه، وهو موقوف على ثبوت الحكمة
الثالث عشر: أن يكون حافظاً، بمعنى أنه أغرب عليه من النسيان؛ لتعذر درك الأحكام من دونه.

والأولى جواز تحرّي الاجتهاد، لأنّ لفرض لاطلاع على مأخذ الحكم وما يعتبر فيه، وهو حاصل، ويندر وسعد تعلق غيره به فلا يلتفت إليه؛ لقيام هذا الجواز في المجتهد المطلق، وعليه تبه في مشهور أبي حنيفة عن الصادق عليه السلام: «انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قصاياكم، فاجعلوه بكم، فإني قد جعلته قاضياً»^٢.



الإشارة الرابعة:

يجب اجتهاد العامى، ومن قصر عن الاستدلال في تحصيل المعنى بإذعان العلماء له واشتغال فتاه، فإن تعدّد وحب اتباع الأعم الأورع - كما تضمنه الحديث - لزيادة الثقة بقوله

فإن تقابل الأعم والأورع فالأولى تقبيل الأعم؛ لأنّ القدر الذي فيه من الورع يعجزه عن الاقتحام على ما لا يعلم، فيبقى ترجيح العلم سالماً عن المعارض. وإن استويا في العلم والورع فالأولى تحجير؛ لفقد المرحّح وإن بقّد وقوعه حتّى منعه بعض الأصوليين^٣؛ لامتناع اجتماع مارتى الحرمة والحلّ، فإذا اتبع عالماً في

١. أي حديث عمر بن حفص، تقدّم آنفاً

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتداع إلى قضاء الجور، ج ٤، الفقيه، ج ٢، ص ٢ - ٣، ح ٣٢١٩، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢١٩، ح ٥١٦.

٣. كما في نهاية الوصول إلى علم الأصول للعلامة المحلّي ج ٥، ص ٢٦٤ بقوله: «وقيل: بعدم جواز وقوعه».

حكم فله اتباع الآخر في غيره، وليس له تباعده في تقيده، وربما قيل بجوازه مع تساويهما في واقعة أخرى.

الإشارة الخامسة:

لا يشترط منافهة المفتي في العمل بقوله، بل يجوز بالرواية عنه ما دام حياً؛ للإجماع على جوار رجوع الحائض إلى الزوج العامي إذا روى عن المفتي، وللمسرح اللارم بالتزام السماع منه.

وما يوحد في بعض العبارات لا يحوز الإفتاء للعامي بقول المفتي، محمول على تصرفه في الحكم تصرف المفتي

وهل يحوز العمل بالرواية عن الميت؟ ظهر العلماء المنع منه، محتجين بأنه لا قول له، ولهذا انعقد الإجماع مع خلافه مياً.

وجوزه بعضهم^١ لإطباق الناس على النقل عن العلماء الماضين، ولو وضع الكتب من المجتهدين، ولأن كثيراً من الأزمنة أو الأماكن تخلو عن المجتهدين وعن النوصل إليهم، ولو لم تقبل تلك الرواية لزم المسر المتي^٢

وأجيب: بأن النقل والتصنيف عرفان طريق الاجتهاد من تصرفهم في الحوادث والإجماع والخلاف لا التقليد، وبمنع جواز خلوه عن المجتهد في زمان العيبة.

والأولى الاكتفاء بالكتابة مع أمن التروير: للإجماع على العمل بكتب النبي والأئمة (عليهم الصلاة والسلام) في أزمته، ولأن المعتبر ظن الإفتاء، وهو حاصل بذلك

الإشارة السادسة:

في قول وجيز في الأصول يبعث الهمة على طلبه من مطائه، وهي أربعة: أحدها: الكتاب، وهو الكلام المنزل لمصالح الخلق والإعجاز بسورة منه.

١. راجع المحصول، ج ٦، ص ٧١-٧٢ ومراج المساج، ج ٢، ص ٢٩٧

٢. البقرة (٢): ١٨٥

وينقسم لفظه إلى:

«حقيقة» وهي اللفظ المستعمل فيما وُضع له في اصطلاح التخاطب، كالسماء والدابة والصلاة.

و«مجاز» وهو اللفظ المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح التخاطب، للعلاقة، مثل: «جدارًا يُريدُ أن يَنْقُضَ»^١.

و«مضمر» وهو ما دلّ الدليل على إرادته وتقديره في الكلام، مثل: «وَسُئِلَ الْقُرَيْشُ»^٢. و«مشارك» وهو ما وضع لحقيقتين فصاعداً وضماً أولاً من حيث هو كذلك، كالقرء، ويُسمى مجعلاً بالنسبة إلى كل واحد من معنييه. و«منفرد» وهو ما يقابل المشترك.

و«منقول» وهو المستعمل في غير موضوعه لا لعلاقة مع الأغلبية، ويُسمى المرتحل.

و«أمر» وهو اللفظ الدالّ على طلب^٣ العجل مع الاستعلاء، مثل: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ»^٤، «فَكَابِتُوهُمْ»^٥، «وَأَسْتَشْهِدُوا»^٦.

و«هي» وهو اللفظ الدالّ على طلب الكف مع الاستعلاء، مثل: «وَلَا تَفْرُوا الزَّيْنَ»^٧، «وَلَا تَمْسُ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا»^٨.

و«مطلق» وهو اللفظ الدالّ على الماهية لا بغير، مثل: «فَتَغْرِزُ رَقَبَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذَ»^٩.

١ الكهف (١٨): ٧٧

٢ يوسف (١٢): ٨٢.

٣ كلمة «طلب» ساقطة في «ث، ق».

٤ البقرة (٢): ٤٣

٥ النور (٢٤): ٣٣

٦ البقرة (٢): ٢٨٢

٧ الإسراء (١٧): ٣٢

٨ الإسراء (١٧): ٣٧

٩ المجادلة (٥٨): ٣

- و«مقيّد» وهو مقابله، مثل: «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ»^١.
- و«عام» وهو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بوصف واحد، مثل: «فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ»^٢.
- و«خاص» وهو مقابله، مثل: «يَتَأَيَّهَا الْمُزَّمِّلُ * قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا»^٣.
- و«مبين» وهو المستغنى عن البيان، مثل: «ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ»^٤، وما لحقه البيان، مثل: الصلاة.
- و«ناسخ» وهو الراجع حكماً شرعياً بخطاب شرعي متراخ عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً، مثل: «يَتَزَيَّضْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»^٥.
- و«منسوخ» مثل: «مَنْعًا إِلَى الْخَوَلِ»^٦.
- ثم دلالة اللفظ على معناه إما خالية عن لاحتمال، وهو النص، مثل: «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»^٧، ويقابله المجمل المذكور، وإما مع الاحتمال الراجع على المنطوق، وهو المؤول، مثل: «وَيَتَقَمَّنُ وَجْهَهُ وَإِنَّكَ»^٨، وإما مع احتمال مرجوح، وهو الظاهر.
- وأأنواعه أربعة: الراجع بحسب الحقيقة الشرعية، كدلالة الحج على المناسك المخصوصة، والراجع بحسب الحقيقة العرفية، كدلالة «أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنَ الْغَائِطِ»^٩ على الحدث، والمطلق والعام بالنسبة إلى مدلولهما.
- تنبيه: قد يتفق اجتماع النص والمجمل باعتبارين، مثل: «وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَزَيَّضْنَ

١. الباء (٤): ٩٢.

٢. التوبة (٩): ٥.

٣. المزمل (٧٣): ١-٢.

٤. النساء (٤): ١٣٦.

٥. البقرة (٢): ٢٣٤.

٦. البقرة (٢): ٢٤٠.

٧. محمّد (٤٧): ١٩.

٨. الرحمن (٥٥): ٢٧.

٩. المائدة (٥): ٦.

بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ»^١، فإنه نصٌّ في دلالاته على الاعتداد، ومجملٌ بالنسبة إلى قدر العدة وتعيين المعتدة

الأصل الثاني للسنة، وهي طريقة لنبيٍّ أو الإمام المحكيّة عنه، فالثبوت بالأصالة، والإمام بالنيابة وهي ثلاثة قول، وفعل، وتقرير.
أما القول فأقسامه المذكورة في الكتاب.

والفعل إذا علم وجهه، أو وقع بيانياً، فيتبع المبتن في وجوبه ونديه وإباحته، سواء كان البيان مستمداً من الصريح، مثل قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»^٢، و«خُذُوا عَنِّي مَاسِكُكُمْ»^٣، أو من القرينة، كقطع يد السارق اليمنى.

وبشروط في الفعل أن لا يعم أنه من خواصّه (عليه الصلاة والسلام) كتجاوز الأربع في النكاح، والوصال في الصيام.

وما لم يعلم وجهه، فالوقف بين الوجوب والندب إن علم قصد القرينة فيه، وإلا فللقدر المشترك بينهما وبين الإباحة.

والتقرير بعيد الجوار: لا امتناع للتقرير على المنكر إن علمه ﷺ، وإلا فلا حجة فيه، مثل كُنَّا نَجَامِعُ وَنَكْسِلُ فَلَا نَخْتَسِلُ^٤ إذ مثله قد يخفى، والمفهوم من «كُنَّا» مطابقة المتكلم وحده، أو هو مع جماعة قد يخفى حالهم.
ثم من السنة.

متواتر، وهو ما بلغ رواته إلى حيث يحصل العلم بقولهم، كخبر الغدير.
وأحاد، وهو بخلافه.

ومنه المشهور، وهو ما زادت رواته عن ثلاثة، ويُسمّى المستفيض، وقد يطلق على ما اشتهر العمل به بين العلماء.

والصحيح، وهو ما اتصلت روايته إلى المعصوم بقدر إمامي، ويُسمّى المتصل

١ البقرة (٢)، ٢٢٨

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٦٠٥، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٩٣، ح ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ٢/١٠٥٤

٣ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٢٠٤، ح ٩٥٢٤، معرفة السنن والآثار، ج ٧، ص ٢٤٥، ح ٩٩٤٣

٤ كما في المجموع شرح المهذب، ج ١، ص ٦٠.

والمُعْتَن، وإن كان كلُّ منهما أعمَّ منه.

وقد يطلق الصحيح على سليم الطريق من الظن وإن اعتراه إرسال أو قطع.

والحسن، وهو ما رواه الممدوح من غير نصٍّ على عدالته.

والموثَّق، ما رواه مَنْ نُصَّ على توثيقه مع فساد عقيدته، ويُسمَّى: القوي.

وقد يراد بالقوي مروي الإمامي غير المذموم ولا الممدوح، أو مروي المشهور

في التقدُّم عن^١ الموثَّق.

والضعيف يقابله، وربما قابل الضعيف لصحيح والحسن والموثَّق، ويطلق

الضعيف بالنسبة إلى زيادة القدح ونقصانه.

والمقبول، وهو ما تلقَّوه بالقبول والعمل بالمضمون.

والمرسل، ما رواه عن المعصوم مَنْ لم يُذكره بغير واسطة، أو بواسطة نسيها أو

تركها، وقد يُسمَّى: منقطعاً ومقطوعاً بإسقاط واحد، ومعضلاً بإسقاط أكثر.

والموقوف، ما روي عن مُصاحِب المعصوم، وقد يطلق عليه الأثر إن كان

الراوي صحابياً للنبي ﷺ.

والشاذ والنادر: ما خالف المشهور، ويطلق على مروي الثقة إذا خالف المشهور.

والمتواتر قطعي القبول؛ لوجوب العمل بالعلم

والواحد مقبول بشروطه المشهورة، وشرط اعتضاده بقطعي، كدعوى الكتاب، أو

المتواتر، أو عمومهما، أو دليل العقل، أو كان مقبولاً، حتَّى عدَّه الشيخ أبو جعفر

من المعلوم المخبر^٢، أو كان مرسله معلوم لتحرُّز عن الرواية عن مجروح؛ ولهذا

قُبلت الأصحاب مراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وأحمد بن أبي نصر

البرزنطي؛ لأنَّهم لا يرسلون إلَّا عن ثقة، أو عمل الأكثر.

وأنكره جُلُّ الأصحاب، كأنَّهم يرون أنَّ ما بأيديهم متواتر أو مجمع على

مضمونه وإن كان في حيز الأحاد.

ويردُّ الخبر بمخالفة مضمونه القاطع من الكتاب والسنة والإجماع؛ لامتناع

١. في «ق» «غير» بدل «عن».

٢. الاستبصار، ج ١، ص ٤.

ترجيح الظن على العلم، أو بإعراض الأكثر عنه، أو معارضة أقوى إساداً أو متناً، أو مرجح بوجوه المرجحات، ويؤول ما يمكن تأويله.

وقد كفاها السلف عليه السلام مؤونة نقد الأحاديث وبيان هذه الوجوه، فاقصرنا على المقصود منها بإيراد طرف من الحديث، والإشارة إليه بإحازاً، والله الموفق.

الأصل الثالث الإجماع. وهو اتفاق علماء الطائفة على أمر في عصر واحد لا مع تعيين المعصوم فإنه يعلم به دخوله

والطريق إلى معرفة دخوله أن يعلم طباق الإمامية على مسألة معينة، أو قول جماعة فيهم من لا يعلم نسيه، بخلاف قول من يعلم نسيه، فلو انتفى العلم بالسبب في الشطرين فالأولى التخيير، كالخبرين المتعارضين، ولوجوب التبيين على الإمام لو كان أحدهما باطلاً.

وقيل: بالرحوع إلى دليل العقل^١؛ لأن عيبة الإمام لخوفه تمنع من تبينه الحق، واللوم فيه على المكلف.

سؤال: حاز في كل واحد من العلماء الأئمة المجهولي السبب أن يكون هو الإمام، فلم خصصتم بالإمامية؟

قلنا: لما قام البرهان العقلي والعقلي على تضليل من خالف أصول الطائفة امتنع كون الإمام منهم

قيل: جاز أن يظهر تلك الأحوال تقية.

قلنا: قد يقطع بكونه متديناً بذلك، ومع التجوير للتقية نلتزم باعتبار قوله في الإمامية؛ فلعله الإمام، واستبعاد انحصار علماء الإمامية يستلزم أولوية استبعاد حصر غيرهم، والجواب واحد.

والحق أن أعصار الأئمة الطاهرين تحقق فيها ذلك بالقطع في أكثر خصوصيات المذهب - كالمسح على الرجلين، وترك الماء الجديد، والتكثف، والتأمين، وبطلان القول والعصبة - وإن لم يتواتر الخبر بقول معصوم بعينه، ومن ثم ضعف الشك في الثلاثة الأول، بل اضمحل.

١. قاله السيد المرتضى في جوابات المسائل الثبائيات، حسن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢٠.

فروع:

الأول: الإجماع السكوتي ليس إجماعاً ولا حجة؛ لاحتماله غير الرضى.
الثاني: يثبت الإجماع بخبر الواحد ما لم يعلم خلافه؛ لأنه أمانة قوية كروايته.
وقد اشتمل كتاب الخلاف، والانتصار، والسرائر، والعناية على أكثر هذا الباب، مع ظهور المخالف في بعضها حتى من الناقل نفسه.

والعذر إما بعدم اعتبار المخالف المعلوم المعنى - كما سلف - وإما تسميتهم لما اشتهر إجماعاً، وإما بعدم ظفره حين ادعى الإجماع بالمخالف، وإما بتأويل الخلاف على وجه يمكن مجامعته لدعوى الإجماع وبـ بُعد - كجفل الحكم من باب التخيير - وإما إجماعهم على روايته، بمعنى تدوينه في كتبهم منسوباً إلى الأئمة عليهم السلام.

الثالث: يمنع إحداث ثالث إذا استلزم رفع الإجماع، أو مخالفة المعصوم، وإلا جاز، لامتناع مخالفة القطعي.

الرابع: إذا أفسى جماعة من الأصحاب ولم يعلم لهم مخالف فليس إجماعاً قطعاً، وخصوصاً مع علم العين؛ للجزم بعدم دخول الإمام حينئذ، ومع عدم علم العين لا يعلم أن الباقي موافقون، ولا يكفي عدم علم حلائهم؛ فإن الإجماع هو الوفاق، لا عدم علم الخلاف.

وهل هو حجة مع عدم متمسك ظاهر من حجة عقلية أو عقلية؟ الظاهر ذلك؛ لأن عدالتهم تمنع من الاقتحام على الإفتاء بغير علم، ولا يلزم من عدم الظفر بالدليل عدم الدليل، خصوصاً وقد تطرق الدروس إلى كثير من الأحاديث؛ لمعارضة الدول المخالفة، ومباينة الفرق المنافية، وعدم تطرق الباقيين إلى الرد له، مع أن الظاهر وقوفهم عليه، وأنهم لا يقرّون ما يعلمون خلافه.

فإن قلت: لعل سكوتهم لعدم الظفر بمستند من الجانبين.
قلت: فيبقى قول أولئك سليماً عن المعارض، ولا فرق بين كثرة القائل بذلك، أو قلته مع عدم معارض.

وقد كان الأصحاب يتمسكون بما يجدونه في شرايح الشيخ أبي الحسن ابن بابويه

(رحمة الله عليه) عند إغواز انصوص ؛ لعسن ظنهم به، وأن فتواه كروايته، وبالجملّة تنزل فتاواهم منزلة روايتهم.

هذا مع ندور هذا الفرض ؛ إذ الغالب وعود دليلي دالّ على ذلك القول عند التأمل. الخامس: ألحق بعضهم المشهور بالمجمع عليه، فإن أراد في الإجماع فهو ممنوع، وإن أراد في الحجّة فقريب ؛ لمثل ما قلناه، ولقوة الظن في جانب الشهرة، سواء كان اشتهاً في الرواية - بأن يكثر تدوينها أو ورودها بلفظ واحد، أو ألفاظ متغايرة - أو الفتوى

فلو تعارضاً فالترجيح للفتوى إذا علم اطلاعهم على الرواية ؛ لأنّ عدولهم عنها ليس إلّا لوجود أقوى.

وكذا لو عارض الشهرة المستندة إلى حديث ضعيف حديث قوي فالظاهر ترجيح الشهرة ؛ لأنّ نسبة القول إلى الإمام قد تعلم وإن ضعف طريقه، كما تعلم مذاهب الفرق بأخبار أهلها وإن لم يبلغ التواتر ومن ثمّ قيل الشيخ أبو جعفر رواية الموثقين مع فساد مذاهبهم^١.

الأصل الرابع: دليل العقل، وهو قسمان

[القسم] الأول: قسم لا يتوقف على لخطاب، وهو خمسة.

الأول: ما يستفاد من قضية العقل، كوجوب قضاء الدين، وردّ الوديعة، وحرمة الظلم، واستحباب الإحسان، وكراهية مع قتياس النار، وإباحة تناول المنافع الخالية عن المضارّ، سواء علم ذلك بالضرورة، أو النظر، كالصدق النافع والضارّ، وورود السمع في هذه مؤكّد.

الثاني: التمسك بأصل البراءة عند عدم دليل، وهو عامّ الورود في هذا الباب، كنفي الفسلة الثالثة في الوضوء، والضربة الزائدة في التيمّم، ونفي وجوب الوتر، ويُسمّى استصحاب حال العقل.

١. المدة في أصول الفقه، ج ١، ص ١٥٠

وقد نبّه عليه في الحديث بقولهم ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ فَهُوَ لَكَ حَلَالٌ، حَتَّى تَعْرِفَ الْحَرَامَ بَعَيْنَهُ فَتُدْعَهُ»^١، وشبه هذا.

الثالث: لا دليل على كذا فينتفي، وكثيراً ما يستعمله الأصحاب، وهو تامٌّ عند التتبع التام، ومرجعه إلى أصل البراءة.

الرابع: الأخذ بالأقلّ عند فقد دليلٍ على لأكثر، كدية الذمّي عندنا؛ لأنّه المتيقّن، فيبقى الباقي على الأصل وهو راجع إليها.

الخامس: أصالة بقاء ما كان، ويُستى استصحاب حال الشرع وحال الإجماع في محلّ الخلاف، كصحة صلاة المتيمّم يجد الماء في الأثناء، فنقول: طهارة معلومة، والأصل عدم طارئ، أو صلاة صحيحة قبل لوجدان فكذا بعده.

واختلف الأصحاب في حجّيته، وهو مقرر في الأصول.

القسم الثاني: ما يتوقّف الفعل به على الخطأ، وهو سنة.

أولها مقدّمة الواجب المطلق، شرطاً كانت، كالطهارة في الصلاة، أو وصلة، كفعل الصلوات الثلاث عند اشتباه الفائنة، وغسل جزءٍ من الرأس في الوجه، وستر أقلّ الرائد على العورة، والصلاة إلى أربع جهات، وترك الآنية المحصورة عند تيقّن نحاسة واحدة منها.

وثانيها: استلزام الأمر بالشيء النهي عن ضده، كما يستدلّ على بطلان الواجب الموسّع عند مناقاة حقّ آدمي.

وثالثها: فعوى الخطاب، وهو أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم، كالضرب مع التأفيف.

ورابعها: لحن الخطاب، وهو ما استفيد من المعنى ضرورة، مثل قوله تعالى: «أَنْ أَضْرِبَ بِتَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ»^٢، أي فضرب فانفلق.

١ الكشاف، ج ٥، ص ٣١٢، بحساب النوازل، ج ٤: التفسير، ج ٢، ص ٢٤١ ح ١٤٢١١ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٢٢٦ ح ١٨٨٨؛ وج ٩، ص ٧٩ ح ٣٣٧.

٢ الشعراء (٣٦): ٦٣.

وخامسها: دليل الخطاب، وهو المسمى بالمفهوم، وأقسامه كثيرة:
الوصفي والشرطي، وهما حجتان عند بعض الأصحاب، ولا بأس به، وخصوصاً
الشرطي.

والعددي، وله تفصيل معروف بحسب الزيادة والنقصان.
والغائي، مثل: «أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَرِّ»^١، وهو راجع إلى الوصفي.
والعصر، وهو حجة.

أما اللقبى فليس حجة؛ لانتفاء الدلالات الثلاث، واستفادة وجوب التعزير من
قوله: «أَمَا لَسْتُ بِزَابٍ» من قرينة الحال لا من المقال.
وسادسها: ما قيل: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَنَافِعِ الْإِبَاحَةُ، وفي المضارَّ الحرمة، وتحقيقه
في الأصول.

الإشارة السابعة:

يحب التمسك بمذهب الإمامته: (الوجود تسلياً)

الأول: قد تقرر في الكلام عصمة الإمام، والمعصوم أولى بالاتباع.
الثاني: قوله تعالى: «يَتَّبِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ»^٢،
وغير المعصوم لا يعلم صدقه، فلا يجب الكون معه.
الثالث: قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ
تَطْهِيرًا»^٣.

وفيه من المؤكّدات واللطائف ما يُعلم من علمي المعاني والبيان، وذهاب الرجس
ووقوع التطهير يستلزم عدم العصيان والمخالفة لأوامر الله ونواهيه.
وموردها في النبي ﷺ وعليّ وفاطمة وحسن والحسين رضي الله عنهم.
أما عند الإمامية وسائر الشيعة فظاهر؛ إذ يروون ذلك بالتواتر

١ البقرة (٢): ١٨٢

٢ التوبة (٩): ١١٩

٣ الأحزاب (٣٣): ٣٣

وأما العامة فروى مسلم في الصحيح عن عائشة، قالت: خرج النبي ﷺ ذات غداة، وعليه مِرْطٌ^١ مَرْحَلٌ^٢ من شعر، فجاء الحسن بن علي فأدخله فيه، ثم جاء الحسين فأدخله فيه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها فيه، ثم جاء علي فأدخله فيه، ثم قال: «إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»^٣.

وروى أحمد بن حنبل - في المساقب - ولطبراني - في معجمه - عن أبي سعيد الخدري في قوله تعالى: «إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ» الآية، قال: نزلت في خمسة: في رسول الله، وعلي وفاطمة والحسن والحسين^٤.

وروى أحمد بن أنس: أن رسول الله ﷺ كان يمر بباب فاطمة ستة أشهر إذا خرج إلى الفجر، يقول: «الصلاة يا أهل البيت «إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»»^٥.

قال الحاكم في المستدرک: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجه^٦. وروى الترمذي في الجامع عن عمر بن أبي سلمة - ربيب رسول الله ﷺ - قال: نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ «إِنَّا يُرِيدُ اللَّهُ» الآية، هي بيت أم سلمة، فدعا النبي ﷺ فاطمة وحسناً وحسيناً فجلبهم بكساء، وعلي حلف ظهره [فجلّله بكساء] ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «أنت على مكانك، وأنت إلى خير»^٧.

وروى أيضاً الترمذي عن أم سلمة: أن لنبي ﷺ جلل على الحسن والحسين وعلي وفاطمة كساء، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وحامتي، أذهب عنهم الرجس

١. مِرْط: كساء من صوف، وربما كان من حر أو غيره. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٣١٩، «مرط».

٢. المرحّل: الذي قد نقش فيه تصاوير الرجال. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢١٠، «رحل».

٣. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٨٢، ح ٦١/٢٤٢٤.

٤. المعجم الكبير، لطبراني، ج ٣، ص ٥١، ح ٢٦٧٣، وراجع فرائد الصغائر، ج ٢، ص ٥٨٧-٥٨٨، ح ٩٩٤.

٥. مسند أحمد، ج ٤، ص ١٥٧، ح ١٣٣١٧.

٦. المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ١٤٥، ديل الحديث ٤٨٠٢.

٧. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٢، ح ٣٧٨٧، وما بين المعلقين أثبتاه من المصدر.

وطهرهم تطهيراً»، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: «إني على خير» ثم قال الترمذي: هذا [حديث] حسن صحيح^١.

وأخرج معناه الحاكم في المستدرک^٢ أنها نزلت في بيت أم سلمة، إلى آخره، وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجه^٣

لا يقال: صدر الآية وعجزها في النساء فتكون فيهن.

قلنا: يأباه الضمير وهذا النقل الصحيح، والخروج من حكم إلى آخر في القرآن كثير جداً.

الرابع: قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾^٤ نزلت فيهم^٥، وقد رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري^٦، قال: أمر معاوية سعداً أن يسب علياً فأبى، فقال: ما يصعبني من شتمه إلا ما نزل، إلى قوله: ولما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾ دعا رسول الله^ﷺ عتيقاً وفاطمة والحسن والحسين، وقال: «اللهم هؤلاء أهلي»^٧.

وفيها دلالة على أنه لا مساوي لهم في الفضل، وعلى أنهم أهل بيته، ولا يحوز ترك العاقل واتباع المفضول.

الخامس: روى الحاكم في المستدرک - وحكم بصحته على شرط مسلم - عن ابن عباس: أن رسول الله^ﷺ قال «يا بني عبد المطلب إني سألت الله لكم ثلاثاً: أن يثبت قائمكم، وأن يهدي ضالكم، وأن يعلم حاهلكم»^٨.

وروى أيضاً - وحكم بصحته - عن أبي ذر، وهو آخذ بباب الكعبة، قال: من

١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٢. الجامع الصحيح، ج ٥ ص ٦٩٩، ح ٣٨٧١، وديله، ر.م. ترجمه كنهه «صحيح».

٣. المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٩٠-١٩١، ح ٣٦١١ وديله.

٤. آل عمران (٣): ٦١.

٥. في المصدر «عن سعد بن أبي وقاص».

٦. صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧١، ح ٤١٢٤/٢٤.

٧. المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ١٢٩، ح ٤٧٦٦.

عرفني فقد عرفني، ومن أنكرني فأنا أبو ذر. سمعت النبي ﷺ يقول: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»^١.

ودلالة الخبرين على المطلوب ظاهرة البيان.

السادس: أن النبي ﷺ قرنهم بالكتاب العزيز الذي يجب اتباعه، فيجب اتباعهم قضية للعطف، وللتصريح به أيضاً، وذلك مشهور نقله الشيعة تواتراً.

ورواه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم، قال قام فينا رسول الله ﷺ خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد، أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه، فإني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فتمسكوا بكتاب الله عز وجل وخذوا به» - فحث على كتاب الله ورغب فيه - ثم قال: «و أهل بيتي أذكركم الله عز وجل في أهل بيتي»، ثلاث مرّات^٢.

ورواه غيره من العامة^٣ بعبارات شتى، تشترك في وجوب التمسك بالكتاب وأهل البيت ﷺ.

السابع: روى الحاكم في المستدرک على الصحيحين عن عبد الرحمن بن عوف، أنه قال: خدوا عني من قبل أن تشاب الأحاديث بالأباطيل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا الشجرة، وفاطمة فرعها، وعلي لقاحها، والحسن والحسين ثمرتها، وشيعتنا ورقها، وأصل الشجرة في جنة عدن، وسائر ذلك في الجنة»^٤.

وهذا ظاهر في التلازم بينهم وبين النبي ﷺ وبين الشيعة.

الثامن: ما روته الإمامية في ذلك، وهو يملأ الصحف ويبلغ التواتر:

فمنه ما روى عن النبي ﷺ: «في كل حلف من أمتي عدل من أهل بيتي، ينفي عن

١ المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ١٣٢-١٣٣، ح ٤٧٧٤.

٢ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٣، ح ٣٧٢٤-٣٧٢٥.

٣ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٦٣، ح ٣٧٨٨؛ سنن الدارمي، ج ٢، ص ٤٣١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٩٢-٤٩٣.

ح ١٨٧٨٠؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ٧٢، ح ٤٦٣٤.

٤ المستدرک على الصحيحين، ج ٤، ص ١٤٧، ح ٤٨٠٩، وفيه عن ميثاء بن أبي ميثاء مولى عبد الرحمن بن عوف.

هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين»^١

وقوله ﷺ «مَثَلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمَثَلِ نَجْمِ السَّمَاءِ، فَهُمُ أَمَانٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ كَمَا أَنَّ النُّجُومَ أَمَانٌ لِأَهْلِ السَّمَاءِ»^٢.

وقوله ﷺ: «يَا عَلِيُّ، الْإِمَامَةُ فِيكُمْ، وَالْهُدَايَةُ مِنْكُمْ»^٣.

وقوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي اثْنَيْ عَشَرَ نَجِيبًا، نَجَبَاءً، مُحَدَّثِينَ، مَفْهَمِينَ، فِي آخِرِهِمُ الْقَائِمُ بِالْحَقِّ»^٤.

التاسع: اتفاق الأمة على طهارتهم، وشرف أصولهم، وظهور عدالتهم، مع تواتر الشيعة إليهم، والنقل عنهم بما لا سبيل لى إنكاره، حتى أَنَّ أبا عبد الله حفتر بس محمد الصادق ﷺ كُتِبَ مِنْ أَحِبَّةِ مِائَةِ أَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ لِأَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ، وَدُونَ مِنْ رِجَالِهِ الْمَعْرُوفِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَخِرَاسَانَ وَالشَّامِ، وَكَذَلِكَ عَنْ مَوْلَانَا الْبَاقِرِ ﷺ، وَرِجَالِ بَاقِي الْأُمَّةِ مَعْرُوفُونَ مَشْهُورُونَ، أُولُوا مُصَنَّفَاتٍ مُشْتَهَرَةٍ وَمُبَاحَثٍ مُتَكَثِرَةٍ، قَدْ ذَكَرَ كَثِيرًا مِنْهُمْ الْعَامَّةُ فِي رِحَالِهِمْ، وَنَسَبُوا بَعْضُهُمْ إِلَى التَّمَسُّكِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ

وبالجملة اشتهار النقل والنقل عنهم ﷺ يَرْتَدُّ أَضْعَافًا كَثِيرَةً عَنِ النُّقْلِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَسَاءِ الْعَامَّةِ، فَالْإِنْصَافُ يَقْتَضِي الْحَزْمَ نِسْبَةً مَا نُقِلَ عَنْهُمْ إِلَيْهِمْ ﷺ. فحَيْثُ نَقُولُ: الْجَمْعُ بَيْنَ عَدَالَتِهِمْ، وَثُبُوتُ هَذَا النُّقْلِ عَنْهُمْ مَعَ بَطْلَانِهِ مِمَّا يَأْبَاهُ الْعَقْلُ وَيُطِيلُهُ الْإِعْتِبَارُ بِالضَّرُورَةِ.

هذا، مع ما شاع عنهم من إنكار ما عليه العامة من القاس والاستحسان، ونسبة ذلك إلى الضلال والقول في الدين بغير لحق، وَمَنْ رَامَ إِنْكَارَ ذَلِكَ فَكَمَنْ رَامَ إِنْكَارَ الْمَتَوَاتِرِ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مُعْجَزَاتِهِ وَسِيرَتِهِ وَسِيرَةِ مَنْ بَعْدَهُ.

وَمَنْ رَامَ مَعْرِفَةَ رِجَالِهِمْ وَالْوُقُوفَ عَلَى مُصَنَّفَاتِهِمْ، فَلْيَطَالِعْ كِتَابَ الْحَافِظِ ابْنِ عَقْدَةَ،

١ في الكافي، ج ١، ص ٣٢، باب صفة العلم وفصله و... ح ٢ عن الإمام الصادق ﷺ

٢ نحوه باختصار في الأمالي، الشيخ الطوسي، ص ٢٥٩، المجلس ١٠، ح ٨/٤٧٠.

٣ أورده المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٤

٤ الكافي، ج ١، ص ٥٢٤، باب ما جاء في الاتي عشرو... ح ١٨.

ومهرست النجاشي وابن الغضائري والشيخ أبي جعفر الطوسي، وكتاب الرجال لأبي عمرو الكشي، وكتب الصدوق أبي جعفر بن بابويه القمي، وكتاب الكافي لأبي جعفر الكليني فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متوناً وأسانيد، وكتاب مدينة العلم، ومن لا يحضره الفقيه قريب من ذلك، وكتابا التهذيب والاستبصار نحو ذلك، وغيرها مما يطول تعدادها، بالأسانيد الصحيحة المتصلة المعتبرة والحسان والقوية، والجرح والتمديد والثناء الجميل، فالإنكار بعد ذلك مكابرة محضة، وتعصب صرف.

لا يقال: فمن أين وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الإمامية إذا كان نقلهم عن المعصومين وفتواهم عن المطهرين؟

لأننا نقول: محل الخلاف إما من المسائل المخصوصة، أو مما فرعه العلماء، والسبب في الثاني اختلاف الأنظار ومبادئها، كما هو بين سائر علماء الأئمة، وأما الأول فسيببه اختلاف الروايات ظاهراً، وقلماً يوجد فيها التناقض بجميع شروطه، وقد كانت الأئمة في زمن تقيته واستأجر من مخالفهم، كثيراً ما يجيبون السائل على وفق معتقده، أو معتقد بعض الحاضرين، أو بعض من عساه يصل إليه من المناوئين، أو يكون عاماً مقصوراً على سببه، أو قضية في واقعة مختصة بها، أو اشتباهاً على بعض النقلة عنهم، أو عن الوسائط بيننا وبينهم، كما وقع في الأخبار عن النبي ﷺ، مع أن زمان معظم الأئمة كان أطول من الزمان الذي انتشر فيه الإسلام ووقع فيه النقل عن النبي ﷺ، وكان الرواة عنهم أكثر عدداً، فهم بالاختلاف أولى.

ثم إنه تلخص جميع الاختلاف وانحصر في أقوال متأخري فقهاء الأصحاب - كما تزعم العامة أن مذاهب المسلمين انحصرت في عددٍ خاص - فلذلك أوردنا في هذا الكتاب ذكرهم، وأعرضنا عن تقدم منهم؛ لدخول قوله فيهم، وليس الغرض منه انتشار المذهب ونبذ الأقوال، بل تصحيح ما يهض عليه الاستدلال، والله المستعان على كل حال.



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع رسانی

وأما الأقطاب فأربعة

أولها: العبادات، وهو فعل وشبهه مشروط بالقربة، وللجهاد ونحوه غایتان، فمن حيث الامتثال المقتضي للثواب عبادة، ومن حيث الإعزاز وكفّ الضرر لا يشترط فيه التقرب، وما اشتمل عليه باقي الأقطاب من معنى العبادة من هذا القبيل. وأما الكفارات والتذورات فمن قبيل العبادات، ودخولها في غيرها تغليباً أو تبعاً للأسباب.

وثانيها: العقود، وهو صيغة مشروطة باثنين تم ولو تقديرية - لترتب أثر شرعي وثالثها: الإيقاعات، وهو صيغة يترتب أثرها بواحد، ويطلق على هاتين المعاملات.

ورابعها: السياسات - وتسمى الأحكام بمعنى أحص - وهو ما لا يتوقف على قرينة ولا صيغة غالباً.

وتقريب الحصر: أنّ الحكم إما أن يشترط فيه القرينة أو لا، والأوّل العبادات، والثاني إما ذو صيغة أو لا، والثاني السياسات، والأوّل إما وحدانية أو لا، والأوّل الإيقاعات والثاني العقود.



مرکز تحقیقات کتاب و اطلاع‌رسانی

الْقُطْبُ الْأَوَّلُ

فِي الْعِبَادَاتِ



كتاب الصلاة

وهي لغة: الدعاء^١. قال الله تعالى: «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ»^٢.
وقال النبي ﷺ: «وَصَلَّتْ عَلَيْكُمُ الْمَلَائِكَةُ»^٣. «وإذا أكل عند الصائم صلت عليه
الملائكة»^٤.

وقال الشاعر:

وَصَلَّى عَلَى دَنْهَا وَارْتَسَمَ^٥

وقال:

عليك مثل الذي صليت فاغتمضي^٦
على أن أهل اللغة أوردوا الصلاة بمعناها الشرعي جاعليه أصلاً، وجعلوها فعلة
من صلى، أي حرك صلواته؛ لأن المصلي يفعل ذلك، أو من صليت العود، أي ليتها؛
لأن المصلي يلين قلبه وأعضائه لخشوعه.
وشرعاً: أفعال مفتوحة بالتكبير، مشروطة بالقبلة للقربة، فتدخل الجنازة.

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢٤٠٢، «صلاة».

٢. التوبة (٩): ١٠٣.

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٥٦، ح ١٧٤٧؛ مستد أحمد، ج ٣، ص ٥٩٩، ح ١١٩٩٨

٤. سنن الدارمي، ج ٢، ص ١٧؛ مستد أحمد، ج ٧، ص ٥٠٨، ح ٢٦٥٢٠

٥. ديوان الأعشى، ص ١٩٦، وصدرة؛

وقابلها الريح في دنها

٦. ديوان الأعشى، ص ١٠٦، وعجيرة.

وقيل: أركان مخصوصة، وأذكار معلومة الشرائط، مخصوصة في أوقات مقدرة تقرباً إلى الله.

ودليل وجوب ما يجب منها قوله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^١.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^٢.

وقال النبي ﷺ «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم شهر رمضان»^٣.

والإجماع منعقد على وجوب اليومية والجمعة وبعض الملتزمة.

وإجماعنا على الباقي. وتسمى التسيح من قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُونَ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾^٤. «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ»^٥. والسُّبْحَةُ غالباً في الفل.

ومنه قول النبي ﷺ «ستدركون أقواماً يصلُّون لغير وقتها، فصلُّوا في بيوتكم، ثم صلُّوا معهم وأحملوها سُبْحَةً»^٦.

وقول الإمام الصادق ﷺ: «فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ لَا يَمْنَعُكَ إِلَّا سُبْحَتُكَ»^٧.

والصلاة إما واجبة، أو مستعينة، والواجب سبع اليومية، والجمعة، والعيدان، والآية، والطوافية، والجنارة، والملتزمة بسبب من المكلف.

وفضلها ظاهر، قال النبي ﷺ: «بَنَى عَمُودَ الدِّينِ الصَّلَاةَ»^٨. وهو من مفهوم العصر.

١. البقرة (٢): ٤٣.

٢. النساء (٤): ١٠٢.

٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢، ح ٨؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٥، ح ١٦٧٢٢؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٥، ح ٢٦٠٩.

٤. الروم (٣٠): ١٧.

٥. سورة ق (٥٠): ٣٩.

٦. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٩٨، ح ١٢٥٥؛ سنن السائي، ج ٢، ص ٨٣، ح ٧٧٥.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٥، باب وقت الظهر والعصر، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠، ح ١٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٩٣٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٧، ح ٩٣٦.

وبيانه في قوله (عليه الصلاة والسلام): «و هي أوّل ما يُنظر فيه من عمل ابن آدم، فإن صحّت نظر في عمله، وإن لم تصحّ لم يُنظر في بقيّة عمله» ورواه عنه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام^١.

وشبّها أمير المؤمنين عليه السلام بالنهر الجاري على باب من يغتسل منه في اليوم والليّلة خمس مرّات، فكما لا يبقى على المغتسل دَرَنٌ لم يبق على المصلّي ذنب^٢.
وقال الصادق عليه السلام: «حجّة أفضل من الدنيا وما فيها، وصلاة فريضة أفضل من ألف حجّة»^٣.

وشروط الصلاة ستّة في ستّة أبواب:



١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٧، ح ٩٢٦.

٢ تفسير العنّاشي، ج ٢، ص ٣٢٥-٣٢٦، ح ٧٥/٢٠٦١، مجمع البيان، ج ٥-٦، ص ٢٠١ دليل الآية ١١٤ من سورة هود (١١).

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ٩٥٣.



مرکز تحقیقات کتاب و اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

الباب الأول: الطهارة

وهي لغة: النزاهة من الأدناس^١.

وشرعاً: استعمال الماء، أو الصعيد لإباحة العبادة، وتُطلق على الاستعمال للقربة وإزالة الخبث مجازاً، والثلج والوحل داخلان، فالنظر إتما في المستعمل، وهو المكلف وحكمه، والمستعمل، وهو الماء والصعيد، والمستعمل له ومنه، وهو الأسباب الفاعلية كالأحداث، والفائبة كالعبادة، والاستعمال.

فهاهنا فصول أربعة:

الفصل الأول في المستعمل الاختياري

وهو الماء، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾^١، والظهور هو المطهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾^٢، وذلك هو المطلق، أي المستغني عن قيد، الممتنع اسلب.

واختصاصه بإزالة الحدث والحيث من بين المانعَات إمَّا تعبدًا - أي لا لعلّة معقولة - فيجب الاقتصار عليه،^٣ ولا اختصاصه بمزيد رقة وطيب، وسرعة اتصال وانصال، بخلاف غيره فإنه لا ينفلك من أضدادها، حتى أن ماء الورد لا يخلو من لروحة، وأجراء منه تطهر عند طول مكثه ما دام كذلك ويعرض له أمور ثمانية:

[العارض] الأول: زوال الاسم بحيث يلزم الإضافة، كماء الدقيق والزعران، ومن ثم لا يحث الحالف على الماء بشربه، فيخرج عن الطهورية، فالمعتصر أولى بالصنع، وكذا ما لا يقع عليه اسم الماء، كالصبيح ولمرة والخبر وإمَّا لا يطهر المضاف؛ لقوله تعالى: ﴿ثَلَمَ تَجِدُوا مَاءً فَكَيْسُوا﴾^٤، وقول الصادق عليه السلام: «إمَّا هو الماء أو لصعيد»^٥، وهو للحصر.

١ الفرقان (٢٥): ٤٨.

٢ الأنفال (٨): ١١.

٣ النساء (٤): ٤٣.

٤ في المصدر «و» بدل «أو».

٥ تهذيب الأحكام ج ١، ص ١٨٨، ح ١٥٤٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٥، ح ٥٢٤.

وقول الصدوق أبي جعفر ابن بابويه ؑ - بجواز الوضوء وغسل الجنابة بماء
الورد^١؛ لرواية محمد بن عيسى عن يونس، عن أبي الحسن ؑ^٢ - يدفعه سبق
الإجماع وتأخره، ومعارضة الأقوى، ونقل الصدوق أن محمد بن الوليد لا يعتمد
على حديث محمد بن عيسى عن يونس^٣، واستثنى الصدوق ما انفرد به أيضاً^٤.
قال الشيخ أبو جعفر الطوسي ؑ: هي شاذة، أجمعنا على ترك العمل بظاهرها،
وحملها على التحسين والتنظيف، أو على مطلق مجاور الورد^٥.
وظاهر الحسن بن أبي عقيل ؑ حملها على الصلابة، وطرده الحكم في المضاف
والاستعمال^٦.

قال الشيخ المحقق نجم الدين ؑ، اتفق لماس جميعاً أنه لا يجوز الوضوء بغير
ماء الورد من المائعات^٧.

وقول المرتضى (قدس الله روحه) برمه الخبث؛ لإطلاق «وَيَتَابَكْ فَطَهَّرْ»^٨،
وقول النبي ﷺ في المستيقظ: «لا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها»^٩، وكذا
قولهم ؑ: «إنما يغسل الثوب من المنى والدم»^{١٠}، والمضاف يصدق عليه التطهير
والغسل^{١١} - يدفعه ما ذكر، ومعارضته بتفصيل الغسل بالماء في قول الصادق ؑ:

١ الهدية، ص ٦٥، النقيض، ج ١، ص ٦، دبل الحديث ٣.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٧٣، باب السواد، ح ١١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٨، ح ١٦٢٧ الاستبصار، ج ١،
ص ١٤، ح ٢٧.

٣ حكاية عبد النجاشي في رجاله، ص ٣٣٣، الرقم ٨٩٦.

٤ راجع مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٠١، ضمن المسألة ٥١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٩، دبل الحديث ٦٢٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤ - ١٥، دبل الحديث ٢٧.

٦ راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ٥٧، المسألة ٣٠.

٧ راجع للمعتبر، ج ١، ص ٨٢.

٨ المذكر (٧٤)، ٤.

٩ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٨٧/٢٧٨؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٣٦، ح ١٢٤ سنن أبي داود، ج ١،
ص ٢٥، ح ١٠٢.

١٠ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢١٠ - ٢١١، ح ١/٤٥١؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٢١ - ٢٢، ح ٤٠.

١١ المسائل الناصيات، ص ١٠٥ - ١٠٦، المسألة ٢٢.

«وإذا وجد الماء غسله»^١، والمطلق يُحمل على المقيّد، ولأنّ الغسل حقيقة شرعية في استعمال الماء.

وكذا لا يُستعمل النبيذ إجماعاً.

ورواية عبد الله بن المغيرة بجوازه عن النبيّ عند عدم الماء^٢ مرسلّة، مخالفة للوفاق، مؤوّلّة بتمرات يسيرة، لا تغيّر الماء، كما تضمّنته رواية الكليني عن الصادق عليه السلام^٣، وأفتى به الصدوق مقيّداً بعدم تغيّر لون الماء^٤.

فروع:

الأوّل: لو تغيّر بالتراب أو الملح فأصيب إليهما لم يقدح؛ لبقاء الاسم، وعدم الإضافة، وللأمر بتعفير الإثاء بالتراب^٥، وحواز الطهارة بماء البحر على ما يأتي^٦، ولا فرق بين الملح الجبلي والمائي.

وكذا لو تغيّر بورق الشجر مع بقاء الاسم.

الثاني: لو خالط الماء غير سائب الاسم حاز استعمال الجمع؛ للاستهلاك

الثالث: لا عبرة بالقصد في الخلط، بل بالاسم؛ لأنّ الحكم تابع له

الرابع: لو مزج بموافقه في الصفات - كمنقطع الرائحة من ماء الورد - فالحكم للأكثر عند الشبّخ، فإن تساوبا جاز الاستعمال^٧.

والقاصي ابن البرّاج يمنعه^٨، أخذاً بالأصل والاحتياط.

والشيخ الفاضل جمال الدين عليه السلام يقدر لمخالفة^٩، كالحكومة في الحرّ. فحيثنذ

١. الفقيه، ج ١، ص ٦٨، ح ١٥٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٧٩٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٧، ح ٦٥٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٩، ح ٦٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥، ح ٢٨.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٤١٦، باب السيف، ح ٣.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٥، ذيل الحديث ٢٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٦٤٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩، ح ٤٠.

٦. راجع ص ٣٩ - ٤٠.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٨.

٨. المعتمد، ج ١، ص ٢٤.

٩. مختلط الشيعة، ج ١، ص ٧٣، ذيل المسألة ٣٨.

يعتبر الوسط في المخالفة، فلا يعتبر في الطعم حدة الخل، ولا في الرائحة ذكاء المسك. وينبغي اعتبار صفات الماء في العذوبة و لرقّة والصفاء وأضدادها، ولا فرق هنا بين قلّة الماء وكثرتة.

ولو مُزج بالمستعمل في الأكبر انتظم عند الشيخ اعتبار الكميّة^١، وإن كان بالكُرّ بُني^٢ على أن بلوغه كُرّاً لا يرد الطهوريّة. ويمكن فيه تقدير المخالفة كالأول.

الخامس: إذا جُوز استعمال المخلوط غير الغالب وجب تعييناً أو تخيراً؛ لصدق اسم الماء.

والشيخ: يحوز ولا يجب^٣؛ لعدم وجوب تحصيل شرط الواجب المشروط. وفيه منع ظاهر.

قاعدة: ينجس المضاف بالملاقاة إجماعاً؛ لقول النبي ﷺ في الفأرة تموت في السمن: «إن كان مائعاً فلا تقربوه»^٤، «فبحرم استعماله؛ لقوله تعالى: «وَالرُّجُزُ فَافْجُرْ»^٥ إلا لضرورة^٦؛ للخرج. وطهره في المبسوط^٧ بأغلبه كثير المطلق عليه وزوال أوصافه لتزول^٨ التسمية التي هي متعلّق النجاسة.

والفاضل جمال الدين ﷺ تارة بزوال الاسم وإن بقي الوصف؛ لأنّه تغيّر بجسم طاهر في أصله، وتارة بمجرّد الاتصال وإن بقي الاسم؛ لأنّه لا سبيل إلى نجاسة

١ المبسوط، ج ١، ص ٨.

٢ في الطهارة الحبريّة: «بني».

٣ المبسوط، ج ١، ص ٨.

٤ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٦٤، ح ٣٨٤٢؛ المسالك الكري البيهقي، ج ٩، ص ٥٩٣، ح ١٩٦٢١؛ مسند أحمد،

ج ٢، ص ٥٢٦، ح ٧٥٤٧؛ المصنّف، عبد الرزاق، ج ١، ص ٨١، ح ٢٧٨.

٥ المدثر (٧٤) ٥.

٦ في «ق»: «لضرورة».

٧ المبسوط، ج ١، ص ٥.

٨ في «ت»: «لزوال».

الكثير بغير تغير بالنجاسة وقد حصل^١ ولثاني أشبه.
 أمّا الحمر ومشتدّ العصير فبالخلّة، وبختصّ العصير بذهاب الثلثين؛ للخبر^٢.
 والأقرب في النيذ المساواة؛ لثبوت تسميته خمرًا
 ولو قلنا بنجاسة عصير التمر بالاشتداد فلا شبه أنه كالعسب.
 أمّا غليان القدر فغير مطهر وإن كانت لنجاسة دمًا في الأحوط.
 والمشهور الطهارة مع قلّة الدم؛ للخبر عن الصادق عليه السلام والرضا عليه السلام^٣. صحّحه بعض
 الأصحاب^٤.

وطعن فيه الفاضل عليه السلام في المختلف بجهالة بعض رواته^٥. ويدفع بالمقبولية.
 ونسبه ابن إدريس إلى الشذوذ - مع اشتهاؤه - وإلى مخالفة الأصل من طهارة
 غير العصير بالغليان^٦.

وهو مصادرة، والخبر معتلّ بأنّ النار تأكل الدم، ففيه إساءة إلى مساواة العصير في
 الطهارة بالغليان، ولحريانه مجرى دم اللحم الذي لا يكاد يعلّك منه، والحمل على دم
 طاهر بعيد.

العارض الثاني: زوال أحد أوصافه مع بقاء اسمه، فإن كان بطاهر لم يسجس في
 المشهور؛ لإطلاق اسم الماء عليه، ولعدم انفكاك السقاء^٧ أوّل استعماله من التغير،
 ولم يتقل عن الصحابة الاحتراز منه، ولم يستدلّ في الخلاف^٨ عليه بالإجماع

١. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٣، المسألة ٩.

٢. الكافي، ج ٦، ص ١١٩، باب العصير الذي قد منه لمار، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٠، ح ٥١٦.

٣. الكافي، ج ٦، ص ٢٣٥، باب الدم يقع في القدر ح ١، وص ٤٢٢، ح ١، الفقيه، ج ٣، ص ٢٤٢، ح ١٤٢١٤
 تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٨٢٠؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٤، ح ٣٩٢.

٤. يحيى بن سعيد في برهنة الناظر، ص ٢٠.

٥. مختلف الشيعة، ج ٨، ص ٣٤٧، المسألة ٤٥.

٦. السرائر، ج ٣، ص ١٢٠.

٧. السقاء؛ جلد يكون للماء لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٩٢، «سقى».

٨. الخلاف، ج ١، ص ٥٧، المسألة ٧.

وكذا لو تغيّر بنفسه وإن كره الطهارة به اختياراً، لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في الوضوء به^١، والفصل أولى؛ لقوته، وإزالة الخبث أخرى؛ لأنّ العينية أشدّ من الحكمية.

وإن كان بنجس، فإن كان بمجرد مرور الرائحة من غير ملاقات لم ينجس؛ للأصل، وإن كان بملاقاته نجس مطلقاً؛ لقول النبي عليه السلام: «خلق الله الماء طهوراً، لا ينجسه إلّا ما غيّر طعمه أو ريحه»^٢، وفي بعضها: «لونه»^٣.

وعن الصادق عليه السلام: «إذا تغيّر الماء وتغيّر طعم فلا يتوضأ منه ولا يشرب»^٤، وعنه عليه السلام: «إذا كان الثنّ العالِب على الماء فلا يتوضأ، ولا يشرب»^٥، والجعفي وابن بابويه لم يصرّحوا بالأوصاف الثلاثة، بل اعتبروا أغلبية النجاسة للماء^٦، وهو موافقه في المعنى.

ولو توافق الماء والنجاسة في الصفات فظاهر المذهب بقاء الطهارة؛ لعدم التغيّر، والعلامة على أصله السابق^٧، وحسبنا ينبغي فرض مخالف أشدّ؛ أخذاً بالاحتياط. ولو شك في استناد التغيّر إلى النجاسة بسبب الأصل، ولو ظنّه فالطهارة أقوى؛ لقول الصادق عليه السلام: «الماء كلّ طاهر حتّى تعلم أنّه فُكّر»^٨، وحمل العلم على شامل الظنّ مجاز.

ولا عبرة بغير الصفات الثلاث؛ لدلالة لاستثناء على الحصر، فماء البحر طهور،

١. الكافي، ج ٣، ص ٤، باب الماء الذي تكوّن فيه قنّة، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٧، ح ٦٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٢، ح ٢٠.

٢. أورده الراصي في العزيز شرح الوجهر، ج ١، ص ١١.

٣. راجع سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٢١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤، باب الماء الذي تكوّن فيه قنّة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ١٢، ح ١٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٦، ح ٦٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ١٢، ح ١٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٥، ذيل الحديث ٢٠.

٧. في ص ٣٧.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١، باب الطهور، ح ٢-٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦١٩.

لقول النبي ﷺ: «الظهور ماؤه»^١.

والثلج ظهور، فإن تعذر الغسل به وأمكن ذلك وجب، وأجزاً إن جرى.
واقصر الشيخان على الدهن^٢. ونازع ابن إدريس^٣؛ بناءً على فهم المسح منه.
والمرتضى وسألار أوجبا التيمم بندلوته^٤.

وقول الصادق عليه السلام: «هو بمنزلة الضرورة يتيمم»^٥ يحتمل ذلك ويحتمل أن يراد
التيمم بالتراب والظاهر قول الشيخين، فيقدم على التسليم.

ولو لافته نجاسة فكالجامد؛ لعدم السريان، وكذا الجمد، ويظهران بالكثير مع
زوال العين.

والمسحون بالبار حائز، وهو مروى عن تقرير النبي وفعله^٦، وفعل الصادق عليه السلام^٧
نعم، لو اشتدت السخونة بحيث تعصي إلى عسر الإسباغ فالأولى الكراهية،
لفواب الأفضلية

ويكره في غسل الميت، لنهي الصادق عليه السلام عنه^٨، إلا لضرورة الفاسل بالبرد؛
للحرج

والمستس في الآنية مكروه في الطهارة والعجين؛ للحبر^٩
ولا فرق في الآنية والبلدان والقصد وبقاء السخونة وعدمها؛ للعموم.

١. سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١، ح ١٨٢ الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٠٠، ح ١٦٩ سنن ابن ماجه ج ١، ص ١٢٦،
ح ١٣٨٦ مسند أحمد، ج ٣، ص ٤٧، ح ٨٥١٨

٢. المقنعة، ص ١٦٠، النهاية، ص ١٤٧، الخلاف، ج ١، ص ٥٢، المسألة ٣

٣. السرائر، ج ١، ص ١٣٨

٤. المراسم، ص ٥٣، وحكاة المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٧٧ عن السيد المرتضى.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٦٧، باب الرجل يصيبه النجاسة ... ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩١-١٩٢، ح ١٥٥٣،
الاستبصار، ج ١، ص ١٥٨، ح ٥٤٤.

٦. السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٩، ح ١٠، ولم يشر عن ما روي عن فعل النبي ﷺ.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٨-١٩٩، ح ٥٧٦: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٦٤.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب كراهية جمير الكس وتسعين الماء، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٢،
ح ٩٢٧.

٩. الكافي، ج ٣، ص ١٥، باب ماء العمام و ... ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٩-٣٨٠، ح ١١٧٧.

وابن الجنيّد. الكبريتي كذلك، وابن البرّاج، يكره استعماله^١.
نعم، يكره التداءي به قطعاً؛ لقول النبي ﷺ: «إنّها من فوح جهنّم»^٢.
وطهر الجاري بالتدافع، والكثير بتموّجه إن بقي كُراً فصاعداً غير متغيّر، وإلاّ
فبالقاء كُراً عليه متّصل فكراً حتّى يزول تغيّره.
ولو عولج بغير الماء ثمّ به طهر، ولو وقعا معاً، أمكن ذلك؛ لزوال المقتضي.
ولو قدّر بقاء الكُرّ الطاهر متميّزاً أو زال اشعّر بتفويته بالناقص عن الكُرّ أجزأ.
ولا تحقّق للجريبات بالاستقلال في الأنهار العظيمة إجماعاً، ولا في المعتدلة
عندنا؛ للاتّصال المقتضي للوحدة.
ويلزم منجّس الجريّة المارّة على النجاسة في الجهات الأربع نجاسة جدول
طوله فراسخ بغير تغيّر، وهو ظاهر البطّان
ولا يكفي روال النغتر من نفسه، أو بتموّجه نجساً، أو بملاقاة جسم طاهر
سائر أو مزبّل؛ للاستصحاب، ولأنّه كما لا ينجس إلّا بوارِد لا يطهر إلّا بوارِد،
وهو الرام.
ويلزم منّ قال بطهارة المتّم طهره بذلك، وقد صرح به بعض الأصحاب^٣؛
لأصالة الطهارة في الماء، والحكم بالنجاسة بالتغيّر، فإذا زال سبب النجاسة عمل
الأصل عمله.

مسائل:

الأولى: لا ينجس الجاري بالملاقاة إجماعاً، ولا يعتبر فيه الكثرة في المشهور -
لم أقف فيه على مخالفٍ ممّن سلف - لعدم استقرار النجاسة، ولنصّ الصادق عليه السلام على
رفع البأس عن بول الرجل في الجاري^٤.

١. المهذب، ج ١، ص ٢٧.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٣٨٩، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٩، ح ٢٥.

٣. يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع، ص ١٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، ح ٨١؛ وص ٤٢، ح ١٢١ - لاستبصار، ج ١، ص ١٣، ح ٢٣.

والعلامة اعتبره^١؛ لعموم اعتبار الكثرة وهو يتم في غير النابع.
ويلحق به ماء الغيث نارلاً؛ لحكم إصادق عليه بطهارة الممتزج بالغيث والبول.
وقال: «ما أصابه من الماء أكثر منه»^٢
وطينه؛ لقول أبي الحسن عليه السلام في طين لمطر: «لا بأس أن يصيب الثوب ثلاثة أيام
إلا أن تعلم نجاسته، وإن أصابه بعد ثلاثة وعسله، وإن كان الطريق نظيفاً لم تغسله»^٣.
ويمكن حمل طين غيره عليه.
وماء الحمام بالمادة؛ لصاحب الباقر وإصادق عليه^٤.
والأظهر اشتراط كثرتها؛ حملاً للمطلق على المقيد. وفي المعبر: لا يشترط^٥؛
لإطلاق الخبر، والعسر.
ولو شك في الكثرة استصحب السابق
وعلى اشتراط الكثرة هي المادة سائر الحمام وغيره؛ لحصول الكثرة الدافعة
للتحاسة، وعلى العدم فالأقرب احتصاص الحمام بالحكم، لعموم البلوى، وانفراد النص.
الثانية: لا ينجس الكثير بالملاقاة، وما قاله إمام السجدة عليه السلام «إذا بلغ الماء كراً
لم يحمل حبناً»^٦، وروى «قلتين»^٧، وهو الصادق عليه السلام؛ «إذا كان الماء قدر كُر
لم ينجسه شيء»^٨.

١. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٧، الفرع الثاني من المسألة ٢

٢. الفقيه، ج ١، ص ٧-٨، ح ٤

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٢، باب احتلاط ماء المطر بالبول، و... ح ٤، الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١١٦٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٧، ح ٧٨٣

٤. الكافي، ج ٢، ص ١٤، باب ماء الحمام و... ح ٢-٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٨، ح ١١٦٨-١١٦٩

٥. المحتبر، ج ١، ص ٤٢

٦. أورده السيد المرتضى في المسائل الناصريّة، ص ٧٠، المسألة ٢؛ وللشيخ في الخلاف، ج ١، ص ١٧٤، المسألة ١٢٧

٧. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٧، ح ٦٣؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٩٧، ح ٦٧؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٣٢٥؛ مستد أحمد، ج ٢، ص ٧٩، ح ٤٥٩

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢، باب الماء الذي لا ينجسه شيء، ح ١-٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٨، ح ١١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩-٤٠، ح ١٠٧-١٠٨، الاستبصار، ج ١، ص ٦، ح ٢-١

ويستعمل بأسره، ولا يجب إبقاء قدر النجاسة؛ لاستهلاكها.
ولو كانت قائمةً بلا تغير لم يجب التباعد بمقدار القلتين؛ لعدم انفعال الماء.
ولو اغترف منه فنقص عن الكثر فاسأخوذ طاهر، لا ظاهر الإناء، وتجنبه أولى.
وقول الجعفي: وروي الزيادة على الكثر، راجع إلى الخلاف في تقديره.
والمشهور بلوع تكثيره اثنين وأربعين شبراً وسبعة أثمان شبراً بمستوي الخلقة؛
لقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير: «إذا كان ثلاثة أشبار ونصفاً في مثله ثلاثة
أشبار ونصف في عمقه»^١، و«في» لضرب، ولأنه يلزمه ذلك.
والقمتون أسقطوا النصف^٢؛ لصحيفة إسماعيل بن حابر عن الصادق عليه السلام^٣.
وترجع الأولى بالشهرة والاحتياط.
أو ألف ومائتا رطل؛ لمرسلة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام^٤.
والتفسير بالعراقي؛ لمقاربة الأشبار، أو لأن المرسل عراقي، أو لصحيفة محمد
ابن مسلم عن الصادق عليه السلام: «الكثر ستمائة رطل»^٥ بالحمل على رطل مكة، وهو
رطلان بالعراقي، وبالمديني؛ للاحتياط أو لأن الغالب كونهم يبلدهم، وهو مائة
درهم وخمسة وتسعون درهماً، والعراقي ثلثاه، للخير عن الرضا عليه السلام^٦.
والعلامة ابن طاووس ذكر وزن الماء، وعدم مناسبة المساحة للأشبار، ومال إلى
دفع النجاسة بكل ما روي. وكأنه يحمل الرند على الدببة.

١ الكافي، ج ٢، ص ٣، باب الماء الذي لا يجسه شيء، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢، ج ١١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ج ١٤.

٢ سبه إليهم العلوي في السرائر، ج ١ ص ٦٠ - ٦١ ومنهم تصدق في الفقه، ج ١، ص ٦، دليل الحديث ٢، والمبصّر، ص ٢١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢، باب الماء الذي لا يجسه شيء، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧، ج ١٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ج ١٣.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٣، باب الماء الذي لا يجسه شيء، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١، ج ١١٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠، ج ١٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٤، ج ١٣٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١، ج ١٧.

٦ معاني الأخبار، ص ٢٤٩، باب معنى الصاع والشد، ج ١٢ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٢٧٦ - ٢٧٧، الباب ٢٨، ج ٧٣.

وابن الجنيد اعتبر الفئتين أو نحو مائة شبر^١، والراوندي نفى التكسير^٢، ولا وجه لهما

والشلمغاني: ما لا يتحرك حناء بطرح حجر وسطه، وهو خلاف الإجماع. وعلى كل تقدير لا يكفي التقريب؛ لأصل العدم.

فلو شك في البلوغ فكذلك، ولو علمه وشك في سبق النجاسة فالأصل الطهارة. وماء الحوض والإناء كبيره؛ للعموم والمعيد وأتباعه جعلوها كالقليل مطلقاً^٣؛ للنهي عن استعمالها مع النجاسة. فلنا مقيد بالعالم

الثالثة: نجس قليل الواقف بالملاقاة هي الأشهر؛ لمعهوم الشرط في الحديثين^٤. ولقول الصادق عليه السلام في سؤر الكلب، «رجس نجس لا تتوضأ بفضلته»^٥. ولعليل غسل الدين من اليوم باحتمال النجاسة^٦. ولولا نجاسة القليل لم تعد. وحجة الشيخ أبي علي ابن أبي عقيل عليه السلام على اعتبار الصغير بعموم الحديث^٧ معارض بتقديم الخاص وإبراهيم التاربخ، وقد رواه قوم في ثمر بصاعة^٨، وكان ماؤها كثيراً، وفي هذا التأويل طهارة البشر، وبخصوص قول الباقر عليه السلام في القربة والجرّة من الماء تسقط فيها فأرة فتموت. إذا غلبت رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه، وإن لم تلعب فاشرب منه وتوضأ^٩ معارض بأشهر منه وأصح إسناداً، وأوله

١ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١ ص ٢١ مسألة ٤

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١ ص ٢٢ دبل المسألة ٤

٣ المقنعة، ص ٦٤؛ النهاية، ص ١٠٤؛ المراسم، ص ١٣٦؛ التهذيب، ج ١ ص ٢٣

٤ تقدّم تخريجها في ص ٤٢، الهامش ٦ و ٨

٥ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ٢٢٥، ج ٦٤٦؛ الاستبصار، ج ١ ص ١٩، ج ٤٠

٦ راجع الهامش ٩ من ص ٣٥

٧ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١ ص ١٣ و ١٤، المسألة ١ والعديد راجع الهامش ٢ من ص ٣٩

٨ سنن أبي داود، ج ١ ص ١٧، ج ٦٦؛ الجامع الصحيح، ج ١ ص ٩٥، ج ٦٦؛ سنن النسائي، ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٥

٩ ج ٢٢٤ و ٣٢٥؛ مستند أحمد، ج ٣ ص ٤١٥ - ٤١٦، ج ١٠٨٦٤

٩ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ٤١٢، ج ١٢٩٨؛ الاستبصار، ج ١ ص ٢ - ٨، ج ٧

الشيخ بالكثرة وإرادة الجنس من القرية والجرّة^١.

واستثنى الأصحاب ثلاثة مواضع:

ماء الاستنجاء، إجماعاً؛ للحرج، وحكم الصادق عليه السلام بعدم نجاسة الثوب الملاقى له^٢.

وأشترط فيه عدم الملاقاة لنجاسة من حارج؛ لوجود المانع.

ولا فرق بين المخرجين؛ للشمول.

وفي المعتبر: ليس في الاستنجاء تصريح بالطهارة، إنما هو بالعفو^٣، وتظهر الفائدة

في استعماله.

ولعله أقرب؛ لتيقن البراءة بغيره.

ولا يلحق به عسالة الخارج من السبيلين غير البول والغائط؛ للبقاء على الأصل

ولا فرق في العفو بين المتعدّي وغيره؛ لعموم. ولو زاد وزنه اجْتَنِبَ.

والدم الذي لا يستبين؛ لقول الكاظم عليه السلام^٤.

والحق في المبسوط كلّ ما لا يستبين^٥.

والأولى المنع فيهما؛ للاحتياط، (لمعارضه لكلام الكاظم عليه السلام).

فروع:

الأوّل: مورد الرواية دم الأنف، فيمكن انعموم في الدم، لعدم الفارق.

ويمكن إخراج الدماء الثلاثة؛ لعلظ نجاستها.

الثاني: لا فرق بين الثوب والبدن؛ لوجوب الاحتراز عن النجاسة.

الثالث: لو طارت الذبابة عن المحاسة إلى الثوب أو الماء فعند الشيخ عفو^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٢، ديل الحديث ١٢٩٨، الاستبصار، ج ١، ص ٨، ذيل الحديث ٧.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨٦-٨٧، ح ٢٢٨.

٣. قال المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٩١ - بعد نقل قول السيد المرتضى لا بأس بما ينضح من ماء الاستنجاء على الثوب والبدن -. وكلامه صريح في العفو وليس بصريح في الطهارة.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٧٤، باب الكسير والمجنور ..، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٢-٤١٣، ح ١٢٩٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٣، ح ٥٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٧.

٦. لم نعتز على فتواه.

واختاره الشيخ المحقق نجم الدين في «مناوى»^١؛ لعسر الاحتراز، ولعدم الجزم ببقائها لجفافها بالهواء، وهو يتم في الثوب دون الماء.
وماء الغسل من النجاسة - كما قوّاه في المبسوط، ثم حكم بالعفو عنه؛ للمشقة^٢ -
والأ لما طهر المحلّ وفي الخلاف: ماء لأولى نجس^٣.
والمحقق والفاضل يحسّاه مطلقاً^٤؛ لقول الصادق عليه السلام: «في الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه»^٥.
قلنا: الدليل أعمّ من الدعوى، وعطف «الجنابة» عليه مشعر بأنّه غير ظهور لا أنّه نجس.

ولخبر العيص، سأله عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء، فقال: «إن كان من بولٍ أو قدر فيفسل ما أصابه»^٦.
وهو مقطوع، ويمكن حمله على التخيّر، أو الدب
والشيخ بعد حكمه بعدم وجوب غسل الثوب من غسالة البولوع حكم بعدم حوار
الوضوء^٧.

واحتاط ابن الرّاح بإزالة غسالة البولوع^٨، كقول الشيخ
وابن حمزة والبصروي سويّا بين رافع لأكبر ومزيل النجاسة^٩.
وفي المختار لا يجوز رفع الحدث به إجماعاً^{١٠}.

١ كتابه فقد ولم يصل إليه.

٢ المبسوط، ج ١، ص ٩٢-٩٣.

٣ الخلاف، ج ١، ص ١٧٩، المسألة ١٣٥.

٤ المحقق في المختار، ج ١، ص ٩٠، والملازمة في معتمد الشيعة، ج ١، ص ٧١، المسألة ٣٧، وتذكره الفقهاء، ج ١، ص ٣٦، القسم الثالث من أقسام المستعمل.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢١، ج ١٠٦٣٠ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧، ج ٧١.

٦ أورده المحقق في المختار، ج ١، ص ٩٠.

٧ المبسوط، ج ١، ص ٣٦.

٨ المهدب، ج ١، ص ٢٩.

٩ الوسيلة، ص ٧٤.

١٠ المختار، ج ١، ص ٩٠.

والعجب خلوّ أكثر كلام القدماء عن الحكم في الفسالة، مع عموم البلوى بها. واعترف المرتضى بعدم النصّ على الفرق بين ورود الماء على النجاسة وعكسه، وقوّاه فحكّم بعدم نجاسة الماء الوارد، وإلا لما طهر المحلّ^١ - ويلزمه أن لا ينجس بخروجه بطريق الأولى، وفهم الماضيان منه ذلك^٢ - وتبعه ابن إدريس^٣.

ويمكن الحجّة بنجاسة غسالة الحمام؛ لنصّ الكاظم عليه السلام: «لا تغتسل منها»^٤. وهو أعمّ من المدعى، مع معارضته بقوله عليه السلام أيضاً في غسالة الحمام تصيب الثوب: «لا بأس»^٥.

والذي قاله ابن باهويه والشيخ وكثير من لأصحاب عدم جواز استعمالها^٦، فلم يبق دليل سوى الاحتياط، ولا ريب فيه فعلى هذا ماء الغسلة كمغسولها قبلها، وعلى الأوّل كمغسولها بعدها أو كمغسولها بعد الغسل.

وطهر القليل بمطهر الكثير مما روي في قوله صلى الله عليه وسلم بكثرة محاسن لم يطهر؛ للتميّز المقتضي لاختصاص كلّ بحكمه.

ولو كان الملاقاء بعد الاتصال ولو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين، أو علوّ الكثير، كما هو الحمام.

ولو نبع الكثير من تحته - كالنفّارة - فامتزج طهره؛ لصيرورتهما واحداً، أمّا لو كان ترشعاً لم يطهر؛ لعدم الكثرة الفعلية.

١ المسائل الناصيات، ص ٧٢-٧٣، المسألة ٣

٢، المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٨٣؛ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٧٢، المسألة ٣٧

٣ السرائر، ج ١، ص ١٨٠-١٨١

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٤٣

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٥، باب ماء الحمام و...، ح ٤؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٩، ح ١١٧٦

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٢، دليل الحديث ١٦، و ص ١١٦، دليل الحديث ٢٤٣، المبسوط، ج ١، ص ١١؛ تذكرة

الفقهاء، ج ١، ص ٣٨، الفرع الخامس.

وفي طهارته بالإتمام بطاهر أو نجس ثلاثة أقوال، يُفترق في الثالث بين النجسين وبين الطاهر والنجس.

واحتج بقوله عليه السلام «إذا بلغ الماء كُرّاً لم يحمل خبثاً»^١، ويطواهر الآي^٢ والأخبار^٣ المقتضية لظهورية الماء، ولأنّ البلوغ يستهلك النجاسة فيستوي ملاقاتها قبل الكُرّة وبعدها، ولظاهرة الكثير فيه نجاسة، ولولاه لجس؛ لإمكان سبقها على كثرته، وربما احتج بالإجماع.

وأجيب^٤ بأنّ الحديث عامي، ولم يعمل به غير ابن حنبل، والأصحاب رووه مرسلًا. والدي روّيناه: «إذا كان الماء قدر كُرّ لم ينجسه شيء»^٥، وهو صريح في نجاسة طارئة، مع احتمال الحديث الأول لها أيضاً.

والطواهر تحمل على الطاهر، لأنّه امتداد إليه المهم، فلم قلتم بظاهرة المذكور؟ والاستهلاك قياس باطل مع الفارق بقوة الماء بعد البلوغ، وضعفه قلعه، وإمكان السبق لا يعارض أصل الظهارة، ولا إجماع؛ لخلاف ابن الجند والشيخ في الخلاف^٦، مع بطله الخلاف عن الأصحاب في الميسوط^٧.

وقول الشيخ في الميسوط بظهورية المستعمل يبلغ كُرّاً^٨، على التنزل؛ لبائنه على ما سبق من تردده، وبإيه في الخلاف^٩ على ذلك أيضاً، فيبقى استصحاب

١ أوردته السيد المرتضى في المسائل الناصريات، ص ٧، المسألة ١٢، والشيخ في الخلاف، ج ١، ص ١٧٤، المسألة ١٢٧.

٢ الأنفال (٨)، ١١١، الفرقان (٢٥)، ٤٨.

٣ منها: ما في الكافي، ج ٣، ص ١، باب ظهور الماء، ج ٢ و ٣، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٥، ح ٦١٩.

٤ المجيب هو المحقق في المختار، ج ١، ص ٥٢-٥٣.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢، باب الماء الذي لا ينجسه شيء، ح ١١، الفقيه ج ١، ص ٩، ح ١٢، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩-٤٠، ح ١٠٧ و ١٠٩، الاستبصار، ج ١، ص ٦، الأحاديث ١-٣.

٦ الخلاف، ج ١، ص ١٩٤، المسألة ١٤٩، وحكاها عنهم علامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٦، المسألة ٢.

٧ الميسوط، ج ١، ص ٧.

٨ الميسوط، ج ١، ص ١١.

٩ الخلاف، ج ١، ص ١٧٣، المسألة ١٢٧.

حكم النجاسة سليماً عن المعارض

فرع: لو غمس الكوز بمائه النجس في الكثير الطاهر طهر مع الامتزاج، ولا تكفي المماسّة، ولا اعتبار بسعة الرأس وضيقه، ولا يشترط أكثرية الطاهر. نعم، يشترط المكث ليتحقق الامتزاج. وعلى القول بالطهارة بالإتمام كراً لو تَمَّ هذا الكوز طهر الجميع.

المعارض الثالث: كونه ماء بشر، والمشهور نجاسته مطلقاً، للنقل الشائع بوجوب الترح من الخاصّ والعام، والتعبد بعيد.

ولقول الكاظم عليه السلام: «فإن ذلك يطهرها»^١

وقول الرضا عليه السلام: «يتزح منها دلاء» عقيب السؤال: ما يطهرها؟^٢

ولجواز نهيّم الجنب خوف إفسادها، عملاً بقول الصادق عليه السلام:^٣

وفي التهذيب: إذا لم يتغير لا تعاد الطهارة. ولما كان لا يجوز استعماله إلا بعد تطهيره^٤، لقول الصادق عليه السلام: «لا يغسل التوبى، ولا تعاد الصلاة ممّا وقع في البشر، إلا أن ينتن»^٥.

ولمكابية ابن بزيع عن الرضا عليه السلام: «ماء اسر واسع لا يفسده شيء، إلا أن ينتن»^٦.

وأجيب: بقوة المشافهة على المكاتب، والطعن في سند الأولى، والتأويل بفساد معطل، وبالحمل على الفدير.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠١.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البشر وما يقع فيه، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٤.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٦٥، باب الوقت الذي يوجب التيمم، ح ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٩، ح ٤٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٣٥.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٢، دليل الحديث ٦٦٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٦٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠.

٦. أوردته المحقق في المعنير، ج ١، ص ٥٦.

وقال الجعفي. يعتبر فيها ذراعان في الأبعاد الثلاثة فلا يتجس، ثم حَكَمَ بالنزح.
وعن البصروي: تعتبر الكُرَيَّة في دفع لحاسة.
وطهرها متغيرة بنزح الأكثر من زوله ولعقد؛ لقول الصادق عليه السلام: «فإن تغير الماء
فخذُه حتى يذهب الريح»^١، وللمكاتبة عن الرضا عليه السلام^٢.
والشيخ رتب زوال التعير على العجز عن نزح الجميع^٣، لقول الصادق عليه السلام: «فإن
أنتن نزحت»^٤.
والصدوقان: الجميع؛ لما ذكر، فالتروح^٥؛ لقول الصادق عليه السلام: «فإن غلب فلتنزف
يوماً إلى الليل، يقام عليها قوم يترادحون ثنين اثنين»^٦.
قال المحقق:

السر في الرح أنه كندافع الجاري. ومن ثم احتلعت الرواية بالأقل، والأوسط،
والأكثر بحسب قوة الحاسة وضعفها، وسعة المجاري وصيقها. فليعمل بالمشهور
غير المختلف فيه. والمختلف يحزى آله. ويستحب أوسطه، وبما أكد أكثره.
والشاذ يسقط بالمشهور، وضميم بسد بالقوي^٧

فروع

الأول: لو زال تعيرها بنفسها أو بعلاج لم تطهر؛ لما مر

١ الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البثر وما يقع فيها ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٣، ح ٦٧٥ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠٢.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البثر وما يقع فيها، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٧٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٢، ح ٨٧.

٣ النهاية ص ١٧ الميسوط، ج ١، ص ١١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٢، ح ٦٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠.

٥ النقيه، ج ١، ص ١٩ ديل الحديث ٢٤ وحكاياه عنهما الصلاة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧-٢٨، المسألة ٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٨٢٢.

٧. المعتمد، ج ١، ص ٥٧.

وهل يجب نزحها، أو يكفي المزيل التقديري؟ الأقوى الأول؛ لعدم أولوية البعض، ولتوقف اليقين عليه.

وامتزاجها بالجاري مطهر؛ لأنه أقوى من جريان النزح باعتبار دخول مائها في اسمه، ومنته في المعبر؛ لأن الحكم متعلق بالنزح ولم يحصل^١، وكذا لو اتصل بالكثير.

أما لو وردا من فوق عليها، فالأقوى أنه لا يكفي؛ لعدم الاتحاد في المسمى. الثاني؛ لو أجريت فالظاهر أنها بحكم انجاري لا تنجس بالملاقاة. ولو نجست ثم أجريت ففي الحكم بطهارتها ثلاثة أوجه؛ طهارة الجميع؛ لأنه ماء جار تدافع ورال تغيره، ولخروجه عن مسمى البثر، وبقاؤه على النجاسة؛ لأن المطهر النزح.

وطهارة ما بقي بعد جريان قدر الصروح؛ إذ لا يفصل ذلك عن الإخراج بالنزح. الثالث الأبار المتواصلة إن حرت فكالجاري، وإلا فالحكم باقي؛ لأنها كثير واحدة. الرابع؛ لا ريب في عدم اعتبار الدلو في النزح المزيل للتغير حيث لا مقدّر، أو كان إذا لم نعبره؛ لحصول العرض بالروح المزيل للتغير.

وهل يعتبر الدلو في المعدود؟ وجهان: نعم؛ لصورة النص، وعمل الأمة. ولا؛ لأن الغرض إخراج الماء، وهو أقرب، فحينئذ يعتبر بحساب دلو العادة.

الخامس؛ لا يعتبر في النارج الإسلام، ولا البلوغ، ولا الذكورية إلا في التراوح؛ للفظ «القوم»^٢ - ومال في المعبر إلى جوار النساء والصبيان؛ لشمول القوم^٣ - بل ولا الإنسانية فيكفي القرب^٤، ولا في النزح النية؛ لأنه ترك النجاسة.

السادس؛ عبارة الأصحاب مختلفة في يوم التراوح؛ فالمفيد، من أول النهار

١. المعبر، ج ١، ص ٧٩.

٢. الوارد في موقفة عمار راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٢.

٣. المعبر، ج ١، ص ٧٧.

٤. فرس غرب، أي كثير الجري. الصحاح، ج ١، ص ١٩٣ «غرب».

إلى آخره^١. والصدوقان والمرتضى: من تغدوة إلى الليل^٢. والشيخ: من الغدوة إلى العشاء^٣.

والظاهر أنهم أرادوا به يوم الصوم، فيمكن من طلوع الفجر إلى غروب الشمس؛ لأنه المفهوم من «اليوم» مع تحديده بـ «ليل»
السابع: لا يجزئ الليل في التراوح؛ لما يعترى فيه من الفتور عن العمل، وكذا مع مشاركته للنهار وتلفيق قدر يوم منهما.

الثامن: يجزئ مسمى اليوم وإن قصر، ولا يجب تحزّي الأطول.
والأولى استحبابه حيث لا ضرر؛ لما فيه من المبالغة في التطهير.
التاسع: يجوز لهم الصلاة جماعةً، ولا اجتماع في الأكل؛ لأنهما مستثنيان عرفاً

العاشر: الطاهر أجزاء ما فوق الأربعة؛ لأنه من باب مفهوم الموافقة، ما لم يتصور طه بالكثر، أما الانساب الدائمان فالأولى الجمع، للمخالفة.
الحادي عشر: الأولى وحولها جزم من الليل أولاً وآخرًا، لينحقق حفظ النهار، لأنه من باب ما لا يتم الواجب إلا به.

الثاني عشر: لو وقع في الأثناء موجب زح الجميع وجب الاستئناف، ومع التعذر فتراوح مستأنف، ولو وقع ذو مقدّر فالتداخل يمكن، فحينئذ يعمل بالأكثر؛ لصدق الزح.

الثالث عشر: اختلاف أنواع النجاسة يوجب التضاعف؛ عملاً بالمقتضي، ومع النماثل الأقرب ذلك؛ للاستصحاب.

أما الاختلاف بالكمية كالدم فإن خرج من القبة إلى الكثرة فمزوح الأكثر، وإن زاد في الكثرة فلا زيادة في القدر، لشمول الاسم

١. المقنعة، ص ٦٧.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٩ ديل الحديث ١٢٤ وحكاة عنهم المحقق في المعبر، ج ١، ص ٦٠ والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧-٢٨، المسألة ٨.

٣. النهاية، ص ١٦ المبسوط، ج ١، ص ١١.

الرابع عشر: أبعاض المقدّر كالمقدّر؛ لتيقّن البراءة، فلو توزّع المقدّر لم يتضاعف؛ لعدم الخروج عن الاسم.

نعم، لو وجد جزءان وشكّ في كونهما من واحد أو اثنين فالأجود التضاعف؛ استظهاراً.

الخامس عشر: الحيوان الحامل إذا مات وذو الرجيع النجس كغيرهما، إمّا لانضمام المخرج المانع من الدخول، أو لإطلاق^١ قدر النزع. نعم، لو انفتح المخرج أو غيره تضاعف.

ولو خرج غير المأكول حياً فلا نرح في غير نجس العين؛ لبُعد ملاقات الماء جوفه؛ لانضمام المخرج.

السادس عشر: المنساقط من الدلو عفو، ولو انصبت أزيد من المعتاد كئل، ولو انصبت بأسره أعيد مثله - في الأصح - وإن كان الأخير؛ للأصل.

السابع عشر: الظاهر طهارة المباشر والدلو والرشا؛ لعدم أمر الشارع بالغسل، ولأنّ استحباب النزع مشروع، ومن المعلوم عدم اشتراط غسل الدلو قبله، وأجمعوا على طهارة الحمأة^٢ والجدران.

الثامن عشر: يسقط النرح بغور الماء، سواء كان نزحاً مستوعباً أو لا، فلو عاد لم يجب، للعفو عن الحمأة، وعدم معرفة كون لعائد هو العائر.

ثم أقسام غير المتغيّر أربعة عشر:

الأول: ما لا مقدّر له، فالكلّ عند قوم^٣، لعدم الأولوية، وأربعون^٤، ولا وجه له، وثلاثون^٥؛ لحديث كردويه^٦، والأوّل أنسب.

١. في «ق» «تلافتصار على» بدل «لإطلاق».

٢. الحمأة: الطين الأسود المنتن لسائر العرب، ج ١، ص ٦١ «حمأة».

٣. منهم الشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١٢ وابن رهرة في حبه نزوح ج ١ ص ١٤٨ والعلّي في السرائر، ج ١، ص ٨٢.

٤. قال به ابن حجر في الوسيلة، ص ٧٤ - ٧٥.

٥. سبه المصنّف إلى السيّد أحمد بن طاووس في البشري في غاية المراد، ج ١، ص ٥٤ (ضمن الموسوعة، ج ١).

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٣٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٣، ح ١٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٣، ح ١٢٠.

وفي المعتبر: يمكن أن لا يرح هنا؛ عمالاً لروايتي طهارة البئر فيه، وحمل الباقيات على مواردّها، قال: وهذا يتم لو قلنا: إن النزع تعبد^١.

الثاني: ما ينزح له كلّ الماء، وهو موت البعير في المشهور الصحيح السند عن الصادق عليه السلام^٢. وعن الباقر عليه السلام: كُرُّ^٣، والراوي عمرو بن سعيد فطحي. وصبّ الخمر في الصحيح عن الصادق عليه السلام^٤، وكذا في قليله.

وقال الصدوق: في القطرة عشرون دنواً^٥؛ لرواية زرارة عن الصادق عليه السلام^٦.

وفي رواية كردويه عن أبي الحسن عليه السلام لقطرة النبيذ المسكر: «ثلاثون دلواً»^٧.

وفي المختار رام الفرق بين الصبّ و القطرة؛ لتأثير به أكثر بشيوعه في الماء^٨.

وفي التهذيب رَحَّح الكلّ بكثرة الأحبار^٩.

والمسكر المانع بالأصالة؛ لقول النبي عليه السلام: «كلّ مسكر خمر»^{١٠}. وعن الكاظم عليه السلام

«ما كان عاقبته الخمر فهو خمر»^{١١}.

والمقاع؛ لقول الصادق عليه السلام: «بُهْ خمر مجهول»^{١٢}.

١ المختار، ج ١، ص ٧٨؛ والروايتان في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ج ٦٧٠، وص ٢٣٤، ج ٦٧٦، والاستبصار، ج ١، ص ٢٠، ج ٨٠، وص ٢٣، ج ٨٧.

٢ الكافي، ج ٢، ص ٦، باب البئر وما يقع فيها، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٠، ج ٦٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٢٤، ج ٩٢.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ج ٦٧٩، الاستبصار، ج ١، ص ٢٤، ج ٩١.

٤ راجع الهامش ٢.

٥ المقنع، ص ٢٤.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ج ٦٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ج ٩٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١-٢٤٢، ج ٦٩٨، الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ج ٩٨.

٨ المختار، ج ١، ص ٥٨.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٢، دليل الحديث ٦٩٨.

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٠٨، باب أن رسول الله ﷺ حرّم كلّ مسكر، ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١١، ج ٤٨٢.

١١ الكافي، ج ٦، ص ٤١٢، باب أن الخمر إنّما حرّمت، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٢، ج ٤٨٦.

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٢٣، باب المقاع، ج ٧ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٥-١٢٦، ج ٥٤٤، الاستبصار، ج ٤، ص ٩٦، ج ٣٧٣.

والدماء الثلاثة؛ لغلظ نجاستها. وجماعة على مساواتها باقى الدماء^١، ورجّحه
في المعتمد^٢.

والثور، في الصحيح عن الصادق عليه السلام^٣.

والمنى في المشهور، ولا نص فيه، قاله الشيخ أبو علي^٤ في شرح نهاية والدم^٥،
ولكن القطع بالطهارة يتوقف عليه.

وألحق ابن البراج عرق الجنب من حرام ولايل الجلالة^٦.

وألحق أبو الصلاح^٧ بول وروث غير المأكول، إلا بول الرجل والصبي^٨.

وألحق البصري خروج الكلب والغنير حيتين.

وألحق بعضهم^٩ البغل.

الثالث: كثر للحمار والبغل في الأظهر عن الباقر عليه السلام^{١٠}، وليس في بعض الروايات
البغل^{١١}.

وفي العرس والبقرة وشبههما، للشبهة، ولم يمتنع؛ فلما لا نص فيه^{١٢}.

الرابع: سبعون دلوأ - والمراد بها حيث نذكر ما كانت عادة، وقيل^{١٣}:

١. الشيخ المفيد في المقنعة، ص ٦٧؛ والصدوق في الفقيه ج ١، ص ٢٠، ذيل الحديث ٢٨؛ والمقنع، ص ٣٦ و

٣٤؛ والسيد المرتضى على ما حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٥٩

٢. المعتمد، ج ١، ص ٥٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ح ٦٩٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٣

٤. هو الشيخ الجليل الحسن ابن شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، الملقب بـ«المفيد الثاني» له كتاب «المرشد

إلى سبيل السبيل» وهو شرح لكتاب النهاية لوالده، وهو مفقود، والمرشد راجع الفريضة، ج ١٤، ص ١١٠، دوج ٢٠،

ص ٣٠٥، التفات الميون، ص ٦٦-٦٧

٥. المذهب، ج ١، ص ٢١

٦. الكافي في الفقه، ص ١٣٠

٧. لم نتحققه.

٨. أورده المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٦٠

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٦٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩١

١٠. المعتمد، ج ١، ص ٦٢

١١. لم نتحقق القائل.

هجرية^١ ثلاثون رطلاً، وقال الجعفي: أربعون رطلاً - وهو لموت الإنسان، للخبر المقبول بين الأصحاب عن الصادق عليه السلام^٢.

وأبو علي وابن إدريس أوجبا لموت لكافر الجميع^٣، بناءً على وجوبه بملاقاته حياً؛ إذ لا نص فيه، وحال الموت أشد نجاسةً، وفيهما منع.

الخامس: خمسون للعدرة الذائبة في المشهور وعن الصادق عليه السلام^٤: أربعون أو خمسون^٥، والأكثر طريق إلى اليقين.

وكثير الدم في المشهور.

وعن الكاظم عليه السلام في شاة مذبوحة تقع ووداحها تشخب دماً «ما بين الثلاثين إلى الأربعين»^٦، وهو حسن.

السادس: أربعون لبول الرجل في المشهور، رواه علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام^٧.

وموت الكلب وشبهه والسُّور في الأظهر

وعن الصادق عليه السلام فيها: «عشرون أو ثلاثون أو أربعون»^٨، فأخذ بالاحتياط.

والرواية الصحيحة عن الصادق عليه السلام بالحسن في الكلب والسُّور^٩ مادرة لا تعارض المشهور.

١ هجر - بفتح هاء - بلد بقرب المدينة، وإليها تُسبب تغلال على اسمها فيقال هجرية المصباح الصغير، ج ٢، ص ٦٢١، هجر.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٤ - ٢٣٥، ح ٦٧٨.

٣ السرائر، ج ١، ص ٧٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٦.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٦، باب البئر وما يقع فيها، ح ١٨؛ الصفيه، ج ١، ص ٢٠، ح ١٢٩؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٣.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٧٠٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٦٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠٢.

والثعلب والأرنب والشاة؛ للشبه المذكور^١ والاحتياط.
 السابع: ثلاثون لماء المطر وفيه البول، والعذرة، وأبوال الدواب وأروائها، وغيره
 الكلاب؛ لرواية كردويه عن أبي الحسن عليه السلام^٢.
 الثامن: عشرون؛ لما مر^٣ من قطرة الخمر والبيد.
 وللدم عند المرتضى من دلو إلى عشرين^٤.
 وفي رواية زرارة عن الصادق عليه السلام «الدم، والخمر، والميت، ولحم الخنزير، ينزع
 منه عشرون دلواً»^٥.

التاسع: عشر لبابس العذرة؛ لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام^٦.
 وقليل الدم عند جماعة^٧. والمروي عن رضا عليه السلام؛ دلاء في قطرات الدم^٨.
 وعن الصادق عليه السلام^٩ في دم الدجاجة والعمامة دلاء يسيرة^{١٠}. وفُسرَت بعشر؛
 لأنه أكثر عدد يضاف إلى الجمع^{١١}، أو نقول: أقل جمع الكثرة عشر
 العاشر: تسع أو عشر للشاة عند الصدوق^{١٢} عن علي عليه السلام^{١٣}

١. راجع الهامش ٦ من ص ٥٦، لأنه قال في تحريره: «والكلب وشبهه»

٢. الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٣٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٦٣، ح ١٣٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٢، ح ١٢٠

٣. في ص ٥٤، الهامش ٦

٤. حكاية عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٦٥

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ح ٦٩٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٥، ح ٩٦

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤١-٤٢، ح ١١٦

٧. كالشيخ في المبسوط، ج ١، ص ١١٢؛ وسأزل في المراسم، ص ١٣٥؛ وابن البرزنجي في المهذب، ج ١، ص ١٢٢

والعلني في السرائر، ج ١، ص ٧٩

٨. الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٥؛ الاستبصار، ج ١،

ص ٤٤، ح ١٢٤

٩. في المصدر: عن الإمام الكاظم عليه السلام

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٦، باب البئر وما يقع فيها، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٩، ح ١٢٨٨؛ الاستبصار،

ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٣

١١. فسرهما الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٥، ديل الحديث ٧٠٥

١٢. الفقيه، ج ١، ص ٢١، ديل الحديث ٣٢

١٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٣٨، ح ١٠٥

الحادي عشر: سبع لموت الطير - في المشهور - لرواية علي بن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام^١، وفُسر بالحمامة والنعام وما بينهما^٢.

ولاغتسال الجنب، والروايات عن الصادق عليه السلام بلفظ: «الوقوع»^٣، و«النزول»^٤، و«الدخول»^٥، و«الاعتسالة منها»^٦، فلا وجه لاشتراط الارتعاس. قال في المعبر:

الموجبون للسبع هنا هم الممانعون من رفع الحدث بالماء المستعمل، إلا سَلار فإنه قال بالنزع^٧ لا بالمع، والمرعى وأبو الصلاح قالوا بالرفع^٨، ولم يذكر النزع^٩

ولعروح الكلب حياً - في المشهور - بقول الباقر عليه السلام^{١٠}. وأوجب ابن إدريس فيه أربعين؛ بسوية بينه وبين الميت^{١١}. وللأمة مع التمسح عن الصادق عليه السلام^{١٢}، وألحق المفد به الانتفاخ^{١٣} وعن الصادق عليه السلام فيها ثلاث^{١٤}، وهي على الإطلاق.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ج ٢٨٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧

٢. فشره العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٨٧

٣. الكافي، ج ٣، ص ٦، باب البئر وما يقع فيها، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٦٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٢

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ح ٦٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤-٣٥، ح ٩٣

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٣

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٧٠٢

٧. المراسم، ص ٢٣-٢٤ و ٢٥-٢٦

٨. جمل العلم والعمل، ص ٥١؛ ولم نشر على قول أبي الصلاح في الكافي في الفقه.

٩. المعبر، ج ١، ص ٧٠-٧١

١٠. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧-٢٣٨، ح ٦٨٧، الاستبصار، ج ١، ص ٣٨، ح ١٠٣، وفيها عن الإمام الصادق عليه السلام

١١. السرائر، ج ١، ص ٧٦-٧٧

١٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٩١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩، ح ١١٠

١٣. المقصدة، ص ٦٦

١٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩، ح ١٠٦

وعنه عليه السلام: سبغ^١ على الإطلاق، وعند عليه السلام: «إذا لم يتفتخ خمس»^٢، ففي السبغ تمام الاحتياط.

ولبول الصبي غير الرضيع عن الصادق عليه السلام^٣

وللسنور عند الصدوق^٤، وهو عن الصادق عليه السلام^٥.

وفي سام أبرص؛ لقول الصادق عليه السلام^٦.

الثاني عشر: خمس لذرقة الدجاج، وحصة جماعة - كالمفيد وسأار^٧ - بالجلال. ولم تقف على المستند.

واحتمل فيه في المعتبر مساواة العذرة في الرطوبة والجمود، ونزح الثلاثين؛ لحديث كردويه^٨.

الثالث عشر: ثلاث للفأرة مع عدم الأمرين؛ لما مر^٩.

واللحيتة في المشهور؛ إحالة على الفأرة والدجاجة التي روي فيها دلوان أو ثلاث^{١٠}. وهو مأخذ ضعيف.

وفي المصير يرى وجوب الترح أميها؛ محلاً بأن لها نفساً سائلة، وأوماً إلى الثلاث؛ لقول الصادق عليه السلام: لموت الحيوان لصغير دلام^{١١}، وأقل محتملاته الثلاث^{١٢}.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٦٨٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٢ - ٢٣٤، ح ٦٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ٣٧، ح ١٠٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٧٠١، الاستبصار، ج ١، ص ٣٣ - ٣٤، ح ٨٩.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٧، ذيل الحديث ٢٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٦٧٩، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩١، ومعهما عن الإمام الباقر عليه السلام.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢١، ح ٣٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٥، ح ٧٠٧، الاستبصار، ج ١، ص ٤١، ح ١١٤.

٧. الملفنة، ص ٦٨، المراسم، ص ٣٦.

٨. المعتبر، ج ١، ص ٧٦، وتقدم تخريج حديثه في ص ٥٧، الهامش ٤.

٩. في ص ٥٨ مع تخريجه في الهامش ١٤.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٧، ح ٦٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٣، ح ١٢٢.

١١. الكافي، ج ٣، ص ٦، باب البئر وما يقع فيها، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٦٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٢.

١٢. المعتبر، ج ١، ص ٧٥.

وللوزغة عند الصدوق والشيخين وأتبعهما^١؛ لقول الصادق عليه السلام^٢.
 وللمقرب عند الشيخ وأتباعه^٣، ولا نص صريحاً فيه
 وقيل فيهما بالاستحباب؛ لعدم الجاسة، وجواز أن يكون لضرر السم^٤.
 الرابع عشر: دلو واحد لبول الرضيع
 والذي عن الصادق عليه السلام في بول الفطيم دلو^٥.
 وللعصفور؛ لقول الصادق عليه السلام^٦.

فروع

الأول: يُحكم بنجاسة البثر عند وجود المنجس وإن تغيّرت بالجمعة؛ لأصالته
 عدم التقدّم.
 ولقول الصادق عليه السلام في العارة المتسخة في إباء استعمله: «لعلها سقطت تلك
 الساعة»^٧.

والتقدير بثلاثة أيام تحكم.

الثاني: لا يُحكم بنجاستها بأشك - لأصاله الطهارة - ولو قاربت البالوعة.
 نعم، لو تغيّرت كتغيّر البالوعة أمكن النجاسة؛ لظهور سبب النجاسة، وغيره نادر
 والطهارة أقوى، لعدم القطع، والماء معوم الطهارة، وهذا من باب عدم النجاسة
 بالظن.

وفي خبر أبي بصير في بثر وبالوعة بينهما نحو من ذراعين، فقال الصادق عليه السلام:

١. النقيب، ج ١، ص ٢، ديل الحديث ١٢٨ المصنعة، ص ١٦٧، النهاية، ص ١٧، المبسوط، ج ١، ص ١٢، المهذب،
 ج ١، ص ٢٢

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٨، ح ٦٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ح ١٠٦

٣. النهاية، ص ١٧، المبسوط، ج ١، ص ١٢، المهذب، ج ١، ص ٢٢، الكافي في الفقه، ص ١٣٠

٤. قاله المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٧٥

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٣، ح ٧٠٠، الاستبصار، ج ١، ص ٣٤، ح ٩٠

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٤، ح ٦٧٨

٧. النقيب، ج ١، ص ٢٠، ح ٢٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٨ - ٤١٩، ح ١٣٢٢، الاستبصار، ج ١، ص ٣٢،

«توضؤوا منها؛ فإنَّ للمبالوعة مجاري تصبُّ في البحر»^١ إيماء إليه.

الثالث: المراد بـ«ما لا نصَّ فيه» ما لم يوجد فيه دليل على التقدير بصريحه، فعلى هذا حديث كردهيه^٢ لا يكون نصّاً على محتملاته، مع احتماله؛ لإلحاق الفحوى بالصريح.

الرابع: البعير شامل للأثني لغة^٣، وكذا للصغير والجلال، وكذا باقي الحيوان إلا الثور.

الخامس: الأولى دخول المعصير بعد الاشتداد في حكم الخمر؛ لشيئه به إن قلنا بنجاسته.

السادس: لا تزح للميت الطاهر، ويجب للنجس وإن يمّم، أو غسله كافر، أو سبق غسله ثم مات بغير قتل.

السابع: الظاهر أنَّ العذرة فضلة الآدمي، لأنَّهم كانوا يلقونها في العذرات، أي الأثنية.

وأطلقها الشيخ في التهذيب على غيره^٤، وفي فضلة غيره احتمال.

ولا فرق بين فضلة المسلم والكافر هنا، مع احتماله؛ لزيادة النجاسة بمعاورته، والمعتبر في كثرة الدم وقتله بنفسه.

ونقل الراوندي أنَّه بحسب البئر في الغرارة والبراة وهو محتمل؛ لظهور التأثير في البعض.

الثامن: لا يلحق بول المرأة بالرجل - خلافاً لابن إدريس^٥، ونقله الراوندي - اقتصاراً على النصّ^٦، ولفظ «الإنسان» غير موجود في الرواية، فهو من باب: «ما لا نصَّ فيه».

١. الفقيه، ج ١، ص ١٩، ح ٢٤.

٢. راجع الهامش ٢ من ص ٥٧.

٣. لسان العرب، ج ٤، ص ٧١، «بعير».

٤. وهي في مكتبة معتمد بن إسماعيل بن برنج راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، ح ٧٠٥.

٥. السرائر، ج ١، ص ٧٨.

٦. راجع الهامش ٦ من ص ٥٦.

وكذا بول الخنثى على الأقرب؛ للشك في الدكورة.

التاسع: كلب الماء طاهر في لأصح؛ لعدم فهمه من لفظ «الكلب» حقيقة.

فلومات في البئر فالظاهر أربعون؛ لحديث الشبه^١

العاشر: لا يشترط في ماء المطر اجتماع ما ذكر^٢، فيتعلق الحكم ببعضه احتياطاً.

ولو انضم إليه نجاسة أخرى أمكن المساواة؛ للمبالغة في «وإن كانت

مبخرة»^٣.

الحادي عشر: يمكن إلحاق دم نجس العين بالدماء الثلاثة، فيجب الجميع؛

للمساواة في الغلظ، وهو شك في شك.

الثاني عشر: إن جعلنا النزح لاغتسال الجنب لإعادة الطهورية فالأقرب إلحاق

العائض والنفساء والمستحاضة به؛ للاشتراك في المانع، وإن جعلناه تعبداً لم تلحق.

والأولى أن الجنب الكافر خارج من النص؛ ليغذاه عن الاغتسال مع زيادة الحاسة.

ولو نزل ماء غسل إليها أمكن المساواة في الحكم؛ للمساواة في العلة، أما

التقطرات فمعفو عنها قطعاً، كالمعفو عن الإنباء الذي يغتسل منه الجنب.

وهل يطهر؟ نص الشيخ على عدمه^٤، انتهى في العبادة، وتحيل المساقض إن

جعلنا النزح للاستعمال.

الثالث عشر: الظاهر شمول السنور للوحشي، وخصوصاً مع اعتبار الشبه.

الرابع عشر: المراد بـ«الرضيع» من يغتذي باللبن في الحولين أو يغلب عليه،

فلو غلب غيره فليس برضيع.

وقدّره ابن إدريس بالحولين وإن أكل^٥، وهو بعيد.

الخامس عشر: لا يلحق صغار الطيور بالعصور؛ لعدم النص، خلافاً للشيخ

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥-٢٣٦، ج ٦٨٠-٦٨١، ج ١، ص ٣٦، ج ٩٧.

٢. في رواية كردويه، المتقدمة في ص ٥٧.

٣. راجع الهامش ٢ من ص ٥٧.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٢.

٥. السرائر، ج ١، ص ٧٨.

نظام الدين الصهرشتي شارح النهاية^١، بل الأولى لحاقها بكبارها.

السادس عشر: الخفّاش داخل فيه؛ لشمول اللفظ. وخلاف الشيخ قطب الدين الراوندي في طهارته؛ لأنّه مسخ^٢ ضعيف؛ لمنع مقدماتي الدليل.

السابع عشر: لو تمسّط الشعر^٣ في الماء، نُزح حتّى يُظنّ خروجه إن كان شعر نجس العين، فإن استمرّ الخروج استوعب، فإن تعذّر لم يكف التراوح ما دام الشعر؛ لقيام النجاسة، والنزح بعد خروجها أو استعالتها، وكذا لو تفتّت اللحم.

ولو كان شعر طاهر العين أمكن اللحاق؛ لمجاورته النجس مع الرطوبة، وعدمه؛ لطهارته في أصله، ولم أقف في هذه المسألة على فتيا لمن سبق منّا.

روى العلاء بن سيّابة عن الصادق عليه السلام في ميت في بئر تعذّر إخراجه: «تُعطّل وتُجعل قبراً، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حرمة ميتاً كحرمة حياً»^٤.

ثقبّة. يستحبّ تباعد البئر عن البالوعة خمس أذرع مع أحد الأمرين^٥، فوقية البئر، أو الصلاة والعبادة، وإلا فسبح؛ جمعاً بين الروايتين عن الصادق عليه السلام^٦.

وفي أخرى عنه عليه السلام: «مجرى العيون كلّها مع الشمال، فإن استويا في مهبط الشمال فسبح، وإن كان الكنيف فوقها فائتاً عشرة»^٧، وعليها ابن الجنيد^٨.

وعن الرضا عليه السلام: «لا يكره من قرب ولا بعد ما لم يتغيّر الماء»^٩.

١. حكاة عنه المحقق في المختبر، ج ١، ص ٧٢ - ٧٤.

٢. حكاة عنه المحقق في المختبر، ج ١، ص ٧٤.

٣. تمسّط الشعر تساقط من داء وجع، الصحاح، ج ٢، ص ١١٦١، «مسط».

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٣٢٤.

٥. في «ق» زيادة: «من».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٧ و ٨، باب البئر تكون إلى جنب البالوعة، ح ١ و ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٠.

ح ١٢٩٠ - ١٢٩١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٦ - ١٢٧.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٠، ح ١٢٩٢.

٨. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٨٠، المسألة ٤٢.

٩. الكافي، ج ٣، ص ٨، باب البئر تكون إلى جنب البالوعة، ح ١، الفقيه، ح ١، ص ١٨، ح ١٢٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١١، ح ١٢٩٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦، ح ١٢٩.

العارض الرابع: استعمال الماء، وهو في أمكنة ثلاثة:

أحدها: استعماله في رفع الخبث، وقد مر استطراداً.

الثاني: استعماله في الوضوء، وهو ظهور إجماعاً، ولمسح النبي ﷺ بما بقي في يده^١، ولتوضؤ الناس من فضل وضوئه^٢، ويقول الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يتوضأ به»^٣. وأولى بالجواز المستعمل في نقل الغسل.

الثالث: المستعمل في رفع الأكبر، وهو طاهر إجماعاً، ومطهر في الأقوى؛ للعموم، ولأن الطهور ما يشكّر منه الطهارة، كالضروب.

ونهي الصادق عليه السلام عن الوضوء به^٤ لثبريه، أو لتجاسة المحل، وكذا الرواية عن الصادق والكاظم عليه السلام: بضع الحنب أربعة أكف من حوائبه الأربع^٥؛ ولهذا ورد في بعضها: «فلا عليه أن يقتل ويرجع الماء فيه»^٦.

والمضوح: البدن: ليكفيه ترديده عن إكثار معاودة الماء.

وهيل الأرض: لمنع الانحدار، وردّه ابن إدريس^٧، وعدم جمع الماء المستعمل، لندور الحاجة إليه.

فروع:

الأول: يستحب التنزه عن القسم الناسي، قاله المفيد عليه السلام^٨.

ولا فرق بين الرجل والمرأة، للعموم، والنهي عن فضل وضوئها لم يثبت.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٥-٥٦، ح ١٥٧-١٥٨، الاستبصار، ج ١، ص ٥٨، ح ١٧١-١٧٢، المعتمد، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ٢١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٣١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٣٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢٧، ح ٧١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٨، ح ١٢١٩، الاستبصار، ج ١، ص ٩، ح ١١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٦، ح ١٣١٥، ص ٤١٧-٤١٨، ح ١٢١٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٢-٧٣.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٦-٤١٧، ح ١٣١٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٣.

٧ السرائر، ج ١، ص ٩٤.

٨ المقنعة، ص ٦٤-٦٥.

وأولى بالتزّه القسم الثالث؛ لأنّ أقلّ مراتب النهي الكراهية.
الثاني: لو بلغ المستعمل كُراً ففي زوال المنع الوجهان، وأولى بالزوال؛ لبقاء الطهارة هنا.

الثالث: لو منعنا استعمال رافع الأكبر فلا علة عندنا معلومة، ولو علّل فاعلة تأتي فرض الغسل به، أي رفع الحدث الأكبر، أو رفع منعه من الصلاة حيث لا يرتفع الحدث، كغسل المستحاضة، فإنه لما تأثر المحلّ به تأثر هو كرافع الغيب؛ حيث جعل المحلّ بعد الغسل مخالفاً لما قبل الغسل، فكأنّ المنع الذي كان في البدن انتقل إليه، فعلى هذا مستعمل الوضوء والأغسال المندوبة لا منع فيه كما مرّ، وكذا مستعمل الفسلة الثانية في الغسل.

وفي مستعمل الصبيّ وحده بعدم المص، بناءً على عدم ارتفاع حدثه؛ ولهذا يجب عليه الغسل عند بلوغه.

وأما غسل الذمّة لغشائها، فمأوّه نجس؛ لنجاستها، قلنس من المستعمل في شيء؛

الرابع: يصير الماء مستعملاً بانفصاله عن البدن، فلو نوى المرتمس في القليل بعد تمام الارتماس ارتفاع حدثه، وصار مستعملاً بالنسبة إلى غيره وإن لم يخرج ولو نوى جنبان فكذلك في حقّهما وحقّ غيرهما، فإن سبق أحدهما صحّ خاصّة.
الخامس: جوّز الشيخ والمحقق إرالة النعاسة به؛ لطهارته، ولبقاء قوّة إزالته الغيب وإن ذهب قوّة رفعه الحدث^١.

وقيل: لا^٢؛ لأنّ قوّته استوفيت، فالتحق بالمضاف.

السادس: المستعمل في غسل الثوب ولبدن الطاهرين ظهور كملاقيه.

العارض الخامس: غصية الماء، وهو مانع من رفع الحدث - إلا مع جهل الغصب

١. المبسوط، ج ١، ص ١١١ المعتمد، ج ١، ص ٩٠

٢. قال به ابن حمزة في الوسيلة، ص ٧٤

أو نسيانه؛ لعموم «رفع الخطأ»^١ - لعدم التقرب، لا من الخبث وإن حرم، ولا يمنع غصب الله.

والأقرب: سريان الغصب في الماء المسنبط من الأرض المغصوبة.
ولا يشترط الجفاف في صحة الصلاة؛ لأنه كالتالف.

العارض السادس: الاشتباه، وله صور:

إحداها: أن يشتبه بالجس، فيتم مع فقد؛ لقول الصادق عليه السلام: «يهرقهما وينتيم»^٢.

واشترط الإهراق قوم؛ ليتحقق عدم 'ماء'.

قلنا: الممنوع منه كالمعدوم، والحديث يحمل على الكناية عن النجاسة، أو استحقاق الإهراق، ولو قلنا به كفى الواحد؛ للهي عن النجس.

ولو تطهر بهما لم يصح وإن فرق؛ للنهي

وتعارض البيتين في إيمان اشتباه، والقرعة وبجاستهما وطرح الشهادة ضعيفة.
وثانيها: الاشتباه بالمعصوب؛ وهو كالأول إلا أنه يطهر الجس.

وثالثها: الاشتباه بالمضاف الطاهر، فيطهر بهما مع فقد المتيقن؛ للجزم باستعمال المطلق.

ولو أريق أحدهما جمع بينه وبين ليمم؛ تحصيلاً لليقين.

ولو ميز العدل في هذه المواضع أمكن الاكتفاء؛ لأصالة صحة إخباره، وقطع في الخلاف بعدم قوله؛ للحرير بإهراقهما^٤ من غير ذكره^٥.

١. كثر المثال، ج ٤، ص ٢٢٣، ح ١٠٣٠٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٠، باب الوضوء من سؤر الدواب و... ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٩، ح ٦٦٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٦، ح ٤٨.

٣. الشيخ المعيد في المقنعة، ص ٦٩؛ والشيع في النهاية، ص ١٦؛ والعلوي في السرائر، ج ١، ص ٨٥.

٤. راجع الهاشمي ٢.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٢٠٠، المسألة ١٦٠.

أما العدلان فيقبل في الطهارة والنجاسة على الأقوى، خلافاً لابن البراج في الأخير^١.

ولا يتحرى؛ لعدم إفادة العلم إلا في الشرب الضروري؛ للبعد من النجاسة. وأسقطه في المعتبر؛ لعدم إعادة التحري اليقين^٢.

ورابعها؛ الاشتباه في وقوع النجاسة، ولا ريب في عدم اعتباره مع الوهم أو الشك، ومع الظن قولان. أجودهما البناء على الطهارة، للأصل. ولقول علي^٣؛ «لا أبالي أبول أصابني أم ماء إذا لم أعلم»^٤. وقول الصادق^٥؛ «كل شيء طاهر حتى تعلم أنه قذر»^٥. نعم، يستحب مع السبب الظاهر، كشهادة لعدل، وإدمان الخمر. ولو كانت نجاسته لازمة لحكم شرعي نجس وإن لم يعلم؛ لامتناع التناقض، كالحكم بحرمة الصيد في الماء القليل عند الاشتباه.

العارض السابع: معارضته أولى (كدفع عطش) حيوان محترم، أو إساغه لقمة للهرج، أو رفع خبث للبذل عن رفع الحدث - إلا مع الجهل أو النسيان.

العارض الثامن: كونه سؤراً، وهو ما باشره جسم حيوان، وهو تابع له في الطهارة والنجاسة. وقد تبّه عليه، والغرض هنا بيان مكروه السؤر، وما احتلف فيه. فالمكروه سؤر الجلال - في الأصح - لظاهر صحيح الفضل عن الصادق^٦. وآكل الجيف - في الأقوى - مع الخلو عن النجاسة؛ لقول الصادق^٦؛ «إلا

١ جواهر الفقه، ص ٩، المسألة ١٠.

٢ المعتبر، ج ١، ص ١٠٤.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٧٢، ح ١١٦٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٤، ح ٧٣٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٠، ح ٦٢٩.

٤ في المصدر: «نظيف» بدل «طاهر».

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤ - ٢٨٥، ح ٨٢٢.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٦٤٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩، ح ٤٠.

أن ترى في منقاره دماً»^١.

والحائض غير المأمونة بالتحفظ : جمعاً بين قول أبي الحسن عليه السلام : «إذا كانت مأمونة فلا بأس»^٢، وبين نهى الصادق عليه السلام عن الوضوء بفضليها^٣.
وأطلق المرتضى والشيخ في السجود الكراهية ، لقول الصادق عليه السلام : «يشرب منه ولا يتوضأ»^٤.

قلنا: يُحمل المطلق على المفيد.

والدجاج والدواب والبغال ولحمير - هي الأصح - لكراهية لحمها، ولحديث الفضل عن الصادق عليه السلام^٥.

وفي سؤر ما لا يؤكل لحمه قول للشيخ بالمنع، عدا ما لا يمكن التحرّز منه كالهرة، والمارة، والحيتة^٦؛ لمفهوم قول الصادق عليه السلام كل ما يؤكل لحمه فلا بأس بسؤره^٧.
ويعارضه حديث الفضل^٨، ومرسلة نوحاء كان الصادق عليه السلام يكره سؤر كل ما لا يؤكل لحمه^٩.

ولا بأس بالهرة ، لقول علي عليه السلام : «إنما هي من أهل البيت»^{١٠}.
وروي: أن النبي صلى الله عليه وآله توضأ بفضليها^{١١}، فلو نجس فوها بالمباشرة ثم أسارت

١ الكافي، ج ٢، ص ٩ - ١٠، باب الوضوء من سؤر الدواب، و... ح ١٥، الفقيه، ج ١، ص ١٣ - ١٤، ح ١٨، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٨٢٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢١ - ٢٢٢، ح ٦٣٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٦، ح ٣٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٦٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٧، ح ٢٤.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٠، وحكاها عنهما المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٩٩.

٥ راجع الهامش ٦ من ص ٦٧.

٦ المبسوط، ج ١، ص ١٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٥، ح ٦٤.

٨ راجع الهامش ٦ من ص ٦٧.

٩ الكافي، ج ٢، ص ١٠، باب الوضوء من سؤر الدواب، و... ح ٧.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٧، ح ٦٥٤.

١١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٦٨، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٠، ح ٧٦، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٧٠ - ٢٧١، ح ١/٣٧١.

لم ينجس مع الخلوة عن النجاسة وإن لم تغب، قاله الشيخ في المبسوط؛ للعموم^١.
ويكره ما خرج منه الفأرة والوزغة - في لأصح - للحديث المذكور^٢.
والشيخان وأتباعهما حرّموا^٣؛ لقول الكاظم عليه السلام في الفأرة: «اغسل ما رأيت من أثرها»^٤ وللتزح من الوزغة^٥. ويحملان على الندب.
وكذا الحية، والتعلب والأرنب في الأقوى، والأمر بغسل اليدين^٦ لندب.
والمسوخ، ونجسها الشيخ؛ لتحريم بيعها^٧.
وفيه: منع التحريم، ومنع الملازمة.
وما مات فيه العقرب؛ لقول الصادق عليه السلام «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة»^٨.

وقول الباقر عليه السلام في الماء يقع فيه العقرب «أهرقه»^٩؛ للتنزيه، أو للسم.
وولد الزبي، خلافاً للصدوق والمرتضى في نجاسته^{١٠}.
وأसार المسلمين طاهرة، إلا العوارج والغلام لعدم اجتناب السيئ وعلى عليه السلام ذلك.

وستل علي عليه السلام عن الوضوء من ركبو^{١١} أبيض حُطِرَ أو من فضل وضوء المسلمين، فقال: «بل من فضل وضوء المسلمين»^{١٢}.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٠.

٢. آنفاً، وهي رسالة الوشاء.

٣. المقنعة، ص ٧٠؛ النهاية، ص ١٦؛ المبسوط، ج ١، ص ٣٧؛ المراسم، ص ٥٦؛ المهذب، ج ١، ص ٢٦.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٦٠؛ باب الكلب يصب الثوب و ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦١-٢٦٢، ح ٧٦١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٦٨٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ح ٦.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٦٠-٦١، باب الكلب يصب الثوب و ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٧٦٣.

٧. المبسوط، ج ٢، ص ١٦٥-١٦٦.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٥، باب البشر وما يقع فيها، ح ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٦٨.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٠، ح ٦٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٧، ح ٦٩.

١٠. الفقيه، ج ١، ص ٩، ذيل الحديث ١١، وراجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ٦٥، المسألة ٣٢.

١١. الركوة: إناء صغير من جلد يُشرب منه الماء. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٢٦١، «ركاة».

١٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢، ح ١٦.

وحكم الشيخ بنجاسة المحبرة والمجسمة^١، وابن إدريس بنجاسة كل مخالطٍ
للحق عدا المستضعف^٢ ضعيفان.

خاتمة: يحرم استعمال الماء النجس واستنابه به في الطهارة مطلقاً؛ لعدم التقرب
بالنجاسة، فيعيدها مطلقاً وما صلاه ولو خرج الوقت؛ لبقاء الحدث.
وفي النهاية: لا قضاء^٣.

ولو أزال النجاسة به أعاد مطلقاً مع العدم ولو نسي، وفي الوقت مع الجهل؛ جمعاً
بين الروايات.

ويحور استعماله أكلاً وشرباً للضرورة؛ لوجوب دفع الضرر، وفحوى: «إلا ما
أضطررتم إليه»^٤.

[الأعيان النجسة وأحكامها]

ولما توقف الحكم بالنجاسة على معرفة الأعيان النجسة فحري أن نعدها ونذكر
حكمها.

أما الأول فهي عشرة:

الأول والثاني: البول والغائط من ذي النفس غير المأكول ولو بالعرض،
كالجلال؛ لقول الصادق عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه»^٥.
وأخرج ابن بابويه وابن أبي عقيل والعمري الطبري؛ لقول الصادق عليه السلام: «كل شيء يطير

١ المبسوط، ج ١، ص ١٤

٢ السرائر، ج ١، ص ٨٤

٣ النهاية، ص ٨

٤ الأنعام (٦): ١١٩

٥ الكافي، ج ٣، ص ٥٧، باب أبوال الدواب وأروائها، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٧٠

٦ الفقيه، ج ١، ص ٧١، ذيل الحديث ١١٦٤، وحكاة عن ابن أبي عقيل العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٩٨،

المسألة ٢٢٠

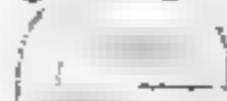
فلا بأس بخرثه ويوله»^١، والشيخ في المبسوط كذلك إلا الخشاف^٢. وتدفعه الشهرة. وأخرج ابن الجبير بول الرضيع قبل أكله اللحم^٣؛ لعدم إيجاب عليّ غسل الثوب منه^٤.

قلنا: أوجب الصادق عليه الصبّ عليه^٥، فيحمل الفصل على العصر، وتقل المرتضى فيه الإجماع^٦.

وفي بول الدابة والحصار والبغل قولان، الأقرب الكراهية؛ لقول الباقر والصادق عليه السلام: «لا تغسل ثوبك من بول شيء يؤكل لحمه»^٧، وعن أحدهما كراهية بول الدابة^٨، وعن الصادق عليه السلام: «لا بأس بروث الحُر»^٩، والأمر بفعله في حسنة محمد بن مسم عن الصادق عليه السلام^{١٠} للندب.

قال في المعبر:

تطابق الأخبار على طهارة الروث وتصادمها على البول، فيقضى بالكراهية؛ للترجيح بالأصل، ويقول الصادق عليه السلام: «كل شيء طيب حتى يعلم أنه قذر»^{١١}.



- ١ الكافي، ج ٢، ص ٥٨، باب أحوال الدواب وأرواثها، ج ١٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٧٧٩
- ٢ المبسوط، ج ١، ص ٣٩
- ٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١، ٣، المسألة ٢٢٢
- ٤ الفقيه، ج ١، ص ٦٨، ح ٦٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٣، ح ٦٠١
- ٥ الكافي، ج ٢، ص ٥٦، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٧١٥
- ٦ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٣، ح ٢
- ٦ المسائل الناصية، ص ٨٨-٩٠، المسألة ١٣
- ٧ الكافي، ج ٢، ص ٥٧، باب أحوال الدواب وأرواثها، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٦٩
- ٨ الكافي، ج ٢، ص ٥٧، باب أحوال الدواب وأرواثها، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٤، ح ١٧٧٢
- ٩ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٩، ح ٦٣٦
- ٩ في «ث» والكافي وتهذيب الأحكام: «الحمر».
- ١٠ الكافي، ج ٢، ص ٥٧، باب أحوال الدواب وأرواثها، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٥، ح ١٧٧٣
- ١١ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٢١
- ١١ الكافي، ج ٢، ص ٥٧، باب أحوال الدواب وأرواثها، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٧١
- ١٢ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦٢٠
- ١٢ المعبر، ج ١، ص ٤١٤، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥، ح ٨٣٢

الثالث والرابع: المنى والدم من كل دي نفس سائلة وإن كان مائياً، كالتمساح؛
لقول النبي ﷺ: «أتما يغسل الثوب من المنى والدم والبول»^١.

وقول الصادق عليه السلام: «إن عرفت مكانه غسله»^٢.

وقوله عليه السلام: «يعسل آثار الدم»^٣.

وقول ابن الجبيل بعدم نجاسة الثوب بدم كعقد الإيهام الأعلى^٤؛ لما روي
عن عائشة أنها قالت: كان لأحدنا درع ترى فيه قطراً من دم فتقصه بريقها^٥
أي تمضغه، ولقول الصادق عليه السلام: «إن احتتم قدر جئصة فاعسله، وإلا فلا»^٦.
ضعيف؛ لمخالفته الإجماع، والقصع لعله مقدمة الغسل، والخبر الثاني يحمل
على العفو.

ونقل الشيخ في الخلاف الإجماع على نجاسة العلقه^٧

قال في المعتمد: لأنها دم حيوان له نفس، وكذا علقه البيضة^٨

وفي الدليل منع، وتكونها في الحيوان لا يدل على أنها منه

ولا ينحس دم غير ذي النفس - كالسمك والبراعث - إجماعاً، لعدم تنحس

الماء بمونه، وقول الصادق عليه السلام في دم البرغيث: «ليس به بأس»^٩، وعن علي عليه السلام:

«أنه كان لا يرى بأساً بدم ما لم يدك»^{١٠}، ولتعذر الاحتراز من دم البق والبراغيث.

١. بس الدارقطني، ج ١، ص ٣١٠-٣١١ ح ١/٤٥١ لس الكيري، البيهقي، ج ١، ص ٢١-٢٢، ح ٤٠؛ مسند أبي يعلى، ج ٣، ص ١٨٥، ح ٦٦٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٥٣، باب المنى والمذي يصيان الثوب والحسد، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٢٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤-١٥، ح ٣٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٥، ح ٢٦٩.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة ج ١، ص ٢١٧ المسألة ٢٣٣.

٥. سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٨، ح ٣٥٨؛ بس الدارمي، ج ١، ص ٢٣٨ بضاوئ.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٧٤١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، ح ٦١٣.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٤٩٠-٤٩١، المسألة ٢٣٢.

٨. المعتمد، ج ١، ص ٤٢٢.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٥، ح ٧٤٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، ح ٦١١.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٥٩، باب الثوب يصيبه الدم، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٥٥.

وما في المبسوط والجمل^١ مدفوع بدعوى الإجماع في الخلاف^٢.
والدم المتخلف في اللحم بعد انذبح والقذف المعتاد طاهر وإن كان في العروق.
الخامس: الميتة من ذي النفس مطلقاً، إجماعاً، ولقول الصادق عليه السلام: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة»^٣.
وكذا ميتة الآدمي، للأمر بغسله والاغتسال من منته، وللأمر بغسل الثوب الملاقي
في رواية إبراهيم بن ميمون عن الصادق عليه السلام^٤.
وكل ما قُطع من الحيوان ممّا تحلّهِ الحياة بحكم الميتة؛ لمساواة الجزء الكلّ.
والحجّة بأنّه لو كان نجساً لما طهر بالغسل معارضة بأنّه لو كان طاهراً لما أمر
بغسله، وجاز اختلاف النجاسات في قبول تطهارة وعدمها بوضع الشرع، وإن قلنا
بنجاسته حكماً فلا إشكال.
السادس والسابع: الكلب والعنزير، وهما نجسان عيناً ولعاباً؛ إجماعاً، وللآية
في الخنزير^٥.
ولقول الصادق عليه السلام: «إذا مسّ ثوبك كلب فإن كان يابساً فأنضعه، وإن كان رطباً
فأغسله»^٦.
وقول الكاظم عليه السلام: «في ثوب يصيبه الخنزير» «فليُنضَحْ ما أصابه، إلا أن يكون فيه
أثر فليغسله»^٧.
وقول النبي صلى الله عليه وآله: «طهور إباء أحدكم إذا وقع فيه الكلب أن يغسله»^٨.

١ المبسوط، ج ١، ص ٣٥؛ الجمل والنفوس، ص ١٧٦.

٢ الخلاف، ج ١، ص ٢٧٦، المسألة ٢١٩.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٥، باب البئر وما يقع فيها، ح ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣١، ح ٦٦٨ و٦٦٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦، ح ٦٧.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٦١، باب الكلب يصيب الثوب و... ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٨١١.

٥ الأنعام (٦) ١٤٥.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٦٠، باب الكلب يصيب الثوب و... ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦، ح ٧٥٦.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٦١، باب الكلب يصيب الثوب و... ح ٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦١، ح ٧٦٠.

٨ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٩١/٢٧٩؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٩، ح ١٧١؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ١٦١، ح ٩٢٢٧.

وقول الكاظم عليه السلام في خنزير يشرب من إناء: «يفسل سبع مرّات»^١.
وينجس منهما ما لا تحلّه الحياة أيضاً، لدخولهما في مسأهما.
ولقول الصادق عليه السلام لبرد الإسكاف: «عسل يدك إذا مسسته كما تمسّ الكلب»^٢.
والمرتضى يمنع الدخول، كعظم الميتة^٣.
ورّد بأن المنع في الميتة صفة الموت، وفيهما نفس الذات.
وقال الصدوق: يرش ما أصابه كلب بصيد برطوبة، ويفسل ما أصابه غيره^٤.
وهو مدفوع بالخبر السالف؛ لشموله.
الثامن: المسكرات، والأكثر على نجاستها، ونقل المرتضى فيه الإجماع؛ للآية^٥.
والرجس: النجس، وللأمر باجتنابه^٦.
ولقول الصادق عليه السلام: «لا تصلّ في ثوب أصابه حمر أو مسكر، حتّى يفسل»^٧.
والصدوق وابن أبي عقيل والعمري^٨ تمسكوا بأحاديث^٩ لا تعارض القطعي
وهي حكمها العسير إذا غلب واشتدّ في قول ابن حمزة^{١٠}.
وفي المعتبر: يحرم مع العليان حتّى يذهب الثلثان، ولا ينجس إلّا مع الاشتداد^{١١}.
فكأنّه يرى الشدّة المطربة؛ إذ النجاسة^{١٢} حاصلة بجزء الغليان.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٦، ح ٧٦٠.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٨٢-٢٨٣، ح ١١٣٠.

٣ المسائل الباصريّة، ص ١٠٠-١٠١، المسألة ١٩.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٧٣.

٥ المائدة (٥) ٩٠.

٦ المسائل الباصريّة، ص ٩٥-٩٦، المسألة ١٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٨، ح ١٨١٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٨٩، ح ٦٦٠.

٨ حيث ذهبوا إلى عدم نجاسة الحمر والمسكر راجع لفقيه، ج ١، ص ١٧٤، وحكا، العلامة في مختلف الشيعة.

ج ١، ص ٣٦٠، المسألة ٢٣٠، عن ابن أبي عقيل.

٩ راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٩-٢٨٠، ح ٨٢٦-٨٢٥، والاستبصار، ج ١، ص ١٨٩-١٩٠، ح ٦٦٣-٦٦٨.

١٠ لم يحث على قوله في الوضوء.

١١ المعتبر، ج ١، ص ٤٢٤.

١٢ في «ق»؛ «النجاسة» بدل «النجاسة».

وتوقف الفاضل في نهايته^١.

ولم نقف لغيرهم على قولٍ بالنجاسة، ولا نصّ على نجاسة غير المسكر، وهو منتف هنا.

التاسع: الفقاع؛ لأنه خمر مجهول، كما قاله الصادق والرضا^٢.

وعن النبي^ﷺ: أنه نهى عن السكركة^٣، وهي خمر الحبشة.

وعن علي^{عليه السلام}: «هي خمر استصفرها الناس»^٤.

وقول الجعفي: يحلّ بمصّ الفقاع، نادر لا عبرة به، مع منع تسميه ما وصفه فقاعاً.

العاشر: الكافر، أصلياً أو مرتدّاً أو منتحل الإسلام جاحداً لبعض ضروريّاته، كالخوارج والثلاة؛ لقوله تعالى: «إِنَّمَا الشُّرِكُوتُ نَجَسٌ»^٥، والإضرار خلاف الأصل،

وقد قال تعالى في اليهود والنصارى: «فَتَعَسَلَى اللَّهُ عَمَّا بُشِرُكُونَ»^٦

ولقوله تعالى: «كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ»^٧

وقول النبي^ﷺ في ابنتهم: «لَا تَأْكُلُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فاعسلوها ثمّ كلوا فيها»^٨.

١ صرح العلامة في نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٧٢ بالنجاسة وتوقف في تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٦٥، الفرع الثاني من المسألة ٢٠.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٢٢ و ٤٢٣، بساب الفقاع، ج ١ و ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٢، ح ١٨٢٨ و ج ٩، ص ١٢٥، ح ١٥٣٩ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٥، ح ٣٦٨.

٣ في «ث» ق، والطبعة الصهرية: «السكركة». والمثبت كما في المصدر.

٤ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣٢٨-٣٢٩، ح ٣٦٨٥.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٢٣، باب الفقاع، ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٢٥، ح ١٥٤٠، الاستبصار، ج ٤، ص ٩٥، ح ٣٦٩، وفيها: «الخميرة» بدل «حمر».

٦ التوبة (٩): ٢٨.

٧ الأعراف (٧): ١٩٠.

٨ الأنعام (٦): ١٢٥.

٩ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٢٩، ح ١٥٦٠، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٥٣، ح ١٣٢، المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٣٦٠، ح ٥١٨.

وقول الباقر عليه السلام: «إن صافحك بيده فاعسل يده»^١.

ونهي الصادق عليه السلام عن سؤره^٢.

ورواية عمار عنه عليه السلام بالشرب من مشرب يهودي تقيّة^٣

وحملها الشيخ على من يظنه يهوديًّا^٤ وعلى من أسلم^٥.

وأما الخوارج والغلاة فلا تركيهم ما عثم من لدين بطلانه ضرورة.

وروى علي بن إسماعيل الميثمي عن ربعي، عن الفضيل، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

دخل رجل محصور عظيم البطن، فجلس معه على سرير، فحيّاه ورخّب به، فلمّا قام

قال: «هذا من الخوارج، فما هو؟» قلت: مشرك، فقال «مشرك والله، إي والله مشرك»^٦.

مسائل

الأولى لا فرق بين فصلات الناس، وكذا الدم، للعموم، ولم يثبت أن النبي عليه السلام أقر

أم أبمن على شرب البول^٧، ولا إقرار أبي طيبة^٨، بل روى أنه قال: «لا تعد، الدم

كله حرام»^٩.

الثانية فضلة المأكول طاهرة؛ لما مرّ، وأمر النبي عليه السلام العُرنين^{١٠} بشرب أهوال

١ الكافي ج ٢، ص ٦٥٠، باب التسليم على أهل المنزح ١٠: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٢-٢٦٣، ح ٧٦٤.

٢ الكافي، ج ٢، ص ١١، باب الوصوء من سؤر الحسانص و ١٠: ح ٢٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٦٣٨.

الاستبصار، ج ١، ص ١٨، ح ٣٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٣-٢٢٤، ح ١٦٤١: الاستبصار، ج ١، ص ١٨، ح ٢٨.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ديل الحديث ١٦٤١: الاستبصار، ج ١، ص ١٨، ديل الحديث ٢٨.

٥ أوردته الكليني في الكافي، ج ٢، ص ٣٨٧، باب الكفر ح ١٤ بتفاوت في المتن والسند.

٦ راجع المستدرک على الصحيحين، ج ٥، ص ٨٥-٨٦ ح ٦٩٩٦.

٧ أبو طيبة العجمي مولى بني حارثة من الأنصار ثم موسى محبته بن مسعود، كان يحجم النبي عليه السلام، قيل: اسمه

دينار، وقيل: نافع، وقيل: ميسرة. راجع الاستيعاب، ج ٤، ص ١٧٠٠، الرقم ٣٠٥٨: أسد الغابة، ج ٥، ص ١٨٣.

الرقم ٦٠٣٢.

٨ كما في المرید شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٦.

٩ كما في المرید شرح الوجيز، ج ١، ص ٣٨.

١٠ العُرنين: قبيلة من بجيلة، وقيل: حي من قضاعة راجع الأنساب، السمعي، ج ٤، ص ١٨٢: معجم قبائل

العرب، ج ٢، ص ٧٧٦.

الإبل^١، وكذا فضلة غير ذي النفس؛ لطهارة دمه.

الثالثة: الحب الخارج من المختذي طاهر ما لم يستحل، وحده زوال اسمه لا عدم نباته في الأقوى، وكذا الدود المستحل في الفضلة، والزرع والشجر الناميان على النجاسة أو المنجس؛ للاستحالة.

الرابعة: رطوبة الفرجين طاهرة، وكذا لدُر؛ للأصل، وكذا الرطوبة الخارجة من المعدة ولم تستحل، والبلغم والصفراء والسوداء، وكذا رطوبات الحيوان غير الثلاثة والفضلتين؛ للأصل.

الخامسة: الإنفحة^٢ طاهرة من الميتة ولمذبوحة وإن أكلت السخلة غير اللبن.

والأولى تطهير ظاهرها من الميتة؛ للملاقاة

وفي لبن الميتة روايان^٣ أصحهما الطهارة، ونقل الشيخ فيه الإجماع^٤.

السادسة: القيح طاهر، والصدید إن خلا عن الدم

وكذا المسك - إجماعاً - وفارته وإن أخذت من غير المذكى؛ لأن السي^٥ كان يتطيب به^٥

ولو اشتبه الدم الطاهر بالنجس فلا أصل لطهارة، وكذا باقي النجاسات.

السابعة: نجاسة الميت ذاتية في وجهه؛ لتعديده، وطهره كما مر، أمّا غير الآدمي

فلا ريب في عدم طهارته بالفسل.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٣١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٢٩٦، ح ١٩/١٦٧١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٦٦، ح ٢٥٧٨؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٢٠، ح ٤٣٦٤؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٠٦، ح ١٧٢؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٠٥، ح ١٣٦٤٧.

٢ الإنفحة: شيء يُستخرج من بطن ذي كرش، أحمر يُصر في صوفة مبتلة في اللبن فيملظ كالجين، تهذيب اللغة، ج ٥، ص ١١٢، «نقح».

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٥٨، باب ما ينتفع به من الميتة ر ١٠، ح ١٣، النقيض، ج ٣، ص ٣٤٢، ح ٤٢١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٦-٧٧، ح ٣٢٤-٣٢٥؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٨٩، ح ٣٣٩-٣٤٠.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٥١٩-٥٢٠، المسألة ٢٦٢.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٥١٤-٥١٥، باب المسك، ح ٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٤٩، ح ٤٦/١١٩١؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٢٥٩، ح ٩١٧؛ مسنن السنائي، ج ٥، ص ١٤٦، ح ٢٦٨٨؛ مسند أحمد، ج ٧، ص ٢٦٦.

الثامنة: ما لا تحلّه الحياة من الميتة طاهر، كالصوف والريش والمطم؛ لعدم صدق الاسم، إلا الثلاثة.

التاسعة: لا ينجس الطعام بموت المتولد فيه من الدود وشبهه؛ لطهارته وإن حرم أكله؛ لاستخباته.

العاشرة: الجبين إن حلّ فطاهر، وإلا فنحس وإن كان مضغاً وبيض المأكول وغيره طاهر ولو من لميتة إذا اكتسب القيض؛ للرواية عن عليّ عليه السلام^١.

الحادية عشرة: المسكرات الجامدة بالأصالة طاهرة، فلا ينجس السيلان العارض، كما لا يطهر الجمود المائع بالأصالة.

والحمر في حبّ العنب نجس

الثانية عشرة: المتولد من الكلب والحزير نجس - في الأقوى - لنجاسه أصلية.

والأولى هي ولوعه التراب مع السبع؛ لأنهما بالأمرين، إلا مع خلوص التسمية بأحدهما ولو طهر أحد أصليه تبع الآخر.

الثالثة عشرة: كلب الماء طاهر - في الأقوى - حملاً للفظ على الحقيقة.

وقيل: بالنجاسة؛ لشمول اللفظ^٢.

الرابعة عشرة: ولد الكافرين نجس، ولو سباه مسلم وقلبا بالتبعية طهر، وإلا فلا، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

الخامسة عشرة: أنية المشركين وما في أيديهم طاهرة مع جهل النجاسة؛ للأصل، وخبر الظيف^٣.

والخبر السالف^٤ بغسلها محمول على علم المباشرة برطوبة، وكذا قول الباقر عليه السلام

١. لم نثر عليها.

٢. قاله ابن إدريس في السرائر، ج ٢، ص ٢٢٠.

٣. راجع الهامش ٥ من ص ٦٧.

٤. في ص ٧٥.

في آنية أهل الذمة والمجوس: «لا تأكلوا فيها»^١.
ولم يصح وضوء النبي ﷺ من مزادة مشرك^٢، وضوء عمر من جرّة نصرانية^٣
مستند إلى رأيه.

ويلحق بذلك ما ظن نجاسته ولم تثبت
وهو اثنا عشر، ذكر منها في الأسرار سبعة، ونذكر هنا خمسة.
أولها: ذرق الدجاج غير الجلال - في المشهور - لحل لحمه، ولقول الباقر ﷺ
«لا بأس بغر الدجاج»^٤
ونجسه الشيخان^٥ - إلا في كتابي الحديث^٦ - لمكاتبة فارس^٧.
وتحمل على الجلال، مع أنها مقطوعة، والراوي عال.
وثانيها: لبن البت: للرواية عن عليّ ﷺ^٨، وتحمل على التذب^٩.
وثالثها: القيء: لرواية عمار، ونقل الشيخ نجاسته^{١٠}.
ورابعها: عرق الإبل الجلالة، والجنب من الحرام - في المشهور - للأصل.
والخبر الصحيح عن الصادق ﷺ يقبل عرق الإبل الجلالة^{١١} يُحمل على التذب.

-
- ١ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٤، باب طعام أهل الذمة ر ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٨٨، ح ٢٧٢
 - ٢ كما في المعتمد، ج ١، ص ٤٦٢، وراجع السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٥١، ح ١٢٦
 - ٣ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٥٢، ح ١٢٩
 - ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٣ - ٢٨٤، ح ٨٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٧، ح ٦١٨.
 - ٥ الشيخ المفيد في المقبعة، ص ٧٦، والشيخ الطوسي في النهاية، ص ٥١، والمبسوط، ج ١، ص ٣٦، والخلاف، ج ١، ص ٤٨٥، المسألة ٢٣٠
 - ٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤، ديل الحديث ٨٣٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ديل الحديث ٦١٩
 - ٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، ح ٧٨٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٨، ح ٦١٩
 - ٨ الفقيه، ج ١، ص ٦٨، ح ١٥٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧١٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٣، ح ٦٠١
 - ٩ الكافي، ج ٢، ص ٤٠٦ - ٤٠٧، باب الرجل يعلّي في ثوب و... ح ١١٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٣٤٠، وج ٢، ص ٣٥٨، ح ١٤٨٤
 - ١٠ المبسوط، ج ١، ص ٢٨
 - ١١ الكافي، ج ٦، ص ٢٥١، باب لعوم الجلالات و... ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٣، ح ٧٦٢.

والخير عنه بغسل ثوب الجنب^١ يُحمل على نجاسته، وهو أولى من حمله على الجنابة من الحرام.

والشيخ نقل في الخلاف الإجماع على نكاحه عرق الحرام^٢، وفي الميسوط
نسبه إلى رواية الأصحاب، وقوى الكراهية^٢

ولعله ما رواه محمد بن همام بإسناده إلى إدريس بن يزيد الكفرتوحي^٥؛ أنه كان يقول بالوقف، فدخل سُرَّ مَنْ رَأَى فِي عَهْد أَبِي الْحَسَنِ^٦، وَأَرَادَ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنِ الثَّوْبِ الَّذِي يَعْرِقُ فِيهِ الْحَبَّ أَيْصَلِي فِيهِ؟ فَيَسْأَلُهُ هُوَ قَائِمٌ فِي طَائِقِ بَابِ لَانْتِظَارِهِ^٧ حَزَّكَ أَبُو الْحَسَنِ^٨ بِمَقْرَعَةٍ، وَقَالَ مَبْتَدَأٌ: «إِنْ كَانَ مِنْ حِلَالٍ فَصَلِّ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ حَرَامٍ فَلَا تَصَلِّ فِيهِ»^٩.

وروى الكلبي بإسناده إلى الرضا عليه السلام في الحمام: «يغتسل فيه الجنب من الحرام»^٦.

وعن أبي الحسن عليه السلام: «لا تغتسل من غسالته . فإنه يغتسل فيه من الزنى»^٧.
 أما عرق العصب من الحلال . والحائض والنفساء والمستحاضة فظاهر إجماعاً .
 قاله في المختار^٨.

وخامسها: المذي في المشهور، وتُقل فيه الإجماع^٩؛ لقول النبي ﷺ: «ليس

١ الفقيه ج ١ ص ٦٨ ج ١٥٥ تهذيب الأحكام ج ١ ص ٢٧١ ج ١٧٩٩ الاستبصار ج ١ ص ١٨٧ ج ٦٥٥.

٢ راجع الخلاف، ج ١، ص ٤٨٣، المسألة ٢٢٧

٣. راجع المبسوط، ج ١، ص ٢٨

٤ وهي حقيقة اسمه من أنه «يرداد» أو «يراد» ومن أنه «الكفرتوني» أو «الكفروتوني» أو «الكفرتوني» أو «الكفرتوني». اختلاف لمرید الاصلاح راجع رجال النجاشي، ص ۱۶۲ خلاصة الأحوال، ص ۱۶۰ منهج المقال، ج ۱، ص ۳۶۹ بحار الأنوار، ع ۷۷، ص ۱۱۸.

٥ لم يثر عليها في مجاميع الرواية المتخذة على الشهيد، ورواها العامل في الذكرى في وسائل الشيعة، ج ٣، ص ٤٤٧-٤٤٨، الباب ٢٧ من أبواب النجاسات، ج ١٢.

٦ الكافي، ج ٦، ص ٥٠٣، باب الحمام، ج ٢٨

٧. الكافي، ج ٦، ص ٤٩٨-٤٩٩، باب للحق، ج ١٠.

٨، المعتبر، ج ١، ص ٤١٥.

٩ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٤-٣، المسألة ٢٢٦

بشيء»^١، وقول الصادق عليه السلام: «إنما هو بمنزلة النخامة»^٢، ولمرسلة ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام^٣

وابن الجنيد ينجس المدي عقيب الشهوة وينقض الطهارة^٤؛ لرواية الحسين بن أبي العلاء عن الصادق عليه السلام: «فاعسله»^٥.

وفي السند منع، ويُحمل على الندب.

والودي - بالمهمل - الحارج عقيب البول، والوذي - بالمعجمة - عقيب المنى طاهران.

والحديد طاهر إجماعاً، وقول الصادق عليه السلام فيمن حلق شعره أو قصّ ظفره بالحديد: «عليه أن يمسحه بالماء»^٦ محمول على الندب، وما في الرواية: «إن الحديد نجس»^٧ لتأكيد الاستحباب.

وأما الحكم ففيه عشرون بحثاً:

الأول: يجب إزالة ما عدا الدم عن الثوب والبدن للصلاة والطواف، ودخول المساجد مع التلويت؛ لعموم: «وَرِيثَاتُكَ فَطَهِّرْ»^٨، وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «حَبِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ النِّجَاسَةَ»^٩ ومنه يُعلم وجوب إزالتها عن المساجد، وهو فرض كفاية.

هذا مع التلويت، أمّا مع عدمه فلا؛ لجواز دخول الحائض والمستحاضة المسجد، والأطفال وهنّ لا ينفكّون عن النجاسة غالباً، ومنع الكافر لغلط نجاسته،

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧، ح ٢٩، الاستبصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٣٩، باب المدي والودي، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١، ح ٥٢، الاستبصار، ج ١، ص ٩٤، ح ٢٠٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩ - ٢٠، ح ٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٩٣، ح ٣٠٠.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٣٠٤، المسألة ٢٢٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣٥، ح ٧٣١، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٤، ح ٦٠٦.

٦ و ٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٥ - ٤٢٦، ح ١٢٥٣، الاستبصار، ج ١، ص ٩٦، ح ٣١١.

٨. المذقّر (٧٤): ٤.

٩. أورده العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٣٣، المسألة ٩٩.

أو لأنه معرض للتلويت

وقال في الخلاف: لا يجوز للجانب ولحائض دخول المسجد بالإجماع^١. ولم يعتبر التلويت. ثم قال: لا خلاف في أن المساحد يجب أن تجنب النجاسات^٢. وتجنب إزالة النجاسة أيضاً عن مسجد الجبهة: للنص^٣. وعن المصلي بأسره عند المرتضى^٤. والمساحد السبعة عند أبي الصلاح^٥. والأقرب العدم؛ لدعوى الشيخ الإجماع على ذلك^٦. ولتجويز الصلاة على الشاذكونة^٧ عليها الجنابة بنص الباقر ولصادق^٨. ولا يستقر الوجوب في شيء من ذلك، إلا مع تعيين الحاجة إليه. وعن كل مستعمل برطوبة في أكل أو شرب أو ضوء تحت ظل؛ لتحريم النجس. والنص^٩.

وعما أمر الشرع بنعظمه. كالمصحف والضرائح المقدسة والواحب ذهاب العين والأثر ولا عبرة بالرائحة واللون؛ لعسر الإزالة، دفعاً للهرج، والرواية^{١٠}.

ويستحب صبه بالمشق - بكسر الميم وإسكان الشين - وهو المفرقة^{١١} - بتحريك

١. الخلاف، ج ١، ص ٥١٣ - ٥١٤، المسألة ٢٥٨

٢. الخلاف، ج ١، ص ٥١٨، المسألة ٢٦٠

٣. راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٢ - ٢٧٣، ج ٢، ١٨، والاستبصار، ج ١، ص ١٩٣، ح ٦٧٥

٤. حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٤٣١.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٤٠ - ١٤١

٦. الخلاف، ج ١، ص ٥٠٢، المسألة ٢٤٢

٧. الشاذكونة - معرب - ثياب غلاظ مضرية تعمل يائيس، وقيل إنها حصير صغير يتخذ للفرش، لم يثر عليه في كتب اللغة إلا في مجمع البحرين، ج ٥، ص ٢٧٣ - ٢٧٤، «شذك»

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٤، ج ٨٠٦، ج ٢، ص ٣٦٩ - ٣٧٠، ح ١٥٣٧ - ١٥٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٣٩٣، ح ١٤٩٩ - ١٥٠٠

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٥٤٨

١٠. الكافي، ج ٢، ص ١٧، باب القول عند دخول الصلاة، ح ١٩، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨ - ٢٩، ح ٧٥.

١١. المفرقة، طين أحمر يُصغى به لسان العرب، ج ٥، ص ١٨١، مفرقة.

الغين المعجمة - وشبهه: للنص^١؛ لتزول صورته من النفس.
ويستحب حت^٢ دم الحيض وقرصه^٣، وليساً بشرطين في الغسل.
ولا يجب العصر في غير القليل من الماء، وفيه يجب؛ لوجوب إخراج النجاسة.
والأولى: الشرطية؛ لظن انفصال النجاسة مع الماء، بخلاف الجفاف المجرد.
أما بول الصبي فيكفي الصب عليه؛ للنص^٤، وفي بول الصبوة قول بالمساواة.
والعصر أولى.

[البحث] الثاني: إنما يظهر بالغسل العددي ما يمكن فصل الفسالة عنه،
كالثوب، وبجزئ في الثخين - كالدهاق - لدق والغمز؛ للرواية^٥، فلا تظهر
المائعات والقرطاس والطين ولو ضربت بالماء إلا في الكثير.
وفي طهارة الدهن في الكثير وجه اختياره الفاضل في تذكره، وكذا المعجين إذا
رقق وتخلله الماء^٦.

وفي صحاح ابن أبي عمير المرسلة عن الصادق عليه السلام طهره بالخبر والبع والدفن^٧،
وهي مشعرة بسد باب طهارته بالماء، إلا أن يقتد بالمعهود من القليل.
والظاهر طهارة الحنطة واللحم وشبهه - ممّا طبخ بالماء النجس - بالكثير إذا علم
التخلل، وكذا الجلد المدهون بالنجس.

وفي طهارة الحديد المشرب بالنجس بشربه بالماء الطاهر احتمال مع كثرة
الماء بل ومع قلته؛ لملاقاة الطاهر ما لاقي النجس. ويمكن طهره كالأجر؛ لما يأتي

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٤٦

٢. الحث: أن يحك بطرف حجر أو عود المصباح المسير، ج ١، ص ١٢٠، ح ٥٠٠.

٣. القرص، لذلك بأطراف الأصابع والأظفار لس العرب، ج ٧، ص ٧١، «قرص».

٤. الكافي، ج ٣، ص ٥٦، باب البول يصيب الثوب أو الجسد، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٩، ح ١٧١٥

الاستبصار، ج ١، ص ١٧٣، ح ٦٠٢

٥. لم يثر عليها.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٨٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٤، ح ١٣٠٤ - ١٣٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩، ح ٧٥ - ٧٧

الثالث: يكفي الغسل مرة في غير الإباء؛ لقول النبي ﷺ في دم الحيض: «حتّيه ثم اغسله»^١، وكذا أوامر الغسل، ولأمر المطلق لا يقتضي التكرار.
 أمّا البول فيجب تنتيته؛ لقول الصادق ﷺ في التوب يصيب^٢ البول: «اغسله مرّتين»^٣، الأوّل للإزالة، والثاني للإنقاء.
 ولو قبل في الباقي كذلك كان أولى؛ لمفهوم الموافقة - فإن نجاسة غير البول أشدّ - وظاهر التعليل
 وتستحبّ الثالثة.

وفي المبسوط: لا يراعى العدد، لا في أولوع^٤
 أمّا الإناء فالإجماع على الثلاث في وجع الكلب، ولحبر الفضل عن الصادق ﷺ:
 «اغسله بالتراب أول مرة، ثمّ بالعاء مرّتين»^٥
 وابن الجنيد أوجب سبعاً^٦؛ لخبر عن النبي ﷺ^٧، ولقول الصادق ﷺ: «يغسل من الخمر سبعاً، وكذا الكلب»^٨
 وبعارض بما روي من التخيير بينها وبين الخمس والثلاث^٩، فتحمل على البدل
 ويجب التراب في الأولى؛ لحبر الفضل^{١٠}، والمفيد الوسطى^{١١}

١ أوردّه المحقّق في المستبر ج ١ ص ١٢٥ البيهقي في السنن الكبرى، ج ٢ ص ٥٦٩، ح ٦٤١ بتفاوت يسير
 ٢ الظاهر «يصيبه»

٣ الكافي، ج ٣، ص ٥٥، باب البول يصيب التوب أو يمس، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥١، ح ٧٢١
 ٤ المبسوط ج ١، ص ٣٧

٥ أوردّه المحقّق في المستبر، ج ١، ص ٤٥٨، وأوردّه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٦٤٦،
 والاستبصار، ج ١، ص ١٩، ح ٤٠ بغير كلمة «مرّتين»

٦ حكاه عنه المحقّق في المستبر، ج ١، ص ٤٥٨

٧ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٩٠/٩١، جامع الصحيح، ج ١، ص ١٥١، ح ٩١، السنن الكبرى،
 البيهقي، ج ١، ص ٣٦٥، ح ١١٤١

٨ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١١٦، ح ٥٠٢

٩ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٧٧-١٧٨، ح ١٢/١٨٩ - ١٤/١٩ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٦٥، ذيل
 الحديث ١١٤١.

١٠ راجع الهامش ٥.

١١ المقصود، ص ٦٥ و ٦٨

والراوندي وابن إدريس: نمزج بالماء، تحصيلاً لحقيقة الغسل^١.
قلنا: لا ريب في انتفاء الحقيقة على التقديرين، والخير مطلق فلا ترجيح، وإزالة
اللعاب حاصلة بهما.

ولا يجرئ غير التراب إلا للضرورة؛ للنص، وابن الجنيد خير^٢.
ومباشرة الكلب بباقي أعضائه كولوغه عند المفيد وابن بابويه^٣. والمشهور
خلافه.

والأولى اعتبار تقدم التراب في الجاري و لكثير - ثم لا يشترط فيهما العدد
خلافاً للشيخ^٤ - لإطلاق الأمر بالتراب، ولعمه تعبد.

ولو قلنا: إنه لإزالة النجاسة، كفى زوالها، وهو اختبار الفاضل^٥؛ لظاهر رواية
عمار عن الصادق عليه السلام: «في غسل الإباء بماء يُصب فيه ثم يحرك فيه ثم يفرغ ثم
صب فيه ماء ثم يفرغ ثم يصب فيه ماء آخر»^٦، فإن مفهومه أن العدد مع صب الماء.
ولا يتكرر الغسل بتكرر الولوج. نعم، يحاد بولوجهم في الأثناء
ولو نجس بغيره في الأثناء كغير الإتمام إن لم توجب الثلاث في الإناء، وإلا
استؤنف ثلاثاً بالماء.

ولا يعتبر التراب فيما نجس بماء الولوج، ولا الجفاف، خلافاً للشيخ^٧.
والخزير لا يساويه، خلافاً للشيخ في المبسوط؛ لتسميته كلباً، ولعدم الفارق^٨.
والأقرب السبع فيه بالماء؛ لنص الكاظم عليه السلام^٩.

١. السرائر، ج ١، ص ٩١

٢. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٨، المأنة ٢٥٩

٣. المقنعة، ص ٦٨؛ الفقيه، ج ١، ص ٩، دليل الحديث ١٠: المقنعة، ص ٣٧

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٤؛ الخلاف، ج ١، ص ١٧٨، المسألة ١٣٤

٥. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٩، المسألة ٢٦٠

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤، ج ٨٢٢

٧. الظاهر هو المفيد، راجع المقنعة، ص ٦٥ و ٦٨.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٥

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦١، ج ٧٦٠

وكذا الغمر والمسكر والجرد؛ للخبرين عن الصادق عليه السلام^١.
وفي المعتبر: ثلاث فيهما؛ لروية عمارة عن الصادق عليه السلام في الغمر^٢، واحتمل فيه
أن تحمل السبع على الجرد، فلا يتناول نفارة، ثم رجع إلى المرة^٣، كما يأتي.
ويُغسل الإنباء من غير ذلك ثلاثاً؛ لروية عمارة عن الصادق عليه السلام في الكوز والإنباء:
يصب في الماء ويفرغ ثلاثاً^٤.
وفي المعتبر والمختلف: يكفي المرة فيما عدا الولوغ؛ لحصول الغرض من
الإزالة، وضعف رواية عمارة^٥.
قلنا: قد يُعلم المذهب بالرواية الضعيفة، وخصوصاً مع نقل الشيخ الإجماع^٦.
ولا ريب في عدم اعتبار العدد في لجاري والكثير في غير الولوغ.
وقول ابن بابويه باعتبار المراتين في الراكذ دون الجاري^٧ - لحسنه محمد بن
مسلم عن الصادق عليه السلام^٨ - محمول على ساقص عن الكر، أو على التدب؛ لتغاير
الماء في الجاري، فكأنه غسل أكثر من مرة بخلاف الراكذ.
ولا فرق في آية الحمر بين المغسور وغيره؛ لإطلاق الرواية^٩، وبهي النبي صلى الله عليه وآله
عن الخشب^{١٠}؛ للترية.
وأما البدن فيصب عليه مرتين؛ لقول الصادق عليه السلام في البول يصيب الجسد «يصب

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٤، ح ٨٢٢؛ وج ٩، ص ١١٦، ح ٥٠٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٨٢١؛ وج ٩، ص ١١٥-١١٦، ح ٥٠١.

٣ المعتبر، ج ١، ص ٤٦٠-٢٦٢.

٤ راجع الهامش ٦ من ص ٨٥.

٥ المعتبر، ج ١، ص ٤٦٢، مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١-٣٤٢، المسألة ٢٦١.

٦ راجع الخلاف، ج ١، ص ١٨٢، المسألة ١٣٨.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٦٨، ذيل الحديث ١٥٦.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧١٧.

٩ الفصراء طيبة خضراء غليظة الصعاج، ج ٢، ص ٧٧٠، «غضرم».

١٠ الكافي، ج ٦، ص ١٢٧، باب الأولي يكون فيها حمر...، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٨٢٠.

١١ الكافي، ج ٦، ص ٤١٨-٤١٩، باب الظروف، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٢، ح ٨٢٩؛ وج ٩، ص ١١٥.

ح ٤٩٩-٥٠٠.

عليه مرتين، فإنما هو ماء»^١.

وفيه إشعار بعدم الدلك فيه، ولو احتيج إلى الدلك في غيره وجب.

ويكفي في المرتين تقديرهما كالماء المتصل.

[البحث] الرابع: تطهر الأرض والحصر والبقاري بتجفيف الشمس من نجاسة

البول وشبهه، والخمر في الأقرب؛ لقول الصادق عليه السلام: «ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر»^٢.

وفي رواية عمار عنه عليه السلام: «البول وغيره»^٣.

وقال الراوندي وابن حمزة: تجوز الصلاة عليها ولا تطهر^٤، ومال إليه المحقق^٥؛

لروايتي عمار وعلي بن جعفر عن الصادق ولكاظم عليه السلام، بجواز الصلاة^٦.

ومنع الراوندي من طهارة غير الثلاثة^٧.

والخبر^٨ يدفعه؛ لشموله^٩ البناء والشجر وشبههما

نعم، لا يطهر المنقول عادة غير الأخيرين^{١٠}، مقتضياً على المتبقي

وفي الخلاف: الريح المزيل للمعين تطهر^{١١}، وأول بإرادة ذهاب الأجزاء

المتحسة، لحكمه فيه. أنه لا تطهر الأرض بجماد غير الشمس^{١٢}.

وقطع في المسوط بعدم الطهارة بتجفيف لريح، وبطهارة حجر الاستنجاء بالشمس^{١٣}.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٥، بول البول يصيب الثوب أو الجلد، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧١٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٣، ح ١٨٠٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٣، ح ٦٧٧، وفيهما عن الإمام الباقر عليه السلام.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣، ح ٨٠٢ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٣، ح ٦٧٥.

٤ الوسيلة، ص ٧٩، وحكاها عنهما المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٤٤٦.

٥ المعتمد، ج ١، ص ٤٤٦.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٣، ح ٨٠٣ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٣، ح ٦٧٦، وراجع الهامش ٢.

٧ حكاها عنه العلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ٣٢٤، المسألة ٢٣٩.

٨ راجع الهامش ٢.

٩ في «ث»: «والرواية تدفعه» لشمولها.

١٠ في «ق»: «غير الأخير من الحصر والبقاري».

١١ و١٢، الخلاف، ج ١، ص ٢٦٨، المسألة ١٨٦.

١٣ المبسوط، ج ١، ص ١٦-١٧ و٩٣.

ولا تظهر المجرة^١ والكتيف بالشمس؛ لبقاء العين غالباً، وكذا كل ما يبقى فيه العين.

الخامس: يظهر باطن القدم وباطن النعل والخُف بالأرض، سواء مشى عليها أو لا؛ للخبر عن النبي ﷺ في النعلين: «فلمسحهما وليصل فيهما»^٢.

وقوله ﷺ: «إذا وطأ أحدكم الأذى بخفيه، فإنّ التراب له ظهور»^٣.

وقول الباقر ﷺ في العذرة يطؤها برجله، «يمسحها حتى يذهب أثرها»^٤.

ولا يشترط حفاف الحاسة، ولا كونها ذات جِزْم؛ للعموم. نعم، يشترط طهارة الأرض.

ولا حصر في المشي، وابن الجندب: نحو خمس عشرة ذراعاً، وهو مروي عن الصادق ﷺ^٥.

وحكم الصنادل حكم النعل؛ لأنها ممّا يستعل

السادس: لا خلاف في طهارة النطفة والمعلقة والبيضة بصيرورتها حيواناً

ونظير النار ما أحالنه رماداً؛ لنقل الشيخ الإجماع^٦، ولكتابيه أبي الحسن ﷺ في الجصّ يوقد عليه بالعذرة: «أنّ الماء والنار قد طهرا»^٧.

وكذا الدخان، للإجماع على عدم توقّي دواخن الأعيان النجسة.

ولو صار أجراً أو خزفاً، ظهر عند الشيخ أيضاً؛ لحرمانه مجرى الرماد^٨

١ المجرة: موضع الجرز وبحر الابل لسان العرب، ج ٤، ص ١٢٥، «جزر».

٢ مس أبي داود، ج ١، ص ١٧٥، ح ٦٥؛ السنن الكبرى، تهذيب، ج ٢، ص ٥٦٣، ح ١٠٨٧.

٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢٨٥؛ السنن الكبرى، التهذيب، ج ٢، ص ٦٠٣، ح ١٤٢٤٦؛ المستدرک على

الصحيحين، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٥، ح ٦٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٨٠٩.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٣٨، باب الرجل يطأ على العذرة...، ح ١.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٤٩٩-٥٠٠، المسألة ٢٣٩.

٧ الكافي، ج ٢، ص ٣٣٠، باب ما يسجد عليه وما يكره، ح ١٣، تهذيب، ج ١، ص ٢٧٠، ح ١٨٢٣، تهذيب الأحكام،

ج ٢، ص ٢٣٥، ح ٩٢٨، و ص ٣٠٦، ح ١٢٣٧.

٨ المبسوط، ج ١، ص ١٩٤، الخلاف، ج ١، ص ٤٩٩، المسألة ٢٣٩.

وكذا لو استحالت العين النجسة - كالعذرة والمنة - تراباً؛ لقوله ﷺ: «التراب طهور»^١. ولو صارت ملحاً أمكن ذلك؛ لروال الاسم والصورة.

السابع: تطهر الأرض بما لا ينفع من الماء بالملاعة وفي الذنوب^٢ قول؛ لنفي الحرج، ولأمر النبي ﷺ به في الحديث المقبول^٣. والتأويل بالكثرة، وذهاب الرائحة، والإعداد للشمس بعيد. نعم، روي أن النبي ﷺ أمر بإلقاء التراب بذي أصابه البول، وصب الماء على مكانه^٤.

والشيخ حَكَمَ بطهارة الأرض التي يجري عليها وإليها، قال: ويتعدّد بتعدّد البول^٥، وتبعه ابن إدريس في الجميع^٦. الثامن: لو طهر بعض الثوب النجس، أو شيئاً من البدن النجس طهر، قطع به الشيخ والمحقق والفاضل^٧.

وتوهم السريان مدفوع بطهارة السمن والزيت بإلقاء المنجّس منه خاصّةً، ولزوم نجاسة العالم كلّ بنجاسة موضع فيه. التاسع: لو اشتبه موضع النجاسة غسل كلّ ما يمكن؛ لتيقن الخروج عن العهدة، ولا يتحرّى، ولو كان بعدد غير محصور فلا، للمسار.

العاشر: الطاهر اشتراط ورود الماء على النجاسة؛ لقوّته بالعمل؛ إذ الوارد

١. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٥ ح ٢٨٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٠٣، ح ٤٢٤٦؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٥، ح ٦٠٧.

٢. الذنوب، الدلو النظيمة، ولا يقال لها: ذنوب إلا وفيها ماء لسان العرب، ج ١، ص ٣٩٢، «ذنوب».

٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ٨٩، ح ٢١٩؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٩٩/٢٨٤؛ مستد أحمد، ج ٣، ص ٥٥٢، ح ١١٦٧٢.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٣-١٠٤، ح ٣٨١؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٤/٤٧٢؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٦٠٦، ح ٤٢٤٢.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٩٢.

٦. السرائر، ج ١، ص ١٨٨.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٣٧، المختار، ج ١، ص ٤٥٠، تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٨٢، الفرع السابع من المسألة ٢٥.

عامل، وللهي عن إدخال اليد في الإذن قبل الغسل^١، فلو عكس نجس الماء ولم يظهر

وهذا ممكن في غير الأواني وشبهها مما لا يمكن فيه الورود، إلا أن يكتفى بأول وروده.

مع أن عدم اعتباره مطلقاً متوجّه؛ لأن امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير، والورود لا يخرج عن كونه ملائماً للنجاسة.

وفي خبر الحسن بن محبوب عن أبي الحسن عليه السلام في الحصّ يوقد عليه بالمذرة وعظام الموتى: «أن الماء والناز قد طهر»^٢ تسببه عليه.

الحادي عشر. يظهر الكافر بإسلامه إجماعاً ولو كان عن ردة فطرية على الأشبه، لا ما كان قد باشره، ولا ثيابه التي عليه.

الثاني عشر. يظهر الدم بانتقاله إلى لسعوض والبرغوث، لسرعة استحالته إلى دمها.

وتظهر المواطن كلها بروال العين عليه السلام في رفع السراج، وهو مروي عن الصادق عليه السلام في الأنف عليه الدم: «إنما عليه أن يغسل ثم يظهر منه»، وكان السؤال عن باطنه^٣.

وتظهر أدوات الاستنجاء والاستبراء، وقد مرّ النزح والنقص والتراب في الولوع، أمّا الغيبة فلا نعم لو علم المكلف بالنجاسة ثم مضى زمان يمكن فيه الإزالة، حكم بالطهارة؛ لظاهر تزّه المسلم عن النجاسة

الثالث عشر: طهر المرتضى لصقيل - كالسيف والمرآة - بالمسح^٤؛ لصلابتها فلا ينداحلها شيء من النجاسة ومنعه الشيخ؛ لعدم ورود الشرع به^٥.

١. راجع الهامش ٩ من ص ٣٥

٢. راجع الهامش ٧ من ص ٨٨.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٥٩، باب الثوب يصيبه الدم. ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١، ح ١٣٣٠

٤. حكاه عنه الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٤٧٩، المسألة ٢٢٢

٥. الخلاف، ج ١، ص ٤٧٩، المسألة ٢٢٢

الرابع عشر: روى عن عليّ عليه السلام «لا بأس أن يغسل الدم باليصادق»^١. وهو في الضعيف، وعمل به ابن الجنيد^٢، وحمل على دم طاهر^٣.
نعم، لو جعل الماء في فيه وغسل به جارا؛ للخبر عن الكاظم عليه السلام^٤.
الخامس عشر: لا تعدى النجاسة مع لبوسة، وهو منصوص في الكلب والخنزير والكافر^٥.

وفي المرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: «انضحه يابسا»^٦. وهو للندب، وحمله ابن حمزة على الوجوب^٧.
وقال عليه السلام: «كل يابس ذكي»^٨.
أما الميت فقد قيل بالتعدى مطلقاً^٩؛ لعموم قول الصادق عليه السلام: «ما غسل ما أصاب ثوبك منه»^{١٠}، وترك الاستئصال دليل الصوم.
وكذا الميتة؛ لمرسل يونس عن الصادق عليه السلام في مرس شيء من السباع أو الثعلب والأرنب حياً أو ميتاً: «يغسل يده»^{١١}، والتسوية بين الحي والميت تُشعر بالاستحباب؛ لطهارة المذكورة حال الحياة، فيحمل على لبوسة - للفرق مع الموت - والرطوبة قطعاً.

- ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٣٥٠
- ٢ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٤، المسألة ٢٥١.
- ٣ حمله عليه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٣٤، مسألة ٢٥١
- ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٣، ح ١٣٤٣
- ٥ الكافي، ج ٣، ص ٦١، باب الكلب يصب الثوب والجسد - ح ١٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦١، ح ٧٥٩ - ٧٦٠، ولم تذكر على نص في الكافر
- ٦ الكافي، ج ٣، ص ٦٠، باب الكلب يصب الثوب والجسد - ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٠، ح ٧٥٦
- ٧ الوسيلة، ص ٧٧
- ٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٩، ح ١٤١، الاستبصار، ج ١، ص ٥٧، ح ١٦٧
- ٩ قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٩٣
- ١٠ الكافي، ج ٣، ص ٦١، باب الكلب يصب الثوب والجسد - ح ٥
- ١١ الكافي، ج ٣، ص ٦٠ - ٦١، باب الكلب يصب الثوب والجسد - ح ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦٢، ح ٧٦٣، وص ٢٧٧، ح ٨١٦

والشيخ في المبسوط بعد إطلاقه نحسة الثوب الملاقى للميت، قال
كل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة لا يجب غسلها، وإنما يستحب
مسح اليد بالتراب أو نصح الثوب^١.
وعن الكاظم عليه السلام في الثوب يقع على خزير ميت^٢، أ يصلّي فيه؟ «لا بأس»^٣.
وقال عليه السلام في كلب ميت يقع عليه الثوب: «ينضحه ويصلّي فيه»^٤.
وحمله في التهذيب على صيرورته عظماً بعد سنة^٥؛ لقول الصادق عليه السلام في عظم
الميت، «إذا جاز سنة فلا بأس»^٦.
وكل هذا يشعر بعدم النجاسة باليوسة.
السادس عشر: لا يطهر جلد الميتة بإدباج إجماعاً، وبه أخبار متواترة.
مثل: قول النبي صلى الله عليه وآله «لا تتنقعوا من الميتة بشيء»^٧. وقول الباقر عليه السلام: «لا، ولو دُبغ
سبعين مرة»^٨. وقول الصادق عليه السلام: «لا يصلّ في شيء منه، ولا تسمع»^٩.
والسلمقاني وابن الحنيد طهراً بالديغ ما كان طاهراً في حال الحياة^{١٠}؛ لما روي
عن النبي صلى الله عليه وآله «أَيُّمَا إِهَاب دُبغ ففد طهر»^{١١}، ولخبر شاة مسمومة^{١٢}.

١ المبسوط ج ١، ص ٢٧-٢٨

٢ في المصدرين «حمار ميت» بدل «خزير».

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٦، ج ٨١٢ الاستبصار ج ١، ص ١٩٢، ج ٦٧٢

٤ الفقيه، ج ١، ص ٧٥، ج ١٦٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٧، ج ٨١٥ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٢، ج ٦٧٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٦، دليل الحديث ٨١٣

٦ الكافي، ج ٣، ص ٧٣، باب السواد، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٧، ج ٨١٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٢، ج ٦٧٣

٧ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ج ٢، ص ٢٢٢، ج ١٢٧٦ بضاوت.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٧، ج ٧٤٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ج ٧٩٤

٩ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ج ٧٩٣

١٠ حكاة من ابن الجيد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٤٢، المسألة ٢٦٢

١١ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٩٣، ج ٣٦٠٩: الج مع الصحيح، ج ٤، ص ٢٢١، ج ١٧٢٨: سنن الدارمي، ج ٢، ص ٨٥: مستد أحمد، ج ١، ص ٣٦٢، ج ١٨٩٨

١٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧٦، ج ١٠٠/٣٦٣: سنن أبي داود، ج ٤، ص ٦٥، ج ٤١٢٠: سنن النسائي، ج ٧، ص ١٨٤، ج ٤٢٥٤: مستد أحمد، ج ١، ص ٥٣٨، ج ٣٠٠٩

وعن الصادق عليه السلام في جلد الميتة: «يدبغ ويتوضأ منه، ولا يصلى فيه»^١.
والصدوق أرسل عن الصادق عليه السلام في جلود الميتة: «تجعل فيها ما شئت من لبن أو سمن، وتتوضأ منه وتشرب، ولا تصل فيها»^٢. ولم يذكر الدبغ.
وهو أغرب من الأول وأشد. والشاذ لا يعارض المتواتر، مع عدم معرفة
صحة السند، وصحة معارضه. كصحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام:
«زعموا أن دباغ جلد الميتة ذكاته، ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على
رسول الله صلى الله عليه وآله»^٣.

وفي صحاح العامة: كتب النبي صلى الله عليه وآله إلى جهينة: «كنت رخصت لكم في جلود
الميتة، فإذا جاءكم كتابي هذا فلا تتفغوا من الميتة بإهاب ولا عصب»، وكان ذلك
قبل موته بشهر أو شهرين^٤، فيكون ناسخاً لمتقدم بن صح.
وحبر شاة ميمونة^٥ أو سؤدة بت زمة^٦ مؤول بقول الصادق عليه السلام: «ما كان على
أهلها إذ لم تتفغوا بلحمها أن يتفغوا بإهابها - أي بالذكاة - وكانت مهزولة»^٧ وهو
أعرف بالنقل.

وابن الجنيد وافق على عدم جواز الصلاة فيه وإن دُبِغ^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٨، ح ١٣٣٢ الاستبصار، ج ٤، ص ٩٠، ح ٣٤٢.

٢ الفقيه، ج ١، ص ١١، ح ١٥.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٨، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه -، ح ١٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٧٩٨.

٤ سبس أبي داود، ج ٤، ص ٦٧، ح ٤١٢٨، مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٠٣، ح ١٨٣٠٢ و ١٨٣٠٥ و ١٨٣٠٦ باختصار، وأورده كما في المتن إبانة قنامة في المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٨٤-٨٥ المسألة ٧٣؛ والشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ٩٤.

٥. راجع الهامش ١٢ من ص ٩٢.

٦. راجع الهامش التالي.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٩٨، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه -، ح ٦ و ٦، ص ٢٥٩، باب ما ينتفع به من الميتة و...، ح ١٧: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٧٩٩.

٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٩٣، المسألة ٣٥.

ولا ينتفع بجلد الميتة أيضاً في الياس؛ لعموم: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ»^١، و«لا تتنفعوا»^٢.

السابع عشر: الأصح وقوع الذكاة على الطاهر في حال الحياة - كالسباع - لعموم: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ»^٣، وقول انصاف^٤: «لا تصل فيما لا يؤكل لحمه، ذكاه الذبح أو لم يذكه»^٥، فيطهر بالذكاة.

والمشهور: تحريم استعماله حتى يدبغ، ولفاضلان^٦ جعلاه مستحباً لطهارته، وإلا لكان ميتة فلا يطهره الذبغ^٧.

وليكن الذبغ بالطاهر، كالقرظ، وهو ورق السلم، والشت - بالشين والشاء المعجمتين المثلثتين - وهو نبت طيب الريح، مر الطعم، يدبغ به، قاله الجوهرى^٨، وقيل: بالباء الموحدة تحت، وهو يشبه الراج^٩.

والأصل فيهما ما روي من قول النبي ﷺ «ألس في الشت والقرظ ما يطهره؟»^{١٠} ولا يحوز بالجس، فلا يطهر عند ابن الجنيـد^{١١}.

والأجود أنه يكفي فيما يحاح إلى سبغ، ولكن لا يسعمل إلا بعد طهارته، لقول الرضا^{١٢} في حلول الدارث - بالراء المهملة والشين المعجمة -: «لا تصل فيها، فإنها تدبغ بخره الكلاب»^{١٣}.

١. المائدة (٥): ٣.

٢. راجع الهامش ٧ من ص ٩٢.

٣. المائدة (٥): ٣.

٤. الكافي ج ٣، ص ٢٩٧ باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه. ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٩، ح ٨١٨: الاستبصار، ج ١، ص ٣٨٢، ح ١٤٥٤.

٥. المعتمد، ج ١، ص ٤٦٦: مختلف الشيعة، ح ١، ص ٣٤٣ - ٣٤٤ المسألة ٢٦٣.

٦. الصماح، ج ١، ص ٢٨٥، «شت».

٧. تهذيب اللغة، ج ١١، ص ٢٨٩ «شت».

٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٤٤٤، «شت».

٩. حكاية عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٤٦٦.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ٤٠٣، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه. ح ٢٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٣.

الثامن عشر: عفي عن الدم في الثوب وأيسن عما نقص عن سعة الدرهم الوافي، وهو البغلي - بإسكان الغين - وهو منسوب إلى رأس البغل، ضربه للثاني في ولايته بسكة كسروية، وزنته ثمانية دوايق، والبغلية كانت تُسمى قبل الإسلام الكسروية، فحدث لها هذا الاسم في الإسلام والوزن بحاله، وجرت في المعاملة مع الطبرية، وهي أربعة دوايق، فلما كان زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما، واستقر أمر الإسلام على ستة دوايق، وهذه التسمية ذكرها ابن دريد^١.

وقيل: منسوب إلى بغل - قرية بالجامعين - كان يوجد بها دراهم تقرب سعتها من أخمص الراحة؛ لتقدم الدراهم على الإسلام^٢.

قلنا: لا ريب في تقدمها، وإنما التسمية حادثه، فالرجوع إلى المنقول أولى. وإنما يعنى عمه: لصحيح عبد الله بن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام: «يفسله ولا يعيد صلاته، إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً، فيفسله ويعيد»^٣، وتُقل فيه الإجماع^٤. والفسل في الرواية إن وجب بإبي الحكم بالعمو

والمفترق، المشهور أنه عمو، وإحافه بالمجتمع أولى، لظاهر الخبر. واعتبر بعضهم التفاحش^٥، وهو الرائد عن الحد عادة وسلار، يعنى عن سعة^٦. وابن أبي عقيل: إذا كان بسعة الدينار غسله ولم يعد الصلاة^٧؛ لحسن محمد بن مسلم قلت له: الدم يكون في الثوب: «لا إعادة ما لم يزد على مقدار الدرهم»^٨.

١ لم نثر على قوله ولا على من حكاه عمه.

٢. راجع السرائر، ج ١، ص ١٧٧.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٥، ج ٧٤٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٦، ج ٦١١.

٤. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥.

٥ الشيخ في النهاية، ص ٥١-٥٢.

٦. المراسم، ص ٥٥.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٨، المسألة ٢٣٥.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٥٩، باب الثوب يصيبه الدم، ج ١٣، الفقيه، ج ١، ص ٢٤٩، ج ٧٥٨ تهذيب الأحكام، ج ١.

ص ٢٥٤، ج ١٧٣٦ الاستبصار، ج ١، ص ١٧٥، ج ٦٠٩.

وابن الجنيد قدّر الدرهم بعقد الإيهام، وطرده الحكم في جميع النجاسات بالعفو عما دونه إلا دم الحيض والمني، وقطع بأن الثوب لا ينحس بذلك^١.

ويُعفى عن دم الجرح والقرح لا يرقأ وإن كثر؛ لقول الصادق عليه السلام: «يصلّي وإن كانت الدماء تسيل»^٢، وصلى به عليه السلام وقال: «لست أغسل ثوبي حتى تبرأ»^٣.

فرع: لو تعاقب هذا الدم بفترة تسع الصلاة فالأقرب إزالته والصلاة لزوال الضرورة. ويظهر من الرواية عدمه.

واستثنى دم الحيض في المشهور، وهو في موقف أبي بصير: «لا تعاد الصلاة من دم لم تبصره إلا دم الحيض، فإن قلّبه وكثيره في الثوب لمن رآه ومن لم يره سواء»^٤. وألحق به دم الاستحاضة والنفاس لتساويها في إيجاب الغسل، وهو يشعر بالغلط، لأن أصل النفاس حيض، والاستحاضة مشتقة منه.

وألحق الراوندي والفاضل دم نجس العيين لأن نجاسته لا عموق فيها^٥. وأنكره ابن إدريس قضية للظاهر.

فروع

الأول: لو تفسّى الدم هو أحد إن رقّ لثوب، وإلا تعدّد.

الثاني: لو أصابه نجاسة أخرى فلا عفو، وإن أصابه مانع طاهر فالعفو قوي، لأن

المنجّس يشيء لا يزيد عليه، ولمش الحاجة.

١ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣١٧، المسألة ٢٣٣.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٦، ح ٧٤٤، و ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ح ١٠٢٥، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٧، ح ٦١٥، وفيهما عن أحدهما عليه السلام.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٨، ح ٧٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٧٧، ح ٦١٦.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٠٥، باب الرجل يصلّي في الثوب وهو غير طاهر...، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٧، ح ٧٤٥.

٥ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٦٨، المسألة ٢٣٤، وفيه كما في السرائر، ج ١، ص ١٧٧ حكاية قول الراوندي.

٦ السرائر، ج ١، ص ١٧٧.

الثالث: لا فرق بين المسجد وغيره؛ لما مرّ من اعتبار التلوّث^١.

وعفي عن مطلق النجاسة فيما لا تتم الصلاة فيه وحده؛ لقول الصادق عليه السلام: «كلّ ما كان على الإنسان أو معه ممّا لا تجوز الصلاة فيه فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر، مثل القلنسوة والتكّة والعلّ ولحفّين، وما أشبه ذلك»^٢.

والخبر وإن أرسل إلّا أنّه متأيّد بغيره وبالعمل واقتصر الراوندي على ما في الرواية والجورب^٣. ولفظ «مثل» و«ما أشبه ذلك» بأباه.

وألحق الصدوقان العمامة^٤، وقيدوها بعضهم بالصغر^٥. واشترط الفاضل كونها هي محائبها^٦ ويمنعه قوله عليه السلام: «أو معه»^٧. وظاهرهم اعتبار الملايس، فلا يعفى عن معمول، والرواية مشعرة بالعموم، وقد أوما إليه في المحتبر^٨.

وعفي عن نجاسة ثوب المريّة للصبيّ إذا لم ألقب الواحد إذا غسلته كلّ يوم مرّة عن الصادق عليه السلام^٩، والليلّة تابعه، ولتحرّز إقلال النجاسة بجهدّها، ولا يعفى عن نجاسته بغير الصبيّ

والأولى دخول الصبيّة؛ للمشقة، ولأنّ لسؤال عن مولود، ودخول المربي والمتعدّد.

١ في ص ٨١ وما بعدها

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧٥، ح ٨١٠

٣ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٥-٣٢٦، المسألة ٢٤٢

٤ الفقيه، ج ١، ص ٧٣، ديل الحديث ١٦٧؛ الهياية، ص ١٧٣، وحكاه عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٣٢٧، المسألة ٢٤٣

٥ كالراوندي كما في المحتبر، ج ١، ص ٤٢٥

٦ تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١٥٩، الرقم ٥١٢

٧ راجع الهامش ٢

٨ راجع المحتبر، ج ١، ص ٤٢٤-٤٢٥

٩ الفقيه، ج ١، ص ٧٠، ح ١١٦١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٠، ح ٧١٩

وعفي عن خصي بتواتر بوله بعد غسل ثوبه مرة في النهار وإن ضعفت الرواية عن الكاظم عليه السلام ^١؛ للخرج.

[البحث] التاسع عشر: لو تعدّر الستر بغير ثوب نجس بعدّ تطهيره فالمشهور الصلاة عارياً إلا لضرورة. لقول الصادق عليه السلام: «يطرحه ويومئ» ^٢، وحمل قول الصادق والكاظم عليهما السلام «يصلّي فيه» ^٣ على الضرورة

والتخيير قوي؛ لتعارض الستر والقيام، واستيلاء الأفعال والمانع.

وروى عمار عن الصادق عليه السلام إعادة ما صلّى فيه ^٤، وتُحمل على الندب ولو اشتبه الحس بغيره، صلّى فيما رد على عدد النجس في المشهور؛ لحسن صفوان عن أبي الحسن عليه السلام في الثوبين ^٥ وعليه يُحمل الزائد ونقل الشيخ الصلاة عارياً ^٦، واختاره بن إدريس، تفصيلاً من شروعه شاكاً في الصلاة، والواحب مقارنة الوجه المقتضي نوحويه ^٧

قلنا: لئلا كان اليقين موقوفاً على الجميع قطع بوجوب الجصع - كالصلاة إلى الجهات - ففارق وجه الوجوب، ولما أبعد ما بين الصلاة في الثوب الميقن النجاسة والصلاة عارياً هنا

ولو ضاق الوقت صلّى المحتمل.

ولو كثرت الثياب وشقّ ذلك فانتحري وجه؛ للخرج

ولو حصلت أمانة تظنّ بها طهارة بعض أمكن الاقتصار عليه، والوجه الجميع.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٠ باب الاستبراء من البول وعمله. ح ٦: الفقيه، ج ١، ص ٧٥، ح ١٦٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٥١، و ص ٤٢٤-٤٢٥ ح ١٣٤٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٦-٤٠٧، ح ١٢٧٨، و ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤، ح ٨٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٨، ح ٥٨٣.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٨، ح ٧٥٣ و ٧٥٥؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٨٨٤-٨٨٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٧، ح ١٢٧٩، و ج ٢، ص ٢٢٤، ح ٨٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٩، ح ٥٨٧.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٧٥٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٥، ح ٨٨٧.

٦ المبسوط، ج ١، ص ٩١.

٧ المراتب، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥.

ولو فقد أحد المشتبهين صلى في الآخر وعارياً، وعلى القول بجواز الصلاة في متبئن النجاسة يكفيه الصلاة في الباهي.

العشرون: يعيد المصلي بنجاسة هي بدنه أو ثوبه مع تمكنه من ثوب طاهر إذا كان عامداً إجماعاً؛ للنهاي المفسد للعبادة.

ولو علم ثم نسي حال الصلاة فخير، عن الصادق عليه السلام، أشهرهما إطلاق الإعادة^١، والآخر إطلاق عدمها^٢.

وفي مكاتبة مجهولة المروي عنه التقيّد بخروج الوقت^٣، واختارها في الاستبصار^٤؛ لأن المطلق يُحمل على المقيد.

وفيه جمع ظاهر وإن كانت الإعادة خارج الوقت أظهر؛ لعدم الإتيان على الوجه، والتضييع بالسيان.

ولو علم بعد الصلاة سَنَقَّ الحاسة من غير سبق علم، ففيه خيران صحبجان عن الصادق عليه السلام بإطلاق الإعادة وعدمها^٥، جمع بينهما بالحمل على الوقت وخارجه.

والأكثر^٦ على عدم الإعادة مطلقاً، للامتثال المفتضي للأجزاء.

قال في المعتمد:

ويؤيده رواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في المسّي والبول: «وإن نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صلب فيه ثم رأيتَه بَغْدُ فلا إعادة عليك»^٧.

ولو قيل: لا إعادة على من احتهد قبل لصلاه وبعيد غيره أمكن؛ لهذا الخبر،

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٧٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٢، ح ٦٣٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٣ - ٤٢٤، ح ١٣٤٥؛ وج ٢، ص ٣٦، ح ١٤٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٣، ح ٦٤٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٦ - ٤٢٧، ح ١٣٥٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٤، ح ٦٤٣

٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٤، ذيل الحديث ٦٤٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٤، ح ٧٣٧؛ وج ٢، ص ٢٠٢، ح ٧٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٨٢، ح ٦٣٧ و ٦٣٩

٦ منهم، الشيخ في النهاية، ص ٥٢، والشيخ المفيد والمفيد لمرحلي عن مافي المعتمد، ج ١، ص ٤٤٢.

٧ المعتمد، ج ١، ص ٤٤٢، والرواية في الفقيه، ج ١، ص ٦٤٩، ح ١٧٥٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٢ - ٢٥٣، ح ٧٣٠، وج ٢، ص ٢٢٣، ح ٨٨٠.

ولقول الصادق عليه السلام في المنى يغسله الحاربة ثم يوجد: «أعد صلاتك، أما إنك لو كنت غسلت أنت لم يكن عليك شيء»^١ إن لم يكن إحداث قول ثالث.

ولو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة، فإن لم يعلم سبقها طرحها أو غسلها ما لم يكثر الفعل وأتم، وإن احتاج إلى فعل كثير استأف؛ لأصالة صحة الصلاة الخالية عن معارضة التقدّم.

وكذا لو أصاب نجاسة في الأثناء ولا يعلم ثم زالت وعلم.

وهي المعتبر بنى ذلك على القولين^٢.

أما لو علم في الأثناء سبقها فلا إشكال في بقاءه عليهما، وحينئذ لو علم بعد خروج الوقت وهو متلبس في الصلاة أمكن عدم التفاته؛ مصيراً إلى استلزامه القضاء المنع قطعاً، وقد تبه عليه في المعتبر^٣.

الحادي والعشرون: قال الفاضل:

مراتب إيراد الماء ثلاثة: النضح المجرّد، ومع الطبة، ومع الجريان، ولا حاجة في

الرش إلى الجريان، بل إلى المنضح والغلبة، وجعل الرش لبول الرضيع، فاستحب

النضح في مواضع منصوحية: شطف المنحاسق، والمذي، والكلب والحزير يابسين،

والفأرة الرطبة، وبول الحيل والبعال والحمير، وعرق الجنب، وبول البعير والشاة^٤.

قلت: والكاهن يابساً، والكلب ميتاً كذلك، ودو الجرح في المقعدة يجد الصفرة بعد

الاستنحاء، عن الرضا عليه السلام^٥.

وفي المبسوط عمم الحكم في كل نجاسة يابسة باستحباب النضح^٦، وقد مر^٧.

١ الكافي، ج ٣، ص ٥٣ - ٥٤، باب ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٢، ح ٧٢٦

٢ المعتبر، ج ١، ص ٤٤٣

٣ المعتبر، ج ١، ص ٤٤٣،

٤ نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٩ - ٢٠، باب الاستبراء من البول وغسله...، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦، ح ١٢١.

و ص ٣٤٧، ح ١٩ - ١٠

٦ المبسوط، ج ١، ص ٢٨.

٧ في ص ٩٢

فروع:

الأول: لو حمل المصلي شيئاً طاهراً غير مأكول - كالصبي - لم تفسد الصلاة؛ للأصل، والباطن معفو عنه، ولحمل النبي ﷺ أمانة بنت أبي العاص وهو يصلي^١، وركب الحسين ﷺ على ظهره وهو ساجد^٢.

ولو حمل قارورةً مشدودة الرأس بالرصاص فيها نجاسة ترد فيه الشيخ في الخلاف^٣، وقطع في المبسوط بالفساد، وقال: لو حمل شيئاً نجساً لم تجز صلاته، لأنه حامل لنجاسة^٤.

وجوزّه في المختار:

لأنه محمول لا تتم فيه الصلاة مفرداً، وطالب بدليل مع نجاسة المحمول ما لم تنصل بالثوب والبدن^٥.

وهي خبر علي بن جعفر عن أخيه الكاظم ﷺ - قنع الثولول وتنفع اللحم في الصلاة^٦ - تنبيه على قوله ﷺ.

وعلى قوله لا حاجة إلى شدّ رأسها إنا أمن المتعدّي.

ومن اشترطه من العامة لم يقل بالعفو عما لا تتم الصلاة فيه وحده، بل مأخذه القياس على حمل الحيوان

ولو كان مذبوحاً فكما قارورة، لصيرورة لطاهر والباطن سواء بعد الموت.

الثاني: لا يضر الحبل المشدود في نجاسة وإن تحركت بحركته؛ لعدم اللبس

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٩٢، ح ٤٩٤، صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٨٥، ح ٤١٦/٥٤٣، سنن أبي داود، ج ١، ص ٢٤١، ح ٩١٧.

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٣٧٢ - ٣٧٣، ح ٣٤٢٣ - ٣٤٢٤.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٥٠٣ - ٥٠٤، المسألة ٢٤٤.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٩٤ - ٩٥.

٥ المختار، ج ١، ص ٤٤٣.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٢٥٣ - ٢٥٤، ح ١٧٧٦، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٧٨، ح ١١٥٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٥٤٢.

والحمل، وكذا لو نحس طرف ثوبه الذي لا يقله إذا قام - كالعمامة - لخروجه عن حدّ ثوبه الساتر له، قاله في المبسوط^١، وتبعه في المعبر^٢.

الثالث: لو جبر بعظم نجس وجب قنعه إجماعاً، ما لم يخف التلف أو المشقة لنبات اللحم عليه؛ للخرج، فلو صلى به مع إمكان القلع بطلت
قال الشيخ

لأنّه حامل للجاسة، ويجبره السطّان على ذلك. ولو مات قبله لم يجر قلعه،
لسقوط التكليف^٣

ويمكن عدم الوجوب مع اكتساء النعم، لالتحاقها بالباطن
وحكم الحظ النجس في الحرج حكم العظم
وليس له إنبات سنّ نجسة مكان سنّه، ويجوز الطاهرة.
ولو كانت سنّ آدمي، أو حبر بعظم آدمي أمكن الحوار: لطهارته، ولتحوير
الصادق عليه السلام أخذ سنّ الميت لمن سقطت سنّه^٤.
وردّ سنّه الساقطة أولى بالجواز، لطهارتها عندنا.

ويمكن المنع في العظم: لوجوب دفعه، وإن أوجبنا دفن السنّ توجّه المنع أيضاً
الرابع حكم في المبسوط بنجاسة تراب القبر المحتلّط بالميت، ولو شكّ في
اختلاطه استتعت اجتنابه^٥، فكأنّه يرى طهارة ظاهر الميت بالفسل خاصّة،
ولا يحكم بالطهارة بالاستحالة.

والظاهر أنّه لمخالطة الدم النجس وعبره، وحكى ذلك عنه في المعبر^٦، وحمله
على قبر كافر بعيد.

١. المبسوط، ج ١، ص ٩٤

٢. المعبر ج ١، ص ٤٣٢

٣. المبسوط، ج ١، ص ٩٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٧٨، ح ٣٣٢

٥. المبسوط، ج ١، ص ٩٣

٦. المعبر، ج ١، ص ٤٥٢

الخامس: لو شرب خمراً أو نجساً أو أكل ميتة غير مضطر، أو أدخل دماً نجساً أو شبهه تحت جلده أمكن وجوب إحراح ذلك؛ لتحريم الاغتذاء به، وأنه نجاسة لا لضرورة، وبه قطع الفاضل^١.

ووجه العدم: التحاقه بالباطن، وعليه تنفزع صحة الصلاة به. وفي الجمع بين بطلان الصلاة هنا، وصحتها مع حمل الحيوان غير المأكول بغد؛ لاختيار حمله نجاسة باطنة فيهما، وإمكان الإزالة. وعلى قول المحقق^٢ في المعتبر تسحب الصحة في الجميع.

خاتمة: الآنية خمسة:

إحداها: المتخذة من الذهب والفضة، ويحرم استعمالها في الأكل والشرب إجماعاً. وفي الخلاف: يكره استعمالها^٣ والظاهر أنه يرد التحريم، كقوله في المبسوط^٤:
«وقول النبي ﷺ «الذي يشرب في آنية الفضة» إنما يُجْرَجِر في جوفه نار جهنم»^٥، أي يحدّر أو يردّد في جوفه.
وقوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة» ولا تأكلوا في صحافها، فإنها لهم في الدنيا، ولكم في الآخرة»^٦.
وهو يدلّ بالإيماء على تحريم استعمالها مطلقاً، كالبخور والاكتمال والطهارة، وذكر الأكل والشرب للاهتمام.

١ تذكره الفقهاء، ج ٢، ص ٤٩٧، الفرعان ٥٥، ٥٥ من المسألة ١٢٢

٢ تقدّم قوله في ص ١٠١

٣ الخلاف، ج ١، ص ٦٩، المسألة ١٥

٤، المبسوط، ج ١، ص ١٣

٥، في «ث»: «الذهب والفضة».

٦ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٣٣، ح ٥٣١١؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٦٣٤، ح ١١/٢٠٦٥، السنن الكبرى،

البيهقي، ج ١، ص ٤٥، ح ١٠٨

٧ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٣٣، ح ٥٣١٠؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٦٣٨، ح ١٥/٢٠٦٧، السنن الكبرى،

البيهقي، ج ١، ص ٤٤، ح ١٠٣

وكذا قول الصادق عليه السلام: «لا تأكلوا في آنية الذهب والفضة»^١.
 ونهي الباقر عليه السلام عن آنية الذهب والفضة^٢، ونهي إنما يتعلق بالمنافع.
 ولقول الكاظم عليه السلام: «آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون»^٣.
 وفيهما إيماء إلى تحريم اتخاذها مطلقاً.
 ولما فيه من السرف وتعطيل الإيفاق
 ولتزيين المجالس أولى بالتحريم؛ لعظم العيلاء به، وكسر قلوب الفقراء.
 وفي المساجد والمشاهد نظراً لنعوى النهي، وشعار التعظيم.
 وفي المفضض خبران عن الصادق عليه السلام، أنه كره الشرب في المضة والقداح
 المفضضة، وأن يدهن في مدهن مفضض^٤، والعطف على الشرب في الفضة مشعر
 بإرادة التحريم.
 وقوله عليه السلام في التور^٥ يكون فيه تماثل أو فضة «لا يتوضأ منه، ولا فيه»^٦، والنهي
 للتحريم.
 وقوله عليه السلام: «لا بأس بالشرب في المفضض، وأعرل فاك عن موضع الفضة»^٧
 فالجمع بالحمل على الكراهية، واستعمل اللفظ فيها وفي التحريم في الأول
 محاز يصار إليه بقرينه.
 والأقرب وجوب عرل الفم؛ للأمر به.

١ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧ باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٠، ح ٢٨٤

٢ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ح ٤، الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٢، ح ٤٢٤٠، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٠، ح ٢٨٥.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٨، باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ح ٧، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩١، ح ٢٨٩.

٤ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، باب الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة، ح ١٥، الفقيه، ج ٣، ص ٣٥٢، ح ٤٢٤١، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩٠، ح ٢٨٧.

٥ التور، بناءً يشرب فيه، الصحاح، ح ٢، ص ٦٠٢، «تور».

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٣٥٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩١-٩٢، ح ٢٩٢.

وفي المعتبر: يستحب^١؛ لقول الصادق عليه السلام في الفدح ضربته فضة: «لا بأس، إلا أن تكره الفضة فتترعها منه»^٢.

ودلالته غير واضحة؛ لعدم التصريح باستعمال موضع الفضة، ولإمكان اختصاصه بالصبة، وهي ما يشعب بها الإناء.

أمّا نحو الحلقة للقصة، وقبيعة السيف^٣ والسلسلة، فإنّه جائز؛ لما روي في حلقة قصة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقبيعة سيفه^٤، وأبى عرفة بن أسعد بإذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم اتخذه من ذهب لما أنتن^٥.

وكان للكاظم عليه السلام مرآة عليها فضة^٦.

وقال الصادق عليه السلام: «كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقائمه فضة، وبين ذلك حلق من فضة، ولدرعه ثلاث حلقات من فضة قدامها، وثنان خلفها»^٧.

وفي طريق قوي عن الصادق عليه السلام: «تحلية لسيف بالذهب والفضة»^٨.

وفي طريق فيه سهل بن زياد عن الصادق عليه السلام: «ليس بحلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة بأس»^٩.

١ المعتبر، ج ١، ص ٤٥٥

٢ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩١، ج ٣٩١

٣ قبيعة السيف، هي التي تكون على رأس قائم السمعة الهدية في عرب الحديث والأثر، ج ٤، ص ٧، «مع».

٤ الفرير شرح الوجيز، ج ١، ص ٩٣

٥ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٣٠ - ٣١، ج ٢٥٨٢ - ٢٥٨٤، جامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٠١، ج ١٦٩١ سنن

النسائي، ج ٨، ص ٢٢٢ - ٢٢٣، ج ٥٢٨٢ - ٥٢٨٥.

٦ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٩٢، ج ٤٢٢٢، جامع الصحيح، ج ٤، ص ٢٤٠، ج ١٧٧، سنن النسائي، ج ٨،

ص ١٧٢، ج ٥١٧١ - ٥١٧٢، مستند أحمد، ج ٥، ص ٤٥١، ج ١٨٥٢٧، و ص ٦٥٦، ج ١٩٧٥٧.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٢٦٧، باب الأكل والشرب في أسية بذهب والفضة، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ٩١.

ج ٣٩٠

٨ نعل السيف، ما يكون في أسفل جفده من حديد أو فضة تصاح، ج ٣، ص ١٨٣٢، «نعل».

٩ قائم السيف وقائمه مقبضه الصالح، ج ٤، ص ١٨، ج ٢٠، «نعل».

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلي، ج ٤.

١١ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلي، ج ٥.

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٧٥، باب الحلي، ج ٧.

وعن محمد الوراق: أنه عرض على الصادق عليه السلام قرآناً معشراً بالذهب، وفي آخره سورة مكتوبة بالذهب، فلم يعب سوى كتابة القرآن بالذهب، وقال: «لا يعجبني أن يكتب القرآن إلا بالسود كما كتب أول مرة»^١.

وعن الصادق عليه السلام في ماء الذهب: «لا بأس»^٢.

وفي التذكرة: يحرم إن انفصل منه شيء بالبار^٣.

فروع:

الأول: لا يقطع بتعطيل التحريم بالحبلاء والمخر وكسر قلوب الفقراء؛ لما يتضمن من السرف وتعطيل المال؛ لتخلّفه في آنية الجواهر، فيمكن كونه تعدّاً محضاً.

الثاني: لا يحرم المأكول والمشروب وإن حرم الاستعمال؛ لعدم تناول النهي المستعمل، ويهرح عن المعصية بوضعه في غير الإباء، أو بتوبته ثم أكله وعن المصنف رحمه الله^٤، ويلوح من كلام أبي الصلاح^٥.

وحديث «محرّج»^٦ محمول على أنه سبب في دخول النار، لا امتناع إرادة الحقيقة. الثالث: التحريم يعمّ النساء إجماعاً، فإنه في التذكرة: لوجود المقتضي، ولا يلزم من إباحة المحليّ لهنّ للحاجة إباحة ذلك^٧.

الرابع: لا يشترط في تحريم المجرمة^٨ اشتماله عليها، بل يكفي مسجّده ووضع البحور فيها للرائحة؛ لأنه استعمال.

١ الكافي، ج ٢، ص ٦٢٩ باب الوادر ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٦٧ ح ١٠٥٦

٢ الكافي ج ٦، ص ٤٧٦، باب الحلفي، ح ١

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٢، الفرع «ي» من المسألة ٣٢٦

٤ المقنعة، ص ٥٨٤

٥ الكافي في الفقه، ص ٢٧٨

٦ تقدّم الحديث في ص ١٠٢

٧، تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٢٧، الفرع «د» من المسألة ٣٢٣

٨ المجرمة: اسم الشيء الذي يجعل فيه العمر الصالح ج ٢، ص ٦٦٦، «جمر»

الخامس. لا تبطل الطهارة منها ولا فيها وإن حرم؛ لأنَّ النهي عن أمرٍ خارج؛ إذ أخذ الماء ليس جزءاً من الطهارة؛ إذ الشروع فيها بعد وضعه على العضو وصَبَّ الماء فيها أبلغ في الخروج عن الطهارة، وانفرد بينه وبين الصلاة في المقصود أنَّ التصرف بالقيام والقعود جزء من الصلاة منهيٌّ عنه.

السادس الأقرب تحريم المكحنة منهما وظرف الغالية وإن كانت بقدر الضيعة؛ لصدق الإناء، أمّا الميل فلا.

ولو مؤهَّلهما^١ بغيرهما حرم؛ لأنَّهما منهما، والعلَّة بالفخر وكسر القلب لم تثبت. السابع لا يضمن كاسرها الأرض، لأنَّه لا حرمة لها الثامن هل ضيعة الذهب كالفضة؟ يمكن ذلك كأصل الإناء، والمنع؛ لقوله ﷺ في الذهب والحريز: «هذان محرَّمان على ذكور أمتي»^٢

التاسع بصرح يبيع هذه الأنبي، وعلى المشتري سبكه. العاشر لا كراهة في الشرب عن كونه فيها خاتم فضة، أو إناء فيه دراهم؛ لعدم الاسم.

وثانيها^٣: المتخذ من غير هذين من المعادن والجواهر، فيجوز وإن علا ثمنه؛ للأصل، ولعدم إدراك العامة نفاستها وعدم نفقتها.

وثالثها: المتخذ من العظام، ويشترط طهارة الأصل، فعظم الثلاثة يحرم اتخاذه، وإن أخذ من ميتة وجب تطهيره، وأن لا يكون عظم آدمي؛ لوجوب دفنه وحرمة.

وفي حكمه: القرن والظلف والشعر والوبر والصوف.

ورابعها: المتخذ من الجلد، ويشترط طهارة الأصل، والتذكية.

وخامسها: المتخذ من غير هذه، ولا ريب في جوازه.

١. مؤهت الشيء: طهرته بفضة أو ذهب الصالح. ج ٤، ص ٢٢٥١، «موه».

٢. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١١٨٩، ح ٣٥٩٥؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٥٠، ح ٤٠٥٧؛ سنن النسائي، ج ٨،

ص ١٦٤، ح ٥١٤٧؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٥٥، ح ٧٥٢.

٣. أي الثاني من الأولي، وتقدم أولها في ص ١٠٣.

ويلحق بذلك:

النظر في آداب الحمام والاستطابة

[الأول: آداب الحمام]

لا يكره اتخاذ الحمام، ولا بيعه، ولا شراؤه؛ للأصل، وكان للباقر عليه السلام حمام^١.
ويستحب الاستحمام؛ لدخول النبي عليه السلام حمام الجحفة^٢، ودخول علي عليه السلام^٣، وكان
الباقر عليه السلام يدخل حمامه^٤.

وقال علي عليه السلام: «نعم البيت الحمام، تُذكر فيه النار، ويذهب بالذَّرن»^٥
وما روي عنه وعن الصادق عليه السلام: «بشس البيت الحمام، يهتك الستر، ويذهب
بالحياء، ويبيدي العورة»^٦ فالمراد به مع عدم المنزر.
ولتسمع منه النساء إلا منفردات، وعنه يُحمل بهي النبي عليه السلام^٧، وبحور مع العذر،
وتخف الكراهية بالاترار وإن احتتمن، عن علي عليه السلام^٨.
وليكن يوم الأربعاء، عن الصادق عليه السلام^٩، والجمعة أفضل.
وليدخله بمتزٍ؛ لأمر النبي عليه السلام به، وكذا سائر الأيام؛ لأن لها أهلاً^{١٠}
وليحتم الفحذين؛ لقول الصادق عليه السلام: «هما من العورة»^{١١}.
ولو اغتسل حالياً فالستر أفضل وإن كان جائزاً

١ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٧، باب الحمام، ج ٧ المقية، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٥٠

٢ كما في المغني والشرح الكبير، ج ١، ص ٢٦٣، المسألة ٣٢٣

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٧، ح ١١٦٦

٤ راجع الهامش ١.

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٦، باب الحمام، ج ١ المقية، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٣٧

٦ الفقيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٣٨-٢٣٩

٧ الفقيه، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٤٠

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٤٦

٩ الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٤٢

١٠ الفقيه، ج ١، ص ١١٠-١١١، ح ٢٢٦

١١ لم يثر عليه في المصادر الحديثية

نعم، يجب ستر الفرج، وعض البصر ولو عن عورة الكافر.

وفيه خبر عن الصادق عليه السلام بالجواز^١.

والنورة سترة، عن الباقر عليه السلام^٢.

ولو ترك الستر متعمداً قادراً فالأشبه صغته غسله : للامتنان، وخروج المني عنه

عن حقيقة الغسل

وليقل ما نُقل عن الصادق عليه السلام: «فعند نزع الثياب: اللهم ائزع عني ريقه النفاق،

وثبتني على الإيمان، وعند دخول البيت لأول: اللهم إني أعوذ بك من شر نفسي،

وأستعيذ بك من أذاه، وعند دخول البيت الثاني: اللهم أذهب عني الرجس النجس،

وطهر جسدي وقلبي، ثم يضع الماء الحار على هامته ورجليه، وابتلاع جرعة منه

ينقي المشاة، وملبت ساعة في البيت الثاني، ويقول في الثالث - مكرراً إلى خروجه -:

اللهم إني أعوذ بك من النار، وأسألك الجنة، ولترك الماء البارد لأنه يضيق البدن إلا

على القدمين، فإنه يسلب الداء من الجسد، وعند لبس الثياب: اللهم ألبسني التقوى،

وجنبني الردى، فإذا قال ذلك أس من كل داء^٣.

ولا بأس بالقراءة فيه للمؤثر بلا تردد لصوت، عن الباقر عليه السلام، وحسن نهى

عليه السلام بالعريان^٤.

ولا بأس بالمباشرة، عن الكاظم عليه السلام^٥.

ونهى الصادق عليه السلام عن الاتكاء فيه، والتسريح، وغسل الرأس بالطين، إما مطلقاً أو

طين مصر، وكذلك بالخزف مطلقاً أو خرف الشام، ومسح الوجه بالإزار، والسواك فيه،

معللاً بإذابة شحم الكليتين، ووباء الشعر، وتسميع الوجه، والبرص، وذهاب ماء الوجه^٦.

١. الكافي، ج ٦، ص ٥٠١، باب الحمام، ح ٢٧، الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٦.

٢. راجع الهامش ١ ص ١٠٨.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١١٢-١١٣، ح ٢٣٢.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٢، باب الحمام، ح ٢٧، الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٣.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٢، باب الحمام، ح ٣١، الفقيه، ج ١، ص ١١٤، ح ٢٣٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٥، ح ١١٥٥.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٥٠١، باب الحمام، ح ٢٤، الفقيه، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٤٣.

ونهى الكاظم عليه السلام عن دخوله على الربيق^١، قال «وإدما نه كل يوم يذيب شحم الكليتين، وغيباً يكثر اللحم»^٢.

وعن الصادق عليه السلام: دخوله على البطن يهدم البدن^٣.

وأمر الصادق عليه السلام بالتعم عند الخروج، فقوله «لأشور شتاءً وصيفاً»^٤.

ويستحب الإطلاء خالماً للمنز، وليأثر العورة بنفسه؛ لفعل الصادق عليه السلام^٥.

ونهى عن إخلاء الحتام له؛ لحفة مؤونة المؤمن^٦.

وليسلم ذو المنز لا غير، لتسليم الكاظم عليه السلام مؤتزراً^٧.

ويستحب الخصاب، تأسيماً بالنبي عليه السلام^٨، ويحور تركه، تأسيماً بعلي عليه السلام، عن

زين العابدين عليه السلام^٩.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله «الحجاء يحلّي البصر، ويكثر الشعر، ويطيب الروح، ويسكن

الزوجة»^{١٠}.

وعن الصادق عليه السلام «يذهب بالسبك»^{١١} وي زيد ماء الوجه، ويطلب النكحة، ويحسن

الولد»^{١٢}.

١ الفقيه، ج ١، ص ١١٦-١١٧، ح ٢٤٥

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٦، باب الحتام، ح ٢؛ الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٧

٣ الكافي، ج ٦، ص ٣١٤، باب القديد، ح ٦؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠٠

٤ الكافي، ج ٦، ص ٥٠٠، باب الحتام، ح ١٧؛ الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٦

٥ الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٨

٦ الكافي، ج ٦، ص ٢٠٥، باب الحتام، ح ٣٧؛ الفقيه، ج ١، ص ١١٧، ح ٢٤٩

٧ الفقيه، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٥١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٤، ح ١١٤٧

٨ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٧-٤٩٨، باب الحتام، ح ٨؛ الفقيه، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٥٢

٩ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٧-٤٩٨، باب الحتام، ح ٨؛ الفقيه، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٥٢

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٢، باب الحتام، ح ١٠؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧٢، وفيها «الريح» بدل «الروح».

١١ السبك ريح كريهة توجد من الإنسان إذا غرق، ليس العرب، ج ١٠، ص ٤٤٥، «سبك».

١٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٤، باب الحتام، ح ٨؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧٣، تهذيب الأحكام، ج ١،

ص ٢٧٦-٢٧٧، ح ١١٦١

واختضب الكاظم عليه السلام بالسواد، وقال: «بُ في الحصاب أجراً، وزيادة في عفة النساء»^١.

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله والباقر عليه السلام يخضبان بكنم^٢.

وروي: «أنه كان في رأس رسول الله صلى الله عليه وآله ولحيته سبع عشرة شيبة»^٣.

وعن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالحصاب كنه»^٤، يعني ألوانه كلها.

وقُتل الحسين عليه السلام مخضوباً بالوسمة^٥.

وعن الصادق عليه السلام: «تجعل نورة على طرف الأنف، ويقال: اللهم ارحم سليمان بن

داود عليه السلام كما أمرنا بالنورة، فلا تحرقه»^٦.

ولقِم المتنوّر: لخوف الفتق على الحالس، وهو علة ونثوة في مرق البطن.

ويجوز الإطلاء للجنب.

وعن علي عليه السلام: يتوقّى يوم الأربعاء لا غير^٧. وروي أيضاً يوم الجمعة خوف

البرص فيه^٨.

والسنة فيها كل خمسة عشر يوماً عن علي عليه السلام^٩.

وهي النبي صلى الله عليه وآله عن ترك العانة أربعين، وللمرأة عشرون^{١٠}.

١. الكافي ج ٦، ص ٤٨٠، باب الحصاب، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٦.

٢. الكنم، بيت يحلط بالوسمة يُحتصب به الصحاح، ج ٤، ص ١٩، ٢، «كنم». والحديث في الكافي، ج ٦.

ص ٤٨١، باب الحصاب، ح ٧ والفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٨.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٧٩.

٥. الوسمة العظم يُحتصب به، والعظم بيت يصبغ به الصحاح، ج ٤، ص ١١٩ و ٢٠٥١، «وسم»، «عظم».

والحديث في الكافي، ج ٦، ص ٤٨٣، باب السواد والوسمة، ح ٥.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٦-٥٠٧، باب النورة، ح ١٣، الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٦.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٦.

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٧.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٦، باب النورة، ح ٨، الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٥٨.

١٠. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٦، باب النورة، ح ١١، الفقيه، ج ١، ص ١١٩، ح ٢٦٠.

وعن الصادق عليه السلام في شعر الإبط: «حقيقه أفضل من نتفه، وطلية أفضل من حلقه»^١.
وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ أَطْلَى واحْتَصَبَ بِالْحِجَاءِ آمَنَهُ اللَّهُ مِنَ الْحَذَامِ وَالْبَرَصِ
وَالْإِكْلَةِ^٢ إِلَى طَلِيَةٍ مِثْلِهَا»^٣

وروي نفي الفقر إذا تدلك المطلي بالحجاء مستوعباً إلى قدمه^٤.
ويتأكد الخضاب للنساء وإن طعن في السن.

وقال رسول الله لعلي (عليهما الصلاة والسلام): «درهم في الحضاب أفضل من ألف
درهم في سبيل الله، وفيه أربع عشرة خصلة: يطرد الريح من الأذنين، ويجلو البصر،
ويلين الغياشيم، ويطيب الكهة، ويشد لثة، ويذهب بالضنا^٥ - وروي بالصفار،
وروي: الغشيان - ويقل وسوسة الشيطان، وتفرح به الملائكة، ويستبشر به المؤمن،
ويغظ به الكافر، وهوزينة وطيب، ويستحي منه مكرو نكير، وهو براءة له في قبره»^٦.
وعن النبي صلى الله عليه وآله: «الحلق يزيد في الجمال»^٧.

وعن الصادق عليه السلام: «غسل الرأس بالخطمي في كل جمعة أمان من البرص
والجنون»^٨

وعنه عليه السلام: «أنه ينفي الفقر موزيد في الررق»^٩

١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٠، ح ٢٦٢

٢. الإكلة - بالكسر - الحكمة، والأكلة - مقصور - ماء ينقع في الصوف فيأكل منه الصالح، ج ٢، ص ١٦٢٤؛ لسان
العرب، ج ١١، ص ٢٢ «أكل»

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٦٩

٤. الكافي، ج ٦، ص ٩٠، باب الحناء بعد الورق، ح ٣ نصيب، ج ١، ص ١٢١، ح ٢٧١ تهذيب الأحكام، ج ١،
ص ٢٧٦، ح ١١٦١

٥. النساء المرضي، الصحاح، ج ٤، ص ٢٤١٠، «ضنا»

٦. الكافي، ج ٦، ص ٤٨٢، باب الخضاب، ح ١٢، الفقيه، ج ١، ص ١٢٣ - ١٢٤، ح ٢٨٥، ج ٤، ص ٣٦٩،
ح ٥٧٦٢؛ النخلة، ج ٢، ص ٤٩٧، ح ١

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٨٧

٨. الكافي، ج ٦، ص ٥٠٤، باب غسل الرأس، ح ٢، الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٣،
ص ٢٣٦، ح ٦٢٤

٩. الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٩١

وعن الكاظم عليه السلام: «غسل الرأس بالسدر يجلب الرزق»^١.

وعن الصادق عليه السلام: «اغسلوا رؤوسكم بورق السدر، فإنه قدسه كل ملك مقرب وكل نبي مرسل، ومن غسل رأسه بورق سدر صرف الله عنه وسوسة الشيطان سبعين يوماً، ومن صرف عنه وسوسة الشيطان لم يعص، ومن لم يعص دخل الجنة»^٢.

وعن الحسن عليه السلام للخارج من الحمام: «طاب ما طهر منك، وطهر ما طاب منك»^٣.
وعن الصادق عليه السلام: «طاب حمامك، وجوبه، أنعم الله بالك»^٤.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «داو الدم بالحمام، والبلغم بالحمام، والمرّة^٥ بالمشي»^٦.
ويجوز التدلك في الحمام بالدقيق الملتوث بالزيت والسويق والنخالة، ولا سرف فيما ينفع البدن، إنما السرف فيما أتلف المال وأضرّ البدن، حسب ما روي عن الصادق عليه السلام^٧.

ويكره دخول الولد مع أبيه الحمام، ودخول المأقر مع أبيه^٨؛ لعصمتها.

الثاني في الاستطابة

وهي نوعان:

[النوع] الأول: المطلقة

وقد مر بعضها كالخضاب وإزالة الشعر، ومنها: الطيب، وتقليم الأظفار يوم

١ الكافي، ج ٦، ص ٥٠٤، باب غسل الرأس، ج ٦: الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٥.

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٦.

٣ الكافي، ج ٦، ص ٥٠٠، باب الحمام، ج ٢١: الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٧.

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٨.

٥ المرّة: مزاج من أمّجة البدن وهي إحدى الطبائع الأربع الصّاح، ج ٢، ص ٨١٤: القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٢٧، مرر.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٢٥، ح ٢٩٩ بتفاوت يسير.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٩، باب الحمام، ح ١٤: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٦، ح ١١٦٠.

٨ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٧-٤٩٨، باب الحمام، ح ٨: الفقيه، ج ١، ص ١١٨، ح ٢٥٢.

الجمعة، وأخذ الشارب، وعن الصادق عليه السلام: «إنهما أبلغ في استئزال الرزق من التعقيب إلى طلوع الشمس»^١.

وروى هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام: «العلم يوم الجمعة أمان من الجذام والبرص والعمى، وإن لم تحتج فتحكها حكاً»^٢.

وفي خبر آخر: «وإن لم تحتج فأمر عليها أسكين والمقراض»^٣.

وروى عبد الرحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ أَخَذَ مِنْ أَظْفَارِهِ وَشَارِبِهِ كُلِّ جُمُعَةٍ وَقَالَ حِينَ يَأْخُذُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لَمْ تَسْقُطْ مِنْهُ قَلَامَةٌ^٤ وَلَا جِرَازَةٌ^٥ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا عَتَقَ نَسَمَهُ، وَلَمْ يَمْرُضْ إِلَّا مَرَضَ الْمَوْتِ»^٦.

وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ قَلَّمَ وَجَرَ طَهَرَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى»^٧.

وعنه عليه السلام: «مَنْ قَلَّمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَابْقَى وَاحِدًا لِلْجُمُعَةِ بَقِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْفَقْرُ»^٨.

وروى: «الدَّاءُ يَوْمَ الْحُمَةِ يَحْتَضِرُ الْمَيِّتَ»^٩ والختم بخنصر اليمنى^{١٠}.

وعن الباقر عليه السلام: العلم يوم الخميس يدفع الرمد عن الولد^{١١}، وروى «يدفع الرمد»^{١٢} مطلقاً.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣١٠، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٨، ح ٦٣٠.

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٠، باب قص الأظفار، ح ٢، الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠١، الخصال، ج ٢، ص ٣٩١، ح ٨٧.

٣ الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠٢.

٤ قلامه: ما سقط من الظفر. الصحاح، ج ٤، ص ٢٠١٤، «قلم».

٥ جِرَازَةٌ: ما سقط من الشعر. الصحاح، ج ٢، ص ٨٦٩، «جزر».

٦ الكافي، ج ٦، ص ٤٩١، باب قص الأظفار، ح ٩، الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٠٣، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٦٢٧.

٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٠، باب قص الأظفار، ح ٨، الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٦.

٨ الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٩، الخصال، ج ٢، ص ٣٩٠، ح ٨٢.

٩ الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٠٤.

١٠ الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣١١.

١١ الفقيه، ج ١، ص ١٢٧، ذيل الحديث ٣١٠.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَلَّمَ فِي السَّبْتِ وَالْخَمِيسِ وَجَزَّ الشَّارِبَ عَوْفِي مِنْ وَجَعِ الضَّرْسِ وَالْعَيْنِ»^١.

وعن الصادق عليه السلام في تعيين يوم لقنمها: «قَصَّهَا إِذَا طَالَتْ»^٢.
ويسنّ دفن الشعر والظفر والدم، ويكره قلم بالسِّنِّ، ويستحبّ حك الظفر بعد قصّه وتحسين قصّه

والختان واجب في الرجال، مكرمة في النساء، ويستحبّ عدم الاستيصال؛ لأنّه أنور للوجه.

وعن الصادق عليه السلام: «أربعة من أخلاق الأنبياء: التّطيّب، والتّظيف بالموسى، وحلق الجسد بالنورة، وكثرة الطروقة»^٣.

وقال عليه السلام: «قَلِّمُوا أَظْفَارَكُمْ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَسَتَحْتُمُوا يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَأَصِيبُوا مِنَ الْحِجَامَةِ حَاجَتَكُمْ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَتَطْيَبُوا بِأَطْيَبِ طَيِّبِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»^٤.

وقال عليه السلام: «لِيَتَزَيَّنَ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَنَسَّلَ وَيَتَطَفَّ^٥ وَيَسْرَحَ، وَيَلْبِسَ أَطْفَ ثِيَابِهِ، وَلِيَتَهَيَّأَ لِلْجُمُعَةِ، وَلِيَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ»^٦.

وقال عليه السلام: «عَسَلْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ طَهُورًا، وَكَفَّارَةً لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الذُّنُوبِ»^٧، يعني من الجمعة إلى الجمعة.

وعن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: «خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ»^٨، «منه: التمشيط للصلاة»^٩.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٢.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٤.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٤١.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٢٤٢.

٥. في المصادر: «يَتَطَفَّ» بدل «يَتَطَفَّ».

٦. الكافي، ج ٢، ص ٤١٧، باب التزيّن يوم الجمعة، ح ١٠١، الفقيه، ج ١، ص ١١٦، ح ٢٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٠، ح ٣٢.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٢٩.

٨. الأعراف (٧): ٣١.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٤٨٩، باب التمشيط، ح ٧؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٨.

وقال الصادق عليه السلام: «مشط الرأس يذهب بالوباء، ومشط اللحية يشد الأضراس»^١.
وقال الكاظم عليه السلام: «إذا سرحت لحيتك ورأسك فأمر المشط على صدرك، فإنه يذهب بالوباء والهم»^٢.

وقال الصادق عليه السلام: «من سرح لحيته سبعين مرة وعدّها مرة مرة، لم يقربه الشيطان أربعين يوماً»^٣.

وقال الكاظم عليه السلام: «تمشطوا بالعاج فإنه يذهب بالوباء»^٤. بالباء الموحدة تحت والهمزة

وروى البرقي بالنون والقصر^٥. وهو لصنف^٦.
ويجوز مشط العاج، عن الصادق عليه السلام^٧. كما روي عن الكاظم عليه السلام^٨.
وقال الصادق عليه السلام لإسحاق بن عمار «استأصل شعرك، يقلّ درنك ودوابك ووسخك، وتغلط رقبتك، ويحلو بصرك»، وفي رواية: «و يستريح بذلك»^٩.

وعن الصادق عليه السلام: «خلق العفا يذهب بالغم»^{١٠}.
وقال السيدي عليه السلام: «من اتخذ شعراً فليحس ولايته، أو ليحره»^{١١}.

وقال (عليه الصلاة والسلام): «الشعر لحسن من كسوة الله تعالى فأكرموه»^{١٢}.
وقال الصادق عليه السلام: «من اتخذ شعراً فله بفرقه، فزقه الله بمنشار من نار، وكان

١ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٨، باب التمشط، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٦٩

٢ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٩، باب التمشط، ح ٨، الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٢٠

٣ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٩، باب التمشط، ح ١٠، الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٢١

٤ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٨-٤٨٩، باب التمشط، ح ٣، الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٢

٥ أي الوين

٦ رواه عنه الشيخ الصدوق في الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، في الحديث ٣٢٢

٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٩، باب التمشط، ح ١١

٨ راجع الهامش ٤

٩ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٤، باب جر الشعر وحلقه، ح ٢، وفيه: الفقيه، ج ١، ص ١٢٦، ح ٣٢٥ وديله

١٠ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٥، باب جر الشعر وحلقه، ح ٨

١١ الكافي، ج ٦، ص ٤٨٥، باب جر الشعر وحلقه، ح ١٢، الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٦

١٢ الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٧

شعر رسول الله ﷺ وفراً لم يبلغ الفرق^١، وهو إلى شحمة الأذن
وقال رسول الله ﷺ: «حَقُّوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللَّحَى، وَلَا تَنْشِبُوهَا بِالْيَهُودِ»^٢.
وقال ﷺ: «إِنَّ الْمَجُوسَ جَزَّوْا لِحَاهِمَ، وَوَفَّرُوا شَوَارِبَهُمْ، وَأَمَّا نَحْنُ نَجَزُّ الشَّوَارِبَ،
وَنَعْفِي اللَّحَى، وَهِيَ الْعِطْرَةُ»^٣.
وقال الصادق ﷺ: «مَا زَادَ مِنَ اللَّحْيَةِ عَنِ لِقْبْضَةٍ فَهُوَ فِي النَّارِ»^٤.
وقال ﷺ: «تَقْبِضْ عَلَى لِحْيَتِكَ بِيَدِكَ وَتَجَزَّ مَا قَصَلْ»^٥.
ويكره نتف الشيب؛ لنهي النبي ﷺ عنه^٦، وقال: «الشَّيْبُ وَقَارٌ»^٧.
وكان عليّ ﷺ لا يرى بجزءه بأساً^٨.
وأخذ شعر الألف يحسن الوجه، عن الصادق ﷺ^٩.
وقال رسول الله ﷺ للنساء: «اتْرَكْنَ مِنْ أَظْفَارِكُنَّ فَإِنَّهُ أَزِينُ لَكُنَّ»^{١٠}.
وقال الصادق ﷺ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْطَلَ نَفْسَهَا وَلَوْ أَنَّ تَعْلُقَ فِي عُنُقِهَا
قِلَادَةً»^{١١}.
وروي: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَالْوَاشِرَةَ
وَالْمُسْتَوْشِرَةَ، وَفِي رَوَايَةٍ بَدَلُ «الْوَاشِمَةِ»: «الْمَصْمُومَةُ وَالْمُتَمَصِّمَةُ»^{١٢}، أَيِ لِلشَّعْرِ.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٢٨.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٢٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣١.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٤٨٦-٤٨٧، باب اللحية والشارب، ح ٢؛ الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٢.

٥. الكافي، ج ٦، ص ٤٨٧، باب اللحية والشارب، ح ٣؛ الفقيه، ج ١، ص ١٣٠، ح ٣٣٤.

٦. الجامع الصحيح، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٢٨٢١، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٢٢٦، ح ٣٧٢١، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٨٥، ح ٤٢٠٢.

٧. الأُمالي، الشيخ الطوسي، ص ٦٩٩، ح ١٤٩٢/٢٥، عن الإمام الصادق ﷺ.

٨. الكافي، ج ٦، ص ٤٩٢، باب جز الشيب ونفقه، ح ١٣؛ الفقيه، ج ١، ص ١٣١، ح ٣٣٩.

٩. الكافي، ج ٦، ص ٤٨٨، باب أحد الشعر من الألف، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢٤، ح ٢٨٩.

١٠. الكافي، ج ٦، ص ٤٩١-٤٩٢، باب قص الأظفار، ح ١٥؛ الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣١٥.

١١. الفقيه، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٨٣.

١٢. راجع معاني الأخبار، ص ٢٤٩-٢٥٠، باب معنى التامصة...، ح ١.

وغرز البدن بإبرة وآتباعه بخضاب، وترقيق الأسنان، وتتميم الشعر في الفاعلة والقابلة، لا لبجاسة الشعر.

قيل: ولا تحريم نظره إذا كان من أجنبي^١، بل للتهمة لغير المروجة والتدليس للمروجة، فعلى هذا لو أدن لم يحرم. وهذا كله من باب تغيير خلق الله.

وروي أنّ السن الحنيفة عشر: خمس في الرأس المضضة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الشعر، وقصّ الشارب، وخمس في البدن قصّ الأظفار، وحلق العانة، والإبطين، والعتان، والاستنجاء^٢.

ويتأكد السواك عند الوضوء والصلاة والسحر وقراءة القرآن وتغيير النكحة ولو كان صائماً جميع النهار.

ويكره على الغلاء، وأن يترك رياضة على ثلاثة أيام.

وعن الصادق عليه السلام «فيه اثنا عشرة عائدة. هو من السنة، ومطهرة للعلم، ومحلاة للنظر^٣، وسرصي الرحمن، وسننّ الأسنان، ويذهب بالعقر^٤، ويشدّ اللثة، وشهي الطعام، ويذهب بالبلغم، ويترك في الحفظ، ويضعف الحسنات، وتخرج به الملائكة»^٥.

ويستحبّ الاكتحال بالإثمد^٦ عند النوم وتراً وتراً، تأسيّاً بالنبي عليه السلام^٧.

وعن الصادق عليه السلام: «أنّه أربع في اليمين وثلاث في اليسار»^٨.

ويستحبّ مراعاة الدابة وحسن وجهه ومملوك وإظهار العمة.

١ قاله العلامة في تحرير الأحكام الشرعية ج ١، ص ٢٠٨، ديل الرقم ٦٧٥

٢ العصال، ج ١، ص ٢٧١، ح ١١

٣ في المصادر «للبصر» بدل «للنظر»

٤ الحفرة: صفة تعلو الأسنان لسان العرب، ج ٤، ص ٢٠٤، «حفر»

٥ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٥-٤٩٦، باب السواك، ح ٦، المقية، ج ١، ص ٥٥، ح ١٢٦، العصال، ج ٢، ص ٤٨١، ح ٥٣

٦ الإثمد حجر يكتحل به الصحاح، ج ٢، ص ٤٥١، «ثمد»

٧ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٣، باب الكحل، ح ٦

٨ الكافي، ج ٦، ص ٤٩٥، باب الكحل، ح ١٢

النوع الثاني: استطابة الخلوة

وفيها مطلبان:

[المطلب] الأول: يستحب ارتياد موضع مناسب، فللمول المرتفع، أو ذو التراب الكثير؛ لفعل النبي ﷺ^١، وفعل الرضا ﷺ، وقال: «من فقه الرجل أن يرتاد لبوله»^٢. وإبعاد المذهب بحيث لا يرى؛ لفعل النبي ﷺ^٣، وقوله ﷺ: «مَنْ أَتَى الْفَاسِطَ فَلَيْسَ بِنَجَسٍ»^٤، وبيت الخلاء كافٍ.

والدخول باليسرى والخروج باليمنى، عكس المكان الشريف.

وأن لا يكشف العورة إلا بعد الدنو من لأرض؛ لفعل النبي ﷺ^٥.وتغطية الرأس اتفاقاً، ولتفتح الصادق ﷺ^٦.

وقول: «بسم الله وبالله، اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس

الشیطان الرحيم» إذا دخل

ويجب ستر العورة عن الناظر، لقول النبي ﷺ (واحفظ عورتك، إلا من زوحتك أو

ما منك يمينك)^٧.

ويعزم استقبال القبلة واستدبارها في اصحاري والأبسية في المشهور، لقول

النبي ﷺ لعلي ﷺ: «إذا دخلت المحرح فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولكن شرفوا

أو غزبوا»^٨.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٣٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣، ح ٨٧.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣، ح ٨٦.

٣ سنن أبي داود، ج ١، ص ١، ح ١ - ٢، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢٠ - ١٢١، ح ٣٣١ - ٣٣٦؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٤٢.

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٤٨؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٦٣ - ٦٤، ح ٨٦٢١.

٥ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤، ح ١٦٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٥٨ و ٤٦٠.

٦ الفقيه، ج ١، ص ٢٤، ح ٤١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤، ح ٦٢.

٧ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٤٠ - ٤١، ح ٤٠١٧؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ١١٠، ح ٢٧٩٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٠٦ - ٣٠٧، ح ٩٦٠.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥، ح ١٦٤؛ الاستيعار، ج ١، ص ٤٧، ح ١٣٠.

وقال الحسن عليه السلام: «لا نستقبل القبلة، ولا تستدبرها»^١.

ولتعظيم شعائر الله.

وقال المفيد: يكره في الصحاري، لا في الأبنية^٢.

وابن الجنيد: يستحب تجنب القبلة^٣، لأنه كان في مرل الرضا عليه السلام كيف مستقبل القبلة^٤.

ولقول جابر: نهى النبي صلى الله عليه وآله أن نستقبل قبلة بيول، ورأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها^٥، فيكون فعله ناسخاً.

والأول لا حجة فيه، والثاني محمول على حاله التطيف؛ صوناً عن المكروه، ولأن القول مع التعارض أقوى من الفعل، وجاز أن يكون الراوي ظناً الاستقبال.

ورواية عائشة: أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «استقبلوا بمقعدتي القبلة»^٦ لم تثبت؛ لأن الراوي عنها عراك ولم ثبت لقاؤه إياها، وكذا استدباره الكعبة^٧.

والسبب محذور احترام الكعبة، لا عدم خلط الصحراء عن مصل من الإنس أو الجنس، إذ المرتني يبعد عنه، وغيره لا يكلف به، والجن لا يمكن الاحتراز منهم، فيمت الأبيد المحريم وينصرف وجوباً لو صادفهما، أو تخلى في المني عليهما.

ولو تعذر الانصراف قال في المبسوط سقط^٨، وحمله في المعتبر على عدم التحكك من غيره^٩.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٦، ج ٤٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦، ج ٦٥، وص ٣٢، ج ٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧، ج ١٣١.
٢ المقنع، ص ٤١.

٣ حكاية عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٢٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦، ج ٦٦، وص ٢٥٢، ج ١٠٤٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧، ج ١٣٢.

٥ مس أبي داود، ج ١، ص ٤، ج ١٢: مس ابن ماجه، ج ١، ص ١١٧، ج ٢٢٥: الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٥، ج ٩: السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٥٠، ج ٤٤٠.

٦ مس ابن ماجه، ج ١، ص ١١٧، ج ٣٢٤ سنن الفارقصي، ج ١، ص ١٦٢ - ١٦٣، ج ٧/١٦٣: السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٥٠، ج ١٤٤١ مسند أحمد، ج ٧، ص ١٩٩، ج ٢٤٥٤٢.

٧ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٥، ج ٦٢/٢٦٦: الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٦، ج ١١.

٨ المبسوط، ج ١، ص ١٦.

٩ المعتبر، ج ١، ص ١٢٤.

واحتتمال اختصاص الاستدبار بنحو المدينة لكان بيت المقدس لا أصل له.
 وخبر معقل بن أبي معقل الأسدي: أن النبي ﷺ نهى عن استقبال القبليتين^١ - يعني الكعبة وبيت المقدس - لا دلالة فيه على ذلك لو صح.
 وحمله بعضهم على زمان كونه قبله^٢.
 ويكره استقبال قرص الشمس والقمر بالبول لا جهتهما؛ لنهي النبي ﷺ عنه^٣.
 والغائط محمول عليه، وربما روي «بفرجه»^٤ فيشملهما.
 وفي استدبارهما احتتمال؛ للمساواة في الاحترام.
 واستقبال الريح واستدبارها؛ لنهي الحسن ﷺ عنه^٥.
 والبول في الصلابة؛ لمنافاته العبر^٦، وجواز عوده، وتقول النبي ﷺ: «استنزها من البول، فإن عامة عذاب القبر منه»^٧.
 وفي الجحرة؛ لنهي النبي ﷺ^٨، خوفاً من لأذى. وقيل: لأنها مساكن الجن^٩.
 وفي الماء الجاري؛ لنهي علي ﷺ^{١٠} مستنبطاً للضرورة^{١١}. وعن الصادق ﷺ بثلاثة أسانيد. «لا بأس به في الجاري»^{١٢} **الواختاره علي بن بابويه**.

- ١ سنن أبي داود، ج ١، ص ٣، ح ١١٠ السنن الكبرى، المطبوع ج ١، ص ١٤٨، ح ١٤٣٤ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٧٦، ح ٤.
- ٢ العلامة في منتهى المطالب، ج ١، ص ٢٤١ - ٢٤٢.
- ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤، ح ٩١.
- ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤، ح ٩١.
- ٥ راجع الهامش ١ من ص ١٢٠.
- ٦ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٣٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣، ح ٨٧.
- ٧ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٣١٤، ح ٧/٤٥٧.
- ٨ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨، ح ٢٩؛ سنن السائي، ج ١، ص ٥٠ - ٥١، ح ٣٤، السنن الكبرى، المطبوع، ج ١، ص ١٦٠ - ١٦١، ح ١٧٩؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٨٣، ح ٢٠٢٥١؛ المستدرک، الحاكم، ج ١، ص ٤٢٥، ح ٦٩٢ - ٦٩٣.
- ٩ راجع ذيل الأحاديث في المصادر المزبورة في الهامش السابق، مضافاً إلى النسخ المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٨٨، المسألة ٢٢٩.
- ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤، ح ١٩٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٣، ح ٢٥.
- ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢، ح ١٢٠ - ١٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣، ح ٢٢ - ٢٤.

والراكذ؛ لنص الصادق عليه السلام^١، ولخوف شيطان، قاله الصادق عليه السلام في مطلق الماء^٢.
وقيل: الماء للجن لئلا^٣، فالكراهة فيه أشد.
وكلاهما في البول، فالغائط بطريق الأولى.
والجلوس في المشارع والشوارع وتحت المثمرة، والملعن؛ لنص زين العابدين عليه السلام^٤، وفتر الملاعن بأبواب الدور^٥.
وقيل: مجتمع البادي، لتعرضه للمعهم^٦، وعن النبي صلى الله عليه وآله «اتقوا الملاعن»^٧.
والأفنية، وخصوصاً أفنية المساجد، وفيه النزال؛ لنص الكاظم عليه السلام^٨، وقول النبي صلى الله عليه وآله «ملعون المتغوط في ظل النزال»^٩.
وموضع الأذى؛ للتعرض للمحرّم.
والكلام بعبر ذكر الله تعالى أو آية الكرسي، لهي السيّد عليه السلام عنه^{١٠}.
وقوله تعالى لموسى عليه السلام «ذكرني على كلّ حالٍ حسن»^{١١}.
وقول الصادق عليه السلام «لم يرخص في التكنيف أكثر من آية الكرسي، وحمد الله، أو آية»^{١٢}.

-
- ١ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، دليل الحديث ٣٥
٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢، ح ١٢١ الاستبصار، ج ١، ص ١٣ ح ٢٢
٣ كما في المرير شرح الوجيز، ج ١ ص ١٢٨
٤ الكافي، ج ٢، ص ١٥، باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال، ح ١٠٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٥، ح ٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠ ح ٧٨
٥ راجع المرير شرح الوجيز، ج ١، ص ١٢٧
٦ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١٩، ح ٣٢٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٧، ح ٢٦؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٩١ - ٤٩٢، ح ٢٧١٠، المستدرک، الحاكم، ج ١، ص ٢٩٦، ح ٦١١
٧ الكافي، ج ٢، ص ١٦، باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠، ح ٧٩
٨ الكافي، ج ٢، ص ١٦، باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠، ح ٨٠
٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧، ح ٦٩
١٠ الفقيه، ج ١، ص ٢٨ - ٢٩، ح ٥٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧، ح ٦٨
١١ الفقيه، ج ١، ص ٢٨، ح ٥٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٢، ح ١٠٤٢

وقيل: يحكي الأذان^١.

والبول قائماً؛ لما روي أنه من غير علة من الجفاء^٢.

ومطمحاً من السطح في الهواء؛ نص النبي ﷺ^٣.

وطول الجلوس؛ خوفاً من البواسير، قاله الصادق عليه السلام عن لقمان عليه السلام^٤.

واستصحاب ما عليه اسم الله تعالى، كخاتم ومصحف؛ لوضع النبي ﷺ خاتمه قبل

التغلي^٥، أمّا أسماء الأنبياء فلا بأس.

واستصحاب دراهم بيض إلا أن تكون مصرورة، عن الباقر عليه السلام^٦.

والاستنجاء باليمين؛ لأنه من الجفاء^٧، وبالسار وفيها خاتم عليه اسم الله

تعالى، أو اسم نبي أو إمام، أو فضة من حجر زمزم؛ لما روي: سأله عن الفص من

حجر زمزم^٨، قال: «لا بأس به، وإذا أراد الاستنجاء نزعه»^٩، والمروي عنه وإن

جهل لكن الظاهر أنه الإمام، لإيهاء الجماعة به.

وفي نسخة من الكافي للكليسي «إيراد هذه الرواية بلفظ: «من حجارة زمرد»

وسمناه مذكرة.

والسواك؛ لما روى الشيخ. «أنه يركب البهر من

١ قاله العلامة في منتهى المطلب، ج ١، ص ٢٤٧، وبهاية الأحكام، ج ١، ص ٨٤.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٥١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٥، باب الموضع الذي يكره أن يتخط فيه. ح ٤؛ الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٥٠، تهذيب

الأحكام، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٠٤٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٢، ح ١٠٤١ عن الباقر عليه السلام.

٥ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١١٠، ح ٣٠٢، سنن أبي داود، ج ١، ص ٥، ح ٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١،

ص ١٥٣، ح ٤٤٩.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٣، ح ١٠٤٦.

٧ كما في الكافي، ج ٣، ص ١٧، باب القول عند دخول الحلاء وعند الخروج... ح ٧؛ والفقيه، ج ١، ص ٢٧،

ح ١٥١، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨، ح ٧٤.

٨ في الكافي «زمرد».

٩ الكافي، ج ٢، ص ١٧، باب القول عند دخول الحلاء وعند الخروج... ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٥، ح ١٠٥٩.

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢، ح ٨٥.

والأكل والشرب؛ لفحوى رواية «الفقه» عن الباقر عليه السلام^١، وتضمنته مهانة النفس،
 واستقبال بيت المقدس، قاله الفاضل^٢، لشرفه.
 ومس الذكر باليمنى؛ لنهي الباقر عليه السلام عنه^٣.
 والظاهر كراهيته عند القبور؛ للخبر^٤.
 ويستحب الاعتماد على اليسرى؛ للخبر عن النبي صلى الله عليه وآله^٥.
 وإعداد النبل؛ للخبر عنه^٦ أيضاً، وهي أحجار الاستنجاء، جمع ثُبلة، وأصلها
 الحصاة.

والدعاء دخولاً وخروجاً وإحراحاً، ورؤية الماء، واستنجاء، وفراغاً
 ومسح البطن عند الفراغ قائماً، قاله المفيد^٧ ومن تبعه^٨.
 والصبر هنبئة، ثم الاستبراء؛ لقول البقر والصادق عليهما السلام^٩.
 ولكن بالتسع المشهورة.
 والمرتضى: بتره من أصله إلى طرفه ثلاثاً^{١٠}.
 والمفيد:

مسحه تحت أُنثيه مرتين أو ثلاثاً، ثم يجمعه بين الإيهام فوقه والمستبحة بحتة،
 ويمرّهما عليه معتمداً من أصله إلى طرفه مرتين أو ثلاثاً^{١١}.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٧، ح ٤٩

٢ انتهى المطلب، ج ١، ص ٢٤٢

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٨، ح ٥٥

٤ الكافي، ج ٦، ص ٥٢٣، باب كراهية أن يبيت الإنسان وحده... ح ٢

٥ المعجم الكبير، الطبراني، ج ٧، ص ١٦٠-١٦١، ح ٦٦٠٥

٦ العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ١٣٩

٧ المقنعة، ص ٤٠

٨ المراسم، ص ٢٣

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧-٢٨، ح ٧٠-٧١

١٠ حكاة عنه المحقق في المحرر، ج ١، ص ١٣٤

١١ المقنعة، ص ٤٠

وفي كلام الباقر عليه السلام: «يعصره من أصله إليه ثلاثاً، ويتنثر طرفه»^١.
ولا يشترط المشي في الاستبراء.
وظاهر الاستبصار وجوب الاستبراء^٢.
والتنحيح ثلاثاً، قاله سائر^٣، وذكره ابن الجنيّد هي المرأة.
وتوّلّيه بنفسه، ولو غسله غيره كأتمته جاز، ويكره الزوجة الحرة؛ لقول الصادق عليه السلام^٤.
وغسل اليد قبل إدخالها الإناء؛ لقول الباقر والصادق عليهما السلام^٥ الشامل له.
والبدء بالذّبر، لخبر عمار عن الصادق عليه السلام^٦.
والظاهر عدم كراهية البول في الإناء؛ لما روي أنّه كان للنبّي قدح لذلك^٧.
نعم، لا يبقى الإناء في المنزل؛ للنهي^٨.
والأشبه تحريمه في إناء في المسجد؛ لتعظيم، ولأنّه معرض للتلوّث.

المطلب الثاني في الاستنجاء

وهو من النجوة، ما ارتفع من الأرض **وميل لمن نعوت الشجرة: قطعها**^٩.
وشرعاً: إزالته خبيثة البول والغائط الناقصين عن مخرجهما لا غير، فلا استنجاء

١ الكافي، ج ٣، ص ١٩، باب الاستبراء من البول وغسله - ح ١٠١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨، ح ٧١، و ص ٣٥٦، ح ١٠٦٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٩، ح ١٣٧.

٢ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨، باب وجوب الاستبراء قبل الاستنجاء من البول.

٣ المرئسم، ص ٣٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٦، ح ١٠٦٨.

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٢، باب الرجل يدخل يده في الإناء - ح ١٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦، ح ٩٦-٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤١-١٤٢.

٦ الكافي، ج ٢، ص ١٧، باب لقول عند دخول الخلاء وعند الخروج - ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩، ح ٧١.

٧ سنن أبي داود، ج ١، ص ٧، ح ٢٤؛ سنن النسائي، ج ١، ص ٤٨-٤٩، ح ٣٢؛ السنن الكبرى، للطهطاقي، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٨١.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٢٤٦، ح ٧٤٣.

٩، المصنعي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ١٧١، ديل المسألة ٢-٣.

بالحجر من النوم والريح : لتعجب أبي الحسن عليه السلام من فاعله ^١.

ولا من دم الحدث، ولا غيره من الدماء ؛ لوجوب الغسل.

ولا من الخارج من المخرجين، كالود الخالي ؛ لطهارته.

ولا من الخارج من غير المعتاد قبل نقصه، وفيما بعده وجهان، أقربهما الجواز،
للمساواة في النقض والحاجة.

ولا من البول ؛ لقول الباقر عليه السلام : «ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، وأما
البول فلا بد من غسله» ^٢. ويجزئ بثلاثة مع الفصل ؛ للخبر ^٣ ولا يجب الدلك ؛
لعدم الجرم

ومع تعذر الماء يتمسح وجوباً ويصني ثم يغسله عند الوجدان. وخبر حنان عن
الصادق عليه السلام : «يمسحه بريقه فإذا وجد بطلاً فعنه» ^٤ متروك. ولأمر الصادق عليه السلام بالغسل
من البول ^٥.

ولا من الغائط المنتشر عن المخرج ؛ إجماعاً، وهو مروي ^٦
ويجزئ فيه مع عدم العدوي بثلاثة أحجار ؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله : «إذا ذهب أحدكم إلى
الغائط، فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بها، فإنها تحري عنه» ^٧.
ولقول الصادق عليه السلام : «جرت السنة بثلاثة أحجار أبكار» ^٨.

١ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ح ٦٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٩ - ٥٠، ح ١١١، و ص ٢٠٩، ح ١٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٥، ح ١٦٠.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥، ح ٩٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٩، ح ١٣٩

٤ الكافي، ج ٢، ص ٢٠، باب الاستبراء من البول - ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٨، ح ١٠٢٢، و
ص ٣٥٣، ح ١٠٥٠.

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٨، باب القول عند دخول الحمام - ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥١، ح ١١٤٩
الاستبصار، ج ١، ص ٥٦، ح ١٦٤.

٦ لم يجده في المجاميع لعديثة، وراجع المعنر، ج ١، ص ١٢٨؛ والمصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١،
ص ١٨٢، المسألة ٢١٩

٧ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠ - ١١، ح ٤٠، سنن النسائي، ج ١، ص ٥٩ - ٦٠، ح ٤؛ السنن الكبرى، المصنف، ج ١،
ص ١٦٦ - ١٦٧، ح ٥٠٠.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦، ح ١٣٠، و ص ٢٠٩، ح ٢٠٦.

ولو بقي بما دونها وجب الإكمال في الأُشبه ؛ لقول سلمان عليه السلام : نهانا رسول الله ﷺ أن نستنحي بأقل من ثلاثة أحجار^١ . ويجب الزائد لو احتيج إليه إجماعاً . ولا عبرة بالأثر - كالأئمة - بخلاف الرطوبة .

ويستحب الوتر ؛ لقول النبي ﷺ : «مَنْ اسْتَحَمَ فليوتر، وَمَنْ لَا فلاحرج»^٢ . وفي أجزاء ذي الشُعَب قولان ؛ للصورة والمعنى . واحتاط في المبسوط بالمنع ، واجتزأ بالتوزيع^٣ . والأشبه إجزاءهما ؛ لقول النبي ﷺ : «إذا جلس أحدكم لحاجته فليتمسح ثلاث مسح»^٤ .

قيل : والأفضل إمرار الأول على مقدّم لصفحة اليمنى راجعاً إلى اليسرى ، والثاني عكسه ، والثالث المسربة معهما^٥ .

وهو حسن إن استوعب في كل مرة ، ولمسربة - بضم الراء - المخرج^٦ . وليضعه على المكان الطاهر أولاً ، ولا يجب الإدارة والالتقاط ؛ لعسره . ولا يجزئ النجس ، ولو جف بالشمس بعد زوال العين طهر . ويجزئ الخزف والخرق وكل طاهر مزيل للعين ؛ لقول النبي ﷺ : «و استعط بثلاثة أحجار ، أو ثلاثة أعواد ، أو ثلاثة حثيات من تراب»^٧ . والتمسح بالكرسف مروي عن الحسين عليه السلام^٨ . وسلار اعتبر الأرض في أصله ؛ لذكر الحجارة^٩ .

١ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٢٣، ح ١٥٧/٢٦٢ من أبي داود، ج ١، ص ٢، ح ١٧ الجامع للصحاح، ج ١، ص ٢٤،

ح ١٦٦، سنن النسائي، ج ١، ص ٥٦، ح ٤١

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢١، ح ٣٣٧، سنن أبي داود، ج ١، ص ٩، ح ٣٥، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٦٨، ح ٥٠٦ .

٣ المبسوط، ج ١، ص ١٧

٤ أورده الرافعي في المرشد شرح الوجيز، ج ١، ص ١٤٧

٥ العزيز شرح الوجيز، ج ١، ص ١٤٨

٦ راجع لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٥، فسر

٧ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٥٧، ح ١٢/١٥٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥٣٨ .

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٤، ح ١٠٥٥

٩ المراسم، ص ٢٢-٢٣

قلنا: لغلبتها في الاستعمال، وفي القدرة عليها

وابن الجنيّد: لا يختار الآجر والخزف إلا أن يلاسه طين أو تراب يابس.

ونُهي عن العظم والروث؛ لمتاع الجنّ^١، والمطعوم؛ لفحوى طعام الجنّ^٢،
والمحترم^٣.

والأشبه الأجزاء؛ لعدم التنافي بين التحريم وبينه.

وأبوه في المبسوط والسرائر والمعتبر^٤، وهو قول المرتضى؛ للنهي، أو عدم
مشروعيته.

نعم، لا يحزئ الصقيل.

وليكن باليسار كالفسل؛ لأنّ رسول الله ﷺ كانت اليمنى لظهوره وطعامه،
واليسرى لحلانه وما كان من أذى^٥.

والجمع بين الحجر والماء في المتعدّي مستحب؛ للمبالغة وتنزيه البدن، وفي غيره
الماء أفضل؛ لثناء الله تعالى على أهل قبا به^٦، والجمع أكمل؛ لإزالة العين والأثر.
والحدّ: الفاء. لا الصرير.

وليستح الرجل بالماء طولاً، والمرأة عرضاً.

ولا نظر إلى الرائحة، عن الرضا ﷺ^٧.

ولا تعرّض للباطن؛ لقول الصادق ﷺ «إنما عليه أن يغسل ما ظهر، وليس عليه
أن يغسل باطنه»^٨.

١ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٩، ج ١٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٤، ج ١٠٥٣ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٢٢، ج ١٥٠/٤٥٠

٣ راجع الكافي، ج ٦، ص ٣٠١-٣٠٢، باب فصل الحبر، ج ١

٤ المبسوط، ج ١، ص ١١٦ السرائر، ج ١، ص ٩٦؛ المختصر، ج ١، ص ١٣٢

٥ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩، ج ٢٣ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١، ص ١٨٢، ج ٥٤٨

٦ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٢٨، ج ٢٥٧ سنن أبي داود، ج ١، ص ١١، ج ٤٤ السنن الكبرى للبيهقي، ج ١،
ص ١٧٠، ج ٥١١

٧ الكافي، ج ٢، ص ١٧، باب القول عند دخول الخلاء ج ٩؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨-٢٩، ج ٧٥

٨ الكافي، ج ٢، ص ١٨، باب القول عند دخول الخلاء...، ج ١١

وفي تحريم الاستقبال والاستدبار هنا نظر؛ لما مرّ من التأويل في خبر جابر^١،
وقول الصادق عليه السلام: «يقعد له كما يقعد للغائط»^٢.

ويحكم بطهارة المحل بعد الأحجار كالماء؛ لمفهوم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تستنجوا
بمعظم ولا روث، فإنهما لا يطهران»^٣.

والخرقة التي لا تنفذ فيها يستعمل وجهها.

ولو خرج أحد الحدثين اختصّ بالفسل إجماعاً، وهو مروى عن عثمان عن
الصادق عليه السلام^٤.

فروع عشرة:

الأول^٥: تعيّن الماء لو استعمر بنجس مطلقاً، لقصر الرخصة على محل
الضرورة، والفرق بين الغائط وغيره ضعيف.

الثاني لو خرج الغائط مترجاً بنجاسة أخرى لم يكف الاستجمار.

الثالث: يستحب تقديم الاستنجاء على الوضوء، فقبله صحيح في الأصح؛ لقول
الكاظم عليه السلام: «و تعاد الصلاة»^٦.

وخبر سماعة عن الصادق عليه السلام بإعادتهما^٧ ضعيف بسماعة ورواية محمد بن
عيسى عن يونس.

وخبر هشام عن الصادق عليه السلام بصحة الصلاة^٨ متروك؛ لضعفه.

والجاهل بالحكم يعيدها، كغير الاستنجاء، وبالنجاسة يعيد في الوقت، أمّا الفسل

١ في ص ١٢٠

٢ راجع الهامش ٩ ص ١٢٨.

٣ سنن الدارقطني، ج ١، ص ١٥٤، ح ١/١٤٨.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٢، ح ١٤٩.

٥ في المطبوعتين: «الأشبه» بدل «الأول».

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٥، ح ١٦١.

٧ الكافي، ج ٢، ص ١٩، باب القول عند دخول الخلاء... ح ١١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥٠، ح ١٤٦؛

الاستبصار، ج ١، ص ٥٥، ح ١٦٢.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٨، ح ١٤٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٥٤، ح ١٥٧.

فصحيح إلى موضع النجاسة، وأمّا التيمّم فمبنيٌّ على توسعته، مع إمكان صحته مطلقاً؛ لأنّ زمانه مستثنى كزمان لتيمّم، وكذا الكلام في النجاسة على البدن.

الرابع: يجب كشف البشرة على الأعلف إن أمكن، لأنّها كالظاهر، ولو كان مرتقياً سقط.

الخامس: لو وجد بللاً مشتبهاً بعده فلا لتفات مع الاستبراء؛ لأنّه من الحيائل - وهي عروق في الظهر - وإلا أعاد الوضوء دون الصلاة قبله.

السادس: لا ريب في إجراء ذي الشُعْب الثلاثة، ولو كسر أجزاء مطلقاً. والشعبة الواحدة محرّثة مع تطهير في كلّ مرّة وإن كان رطباً ما لم ينتشر، مع إمكان عدم الإجزاء؛ لنجاسة البُله، فلا يعنى عنها.

وسدفع بأنّها من نجاسة المحلّ، ولأنّها كالماء لا تتجس حتى تنفصل. السابع: الخشى المشكل تستجمر في لدُبُر كالرجل، وفي القُلَيْن الماء. وهل يكون ماؤهما استنحاء؟ الأشبه ذلك إذا اعتيد منهما.

الثامن: لا فرق في عدم غسل الباطن بين الرجل والمرأة، بكرةً أو تساً. نعم، لو علمت الثيب وصول البول إلى مدخل الذكر ومخرج الولد، وجب غسل ما طهر منه عند الجلوس على القدمين.

التاسع: من المحترم ما كُتب عليه قرآن أو فقه أو حديث. أمّا جزء الحيوان فالأشبه لا وبو عقب نفسه أو يده، وكذا جملته كالعصفور. وكذا لا احترام في المقدين ونفيس، بحواهر عندنا.

العاشر: لو قلنا في المحترم بعدم الإجزاء - بناء على أنّ الرخص لا تناط بالمعاصي، وللخبر^١ - أجزاً ثلاثة غيره هنا قطعاً.

الفصل الثاني: المستعمل الاضطرابي

وهو الصعيد، قال الله تعالى: ﴿ثَلَمَ تَجْدُرًا مَاءً فَتَيَمُّوْا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^١.
والنظر إمّا فيه، أو في مسوّغه، فهنا مطلبان:

[المطلب] الأوّل: الصعيد وحده الأرض تراباً كان أو مدرأً أو صخرأً، دون المتّصل بالأرض من النبات، وهو قول الزجاج^٢.

والطيب: الطاهر، وإمّا كان طهورأً لقوله تعالى: ﴿لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ﴾^٣. وقول النبي ﷺ: «فُصِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثَ، حَمَلَتْ لَنَا الْأَرْضَ كَيْسَجِدَ وَتَرَاهَا طَهُورًا»^٤
ولا دلالة فيه على اختصاصه بالتراب، نحو ما ذكر ما هو الأولى في الاستعمال،
ولأنّه روي بحذف «ترابها»^٥

ويشترط كون التراب حالصاً، فهو شسب بنحو رعفران أو دقيق واستهلكه التراب
جاز، وإلا فلا.

وحده أن لا يرى الخليط، ولا يسلب عنه اسم التراب، ولا يخرج منه وصفه بالأسود
- ومنه طين الدواة - والأعفر - وهو غير خالص - والأحمر - ومنه الأرمني للتداوي
- والبطحاء - وهو التراب اللين في مسيل الماء - لأنها أقسامه كما ينقسم الماء إلى
الملح والعذب.

١ المائدة (٥): ٦.

٢ معاني القرآن، ج ٢، ص ٥٦.

٣ الأنعام (٨): ١١.

٤ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٧١، ح ٤/٥٢٢.

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣٧١، ح ٥/٥٢٣.

ومنع ابن الجنيد من السبخ، لشبهه بالمشح.^١
 وزد بتيمم النبي ﷺ من أرض المدينة^٢، والسيخ غالب عليها.
 نعم، يكره مع وجود غيره.
 وظاهره منع الحجر والآجر^٣
 وشرط فيه الشيخ في النهاية - ظاهراً - والمفيد وابن إدريس عدم التراب^٤
 وجوزه في المبسوط والخلاف والمرضى قائلاً: لا نص فيه؛ لأنه أرض^٥،
 ومنه الرخام، والبرام.
 وكذا يجوز بأرض النورة وأرض الجص. وفي النهاية: عند عدم التراب^٦
 ويصغف بأتهما أرض.
 أما نفس النورة والجص فجوزهما المرتضى^٧؛ لما روي عن عليّ ﷺ^٨.
 ومنع في المبسوط والخلاف والسرائر من النورة، للاستحالة^٩، وهو مبسوع.
 والخزف مثلها - ومنعه في المنهاج^{١٠}، كما يظهر من ابن الجنيد^{١١} - وكذا الآجر،
 والأرض شاملة لهما، وللرمل وإن كره.
 ويجوز بالمبتلة، وليتحرر أجفها؛ لقول الصادق ﷺ^{١٢}.

١. حكاة عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣٧٤، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٠ و ٢٦٥، المسائل ١٩٨ و ١٩٩.

٢. المسالك الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣١٦ - ٣١٧، ج ٩٩٣.

٣. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٠، المسألة ١٩٤.

٤. النهاية، ص ٤٩، المقصود، ص ٥٩، السرائر، ج ١، ص ١٣٧.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٢، الخلاف، ج ١، ص ١٣٤، المسألة ٧٧، وحكاة عنهما المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣٧٦.

٦. النهاية، ص ٤٩.

٧. جمل العلم والعمل، ص ٥٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٧، ج ٥٣٩.

٩. المبسوط، ج ١، ص ٣٢، الخلاف، ج ١، ص ١٣٦، المسألة ٧٨، السرائر، ج ١، ص ١٣٧.

١٠. المعتمد، ج ١، ص ٣٧٥.

١١. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٦٠، المسألة ١٩٤.

١٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠، ج ٥٤٦، الاستبصار، ج ١، ص ٥٦، ج ٥٣٩.

ولا يجوز بالمعدن؛ لخروجه عن اسم الصعيد، خلافاً لابن أبي عقيل، بناءً على أنه أرض^١.

ولا بالنجس وإن كان بعضه؛ للتقييد بالطيب، واعتبار التغير بالنجاسة في التراب هوس.

ولا المنصوب؛ للنهي.

ولا بالرماد وإن كان رماد التراب، والمنسحقات الباقية أولى بالمنع. ويجوز بالمستعمل إجماعاً؛ لبقاء اسمه، ولعدم رفعه الحدث، وقُسر بالمسوح به أو المنفوخ، أما المضروب عليه فلا استعمال فيه إجماعاً؛ لأنه كالإثاء يفتقر منه.

وتراب القبر ما لم تعلم النجاسة، ولو علم غلظه بالصديد اجْتَنِبَ. وفي اللحم والعظم نظر؛ للطهارة بالغسل، وعلي قول المبسوط^٢ ينفي المنع وفي المعبر: يجوز وإن تكرر نيشو^٣ لأنه عندنا طاهر^٤. نعم، لو كان الميت نجساً مُتَعَمِّراً^٥ ومع فقد الصعيد يقيم بغبار ثوب أو لبد أو عُرف^٦، يتعزى أكثرها غباراً فينفض ثم يقيم عليه، ولو تلاشى بالقبض صرب عبيه. ومع فقدّه بالوحل؛ لموثق زرارة عن الباقر^٧. ويستحب من العوالي؛ لبغدها عن النجاسة، ونهي علي^٨ من التيمم من أثر الطريق^٩، وقال: «لا وضوء من موطأ»^{١٠}.

١. حكاه عنه المحقق في المعبر، ج ١، ص ٣٧٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٣٢.

٣. المعبر، ج ١، ص ٣٧٩.

٤. عرف اللدك والفرس والذابة وغيرها صب الشعر والريش من الصق سان العرب، ج ٩، ص ٣٤١، «عرف».

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٥، و ص ١٩١، ح ٥٥١: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٨.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٦٢-٦٣، باب صفة التيمم، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٣٨.

٧. الكافي، ج ٢، ص ٦٢، باب صفة التيمم، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٦-١٨٧، ح ٥٣٧.

قروع:

الأول: يجب شراء التراب - كالماء - أو استنجاره، ولو بذل له وجب القبول؛ لعدم المنّة.

الثاني: يجوز على حذار العير وبأرصه؛ عملاً بشاهد الحال، ولو طن الكراهية أو صرح بها امتنع، ولا يجب على الغير بذله.

وكذا لا يجوز في المنسوب للمصاب، ومّا غيره فمنع الصلاة مشعر بمنعه.

الثالث: لو مزح بالصعيد ماء مصاف وعلب التراب منع منه في المبسوط؛ لسلب اسم الأرض^١. ويمكن كونه كالمبتل بالمعطنق

الرابع: لو أمكن تخفيف الوحل وحسب، ولا ضرب عليه مع تعذر ما مرّ، وفركه وسنّم وقبل: يجفّفه ثمّ يتيمّم مع سعة الوقت^٢. وهو حقّ إن كان التجفيف قبل الضرب. وفي خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «سَنِّمَ بِالطِّينِ»^٣. ورواه عن الباقر عليه السلام: «يَسَنِّمُ مِنَ الطِّينِ»^٤. وكذا في حبر رفاعه عن الصادق عليه السلام^٥.

الخامس: التريب بين العبار والوحد، كما هو بين التراب والعبار، فلو قدّم الوحد لم يحرى، أمّا لو جفّفه فهو تراب.

السادس: ظاهر المرتضى وبن الجنيد لنتيمّم بالثلج^٦. والمفيد والشيخ في النهاية قدّما التراب عليه، فإن فقد أدهن به^٧ وصاهر التذكرة العكس^٨، والمعتبر: إن غسل

١ المبسوط، ج ١، ص ٢٢

٢ قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨١، الفرع دأه من المسألة ٢٠٢

٣ الكافي، ج ٣، ص ٦٧، باب التيمّم بالطين ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٢٧.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٤٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٨.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠، ح ٥٤٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٦، ح ٥٣٩.

٦ حكاه عنهما المحقق في المعنير ج ١ ص ٣٧٧ - ٣٧٨.

٧ المفضة، ص ٥٩ - ٦٠، النهاية، ص ٤٧.

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٨٢، الفرع دأه من المسألة ٢٠٢.

والآ فالتراب^١، ويظهر من المبسوط^٢، وقد مر^٣ خبر الكاظم^٤.

المطلب الثاني في مسوَّغه

وهو العجز عن الماء، وله أسباب:

أحدها: عدم وجوده؛ للآية^٥.

ويتحقَّق بالطلب - بعد رحله وأصعابه - سهماً في الحزنة، وسهمين في السهلة؛
للخبر عن عليٍّ^٦. فالمفيد: يطلب أمامه ويمينه وشماله^٧. وفي المبسوط: يطلب
في سائر جوانبه^٨.

وحسن ررارة عن أحدهما^٩: «يطلب ما دام في الوقت»^{١٠}، ومال إليه في
المعتبر: لوضوح السند والمعنى^{١١}.

وعن الصادق^{١٢}: «لا تطلب الماء يميناً ولا شمالاً ولا في يمين»^{١٣}. وحملها الشيخ
على الخوف^{١٤}.

والمحقق - في المعتبر - بقْد هذا العمل، ولكن ضعفها بعلي بن أسباط^{١٥}.

١ المعتبر، ج ١، ص ٢٧٨

٢ المبسوط، ج ١، ص ٣١

٣ لم تتحقَّقه فيما مرَّ

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٢، ح ١٥٥٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٥٨، ح ٥٤٧

٥ المائدة (٥): ٦.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٥٨٦: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٥، ح ٥٧١.

٧ المقمَّة، ص ٦١.

٨ المبسوط، ج ١، ص ٣١

٩ الكافي، ج ٣، ص ٦٣، باب الوقت الذي يوجب التيمم. ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٢، ح ٥٥٥، و

ص ٢٠٣، ح ٥٨٩: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٤٨، و ص ١٦٥، ح ٥٧٤.

١٠ المعتبر، ج ١، ص ٢٩٢

١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٢، ح ٥٨٧: الاستبصار، ج ١، ص ١٦٥، ح ٥٧٢.

١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٢، دليل الحديث ٥٨٧.

١٣ المعتبر، ج ١، ص ٢٩٢

ولو تيقن عدمه سقط الطلب.

ولا يجزئ قبل الوقت إن انتقل إلى مكان آخر، وإلا أجزأ إن علم عدم الماء.

ولو علم وجوده في مكان أبعد من المقدّر وجب مع الإمكان.

ولو تيمّم قبل الطلب وصلى بطلا عند الشيخ^١.

ويشكل بتحتم التيمّم عند صيق الوقت، والأمر به المقتضي للأجزاء، وكذا من

وهب الماء أو أراقه في الوقت نعم، لو وحد الماء في محل الطلب قوي قوله؛ للخبر

عن الصادق عليه السلام^٢.

ولو سبي الماء أجراً عند المرتضى^٣؛ لعدم «رفع»^٤، والشيخ يعيد إن

لم يطلب^٥، لهذا الخبر^٦، وضعف بعثمان بن عيسى، وكذا لو كان بقرية ماء لم يره.

وقول الشيخ أقرب؛ للتفريط، والشهرة تدفع ضعف السند

ويكفي الطلب مرة في صلوات إذا طُنّ العقد بالأول مع اتحاد المكان

ولو ظهر ركب في أثناء الطلب سأل كلّاً منهم

وتجوز السابية في الطلب، ويحتسب لهما؛ لحصول الطنّ.

ولا يشترط السفر؛ لظاهر قول النبي ﷺ «الصعيد الطيب طهور المسلم إن لم يجد

الماء إلى عشر سنين»^٧، والسفر في الآية^٨ للأغلب

ولا يعيد الحاضر - خلافاً للمرتضى في شرح الرسالة^٩ - للامتثال، ولإطلاق قول

١ النهاية، ص ٤٨

٢ الكافي، ج ٣، ص ٦٥، باب الوقت الذي يوجب التيمّم، ح ١٠ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢١٢، ح ٦٦٦.

٣ حكاية عنه المحقق في الاعتبار، ج ١، ص ٣٦٧

٤ كنز العمال، ج ٤، ص ٢٣٣، ح ١٠٣٠٧

٥ المبسوط، ج ١، ص ٣١، الخلاف، ج ١، ص ١٦٤ - ١٦٥، المسألة ١١٦

٦ راجع الهامش ٢.

٧ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩١ - ٩٢، ح ٣٣٣؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢١١ - ٢١٢، ح ١٢٤؛ سنن الدارقطني،

ح ١، ص ٤٣٢، ح ١/٧١٠.

٨ السائدة (٥)، ٦.

٩ حكاية عنه المحقق في الاعتبار، ج ١، ص ٣٦٥

الصادق عليه السلام: «وقد أجزأته صلاته»^١

ولا فرق بين الأسفار؛ للعموم ولو كان معصية.

ولو أفضى الطلب أو تحصيل الماء إلى موت مطلوب - مثل: الخطأب، والصائد -
أمكن التيمم؛ دفعاً للضرر، وعدمه؛ لقدرته على الماء

وثانيها: عدم وصلته؛ لفقد ثمنه، ولو وجد وجب وإن راد عن ثمن المثل في الأشبه؛
لانتفاء الضرر، وقد بلغ صغوان في سؤال أبي الحسن عليه السلام ألف درهم، فحكم بالشراء^٢.
هذا مع عدم الضرر العالي أو المتوقع في زمان لا يتجدد فيه مال عادة، أما
مع فلا.

وكذا لو أضعف بماله؛ للخرج، ولسوع تيمم عند خوف نص يجهف بماله،
كما يأتي^٣

وربما فُرق بينهما بالعوض والثواب.

وهو خيال ضعيف؛ لأنه إذا ترك المال لا يتفاء الماء دخل في حيز الثواب.
وأعتبار ثمن المثل بحسب المكان والزمان، لا أجرة تحصيل الماء؛ لأنه
متقوم بنفسه.

ولو بيع بأجل وجب مع القدرة وعدم الإجحاف، ولا يقهر صاحبه وإن فضل عنه.
ولو بذل وجب قبوله؛ لعدم المنة عادة ولو بذل ثمنه لم يجب، خلافاً للشيخ^٤.
وكذا خصال الكفارة المرتبة.

وعادم الآلة يتيمم، فلو أعيرها وجب، بحلاف هبتها، ويجيء على قول الشيخ
الوجوب

١. الكافي، ج ٣، ص ٦٣ باب الوقت الذي يوجب التيمم ر - ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٥٦؛
الاستبصار، ج ١، ص ١٥٩، ح ٥٤٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٧٤، باب التواذر، ح ١٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٧٦
٣. في ص ١٢٨.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٣٦.

ويجب شراء الآلة كالماء للمتمكّن أو استئجارها.
والقادر على إنزال عمامة ونحوها واحد، ولا عبرة بنقصها وإن كثر ما لم يضر به
في الحال أو بعده، قاله في التذكرة^١.
وقدّم خائف العطش، وقال الصادق عليه السلام: «لا يهريق منه قطرة ويتيمّم»^٢ ومزاحمة
النجاسة.

ولو أمكن استقباله الماء تطهر وشربه.
ولا مزاحمة في غير المحترم - كالمرتد عن فطرة والحربي والكلب العقور
والخنزير - وكلّ ما يحور قتله وحب، كالراني المحصن والموقف، أو لا، كالحيّة
والهرة الضارية.
ووجود ما يكفي بعض الأعضاء كعدمه، للآية^٣، فلا يستعمله ويتيمّم؛ لعدم
العائدة

وسببه عليه قول الصادق عليه السلام في المجنب معه ما يكفي الوضوء «يتيمّم»^٤.
وقال في المبسوط والحلاف المتضرر بعض أعضائه يحتاط بغسل الصحيح
والتيمّم^٥.

ولا يتيمّم عن نجاسة البدن إجماعاً، لعدم زوال النجاسة عن المحل، وكور
الصعيد طهوراً مختصّاً بالبدل من الوضوء والغسل، ولعدم العموم فيه.

وثالثها: الخوف على نفسه أو ماله من استعماله؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا أمره أن
يفرّج بنفسه فيعرض له لصّ أو سبع»^٦.

١ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٦٦، الفرع «يج» من المسألة ٢٩٣

٢ الكافي، ج ٣، ص ٦٥، باب الرجل يكون معه الماء العذب... ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٤، ح ١٢٦٧
٣ المائدة (٥): ٦

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢٦٤

٥ المبسوط، ج ١، ص ٢٥، الحلاف، ج ١، ص ١٥٤، المسألة ١٠٥

٦ الكافي، ج ٣، ص ٦٥، باب الوقت الذي يوجب التيمّم ح ٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٤، ح ٥٢٨

والخوف من وقوع الفاحشة يسوغ للرجل والمرأة.
وفي مجرد الجنب نظر، أقرب الجواز؛ للضرر.
وخائف التلف باستعماله؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ»^١. «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّهْلُكَةِ»^٢.

وعن الباقر والصادق عليه السلام في الجنب به القروح: «لا يغتسل»^٣.
ولو تمكن من إسحان الماء وجب ولو بعرض مقدور، وكذا خائف تلف عضو.
أما الضرر اليسير - كصداع، أو وجع ضرب - فقير مانع، قاله الفاضلان^٤؛ لأنه
واجد الماء.

وبشكل بالعسر والحر، ويقول السيوطي^٥: «لا ضرر»^٦، مع تجويزهما التيمم
للشئ^٧.

وطول المرض مسوغ، وعسر برئه. أمّا الأكم العالي فلا، وعليه يعمل الحبر
باغتسال الصادق عليه السلام في ليلة باردة (هو شديد الوجع)^٨
والمجنب عمداً كغيره في الأشبه؛ للعموم
وفي المتصل عن الصادق عليه السلام الفرق^٩.
وفي الصحيح عنه: «غتسل على ما كان»^{١٠}، ولم يفيد فيه بتعدي أو غيره.

١ النساء (٤): ٢٩.

٢ البقرة (٢): ١٩٥.

٣ الكافي، ج ٢، ص ٦٨، باب الكسر والمجدور...، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥، ح ٥٣٠-٥٣١.

٤ المحقق في المحتصر، ج ١، ص ٣٦٥، والعلامة في تنكير التفهاء، ج ٢، ص ١٦٠، الفرع «ج» من المسألة ٢٨٩.

٥ الكافي، ج ٥، ص ٢٨٠، باب الشمة، ح ١٤ الفقيه، ج ٣، ص ٧٦، ح ٣٣٧١، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ١٤٦.
ح ٦٥١

٦ المحقق في المحتصر، ج ١، ص ٣٦٥، والعلامة في تنكير التفهاء، ج ٢، ص ١٦٠، الفرع «ب» من المسألة ٢٨٩.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٨، ح ٥٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ١٦٢، ح ٥٦٣.

٨ الكافي، ج ٣، ص ٦٨، باب الكسر والمجدور...، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٨، ح ٥٧٤، الاستبصار،
ج ١، ص ١٦٢، ح ٥٦٢.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٨، ح ٥٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٦٢، ح ٥٦٤.

فأوجب المفيد على المتعمد الغسل وإن خاف على نفسه^١، وهو ظاهر كلام ابن الجنيد^٢.

وفي النهاية: إذا خاف التلف تيمم وصلى وأعاد^٣
والأدلة السابقة تدفعهما، مع ضعف سند الأول، وحمل الثاني على الأثم المجرد،
مع المعارضة بقول الصادق عليه السلام: «في الصحيح - في الحب فاقط الطهور: «فليمسح
من الأرض وليصل»^٤، وفي الصحيح عنه عليه السلام في المجنب يتيمم ويصلي: «لا بعيد»^٥.
ومنه يعلم عدم إعادة المتيمم لزحام، جمعة وعرفة.
وعن علي عليه السلام: «بعيد»^٦، وطريقه السكوني.
وكذا ذو ثوب نجس إذا تيمم.
وعن الصادق عليه السلام: بعيد^٧، وطريقه عمار.

مسائل أرمع:

الأولى: الجنب أولى من الميت والمحدث بالماء؛ للصحيح عن الكاظم عليه السلام^٨.
وفيه إشارة إلى عدم طهوريته المستعمل، ولا لأمر بجمعه - وعليه الأكثر.
وفي المسووط والخلاف: التخيير مع الإباحة، ومع ملك أحدهم هو أولى^٩.

١ المقنعة، ص ٦٠.

٢ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٧٧، المسألة ٢٠٦.

٣ النهاية، ص ٤٦.

٤ الكافي، ج ٢، ص ٦٣، باب الوقت الذي يوجب التيمم، و ١٠٠، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٧، ج ٥٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦١، ج ٥٥٨.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٧، ج ٥٧١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦١، ج ٥٥٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٥، ج ٥٢٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨١، ج ٢٥٤.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٧، ج ١٢٧٩؛ ج ٢، ص ٢٢٤، ج ٨٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٦٩، ج ٥٨٧.

٨ المقيّد، ج ١، ص ١٠٨، ج ٢٢٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٩، ج ٢٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠١، ج ٣٢٩.

٩ المسووط، ج ١، ص ٣٤؛ الخلاف، ج ١، ص ١٦٦، المسألة ١١٨.

وأين إدريس: في المباح يستعمله الحيّان ثم يغسلانه مع ضيق الوقت، وإلا فالميت أولى^١، وهو إطراح للخير.
وقيل: الميت أولى^٢؛ لخبر محمد بن عبيّ عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام^٣، وهو مقطوع.

فروع

الأول: هذه الأولوية مستحبة في المباح، ومستحقة في البذل للأحوج، أو الأولى بوصية وشبهها
وعُكِّلَت الأولوية بتعبّد الجنب، بخلاف الميت، وبأنّ للجنب غاييتين: استباحة الصلاة، وطهارة بدنه، وللميت الثانية لا غير.
ولا يعارضه إمكان استدراك الجنب دور لميت؛ لأنّ طهارة الميت نظاميّة وهي تحصل بالنيّهم، والعكس في هذه العلة أحقّ.
الثاني: لو سبق أحدهم إلى الصاخ احتضن، ولم استوا اشتروا.
ولو تغلب أحدهم أثم ومثلك، فإنه في المعتر: لسيفه حيث^٤.
ويشكل بإزالة أولوية غيره بثّصيه، وهي في معنى الملك، وهذا مطرد في كلّ أولوية، كالتحجير والتحصيش ودخول الماء.
الثالث: الجنب أولى من العائض وقسيمها، ومن ماس الميت، والشيخ على التخيير^٥.
ولو قلنا بتوقّف وطء الزوج على القمل أمكن أولويتها على الجنب؛ لقضائها حقّ الله تعالى وحقّ الزوج
الرابع: مزيل النجاسة أولى من الجميع؛ لأنّه لا بدل له، والعطشان أولى مطلقاً؛ للضرر.

١. السرائر، ج ١، ص ١٤٢

٢. كما في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٢

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٠، ج ١٢٨٨ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٢، ج ٣٣٢

٤. المعتمد، ج ١، ص ٤٠٧

٥. المبسوط، ج ١، ص ٣٤

وفي تقديم الأشد حاجة - إما لزيادة شطشه، أو لضعفه بصغر أو مرض - نظر، من ظهور رجحان سببه، واشتراكهم في المبيح، وكذا في الترجيح بالخصال الدينية في الجميع.

والمعصوم أولى مطلقاً.

المسألة الثانية: لا يجوز للمكلف بـ طهارة بماء بذله لغيره؛ لوجوب صرفه في طهارته، والتميم مشروط بتعذر الماء، وبأنه عليه قول الصادق عليه السلام في قوم ليس معهم إلا ما يكفي الجنب: «يتوضؤون ويتيمم لحنب»^١، كذا قاله في المعتمد^٢. وليس فيه تصريح باختصاصهم بماء؛ ولعلهم مشتركون، ولكن الحساب لا يكتفي بنصيبه.

الثالثة: فاقد الطهورين يؤخر الصلاة؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا صلاة إلا بطهور»^٣. ونمنع عدم إنكاره على المصلين بغير وضوء^٤، مع إمكان كونه منسوخاً، أو لأنه لا إثم عليهم؛ لعدم علمهم.

والأشبه الفصاء؛ لعموم قول النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ قَاتَهُ صَلَاةً فَرِيضَةً فَلْيَقْضِهَا»^٥

وللمفيد قول بسقوطه^٦؛ بناءً على تبعية الفصاء للأداء.

وردد بتبعيته سبب وجوب الأداء، وهو الوقت.

الرابعة: لو وجد من عليه غسل ووضوء ما يكفي أحدهما، فعليه وتيمم للآخر، ويتخير في التقديم؛ لأنهما فرعان مستقلان، فإن كفى الغسل فهو أولى من الوضوء؛ لكماله.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٠، ح ٥٤٨.

٢ المعتمد، ج ١، ص ٤٠٦.

٣ الشهيد، ابن عبيد الله، ج ٨، ص ٢١٥.

٤ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٧، ح ٣٢٧؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧٩، ح ١٠٨/٣٦٧.

٥ أورده المحقق في المعتمد، ج ٢، ص ٢٢٣ و٢٢١.

٦ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٨٠.

الفصل الثالث في المستعمل له ومنه

وفيه مطلبان:

[المطلب] الأول [في المستعمل له]

يجب الوضوء للصلاة الواجبة؛ للآية^١ وللخبر^٢ والإجماع، والطواف الواجب كذلك، ولمس كتابة القرآن إن أحب بذر وشبهه على الأقرب، للآية^٣، ولقول الصادق عليه السلام: «لا تمس الكتاب»^٤.

وفي المبسوط والسرائر: يكره المس^٥ للأصل. ولعدم منع السلف الصبيان منه وألحق أبو الصلاح مس اسم الله تعالى^٦.

ويستحب لتدبي الصلاة والطواف - بمس الشرطية في الصلاة، والكمالية في الطواف - على الأصح؛ للخبر^٧، ولطلب الحاجة، وحمل المصحف للتعظيم، ولأفعال الحج، عدا الطواف والصلاة، ولصلاة الجنازة، وزيارة قبور المؤمنين، وتلاوة القرآن، ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وجماع غاسل الميت ولما يغتسل، ولمريد غسل الميت وهو جنب، وذكر الحائض، والتأهب للفرض قبل وقته، والتجديد، والكون

١ المائدة (٥): ٦

٢. راجع الهامش ٣ من ص ١٤٢

٣ الواقعة (٥٦): ٧٩

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٦-١٢٧، ج ٢٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ١١٣، ح ٣٧٦

٥ المبسوط، ج ١، ص ٢٣؛ وراجع السرائر، ج ١، ص ٥٧

٦ الكافي في الفقه، ص ١٢٦

٧. مس الدارمي، ج ٢، ص ٤٤؛ المعجم الكبير، الطبراني، ج ١١، ص ٣٤، ح ١٠٩٥٥

على طهارة. كل ذلك للنهض^١.

والغسل يجب لما وجب له الوضوء، ولدخول المساجد، للآية^٢، وللجواز في المسجدين؛ للحبر^٣، وقراءة العرائم وأبعاضها؛ للإجماع، ولصوم الجنب والحائض والنفساء، ولصوم المستحاضة مع غمس لقطة، لا لصوم ما س الميت؛ للأصل.

تنبيه: ظاهر الأصحاب أن وجوب غسل مشروط بهذه الأمور، فلا يجب في نفسه، سواء كان عن جنابة أو غيرها؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾^٤. عطفه على الوضوء المشروط بالصلاة، وعطف عليه التيمم المشروط بها، ولعدم الذم بتأخيره إلى وقت الصلاة.

ولصحيح عبد الله بن يحيى الكاهلي عن الصادق عليه السلام في المرأة يحامها الرجل فتحيض وهي في المفسل، هل تفتسل؟ قال: «قد جاءها ما يفسد الصلاة فلا تفتسل»^٥. ولصحيح زرارة عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة، ولا صلاة إلا بطهور»^٦. وفي «إدراك معنى الشرط»، فقبل دخول الوقت لا وجوب.

وهذا الخبر لم يذكره المتعرضون لمبحث هذه المسألة، وهو من أقوى الأحبار دلالة وسنداً، أورده في التهذيب في باب تفصيل واجب الصلاة.

١ راجع الكافي ج ٣، ص ١٠١، باب ما يجب على محتض في أوقات الصلاة، ج ٣، ص ١٧٨، ج ٣، و ص ٢٥٠، ج ١، و ج ١، ص ٤٢٨، ج ٢، والفقيه، ج ١، ص ٤٦، ج ٨٢، و ص ٨٣، ج ١٧٩، و ج ٣، ص ١٥٧، ج ١٣٥٧٨ وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٩، ج ١٠٧٧، و ص ٤٤٨، ج ١٤٥٠، و ج ٥، ص ١٥٤، ج ٥٠٦.

٢ النساء (٤): ١٢.

٣ الكافي ج ٣، ص ٥، باب الجنب يأكل ويشرب، ج ٣، و ٤.

٤ المائدة (٥): ٦.

٥ الكافي ج ٣، ص ٨٣، باب المرأة ترى الدم وهي حية، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٠، ج ١١٢٨، و ص ٣٩٥، ج ١٢٢٤.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٤٠، ج ٥٤٦.

والراوندي^١ وجماعة^٢ على وجوبه لا بشرط؛ لقول النبي ﷺ: «الماء من الماء»^٣.

وصحيح زرارة عن الباقر ﷺ: «أُرِّعَ عَلَيَّ ﷺ قال: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل»^٤.

وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما ﷺ: «إذا أدخله فقد وجب الغسل، والمهر، والرجم»^٥، والمعطوفان غير مشروطين.

وصحيح علي بن يقطين عن الكاظم ﷺ: «إذا وضع الختان على الختان فقد وجب الغسل»^٦.

ولفساد صوم تاركه وإن كان خالياً من عبادة مشروطة به.
قلنا: لا نزاع في الوجوب بهذه الأسباب، لكنه مشروط بوجوب الصلاة؛ توفيقاً بين الأدلة.

ومعارض: بالأوامر في الوضوء وبإلغائهم غير المقتدة بالصلاة، كقول النبي ﷺ: «مَنْ بَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»^٧.

وقول علي ﷺ: «مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَائِماً أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ»^٨.

١. فقه القرآن ج ١ ص ٣٦

٢ منهم العلامة ووالده كما في مختلف الشيعة، ج ١ ص ١٥٩، المسألة ١٠٧؛ وفقر المحققين في إيضاح الفوائد، ج ١ ص ٤٧-٤٨.

٣ سنن ابن ماجه، ج ١ ص ١٩٩، ح ١٦٠٧؛ سنن أبي داود، ج ١ ص ٥٦، ح ٢١٧؛ مسند أحمد، ج ٣ ص ٤١٢، ح ١٠٨٥٠.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ١١٩، ح ٢١٤.

٥ الكافي، ج ٣ ص ٤٦، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ١١٨، ح ١٣١٠؛ الاستبصار، ج ١ ص ١٠٨، ح ٣٥٨.

٦ الكافي، ج ٣ ص ٤٦، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ١١٨-١١٩، ح ١٣١٢؛ الاستبصار، ج ١ ص ١٠٩، ح ٣٦٠.

٧ سنن ابن ماجه، ج ١ ص ١٦١، ح ٤٧٧؛ سنن أبي داود، ج ١ ص ٥٢، ح ٢٠٣؛ سنن الدارقطني، ج ١ ص ٣٧٨، ح ٥/٥٨٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١ ص ١١٠، ح ٥٧٨.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ٨، ح ١٠؛ الاستبصار، ج ١ ص ٨٠، ح ٢٥٢.

وقول الرضا عليه السلام: «إذا خفي الصوت وجب الوضوء»^١.

وقول الصادق عليه السلام: «غسل الحائض إذا طهرت واجب، وغسل الاستحاضة واجب، وغسل من مس ميتاً واجب»^٢.

وشبه ذلك من الحكم بوجوب غسل الثوب والبدن والإبقاء من النجاسة، وهم يوافقون على أن المراد بها الوضوء المشروط.

والأصل في ذلك أنه لما كثر علم الاشتراط أطلق الوجوب وغلب في الاستعمال، فصار حقيقة عرفية قال المحقق في المصنعة: إخراج غسل الجنابة من دون ذلك كله تحكم بارد^٣.

والفائدة في ثبوت الوجوب قبل الشرط عند من لم يكف بالقربة، وفي عصيان المكلف لو ظن الموت قبل إدراك شرط لوجوب

وربما قيل: بطرد الخلاف في كل الطهارات، لأن الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة.



ويستحب الغسل لما يذكر بحسب الرواية

فروى محمد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله أمر الأنصار بالغسل يوم الجمعة، فجرت بذلك السنة»^٤.

وعبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لجمعة، والعيدان، ويوم عرفة عند الزوال، وللإحرام، ودخول مكة والكعبة والمدينة، والرياسة، وثلاث الليالي في شهر رمضان»^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٧، باب ما ينقض الوضوء - ج ١٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩، ج ١٤.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٠، باب أنواع الغسل - ج ١٢، المصنعة، ج ١، ص ٧٨-٧٩، ج ١٧٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٤، ج ٢٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٩٧، ج ٣١٥.

٣. وجدناه في المسائل العرفية الأولى، ضمن الرسائل التسع، ص ١٠٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٦، ج ١١٢.

٥. تهذيب الأحكام، ص ١١-١١١، ج ٢٩٠.

وقول الصدوق بوجوب الجمعة^١؛ لرواية عبد الله بن المغيرة عن الرضا^٢،
ورواية الحسين بن خالد عن الكاظم^٣، معارض، فيحمل على التوكيد؛ لرواية
الحسين بن يقطين^٤ عن أبي الحسن^٥؛ «سنة وليس بفريضة»^٥.
ويستحب للنساء والعبيد؛ لرواية ابن المغيرة عن الرضا^٦.
وروى سماعة عن الصادق^٧؛ «يقضيه آخر النهار، فالتب»^٧.
ورواية عمار عن الصادق^٨؛ «يعتسل ويبعد الصلاة في الوقت»^٨ للندب.
ويقدم الحميس لخوف الإعواز، لأمر الكاظم^٩ امرأته به^٩.
ولا يقدم على الصجر اختياراً؛ لدعوى الشيخ الإجماع^{١٠}، وإضافته السبي^{١١} إلى
اليوم^{١١}.

ويتمتد إلى الزوال إجماعاً، وقربه منه أفضل لتأكيد الفرض
وفي الخلاف؛ يتمتد إلى أن يصلي الجمعة^{١٢}.
وليذع في غسل الجمعة بما روي أبو بصير^{١٣} عن الصادق^{١٤}؛ «اللهم طهر قلبي

١ الفقيه، ج ١، ص ١١١، ديل الحديث ٢٢٦، الهدية، ص ٢ ١
٢ الكافي، ج ٢، ص ٤١، باب وجوب الفصل يوم الجمعة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١١، ح ١٢٩١ وج ٣.
ص ٩، ح ٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢٢٦
٣ الكافي، ج ٢، ص ٤٢، باب وجوب غسل يوم الجمعة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩٣.
٤ في المصدر زيادة: «عن علي بن يقطين»
٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٩٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢٢٢
٦ في «ث، ق» والطبعة الحجرية «الصادق» بدل «الرضا» وما نُبتناه كما في المصادر راجع الهامش ٢
٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٣، ح ٣٠٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٤، ح ٣٤٠
٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٢-١١٣، ح ٢٩٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٣، ح ٢٣٨
٩ الكافي، ج ٢، ص ٤٢، باب وجوب الفصل يوم الجمعة، ح ١٦ الفقيه، ج ١، ص ١١١، ح ١٢٢٧ تهذيب الأحكام،
ج ١، ص ٣٦٥-٣٦٦، ح ١١١٠
١٠ الخلاف، ج ١، ص ٢٢١، ذيل المسألة ١٨٨
١١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٨٢٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٨٠، ح ٨٤٦/٥
١٢ الخلاف، ج ١، ص ١١٢، المسألة ٣٧٨
١٣ في المصدر عتار الساباطي.

من كل آفة تمحق ديني وتبطل عملي، بهم أجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين»^١.

ومحمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «ليلة سبع عشرة، التقاء الجمعين، وتسع عشرة، ويكتب الوفد، وإحدى وعشرين، ومات فيها أوصياء الأنبياء، وُرفع عيسى، وقُبض موسى عليه السلام، وثلاث وعشرين، ويرجى فيها ليلة القدر»^٢.

وروى بكير بن أعين عنه عليه السلام: قضاء غسل ليالي الأفراد الثلاث بعد الفجر لمن فاته ليلاً^٣.

ويوم العدير، ونقل فيه الشيع الإجماع^٤.
ويوم التروية، ولتكفيس الميت، وغسل لكوف إذا أوعب.
والحسن بن راشد عنه عليه السلام: لليلة العطر^٥
وروى أبو بصير عنه عليه السلام: ليلة نصف شعبان^٦.

وروى سماعة عنه عليه السلام: «غسل المياهلة واجب»^٧. وهو الرابع والعشرون من ذي الحجة في المشهور، ويراد التأكيد.

قال الشيخ وروي عن الصادق عليه السلام غسل التوبة عن استماع الغناء^٨، ولعتوى الأصحاب، وأنّ الغسل خير.

وقيده المفيد بالتوبة عن الكبائر^٩

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٧، ح ١١١٦.

٢. في المصدر عن أحدهما عليه السلام.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٠٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٣، ح ١١٤٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٤.

٦. الكافي، ج ٤، ص ١٦٧، باب التكميل ليلة عطر ويومه ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٥، ح ٣٠٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٠٨.

٨. الفقيه، ج ١، ص ٧٨-٧٩، ح ١٧٦: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢٧٠.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٦، ح ٣٠٤.

١٠. المقنعة، ص ٥١.

وسماعة عنه عليه السلام: للاستسقاء والاستخارة وغسل المولود عند ولادته ^١.
 ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: دخول مسجد الرسول عليه السلام ^٢
 وعبد الرحيم القصير عن الصادق عليه السلام: غسل لحاجة ^٣، ورواه مقاتل عن الرضا عليه السلام ^٤.
 وفراذى رمضان، ذكره الشيخ في المصباح ^٥.
 والشيخ محمد بن أبي قرّة ذكر ليلة أربع وعشرين وخمس وعشرين، وليلة سبع
 وعشرين، وليلة تسع وعشرين.
 ونصف رجب والمبعث مشهوران، ولم يصل إلينا خبر فيهما.
 ونوروز الفرس، رواه المعلى بن خنيس عن الصادق عليه السلام ^٦، وفي المعلى قول، مع
 عدم اشتهاؤه، وفُسر بأوّل سنة الفرس، أو حول الشمس الحمل، أو عاشر أيار.
 قال الصدوق: روي الغسل على قاتل ورعة؛ لخروجه عن ذنوبه ^٧، وأثبتته المفيد
 في الإشراف ^٨.
 وقال: وروى وحيه لرؤية المصطفى عليه السلام ^٩.
 وروى يريد رأيت اعتسل في ليلة ثلاث وعشرين مرتين: أوّل الليل، وآخره ^{١٠}.
 وناظر أنّه الإمام

١ الكافي، ج ٣، ص ٤٠، باب أنواع الغسل، ج ٢، الفقيه، ج ١، ص ٧٨ - ٧٩، ج ١٧٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٤، ج ٢٧٠

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٥، ج ٢٧٢

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب صلاة العواتج، ج ١، الفقيه، ج ١، ص ٥٥٩ - ٥٦٠، ج ١٥٤٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٦، ج ٢٠٥

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٧٧، باب صلاة العواتج، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٧، ج ٣٠٦

٥ مصباح المتعبد، ص ٦٢٧ و ٦٣٦

٦ لم نثر عليه في مجاميع الروايات، ولكن نسبته إلى الشيخ في مختصر المصباح ابن فهد الحلبي في المهذب
 البار، ج ١، ص ١٩١؛ ووجدناه في هامش مصباح المتعبد، ص ٧٩٠ (الطبعة العجوة).

٧ الفقيه، ج ١، ص ٧٧ - ٧٨، ج ١٧٤ وديله.

٨ الإشراف، ص ١٨ (صن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩).

٩ الفقيه، ج ١، ص ٧٨، ج ١٧٥

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢٣٦، ج ١٠٢٥

وذكر الأصحاب لدحو الأرض، الخامس والعشرين من ذي القعدة.
وقال ابن الجنيّد:

يستحب لكلّ مشهدٍ أو مكانٍ شريف، أو يومٍ وليلةٍ شريفة، وعند ظهور الأنار في السماء، وعند كلّ فعلٍ يتقرّب به إلى الله، ويدحاً فيه إليه.
وقال المفيد في العزّة: يستحبّ الغسل لرمي الجمار.
والفاضل: للإفاقة من الجنون: ما قيل: إنّه يعني^١.
والحكم لا نعرفه، والتعليل لا شبهه. معه، روى العامة: أنّ النبي ﷺ كان يعمى عليه في مرض موته فيفتسل^٢، فيكون الجنون بطريق الأولى.
وظاهر ضعف هذا التمسك.

ولو صحّ الأوّل كان غسلًا ينوي به^٣ رفع الجبابة، وخصوصاً عنده؛ لاشتراطه في تيّّة الطهارة^٤. كما ينوي في غسل واجدي لمسيّ على الفراش المشترك
وفي التهذيب لمن مسّ ميتاً بعد الغسل^٥ لخبر عمّار عن الصادق^٦
واستحبّ فيه الغسل لمن مات جنيباً مقدّماً على غسل الميت^٧، لخبر العيص عن الصادق^٨.

وابن زهرة: لصلاة الشكر^٩
والمفيد في الإشراف: لمن أهرق عنه ماء غالب النجاسة^{١٠}

١ نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٧٩

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٤٣ - ٢٤٤، ح ٦٥٥؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٣١١، ح ١٩٠/٤١٨، السنن الكبرى،

البيهقي، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٠٤

٣ في بعض النسخ «فيه» بدل «به»

٤ نهاية الأحكام، ج ١، ص ٢٩

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ديل الحديث ٣٧٣

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ح ٤٣٠

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٣، ديل الحديث ١٢٨٨

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٢٨٧

٩ غنية التروع، ج ١، ص ٦٢

١٠ الإشراف، ص ١٨ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ج ٩).

فروع:

الأول: بعض هذه الأغسال أكد من بعض، كالجمعة والإحرام والمولود، والسعي إلى المصلوب معاً قيل فيه بالوجوب، وكما اشتهر على ما لم يشتهر، وكما علم مأخذه على ما لم يعلم.

وتظهر الفائدة في مزاحمة اثنين على ما مباح أو مبهول للأحوج، فالأهم منهما يُقدّم.

والصدوق أطلق وجوب غسل الإحرام وعرفة والزيارة والكعبة والمباهلة والاستسقاء والمولود^١.

الثاني: لا يختص غسل الجمعة بآتيها، لعموم قول الرضا عليه السلام: «واجب على كل ذكر وأنتى من حرّ وعبد»^٢.

وقول النبي صلى الله عليه وآله «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَيُغْتَسِلْ»^٣ يُحمل على التأكيد، ولأنّ دلالة المفهوم لا تعارض المنطوق.

الثالث: قضاؤه مشروع لمن فاته لعذر وغيره، لإطلاق الرواية^٤. وخصّه الصدوق بالنسيان والعذر^٥.

ولو قدّمه الخميس تمّ تمكّن منه في الجمعة أعاد؛ لسقوط البذل بالمبدل. ولو تعارض الحال بين التعجيل والقضاء فالأفضل التعجيل؛ لقربه من الجمعة. الرابع: كلّ غسلٍ لزمانٍ فهو ظرفه، ولمكانٍ أو فعلٍ فقبله، إلّا غسل التوبة والمصلوب.

١ الفقيه، ج ١، ص ٧٨-٧٩، ذيل الحديث ١٧٦

٢ الكافي، ج ٣، ص ٤١، باب وجوب الغسل يوم الجمعة، ح ١٠١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١١، ح ٢٩١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢٣٦

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٩٩، ح ٨٢٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٥٧٩، ح ٢/٨٤٤

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٢، ح ٢٠٠ و ٢٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٤، ح ٣٤٠

٥ الفقيه، ج ١، ص ١١١-١١٣، ذيل الحديث ٢٢٧؛ التهذيب، ص ١٠٢

وفي التقديم لحائف الإعواز والقضاء لمن فانه نظر، ولعلهما أقرب، وقد تبّه عليه
في غسل الإحرام، وفي رواية بكير السالفة^١.
وذكر المفيد قضاء غسل عرفة^٢.

الخامس: لو فقد الماء، ففي شرعية التيمّم نظر، وقد ذكر في غسل الإحرام.
والأصل فيه أنها للنظافة المحضة، وأن لتراب ظهور.
وعلى قول المرتضى بأنها ترفع الحدث^٣ يقطع على استحباب التيمّم، وتكون
مبيحة للصلاة.

السادس: الظاهر أن غسل العيدين يمتدّ بامتداد اليوم، عملاً بإطلاق اللفظ،
ويتخرّج من تعليل «الجمعة» أنه إبي الصلاة، أو إلى الزوال الذي هو وقت صلاة
العيد، وهو ظاهر الأصحاب.

السابع: لا فرق في استحباب الغسل للثوبه بين الفسق والكفر، وإن كان عن ردة
وأمر السيّد قيس بن عاصم (نعمامة من أئمال - بضم أول الاسم - بعد
إسلامهما بالغسل^٤ محمول على السب، أو أنه وجد منهما سبب الغسل؛ بناءً على
الغالب، والإسلام لا يسقطه؛ إذ هو حدث نه رافع معلوم.

الثامن: هيئة هذه الأغسال كهيئة الواجب، فلو ندرها وجبت الهيئة كالترتيب.
ولكن السبب فيها؛ ليحصل التمييز فيها، بخلاف الواجب؛ لاختلاف الغايتين
التاسع: الأقرب إعادة غسل الفعل بتحلل الحدث، وقد ذكر في دخول مكة
(شرّفها الله) وفي النوم في الإحرام
ولو أحدث في الأثناء، فالإعادة أولى.

١. في ص ١٤٨، الهامش ٤.

٢. الإشراف، ص ١٧ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩).

٣. المسائل الناصريّة، ص ١٥٤، ديل المسألة ٤٨.

٤. مستند أحمد، ج ٦، ص ٥٢، ح ٢٠٠٨٨، الجامع الصحيح ج ٢، ص ٥٠٢-٥٠٣، ح ٦٠٥؛ سنن النسائي، ج ١،

ص ١٣٣-١٣٤، ح ١٨٨ و ١٨٩، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٢٦٤ و ٢٦٥، ح ٨٠٥ و ٨٠٧.

مسائل أربع:

الأولى: يمكن أن يكون الوضوء معتبراً في تحقق غايتها؛ لعموم حسن حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام: «في كلِّ غسل وضوء، إلَّا العنابة»^١، وقول الكاظم عليه السلام في خبر علي بن يقطين: «إذا أردت أن تغتسل بجمعة فتوضأ واغتسل»^٢. ويمكن أنَّ اعتباره في العبادة المشروطة به - كالصلاة والطواف - لإطلاق الأمر بالغسل، فالفاعل ممتثل.

وفي مكاتبة محمد بن عبد الرحمن الهادي عليه السلام: «لا وضوء للصلاة في غسل الجمعة ولا غيره»^٣.

وروى عمار عن الصادق عليه السلام في الغسل من جنابة، أو يوم الجمعة، أو عيد، أو عليه وضوء قبل أو بعد؟ فقال عليه السلام: «ليس عليه قبل ولا بعد»^٤.

وفي مرسل حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في الرجل يغتسل الجمعة، أو غير ذلك، أيجزئه عن الوضوء؟ فقال عليه السلام: «وأي وضوء أظهر من الغسل»^٥.

وهي دليل ابن الجنيد والمرتعى عليه السلام بجزء الغسل - فرصه ونفله - عن الوضوء^٦، وحملت على سلب الوضوء بالنسبة إلى غاياتها، لا سلبه لأجل الصلاة. ويدفع بأنه قد صرح «لا وضوء للصلاة» والعمل على غير وقتها بعيد جداً؛ لقوله «ولا بعد».

والحق أنَّ الترجيح باعتبار الشهرة بين الأصحاب، ويكاد يكون إجماعاً، والروايات معارضة بمثلها وبما هو أصحَّ إسناداً منها

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٣، و ص ٣٠٢، ح ٨٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٢، ح ١٤٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٣٤.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤١، ح ٢٩٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٦-١٢٧، ح ٤٣١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٣٢.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٧، ح ٤٣٣.

٦. حكاه عنهما العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ١٧٨، المسألة ١٢٤.

الثانية: أوجب ابن أبي عقيل غسل الإحرام^١، وسقاه المرتضى عن كثير من الأصحاب^٢ والمشهور الاستحباب، وقول الصادق عليه السلام «واجب»^٣ يُحمل على التأكيد.

وأوجب المرتضى - في المصربة الثالثة - وأبو الصلاح وسلاح غسل الكسوف والخسوف^٤؛ لظاهر الأمر عنهم عليه السلام.

ويندفع باحتمال الصيغة الندب، فيصار إليه؛ لفتوى الأصحاب.

وأبو الصلاح غسل المصلوب^٥، وأرسله الصدوق^٦.

وأوجب ابن حمزة غسل المولود^٨؛ لصيغة «لوجوب»^٩، وهو من التأكيد.

الثالثة: قيل: لا تداخل في هذه الأغسال^١؛ لا اعتبار بنية السب.

وقال الشيحان: إذا ضمَّ إليها واجب تدحلت إذا نوى الجميع، أو نوى الجنابة^{١١}؛

لحبر زرارة عن أحدهما عليه السلام: «إذا اجتمعت لله عليك حقوق أجزاءك عنها غسل واحد»،

قال: «وكذلك المرأة يجرئها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها، وعسلها من حيضها وعيدها»^{١٢}.

١ حكاية عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٥٢ المسألة ١٠٢

٢ المسائل الناصريات، ص ١٤٧، المسألة ٤٤

٣ الفقيه، ج ١، ص ٧٨-٧٩، ج ١٧٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١، ج ٢٧٠ الاستبصار، ج ١، ص ٩٨، ج ٣١٦

٤ الكافي في الفقه، ص ١٢٥، المراسم، ص ١٤٠ وحكاية عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٥٣، المسألة

١٠-٣؛ وراجع جوابات المسائل الموصيات الثلاثة في رسائل الشريف المرتضى ج ١، ص ٢٢٣ وجمل العلم

والعمل، ص ٨٢.

٥ الفقيه، ج ١، ص ٧٧، ج ١٧٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٤-١١٥، ج ٢ ٣.

٦ الكافي في الفقه، ص ١٢٥

٧ الفقيه، ج ١، ص ٧٨، ج ١٧٥؛ الهداية، ص ٩١

٨ الوسيلة، ص ٥٤.

٩ الواردة في رواية سماعة عن الإمام الصادق عليه السلام، راجع الكافي، ج ٣، ص ٤٠، ج ٢؛ والفقيه، ج ١، ص ٧٨-٧٩.

ج ١٧٦ وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٤، ج ٢٧٠

١٠. قاله العلامة في قواعد الأحكام، ج ١، ص ١٧٩.

١١ الخلاف، ج ١، ص ٢٢٣، المسألة ١٩١، وراجع الإشراف، ص ١٧ (صن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩).

١٢. الكافي، ج ٣، ص ٤١، باب ما يجرئ المسلم منه إذا جتمع، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٧، ج ٢٧٩

وهذا قوي؛ لعموم قول النبي ﷺ «لكل امرئ ما نوى»^١.

وفي الخبرين دلالة على إجزاء الواحد وإن لم يحامع الواجب.

ولأنَّ الغرض مسمى الغسل، وهو حاصل.

ومن قال برفعه الحدث فلا إشكال عنده في التداخل.

ولو نوى البعض حصل وبقي الآخر.

هذا كله مع اشتراكها في الندب، أما لو جامعها الواجب فيشكل من حيث تضادَّ

وجهي الوجوب والندب إن نواها معه، ووقوع عمل بغير نية إن لم ينوها، إلا أن يقال:

نية الوجوب تستلزم نية الدب؛ لاشتراكهما في ترحيح الفعل، ولا يضّر اعتقاد منع

الترك، لأنه مؤكد للغاية، ومثله الصلاة على جنازتي بالغ وصبي لدون ست، بل

مطلق الصلاة الواجبة.

وهال الشيخ:

لو نوى المجنب وعليه غسل الجمعة الجميع أو الجنابة، أجزأ عنهما، ولو نوى

الجمعة لم يحري عن أحدهما؛ لعدم نية ما يخص رفع الحدث فلا يرتفع الجنابة.

ولأنَّ العرص التطيف ولا يصح مع وجود الحدث فلا يحصل غسل الجمعة^٢.

ونوقض بإجزاء غسل الإحرام من الحائض؛ للخبر^٣، وفتوى الأصحاب.

والفرق: عدم قبول الحيض للرفع، بخلاف الجنابة.

والأقرب - تقريباً على القول بأنَّ الغسل المندوب لا يرفع الحدث - صحته من

كلَّ محدث؛ لحصول الغاية.

الرابعة: لو أجنبت ثم حاضت، أخرته؛ إذ لا طهاره مع الحيض، ولقول

الصادق عليه السلام: «قد جاءها ما يفسد صلاتها»^٤، وكذا لو نفست.

١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥١٩؛ صحيح البحري، ج ١، ص ٢، ح ١١؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٥١٥ -

١٥١٦، ح ١٩٠٧/١٥٥

٢ الخلاف، ج ١، ص ٢٢١ و ٢٢٢، المسألة ١٨٩ و ١٩١ - ١٩٢

٣ راجع الهامش ١٢ من ص ١٥٤.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٨٢، باب المرأة ترى الدم ...، ح ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧٠، ح ١١٢٨.

أما لو استحيضت لم يمنع الرفع مع بقاء حدث الاستحاضة؛ لأنه غير مانع من الصلاة.

وأما القيم فيجب لما تحب له الطهرتان، تحقيقاً للبدلية.

وفي الصوم نظر؛ لعدم رفع الحدث به، وعدم اشتراط الطهارة فيه، ومن وجوب الغسل المتعذر، فلينتقل إلى بدله؛ لعموم قول النبي ﷺ «الصعيد طهور المسلم»^١، وقوله لأبي ذرٍّ: «يكفيك الصعيد عشرين»^٢، وقول الصادق عليه السلام: «هو بمنزلة الماء»^٣. وكذا في تبتم العائض لإباحة الوطء إن شرطها الغسل؛ لرواية عمار عن الصادق عليه السلام به^٤.

ويزيد الخروج من المسحدين للمحب والحائض؛ لقول الباقر عليه السلام في المحتلم في المسحدين «لا يمر إلا متبعمًا، وكذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك» رواه أبو حمزة عنه عليه السلام^٥.

وهي المعسر. لا تحب على الحائض وإن سطحت؛ لأنه لا سبيل لها إلى الطهارة، بخلاف الجنب^٦. وهو اجتهاد في مقابلة النص.

وابن حمزة: يستحب التيمم لخروج نجس^٧

وابن الحنيد: إذا اضطر الجنب أو الحائض إلى دخول المساجد تيممًا^٨.

ويبعد إرادة مقطعة الحيض في الخبر وهي كلامه.

١ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٠-٩١، ح ٢٢٢، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢١٢، ح ١٢٤، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٣٢٦-٣٢٧، ح ١٠٢٠.

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٢٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩٤، ح ٥٦١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٥٨١، الاستبصار، ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٦٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٥، ح ١٢٦٨.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٧٣، باب النوادر، ح ١٤.

٦، المعتمد، ج ١، ص ٢٢٢-٢٢٣.

٧، الوسيلة، ص ٧٠.

٨ حكاية عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٢٣.

وجاز أن يكون التيمم مبيحاً لهذا وإن كان الحدث باقياً، فإنه لا يرفع الحدث في موضع إمكانه بالمائية، فكيف موضع استحاتته؟

فروع:

- الأول: يجب على المجنب الذهاب بأقرب الطرق؛ تحفيظاً للكون.
- ولو قصر زمان الخروج عن زمان التيمم فالأقرب الوجوب؛ للعموم^١.
- الثاني: الأقرب استحباب التيمم لباقي المساجد؛ لما فيه من القرب إلى الطهارة، ولا يزيد الكون فيه عن الكون في التيمم في المسجدين.
- الثالث: الخبر^٢ ورد في المحتلم، والظاهر الشمول لكل مجنب؛ لعدم تعقل خصوصية الاحتلام، ولا فرق بين الرجل والمرأة.
- الرابع: لو أمكنه الفصل في المسجد بماء كثير أو قليل ففي جوازه نظر، من تخصيص التيمم بالذكر، مع حرمة الكون في المسجد، وقضية الأصل، وذكر التيمم بناءً على الغالب من عدم التمكن من تعجيل الفصل في المسجد إعمالاً للمبدئية الاضطرارية، وحينئذ يمكن تعين الفصل، ولو ساوى زمان التيمم فالإجزاء أقوى، هذا مع عدم تجسس المسجد، ويستحب بدلاً من الوضوء في كل مكان يكون الوضوء رافعاً.
- وفي استحبابه بدلاً من وضوء غير رافع - كنوم الجنب وجماع المحتلم وذكر الحائض - وجه بطريق الأولى، وعن الفصل ذكر.
- نعم، يستحب للنوم مع وجود الماء، وفي الجبارة على المشهور، بل ادعى عليه الشيخ الإجماع^٣.
- وهو في خبر سماعة، قال: سألته عن رجل مرّت به جبارة وهو على غير طهر، قال «يضرب يديه على حائط لين فيتيمم»^٤.

١ و٢. راجع الهامش ٥ من ص ١٥٦

٣. الخلافه ج ١، ص ١٦٠، المسألة ١١٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٧٨ - ١٧٩، باب من يصلي على الجبارة - ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٣، ح ٤٧٧.

ولم أر لها راداً غير ابن الحنيد؛ حيث قيده بحوف الموت^١.
وفي المعتر:

الإجماع لا نعلمه، والخبر صعب مستند، والمتن مقطوع، فالتمسك بالأصل من
اشتراط عدم الماء في التيمم أولى ما لم يعف فوت الجبازة^٢.
ويُردُّ بحجّة الإجماع المنقول بخبر الواحد، والحجّة عمل الأصحاب بالرواية،
فلا يضّر ضعفها، وهي ظاهرة في المراد.

وهي استحباب تجديده بحسب الصوت وجه مخرّج من الرواية الدالة على
التيمم لكل صلاة، كما روي عن عليّ عليه السلام^٣، والسكوني عن الصادق عليه السلام^٤، وأبو همام
عن الرضا عليه السلام^٥، فعمله في التهذيب والمعتر على الاستحباب^٦.

المطلب الثاني في المستعمل منه

وهو الأسباب الموجبة للطهارة، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: موجب الوضوء وحده،
وموجب الغسل وحده، وموجبهما مجتمعين أو منفترقين.

فالأول سقّة خروج البول والغائط وتربح من الموضع المعتاد، والنوم الغالب
على الحاستين تحقيقاً أو تقديراً، وما يزيل العقل، والاستحاضة على وجه
قال الشيخ: اتفق المسلمون أن خروج هذه ينقض الطهارة^٧.
ولقوله تعالى ﴿أَوْجَاءُ أَحَدٌ مِّنْكَم مِّنَ الْعَاطِئِ﴾^٨.

١ حكاه عنه المحقق في المعتر، ج ١، ص ٤٠٤.

٢ المعتر، ج ١، ص ٥.

٣ المصنّف، ابن أبي شيبة، ج ١، ص ١٨٦، ح ١، السنن الكبرى، البيهقي ج ١، ص ٣٣٩، ح ١٠٥٥.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٨٤ الاستبصار ج ١، ص ١٦٣، ح ٥٦٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، ح ٥٨٣ الاستبصار ج ١، ص ١٦٤، ح ٥٦٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠١، دليل الحديث ٥٨٤ المعتر، ج ١، ص ٤٠٣.

٧ راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤.

٨ النساء (٤): ٤٣.

وقول النبي ﷺ «لكن من بولٍ أو غائطٍ»^١.
 وقوله ﷺ: «فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^٢.
 وقول الصادق عليه السلام: «لا يجب الوضوء إلا من بولٍ أو غائطٍ أو ضرطيةٍ أو فسوةٍ
 تجد ريحها»^٣.

وقول النبي ﷺ: «العين وكاء الكه فتن نام فليتوضأ»^٤. والسّه: حلقة الذُّبُر^٥.
 وقال الباقر والصادق عليه السلام: «والنوم حتى يذهب العقل»^٦.
 ومنه يُعلم مزيل العقل.
 ولقول الصادق عليه السلام^٧: «إذا خفي عليه لصوت وجب الوضوء»^٨.
 وقول النبي ﷺ: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة»^٩. وبمعناه كلام الصادق عليه السلام^{١٠}.

مسائل:

الأولى الحارح من الثلاثة من غير المخرج المعتاد ناقض إن اعتُيد، سواء كان
 فوق المعدة أو تحتها، وإلا فلا.

- ١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٨، السنن الكبرى البيهقي، ج ١، ص ١٩٠، ح ٥٧٧.
- ٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧٦، ح ٩٩/٣٦٢، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٧١، ح ٥١٤، الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٠٩، ح ١٧٥، سنن النسائي، ج ١، ص ١٢٢-١٢٣، ح ١٩٠.
- ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠، ح ١٦.
- ٤ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٧؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٢، ح ٢٠٣؛ سنن الدار قطني، ج ١، ص ٣٧٨، ح ٥/٥٨٩، السنن الكبرى البيهقي، ج ١، ص ١٩٠، ح ٥٧٨.
- ٥ راجع النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٢، ص ٤٢٩، منه.
- ٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٦، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقصه، ح ٦؛ الفقيه، ج ١، ص ٦١، ح ١١٣٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩، ح ١٥.
- ٧ في المصدر عن أبي الحسن عليه السلام.
- ٨ الكافي، ج ٢، ص ٣٧، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقصه، ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٩، ح ١٤.
- ٩ سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٩٨؛ السنن الكبرى البيهقي، ج ١، ص ٥١١، ح ١٦٣٣.
- ١٠ الكافي، ج ٢، ص ٨٨، باب جامع في العائض والمستحاضة، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٦-١٠٧، ح ٢٧٧.

أما مع العادة: فلعوم الآية^١، والحديث^٢.

ولقول الصادق عليه السلام: «ليس ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك»^٣؛ لتحقيق النعمة بهما.

وأما مع الدور: فللأصل والخبر^٤؛ إذ ليس من^٥ الطرفين.

لثانية: لا ينقض ما يخرج منهما غير الثلاثة والدماء الثلاثة ما لم يستصحب حدثاً؛ للأصل، والخبر^٦، وقول الصادق عليه السلام: «ليس في حبّ القرع والديدان الصغار وضوء»^٧. والتعبد بالصغار؛ لأنّ الكبيرة مظنة التلطّح. وعليه يُحمل قول الصادق عليه السلام في الوضوء من حبّ القرع^٨.

الثالثة: لا ينقض خروج الريح من الذكر؛ للأصل، ولعدم المنفذ إلى الجوف.

أما قبل المرأة فقال العاضلان. ينقص خروج الريح منه؛ للمنفذ، وتسميته ريحاً^٩ ويشكل بالحمل على المعهود، مع التمسك بالأصل حتى يعتاد. أما الجشأ فلا ينقض إجماعاً.

الرابعة: لا ينقص الدهن المستدخل ولحقة إذا خرج ما لم يستصحب، خلافاً لابن الجنيّد في الحقنة^{١٠}.

١ النساء (٤): ٤٣

٢ الكافي، ج ٢، ص ٣٦، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠-١١، ح ١٨

٣ والكافي، ج ٢، ص ٣٥، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠، ح ١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٨٥-٨٦، ح ٢٧١

٤ كلمة «من» لم ترد في «ث» ق.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٣٥، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠، ح ١٧، الاستبصار، ج ١، ص ٨٥-٨٦، ح ٢٧١

٦ الكافي، ج ٢، ص ٣٦، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢، ح ١٢٢، الاستبصار، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٥٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١، ح ١٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٢، ح ٢٥٧

٨ المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٠٨، والعلامة في نهاية الأحكام، ج ١، ص ٧١؛ وتذكرة الفقهاء، ج ١، ص ١٠١، المرقع الثالث من المسألة ٢٧.

٩ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٦، المسألة ٥٣.

ولو خرجت المقعدة ملوثة بالغائط ثم عادت ولمّا ينفصل، فالأقرب عدم النقض؛ لعدم صدق الخروج الممهور.

الخامسة: الخنثى المشكل إذا اعتاد المخرجين نقضاً، وإلا فالنقض المعتاد، ولا يشترط مع الاعتیاد الخروج منهما، بل يكفي أحدهما.

السادسة: لا تنقض السنة - وهي ابتداء انعاس لعدم التسمية، ولعدم ذهاب العقل. ولا فرق بين حالات البائم؛ للعموم^١، ولحسن عبد الحميد عن الصادق عليه السلام: «مَنْ نام وهو راکع أو ساجد أو ماش على أيّ لحالات فعليه الوضوء»^٢.

والصدوق أورد خبر سماعه في الرجل يخفق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً: «لا وضوء عليه»^٣، وقول الكاظم عليه السلام: «لا وضوء عليه ما دام قاعداً لم يفرح»^٤. وأبوه لم يذكر النوم في النواقض^٥.

والخبران محمولان على السنة، مع طعن الأول، وعدم العلم بصحة سند الثاني. السابعة: لا ينقض المدي مطلقاً لقول أبي بصير عليه السلام: «ليس بشيء»^٦، ولخبر عمر بن حنظلة عن الصادق عليه السلام: «ما هو إلا كالخامة»^٧.

وابن الجنيد: ينقض عقيب الشهوة^٨؛ لصحيح محمد بن إسماعيل عن الرضا عليه السلام، وأُسده عليه السلام أيضاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحُملت على التذب^٩.

١. راجع الهامش ٦ من ص ١٥٩

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٦، ح ١٣، الاستبصار، ج ١، ص ٧٩، ح ٢٤٧

٣. الفقيه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٤٣

٤. الفقيه، ج ١، ص ٦٣-٦٤، ح ١٤٤

٥. كما في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٨٩-٩٠، المسألة ٤٨

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧، ح ٣٩، الاستبصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩٢

٧. الكافي، ج ٣، ص ٣٩، باب المدي والودي، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧، ح ٣٨، الاستبصار، ج ١، ص ٩١، ح ٢٩١

٨. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٤، المسألة ٥٢

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨، ح ٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٩٢، ح ٢٩٥

١٠. عملها عليه الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨، دليل للحديث ٤٢

وكذا الودي والقهقهة.

وحجة ابن الجعيد^١ - بخبر سماعة^٢ مقطوع - يُحمل على الندب.

ولا دم من السبيل يشك في خلوه من الحدث، لخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام في كل دم سائل: «ليس فيه وضوء»^٣.

وابن الجعيد أوجبه، ووافق مع علم حموه في عدم الوضوء^٤.

وخبر أبي عبيدة - عن الصادق عليه السلام: ينقض الوضوء مع استكراهه الدم السائل^٥ - حمل على التقيّة أو الندب^٦، وكذا خبر عبيد بن زرارة عنه عليه السلام^٧.

ولا مسّ قبل ودُبّر - باطماً وظهراً، محرماً أو محللاً - ولا قبلة؛ لما مر.

وصحيح ابن أبي عمير المرسل عن الصادق عليه السلام: «ليس في المدي من الشهوة ولا من الإنعاط ولا من القبلة ولا من مسّ فرج ولا من المضاجعة وضوء»^٨.

وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام: «ليس في القبلة والمباشرة ولا مسّ الفرج وضوء»^٩.

وحجّه ابن الحسد^{١٠} - بخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «إذا قبل الرجل المرأة من

١ حيث قال بما قصته القهقهة، راجع مختلف الشيعة ج ١، ص ٩٣ المسألة ٥١.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢، ح ٢٣، الاستبصار ج ١، ص ٨٣، ح ٢٦٢، و ص ٨٦، ح ٢٧٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٧، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥، ح ٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٤، ح ٢٦٤.

٤ حكاة عن العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩٦، المسألة ٥٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣، ح ٢٦، الاستبصار، ج ١، ص ٨٣، ح ٢٦٢.

٦ حملها عليها الشيخ في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٣، دليل الحديث ١٢٦ والاستبصار، ج ١، ص ٨٢ - ٨٤، دليل الحديث ٢٦٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٥٠، ح ١٠٢٢، الاستبصار ج ١، ص ٨٤ - ٨٥، ح ٢٦٧.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٩ - ٢٠، ح ٤٧، و ص ٢٥٣، ح ١٧٤٣، الاستبصار، ج ١، ص ٩٣، ح ٢٠٠، و ص ١٧٤، ح ٦٠٥.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٢٧، باب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١ - ٢٢، ح ١٥٤، الاستبصار، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٧٧.

١٠ حيث قال بنا قضية مسّ القبل والدُبّر والقُبلة إذا كانت من شهوة ونُدْوٍ راجع مختلف الشيعة، ج ١، ص ٩١ - ٩٢، المسائل ٤٩ - ٥٠.

شهوة أو متى فرحها، أعاد الوضوء»^١ - وحجة الصدوق^٢ - بخبر عمار عنه عليه السلام: «مَنْ مَسَّ بَاطِنَ ذُبُرِهِ وَإِخْلِيلِهِ أَعَادَ الْوُضُوءَ»^٣ - محمولان على الذنب مع صحة السند.

ولا قيء وإن ملأ الفم.

ولا إنشاد شعر كذب وإن زاد على أربعة أبيات.

وحمل الشيخ رواية سماعة به على الذنب^٤، مع أنها مقطوعة معارضة برواية معاوية بن ميسرة عن الصادق عليه السلام^٥.

ولا بمس النساء مطلقاً، والآية^٦ يراد بها لجماع؛ قضاء للعرف

ونقول الباقر عليه السلام في خبر أبي مريم في لمس المرأة: «لا والله، ما هذا بأس»، وفُسر

العلامة بالمواقعة^٧

ولا أكل ما مسته النار. وما روى من قول النبي صلى الله عليه وآله: «توضؤوا ممّا مسته النار»^٨

منسوخ بخبر جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله ترك الوضوء ممّا مسته النار^٩.

ولا دم حجامية؛ لخبر أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله احتجم وصلى ولم يتوضأ، ولم يرد على

غسل محاجمه^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢، ح ٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٨، ح ٢٨٠

٢. حيث قال بما قصته مس القبل والذبر باطناً، راجع الفقيه، ج ١، ص ٦٥، ذيل الحديث ١٤٨

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢٧، و ص ٣٤٨، ح ١٠٢٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٨-٨٩، ح ٢٨٤

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦، ح ٢٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٧، ح ٢٧٦؛ وديله

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦-١٧، ح ١٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٦-٨٧، ح ٢٧٥

٦. المائدة (٥): ٦

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢، ح ٥٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٧-٨٨، ح ٢٧٨

٨. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧٢-٢٧٣، ح ٩٠٣٥٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٠، ح ١٩٥؛ الجامع الصحيح،

ج ١، ص ١١٤، ح ٧٩؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٢٨-١٢٩، ح ١٧١

٩. سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩، ح ١٩٢؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٣٢، ح ١٨٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١،

ص ٢٤١، ح ٧٢١

١٠. سنن الدارقطني، ج ١، ص ٣٦٩، ح ٢٦٧٥٦٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٢٢١، ح ٦٦٦

ولا أكل لحم جزور^١ ولو يشيت قول لبي^٢ «توضؤوا من لحوم الإبل»^٣، فهو منسوخ بخبر جابر^٤، أو يُحمل على غسل ليد.

ولا قص شارب وتقليم ظفر وتف إبط^٥؛ لخبر زرارة عن الباقر^٦؛ في القلم والجزء والأخذ من اللحية والرأس أنه يزيد تطهيراً^٧ و^٨.

وتُقل الخلاف في الثلاثة عن معاهد وبحكم وحناد^٩ من العامة بغير حجة.

ورواية الحلبي عن الصادق^{١٠} في القم وأخذ الشعر بعد الوضوء إنه يمسحهما^{١١} بالماء^{١٢} للذب.

ولا فتح الإحليل، خلافاً للصدوق^{١٣}.

ولا ارتداد، و«لَبِنَ أَشْرَكَتَ لَيَحْبُطَنَّ عَنْكَ»^{١٤} مقيد بموته عليه.

والخبر عن الصادق^{١٥} بالوضوء من مصافحة المجوسي ومس الكلب^{١٦} محمول على التنظيف.

القسم الثاني: موجب الغسل وحده

وهو الحناية بإتقانها^{١٧}؛ لقوله تعالى: «فَاطْهَرُوا»^{١٨}.

- ١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٦، ح ٤٩٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٧، ح ١١٨٤؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٢٣، ح ٨١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٦٦، ح ١٨٠٦٧.
- ٢ تقدم خبره في الهامش ٩ من ص ١٦٣.
- ٣ الفقيه، ج ١، ص ٦٣، ح ١٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٦، ح ١٠١٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩٥، ح ٣٠٨.
- ٤ في «ث» ق، والطبعة العبرية زيادة: وفي التهذيب يستحب العبر أبي بكر الصرمي عن الباقر^{١٩}، وفي خير آخر «إنه بدعة» وهي في غير محلها، والظاهر أن محبته في البحث الثالث من غسل الجنابة.
- ٥ المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٢٢٩، المسألة ٢٧٧؛ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ١، ص ٢٢٨.
- ٦ أي مسح الرأس والأظفار.
- ٧ الكافي، ج ٣، ص ٣٧، ح ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٥، ح ١٠١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩٥، ح ٣٠٧.
- ٨ الفقيه، ج ١، ص ٦٥، ذيل الحديث ١٤٨.
- ٩ الرمر (٣٩): ٦٥.
- ١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣، ح ٦٠، و ص ٣٤٧، ح ١٠٢٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٨٩، ح ٢٨٥-٢٨٦.
- ١١ في «ث» «بالاتفاق».
- ١٢ المائة (٥): ٦.

وقوله تعالى: «حَتَّى تَغْتَسِلُوا»^١ غِنَا الْمَنَعِ بِهِ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِهِ.
وللخبر عن زوج النبي ﷺ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ^٢.
وقيل للباقر ﷺ: كَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِالْوُضوءِ قَبْلَ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: «كَذَبُوا عَلِيَّ
عَلِيٌّ ﷺ»^٣.

ولقول الكاظم ﷺ: «لَا وَضوءَ عَلَيْهِ»^٤.
وَمَنْ ثَمَّ يُجْزَى عَنْ غَيْرِهِ، وَالْأَقْرَبُ الْعَكْسُ أَيْضاً، وَخُصُوصاً مَعَ الْوُضوءِ؛ لِأَنَّ
خُصُوصِيَّةَ السَّبَبِ مُلْفَاةٌ، وَالْمَعْتَبَرُ هُوَ الْقَدَرُ لِمَشْتَرَكٍ، وَلَمَّا مَرَّ.
ولرواية زرارة عن الباقر ﷺ: «إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ جَسْبُ أَجْزَائِهَا غَسَلَ
وَاحِدًا»^٥.

وعن أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الصَّادِقِ ﷺ فِي الْحَائِضِ بَعْدَ الْجَنَابَةِ: «تَجْمِلُهُ غَسْلًا
وَاحِدًا»^٦.

ومثله عَنْ حَبَّاجِ الْخَشَّابِ عَنِ الصَّادِقِ ﷺ^٧
وَرَبِمَا احْتِجَّ مَانِعُ الْعَكْسِ بِخَيْرِ سَمَاعَةٍ عَنِ الصَّادِقِ وَالْكَاطِمِ ﷺ فِي الْحَائِضِ بَعْدَ
الْحِمَامِ «غَسَلَ الْجَنَابَةَ عَلَيْهَا وَاجِبًا»^٨
وهو مِنْ مَفْهُومِ اللَّقْبِ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَجَازَ ذِكْرُهُ؛ لِيَعْلَمَ بَقَاءُ حَدَثِ الْجَنَابَةِ،
فَيَكُونُ الْفَسْلُ بَعْدَ الْحَيْضِ رَافِعاً لَهَا.

وهذه الْأَحْبَارُ تَدُلُّ عَلَى إِجْزَاءِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ شَامِلٌ لِلثَّيَةِ الْمَطْلُوقَةِ فِي الرِّفْعِ أَوْ
الِاسْتِبَاحَةِ، وَلِلثَّيَةِ الْمَخْصُصَةِ، وَمَعَ الْإِطْلَاقِ أَوْ تَحْصِيصِ الْحَنَابَةِ لَا وَضوءَ قِطْعاً.

١ النساء (٤): ٤٣

٢ مس ابن ماجة، ج ١، ص ١٩١، ح ٥٧٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٢، ح ٤٠٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٥-١٢٦، ح ٤٢٦.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٢-١٤٣، ح ٤٠٢.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٦، ح ٥٠٢.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٧، ح ٥٠٣.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٥، ح ١٢٢٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٧، ح ٥٠٤.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٥-٣٩٦، ح ١٢٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٧، ح ٥٠٥.

ومع تخصيص غيره الأقرب وجوبه؛ للعموم.

وقوى في المعتبر عدم الوضوء؛ لأنه جب^١، ولظاهر الأخبار.

أما غسل المستحاضة إذا جامع هذه، فإن كانت منقطعةً وقلنا بوجوبه تداخل وإن كان الدم مستعراً، أمّا مع التخيّر أو التيقّن فالأحوط التعدّد؛ لبقاء الحدث. وعلى الاكتفاء بالقرب لا بحث في لتداخل في غير الاستحاضة.

القسم الثالث. الدماء الثلاثة، ومسّ ميت الأدمي النجس، وجماعها الوضوء

عند الأكثر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^٢﴾

ولصحيح ابن أبي عمير - العرسل - عن الصادق عليه السلام: «كُلُّ غَسْلٍ قَبْلَهُ وَضُوءٌ، إِلَّا غَسْلَ الْجَنَابَةِ»^٣.

ولعبّر حمّاد عنه عليه السلام: «فِي كُلِّ غَسْلٍ وَضُوءٌ، إِلَّا الْجَنَابَةَ»^٤.

وحكّم بتقديم الوضوء المفيد، والصدوقان، وأبو الصلاح، والشَّيخ في الخمل^٥؛ للمخبر^٦.

وفي المبسوط يجوز التأخير، والتقديم أفضل^٧؛ للأصل، ولعبّر حمّاد^٨ والأوّل أشهر.

١. المعتبر، ج ١، ص ٣٦١

٢. المائدة (٥)، ٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٥، باب صفة العسل والوضوء قبله وبعد - ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩.
ح ٢٩١، الاستبصار، ج ١، ص ١٢٦، ح ٤٢٨

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٣ و ص ٣٠٣ ح ٨٨١ - استبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٢٣

٥. المقنعة، ص ٥٣؛ العقبة، ج ١، ص ٨١، دليل الحديث ١٧٧؛ الهداية، ص ٩٢؛ لكافي في الفقه، ص ١٣٤ - ١٢٥.
الجمل والمقود، ص ١١٦٣؛ وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.
المسألة ١٢٥.

٦. راجع الهامش ٣.

٧. المبسوط، ج ١، ص ٣٠

٨. تقدّم خبره آنفاً

وقد روى عبد الله بن سليمان عن الصادق عليه السلام، وسليمان بن خالد عن الباقر عليه السلام: «الوضوء بعد الغسل بدعة»^١.

ومن موجبات الغسل الموت وإن لم يسم حدثاً، وهو كاف عن جميع الأغسال؛ لسقوط التكليف.

وفي الجنبات روايتان: أشهرهما سقوط غسلها، وهي عن الباقر والصادق والكاظم عليه السلام^٢.

والأخرى سبقت^٣.

فهنا مقامات ستة:



١ الكافي، ج ٣، ص ٤٥، باب صفة العمل والوضوء فيه ويحذف ...، ج ١١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١، ج ٢٩٥ - ٢٩٦.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٥٤، باب الموت وهو حسب ...، ج ١ - ٢، الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ج ١٢٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٢، ج ١٢٨٢ - ١٢٨٤، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ج ٦٧٩ - ٦٨٠.

٣ في ص ١٥٠ من خبر الميصر.

المقام الأول [في الجنابة]

للجنابة سببان

الإثرال مع علم كون الخارج منياً، نوماً كان أو بقطعة، بشهوة أو غيرها؛ بإجماع المسلمين، ولقول النبي ﷺ: «الماء من الماء»^١.

وله خواص أربع. خروج به بدق دفعات غالباً، قال الله عز وجل: «مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ»^٢. ومقارنة الشهوة له، وفتور الحسد والشهوة بعده، وقرب رائحته من رائحة الطلع والمعين ما دام رطباً، ومن بياض البيض جافاً، ولمس الرجل الشخانة والساض، وشاركه فيهما الودي، ولمس امرأة الصفرة والرقعة، وشاركه فيهما المذي، كل ذلك حال اعتدال الطقس

والتقاء الحتاتين، لقول عليّ عليه السلام: «إذا التقى العبايان وجب الغسل»^٣.

وقول الرضا عليه السلام مثله^٤

وقول أحدهما عليه السلام: «إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرحم»^٥.

وقد يُعْبَر عنه بالشُعْب، فمن استبصر^٦: «إذا جلس بين شعبها الأربع فقد وجب

الغسل»^٦، وهي رجلها وفرجها

١ تقدم تخرجه في ص ١٤٥ الهامش ٢

٢ الطارق (٨٦) ٦

٣ تهذيب الأحكام، ج ١ ص ١٤١، ح ٣١٤

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤٦، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٨،

ح ٣١١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٩

٥ الكافي، ج ٣، ص ٤٦، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٨،

ح ٣١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٨، ح ٣٥٨

٦ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٧١، ح ٨٧/٢٤٨، من يس ماء، ج ١ ص ٢٠٠، ح ٦١٠؛ سنن النسائي، ج ١،

ص ١٣٥، ح ١٩١؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٦٦، ح ٧١٥٧

وهو مروي عن عائشة: فعلته أنا ورسول الله ﷺ فاغتسلنا^١.

وحذّه غيبوبة الحشفة، كما رواء زرارة عن الباقر عليه السلام^٢.

ومعنى الالتقاء: تعاذهما، لا انضمامهما؛ لعدم إمكانه، فإنّ مدخل الذكر أسفل الفرج وهو مخرج الولد والحيض، وموضع الختان أعلاه، وبينهما ثقبه البول، والإسكتان^٣ تحيطان بهما جميعاً لا يصل إليه شيء من الحشفة، لكن لو كان عند إحاطة الشفرين بأول الحشفة لاقى بعض الحشفة ذلك الموضع كان التضمّ ممكناً، ويمكن أن يراد بالخبر ذلك.

ثم لا يعتبر موضع الختان بعينه فيهما، أمّا في الرجل ففي المقطوع إذا غيب بقدر الحشفة، وأمّا في المرأة فلو حوب الغسل بالإيلاج في الدُّبر على الأصحّ، لنقل المرتضى الإجماع^٤.

ونقول الصادق عليه السلام: «هو أحد المائتين فيه الغسل»^٥.

ولفعوى إنكار علي عليه السلام على الأخبار^٦.

وصحح الحلبي عن الصادق عليه السلام في تعليق الغسل على الإنزال فيما دون الفرج^٧، ورواية ابن بريع عن الرضا عليه السلام في إتيانها في الدُّبر: «لا غسل عليهما»^٨ غير صريحين؛ لأنّ الدُّبر خرج، والإتيان لا يستلزم الإيقاب.

١ من ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٩، ح ٦٠٨؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٨١-١٨٠، ح ٨١١، سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٧٩، ح ٢/٢٨٦.

٢ المعتبر، ج ١، ص ١٨٠، وراجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٩، ح ٣١٤.

٣ الإسكتان - بكسر الهمزة - جانب الفرج، وهما قُدَّتاه، الصحيح، ج ٣، ص ١٥٧٢، «أسك».

٤ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٨١.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٤١٤، ح ١٦٥٨، وص ٤٦١، ح ١٨٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ح ٢٧٣، وج ٢، ص ٢٤٢، ح ٨٦٨.

٦ راجع الهامش ٢ من ص ١٦٨.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٤-١٢٥، ح ٣٣٥، الاستبصار، ج ١، ص ١١١-١١٢، ح ٢٧٠.

٨ في الكافي، ج ٣، ص ٤٧، باب ما يوجب الغسل على الرجل والمرأة، ح ٨، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٥، ح ٣٣٦، والاستبصار، ج ١، ص ١١٢، ح ٣٧١ عن البرقي رحمه عن أبي عبد الله عليه السلام.

ولا فرق بين دُبْرِي الذكر والأنثى؛ لإجماع المركَّب.
قال المحقق - لَمَّا نَقَلَ عن المرتضى، كُلُّ مَنْ قَالَ بِإِيجَابِ الْغَسْلِ فِي دُبْرِهَا قَالَ بِهِ
فِي دُبْرِ الذَّكَرِ -: لَمْ أَتَحَقَّقْ إِلَى الْآنَ مَا دُعَاهُ، فَالْأَوَّلَى التَّمَسُّكُ فِيهِ بِالْأَصْلِ^١.
أَمَّا فَرْجُ الْبَهِيْمَةِ فَلَا نَصَّ فِيهِ، وَالْحَمْلُ عَلَى حَتَّانِ الْمَرْأَةِ قَوِيٌّ، وَلَفْحَوِي قَضِيَّةُ
الْأَنْصَارِ^٢.

والمفعول كالفاعل في الوجوب.
والميتة كغيرها؛ للحبر: «إِنَّ حَرَمَةَ أُمِّتٍ كَحَرَمَةِ الْحَيِّ»^٣، وَصَدَقَ الْخَتَانُ وَغَيْرُهُ
مِنَ الظَّوَاهِرِ.

وواجب المنى على بدنه أو ثوبه أو فرشه المختص به حنب وإن لم يذكر احتلاماً
ولا شهوة؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ يَجْدِ الْبِلَلِ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَاماً، قَالَ:
«يَعْنِي»^٤، وَلِغَيْرِ سَمَاعَةٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ^٥

وَصَدَّ كُلَّ صَلَاةٍ لَا يُمْكِنُ سَبْقُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَدَثِ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْحَثِّ يَعْدُ مَا
كَانَ فِي وَقْتِهِ لَا مَا خَرَجَ.

وقول الشيخ في المبسوط بإعادة كُلِّ مَا صَلَّاهُ بَعْدَ آخِرِ عَسَلٍ رَافِعٌ لِلْحَدَثِ^٦؛
لِلْإِحْتِيَاطِ، أَوْ لِأَنَّهُ نَزَعَ الثَّوْبَ وَصَلَّى فِي غَيْرِهِ.

ومع الاشتراك لا غسل عليهما؛ للأصل، واعتبار الشركة بعد قيامه من موضعه
عند الشيخ^٧. والظاهر اعتبارها مطلقاً.

١.المعتبر، ج ١، ص ١٨١

٢.راجع الهامش ٢ ص ١٦٨

٣.الكافي، ج ٧، ص ٢٢٨، باب حَدِّ النَّبَاشِ، ح ١٢، لغيره، ج ٤، ص ٧٤، ح ١٥١٤٥ تهذيب الأحكام، ج ١٠،
ص ٦٢-٦٣، ح ٢٢٩؛ الاستبصار، ج ٤، ص ٢٢٥، ح ٨٤٢

٤.الجامع الصحيح، ج ١، ص ١٨٩-١٩٠، ح ١١٣

٥.تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٧-٣٦٨، ح ١١١٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١١، ح ٢٦٧.

٦.المبسوط، ج ١، ص ٢٨

٧.النهاية، ص ٢٠.

ويستحبّ لهما الغسل الرافع للحدث، وكذا لو تعدّدا.
وفي سقوط اعتبار الجنابة عن الجميع نظر، من القطع بجنب، ومن أصالة عدم
تعلق تكليف مكلفٍ بغيره.
وتظهر الفائدة في الائتمام وانعقاد الجمعة.
وقطع المحقق بالأوّل^١.

مسائل:

الأولى: مراعاة صفات المنيّ إنّما هي مع الاشتباه، فلو تيقّن المنيّ فلا عبرة بها.
لقول النبي ﷺ: «الماء من الماء»^٢، وقول عليّ عليه السلام: «إنما الغسل من الماء الأكبر»^٣.
وقول النبي ﷺ للمرأة تحتلم: «أتجد لذّة؟»^٤ محمول على الاشتباه؛ لأنّ اللذّة
شرط.

فلو أحسّ بخروجه فأمسك ثمّ خلّح بعدد شهوة ولا فتور، وحسب الغسل حينئذ.
وكذا لو لم يستبرئ واعتسل ثمّ وجد بدلاً معلوماً أو مشتبهاً، بقاءً على أنّه من
الأوّل غالباً.

ومع الاشتباه يعتبر الصفات؛ لخبر عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «إن لم يكن
شهوة ولا فتور فلا بأس»^٥.

ويكفي في المريض الشهوة وحدها؛ لخبر ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام^٦.

١. المعتمد، ج ١، ص ١٧٩.

٢. تقدّم تخريجه في ص ١٤٥، الهامش ٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٨، باب احتلام الرجل والمرأة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣١٦، و ص ٣٦٨.

ح ١١٢١، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦٢.

٤. أورده المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٧٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣٦٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٤، ح ٣٤٢.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٤٨، باب احتلام الرجل والمرأة، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٢٤.

الاستبصار، ج ١، ص ١١٠، ح ٣٦٥.

الثانية: لا عبرة بالشهوة والفتور من غير إماء وإن احتلم بالجماع؛ للخبر عن النبي ﷺ^١، ولخبر الحسين بن أبي العلاء^٢.

ولو شك في كونه متياً ولم يتميز بانصفة فالأصل الطهارة.

الثالثة: روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الصادق ﷺ: عدم وجوب العسل على المرأة بخروج نطفة الرجل^٣.

نعم، لو علمت الاحتلاط وجب، ولو شككت فالأحوط الوجوب؛ للاختلاط المظنون.

وهي خبر سليمان بن خالد عنه ﷺ «ما يخرج منها إنما هو من ماء الرجل»^٤.

الرابعة: لا يكفي في الإيلاح غبوبة بعض الحشفة؛ للخبرين السالفين^٥، ولا إيلاج الخنثى فرجه؛ لجوار زيادته، ولا إيلاج الحنثى في الحنثى.

ولو أولج فيه الواضح دبراً وحسب، وقبلاً لم يجب؛ لما ذكر.

وفي التذكرة: يجب؛ لصدق النقاء الحفائين، ووجوب الحد به^٦.

وفيها مع، ويلزمه الوجوب ولو علم رجولية المولج فيه.

ولو أولج رجل في قبل الخنثى وأولجت في فرج امرأة وجب العسل على الخنثى؛ لامتناع الخلوة عن الموحس، ورجل والمرأة كواحد من المنى على التوب المشرك؛ لأنه إن كان لخنثى امرأة فالرجل جنب، وإن كان رجلاً فالمرأة جنب.

١. تقدم تحريجه في ص ١٤٥، الهامش ٣.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٤٨، باب احتلام الرجل والمرأة، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٠، ح ٣١٦، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٩، ح ٣٦٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٤٩، باب الرجل والمرأة يتصلان من الجنابة، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٦، ح ٤١٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٤٩، باب الرجل والمرأة يتصلان من الجنابة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٤، الاستبصار، ج ١، ص ١١٨، ح ٣٩٩.

٥. في ص ١٦٨-١٦٩ من قول علي ﷺ وحبر درارة.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، الفرع ٥٨٥ من مسألة ٦٧.

الخامسة: إيلاج الصبي في البالغة وبالعكس موجب للغسل على البالغ منهما، وفي الآخر نظر، وكذا الصبي في الصبيّة، من أنّه من باب الأسباب أو الأحكام.

وتظهر الفائدة في منعه عن المساجد والعزائم ومس كتابة القرآن. وفي استباحتها بفلسه الآن وجهان، وكذا في اكتفائه به لو بلغ، والأقرب تجديده. السادسة: الملفوف كغيره وإن غنظت لبقاة؛ لالتقاء الختانيين. واحتمل الفاضل السقوط؛ لأنّ الندة إنما تحصل بارتفاع العجائب. وفي غير اللينة - وهي المانعة من الحرارة والبلل - وكذا باقي أحكام الإيلاج - كالمصاهرة والتحليل والحرمة - وهي المقطوع وآلة الميت والبهيمة نظر؛ للأصل، وصدق الالتقاء.

أمّا استدخال آلة النائم أو الإيلاج هي النائمة فتعلّق بهما الأحكام قطعاً. ولا يقلّ إخبار كلّ منهما على صاحبه إلا مع علم صدقه. السابعة: لا فرق بين العضو الأشلّ وغيره، ولو قطع بعض العشفة كفى الباقي، إلا أن يذهب المعظم، فيغيّب بقدرها.

الثامنة: لو خرج المني من ثقبه اعتبر لا اعتياد، والخروج من الصلب فما دونه، ومن فوقه وجه؛ عملاً بالعادة.

ولو خرج بلون الدم لكثرة الوقاع فالأقرب الوجوب، تغليباً للخواص. ووجه العدم: أنّ المني دم في الأصل، ممّا لم يستحلّ ألحق بالدماء. التاسعة: لا فرق بين الرجل والمرأة في خروج المني؛ لقول النبي ﷺ: «لأمّ سليم لما سألت عن الغسل لا احتلام المرأة: «نعم، إذا رأيت الماء»^١، وهو يشعر باشتراط الانفصال عن الفرج.

١. نهاية الأحكام، ج ١، ص ٩٦.

٢. سنن النسائي، ج ١، ص ١٣٩، ح ١٩٧؛ السنن الكبرى، لمهني، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٧٩١.

وفي خبر معاوية عن الصادق عليه السلام: «إذا أمنت من شهوة في نوم أو يقظة، جامعها أولاً، فعليها الغسل»^١.

ومثله عن الكاظم والرضا عليه السلام^٢.

ولا يعارضه خبر عمر بن أدينة عن الصادق عليه السلام ومقطوع زرارة^٣ بعدم الغسل^٤ عليها؛ لشهوة الأول، وأول الثاني باحتمال رؤسها الماء مناماً لا غير.

العاشرة: المصل يحب على الكافر كسائر العبادات، ولا يسقط بإسلامه؛ لبقاء سببه، كالحدث الأصغر، ولا يقع منه في حال كفره؛ لاشتراط النية المحتنعة منه.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٢٤ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٦، ح ٣٤٧.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٤٧، باب ما يوجب الغسل على رجل والمرأة، ح ٥ و ٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٢.

٣. ١٢٣، ح ٣٢٦-٣٢٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٥ و ١٠٨، ح ٣٤٥ و ٣٥٤.

٤. في المصدر «عبد بن زرارة».

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٢ و ١٢٤، ح ٣٢٩ و ٣٣٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٧، ح ٣٥١ و ٣٥٣.

المقام الثاني في الحيض

وهو لغة: السيل بقوة، من قولهم: حاص الوادي إذا سال بقوة. ويُسمى محيضاً؛ للآية^١، وطمثاً، وهو كثير في الأخبار^٢.

وشرعاً قال في المبسوط إنه دم الذي له تعلق بانقضاء العدة على وجه، إما بظهوره أو انقطاعه^٣، وعنى به اختلاف تعسيري القراء، وهو غير مانع؛ لمشاركة النفاس إتياء في هذه الخاصة في مثل المطلقة وهي حامل من الزنى، فإنه ربما رأت قرءين في الحمل، بناءً على حيض الحامل، ثم ترى قرءاً بعد الوضع، فيكون بظهور دم النفاس أو انقطاعه انقضاء عدتها

وحذف شرطه الأخير المحقق لِلْإِنِّ التَّلَقُّ لمشعر به.

ولو حذف الانقضاء أمكن، لِإِنِّ يَلْعَنُهُ بِالْأَقْرَاءِ، وهي إما الحيض أو الطهر المنتهى به، فله في الجملة تعلق بالعدة.

وعرفه الشيخ أيضاً بأنه الدم الأسود الخارج بحرارة على وجه^٤.

وهو مأخوذ من قول الصادق عليه السلام: «دم الحيض حارٌّ عبيط أسود»^٥.

والعبيط: هو الخالص الطري، بالعين المهملة.

١. البقرة (٢)، ٢٢٢

٢. راجع الكافي، ج ٣، ص ٩٢ و ٩٤، باب معرفة دم الحيض والعدة والقرحة، ج ١ - ٢؛ وتهذيب الأحكام، ج ١،

ص ١٥٧، ج ٤٢٢، و ص ٢٨٥، ج ١١٨٤

٣. المبسوط، ج ١، ص ٤١

٤. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٠.

٥. المبسوط، ج ١، ص ٤١

٦. الكافي، ج ٣، ص ٩١، باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة، ج ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١،

والحكمة فيه تربية الولد؛ لإعداده الرحم للعمل، واغتذائه جنيناً ورضيعاً مخلوعاً عنه صورة الدم، ومن ثم قل حيض المرضع.
وفي الحامل خلاف.

وادّعى الشيخ الإجماع على عدم الحيض إذا استبان الحمل، ويمكن قبله^١.
وفي الأخبار الصحيحة المشهورة عن الصادق والكاظم عليهما السلام إطلاق حيضها^٢،
وعليها الصدوقان والمرضى والفاضل^٣

وفي خبر السكوني عن النبي صلى الله عليه وآله: «ما كن الله لي جعل حيضاً مع حبل»^٤، وعنه عليه السلام:
«لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة»^٥، فهي علم لبراءة
الرحم من الحمل، فكيف يجامعه؟ وعليه لمفيد وابن الجبيل وابن إدريس^٦
وفي صحيح الحسين بن نعيم عن الصادق عليه السلام في المادة أو قبلها بقليل: حيض، لا
بعدها بمشرين يوماً^٧، وعليه النهاية^٨.

وحملت على عدم الشرائط غداً بعد العادة
ومن ثم لا تحيض النافسة عن تسع إجماعاً، ولا الزائدة عن ستين سنة إن كانت
قرشنة أو نبطنة، أو حمسين لغيرهما؛ لم يرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «إذا

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٣٩ و ٢٤٧، المسائل ٢٠٥ و ٢١٨

٢ الكافي، ج ٢، ص ٩٥، ج ١، ص ٩٧ ح ٤ و ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩، ج ٤٨٢، ص ٣٨٦،
ج ١١٨٧ و ١١٨٩، ص ٣٨٨، ج ١١٩٧: الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨ - ١٤٠، الأحاديث ٤٧٤ و ٤٧٦ و ٤٨٢

٣ الفقيه، ج ١، ص ٩١، دليل الحديث ١٩٧: المقع، ص ٥٠، المسائل الناصرات، ص ١٦٩، المسألة ٦٦، تحرير
الأحكام الشرعية، ج ١، ص ٩٧، رقم ٢٢٨ تذكره لفهاء، ج ١، ص ٢٥٤، المسألة ٨١: مختلف الشيعة، ج ١،
ص ١٩٥، المسألة ١٤١: وحكاة عن الصدوقين والسيد المرتضى المحقق في المختار، ج ١، ص ٢٠٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧ - ٣٨٨، ج ١١٩٦: الاستبصار، ج ١، ص ١٤٠، ج ٤٨١

٥ المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٤٠٥، المسألة ٥٠٧

٦ أحكام النساء، ص ٢٤، (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩): السرائر، ج ١، ص ١٥٠، وحكاة عن ابن الجبيل
والمفيد المحقق في المختار، ج ١، ص ٢٠٠

٧ الكافي، ج ٢، ص ٩٥، بساب الحبل ترى الدم ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٨ - ١٦٩، ج ٤٨٢،
ص ٣٨٨، ج ١١٩٧: الاستبصار، ج ١، ص ١٤٠، ج ٤٨٢

٨. النهاية، ص ٢٥.

بلغت خمسين لم تر حمرة، إلا القرشية»^١.

وفي خبري عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام إطلاق الستين والخمسين^٢، فجُمع بينهما بالتفصيل.

وأما النبطية فذكره المفيد عليه السلام رواية^٣ ومن تبعه^٤، ولم أجد به خبراً مستنداً.

وإذا طمشت البكر واشتبه بالطمث فتطوّق القطنه ينفي الحيض؛ لخبر زياد بن سوقة عن الباقر عليه السلام^٥، وخلف بن حماد عن لكاظم عليه السلام^٦، وقال: «سرّ الله فلا تضيعوه، ولا تعلّم هذا الخلق أصول دين الله»^٧، وانتفاعها يشبه؛ للمهرين.

قال المحقق عليه السلام: الانتفاع محتمل^٨

قلنا: ثبوت الحيض فيه إنما هو بالشرائط المطلوبة، ومنهوم الخبرين أنه ملتبس بالعدرة لا غير.

ولو اشتبه بالقرح استلقت وأدخلت إصبعها، فمن الأيمن حيض، رفعه محمد بن يحيى إلى أنان عن الصادق عليه السلام، ذكره الكليني رحمه الله تعالى به ابن الجنيد^٩.

وفي كثير من نسخ التهذيب الرواية بلفظها بعينه.

وقال الصدوق والشيخ في النهاية: الحيض من الأيسر^{١٠}

١ الكافي، ج ٣، ص ١٠٧، باب المرأة يرتفع طمستها ثم يعود... ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٦.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٠٧، باب المرأة يرتفع طمستها ثم يعود... ج ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١٢٣٧، ج ٧، ص ١٦٩، ح ١٨٨١، ج ٨، ص ٦٧، ح ٢٢٢، ج ٣، ص ٥٣٢، المقنعة.

٣ المراسم، ص ١٦٦.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٩٤، باب معرفة دم الحيض والعدرة والقرحة، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٣٢.

٥ الكافي، ج ٣، ص ٩٢-٩٣، باب معرفة دم الحيض والعدرة والقرحة، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٥، ح ١١٨٤.

٦ المعتبر، ج ١، ص ١٩٨.

٧ الكافي، ج ٣، ص ٩٤-٩٥، باب معرفة دم الحيض والعدرة والقرحة، ج ٢.

٨ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٩٩.

٩ الفقيه، ج ١، ص ١٩٧، المقنع، ص ٥٢، للنهاية، ص ٢٤.

قال ابن طاووس: وهو في بعض نسخ التهذيب^١ الجديدة، وقطع بأنه تدليس، إلا أن الرواية مرسلة.

ولو اشتبه بالاستحاضة اعتبر بالسود والحمرة والغلظ والحرارة وأضدادها؛ لقول النبي ﷺ: «إذا كان دم الحيض فإنه يسود يعرف فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الآخر فتوضئي»^٢.

وقول الصادق عليه السلام السابق، وقوله: «هو دم حار تجد له حرقة، ودم الاستحاضة فاسد بارد»^٣.

وبالثلاثة والعشرة اللذين هما أقله وأكثره بإتفاقنا؛ لقول النبي ﷺ في خبر أبي أمامة: «أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة»^٤، وبمعناه قول الصادق والرضا عليه السلام^٥.

وحبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام بالنمائي في أكثره^٦ معمول على من عاداتها ذلك واسمها بها الدم، لمخالفته الإجماع، كما قاله الشيخ في التهذيب^٧.

وبشروط التوالي - في المشهور - عملاً بالمتيقن والخبر عن الصادق عليه السلام بعدم التوالي - أرسله يونس^٨ - منقطع في العشرة، وقد تركه الأكثر.

وما بين الأقل والأكثر حيض مع إمكانه وإن اختلف لونه؛ لاستصحاب الحيض. ولخبر سماعة عن الصادق عليه السلام: «تستدخل الكرسف، فإن خرج دم لم تطهر»^٩.

١ راجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦، ح ١١٨٥

٢ سنن أبي داود، ج ١، ص ٧٥، ح ١٢٨٦ سنن النسائي، ج ١، ص ١٤٨-١٤٩، ح ٢١٥، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٤٨٢-٤٨٤، ح ١٥٥١

٣ الكافي، ج ٣، ص ٩١-٩٢، باب معرفة دم الحيض، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١-١٥٢، ح ٤٣٦

٤ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٨٥، ح ٨٢٤ / ٦

٥ الكافي، ج ٣، ص ٧٥، باب أدنى الحيض، ح ١ و ١٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٥: الاستبصار، ج ١، ص ١٣٠، ح ٤٤٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧، ح ٤٥: الاستبصار، ج ١، ص ١٣١، ح ٤٥١

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧، ذيل الحديث ٤٥٠

٨ الكافي، ج ٣، ص ٧٦، باب أدنى الحيض، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨، ح ٤٥٢

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦١، ح ١٦٢

وكذا لو لم تر هذه العاشر، أو رأتها متفرقاً بعد الثلاثة؛ لخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «إذا رأتها قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى»^١.

وأقل الظهر عشرة أيام باتفاقنا؛ لنص عن الباقر والصادق عليه السلام^٢.

وقول النبي صلى الله عليه وآله: «تلبث شطر دهرها لا تصوم ولا تصلي»^٣. وقد ثبت أن أكثر الحيض عشرة فالشطر الآخر مثلها.

وقول علي عليه السلام: «قالون»^٤ لمن قال هيمن ادعت ثلاث حيض في شهر تأتي بيئته من أهلها^٥، وروى السكوني عن الصادق عليه السلام حكم علي بذلك^٦. ولا يتم مع كون الظهر خمسة عشر يوماً

ولا حد لأكثره إجماعاً، قاله الفاضل، وحمل قول أبي الصلاح في تحديده بثلاثة أشهر^٧ على الغالب^٨.

والأغلب في الحيض الستة والسبعة، وانظر باقي الشهر؛ للوجدان في كثير. ويختلف بحسب السن، فينقص عدده عند الكبر، كما في مرسلة يونس عن الصادق عليه السلام^٩.

مسائل

الأولى: تثبت العادة بمرتين متساويتين عدداً ووقتاً، ففي الثالثة ترد إليها؛ لأن العود لا يحصل إلا بالتكرار.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٤٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣-١٣٦، ح ٤٤٩.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٧٦، باب أدنى الحيض...، ح ٤-٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨، ح ٤٥١-٤٥٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٥٢.

٣. أورده الثوري في المتهجد، ج ١، ص ٤٦.

٤. في هامش «ق»: «لفة رومية، أي جيدة».

٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢٣-١٢٤، ديل الحديث ٣١٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٦، ح ٥٧٦؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٣٥٦-٣٥٧، ح ١٢٧٧.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٨. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٥٩، الفرع الرابع من المسألة ٨٣.

٩. الكافي، ج ٢، ص ٧٦، باب أدنى الحيض...، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨، ح ٤٥٢.

ولقول النبي ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرئت»^١، ولا يصدق الجمع على الواحد.
وفي مقطوع سماعة «إذا اتفق شهران عدة أيام سواء فتلك أيامها»^٢.
ولا تشترط الثلاث باتفاقنا، لأن الجمع يصدق على الاثنين، وقد حصل
المشتق منه.

الثانية: لا يشترط في العادة تعدد الشهر، وما ذكره في الخبر من الشهر بناءً على
الغالب، فلو تساوى الحيضان في شهر واحد كفى في العدديّة، صرح به في المبسوط
والخلاص^٣، وكذا لو تساويا في زيادة عسى شهرين
أما الوقتية فالظاهر اشتراط تكرّر الصهرين متساويين وقتاً.
ولو تساوبا عدداً واختلفا وقتاً استقرّ بعدد لا غير، فحينئذٍ تستظهر برؤية الدم
الثالث إلى ثلاثة أيام، ولو غير العشرة رجعت إلى العدد.
ولو استقرّا وقتاً واختلفا عدداً اعتبر الوقت وأقلّ العددين؛ لتكرّره، ولعموم خبر
الأقراء^٤.

ويمكن أن يكون وقتاً لا غير؛ لعدم عود العدد الأول.
أما لو اختلف العدد ولم يستقرّ الظهر بتكرّره متساوياً مرتين فلا وقت هنا قطعاً،
وفي العدد الوحدها

ويظهر من كلام الفاضل أنّه لا عبرة باستقرار الظهر^٥
وتظهر فائدته لو تعابر الوقت في الثالث، فإن لم نعتبر استقرار الظهر جلست
لرؤية الدم، وإن اعتبرناه بعد الثلاثة أو حضور الوقت.
هذا إن تقدّم على الوقت، ولو تأخّر أمكن ذلك استظهاراً. ويمكن القطع بالحيض

١ الكافي، ج ٣، ص ٨٢ - ٨٨، باب جامع في العائض ونسبها، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨١ -
٢٨٤، ح ١١٨٣ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٧٥ ح ٣٧٨١٠ - السالكين، البيهقي، ج ١، ص ٤٩٢،
ح ١٥٧٤.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٧٩، باب أول ما تحيض المرأة ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٠، ح ١١٧٨.

٣ المبسوط، ج ١، ص ٤٧: الخلاص، ج ١، ص ٢٣٩، المسألة ٢٠٦.

٤. راجع الهامش ١.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٦٠، الفرع «أ» من المسألة ٨٤.

هنا؛ إذ وجوده في الجملة مقطوع به، وتأخر وقته يزيد انبعثاً.
والأقرب أن اتحاد الوقت إنما يؤثر في لجسوس برؤية الدم فيه، وقلما يتفق دائماً.

وفي المبسوط:

إذا استقرت العادة ثم تقدمها أو تأخر عنها الدم يوم أو يومين إلى العشرة حكم بأنه حيض، وإن زاد على العشرة فلا^١.

الثالثة: لو اتفقت أيام التمييز عدداً ووقتاً وصفة مرتين استقرت العادة؛ للحكم بأنها أقراء.

ولو اختلفت الصفة أمكن ذلك إذا حكمنا بكونه حيضاً، كالأسود والأحمر، ويمكن عدم العادة هنا.

الرابعة: قد تعدد العادة على نظام طبيعي، كالثلاثة والأربعة والخمسة، أو لا، كعكسه إذا حصل التكرار المعتبر في الواحدة^٢ ولا فرق بين أن يكون تكررها على التوالي، كما لو رأت كل واحدة شهرين متواليين، أو لا، كما لو رأت الأعداد في ثلاثة أشهر، ثم رأتها على الترتيب الأول في ثلاثة أشهر أخرى؛ لأن تعاقب الأعداد لمختلفة قد صار عادة لها.

ويمكن منع تعدد العادة؛ لأن كل مقدار ناسخ لما قبله، فيحرجه عن الاعتبار، فحيث لو نسيت المستحاضة التوبة أخذت أقل الاحتمالات في كل شهر، ففي الفرض الأول تأخذ الثلاثة دائماً، وبو علمت عدمها أخذت أربعة ثم ثلاثة ثم ثلاثة، وكذا في كل دور، وفي عكسه إن اتسق فالحكم كذلك، وإن لم يتسق فالثلاثة دائماً.

ويمكن العود إلى التمييز، فإن فقد فإلى الروايات؛ لما يأتي إن شاء الله، ويتعيان لو منعنا تعدد العادة.

الخامسة: قد ترك ذات التمييز الصلاة ولصوم عشرين يوماً متواليه، بأن ترى

الأحمر عشرة، فإنها تجلس فيها؛ لا يمكن كونه حيضاً على القول بعدم الاستظهار، ثم ترى الأسود بعده عشرة، فإنها تعمل بأقوى الدمين، وتبين أن الأول استحاضة، ولو فرض قوة الدم الثالث انتقلت إليه.

وكذا يتعدد الجلوس في ناسية العادة لو ذكرت.

وفي المعتبر: تحتاط في العشرة الثانية بالعبادة، فإن انقطع عليها أو قبلها قضت الصوم^١، وإلا صح؛ لأنه مع تجاوز العشرة عات شرط التمييز.

السادسة: هل يشترط في التمييز بدوع الدم لضعيف أقل الظهر؟ وجهان. نعم؛ لأننا إذا جعلنا القويّ حبضاً جعلنا الضعيف طهراً؛ لأنه مقابله، ولا؛ لعدم قول النبي ﷺ: «دم الحيض أسود يُعرف»^٢.

فلو رأت خمسة أسود، ثم تسعة أصفر، ثم عاد الأسود ثلاثة فصاعداً، فعلى الأول لا تمييز لها، وهو ظاهر المعتبر^٣، وعلى الثاني حبضها خمسة

وظاهر المبسوط أن الحيض العائد إن لم يتجاوز العشرة^٤؛ لأن الصفرة لما خرجت عن الحيض خرج ما قبلها.

وفي خير يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام في الدم ثلاثة أو خمسة يتعمقه طهر خمسة، ثم يعود الدم أربعة إن رأت الدم لم تصل، وإن رأت الطهر صلت إلى ثلاثين يوماً، فإذا أنصب الدم فهي مستحاضة^٥.

وعمله الشيخ على مضطربة اختلط حيضها، أو مستحاضة استمر بها الدم، واشتبهت عاداتها، ففرضها أن تحمل ما يشبه دم الحيض حبضاً، والآخر طهراً - صفرة كان أو نقاء - ليستبين حالها^٦.

١. المعتبر، ج ١، ص ٢٠٦.

٢. راجع الهامش ٢ ص ١٧٨.

٣. المعتبر، ج ١، ص ٢٠٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٥٠.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٧٩، بساب أول ما تحيض المرأة، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٠، ح ١١٧٩.

الاستبصار، ج ١، ص ١٣١-١٣٢، ح ٤٥٣.

٦. الاستبصار، ج ١، ص ١٣٢، دليل الحديث ٤٥٤.

وهو تصريح بعدم اشتراط كون الضعيف أقل الطهر.
وفي المبسوط:

إن اختلط عليها أيامها فلا تستغفر على وجه واحد، تركت العبادة كلما رأت الدم،
وصلت كلما رأت الطهر، إلى أن تستغفر عاداتها.^١
وهو مطابق بظاهره للخبر.
وفي المعتمد:

إنما كان كذلك لأنه ليس لها طهر ولا حيض على اليقين، بل هو دم مشبه بعمل
فيه بالاحتياط^٢

السابعة: قال في المبسوط:

روي عنهم عليهم السلام «أن الصفرة في أيام حيض حيض، وفي أيام الطهر طهر». وعثر
أيام الحيض بالعادة، أو بما يمكن فيه ذلك، كالمبتدأة والتي تعقب عاداتها دم بعد
أقل الطهر؛ حملاً للخبر على عمومه^٣
والذي في الكافي عن الصادق عليه السلام «كل ما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة
أو حمرة فهو من الحيض، وكل ما رتته بعد حيضها فليس من الحيض»^٤.
وعنه عليه السلام «السنة في الحيض أن يكون الصفرة والكدره فما فوقها في أيام
الحيض إذا عرفت حمضاً كده»^٥.

الثامنة: ذات العادة المستقرة تترك العبادة بالرؤية حسب ما مر؛ لأن المعتاد
كالمتيقن.

ولخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في أيام حيضها:
«لا تصلي»^٦.

١. المبسوط، ج ١، ص ٤٣.

٢. المعتمد، ج ١، ص ٢٠٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٤٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٧٦-٧٧، باب أدنى الحيض، ح ٥.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٨٢-٨٦، باب جامع في الحيض والمستحاضة، ح ١.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٧٨، باب المرأة ترى الصفرة...، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٠.

وعنه عليه السلام: «إذا رأت الدم أتيام حيضها تركت الصلاة»^١.
 والمبتدأة أيضاً عند الشيخ ^٢؛ لظاهر الخبر السالف ^٣؛ بناءً على ما فسر به الأتيام،
 وما تلوناه من الخبرين ظاهرهما المعتادة.
 ولخبر منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «أي ساعة رأت الصائمة الدم تفطر»^٤.
 وعن الباقر عليه السلام في خبر محمد بن مسلم: «تفطر، إنما فطرها من الدم»^٥.
 وردّه في المعتمد بحمل الدم على المعهود، وهو دم الحيض، وإنما يكون في
 العادة، ورجح قول ابن الجنيد والمرتضى بالتعبد إلى الثلاثة؛ لتيقن الأمر بالعبادة
 فلا يزول إلا بمثله، ولا يعارض بالمعتادة، وبأن الاحتمال قائم بعد الثلاثة؛ لجواز
 وجود دم أقوى بعدها ناقل لحكم الحيض إليه؛ لما مرّ، ولأن الأصل عدم
 دم طارئ^٦.

وهي المختلف أحتج على الأول بقول الصادق عليه السلام - في خبرين - «إن دم
 الحيض حار»^٧، والوصف بالحرارة مسلط على الحكم بالحيض حيث وجدت^٨.
 فلبا: طاهر الخبرين في المستطاعة مع الاشياء.
 سلّمنا، لكن الدليل أخص من الدعوى، فإنه لو سلّم كان المصير إلى الحيض إذا
 حصل الشرط، والمدعى أعم منه
 ولا ريب في قوة قول الشيخ وإن كان الاستظهار أحوط.
 وحكم المضطربة كالمبتدأة

وقد روى سماعة، قال: سألت عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها، قال: «إذا

١. الكافي، ج ٢، ص ٧٦-٧٧، باب آدمي الحيض... ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٧-١٥٨، ح ٤٥٢.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٤٢.

٣. تقدّم آنفاً.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٤، ح ١٢٢٨ الاستبصار ج ١، ص ١٤٦، ح ٤٩٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٣٥.

٦. المعتمد، ج ١، ص ٢١٣-٢١٤.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٩١، باب معرفة دم الحيض... ح ١-٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٢٩-٤٣٠.

٨. مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٩٨، المسألة ١٤٣.

رأت قبل وقتها فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل الوقت»^١.
وفي خبر إسحاق بن عمار^٢ عن الصادق عليه السلام في المرأة ترى الصفرة: «إن كان قبل
الحيض بيومين فهو من الحيض»^٣.
وهما يرجحان مذهب الشيخ.
ولأن اتفاق الوقت دائماً نادر.
التاسعة: المعتادة دون العشرة مع الدم، المستمرة تستظهر بترك العبادة يوماً أو
يومين، ثم تغتسل للحيض وتأتي بأفعال المستحاضة مع المراعاة، فتستدرك ما ظهر
فيه الخلل هي المشهور؛ لخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا رأت دمًا بعد أيامها
فلتقم عن الصلاة يوماً أو يومين»^٤.
ومثله عن الصادق عليه السلام^٥.
والمرتضى وابن الجندی: تستظهر إلى العشرة، لأنها أيام الحيض^٦.
ولخبر يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام: «تستظهر عذتها ثم تستظهر بعشرة أيام»^٧
والتحجير وحده قوي، لأنه في خبر سعيد بن مسهر عن الصادق عليه السلام وخبر البرنظي
عن الرضا عليه السلام: «أو ثلاثة»^٨، وإن كان الاقتصار أحوط للعبادة.
وترك الاستظهار جائز - وإن كان طاهر الشيخ والمرتضى وجوه^٩ - وقد قطع به
ابن إدريس عليه السلام^{١٠}.

١ الكافي، ج ٣، ص ٧٧، باب المرأة ترى الدم، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٨-١٥٩، ح ٤٥٣

٢ في المصدر: «عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير»

٣ الكافي، ج ٣، ص ٧٨، باب المرأة ترى الصفرة، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٦، ح ١٢٣٦

٤، أورده المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢١٥ نقلاً عن كتاب المشيخة للحسين بن محبوب.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٢، ح ١٤٩٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١٣

٦ حكاة عن السيد المرتضى المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢١٤، وعن ابن الجيد العلامة في مختلف الشيعة،

ج ١، ص ٢٠٢، المسألة ١٤٥

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١٦.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٢-١٧٣، ح ٤٨٩-٤٩٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١٣-٥١٤.

٩، النهاية، ص ٢٤؛ وراجع المعتمد، ج ١، ص ٢١٤.

١٠ السرر، ج ١، ص ١٤٩

لنا: قول النبي ﷺ: «دعي الصلاة أيام أقرائك»^١ ومفهومه الصلاة بعدها.
ولخبر ابن أبي يعفور عن الصادق عليه السلام «المستحاضة إذا مضى أيام أقرائها
اغتسلت»^٢.

ولخبر معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إذا جاوزت أيامها ورأت دمها يثقب
الكرسف اغتسلت»^٣.

وابن العبيد: الاحتياط أن تستطهر بعد عاداتها، وتسبح بقدر صلاتها إلى العشرة،
مع حكمه بالاستطهار إلى العشرة، وكذا تصنع من يقدم الدم عاداتها بيوم أو
يومين عنده^٤.

وكلاهما يحالف المشهور، وإن أراد بانتطهر الاغتسال اشتدت المخالفة.
ولا فرق في الاستطهار والرجوع إلى العادة بين تقدمها وتأخرها، أو أن ترى
قلها وبعدها وفيها، ولو لم سحاور فالجميع حيض

فرع. هذا الاستطهار إنما هو مع بقاء الدم بأيّ لوي اتفق، لمنطوق الأخبار،
واحتمال الحيض، أمّا مع النفاة فلا

ويظهر من المختلف عموم^٥، وحيثه غير ظاهرة الدلالة.

وفي التذكرة^٦ قطع بما قلناه

وكذا تستطهر المبتدأ إذا رجعت إلى عادة سائها بيوم، رواه محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام^٧.

١ راجع الهامش ١ ص ١٨٠

٢ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٥٨

٣ الكافي ج ٣، ص ٨٨-٨٩، باب جامع العائض والمستحاضة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٦، ح ٢٧٧،
و ص ١٧٠، ح ٤٨٤

٤ راجع مختلف الشيعة ج ١، ص ٢٠٢ المسألة ١٤٥

٥ راجع مختلف الشيعة ج ١، ص ٢٠٥ المسألة ١٤٦

٦ تذكرة الفقهاء ج ١، ص ٢٧٧، الفرع «أ» من المسألة ٨٨

٧ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٠١، ح ١٢٥٢، الاستبصار ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧٢

العاشرة: لو عارض التمييز العادة - بمعنى عدم إمكان الجمع - فالعمل على العادة في المشهور؛ لعموم قول النبي ﷺ المذكور^١، وعموم خبري الصفرة^٢. وفي النهاية على التمييز^٣؛ لصحيح معاوية بن عمار عن الصادق ﷺ: «دم الحيض حار»^٤.

وفي حسن حفص عنه ﷺ: «دم لحيض حار عبيط أسود، له دفع وحرارة»^٥. قلنا: الجمع بين الأخبار بعمل هذه على غير المعتادة.

١. تقدّم في الهامش ١ من ص ١٨٠.

٢. راجع الهامش ٤ و ٥ من ص ١٨٣.

٣. النهاية ص ٢٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٩١، باب معرفة دم الحيض ...، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٣٠.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٩١، باب معرفة دم الحيض ...، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٢٩.

المقام الثالث في الاستحاضة

ودمها غالباً أصفر بارد؛ لقول الصادق عليه السلام في حسن حفص: «و دم الاستحاضة أصفر بارد»^١.

وزاد الشيخان الرقة، كما زاد الغلط في الحيص^٢.

وهي خبر سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام: في المرأة تحيض ثم تطهر، وربما رأت بعده الدم الرقيق^٣.

وهي خبر علي بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام «تدع الصلاة ما دامت ترى الدم المبيط، فإذا رقت وكانت صفرة اعتسليت»^٤.

والعبط يشعر بالغلط، والرقة تنبيه عليه

وكل ما تراه الصبغة أو اليابسة أو دون الثلاثة أو غير متوالية أو أريد من العادة ويتجاوز العشرة أو بعد أكثر النفاس أو بعد التمييز أو قبله إذا كان الدم السالي أقوى وليس بينهما عشرة أو بعد ردها إلى عادة النساء أو الأقران أو إحدى الروايات الآتية ويستمر فهو استحاضة ما لم تعلم أنه لعذرة أو قرح وشبهه، وقد مر وسيجيء تقريره.

ويجب اعتبار الدم، فإن لطخ باطن الكرسف ولم يثقبه ولا ظهر عليه فعلها إبدالها أو غسلها؛ لو حوت إزالة النجاسة، والوضوء لكل صلاة، وإن ثقبه ولم يسلم، فعلها مع ذلك تغيير الحرقة أو غسلها، وغسل لمصباح، وإن سال، فمع ذلك غسلان للظهيرين

١. الكافي، ج ٣، ص ٩١، باب معرفة دم العبط، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥١، ح ٤٢٩.

٢. المقطعة، ص ٥١ و ٥٦؛ التبيان، ج ٢، ص ٢٢، دليل الآية ٢٢٢ من سورة البقرة (٢).

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٢، ح ١٩٠، الاستبصار، ج ١، ص ١٤٩، ح ٥١٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٤، ح ٤٩٧.

والعشاءين مع الجمع بينهما بتأخير الأولى حتى يدخل وقت الثانية.
 وابن أبي عقيل جعل القسم الأول غير ناقض للطهارة، وسوى بين القسمين
 الآخرين في وجوب الغسل ثلاثاً، ولم يذكر الوضوء^١.
 فالإجماع حاصل في الثلاثة على القسم الأخير.
 وفي المعتز: الذي ظهر لي أنه إن ظهر على الكرسف وجب ثلاثة أغسال، وإن
 لم يظهر فالوضوءات^٢، وهو ظاهر صاحب النسخ.
 والمرضى على أصله في أن لا وضوء مع الغسل^٣.
 وابن الجنيّد: إن ثقب الكرسف فالأغسال الثلاثة، وإلا فغسل في اليوم والليلة^٤
 وأما الأخبار، فروى الصحاف عن الصادق عليه السلام: «فلتغتسل وتصلّي الظهرين، ثم
 تنتظر فإن كان الدم لا يسيل فيما بينها وبين المغرب فلتوضأ لكل صلاة ما لم تطرح
 الكرسف، فإن طرحته وسال وحب عليها الغسل، وإن طرحته ولم يسال فلتوضأ ولا
 غسل عليها، وإن كان إذا أمسكت الكرسف يسيل من حلقه صيباً فعليها الغسل
 ثلاثاً». وقال الصادق عليه السلام: «فإذا فعلت ذلك أذهب الله الدم عنها»^٥
 وفي خبر ابن سنان عنه عليه السلام: «لم تفعله امرأة قط حساساً إلا عوفيت من ذلك»^٦
 فرع: هذا مشعر بأن الاعتبار بوقت الصلاة، فلا أثر لما قبله، ويظهر منه أن السيل
 ينبغي أن يكون واقعاً، فلو كان مقدّر الوقوع فلا أثر له؛ لقوله: «ما لم تطرح
 الكرسف» إلى آخره.

١. حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٤٤.

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٤٥.

٣. حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٩٦.

٤. حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٤٤.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٩٥-٩٦، باب العيلى ترى الدم، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٨-١٦٩، ح ١٤٨٢.

الاستبصار، ج ١، ص ١٤٠-١٤١، ح ٤٨٢.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٩٠، باب جامع في العائض والمستحاضة، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٨٧، و

ص ٤٠٦، ح ١٢٥٤.

وروى زرارة عن الباقر عليه السلام: «فَتَغْتَسِلُ وَتَسْتَوِثِقُ مِنْ نَفْسِهَا وَتَصَلِّي كُلَّ صَلَاةٍ بِوَضُوءٍ مَا لَمْ يَنْفِذِ الدَّمُ، فَإِذَا نَفَذَ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ»^١.

وروى معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام: «إِذَا ثَقَبَ الْكَرْسُفَ اعْتَسَلْتَ لِلظَّهْرِ، تَوَخَّرَ هَذِهِ وَتَعَثَّلَ هَذِهِ، وَالْعِشَاءُ بَيْنَ تَوَخَّرَ هَذِهِ وَتَعَثَّلَ هَذِهِ، وَتَغْتَسِلُ لِلصُّبْحِ، وَتَحْتَشِي وَتَسْتَشْفِرُ وَتَضْمُّ فَخَذَيْهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا يَأْتِيهَا بِعَلْهَا أَيَّامَ قَرْنِهَا، وَإِنْ لَمْ يَثْقُبْ تَوَضَّاتٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَدَخَلْتَ الْمَسْجِدَ»^٢.

وهذه حجة المحتر، وفيها تصريح بجواز دخول المستحاضة المسجد، وتلويح بأن التلويح مانع من الدخول.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ ثَلَاثًا»^٣، ولم يذكر الوضوء ولا التعميل.

وهذا حجة ابن أبي عقيل.

قلنا: المطلق يُحْمَلُ عَلَى الْمَقْيَدِ.

وروى سماعه: «الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا ثَقَبَ الْكَرْسُفَ اعْتَسَلَتْ الثَّلَاثَةَ، وَإِنْ لَمْ يَجِرِ الدَّمُ الْكَرْسُفَ فَالْغَسْلُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً، وَالْوَضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ»^٤.

وهذا لابن الجبيل، وحمل على الفوذ وعدم السيل^٥.

وفي الخبر المشهور في سنن الحيف لثلاث «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حَبِيشٍ أَنْ تَدْعَ الصَّلَاةَ قَدْرَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلَ»^٦.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٩، ح ٤٨٣.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٨٨ - ٨٩، باب جامع في الحائض والمستحاضة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٦ - ١٠٧، ح ٢٧٧، و ص ١٧٠، ح ٤٨٤.

٣ راجع الهامش ٦ من ص ١٨٩.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٨٩ - ٩٠، باب جامع في الحائض والمستحاضة، ح ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٠، ح ٤٨٥.

٥ حملة عليهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١١، المسألة ١٥١.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٨٣ - ٨٤، باب جامع في الحائض والمستحاضة، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨١، ح ١١٨٣.

وفي كلام الباقر عليه السلام: «تغتسل وتوضأ لكل صلاة»^١.

وأمر رسول الله ﷺ الناس وقتها وعددها بترك الصلاة عند إقبال الحيض، وبالاغتسال عند إدباره، وقتر الصادق عليه السلام الإقبال والإدبار بتغير اللون من السواد إلى غيره؛ لأن دم الحيض أسود يُعرف^٢.

وأمر رسول الله ﷺ حمئة بنت جعش - وكانت مبتدأة - بالتلجم والتحيض في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة، ثم يغسل للمجر، ثم للظهرين، ثم للعشاءين، تؤخر الأولى وتمحل الثانية^٣.

والجمع بين هذه بالقول المشهور.

وعلم منها أنها لا تجمع بين صلاتين بوضوء وإن كان الدم كثيراً.

وظاهر المفد في ذات الأغسال الاكتفاء بوضوء واحد لصلاتي الجمع^٤، وقطع به ابن طاووس والمحقق^٥؛ عملاً بطاهر الخبير.

وإنما وجب الوضوء الواحد بما تقدم من احتياج ما عدا غسل الجنابة إلى الوضوء.

والخبير عن النبي ﷺ: «أن المسحاضة تتوضأ لكل صلاة»^٦ محمول على عدم نفوذ الدم.

وقطع في المختلف بوجوب الوضوء من العموم الآية^٧ السالم عن [معارضة]

كون الغسل رافعاً للحدث^٨.

١. الكافي، ج ٢، ص ٨٥، باب جامع في العائض والمستحاضة، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٢، ح ١١٨٣.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٨٣-٨٦، باب جامع في العائض والمستحاضة، ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨١-٢٨٤، ح ١١٨٣.

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٠٥-٢٠٦، ح ٦٦٧، الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٢١-٢٢٣، ح ١١٢٨ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٤٧٩، ح ٤٨/٨٢٢.

٤. المقنعة، ص ٥٧.

٥. المختبر، ج ١، ص ٢٤٧.

٦. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢٠٤، ح ٦٢٥؛ السنن الكبرى، لبيهقي، ج ١، ص ٥١٠-٥١١، ح ١٦٣٠.

٧. المائدة (٥)، ٦.

٨. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١٢-٢١٣، المسألة ١٥٣.

قائدة: معنى قوله عليه السلام: «في علم الله»^١ اختصاص علمه بالله؛ إذ لا حيض لها معلوم عندها، أو فيما علمك الله من عادات النساء، فإنه القدر الغالب عليهن، ويكون كخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في المستحاضة: «تتظر بعض نساءها فتقتدي بأقرائها»^٢.

وعن سماعه أنه سأل عن لمبتدأة، فقال: «أقراؤها مثل أقراء نساءها، فإن اختلفن فأكثر جلوسها عشرة أيام، وأقله ثلاثة»^٣ واستدل الشيخ على صحة الرواية بالإجماع^٤

وعن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام في الجارية المستحاضة: «تأخذ عشرة من الشهر الأول، وثلاثة من الثاني وما بعده»^٥.

وهذا حكم المبتدأة إذا فقدت التمييز، أما المضطربة فتشاركها في التمييز، ثم لا ترجع إلى النساء؛ لأنه قد سبق لها عادة، بل تشاركها في الجلوس الشرعي.

وحير في المبسوط بين الثلاثة والعشرة في الشهرين وبين السبعة فيهما^٦.

وفي موضع آخر: عشرة طهر وعشرة حيض؛ لأنه قد يمكن أن يكون حيضاً^٧

وفي الخلاف: ستة أو سبعة^٨.

وفي النهاية: روى عشرة ثم ثلاثة^٩.

١ راجع الهامش ٢ من ص ١٩١

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٦، ح ١٢٥٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧٢

٣ الكافي، ج ٣، ص ٧٩، باب أول ما تحيض المرأة، ج ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٠ - ٣٨١، ح ١١٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٨، ح ٤٧١

٤ الخلاف، ج ١، ص ٢٣٤، المسألة ٢٠٠

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨١، ح ١١٨٢، و ص ٤٠٠، ح ١٢٥١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٦٩ - ٤٧٠

٦ المبسوط، ج ١، ص ٤٧

٧ المبسوط، ج ١، ص ٥١ و ٥٥

٨ الخلاف، ج ١، ص ٢٣٠، المسألة ١٩٧

٩ النهاية، ص ٢٥

والصدوق: أكثر جلوسها عشرة لكل شهر^١، وهو ظاهر المرتضى حيث قال:
ثلاثة إلى عشرة^٢.
والكل متقارب.

فروع:

الأوّل: ظاهر الخير^٣ التخير بين الستّة والسبعة، ولا محذور في التخير بين
فعل الواجب وتركه؛ لوجود مثله في الصلاة في الأماكن الأربعة، والتسبيح بدل
الحمد في الأقرب.

ويمكن عودها إلى ما يعلب على ظنّها: نقوّة طرف الظنّ، ووجوب العمل بالراجح.
وعلى التفسير الثاني لـ «علم الله» المؤيد بالخير تجتهد في النساء، وتأخذ عادة
الأقرب إليها من جهة الأبوين، ولا اختصاص للعصبة هنا؛ لأنّ المعبر الطبيعة، وهي
جاذبة من الطرفين، فإن تعذر فأقرانها، قاله في المبسوط^٤، وتبعه جماعة من
الأصحاب^٥.

فحينئذ إن كان عادة الأقرب ستّة فهي المأخوذة، وإن كانت عادتهم سبعة فهي
المأخوذة، فيكون قوله «ستّة أو سبعة» للتويع، أي إن كنّ يحضن ستّة فتحيض
ستّة، وإن كنّ يحضن سبعة فتحيض سبعة.

فإن زدن عن السبع أو نقصن عن الستّ فالمعبر عادتهم؛ لأنّ الأمر بالستّة أو
السبعة بناءً على الغالب.

ويمكن أخذ الستّة إن نقصن، والسبعة إن زدن؛ عملاً بالأقرب إلى عادتهم في
الموضعين.

١ الفقيه، ج ١، ص ٩٢، ذيل الحديث ١٩٨.

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٠٢، المسألة ١٤٥.

٣ أي غير حملة بنت جعش، المتقدم في ص ١٩١.

٤ المبسوط، ج ١، ص ٤٦.

٥ كابن الجراح في المذهب، ج ١، ص ٢٧؛ وابن حمزة في التوسيلة، ص ٥٩؛ والعلامة في نهاية الإحكام، ج ١،

وظاهر كلام الأصحاب أن عادة النساء والأقران مقدّمة على هذين العددين،
وأنها لا ترجع إليهما إلا عند عدم لنساء ولأقران، أو اختلاف عاداتهن من غير أن
يكون فيهنّ أغلب؛ إذ لو كان أغلب عيّن عدداً تعيّضت به.

الثاني: خبر محمد بن مسلم^١ يدلّ على التمسك ولو بواحدة؛ قضية للبعض،
وهو خلاف الفتوى.

ويمكن حملها على غير المتمكّنة من معرفة عادات جميع نساها، فتكتفي
بالبعض الممكن، ولأنّ تتبّع جميع نساها فيه عسر غالباً.

الثالث: أكر في المعبر العود إلى الأقران مطالباً بالدليل، وفارقاً بالمشاكلة في
الطباع والجسّية في نساها دون الأقران^٢.

ولك أن تقول لفظ «نساها» دالّ عليه، فإنّ الإضافة تصدق بأدنى ملاسّة، ولما
لا بسنها في السنّ والبلد صدق عيّن النساء، وأمّا المشاكلة فمع السنّ واتحاد
البلد تحصل غالباً، وحينئذٍ ليس في كلام الأصحاب منع منه وإن لم يكن فيه
تصريح به.

نعم، الظاهر اعتبار اتحاد البلد في الجميع؛ لأنّ للتلدان أثراً ظاهراً في تخالف
الأمزجة.

وعلى ما فسّرنا به «علم الله» يقوى ذلك، وقرينته «سنة أو سبعة» فإنّ هذه
الأغلبية لا تختصّ بنساها دون غيرهنّ.

الرابع: حكّم أبو الصلاح برجع المضطربة إلى النساء، ثمّ التمييز، ثمّ السبعة^٣.
وهو مخالف للمشهور رواية وفتوى

وحكّم ابن الجنيد في المبتدأة والمضطربة بعشرة أولاً، ثمّ ثلاثة فيما بعد، وبقضاء
عشرة من شهر رمضان؛ للاحتياط^٤.

١. تقدّم خبره في ص ١٩٢.

٢. المعبر، ج ١، ص ٢٠٨-٢٠٩.

٣. الكافي في الفقه، ص ١٢٨.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٠٢ مسألة ١٤٥.

الخامس: لا تصح طهارتها قبل الوقت؛ لعدم الحاجة إليه، وللمحبر أنها تتوضأ لكل صلاة^١.

وحكم الشيخ - في المبسوط والخلاف - وابن إدريس بتوقف صحة الصلاة على معاقبة الطهارة، فلو لم تتشاغل بها ثم صلت لم تصح؛ لأن فرضها الوضوء عند الصلاة، وهي تقتضي التعقيب^٢.

وليس في أكثر الأخبار «عند»، نعم، هو في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الغسل ثلاثاً^٣، وهي خبر الصحاف «فلتوضأ»، ولتصل عند وقت كل صلاة^٤.

والأصل الصحة، كما قواه الفاضلان^٥، لا أن يقال: الصلاة بالحدث مخالف للأصل، فيجب تقليله ما أمكن، وهو قريب.

نعم، لا يضر اشتغالها بمقدمات الصلاة كالستر والاجتهاد في القبلة وانتظار الجماعة، قاله الفاضل^٦.



وظاهر الخلاف: المنع في ذلك

أما الأذان والإقامة فلا يقدحان قطعاً؛ نظراً إلى حكمهما على الوجه الأكمل السادس: الأجود تحديد الوضوء لصلاة النافلة؛ لما قلناه من الحدث، وظاهر الخبر^٨.

وجوز الشيخ صلاة ما شاءت من النافلة بوضوء الفريضة^٩، فكأنه يحمل الصلاة

١. راجع الهامش ٦ من ص ١٩١.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٦٨، الخلاف، ج ١، ص ٢٥١، المسألة ٢٢٤ للسر، ج ١، ص ١٥٢.

٣. راجع الهامش ٣ من ص ١٩٠.

٤. راجع الهامش ٥ من ص ١٨٩.

٥. المعتبر، ج ١، ص ١١٣، مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١٣، المسألة ١٥٤.

٦. نهاية الإحكام، ج ١، ص ١٢٧.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٢٥١، المسألة ٢٢٤.

٨. راجع الهامش ٦ من ص ١٩١.

٩. المبسوط، ج ١، ص ٦٨.

المأمور بالوضوء لها على المعهودة، وهي ليوميّة أو الفريضة.
ولو جوّزنا لها فعل القضاء انسحب الخلاف.
نعم، يجوز لها الجمع بين الفرائض والوفل بغسل واحد لوقته.
وكذا تجمع بين صلاتي الليل والصبح بغسل، فتؤخّر صلاة الليل وتقدم صلاة
الفجر لأوّل وقتها؛ لأنّ الغسل لا يتعدّد، لا بحسب الوقت المخصوص.
ولو لم تنتقل ليلاً اغتسلت بعد الفجر.
ولو كانت صائمة قدّمته على الفجر، كغسل مقطعة الحيض.
تنبيه: قال في المعتز: تصير طاهراً بالأفعال إجماعاً.^١
وصحّة الصلاة موقوفة على جميعها.
أمّا الصوم فيكمي فيه الغسل، ولو أحلت به قصت لا غير؛ للخبر^٢
وكلام المبسوط يشعر بتوقّعه في القضاء؛ حيث أسنده إلى رواية الأصحاب.^٣
نعم، لا يشترط في صحّة صوم يوم غسل الليلة المستقبله قطعاً؛ لسبق تمامه.
وهل يشترط فيه غسل ليلته؟ فيه كلام يأتي إن شاء الله.
واستثنى ابن حمزة ممّا يعمل للمستحاضة دخول الكعبة^٤؛ حراسة عن مظنة
التلوّث.

السابع: ظاهر الأصحاب توقّف حلّ انوطء على ما توقّف عليه الصلاة والصوم
من الوضوء والغسل؛ لقولهم: يجوز وطؤها إذا فعلت ما تفعله المستحاضة، قاله
المفيد وابن الجنيد والمرتضى والشيخ^٥؛ لوجود الأدى فيه، كالحيض.
ولخبر عبد الملك بن أعين عن الصادق عليه السلام: «ولا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل»^٦.

١. المعتز، ج ١، ص ٢٤٨.

٢. راجع الكافي، ج ٤، ص ١٣٦، باب صوم الحائض والمستحاضة، ج ٦، والفتاوى، ج ٢، ص ١٤٤-١٤٥.

ج ١١٩٩١ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١، ح ٩٣٧.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٦٨.

٤. الوسيلة، ص ٦١ و١٩٣.

٥. المقتبة، ص ٥٧؛ النهاية، ص ٢٩ المبسوط ج ١، ص ٦٧، وحكاة عنهم المحقق في المعتز، ج ١، ص ٢٤٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٢، ح ١٢٥٧، وفيه، عن مالك بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام.

وَجَعَلَهُ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَعْتَبَرِ مَكْرُوهًا مَغْلُظًا قَبْلَ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ مَرَضٍ وَأَذَى،
فَالَاِمْتِنَاعُ فِيهِ أَوْلَى وَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ؛ لِمَعْنَى «فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ»^١، وَ«نِسَاؤُكُمْ حَزَنٌ
لَكُمْ فَأَتُوا حَزَنَكُمْ أَنْتُمْ»^٢، وَ«إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ»^٣.
وَلَمَّا رَوَى: أَنَّ حَمْنَةَ بِنْتَ جَعْفَرٍ كَانَتْ زَوْجَهَا يَجَامِعُهَا مُسْتَحَاضَةً^٤، وَكَذَا
أُمُّ حَبِيبَةَ^٥.

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ، عَنِ الصَّادِقِ ع: «الْمُسْتَحَاضَةُ لَا بَأْسَ أَنْ يَأْتِيَهَا بِعَلْمِهَا
مَتَى شَاءَ إِلَّا أَيَّامَ أَقْرَانِهَا»^٦، وَمِثْلُهُ فِي خَيْرِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ ع^٧.
وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ مُطْلَقَةٌ، فَاشْتِرَاطُ الْأَفْعَالِ خِلَافُ الْأَصْلِ.
وَلِأَنَّ الْوُطْءَ لَا يَشْتَرِطُ فِيهِ الْخُلُوعُ مِنَ الْحَدَثِ، كَالْحَائِضِ الْمُنْقَطِعَةِ الدَّمِ.
وَلِإِصَالَةِ الْحَلِّ السَّالِمِ عَنِ الْمَعَارِضِ الشَّرْعِيَّةِ^٨.
وَأُجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّهُ قِيَاسٌ، وَعَنِ الْخَبَرِ: إِمَّا كَانَ إِرَادَةُ غَسْلِ الْحَيْضِ.
وَمَا أَقْرَبَ الْحِلَافِ هُنَا مِنَ الْخِلَافِ فِي وَطْءِ الْحَائِضِ قَبْلَ الْغَسْلِ.
وَلَمَّا عَلَّقَ الْمَفِيدُ حَلَّ الْوُطْءِ عَلَى الْأَفْعَالِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ نَزْعِ الْخُرْقِ
وَالغسل الفرح بالماء^٩.

الثامن: حَكَمُ الشَّيْخِ بِأَنَّهُ انْقِطَاعُ دِمَائِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ يَوْجِبُ الْوُضُوءَ^{١٠}، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبِرَّ.
وَقَيَّدَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِالْبِرِّ^{١١}.

١. البقرة (٢): ٢٢٢.

٢. البقرة (٢): ٢٢٣.

٣. المؤمنون (٢٣): ٦.

٤. سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٣، ح ٣١٠.

٥. سنن أبي داود، ج ١، ص ٨٣، ح ٣٠٩.

٦. راجع الهامش ٦ من ص ١٨٩.

٧. راجع الهامش ٢ من ص ١٩٠.

٨. المعْتَبَر، ج ١، ص ٢٤٨-٢٤٩.

٩. المَقْبُوضَةُ، ص ٥٧.

١٠. الْمَبْسُوط، ج ١، ص ٦٨.

١١. الْعَلَامَةُ فِي نَهَايَةِ الْإِحْكَامِ، ج ١، ص ١٢٨؛ وَتَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، ج ١، ص ١١٠، الرِّقْمُ ٢٧٤.

والأصل فيه أن انقطاع الدم يطهر معه الحكم بالحدث، أو أن الصلاة أبيحت مع الدم للضرورة وقد زالت.

ويمكن أن يقال، إن دم الاستحاضة في نفسه حدث يوجب الوضوء وحده تارة، والغسل أخرى، فإذا امتثلت فإن كان حال الطهارة منقطعاً واستمر الانقطاع فلا وضوء ولا غسل؛ لأنها فعلت موجبها، وإن خرج بعدها أو في أثناءها دم ثم انقطع إما في الأثناء أو بعده فإن كان نقطاع فترة فلا أثر له؛ لأنه يعود كالوجود دائماً، وإن كان انقطاع بُرئ فالأجود وجوب ما كان يوجب الدم، لأن الشارع علق على دم الاستحاضة الوضوء والغسل، وهذا دم استحاضة، والطهارة الأولى كانت لما سلف قبلها من الدم، ولا يلزم من صحة الصلاة مع الدم عدم تأثيره في الحدث.

وهذه المسألة لم يطهر فيها بعض من قبل أهل البيت عليهم السلام، ولكن ما أفسى به الشيخ هو قول العامة: بناءً منهم على أن حدث الاستحاضة يوجب الوضوء لا غير، فإذا انقطع بقي على ما كان عليه، ولما كان الأصحاب يوجبون به الغسل فليكن مستمراً وعلى هذا لو لم تعتنس مع الكثرة للصحيح - مثلاً - ثم دخل وقت الظهر فإن كان باعياً أحزأها غسل الطهرين؛ لأنه يرفع ما مضى من الحدث، وإن كان منقطعاً فالأجود وجوب الغسل، وكذا لو أهملت غسلَي النهار ودخل الليل.

ولو أهملت غسل الليل واغتسلت للصبح وصامت أجراً؛ لأنه يأتي على ما سلف. وإن كان الدم قد انقطع قبله وجب معه على ما قلناه، فلو أخلت به بطل الصوم والصلاة.

وفي نهاية المفاضل قَرَب وجوب لغسل لو انقطع الدم قبل فعله، إما بجنونها أو لإخلالها^١

التاسع: لو انقطع الدم في أثناء الصلاة حَكَم في الميسوط والخلاف بإتمامها؛ لأنها دخلت دخولاً مشروعاً، فلا تبطل عملها^٢؛ للنهي عنه^٣.

١ نهاية الإحكام، ج ١، ص ١٢٧

٢ الميسوط، ج ١، ص ٦٨، الخلاف، ج ١، ص ٢٥٠ - ٢٥١ المسألة ٢٢٢

٣ كما في سورة محمد (٤٧) ٣٣

ولحظ ابن إدريس والمحقق المناقاة! لأنَّ الحدث كما يمنع من الدخول في الصلاة يمنع من الاستمرار فيها^١.

قال في المعبر:

لو قيل: خروج دمها بعد الطهارة معفو عنه، فلم يكن مؤثراً في نفس^٢ الطهارة، والانقطاع ليس بحدث أمكن، لكن يلزم التسوية في جواز الصلاة بين انقطاعه قبل الشروع في الصلاة، وانقطاعه في أثناءها^٣.

قلت: لا أظنَّ أحداً قال بالعفو عن هـ الدم الخارج بعد الطهارة مع تعقب الانقطاع، إنما العفو عنه مع قيد الاستمرار، فلا يتم الاعتراض.

العاشر: قيل: الاعتبار في الكثرة والفئة بأوقات الصلوات، فلو سبقت الفئة وطرأت الكثرة انتقل الحكم، فلو كانت الكثرة بعد الصبح اغتسلت للظهرين.

وهل يتوقف عليه صحة الصوم؟ نظر، من سبق انعقاده، ومن الحكم على المستحاضة بوجوب الأغسال وجعلها شرطاً في صحة الصوم، وهو أقرب. ولا فرق في الصوم بين كثرته قبل فعل للظهرين أو بعد فعلهما.

أمّا بالنسبة إلى الظهرين فلا يجب إن كثر بعدهما غسل لهما، بل إن استمر إلى العشاءين اغتسلت لهما قطعاً، وكذا إن انقطع مطوناً عوده أو مشكوكاً فيه؛ لأصالة البقاء، وإن شُفيت منه بُني على ما مرَّ.

ولو سبقت الكثرة في الصبح اغتسلت له، فلو قلَّ عند الظهر توضأت. ولو جاوزت عود الكثرة، فالأجود: الغسل؛ لأنَّه كالحاصل، وإن علمت الشفاء كفاها الوضوء، والطريق إلى علم الشفاء إمّا اعتياده أو إخبار العارف، وبكفي غلبة الظن.

الحادي عشر: الأجود أنَّه إذا انقطع الدم بعد الطهارة أعادتها وإن لم تعلم الشفاء؛ لأنَّه يمكنها أن تصلِّي بطهارة رافعة للحدث، سواء ظنَّت عدم الشفاء أو شكَّت فيه.

١. السرائر، ج ١، ص ١٥٢-١٥٣.

٢. في المصدر: «في نقض» بدل «في نفس».

٣. المعبر، ج ١، ص ١١٢.

ولو ظننت قصور الزمان عن الطهارة و صلاة فلا إعادة ولو صحب الانقطاع الصلاة؛ للامثال

ويحتمل في الأول ذلك أيضاً.

وجرم في الخلاف بوجوب إعادة الوضوء إذا انقطع الدم قبل دخولها في الصلاة، وببطلان الصلاة لو لم تفعل^١، ولم يفصل

ثم المستحاضة إما ذات عادة مستقيمة معلومة أو مبتدأة، وقد ذكرتا.

وإما مضطربة ذات تمييز، فتعمل عليه.

وإما فادته، وهي ثلاث:

الأولى: ذكرت العدد ونسيت الوقت، فتخصص بالاجتهاد أيامها، ولا اعتراض للروج، ومع عدم الأمانة تحيّر، وأول الشهر أولى؛ لإمكان الحيض فيه مع سبقه، ولقول الصادق عليه السلام: «ترك الصلاة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً»^٢.

واخياره في التذكرة^٣

ووجه التخصيص أنها لا تقصر عن ناسيتهما

وهو مصوص ابن الحبيد والفاضل عليه السلام^٤

والقول بالاحتياط عمر منفي بالآية^٥ والعبر^٦.

ولو جلست العدد ثم ذكرت وقت العادة وتبين الخطأ استدركت.

ولا فرق بين أن يكون الوقت المنسي فيه ينقص نصفه عن العدد أو لا، إلا في

تبيين الحيض في الزائد على النصف ومثله، وتحير في الباقي من العدد، فتضعه قبل المتيقن أو بعده أو تفرقه.

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٥١، المسألة ٢٢٣

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨١، ح ١١٨٢، لاستبصار، ج ١، ص ١٣٧، ح ٤٦٩.

٣ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣١٣، المسألة ٩٧

٤ مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٠٧، المسألة ١٤٨

٥ البقرة (٢): ١٨٥

٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٨، ح ٦٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ١٧٣٤.

فلو قالت: حيضي عشرة والثاني عشر حيض يتيقن فالمضلة تسعة عشر يوماً، وهي ما عدا الأولين والتسعة الأخيرة، فنصفها رائدة عند العشرة بنصف يوم، فيوم كامل حيض وهو الثاني عشر، فقد تطابقت لقاعدة وعلمها.

ولو قالت: لي في كل شهر حيصتان كل واحدة ثمانية، فلا بدّ بينهما من الظهر، فالمضلة ما عدا ستة أيام من الثالث عشر إلى الثامن عشر؛ لأنه لا يمكن تأخير الحيض الأول عن أول الخامس، ولا تأخير مبدأ الحيض الثاني عن الثالث والعشرين، والمتيقن في الحيضة الأولى من أول الخامس إلى آخر الثامن، وفي الثانية من الثالث والعشرين إلى السادس والعشرين.

والضال ثمانية تضعها حيث شاءت ممّا لا يدخل في الظهر المتيقن، وهو من الأول إلى آخر الرابع، ومن التاسع إلى آخر لثاني عشر، ومن التاسع عشر إلى آخر الثاني والعشرين.

ومن هذا يُعلم مسائل الامتزاج، المشهورة عن العامة بمسائل العلط، وبه ستأها الشرح^١.

كأن تقول: حيضي عشرة، وكنيت أمّرج شهراً بشهرٍ - أي كنت آخر الشهر وأول ما بعده حائضاً - فالمتيقن من الحيض لحظة من آخر كل شهر ولحظة من أوله، والمتيقن من الظهر من اللحظة الأخيرة من ليوم العاشر إلى أول لحظة من اليوم الحادي والعشرين، فتصل العشرة في عشرين يوماً بقص لحظتين، وهي ما بين اللحظة من أول الشهر واللحظة من آخر العاشر، وما بين اللحظة من أول ليلة الحادي والعشرين واللحظة من آخر الشهر، فتزيد عن نصفها بلحظة، فلهظتان متيقنتان، وتضمّ إليها الباقي كيف شاءت.

ولو لم تعلم عدد حيضها في هذه الصورة، فلهظتان الحيض بحالهما، والظهر المتيقن بحاله.

وأما المشتبه ففي العشر الأول انقاص لحظة يحتمل الحيض والظهر والانقطاع.

وفي العشر الأخير يحتمل الحيض والظهر لا غير، ويُسمى المزج المطلق، وهو من باب القسم الآتي.

الثانية: ذكرت الوقت ونسيت العدد، فإن ذكرت أوله أكملته ثلاثة؛ لتيقنها، واحتمل في الباقي أن يجعل طهراً بيقين، بناءً على أن تلك الثلاثة هي وظيفة الشهر، واحتمل أن تكون على التخيير بين الرويات السابقة، فلها جُعلت عشرة أو سبعة أو ستة؛ لصدق الاختلاط، وعدم علم العادة.

وإن ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة، أو تلك الأعداد.

وإن ذكرت أنه أثناء حيض، فهو ويوم قبله ويوم بعده حبض بيقين، واحتمل مراعاة تلك الأعداد.

وكذا لو علمت أنه وسط، غير أنها لا تأخذ عدداً زوجاً، بل تأخذ إما السعة أو الثلاثة.

وإن ذكرته خاصة ولم تعلم حاله فهو حيض بيقين، وتضم إليه إما تمام الثلاثة أو غيرها من أعداد الروايات.

وأما الاحتياط مشهور في جميع هذه المواضع، وهي الجمع بين تكليف الحائض والمستحاضة، والفصل للحيض في أوقات إمكان الانقطاع.

الثالثة: نسيتها جميعاً، فظاهر الأصحاب العمل بالروايات في هذه، وادعى عليه في الخلاف إجماعهم^١، إلا أنه في المبسوط حكّم بمقتضى الاحتياط المذكور^٢.

ويدهمه ما رواه هو والكليني وغيره من خبر السنين الثلاث المتقدم^٣ عن الصادق عليه السلام، وقال فيه «إن رسول الله ﷺ سنّ في الحيض ثلاث سنن، [بين] فيها كلّ مشكل لمن سمعها وفهمها، حتّى لم يدع لأحد مقالاً فيه بالرأي».

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٤٢، المسألة ٢١١

٢ المبسوط، ج ١، ص ٥٩

٣ في ص ١٩٠

٤ بدل ما بين المعقوفين في «ت، ق» والطبعة الحجرية «سن». والمنيت كما في المصدر

وضَعَفَ الخبر في المعتبر بأنه من مرويات محمد بن عيسى عن يونس - وقد سبق استثناء الصدوق له^١ - وبإرساله^٢.

والشهرة في النقل والإفتاء بمضمونه حتى عُدَّ إجماعاً يدفعهما. ويؤيده أنَّ حكمة الباري أحلَّ من أن يدع أمراً مبهماً تعمَّ به البلوى في كلِّ زمانٍ ومكانٍ ولم يبيِّنه على لسان صاحب الشرع، مع لزوم العسر والهرج فيما قالوه، وهما منفيان بالآي والأخبار^٣، وغير مناسبين للشريعة السمحة السهلة.

تَمَّة: يجب على المستحاضة منع الدم بحسب المكنة؛ لما مرَّ من الأمر بالتلجُم والاستنفار^٤ - بالتاء المثناة فوق والتاء المثناة - فتغسل الفرج قبل الوضوء، وتحشوه بقطنية أو خرقة، فإن احتبس وإلا تلجمت، بأن تشدَّ على وسطها خرقة كالسكة، وتأخذ خرقة أخرى مشفوقة الرأسين تجعل أحدهما قدامها والآخر خلفها، وتشدهما بالسكة، ويجب ذلك، إلا مع الضرر باحتباس الدم وشبهه؛ للهرج. والاستنفار هو التلجُم، من نقر الداية، يقال استنفر الرجل بثوبه إذا ردَّ طرفه بين رجليه إلى حجرته، وتسمى خرقة الاستنفار للمرأة حيضة، بكسر الحاء. وكذلك السلس والمبطون يستظهر، فيتحد السلس كيساً، ويجعل فيه قطعاً ويدخل الذكر فيه، وكذا لو كان يعطر منه دم، ليصَّ الصادق عليه السلام في البول والدم^٥. وإن أمكن حشو الإحليل بقطي فقل والأحوط وجوب تغيير ذلك عند كلِّ صلاة - كالمستحاضة - إذا أمكن؛ لوجوب تقليل النجاسة عند تعذُّر إزالتها. وأنكر وجوبه في المعتبر؛ قصرأ على موضع النصِّ في المستحاضة^٦.

١. في ص ٣٥

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢١٠

٣. راجع الهامش ٥ و ٦ من ص ٢٠٠

٤. في ص ١٩٠

٥. الفقيه، ج ١، ص ٦٤، ج ١٤٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٨، ج ١٠٢١

٦. المعتبر، ج ١، ص ٢٥١

أما الجرح الذي لا يرقأ دمه فلا يجب شدة، بل يصلي وإن كان سائلاً، ونقل الشيخ فيه إجماعاً، وأورد خبر محمد بن مسلم عن أحدهما، وخبر ليث المرادي عن الصادق عليه السلام^١.

ولو خرج دم المستحاضة بعد الطهارة أُعيدت بعد الغسل والاستظهار إن كان لتقصير فيه، وإن كان لغلبة الدم فلا، للحرع.

وهذا الاستظهار يمتد إلى فراغ الصلاة

ولو كانت صائمة فالطاهر وجوبه جميع النهار؛ لأن توقف الصوم على الغسل يشعر بتأثره بالدم، وبه قطع الفاضل عليه السلام^٢.

١ الغلاف، ج ١، ص ٢٥٢، المسألة ١٢٢٥ وراجع البحر في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩، ح ٧٤٩ و

٧٥٠، ص ٢٤٨-٢٤٩، ح ١٠٢٥ و ١٠٣٠

٢ نهاية الأحكام، ج ١، ص ١٢٦

المقام الرابع في النفاس

وهو دم الولادة معها أو بعدها، يقال: نفست المرأة بفتح النون وضمتها، وفي الحيض تستعمل بفتح النون لا غير، ومنه قول النبي ﷺ لأم سلمة (رضي الله عنها): «أنفست؟»^١.

وهو مأخوذ من النفس التي هي الولد؛ لخروجه عقيبها، أو من النفس التي هي الدم؛ لتنفس الرحم بالدم.

والولد مفوس، والمرأة نفساء، والجمع نفاس - بكسر النون - مثل عشراء وعشار، ولا ثالث لهما، ويجمع أيضاً على نفاسات.
وما براه في الطلق ليس بنفاس (لخبر عمار بن الصديق) فيه: «تصلي ما لم تلده»^٢.

وتكفي المضغة مع اليقين؛ لصدق الولادة، أما العلقة فلا؛ لعدم اليقين - ولو فرض العلم بأنه مبدأ نشوء إنسان بقول أربع من القوايل كان نفاساً - والنطفة أبعد.

والإجماع على أن المتعقب نفاس.

ولم يذكر المرتضى وأبو الصلاح المصاحب، وذكره الشيخان^٣؛ لحصول المعنى المشتق منه، ولخروجه بسبب الولادة.
ولو لم تر دماً فلا نفاس، بل ولا حدث.

١. صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٥، ح ٢٩٤، صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٢، ح ٥/٢٩٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٠٠، باب النفاس، تطهر ثم ترى الدم، ح ٣، الفقيه، ج ١، ص ١٠٢، ح ٢١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٢٦١.

٣. المقنعة، ص ٥٧؛ المبسوط، ج ١، ص ٦٨؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٤٦، المسألة ٢١٧.

ولا حدّ لأقلّه باتّفاقنا؛ لجواز عدمه، كالمرأة التي ولدت في عهد رسول الله ﷺ،
فُسِّمَت الجفوف^١.

وقال سَلَّار: أقلّه انقطاع الدم^٢.

وأكثره عشرة في المشهور.

وللمفيد قول بثمانية عشر^٣، وهو قول لُصْدُوق وابن الحنيد والمرتضى وسَلَّار^٤.
وجَعَلَه ابن أبي عقيل أحداً وعشرين يوماً^٥.

وفي المختلف: ذات العادة عاداتها، ولمبتدأة ثمانية عشر يوماً^٦.

والأخبار، منها: صحيح زرارة عن أحدهما عليه السلام، «الفساء تكفّ عن الصلاة أيّام
أقرائها التي كانت تمكث فيها»^٧.

وصحيح يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام «الفساء تجلس أيّام حيضها التي
كانت تحبض»^٨.

وفي خبر زرارة عن أحدهما عليه السلام مثله^٩، وخبر مالك بن أعين عن الباقر عليه السلام
نحوه^{١٠}.

١. المهدّب، الشيرازي، ج ١ ص ١٥٢ المصي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ١، ص ٣٩٢ المسألة ٤٩٤، الشرح
الكبير المطبوع مع المصي، ج ١، ص ٤٠٤

٢. المراسم، ص ٤٤.

٣. المقنعة، ص ٥٧.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٠١، الانتصار، ص ١٢٩، المسألة ٢٨، المراسم، ص ١٤٤ وحكاة عنهم عدا الأخير المحقق
في المعتبر، ج ١، ص ٢٥٣

٥. حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٥٣

٦. مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢١٦، المسألة ١٥٧

٧. الكافي، ج ٣، ص ٩٧-٩٨، باب النساء، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٥، ج ١٤٩٩، الانتصار، ج ١
ص ١٥٠، ج ٥١٩.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٩٩، باب النساء، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٥، ج ١٥٠٠، الانتصار، ج ١،
ص ١٥٠، ج ٥٢٠.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٦، ج ١٧٦، ص ٥٠٤

١٠. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٦-١٧٧، ج ١٥٠٥، الانتصار، ج ١، ص ١٥٢، ج ٥٢٥.

وعن زرارة، عن الصادق عليه السلام: «و تستطهر بيوم أو يومين»^١.
وصحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام في قعود النفساء: «ثمان عشرة وسبع عشرة»^٢.
وصحيح محمد أيضاً عن الباقر عليه السلام: «أن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغسل ثمان عشرة، ولا بأس أن تستطهر بيوم أو يومين»^٣.
وربما تمسك بهذا ابن أبي عقيل.
وصحيح ابن سنان عنه عليه السلام: تسع عشرة^٤.
وروى علي بن يقطين عن أبي الحسن لما صي ثلاثين يوماً^٥.
وروى حفص بن غياث عن الصادق عليه السلام عن علي عليه السلام أربعين^٦.
وروى محمد بن يحيى الخثعمي عن الصادق عليه السلام «ما بين أربعين إلى خمسين»^٧.
وأطرحها الشيخ من حيث التصادق، وحملها على التقية^٨.
وخبر أسماء مأول بأن سؤالها كان عقيب الثمانية عشر فأمرها بالفسل، ولو سألتها قبلها لأمرها.
وهال الصدوق: الأخبار بأربعين فما زاد معلولة^٩.

تنبيه: الأخبار الصحيحة المشهورة تشهد برجوعها إلى عاداتها في الحيض، والأصحاب يفتون بالعشرة، وبينهما تنافٍ ظاهر، ولعلهم ظفروا بأخبار غيرها.

١. الكافي، ج ٣، ص ٩٩، باب النساء، ج ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥٠١: الاستبصار، ج ١، ص ١٥١، ح ٥٢١، وفيها: «تستطهر بيومين»
٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٥٠٨: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٢، ح ٥٢٨.
٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥١١، و ص ١٨٠، ح ٥١٥: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٣، ح ٥٣٦.
٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥١٠: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٢-١٥٣، ح ٥٣٠.
٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٤، ح ٤٩٧.
٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٥٠٦: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٢، ح ٥٢٦.
٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٠٧: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٢، ح ٥٢٧.
٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٨، دليل الحديث ٥١١: الاستبصار، ج ١، ص ١٥٣، دليل الحديث ٥٣١.
٩. الفقيه، ج ١، ص ١٠٦، دليل الحديث ٢١٠.

وفي التهذيب قال: جاءت أخبار معتمدة في أن أقصى مدة النفاس عشرة، وعليها أعمل؛ لوضوحها عندي^١

ثم ذكر الأخبار الأولى ونحوها، حتى ن في بعضها عن الصادق عليه السلام: «فلتعد أيام قرنها التي كانت تجلس، ثم تستظهر بعشرة أيام»^٢، قال الشيخ: يعني إلى عشرة، إقامة لبعض الحروف مقام بعض^٣.

وهذا تصريح بأن أيامها أيام عاداتها، لا العشرة، وحيث فالرجوع إلى عاداتها - كقول الجعفي في العاخر، وابن طاووس، والفاضل عليه السلام - أولى، وكذا الاستظهار، كما هو هناك.

نعم، قال الشيخ:

لا خلاف بين المسلمين أن عشرة أيام إذا رأت المرأة الدم من النفاس، والذمة مرتبة بالعبادة قبل نفاسها، فلا يعرج عنها إلا بدلالة، والرائد على العشرة محتلف فيه^٤

فإن صح الإجماع فهو الحجة، ولكن فيه طريح للأخبار الصحيحة، أو تأويلها بالبعد. والنساء كالعائض في جميع المحرمات والمكروهات والفصل؛ لأنه في الحقيقة دم الحيض احتبس، وتعتبر حالها كما قلناه هناك

مسائل:

الأولى: ما تراه بعد الأكثر استحاصة، لأن الحيض لا يتعقب النفاس إلا بطهر متخلل، فلو تخلل ثم رأت فهو حيض إن أمكن، ولو استمر فحكمها حكم العائض إذا استحيضت، إلا أن المشهور هنا عود المبتدأة والمضطربة إلى العشرة. وفي خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «لنساء تحلس مثل أيامها التي كانت

١. النص المزبور للمفيد في المقتضب، ص ١٥٧ وراجع تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٤، ديل الحديث ٤٩٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٥-١٧٦، ج ٢، ص ٥٠٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٦، ديل الحديث ٢ ص ٥.

٤. راجع الهامش ٦ من ص ٢٠٦.

٥. راجع الهامش ٣.

تجلس قبل ذلك، واستظهرت بثلثي أيامها، ثم تغتسل وتصنع صنع المستحاضة، وإن كانت لا تعرف أيام نفاسها، جلست مثل أيام أمها أو أختها أو خالتها، واستظهرت بثلثي ذلك، ثم صنعت صنع المستحاضة^١

وفيه العود إلى نفاسها ونسائها، وهو غير مشهور، مع ضعف سنده وشدوده، كذا قال في المعتبر^٢.

وكذا في خبر محمد بن يحيى الخثعمي عن الصادق ع عودها إلى أيام نفاسها السابق^٣، وهو في الشذوذ كالأول.

الثانية: لو لم تر دمًا حتى انقضى الأكثر فلا نفاس، ويمكن أن يكون حيضاً مع اجتماع شرائطه، وإلا فلا.

ولو رأت العاشر لا غير فهو النفاس؛ لأنه في طرده، وعلى اعتبار العادة ينبغي أن يكون ما صادفها نقاساً دون ما زاد عليها

ويعمل اعتبار العشرة هنا إذا لم تتجاوز، كما لو انقطع دم المعتادة على العشرة، أما مع التجاوز فالرجوع إلى العادة قوي.

ولو رأت مرتين في العشرة فهما وما بينهما نفاس؛ لأن الطهر لا ينقص عن عشرة، وكذا لو تعدد متفرقاً.

ولو رأت الأول لا غير فهو النفاس.

الثالثة: ذات التوأمين فصاعداً بتعدد نفاسها عملاً بالعلّة، فلكل نفاس حكم نفسه، وإن تجاوز العشرة فالباقي طهر حسب ما مر.

وتردّد في المعتبر في الأول، من حيث إنها حامل ولا نفاس مع الحمل، ثم قوى أنه نفاس^٤.

الرابعة: لو نفست ذات العادة عشراً ثم طهرت شهرين ثم استحيضت، رجعت

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٣، ح ١٢٦٢.

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٥٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٥٠٧ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٢، ح ٥٢٧.

٤. راجع الهامش ٢.

إلى عاداتها في كل شهر، ولا يصير حيضها في شهرين مرةً بسبب تغير الظهر.
نعم، لو حصل ذلك مرةً أخرى في حيضةٍ أخرى أمكن النقل؛ لأنَّ النفاس كحيضة.
ولو نفست أريد عن عاداتها أو أنقص ثم حاضت بعدد النفاس أمكن الانتقال إلى
الثاني، كالحيضتين الناسختين لما قبلهما.

الخامسة: لو سقط عضو من الولد وتخلّف الباقي فالدم نفاس على الأقرب.
ولو وضعت الباقي بعد العشرة أمكن جعله نفاساً آخر، كالتوأمين، وعلى هذا لو
تقطع بفترات تعدد النفاس، ولم أصب فيه على كلام سابق.

السادسة: لو رأت ثلاثة ثم ولدت قبل مضي طهر فالأقرب أن الأول
استحاضة؛ لفقد شرط ما بين الحيضتين، وفصل الولادة لم يثبت أنّه كافٍ عن الطهر
السابعة: بفرق الحوض والنفاس في لأقل قطعاً، وفي الأكثر على ما مرّ، وهي
الدلالة على البلوغ وانقضاء العدة، لحصولهما بالحمل

نعم، لو كانت حاملاً من زنى ورأت قرءين في زمان الحمل حسب النفاس قرءاً
آخر، وانقضت به العدة بظهوره أو تقطاعه، كما سبق.

ويلحق بذلك أحكام المحدث

وهي قسمان:

أحدهما: حكم الأصغر، وهو حرمة الصلاة مطلقاً، وأبماضها المفعولة بعدها، والمرغمتين^١، للآية^٢ والخبر^٣.

والطواف الواجب؛ للخبر^٤.

ومس القرآن؛ للآية^٥، وهو خبر مصاه لهي.

وقول النبي ﷺ لحكيم بن حزام: «لا تمس المصحف إلا طاهراً»^٦.

وقول الصادق عليه السلام لابنه إسماعيل: «لا تمس الكتاب» وكان على غير وضوء^٧.

وآدعى الشيخ عليه الإجماع^٨، مع قوله في المبسوط: يكره^٩.

ولزم ابن الجنيد الكراهية؛ لأنه كره ذلك للجنب والعائض^{١٠}، وحدثهما أقوى.

وقد يريدان بالكراهية الحرمة.

١ المرغمتان: سجدة السهو النهائية في غريب الحديث ولأنه ج ٢، ص ٢٢٩، رغم.

٢ المائدة (٥): ٦

٣ الفقيه، ج ١، ص ٢٢، ج ٦٧: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٩ - ٥٠، ج ١٤٤: الاستبصار، ج ١، ص ٥٥، ج ١٦٠

٤ تهذيب الأحكام، ج ٥، ص ١١٦، ج ١٣٧٩: الاستبصار، ج ١، ص ١٢٢، ج ٧٣٦.

٥ الواقعة (٥٦): ٧٩.

٦ سنن النارطقي، ج ١، ص ٣٠١، ج ٤/٤٣١ و ٥/٤٣٢، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ١٤١، ج ٤٠٩ و ٤١٠: المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٦١٢ - ٦١٤، ج ٦١٥.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٦ - ١٢٧، ج ١٢٤٢: الاستبصار، ج ١، ص ١١٢، ج ٢٧٦.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٩٩ - ١٠٠، المسألة ٤٦.

٩، المبسوط، ج ١، ص ٢٣.

١٠ حكاة عبد العلامة في مختلف الشبهة، ج ١، ص ١٩٢، المسألة ١٣٧.

وفي منع الصبي من مس القرآن وإن تطهر وجهه؛ لعدم ارتفاع حدثه.
ووجه الجواز إباحة الصلاة له بطهره، ولعدم التكليف في حقّه.
أما قبل الطهارة فالمنع أقرب.

ويكره للمحدث حمل المصحف ومس خطه^١ وتعليقه وكتابه؛ لهي أبي الحسن عليه السلام
عن ذلك، وتلا الآية^٢.

ولا يمنع من مس كتب الحديث، ولا دراهم العالية من القرآن، أو المكتوب
عليها القرآن، ففي خبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام، «إني لأوتي بالدرهم فأخذه
وإني لجنب»، ثم ذكر أن عليه سورة من القرآن^٣.

وفي خبر أبي الربيع عن الصادق عليه السلام في العنب سمّ الدراهم وفيها اسم الله أو
اسم رسوله، قال: «لا بأس، ربما فعلت ذلك»^٤.

وإذا قلنا بذلك فالمحدث أولى؛ ولعلّ الوجه سلب اسم المصحف أو الكتاب عنها.
أو لزوم الحرج بلزوم تجنب ذلك.

ولا يمنع من مس الكتب المنسوحة، ولا ممّا نُسح تلاوته، ولا من سجود الشكر،
ولا سجود التلاوة في الأصح؛ للتعبير^٥.

والأقرب أن اللبس يعم جميع أجزاء بدن مصيراً إلى اللغة، فلا يختص بباطن
الكف.

ونكره المسافرة بالمصحف إلى أرض العدو، خوفاً من بيل أيديهم.

ولا يحرم مس ما بين السطور من البياض، ولا الحاشية، ولا مس جلده، ولا
صندوقه، ولا تغليب ورقه بقضيب.

١. في «ث» والطبعة الحجرية والاستبصار: «خطه» بدل «خطه».

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٧، ح ٢٤٤ الاستبصار، ج ١، ص ١١٣-١١٤، ح ٣٧٨، والآية في الواقعة
(٥٦) ٧٩

٣. أورده المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٨٨ خلافاً عن جامع البرنطي.

٤. أورده المحقق في المعتبر، ج ١، ص ١٨٨ خلافاً عن كتاب الحسن بن محبوب.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٣١٨ ياب عرائم السجود ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩١، ح ١١٧١

الثاني: حكم الأكبر، وهو ما ذكر في الأصغر: لقوله تعالى: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ»^١.

وقول الباقر عليه السلام في الطامث: «لا تحل لها لصلاة»^٢.
 ويزيد عليه: حرمة قراءة العزائم الأربع إجماعاً، واللبث في المساجد، والجواز في المسجدين، كل ذلك رواه محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام^٣.
 ولقوله تعالى: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ»^٤.
 وقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب»^٥.
 ومنه يعلم تحريم الاعتكاف.

ورواية جميل عن الصادق عليه السلام في الحنب يجلس في المساجد: «لا، ولكن يمر فيها إلا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله»^٦.
 والصدوقان والمفيد أطلقوا المصحح في دخول المنهاجد إلا اجتيازاً^٧.
 وحبر محمد بن مسلم مخصص غير المسجدين^٨.
 ووضع شيء فيها في المشهور: لرواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام في الجنب والحائض: «لا يضعان في المسجد شيئاً»^٩.
 ويجوز أخذهما منه بنصه عليه السلام في هذه الرواية^{١٠}.

١ النساء (٤١): ٤٣.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٠٩، باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٩، ج ٤٥٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٧١، ج ١١٣٢.

٤ النساء (٤١): ٤٣.

٥ مس أبي طلحة، ج ١، ص ٦٠، ج ٢٣٢.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٥٠، باب الجنب يأكل ويشرب، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٥، ج ٣٣٨.

٧ الفقيه، ج ١، ص ٨٧، ذيل الحديث ١٩١: المقعة، ص ٥١.

٨ راجع الهامش ٣.

٩ و ١٠ الكافي، ج ٣، ص ٥١، باب الجنب يأكل ويشرب، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٥، ج ٢٣٩.

وعَدَّ سَلَّارُ اللَّهْبَثَ فِي الْمَسَاجِدِ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ وَوَضَعَ شَيْءًا فِيهَا مِمَّا يَسْتَحَبُّ تَرْكُهُ^١، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.
وَمَا مَرَّ يَدْفَعُهُ.

وَفِي خَبَرِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ عَنِ الْبَاقِرِ عليه السلام: «لَا يَأْسُ أَنْ يَتْلُو الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ الْقُرْآنَ»^٢.

وَاسْتَشْنَى فِي خَبَرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ السَّابِقِ الْعَرَائِمَ^٣
وَعَلَّلَ فِي التَّهْذِيبِ: بِأَنَّهُ لَا يَحُوزُ السُّجُودَ إِلَّا لِطَاهِرٍ مِنَ النِّجَاسَاتِ، وَحَمَلَ خَبَرُ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنِ الْبَاقِرِ عليه السلام فِي سُجُودِ الطَّلَمِثِ إِذَا سَمِعَتْ^٤ عَلَى النَّدْبِ^٥.
وَيَشْكُلُ بِمُنَاقَصَةِ النَّدْبِ الْحَرَامِ، إِلَّا أَنْ مَخَصَّصَ التَّحْرِيمَ بِالسُّجُودِ الْوَاجِبَةِ.
وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ تَحْرِيمِ السُّجُودِ؛ لِرَوَايَةِ أَبِي بَصِيرٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام: «إِذَا قَرِئَ شَيْءٌ مِنْ الْعَرَائِمِ الْأَرْبَعِ وَسَمِعَتْهَا فَاسْجُدْ وَإِنْ كُنْتَ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، وَإِنْ كُنْتَ حَنِبًا، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ لَا تَصَلِّي»^٦.

وَقَوْلُهُ عليه السلام فِي خَبَرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي الْحَائِضِ: «تَقْرَأُ وَلَا تَسْجُدُ»^٧ يُحْمَلُ عَلَى السُّجُودَاتِ الْمُسْتَحَبَّةِ، فَيُؤَخَّرُ إِلَى الظُّهْرِ، أَوْ نَهَى عَنِ السَّبَبِ بِلَفْظِ الْمُسْتَبَبِّ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: تَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِلَّا الْعَرِيمَةَ، وَلَيْسَتْ السُّجُودَةُ جُزْءَ صَلَاةٍ حَتَّى تَدْخُلَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً بِغَيْرِ طَهْوَرٍ»^٨، فَالْحُجَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ قِرَاءَةِ الْعَرِيمَةِ

١. المراسم، ص ٤٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ج ٢٤٧ الاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ج ٣٨٠.

٣. في ص ٢١٣، الهامش ٣.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٠٦، باب الحائض والنساء تقرأ القرآن، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩، ج ١٣٥٢ الاستبصار، ج ١، ص ١١٥، ج ٣٨٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩، ذيل الحديث ٣٥١ وذيل الحديث ٣٥٢.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢١٨، باب عرائم السجود، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩١، ج ١١٧١.

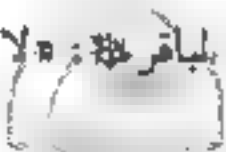
٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٩٢، ج ١١٧٢.

٨. صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٠٤، ج ١١/٢٢٤ أسس مساجد، ج ١، ص ١٠، ج ٢٧٢ الجامع الصحيح، ج ١،

لهما الإجماع والخبر المذكور.

أما غير العزائم فالصدوقان والجعفي والمفيد والشيخ في الخلاف - مدعيًا للإجماع - على الجواز^١، وهو قول سَلَّار وابن زهرة وابن إدريس^٢. وفي كتابي الحديث إشعار بتحريم ما عد السبع أو السبعين^٣؛ جمعاً بين الأخبار الدالة على قراءة ما شاء - كصحيح الحلبي لآتي^٤ - وبين مقطوعي سماعة^٥، الدالّ أحدهما على السبع، والآخر على السبعين، فجعل المشيئة^٦ المطلقة في القرآن مخصوصة بهذا العدد.

ثم إنه جمع بينهما أيضاً بحمل الاختصار على العدد على الندب، والباقي على الجواز^٧. فقلّم أنه غير جازم بالتحريم، وبس في تأويله الثاني تصريح بالكراهية، غاية أنه ترك الأفضل.

والأقرب الأول؛ لعموم قوله تعالى: ﴿فَاثْرَوْا مَا يَسْرُرُ مِنْهُ﴾^٨. ولصحيح الفضيل بن يسار عن  لباقر^٩ لا بأس أن تتلو الحائض والجنب القرآن^{١٠}.

وصحيح الحلبي عن الصادق^{١١} في الحائض والجنب والمتفوط: «يقرؤون ما شاؤوا»^{١٢}.

وعن سَلَّار في الأبواب تحريم القراءة مطلقاً.

١. الفقيه، ج ١، ص ٨٦، ديل الحديث ١٩٦: المقع، ص ٤٠: المقنعة، ص ٥٢: الخلاف، ج ١، ص ١٠ - ١٠١. المسألة ٤٧

٢. المراسم، ص ٤٢: غيبة التروع، ج ١، ص ١٢٧: السرائر، ج ١، ص ٣٧

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ديل الحديث ١٣٤٩: الاستبصار، ج ١، ص ١١٥، ديل الحديث ٣٨٣

٤. يأتي بعيد هنا.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨ ح ٣٥٠ و ٣٥١، الاستبصار، ج ١، ص ١١٤ - ١١٥، ح ٣٨٣ و ديله.

٦. في قوله^{١١} «ما شاؤوا» في صحيح الحلبي بعيد هنا.

٧. الاستبصار، ج ١، ص ١١٥، ديل الحديث ٣٨٣.

٨. المراتل (٧٣): ٢٠.

٩. راجع الهامش ٢ من ص ٢١٤.

١٠. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٨، ح ٣٤٨: الاستبصار، ج ١، ص ١١٤، ح ٣٨١.

وابن البراج لا تجوز الريادة على السبع^١؛ لاشتهار النهي عن قراءة القرآن للجنب والحائض في عهد النبي ﷺ بين الرجال والنساء، ومن ثم تخلص عبد الله بن رواحة من تهمة امرأته بشعر موهماً القراءة، فقالت صدق الله وكذب بصري، فأخبر النبي ﷺ، فضحك حتى بدت نواجذه^٢.

وعن عليّ ﷺ: «لم يكن يحجب انسي ﷺ عن قراءة القرآن شيء سوى الجنابة»^٣.

وعنه ﷺ: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن»^٤.

قلنا: يُحمل على الكراهية إن صح، جمعاً بين الأخبار. ولهذا عدّه متأخرو الأصحاب مكروهاً.

ويحرم أيضاً عليهما من اسم الله تعالى، لقول الصادق ﷺ: «و لا يستي الجنب ديناراً ولا درهماً عليه اسم الله تعالى»^٥ أو أسماء الأنبياء أو الأنحّه، للمستعظم، والصوم على ما يأتي إن شاء الله

وبكره للجنب الأكل والشرب ما لم يتمضمض ويستشق في المشهور.

وهي خبر زرارة عن الباقر ﷺ «غسل اليد والمضمضة وعسل الوجه للأكل»^٦.
وعنه ﷺ: «لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ»^٧ فاقصر في المحتبر على غسل يده والمضمضة^٨.

١ المهدب، ج ١، ص ٢٤

٢ مختصر تاريخ دمشق، ج ١٢، ص ١٥٨

٣ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ١٩٥، ح ٥٩٤؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٩٥، ح ٢٢٩؛ سنن النسائي، ج ١، ص ١٧٢، ح ١٢٦٥؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٩٦، ح ١٠/٤٢٢؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٣٥، ح ٦٤

٤ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٩٥، ح ٥٩٥؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٣٦، ح ١٣١؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٦/٤١٧

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١، ح ٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ١١٣، ح ٢٧٤

٦ الكافي، ج ٢، ص ٥٠، باب الجنب يأكل ويشرب ١٠، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٥٤

٧ الفقيه، ج ١، ص ٨٢-٨٤، ح ١٨١

٨ المعتبر، ج ١، ص ١٩١

والنوم ما لم يتوضأ، وهو مروي عن النبي ﷺ^١ من غير طُرُقنا، وروّيناه عن الصادق ﷺ^٢
ويعارضه حديثان بالنوم بغير وضوء^٣، فحمل على التدب.
هذا حكم الأكبر بقول مطلق.

وأما حكم الحائض والغفساء

ففيه مسائل:

الأولى: يحرم منها موضع الدم - إجماعاً، وللآية^٤ - لا غيره؛ لقول النبي ﷺ:
«افعلوا كل شيء إلا الجماع»^٥.

ولإباحة الصادق ﷺ: «كل شيء عدا القُبُل»^٦.

وحرم المرتضى الاستمتاع إلا بما فوق الشرر^٧؛ لقول الصادق ﷺ: «تتزر إلى
الركبتين وتخرج سرتها، ثم له ما فوق الإزار»^٨. وهو من مفهوم الاسم، وغايته أنه
ليس له، والمكروه يصدق عليه ذلك، ومعن تقول به: جمعاً بين الأخبار، ولقول
المسي ﷺ: «مَنْ يَرْتِعْ حَوْلَ الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»^٩

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٨٤؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٤، ح ٦٠٦/٢٤٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١،
ص ١٩٣، ح ٥٨٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٥٧، ح ٢٢١؛ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٢٠٦، ح ١٢٠؛ سنن
السنائي، ج ١، ص ١٦٧، ح ٢٥٨ و ٢٥٩.

٢ الفقيه، ج ١، ص ٨٣، ح ١٧٩.

٣ الفقيه، ج ١، ص ٨٣، ح ١٨٠؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٦٩، ح ١١٢٦.

٤ البقرة (٢: ٢٢٢).

٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٦، ح ١٦٧٣٠٢؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٢١١، ح ٦٤٤؛ سنن أبي داود، ج ١،
ص ٦٧، ح ٢٥٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٥٠١؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٥٩٠، ح ١١٩٤٥.

٦ الكافي، ج ٥، ص ٥٢٨، باب ما يحل للرجل من امرأته، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٧؛
الاستبصار، ج ١، ص ١٢٨ - ١٢٩، ح ٤٣٨.

٧ حكاة عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٢٤.

٨ الفقيه، ج ١، ص ٩٩، ح ٢٠٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٣٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٢٩، ح ٤٤٢.

٩ صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٢٣، ح ١٩٤٦؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢١٩، ح ١٠٧/١٥٩٩؛ سنن ابن ماجه،
ج ٢، ص ١٣١٨ - ١٣١٩، ح ٢٩٨٤؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٤٣، ح ٣٣٢٩؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٥١١،
ح ١٢٠٥؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٣٦، ح ١٧٩٠٧.

وتجب الكفارة بالتعمد والعلم في قول الأكثر، ونقل الشيخ فيه الإجماع^١؛
لمقطوع محمد بن مسلم^٢، وخبرين عن الصادق عليه السلام^٣، والعمدة الشهرة.
والعدم أصح إسناداً، وعليه النهاية ونفاضاً^٤، وحملوا تلك الأخبار على
الاستحباب جمعاً.
وأما التفصيل بالمضطر وغيره أو الشاك وغيره - كما قاله الراوندي^٥ - فلا
عبارة به.

وقدرها دينار أو نصفه أو ربعه، بحسب أول الحيض ووسطه وآخره؛ لخبر داود
عن الصادق عليه السلام - وعده المرتضى إجماعاً^٦ - وفيه مع المعبر الصدقة على مسكين
واحد وإلا استغفر الله^٧.

وهو وإن كان في سنده إرسال إلا أن شهرته تؤيده.

والصدوق في المقنع الكفارة ما يشيع مسكيناً^٨؛ لخبر الحلبي عنه عليه السلام^٩

وأمنه ثلاثه أمداد طعام، ذكره الصدوق والشيخ في النهاية^{١٠}.

أما وطؤها بعد الظهر قبل العسل فالأشهر جواره وإن كره، للآية^{١١}، وفيها دلالة
من لفظ «المحبض» ومن العاية، وهراة التشديد لا تنافي به؛ لأن «تغسل» تعني بمعنى

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٢٥، المسألة ١٩٤

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٣، ج ١٦٧ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٣، ج ٤٥٥

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٣، ج ١٦٨، ١٦٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٣٣، ج ٤٥٦ و ٤٥٧

٤ النهاية، ص ٢٦، المختار، ج ١، ص ٢٣١، مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٨٦ - ١٨٧، المسألة ١٣١، انتهى
المطلب، ج ٢، ص ٢٨٦

٥ فقه القرآن، ج ١، ص ٥٤. ليس فيه التفصيل الذي ذكره الشهيد ولم يثر على من نقله عنه من المتقدمين على
الشهيد.

٦ الانحصار، ص ١٢٦ - ١٢٧، المسألة ٢٦

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٤، ج ٤٧١؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٤، ج ٤٥٩.

٨ المقنع، ص ٥١.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٣، ج ٤٦٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٣، ج ٤٥٧.

١٠ المقنع، ص ٥٢؛ الفقيه، ج ١، ص ٩٦، ديب الحديث ٢٠٠؛ النهاية، ص ٥٧١ - ٥٧٢.

١١ البقرة (٢) ٢٢٢

«فعل» كـ «المتكبر» في أسماء الله تعالى، ويقال: تَطَعَّتْ الطعام، بمعنى طعمته.

والجواز مروى عن الصادق والكاظم عليهما السلام.

ولتغسل فرجها ندباً؛ لقول الباقر عليه السلام في لشبق^١.

وخبر أبي بصير وسعيد بن يسار بالنع عن الصادق عليه السلام ^٢ يحمل على الكراهية توفيقاً.

ولو قلنا بالوجوب وتعذر الماء فائتيم: لخبر أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام ^٤.

الثانية: يحرم طلاقها مع الدخول، والحضور أو حكمه، وعدم الحمل إجماعاً.

ولا يقع اتفاقاً منا؛ للأخبار^٥، ولرد النبي عليه السلام امرأة ابن عمر لما طَلَّقَتْ في الحيض^٦، ولم يره شيئاً.

الثالثة: لا يرتفع حدثها لو تطهرت؛ للمانع، وخبر الكاهلي^٧.

وإذا انقطع وجب الغسل إجماعاً، لو حوب ما هو مشروط به، وهو الصلاة

والطواف بإجماعنا؛ لقول النبي عليه السلام «لمكني مقدار ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي وصلّي»^٨.

وعن الباقر عليه السلام ^٩ «وإن لم تر شيئاً فلتغتسل»^{١٠}، وفيه دلالة على أن وجوب الغسل بالانقطاع.

- ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٦ و ١٦٧، ح ٤٧٦ و ٤٨١ الاستبصار، ج ١، ص ١٣٥-١٣٦، ح ٤٦٤ و ٤٦٨.
- ٢ الكافي، ج ٥، ص ٥٢٩، باب معاجة العائض قبل أن تغتسل، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٣٥، ح ٤٦٢.
- ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٦-١٦٧، ح ٤٧٨-٤٧٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٣٦، ح ٤٦٥-٤٦٦.
- ٤ الكافي، ج ٢، ص ٨٢، باب غسل العائض، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٠٠، ح ١٢٥٠.
- ٥ الكافي، ج ٦، ص ٥٨، باب من طلق لغير الكتاب والسنة، ج ٢ و ٦ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٤٧، ح ١٤٤-١٤٥.
- ٦ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٠١١، ح ٤٩٥٢، صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٠٩٣، ح ١٤٧١/١؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٥٥، ح ٢١٧٩؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٦٥٢، ح ٢٠٢٣، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٤٧٨، ح ١١٧٥.
- ٧ الكافي، ج ٣، ص ٨٢، باب للمرأة ترى الدم، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ١٢٢٤.
- ٨ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٦٥/٢٢٤، سنن أبي داود، ج ١، ص ٧٢، ح ٢٧٩، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٤٨٩، ح ١٥٦٧؛ مسند أحمد، ج ٧، ص ٣١٧، ح ٢٥٣٣١.
- ٩ الكافي، ج ٣، ص ٨٠، باب استبراء العائض، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٦٠.

ولقول النبي ﷺ: «وإذا أدبرت فاغتسلي»^١.

ويمكن أن يجب بالدم عند الانقطاع؛ لاستباحة الصلاة مثلاً، كما أن البول والمنى يوجبان الوضوء والغسل بالخروج عند القيام إلى الصلاة.

أما الصوم فنص ابن أبي عقيل على فساد الصوم بترك غسل الحيض والنفاس^٢؛ لخبر أبي بصير عن الصادق ﷺ «إن طهرت من حيضها ثم تواتت أن تفتسل حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم»^٣.

وقربه الفاضل، حتى أوجب في المختلف الكفارة^٤.

وتردّد في المعبر؛ لضعف سند الرواية^٥.

الرابعة: لو حاضت بعد إمكان الأداء قضت، لخبر أبي عبيدة عن الصادق ﷺ^٦.

ولو طهرت وبقي قدر الطهارة وركعة أدت، وإلا قصت مع الإهمال؛ للخبر عن الباقر والصادق ﷺ^٧.

وفي التهذيب: إنما يجب قضاء الظهر لو طهرت قبل مصي أربعة أقدام^٨، ورواه عن الكاظم ﷺ الفضل بن يونس^٩، وهو قتيبي.

والصدوق: لو حاضت بعد صلاة ركعتين من المغرب قضت الركعة، وبعد صلاة

١. الكافي، ج ٣، ص ٨٣ - ٨٥، باب جامع في العائض والمستحاضة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٨١ - ٣٨٢، ح ١١٨٣.

٢. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٢٧٨ - ٢٧٩، المسألة ٢٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩٣، ح ١٢١٣.

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٧٩، المسألة ٢٩.

٥. المعبر، ج ١، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٠٣، باب المرأة تعيض بعد دخول وقت الصلاة...، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩١ - ٣٩٢، ح ١٢٠٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٩٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩، ح ١٢٠٤ - ١٢٠٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٩١، ذيل الحديث ١٢٠٧.

٩. الكافي، ج ٣، ص ١٠٢، باب المرأة تعيض بعد دخول وقت الصلاة...، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٨٩.

ح ١١٩٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٤٢، ح ٤٨٥.

ركعتين من الظهرين لا قضاء^١؛ لخبر أبي الورد عن الباقر عليه السلام^٢.
 وحملت على مضي ما يسع المغرب فيجب قضاؤها، ويعتبر بالركعة عن الصلاة.
 الخامسة: يكره للجنب والحائض العضاب؛ توفيقاً بين أخبار المنع والجواز
 عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام^٣.
 وعُلِّل في رواية أبي بصير بخوف الشيطان على الحائض^٤.
 وعُلِّلَه المفيد بمنعه وحصول الماء^٥.
 ويشكل باقتضائه التحريم.
 وأجيب: بأنَّ المحرَّم المنع التام، والأجزاء الحاملة للون خفيفة لا تمنع
 منعاً تاماً.
 وفيه اعتراف بمنع الماء في العملة، وهو غير جائز، إلا أن يقال: يعفى عنه؛ لخفته.
 وعن الصادق عليه السلام النهي عن الجنابة للمختضب من الرجل والمرأة^٦.
 وعن الكاظم عليه السلام: «إذا بلغ مأخذَه فجامع»^٧.
 والمفيد: لا يخرج في الحباة بعد الغضاب، ولا الحيض بعده^٨.
 قال في المستبر:
 يُحمل على اتفاق الجنابة لا على قصد إليها لأنَّ تعليله الأول يقتضي المنع مع
 الرواية به، ولعلَّه أطرحها لصحف سدها، ونحن لا تراها تقصر عن الكراهية^٩

١. الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، المقنع، ص ٥٣.

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٠٢، باب المرأة تعيص بعد دخول وقت الصلاة. ج ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢.
 ج ١٢١٠ الاستبصار، ج ١، ص ١٤٤-١٤٥، ج ٤٩٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٢، ج ٥٢١ و ٥٢٤، الاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ج ٣٨٨-٣٨٩.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨١-١٨٢، ج ٥٢٠.

٥. المقنعة، ص ٥٨.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨٢، ج ٥٢١، الاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ج ٣٨٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٨١، ج ٥١٧، الاستبصار، ج ١، ص ١١٦، ج ٣٨٦.

٨. المقنعة، ص ٥٨.

٩. المستبر، ج ١، ص ١٩٢-١٩٣.

قلت، لعل الفرق تعلق الوجوب في الأول بالبدن خالياً عن العائل، بخلاف الثاني ويكره للمجنب الدهن، قاله ابن الجنيد؛ لخبر حريز عن الصادق عليه السلام^١.
ويكره الجماع للمعتلم، ولا يكره بعد جماع؛ لفعل النبي صلى الله عليه وآله^٢.
السادسة: يستحب الوضوء لوقت الصلاة، والكون في مصلاها لذكر الله تعالى بقدر الصلاة؛ لخبر ريد الشحام عن الصادق عليه السلام^٣.
وقول الباقر عليه السلام في رواية ررارة: «عندها أن تتوضأ، ثم تقعد في موضع طاهر»^٤؛ لتأكيد الدب، لا للوجوب الذي قاله الشيخ أبو الحسن ابن بابويه عليه السلام^٥.
والمفيد: تجلس ناحية من مصلاها^٦.
والروایتان خاليتان عن تعيين المكان.
قال في المعتبر: وهو المعتمد، وعلمه أيضاً بالتمريض على العبادة بقدر المكنة فخصر عادة؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله «الحبر عادة»^٧.
وهذا من تفردات الإمامة عليه السلام.
السابعة: يجب قضاء الصوم دون الصلاة إجماعاً؛ لقول بعض أرواح النبي صلى الله عليه وآله: كُنَّا نحيص على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة^٨.

-
- ١ الكافي، ج ٢، ص ٥١، باب الحب يأكل ويشرب ويقرأ، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٢٩، ح ٣٥٥، و ص ٣٧٢، ح ١١٢٨، الاستبصار، ج ١، ص ١١٧، ح ٣٩٣.
٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٩، ح ٢٨/٣٠٩.
٣ الكافي، ج ٣، ص ١٠١، باب ما يجب على العائض في أوقات الصلاة، ح ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٥.
٤ الكافي، ج ٣، ص ١٠١، باب ما يجب على العائض في أوقات الصلاة، ح ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٥٦.
٥ حكاية عنه ولده في الفقيه، ج ١، ص ٨٩ - ٩٠.
٦ المقنعة، ص ٥٥.
٧ المعتبر، ج ١، ص ٢٢٣؛ وراجع الرواية في سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٨٠، ح ٢٢٦، المعجم الكبير، الطبراني، ج ١٩، ص ٢٨٥ - ٢٨٦، ح ٩٠٤.
٨ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٦٥، ح ٦٩/٣٣٥؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٦٨ - ٦٩، ح ٢٦٢ - ٢٦٣، السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٤٧٥.

وعن الباقر عليه السلام: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله كَانَ يَأْمُرُ فَاطِمَةَ بِذَلِكَ وَ[كَانَتْ تَأْمُرُ بِذَلِكَ] الْمُؤْمِنَاتُ»^١.

الثامنة: يجب عليها الاستبراء بقطعة عند الانقطاع لدون الأكثر لتغتسل إن نقيت؛ لخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام^٢.

وعن الصادق عليه السلام: «لَتَقُمَ وَتَلْصُقَ بطنها إلى العائط، وترفع رجلها اليسرى إلى العائط ثم تدخل الكرسي بيدها ليمنى»^٣.

ولم يصرح أكثر القدماء بوجوب الاستبراء، وهو من باب وجوب المقدمة.

فروع.

الأول: يحرم بعض العزيمة حتى الآي المشتركة بالنية منها، كالبسملة، و«مَنْ عَمِلَ صَلَاحًا فَلِنَفْسِهِ»^٤، ويباح بالتيمم المسووع للصلاة؛ لما مر.

ولا تُمنع من ذكر الله تعالى؛ لقول الباقر عليه السلام في خبر درارة ومحمد بن مسلم في العائط والجنب: «يقرأ ما شاء إلا السجدة»، وبذكر أن الله على كل حال^٥.

الثاني: يكره الاجتياز في المساجد للجنب والعائط مع أمن التلويت؛ للتعظيم، وكذلك السلس والمبطون والمجروح والنسبي الصبي والدابة التي لا تؤكل، ولو علم التلويت حرم الجميع.

والحق المفيد - في العزّة - وابن الحنيد المشاهد المشرقة بالمساجد.

وهو حسن؛ لتحقيق معنى المسحذية فيها وزيادة.

الثالث: يُعزّر الواطئ العالم بالتحريم والحيف؛ لانتهاكه حرمة، وكذا المرأة إن طأوعت.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٠٤ - ١٠٥، باب العائط تخصي عموم...، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٠، ج ٤٥٩، وما بين المقومين أثبتناه من المصدر.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٨٠، باب استبراء العائط، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦١، ج ٤٦٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦١، ج ٤٦١ - ٤٦٢.

٤. فُعِّلَت (٤١): ٤٦، الجائفة (٤٥) ١٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٦ - ٢٧، ج ٦٧، ص ١٢٩، ج ٣٥٢ الاستبصار، ج ١، ص ١١٥، ج ٣٨٤.

وقطع في التذكرة بفسق الواطي^١.

ولو استحله كفر؛ للإجماع على تحريره.

ويجب القبول منها لو أخبرت بالحيض أو الطهر؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ

يَكُنَّ﴾^٢

ولأنه لا يمكن فيه إقامة البيّنة؛ لأنّ مشاهدة الدم لا تكفي في الحكم بأنّه

حيض؛ لجواز كونه استحاضة.

وفي الخبر المتقدم^٣ عن عليّ عليه السلام ما يدلّ على سماع البيّنة فيه، وذكر ذلك في

العدّد أيضاً مرويّاً^٤.

وحملته الشيخ في الاستبصار على كونها متهمّة^٥؛ لخبر ررارة عن الباقر عليه السلام:

«العدّة والحيض إلى النساء»^٦.

ولو اشتبه الحال فيها - إمّا لتحيرها أو لعلّة ظنّ كذبها - اجتبيت احتياطاً، لأنّه

إقدام على ما لا يؤمن قبحه، وتبّه عليه قول الصادق عليه السلام في آسي الطامت خطأ.

«عصى الله»^٧.

الرابع: لو كرّر الوطء تكرر شكّ الكفارة مع تحلّل التكفير أو تعابر المقدّر، وإلاّ

فلا؛ أخذاً بالمعوم، وأصل البراءة

ويخلف الزمان المقدّر له بحسب العادة، قاله المفيد^٨، وهو ظاهر الخبر^٩.

١ تذكره الفقهاء، ج ١، ص ٢٦٨، الفرع «ب».

٢ البقرة (٢): ٢٢٨.

٣ في ص ١٧٩.

٤ راجع الهامش ٥ من ص ١٧٩.

٥ الاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٧، ذيل الحديث ١٢٧٧.

٦ الكافي، ج ٦، ص ١٠١، باب أن النساء يصدّقن في العدّة والحيض، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ١٦٥.

ح ١٥٧٥، الاستبصار، ج ٣، ص ٣٥٦، ح ١٢٧٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٣، الاستبصار، ج ١، ص ١٣٤، ح ٤٦١.

٨، المقنعة، ص ٥٥-٥٦.

٩ راجع الهامش ٧ من ص ٢١٨.

وقال سَلار: الوسط ما بين الخمسة إلى سبعة^١، والراوندي اعتبر العشرة وأسقط العادة^٢، فظاهرهما إمكان خلو بعض العادات عن الوسط والآخر. ولو صادف الوطء زمانين أو ثلاثة كما يتفق في النفساء فالظاهر التعدد. ولا كفارة عليها، ولا على الواطئ صبيّاً؛ لعدم التكليف. ولا فرق بين الروجة والأجنبيّة؛ للعموم أو الإطلاق في بعض الأخبار^٣. الخامس: قدر الشيخان الدينار بعشرة دراهم^٤، والخبر^٥ خالٍ منه، فإن لم نقل به ففي جواز إخراج القيمة نظر؛ التفاتاً إلى عدم إجزاء القيم في الكفارة، وعلى قولهما لا يجزئ دينار قيمته أقل من عشرة والظاهر أنّ المراد به المضروب، فلا يجزئ التبر؛ لأنّه المفهوم من الدينار. ومصرفه مستحق الزكاة؛ لحاجته

١ المراسم، ص ٤٤.

٢. فقد القرآن، ج ١، ص ٥٤.

٣ راجع الهامش ٧ من ص ٢١٨.

٤. المقننة، ص ٥٥؛ النهاية، ص ٢٦.

٥. راجع الهامش ٧ من ص ٢١٨.

المقام الخامس في أحكام الميت

وهي خمسة:

الأول: احتضاره

ولتقدم أخباراً نافعة لطالب الآخرة منقولة بالمعنى من الكافي:

الباقر عليه السلام: «كان الناس يعتبطون اعتباطاً، فسأل إبراهيم عليه السلام ربه علّة يعرف بها الموت، فنزل البرسم ثم الداء بعده»^١.

قلت: الاعتباط - بالعين المهملة - الموت بعير علّة، ومات عبطاً - بفتح العين - أي صحيحاً شاباً^٢.

رسول الله صلى الله عليه وآله: «موت الفجأة تخفيف على المؤمن، وأخذة أسف على الكافر»^٣.
عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «الحتمي رائد الموت، وهي سجن الله في الأرض، وحطّ المؤمن من النار»^٤.

الرضا عليه السلام: «أكثر من يموت من موأينا بالنطن الذريع»^٥.

قلت: الذريع - بالذال المعجمة - السريع^٦.

الباقر عليه السلام: «المؤمن يتلى بكلّ بليّة، ويموت بكلّ ميتة، إلّا أنّه لا يقتل نفسه»^٧.

١. الكافي، ج ٣، ص ١١١، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ١

٢. الأصحاح، ج ٢، ص ١١٤٢، «عبط».

٣. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٥

٤. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٧

٥. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٦

٦. الأصحاح، ج ٢، ص ١٢١١، «ذريع».

٧. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب علل الموت وأنّ المؤمن يموت بكلّ ميتة، ح ٨

الصادق عليه السلام نحوه، وزاد: «ولا يبتليه بذهاب عقله»، وذكر أيوب عليه السلام^١.
 رسول الله صلى الله عليه وآله: «في المؤمن يمرض يقول الله للملكين: اكتباً لعبي مثل ما كان يعمل في صحته من الخير في يومه وليلته»^٢.
 وكذلك مَنْ غلبه كبر أو ضعف.
 أحدهما عليه السلام: «سهر ليلة من مرضي أو وجع أفضل من عبادة سنة»^٣.
 الباقر عليه السلام: «حتى ليلة تعدل عبادة سنة، وحتى ليلتين عبادة سنتين، وحتى ثلاث عبادة سبعين سنة»^٤.
 الصادق عليه السلام: «مَنْ اشتكى ليلة فقبلها بقبولها - أي لا يشكو ما أصابه إلى أحد - كتب الله عز وجل له عبادة ستين سنة»^٥.
 جميل بن صالح عن الصادق عليه السلام: «قول الرجل: حممت اليوم وسهرت البارحة ليس شكاية، إنما الشكوى لقد ابتليتُ بما لم يبتل به أحد، أو أصابني ما لم يصب أحداً»^٦.
 الصادق عليه السلام: «يبغي للمريض أن يؤذن إخوانه بمرضه فيعودونه، فيؤجر فيهم ويؤخرون فيه، فكسب له بذلك الحسنات، ويرفع له بها عشر درجات، وتمحي عنه بها عشر سيئات»^٧.
 وعن الكاظم عليه السلام: «فليأذن للناس يدخلون عليه، فإنه ليس من أحدٍ إلا وله دعوة مستجابة»^٨.
 الصادق عليه السلام: «إذا دخل أحدكم على أخيه عاتداً له فليسأله يدعو له، فإن دعاءه مثل دعاء الملائكة»^٩.

١. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب علل الموت وأن المؤمن يموت بكل ميتة ح ١٠

٢. الكافي، ج ٣، ص ١١٢، باب ثواب المريض، ح ١

٣. الكافي، ج ٣، ص ١١٤، باب ثواب المريض، ح ٦

٤. الكافي، ج ٢، ص ١١٤ - ١١٥، باب ثواب المريض، ح ٩

٥. الكافي، ج ٣، ص ١١٦، باب آخر منه، ح ٥

٦. الكافي، ج ٢، ص ١١٧، باب المريض يؤذن به الناس، ح ١

٧. الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب المريض يؤذن به الناس، ح ١

٨. الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب المريض يؤذن به الناس، ح ٢

٩. الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب المريض يؤذن به الناس، ح ٣

فصل:

قال الصادق عليه السلام: «لا عيادة في وجع معين، ولا تكون عيادة في أقل من ثلاثة أيام، فإذا وجبت فيوم ويوم لا، ويومين لا^١، فإذا طالت العلة ترك العليل وعباله»^٢.
وعنه عليه السلام: «العيادة قدر فواق ناقة أو حسب ناقة»^٣.
وأمر عليه السلام بحمل العائد هدية إلى المريض، كشفاحية أو سفرجلة، أو أترجة، أو طيب، أو قطعة عود بخور، وقال: «إن المريض يستريح إلى كل ما أدخل به عليه»^٤.

وعنه عليه السلام: «تمام عيادة المريض أن تضع يدك على ذراعه، وتعجل القيام من عنده، فإن عيادة النوكي أشد على المريض من وجعه»^٥.

وعنه عليه السلام: «تمام العيادة أن تصع يدك على المريض إذا دخلت عليه»^٦.
وعن علي عليه السلام: «أن أعظم العواد أجراً عند الله عز وجل لمن إذا عاد أخاه خفف، إلا أن يكون المريض يحب ذلك ويريد وبساله ذلك»، وقال: «من تمام العيادة أن يضع العائد إحدى يديه على الأخرى، أو على حسنته»^٧.

وعن الباقر عليه السلام: «من مات دور الأربعين فقد اخترم، ومن مات دون أربعة عشر يوماً فموته موت فجأة»^٨.

وعن الصادق عليه السلام: «من مات في أقل من أربعة عشر يوماً كان موته موت فجأة»^٩.

١ جملة «ويومين لا» لم ترد في المصدر

٢ الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب في كم يعاد المريض ... ج ١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١١٧، باب في كم يعاد المريض ... ج ٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١١٨، باب في كم يعاد المريض ... ج ٣.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١١٨، باب في كم يعاد المريض ... ج ٤.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١١٨، باب في كم يعاد المريض ... ج ٥.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١١٨-١١٩، باب في كم يعاد المريض ... ج ٦.

٨ الكافي، ج ٣، ص ١١٩، باب حد موت الفجأة، ج ١.

٩ الكافي، ج ٣، ص ١١٩، باب حد موت الفجأة، ج ٢.

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ عاد مريضاً نادى من السماء باسمه: يا فلان، طُبت وطاب ممشاك، أبشر بثواب الله عزَّ وجلَّ»^١.

الباقر ﷺ: «مَنْ عاد امرءاً مسلماً في مرضه صلى عليه يومئذ سبعون ألف ملك إذا كان صباحاً حتى يمسيوا، وإن كان مساءً حتى يصبحوا، مع أن له خريقاً في الجنة»^٢.

الصادق ﷺ: «مَنْ عاد مريضاً شيعه سبعون ألف ملك يستغفرون له حتى يرجع إلى منزله»^٣.

الباقر ﷺ: «أَيُّما مؤمن عاد مؤمناً خاض لرحمة خوضاً، فإذا جلس غمرته الرحمة، فإذا انصرف وكَّل الله عزَّ وجلَّ به سبعين ألف ملك يستغفرون له ويسترحمون عليه، ويقولون: طُبت وطابت لك الجنة إلى تلك الساعة من الغد، وكان له خريق في الجنة، وهي زاوية يسر الراكب فيها أربعين عاماً»^٤.

الصادق ﷺ: «مَنْ عاد مؤمناً في الله عزَّ وجلَّ في مرضه وكَّل الله عزَّ وجلَّ به ملكاً من العوادم يعود في قبره، ويستغفر له إلى يوم القيامة»^٥.

وعنه ﷺ: «مَنْ عاد مريضاً من الميِّتِينَ وكَّل الله جلَّ وعزَّ به سبعين ألفاً من الملائكة ينشون رحله، يسبحون فيه ويقَدِّسون ويَهْلِلون ويكثرون إلى يوم القيامة، نصف صلاتهم لعائد المريض»^٦.

الباقر ﷺ: «كان فيما نأخى به موسى ﷺ ربه عزَّ وجلَّ أن قال: يا رب، ما بلغ من عيادة المريض من الأجر؟ فقال عزَّ وجلَّ: أوكل به ملكاً يعود في قبره إلى محشره»^٧.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٢١، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٠

٢. الكافي، ج ٣، ص ١١٩، باب ثواب عيادة المريض، ح ١

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٢٠، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٢٠، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٢٠، باب ثواب عيادة المريض، ح ٣

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٢٠، باب ثواب عيادة المريض، ح ٥

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٢١، باب ثواب عيادة المريض، ح ٩

فصل:

عن علي عليه السلام: «أَنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا كَانَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ مَثَلُ لَهُ مَالُهُ وَوَلَدُهُ وَعَمَلُهُ، فَيَلْتَفِتُ إِلَى مَا فِيهِ فَيَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي كُنْتُ عَلَيْكَ لِحَرِيصاً شَحِيحاً فَمَا لِي عِنْدَكَ؟ فَيَقُولُ خُذْ مِنِّْي كِفْكَ، وَيَلْتَفِتُ إِلَى وَلَدِهِ، فَيَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي كُنْتُ لَكُمْ مُحِبّاً وَإِنِّي كُنْتُ عَلَيْكُمْ لِمُحَامِيّاً، فَمَاذَا عِنْدَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: نُوذِّيكُ إِلَى حَفْرَتِكَ نَوَارِيكَ فِيهَا، فَيَلْتَفِتُ إِلَى عَمَلِهِ فَيَقُولُ: وَاللَّهِ إِنِّي كُنْتُ فِيكَ لَزَاهِداً وَإِن كُنْتُ عَلَيَّ لثِقِلاً، فَمَا عِنْدَكَ؟ فَيَقُولُ: أَمَا قَرِينُكَ فِي قَبْرِكَ وَيَوْمَ نَشْرُكَ حَتَّى أُعْرَضَ أَنَا وَأَنْتَ عَلَى رَبِّكَ، فَإِنْ كَانَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلِيّاً، أَتَاهُ أَطْبَبَ النَّاسَ رِيحاً، وَأَحْسَنَهُمْ مَظْراً، وَأَحْسَنَهُمْ رِيَاشاً، فَقَالَ: أَبْشِرْ بِرُوحٍ وَرِيحَانٍ وَجَنَّةٍ نَعِيمٍ، وَمَقْدَمِكَ خَيْرٌ مَقْدَمٍ، فَيَقُولُ لَهُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: أَنَا عَمَلُكَ بِصَالِحٍ، ارْتَحِلْ مِنَ الدُّنْيَا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ لَيَعْرِفُ غَاسِلَهُ، وَيُنَاشِدُ حَامِلَهُ أَنْ يَحْتَبِهَ، فَإِذَا أُدْخِلَ قَبْرَهُ أَتَاهُ مُلْكُ الْقَبْرِ بِسَحْرَانِ أَشْعَارَهُمَا، وَبِحَدَّائِ الْأَرْضِ بِأَبْيَهِمَا، أَصْوَاتُهُمَا كَالرَّعْدِ الْفَاصِفِ، وَأَبْصَارُهُمَا كَالْبَرْقِ الْحَاطِفِ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: اللَّهُ رَبِّي، وَدِينِي الْإِسْلَامُ، وَنَبِيِّي مُحَمَّدٌ ﷺ، فَيَقُولَانِ: تَبْتَكَ اللَّهُ فِيمَا تَحِبُّ وَتَرْضَى، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «يُنَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا» لَايَةً^١، ثُمَّ يَفْسَحَانِ لَهُ فِي قَبْرِهِ مَذْبَحاً، ثُمَّ يَفْتَحَانِ لَهُ بَاباً إِلَى الْجَنَّةِ، ثُمَّ يَقُولَانِ لَهُ: نَمِ قَرِيرَ الْعَيْنِ نَوْمَ الشَّابِّ النَّاعِمِ، فَإِذَا كَانَ لِرَبِّهِ عَدُوّاً فَإِنَّهُ يَأْتِيهِ أَقْبَحُ مَنْ خَلَقَ اللَّهُ رَبّاً وَنُسْنَهُ رِيحاً، فَيَقُولُ لَهُ: أَبْشِرْ بِتُرُلٍ مِنْ حَمِيمٍ، وَتَصْلِيَةٍ جَحِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَعْرِفُ غَاسِلَهُ وَيُنَاشِدُ حَمَلَتَهُ أَنْ يَحْبِسُوهُ، فَإِذَا أُدْخِلَ الْقَبْرَ أَتَاهُ مَمْتَحِنَا الْقَبْرِ فَأَلْقِيَا أَكْفَانَهُ، ثُمَّ يَقُولَانِ مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ لَهُ: لَا دَرِيْتَ، وَلَا هَدِيْتَ، فَيَصْرَبَانِ يَافُوخَهُ بِمَرْزِيَةٍ مَعَهُمَا ضَرْبَةٌ مَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا تَذَعَّرَ لَهَا مَا خَلَا لثَقَلَيْنِ، ثُمَّ يَفْتَحُ لَهُ بَابٌ إِلَى النَّارِ، وَيَسْلُطُ اللَّهُ عَلَيْهِ حَيَّاتُ الْأَرْضِ وَعَقَّارِبُهَا وَهُوَ أُمُّهَا فَتَنْهَشُهُ حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ قَبْرِهِ»^٢.

١. البراهيم (١٤): ٢٧.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٣١ - ٢٣٣، باب ثواب عيادة المريض، ح ١.

وعن الباقر عليه السلام: «يسألون عن الحجّة القائمة بين أظهرهم»^١.
وعن الكاظم عليه السلام: «يقال للمؤمن في قبره: مَنْ رَبُّكَ؟ فيقول: الله، ويقال: ما دينك؟ فيقول: الإسلام، ويقال: مَنْ نبيّك؟ فيقول محمّد، فيقال: مَنْ إمامك؟ فيقول: فلان»^٢.
وكذا في خبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام السؤال عن الإمام^٣
وعنه عليه السلام: «يسأل الميت في قبره عن خمس: صلاته، وركاته، وحجّه، وصيامه، وولايته إيانا أهل البيت، فتقول الولاية من جانب القبر للأربع: ما دخل فيك من نقص فعليّ تمامه»^٤.
قلت: المراد مع وقوع هذه الأفعال من لمكلف، وإلا لم يسأل عنها. والمراد بالنقص ما وقع على سبيل سهو أو غلط أو لعدو.

فصل:

عن الصادق عليه السلام: «جاء جبرئيل إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا محمّد، عشت ما شئت فإنك ميت، وأحبب من شئت فإنك مفارقة، وأعمل ما شئت فإنك ملاقيه»^٥.
الباقر عليه السلام، قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله: أيّ المؤمنين أكيس؟ فقال: أكثرهم ذكراً للموت، وأشدّهم له استعداداً»^٦.
وعن عليّ عليه السلام: «ما أنزل الموت حقّ منزلة من عدّ غداً من أجله»^٧.
وعنه عليه السلام: «ما أطال عبد الأمل إلا أساء العمل»^٨.
قلت: المراد بالاستعداد له التوبة، وردّ لمظالم، وإصلاح العمل، فربما أتاه فجأة.

١ الكافي، ج ٢، ص ٢٢٧، باب ثواب عيادة المريض، ح ٨.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٨، باب ثواب عيادة المريض، ح ١١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٩، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٤١، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٥.

٥ الكافي، ج ٢، ص ٢٥٥، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٧.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٥٧-٢٥٨، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢٧.

٧ و٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٥٩، باب ثواب عيادة المريض، ح ٣٠.

وهو للمريض أكد، وقصر الأمل معين على ذلك، كما أن طوله مظنة إساءة العمل؛
لتسويق النفس بالتوبة رجاء الاستدراك

وعن الباقر عليه السلام: «أكثر ذكر الموت، فإنه لم يكثر ذكر الموت إنسان إلا زهد في الدنيا»^١.

وعنه عليه السلام: «ينادي مناد كل يوم: ابن آدم يذلل للموت، واجمع للفناء، وابن للخراب»^٢.
وعنه عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الموت الموت، ألا ولا بد من الموت، جاء الموت بما فيه، جاء بالروح والراحه والكرامة المباركة إلى الجنة العالية لأهل دار الخلود، الذين كانوا لها سعيهم، وفيها رغبتهم. وجاء الموت بما فيه من الشقوة والندامة بالكرة الخاسرة، إلى نار حامية لأهل دار القرور، الذين كانوا لها سعيهم، وفيها رعبتهم»^٣.

الصادق عليه السلام: «إذا أعذ الرجل كفه فهو مأجور إذا نظر إليه»^٤.
قال زيد الشحام للصادق عليه السلام في ملك الموت: الأرض بين يديه كالقصة يمد يده فيها حيث يشاء؟ فقال: «نعم»^٥.

وعن الصادق عليه السلام: «تزل عليه عسكك من السماء أقبض نفس فلان بن فلان»^٦.
وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام: «أن له جعل لملك الموت أعواناً من الملائكة يقبضون الأرواح، فتتوقأهم الملائكة، ويتوقأهم ملك الموت منهم مع ما يقبض هو، ويتوقأها الله تعالى من ملك الموت»^٧. ذكره في تفسير قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَتَوَقَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا»^٨.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٥، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٥، باب ثواب عيادة المريض، ح ١٩.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٧-٢٥٨، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢٧.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٣، باب ثواب عيادة المريض، ح ٩.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٦، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢٤. وفيه «عن زيد الشحام قال: مثل أبو عبد الله عليه السلام».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٥٥، باب ثواب عيادة المريض، ح ٢٦.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٣٦-١٣٧، ح ٣٦٨.

٨. الزمر (٣٩): ١٢.

فصل:

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَحْسِنْ وَصِيَّتَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَانَ نَقْصاً فِي مَرْوَتِهِ وَعَقْلِهِ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يُوَصِّي الْمَيِّتُ؟ قَالَ: إِذَا حَضَرَتْهُ وَفَاتَهُ واجتمع الناس إليه قَالَ: اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْهَدُ إِلَيْكَ فِي دَارِ الدُّنْيَا أَنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ، وَالْحِسَابَ حَقٌّ، وَالْقَدَرَ حَقٌّ، وَالْمِيزَانَ حَقٌّ، وَأَنَّ الدِّينَ كَمَا وَصَفْتَ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ كَمَا شَرَعْتَ، وَأَنَّ الْقَوْلَ كَمَا حَدَّثْتَ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنْزَلْتَ، وَأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، جَزَى اللَّهُ مُحَمَّدًا خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَحَيَّا اللَّهُ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ بِالسَّلَامِ، اللَّهُمَّ يَا عِدَّتِي عِنْدَ كَرْبَتِي، وَيَا صَاحِبِي عِنْدَ شِدَّتِي، وَيَا وَلِيَّ نَعْمَتِي، إِلَهِي وَإِلَهَ آبَائِي لَا تَكْلَنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، فَإِنَّكَ إِنْ تَكْلَنِي إِلَى نَفْسِي طَرْفَةَ عَيْنٍ أَقْرَبَ مِنَ الشَّرِّ، وَأَبْعَدَ مِنَ الْخَيْرِ، وَأَنْسَ فِي الْقَبْرِ وَحْشَتِي، وَاحْجَلْ لِي عَهْدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيِّئِ، ثُمَّ يُوَصِّي بِحَاجَتِهِ، وَالْوَصِيَّةُ حَقٌّ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَحْفَظَ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ وَيَعْلَمَهَا»^١.
وقال الصادق عليه السلام: «الْوَصِيَّةُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»^٢.
وقال الباقر عليه السلام: «الْوَصِيَّةُ حَقٌّ وَقَدْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^٣.

فصل:

قال الصادق عليه السلام: «إِذَا حَضَرَتْ الْمَيِّتَ فَبَقَّيْنِهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»^٤.
وعنه عليه السلام: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ إِلَّا وَكَلَّ بِهِ إِبْلِيسُ مِنْ شَيَاطِينِهِ مَنْ يَأْمُرُهُ

١ الكافي، ج ٧، ص ٢-٣، باب الوصية وما أمر بها، ح ١٠؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨٧-١٨٨، ح ٥٤٣١.

٢ الكافي، ج ٧، ص ٣، باب الوصية وما أمر بها، ح ١٠؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٤١١؛ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٧٢، ح ٧٠٢.

٣ الكافي، ج ٧، ص ٣، باب الوصية وما أمر بها، ح ٥؛ الفقيه، ج ٤، ص ١٨١، ح ٥٤١٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٢١، باب تلقين الميت، ح ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٦.

بالكفر ويشككه في دينه حتى تخرج نفسه، فمن كان مؤمناً لم يسقدر عليه. فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ، حتى يموت»^١.

قال الشيخ أبو جعفر الكليني: وفي رواية أخرى قال: «يلقنه كلمات الفرج والشهادتين، ويُسمي له الإقرار بالأئمة واحداً بعد واحد حتى يقطع عنه الكلام»^٢. وعن أبي بكر الحضرمي: أنه لقن رجلاً الشهادتين والإقرار بالأئمة رجلاً رجلاً، فرُئي الرجل بعد وفاته، فقال: نجوت بكلمات لقين أبو بكر، ولو لا ذلك كدت أهلك»^٣.

وقال الباقر ﷺ: «أما إني لو أدركت عكرمة - وكان يرى رأي الخوارج - لعلمته كلمات ينتفع بها»، فسئل عنها، فقال «هي والله ما أنتم عليه، لقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله والولاية»^٤.

وعن الباقر ﷺ: «إذا أدركت الرجل عند النزاع فلقنه كلمات الفرج لا إله إلا الله العليم الكريم، لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع، ورب الأرضين السبع، وما فيهن وما بينهن»^٥، ورب العرش العظيم، والحمد لله رب العالمين»^٦.

وراد في المبسوط بعد «بينهن»، «وما تحتهن»، وبعد «العظيم» «وسلام على المرسلين»^٧.

وعن الصادق ﷺ: «كان أمير المؤمنين إذا حصر أحداً من أهل بيته الموت، قال له: قل: لا إله إلا الله العلي العظيم، سبحان الله رب السماوات السبع، ورب الأرضين

١. الكافي، ج ٢، ص ١٢٣، باب تلقي الميث، ج ٦، التعليق ج ١، ص ١٣٣، ح ٣٥٠.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٢٤، باب تلقي الميث، دليل الحديث ٦.

٣. الكافي، ج ٢، ص ١٢٢-١٢٣، باب تلقي الميث، ح ١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٢٣، باب تلقي الميث، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٧-٢٨٨، ح ٨٢٨.

٥. في المصدر زيادة: «وما تحتهن».

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٢٢، باب تلقي الميث، ح ٢.

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٧٤.

السبع، وما بينهما، وربّ العرش العظيم، والحمد لله ربّ العالمين، فإذا قالها المريض، قال: اذهب فليس عليك بأس»^١.

تتمّة: يستحبّ أن يمرض المريض أرفق أهله به وأعلمهم بحاله؛ لأنّه أقرب إلى رجاء الصلاح.

والتداوي؛ للخبر^٢.

وأمره بالتوبة، لقول رسول الله ﷺ في آخر خطبة خطبها: «مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةِ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِيَوْمٍ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، مَنْ تَابَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَاعَةٍ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، مَنْ تَابَ وَقَدْ بَلَغَتْ نَفْسُهُ هَاهُنَا - وَأَهْوَى [بِيَدِهِ] إِلَى حَلْقِهِ - تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ»^٣.

وفسر الصادق عليه السلام قوله تعالى: «وَلَيْسَتْ تَتُوبَةُ» الآية^٤؛ بمعانيته أمر الآخرة^٥.
وستحبّ حسن الظنّ بالله في كلّ وقت، وأكدّه عند الموت؛ لقول جابر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول قبل موته بثلاث: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يَحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^٦.

ويستحبّ لمن يحضره أمره يحسن ظنّه وطمّعه في رحمة الله
وقال أبو الصلاح: يلقّنه جملة لمعارف، ولا يقرب موضعه بنوح ولا قبيح^٧.

الحكم الأوّل: الاحتضار

ويجب فيه أن يستقبل بوجهه وأحمصه القبلة في الأشهر خيراً وفتوى؛ لقول

١ الكافي، ج ٣، ص ١٢٤، باب تلقين الميت، ج ٧: عديب لأحكام، ج ١، ص ٢٨٨، ح ٨٤٠.

٢ مكارم الأخلاق، ص ٣٦٢.

٣ الفقيه، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٥١.

٤ النساء (٤: ١٨).

٥ الفقيه، ج ١، ص ١٢٣، ح ٣٥٢.

٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٨٩، ح ١٣١١٣ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٢٩، ح ١٦٥٦٧ مسند أحمد،

ج ٤، ص ٢٥٦، ح ١٣٩٧٧.

٧ الكافي في الفقه، ص ٢٣٦.

النبي ﷺ: «وَجْهوه إلى القبلة، فإنكم إذا منتم ذلك أقبلت عليه الملائكة»، قاله في هاشمي كان في السوق^١.

وقول الصادق ﷺ: «استقبل بباطن قدميه»^٢.

وعنه ﷺ: «إذا مات لأحدكم ميت فسجّوه تجاه القبلة، وكذلك إذا غُسل يحفر له موضع المفتسل تجاه القبلة، فنكور مستقبل القبلة بباطن قدميه ووجهه إلى القبلة»^٣.
وعنه ﷺ: «يستقبل بوجهه القبلة، ويجعل باطن قدميه ممّا يلي القبلة»^٤.

وفي الخلاف: يستحب^٥، واختاره في المعتمد؛ لصعف السند والدلالة على الوجوب^٦ قلنا: يُجبر بالشهرة، وصيغة الأمر للوجوب.

فرعان:

الأول: ظاهر الأخبار سقوط الاستقبال بموته، وأنّ الواجب أن يموت على القبلة، وفي بعضها احتمال دوام الاستقبال، ونه عليه ذكره حال الغسل^٧، ووجوبه حال الصلاة والدفن وإن احتلعت الهيئة عندئذ^٨.

الثاني: يسقط الاستقبال مع اشتباه القبلة، ولا يجب أن يستقبل به الأربع، مع احتمال. وهو فرض كفاية، وكذا أحكام الميت لأنّ الفرض إدخالها في الوجود.

ويكره حضور جنب أو حائض عنه؛ لقول الصادق ﷺ: «لا تحضر الحائض الميت، ولا الجنب عند التلقين»^٩.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٤٩، والسوق؛ نزع الروح؛ قاموس المحيط، ج ٣، ص ٢٥٥، «سوق».

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، باب توجيه الميت إلى القبلة، ح ١٢ الفقيه، ج ١، ص ١٢٢، ح ٣٤٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٢٤.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، باب توجيه الميت إلى القبلة، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٥.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٢٦، باب توجيه الميت إلى القبلة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٣٣.

٥ الخلاف، ج ١، ص ٦٩١، المسألة ٤٦٦.

٦ المحتبر، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٧ راجع الهامش ٣.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦٢.

وعن أبي الحسن عليه السلام في العائض: «فلتسح عن قريبه، فإن الملائكة تتأذى بذلك»^١.
وأن يجعل على بطنه حديد، ذكره الشيخان^٢ وأكثر الأصحاب^٣. وفي التهذيب:
سمعناه مذاكرة^٤.

وابن الجنيد: يضع على بطنه شيئاً يمنع رثوها^٥.
واحتج في الخلاف على الكراهية بإجماعنا^٦.
والمستحب نقله إلى مصلاه عند تعسر الموت: لقول الصادق عليه السلام: «إذا عسر على
الميت موته قُرب إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه»^٧.
وقال عليه السلام: «إن أبا سعيد الخدري قد رزقه الله عز وجل هذا الرأي، وإنه اشتد
نزعه، فقال: أحملوني إلى مصلاي، فحملوه، فلم يلبث أن هلك»^٨.
وعن زين العابدين عليه السلام: «أن أبا سعيد الخدري كان مستقيماً، فنزع ثلاثة أيام، ثم
حُمِل إلى مصلاه فمات فيه»^٩.

وقراءة «الصافات»: لأمر الكاظم ابنه القاسم بقراءتها، فقال له يعقوب بن جعفر:
«كنا معك الميت إذا نزل به يقرأ عنده «يس»، فصرّت بأمر بـ «الصافات»، فقال:
«لم تقرأ عند مكروب من موت قط إلا عجّل الله راحته»^{١٠}.
وروي عن النبي صلى الله عليه وآله: «اقرأوا «يس» على موتاكم»^{١١}.

-
- ١ الكافي، ج ٣، ص ١٢٨، باب العائض تمرض المريض، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦١.
٢ المقتضة، ص ٧٤، المبسوط، ج ١، ص ١٧٤، الخلاف، ج ١، ص ٦٩١ المسألة ٤٦٧.
٣ منهم: سألر في المراسم، ص ١٤٧، والجلي في الكافي في النسخ، ص ٢٣٦، وابن الجراح في المهذب، ج ١،
ص ٥٤، وابن حمزة في الوسيلة، ص ٦٢، والمحقق في شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٨.
٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٠، ديل الحديث ٨٤٤.
٥ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٦٤، والرتبوا الارتفاع الصحاح، ج ٤، ص ٢٣٤٩، «رباه».
٦ راجع الهامش ٢.
٧ الكافي، ج ٣، ص ١٢٥، باب إذا عسر على الميت الموت... ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٣٥٦.
٨ الكافي، ج ٣، ص ١٢٦، باب إذا عسر على الميت الموت... ج ٤.
٩ الكافي، ج ٣، ص ١٢٥، باب إذا عسر على الميت الموت... ج ١.
١٠ الكافي، ج ٣، ص ١٢٦، باب إذا عسر على الميت الموت... ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٧، ح ١٢٥٨.
١١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٦٥-٤٦٦، ح ١٤٤٨، مسأله في تلويح، ج ٣، ص ١٩١، ح ٣١٢١.

وأن لا يظهر عليه الجزع؛ لأنه إغاة عليه لضعف نفسه.
ولا يمتس؛ لقول الصادق عليه السلام «مَنْ مَسَّ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ أَعَانَ عَلَيْهِ»^١
قال الصدوق؛ ولا يمنع من تحريك يديه أو رجله أو رأسه^٢.
ويستحب قراءة القرآن بعد خروج روحه، كما استحَبَّ قبله استدفاعاً عنه.
وتغميض عينيه، وإطباق فيه، وشدَّ لحيه؛ لأمر الصادق عليه السلام في ابن له^٣، وفعله في
ابنه إسماعيل^٤.
ومدَّ ساقيه، ومدَّ يديه إلى جنبه، لإعادة الفاسل.
وتنظيفه بثوب؛ لأنَّ السيِّد سَخِيَ بحبرة^٥، وغطَّى الصادق عليه السلام إسماعيل
بملحفة^٦.
وأن يكون عنده مَنْ يَتْلُو القرآن ويذكر الله، ولا يُتْرَك وحده؛ لقول الصادق عليه السلام:
«لَيْسَ مِنْ مَيِّتٍ يُتْرَكُ وَحْدَهُ، إِلَّا لَبِى الشَّيْطَانُ فِي جَوْفِهِ»^٧.
والإسراع عنده إلى الصبح إن مات ليلاً، ذكره الشيخان^٨.
وعَلَّله في التهذيب. أنه لما قبض الباقر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج في البيت
الذي كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام، وأمر أبو الحسن بعثل ذلك في بيت
أبي عبد الله حتى أخرج به إلى العراق^٩، فدخل في ذلك المدعى، ويدل على
استحياب دوام السراج في بيت مات فيه ميت.
وصف الرواية في المختار بسهل بن زيد، وعثمان بن عيسى، وأنها حكاية حال.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٤١

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ديل الحديث ٣٧٤

٣ راجع الهامش ١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٤٢

٥ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥١، ح ٤٨٧٩٤٢؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٤١، ح ٦٦١٢

٦ راجع الهامش ٤.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٣٨، باب ما، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٠، ح ٨٤٤.

٨ المقنعة، ص ٧٤، النهاية، ص ١٣٠، المبسوط، ج ١، ص ١٧٤.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٤٢

قال: لكنّه فعل حسن^١.

وإيذان إخوانه بموته؛ لقول النبي ﷺ: «لا يموت منكم أحد إلّا آذنتموني»^٢.
وقول الصادق عليه السلام: «ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذّنوا إخوان الميت، يشهدون جنازته، ويصلّون عليه، ويستغفرون له، فيكتب لهم الأجر، وللميت الاستغفار، ويكتسب هو الأجر فيهم وفيما اكتسبت له من الاستغفار»^٣.

فرع: الإيذان: الإعلام كيف اتفق، ولا نصّ في النداء، قاله في الخلاف^٤
وفي المعبر والتذكرة: لا بأس به، للمؤد المذكورة وحلّؤه من منع شرعي^٥.
وقال الجعفي.

يكراه النعي، إلّا أن يرسل صاحب المصيبة إلى من يختصّ به، ولو كان حوله قرى
أؤذّنوا، كما قُتل الصحابة من إيذان قرى المدينة لما مات رافع بن خديج^٦.

وتعجيل تجهيزه إذا علم موته إجماعاً؛ لقول النبي ﷺ: «عجلوا بهم إلى مصابيحهم»^٧.

وقوله «إذا مات الميت لأوّل النهار فلا يقبل إلّا في قبره»^٨.
وروى عليّ بن أبي حمزة عن الكاظم عليه السلام: «أنّ أناساً دُفّنوا أحياء ماماتوا إلّا في قبورهم»^٩.

١. المعبر، ج ١، ص ٢٦١.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٩، ح ١٥٢٨؛ مس السناني ج ٤، ص ٤٢، ح ١٩٠٣؛ السن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٧٩، ح ٧٠١٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٦٦، باب أن الميت يؤدّن به الناس، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٠.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٧٣١، المسألة ٥٦١.

٥. المعبر، ج ١، ص ٢٦٢، تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٤٤، المسألة ١١٥.

٦. راجع قصّة رافع بن خديج في السن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١٢٤، ح ٧١٨٠.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٣٧، باب تعجيل الدفن، ح ١١، ألفه، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٨، ح ١٣٥٩.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٣٨، باب تعجيل الدفن، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٣٦٠.

٩. الكافي، ج ٣، ص ٢١٠، باب الفريق والمصعوق، ح ٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٩١.

وقيل: يُستبرأ بانخساف صدغيه، وميل أنفه، واستداد جلدة وجهه، وانخلاع كفه من ذراعه، واسترخاء قدميه، وتقص أنثيه إلى فوق مع تدلي الجلدة.
وقال ابن الجنيد: من علامته زوال نور من بياض العين وسوادها، وذهاب النفس، وزوال النبص.

وزعم جاليموس أن أسباب الاشتباه:

الإغماء، أو وجع القلب، أو إفراط لرعب، أو العم، أو العرج، أو الأدوية المخدرة، فيُسبباً بنقص عروق بين الأنتيس أو عرق يلي الحالب والذكر بعد العمز الشديد، أو عرق في باطن الألية، أو تحت لسان، أو في بطن المنحر ومنع الدفن قبل يومٍ وليلةٍ إلى ثلاثة.

وإن اشتباه قربص به ثلاث وحوباً إلا أن يعلم حاله؛ لئلا يعان على قتل المسلم، فقد دُعي جماعة أحياء، منهم من أخرج حياً، ومنهم من مات في قبره.

وقال الصادق عليه السلام: «خمس يستظر بهم إلا أن يتغيروا: المريق، والمصعوق، والمبطون، والمهدوم، والمدخن»^١

وعنه عليه السلام: «يترك الفريق ثلاثة أيام قبل الدفن، إلا أن يتغير»^٢

والمصلوب يُنزل بعد ثلاثة أيام؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «لا تقفوا المصلوب بعد ثلاثة أيام»^٣.

نكت:

قال الصدوق في المقنع:

إذا قصي فقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم اكتبه عندك في المحسنين، وارفع درجته في عليين، واحلف على عقبه في الغابرين، ونعتبه عندك يا رب العالمين^٤.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢١٠، باب الفريق والمصعوق، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٧-٢٢٨، ح ٩٨٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٨، ح ٩٩٠.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢١٦، باب الصلاة على المصلوب، ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥، ح ٩٨١.

٤. المقنع، ص ٥٥.

وقال في من لا يحضره الفقيه: إذا قضى يجب أن يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون^١.
وقال ابن الجنيد:

يقرأ عنده من غير أن يرفع صوته بالقراءة، وقال عقيب تلقينه، ولا يكثر عليه عند
أحوال النسي: لنلا يشغل بذلك عن حال يحتاج إلى معانتها.
وضمّ ابن حمزة إلى نقله إلى مصلاه بسط ما كان يصلي عليه تحت^٢
وقال صاحب الفخر:

صنعه في مصلاه الذي كان يصلي فيه أو عليه، وقال: لا يحضر عنده مضطج بورس
أو زعفران، وأمر بجعل الحديد على بطنه، وقراءة آية الكرسي، والسجدة عند
احتضاره، وقول اللهم أخرجها منه إلى رضى منك ورضوان.
وذكر الفاضل في التذكرة ما لم أقف عليه في غير كتب العامة:

منها: استحباب نيل مفاصله، حرّته أبغى للسينها، فمرد ذراعيه إلى عضديه
ويضمهما، ورد فخذه إلى بطنه ويضمهما^٣، ورجليه إلى عضديه ويضمهما، فبانه
يسهل تصرف الفاسل في تمديدته وتكفيته.

ومنها: تجريد ثيابه، لنلا تحميه منفسد، ووضعه على لوح أو سرير، لأنه إذا كان
على الأرض تسارع إليه العساد وناله الهوام

وسوى بين الحديد وغيره في كراهة وضعه على بطنه^٤.

والذي ذكره ابن الجنيد والشيخان: أن تمتد يده ورجلاه إلى جنبه^٥، كما مر^٦.
قال في المعبر: ولا أعلم به نقلاً عن أئمتنا، ولكن ليكون أطوع للفاسل وأسهل
للإدراج^٦.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٢٨، ذيل الحديث ٣٧٤.

٢ الوسيلة، ص ٦٢.

٣ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٤١ و ٣٤٢، المسألتان ١١١ و ١١٣.

٤ المقنع، ص ٧٤، النهاية، ص ١٣٠ المبسوط، ج ١، ص ١٧٤ وحكاة عنهم المحقق في المعبر، ج ١، ص ٢٦١.

٥، ص ٢٢٨.

٦ المعبر، ج ١، ص ٢٦١.

خاتمة: تجب الوصية على كل من عليه حق، وعليه يحمل قول النبي ﷺ: «مَنْ مَاتَ بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^١.

وقولهم ﷺ: «الوصية واجبة على كل مسلم»^٢ وتستحب لغيره.

وليشهد عليه عدولاً؛ لتحصل الفائدة، وليكن وصيته عدلاً وحباً؛ لما يأتي إن شاء الله عز وجل.

وتستحب الوصية لذي القرابة، ولم يثبت عندنا سخطه وتستحب المسارعة في قضاء دين لميت؛ لقول النبي ﷺ: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه»^٣

ولو تعذر قضاؤه في الحال استحبت لو رثه ضمانه، كما فعل عليٌّ ﷺ بضمان دين عليٍّ ميت امتنع النبي ﷺ من الصلاة عليه ﷺ وكذا نسحت المسارعة إلى قضاء وصاياه وإنفاذها في وجوهها؛ لعموم «وَسَارِعُوا إِلَى مَقْرِضَةِ رِبَايَ مُوجِبِهَا، وَلِيَجْعَلَ لَهَا نَوَابِهَا».

الحكم الثاني: التفسير

وهو واجب إجماعاً - إلا ما نستثيه - ولما روي: «أَنَّ الْمَلَائِكَةَ غَسَلَتْ آدَمَ ﷺ، وَقَالُوا لَوْلَا هَذِهِ سُنَّةٌ مَوْتَاكُمْ»^٤.

١. المقنعة، ص ٦٦٦.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٣، باب الوصية وما أمر بها، ج ١٤، تنقيح، ج ٤، ص ١٨١، ح ١٥٤١١ تهذيب الأحكام، ج ٩، ص ١٧٢، ح ٧٠١ و ٧٠٢، وفيها «الوصية حق».

٣. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٨٠٦، ح ٢٤١٣؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٨٩، ح ١٠٧٨؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ٢٢٦٦.

٤. سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٦٤٣، ح ٢٩٥٢، ١٩٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٢١، ح ١١٢٩٨.

٥. آل عمران (٣): ١٣٣.

٦. مستدرك أبي داود الطيالسي، ص ٧٤، ح ٥٤٩؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٦٧، ح ٦٦٩٩؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٦٦٤ - ٦٦٥، ح ١٣١٥.

والنظر إما في الفاسل، أو المحل، أو الغسل.

[النظر] الأول في الفاسل

وأولى الناس به أولاهم بإرثه، وكذا باقي الأحكام؛ لعموم «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بِنَحْوِهِمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ»^١.

ولقول عليّ عليه السلام: «يَغْسِلُ الْمَيِّتَ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ»^٢.

وقول الصادق عليه السلام في خبر إسحاق بن عمار: «الزَّوْجُ أَحَقُّ بِامْرَأَتِهِ حَتَّى يَضَعَهَا فِي قَبْرِهَا»^٣.

فرع: لو لم يكن ولي، فالإمام وليه مع حضوره، ومع غيبته الحاكم، ومع عدمه المسلمون.

ولو امتنع الولي ففي إيجابه نظر من الشك في أن الولاية هل هي نظر له أو للميت؟ وسأتي تسليحه إلى غيره

ويشترط المساواة في الذكورة والإناثة مع الاختيار اتفاقاً؛ لتحريم النظر، وإسلام الفاسل، إلا في مواضع:

أحدها الزوجية، فلكل من الزوجين تفصيل صاحبه اختياراً في الأقوى، وهو قول ابن الجنبيد^٤ والجعفي صاحب المعاصر، والمرتضى^٥، وظاهر المبسوط والخلاف^٦ لاشتهار ذلك في الصدر الأول من تفصيل عليّ فاطمة^٧ وأسماء زوجها^٨.

١. الأنفال (٨): ٧٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٤١، ح ٣٩١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٦.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٩٤، باب من يدخل القبر ومن لا يدخل، ح ١٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٩٤٩.

٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٢٢٧، المسألة ١٧٨.

٥. جعل العلم والعمل، ص ٩٠.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٧٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٩٨، المسألة ٤٨٦.

٧. سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢٣٤، ح ١٨٢٧/١٢؛ السنن الكبرى، الطهفي، ج ٣، ص ٥٥٦، ح ٦٦٦٠.

٨. السنن الكبرى، الطهفي، ج ٣، ص ٥٥٧، ح ٦٦٦٣.

وقول ابنته: لو استقبلنا من أمرنا ما استدبرنا ما غتسل رسول الله ﷺ إلا نساؤه^١، وقول النبي ﷺ لبعض نسائه: «لو مت قبلي لغسلتك»^٢، ولم ينكر ذلك كله أحد.

وروى المفضل عن الصادق عليه السلام: «أن علياً غتسل فاطمة؛ لأنها صديقة لم يكن يغسلها إلا صديق»^٣.

وعن محمد بن مسلم قال: سأله عن رجل يغسل امرأته؟ قال: «نعم، إنما يمنعها أهلها تعصباً»^٤.

والمشهور في الأخبار أنه من وراء الثياب، كصحيح مصور عن الصادق عليه السلام: عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته يغسلها؟ قال: «نعم - وأمه وأخته ونحو هذا - يلقي على عورتها خرقة»^٥.

وصحيح محمد بن مسلم: سأله عن رجل يغسل امرأته، قال: «نعم، من وراء الثياب»^٦.

والمطلق منها يُعمل على المقتضى. وفي كتابي الأخبار إنما يجوز غسل أحد الزوجين صاحبه؛ للضرورة^٧. ويظهر من كلام كثير من الأصحاب أنهم كالمحارم، وهم الذين يحرم التماكح

١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٤٦٤، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٦-١٩٧، ح ٣١٤١، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٥٨، ح ٦٦٦٥، مسند أحمد، ج ٧، ص ٣٨٠-٣٨١، ح ٢٥٧٧٤.

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٤٦٥، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٥٥-٥٥٦، ح ٦٦٥٩، مسند أحمد، ج ٧، ص ٣٢٥، ح ٢٥٣٨٠.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١١٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٠، ح ١٤٤٢٢ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩-٢٠٠، ح ٧٠٣.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٥٨-١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٩، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٧٠٠.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٥٨، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١٨، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٨، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، ح ٦٩٩.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٥٧، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٤١١، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦-١٩٧، ح ٦٩٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٠، دليل الحديث ١٤٢٠، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٩، دليل الحديث ٧٠١.

بينهم نسباً أو رضاعاً أو مصاهرة.

وابن زهرة صرح بأنه مع الضرورة^١، لخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السلام في الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلا النساء [هل تغسله النساء؟]، قال: «تغسله امرأته وذات محرمه، وتصب عليه النساء الماء صباً من فوق الثياب»^٢. وخبر عبد الله بن سنان عنه عليه السلام في نظر الرجل إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها، والمرأة هل تنظر إلى زوجها؟ فقال: «لا بأس، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهة أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه»^٣.

وفي خبر أبي الصباح عنه عليه السلام: «يغسلها من فوق الدرع»، والسؤال: عن الرجل يموت مع النساء والمرأة مع الرجال^٤. وروى زرارة عنه عليه السلام: «تغسله امرأته؛ لأنها معتدة منه، ولا يغسلها؛ لعدم العدة منها»^٥.

وحملها الشيخ على أنه لا يغسلها مجردة^٦ لخبر الحلبي عنه عليه السلام أنه سئل عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله إلا النساء: «تغسله امرأته أو ذات قرابته، تصب الماء صباً، والمرأة إذا ماتت أدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها»^٧.

وهذه الأخبار لا تنهض حجة في اشتراط الضرورة، فتحمل على الندب أو الغالب. وثانيها: أم الولد؛ لبقاء علاقة الملك من وجوب الكفن والمؤونة والعدة.

١. غنية النروع، ج ١، ص ١٠٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٥٧، باب الرجل يغسل المرأة و... ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٧-١٩٨، ح ٦٩٥، وما بين المضمون أثبتاه من المصادر.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٥٧، باب الرجل يغسل المرأة و... ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٤١٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٩٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٨، ح ١٤١٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩٣.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٩٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٨، ح ٦٩٧.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٥٧، باب الرجل يغسل المرأة و... ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٩.

ولا يضاء زين العابدين أن يغسله أم ولده^١.

وفي غير أم الولد من المملوكات احتمال؛ استصحاباً لحكم الملك فيباح، ولأنها في معنى الزوجة في إباحة اللمس والضر، ومن انتقال ملكها إلى الوارث، وقربه في المعتبر^٢.

وقطع الفاضل بالأول، إلا أن تكون متزوجة أو معتدة أو مكاتبة أو معتقاً بعضها، ولا يسمع الطهار والارتداد؛ لبقاء الملك وزوجية^٣.

ويشكل الفرض؛ فإن الكافرة لا تغسل ولا تباشر الغسل، إلا على خبر عتار عن الصادق عليه السلام المتضمن جوار مباشرة الكهنة غسل المرأة عند عدم الساء^٤، فيحوز للزوجة الكافرة عند عدم الرجال ومعارض الساء تعسيل الزوج، كذا قاله بعضهم^٥. والنية هنا مغتفرة كاعتفائها في تعسيل الكافر المسلم.

وثالثها: المحرمية، لتسويح النظر واللمس، ولما مرّ، ولكنّه من وراء ثوب محافظة على العورة، هذا مع عدم الحائض^٦ ورابعها: من لم يرد سنّه على ثلاث سنين يحوز للسّاء تعسيلة مجزّداً؛ لسنّ الصادق عليه السلام^٧.

وقال المفيد وسأله ابن خمس سنين - مجزّداً - وفوقها يغسلنه من فوق الثياب^٧. ولم تقف على مأخذه.

وكذلك الصبيّة يغسلها الرجال لثلاث سنين مجزّدة.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٤، ح ١١٣٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٠، ح ٧٠٤

٢ المعتبر، ج ١، ص ٣٢١.

٣ راجع نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٣٠

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة، ح ١١٢، الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ح ١٤٣٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٠ - ٣٤١، ح ٩٩٧

٥ راجع تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦٣، الفرع منه من المسألة ١٣٦

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، باب حذ الصبي الذي يجدر، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤١، ح ٩٩٨

٧ المقنعة، ص ٨٧؛ المراسم، ص ٥٠.

وشرط في النهاية في الموضعين عدم لمائل^١، وأطلق في المبوط^٢.
وروي في الجارية: «إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت
ولم تغسل»، أرسله محمد بن يحيى^٣، وهو مضطرب المتن والإسناد.
وفي جامع محمد بن الحسن: إذا كانت بنت أكثر من خمس أو ست دفنت
ولم تغسل، وإن كانت بنت أقل من خمس غُسلت^٤.
قال ابن طاووس^٥: ما في التهذيب من لفظة «أقل» وهم.
وأسند الصدوق في كتاب المدينة^٦ ما في الجامع إلى العلوي عن الصادق^٧.
وظاهر المعبر أنه لا يجوز للرجال تغسيل الصبيّة، محتجاً بأن الشرع أذن
في اطلاع النساء على الصبي؛ لافتقاره إلى تربيتهن، بخلاف الصبيّة، والأصل
حرمة النظر^٨.

ونقل في التذكرة إجماعاً على تغسيل لرحل الصبيّة^٩.
وخامسها: إذا قعد المائل والرحم، قيل: جاز للأجانب تغسيل الأجنبية من
فوق الثياب، وللأجنبيات تغسيل الأجني من فوق الثياب. وهو ظاهر المقصد؛ لما
ذكر في الصبيّين^{١٠}.

وقطع به الشيخ في شرح كلامه من التهذيب^{١١}، وقال أبو الصلاح وابن زهرة به مع
تفويض العينين^{١٢}، وفي الريادات منه جعل الشيخ الغسل مستحباً^{١٣}، وكذا في

١ النهاية، ص ٤١.

٢ المبوط، ج ١، ص ١٧٦.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤١، ح ٩٩٩.

٤ عهد في الفقيه، ج ١، ص ١٥٥، ذيل الحديث ٤٢٩.

٥ أي كتاب «مدينة العلم» وهو مفقود.

٦ المعتمد، ج ١، ص ٢٢٤.

٧ تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٦٨، المسألة ١٣٥.

٨ المقنعة، ص ٨٧.

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٢، ذيل الحديث ٩٩٩.

١٠ الكافي في الفقه، ص ٢٣٧، غيبة النروع، ج ١، ص ١٠٢.

١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٢، ذيل الحديث ١٤٢٧.

الاستبصار، وجوز الدفن بغير غسل^١، وأعرض عن ذلك في النهاية والمبسوط والخلاف،
وحكم بالدفن بغير غسل ولا تيمم^٢، وحور في النهاية تغسيل وجهها ويديها^٣.
والروايات المشهورة هذه:

زيد بن علي بإساده عن علي عليه السلام: «إذ مات الرجل مع النساء وليس فيهن امرأة
ولا ذات محرم يؤزرنه إلى الركبتين، ويصبين الماء عليه، ولا ينظرن إلى عورته،
ولا يلمسنه بأيديهن»^٤

وأبو سعيد عن الصادق عليه السلام: «المرأة تموت مع قوم ليس لها فيهم محرم صب الماء
عليها، والرجل بين النساء يصير عليه وينمسن ما كان يعمل لهن النظر إليه، فإذا
بلغن ما لا يعمل النظر إليه صبين الماء»^٥.
وجابر عن الباقر عليه السلام مثله^٦

والمفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام: «مرأة تموت مع رجال ليس معهم امرأة
ولا ذو محرم لها» يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم، يغسل بطن كفيها، ثم يغسل
وجهها، ثم يغسل ظهر كفيها، ولا تمس ولا يكشف شيء من محاسنها»^٧.
وأبو بصير عن الصادق عليه السلام: «يغسل منها موضع اللوضوء»^٨.
وجابر عنه عليه السلام: «يغسل كفيها»^٩، ومثله خبر داود بن فرقد بسنده عنه عليه السلام^{١٠}.

١. الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ديل الحديث ٧١٢، وص ٢٠٣، ديل للحديث ٧١٦

٢. النهاية، ص ٤٢؛ المبسوط، ج ١، ص ١٧٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٦٩٨، المسألة ٤٨٥.

٣. النهاية، ص ٤٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤١-٤٤٢، ج ١٤٢٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٢، ج ٧١١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٢، ج ١١٠٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٤-٢٠٥، ج ٧٢١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٢، ج ١٤٢٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ج ٧١٢.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة... ج ١٢، الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ج ٤٣٥، تهذيب الأحكام،

ج ١، ص ٤٤٢-٤٤٣، ج ١٤٢٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠، ج ٧٠٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٣، ج ١٤٣٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٣، ج ٧١٥.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٣، ج ١٤٣١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٣، ج ٧١٦.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ١٥٧-١٥٨، باب الرجل يغسل المرأة... ج ٥، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٢،

ج ١٤٢٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢، ج ٧١٣.

وزيد بن علي بإسناده إلى علي بن عبد الله عن رسول الله ﷺ في الميتة ولا محرم: «تُيَمَّم، ولا تُمَسَّ، ولا يكشف لها شيء من محاسنها»^١.

وداؤد بن سرحان عن الصادق عليه السلام في الميت مع النساء: «يُدفن ولا يُغسل»^٢.
وحمله الشيخ على أنه لا يغسل مجرداً؛ جمعاً بين الأخبار^٣.
وابن أبي يعفور وأبو عبد الله البصري^٤ وأبو الصباح الكاظمي عليه السلام: «يلقّفنه ولا يغسلنه»^٥، وكذا في مقطوعة زيد الشحام^٦.

والمنع مطلقاً هو الأظهر فتوى، والأشهر رواية، والأصح إسناداً.
وسادسها: إذا مات مسلم ولا مسلم ولا ذات رحم معه - أو مسلمة ولا مسلمة معها ولا ذو رحم - فالمشهور تولّي الكافر والكافرة الغسل بعد اغتسالهما؛ لخبر عمّار عن الصادق عليه السلام^٧.

وروى عمرو بن خالد بإسناده إلى رسول الله ﷺ «أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟»^٨.

ولا أعلم مخالفاً لهذا من الأصحاب، سوى المحقق في المعتبر؛ محتجاً بتعذر التّبة من الكافر، مع ضعف السند^٩.

١ بهذا السند ويتفاوت في المتن أوردته الشيخ في تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٤٤-٤٤٣، ح ١٤٣٣ والاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٤، ح ٧١٨.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٥٨، باب الرجل يغسل المرأة و...، ح ٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٣، ح ١٠٠٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٧، ح ٦٩٤.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٤٣، دليل الحديث ١٠٠٣.

٤ في المصدر، «البصري».

٥ المقيّد، ج ١، ص ١٥٤، ح ٤٢٧؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٨ و ٤٤١، ح ١٤١٤ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٧ و ٢٠١، ح ٦٩٣ و ٧٠٧ و ٧٠٨.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٤٣٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٣، ح ٧١٧.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٥٩، باب الرجل يغسل المرأة و...، ح ١٢؛ المقيّد، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٦ و ٤٣٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٠-٣٤١، ح ٩٩٧.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٣-٤٤٤، ح ١٤٣٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٢-٢٠٤، ح ٧١٨.

٩ المعتبر، ج ١، ص ٣٢٦.

وجوابه: منع النية هنا؛ إذ الاكتفاء بنية الكافر كالمعتق منه، والضعف العمل يُجبره؛ فإنّ الشيخين نصّا عليه^١ وابن بابويه^٢ وابن الجنيد وسأله^٣ والصهرشتي وابن حمزة^٤، وكذا المحقق في غير المعبر^٥، وابن عمه نجيب الدين يحيى بن سعيد^٦. نعم، لم يذكره ابن أبي عقيل، ولا الحنفى، ولا ابن البراج في كتابيه، ولا ابن زهرة، ولا ابن إدريس، ولا الشيخ في الخلاف. وللتوقف فيه مجال؛ لنجاسة الكافر في المشهور، فكيف يفيد غيره الطهارة؟

فروع:

الأول المطلقة رجعيّاً زوجة، بخلاف لمطلّقه البائن. ولا فرق بين الزوجة الحرة والأمة، والمدخول بها وغيرها، ولا عبرة بانقضاء عدّة المرأة عندنا، بل لو نكحت جاز لها تمسيله، وإن كان العرس بعيداً عندما

والظاهر جوار اللمس للزوحين، لجواز الطهر. ولو قلنا بالحرمة زال الإشكال.

الثاني: قال ابن الحنفى:

الأحوط أن يقيم الرجل لكتائبته غسل فرج رحمه، ويغسل هو البامى. وكذا يقيم الروجة كتابتاً يغسل فرج زوجها^٧.

ولم نقف على مأخذه، مع أنّ نجاسة لكافر مانعة، وخبر عتار عن الصادق عليه السلام^٨ دالٌّ على المنع.

الثالث: الخنثى المشكل لثلاث أمره ظاهر، وفوقها بعثله محارمه من الرجال والنساء من فوق الثياب؛ لأنّه موضع ضرورة، وعلى ما تقدّم يجوز للأجانب بطريق

١. المقنعة، ص ٨٦، النهاية، ص ٤٢: المبسوط، ج ١، ص ١٧٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٥٦، ح ٤٣٦-٤٣٧.

٣. المراسم، ص ٥٠.

٤. الوسيلة، ص ٦٣.

٥. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٩.

٦. الجامع للشرائع، ص ٥٠.

٧. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٨، مسألة ١٧٩.

٨. تقدّم تحريره في ص ٢٤٩، الهامش ٧.

الأولى عند عدم المحارم.

وقال ابن البراج: لا يغسله رجل، ولا امرأة، ويُتِمَّ ١.

وقال ابن الجنيّد: تغسله أمته ٢.

وشراء أمة من تركته أو بيت المال، أو استصحب حاله في السفر بعيدان؛
لانتفاء الملك عن الميت، مع الشك في جواز تغسيل الأمة المملوكة كما مرّ، وانتفاء
السفر المزيل للشهوة.

ولو قيل بقّد الأضلاع أو القرعة فلا إشكال.

الرابع: المميّز صالح لتغسيل الميت؛ لصحة طهارته، وأمره بالعبادة.

ويمكن المنع؛ لأنّ فعله تمرين، والنية معتبرة.

الخامس: يظهر من قول العاضل القول بالتيّم عند فقد الفاسل المماثل والمحرم،

كما سلف ٣ في رواية، وهي متروكة.

وظاهر المذهب عدمه، إلّا مع خوف الفاسل على نفسه أو على الميت، كما
يأتي إن شاء الله تعالى، مع أنّه حال في التذكّر. قال علماؤنا: يُدفن بغير غسل
ولا تيّم ٤.

السادس: لا يقدر الصبي بغير السنّ من بلوغ حدّ لا يشتهي مثله؛ لأنّه ردّ

إلى جهالة.

السابع: قال في المبسوط:

لو تشاخ الأولياء في الرجل قدّم الأولى بالميراث من الرجال ولو كان الأولى
نساء محارم.

ـ قال: ـ وروي جواره لهم من وراء ثياب، والأوّل أحوط، ولو كنّ غير محارم

فكالأجنبيّات وإن كنّ ذوي رحم.

١. المهذب، ج ١، ص ٥٦.

٢. حكاه عنه العلامة في تحرير الأحكام الشرعية، ج ١، ص ١١٦، ديل الرقم ٣١٠.

٣. في ص ٢٤٩.

٤. تنكير الفقهاء، ج ١، ص ٣٦٤، الفرع ٥ من المسألة ١٣١.

- قال. - ويقدم في تفسير المرأة لزوج. ثم النساء المحارم - وهي كل من لو كانت رجلاً لم يحل له نكاحها. كالأُمّ وسجدة والبنت - ويترتب أيضاً ترتيب الإرث. ثم الرحم غير المحرم - كبنت العمّ والخالة - أوى من الأجنبيةات. ثم الأجنبيةات أولى من الرجال. ثم لمحارم من لرجال عند فقد النساء، وما عداهم من الرحم فكالأجنبي^١.

ويظهر أن الزوجة تُقدم كما يُقدم الزوج. ولم يذكرها الشيخ مع دلالة خبر زرارة - المتقدم^٢ - على قوة جانب الزوجة على الزوج. وتقدمهما على تقدير التجريد ظاهر. وأما على عدمه - كما هو ظاهر مذهبه - فمحتمل؛ للتمكّن الثام مع التجريد. فيكون أولى من الفصل لا معه. الثامن: إذا كان التقديم تابعاً لإرث سقى مع عدمه وإن كان أقرب. كالقاتل ظلماً، والرقّ والكافر.

ولو سلم الأولى إلى غيره جان. إلا في تسليم الرجال إلى النساء في الرجل. وبالعكس في المرأة.

التاسع: ذكر الشيعان في تفسير لكار المسلم أمر المسلمة والمسلم إياه^٣ والظاهر أنه لتحصيل هذا الفعل. لا أنه شرط؛ لخلو الرواية منه، وللأصل. إلا أن يقال ذلك الأمر يحل فعل الكافر صادراً عن المسلم. لأنه آله له. ويكون المسلم بمثابة الفاعل فتجب النية منه.

العاشر. لو وجد بعد العسل الاضطري فاعل الاختياري فلا إعادة في غير من غسله كافر؛ للامتثال.

والأقرب الإعادة في الكافر؛ لعدم الطهارة الحقيقية.

الحادي عشر: قال صاحب العاخر: لا يغسل الجنب والحائض الميت.

فإن أراد التحريم فهو غير مشهور. مع رواية يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام:

١ المبسوط، ج ١، ص ١٧٤ - ١٧٥

٢ في ص ٢٤٥، هامش ٥.

٣ للمقنة، ص ٨٦، النهاية، ص ٤٢، المبسوط، ج ١، ص ١٧٥

«لا تحضر العائض الميت، ولا الجنب عند التلقين، ولا بأس أن يسليا غسله»^١،
وصرح به ابن بابويه^٢.

الثاني عشر: إذا فقد الزوج والنساء في المرأة، ووُجد الأب والجدة فالأب أولى؛
لقول علي^٣ السالف^٤.

وقال ابن الجنيّد: الجدّ أولى؛ لصلاحيته لولاية الأب، ولتقديمه في النكاح^٥.
قلنا: معارض بالقرب، ولتقدمه في الحضنة.

المقابر الثاني في المحلّ

وهو المسلم؛ لقول الصادق^٦: «اغسل كلّ الموتى، إلّا مَنْ قُتل بين الصّفين»^٧.
وكذا مَنْ هو بحكمه، كسقط لأربعة أشهر؛ لمقطوعة أحمد بن محمد^٨.
وفي رواية سماعة عن الصادق^٩: «إذ ستوت خلقته يجب الغسل»^{١٠}.
والقطع في الأولى وضعف سند الثانية مغتفر بقول الأصحاب.
ولو نقص عن أربعة لم يحلّ؛ لفقد الموت الذي هو عدم الحياة عن محلّ اتّصف
بها، بخلاف الأوّل.

وفي الخلاف اعتبر الحياة في وجوب الغسل^{١١}.
والظاهر أنّ الأربعة مظنتها، ويلوح ذلك من خبر محمد بن مسلم عن الباقر^{١٢}.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٢٦٢.

٢. المقنع، ص ٥٥.

٣. ص ٢٤٢.

٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٧-٢٣٨ المسألة ١٧٨.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢١٣، باب أكيل السم والطير والقتيل - ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٩٧.

٦. الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣-٢١٤، ح ٧٥٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٦٠.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٢.

٩. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٩، المسألة ٥١٢.

١٠. الكافي، ج ٧، ص ٣٤٥، باب دية الجسد، ح ١١٠ تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٨٣، ح ١١٠٢.

وفي خبر يونس الشيباني عن الصادق عليه السلام: «إذا مضت خمسة أشهر فقد صار فيه الحياة»^١.

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله: إذا بقي أربعة أشهر يُنفخ فيه الروح^٢.

وفي خبر الديلمي عن الصادق عليه السلام^٣ إشارة إليه

وفي مكاتبة محمد بن الفضيل لآبي جعفر عليه السلام: «السفط يُدفن بدمه»^٤، وظاهرها أنه لا يُكفن أيضاً، ولم يذكره الشيخان. وقال ابن البراج: يُلفَّ بخرقه^٥، فتُحمل الرواية على الناقص عن أربعة؛ جمعاً.

وما فيه الصدر يُغسل؛ لمرفوعة رواها البرنطلي: «إذا قطع أعضاء يَصلى على العضو الذي فيه القلب»^٦، وهو يستلزم أولوية الغسل.

وعن الفضل بن عثمان، عن الصادق عليه السلام في المقتول: «ديته على من وُجد في قبيلته: صدره ويداه، والصلاة عليه»^٧.

ولشرف القلب بمحلّية العلم والاعتقاد الموجب للرجاء.

وكذا عظام الميت تُغسل؛ لغسل علي بن أبي طالب عن أخيه عليه السلام في أكل السبع فتبقى عظامه بعير لحم، «يُغسل ويُكفن ويُصلى عليه ويُدفن، فإذا كان نصفين صلي على النصف الذي فيه القلب»^٨.

وكذا تغسل قطعة فيها عظم، ذكره الشيخان^٩. واحتج عليه في الخلاف بإجماعنا.

١ الكافي، ج ٧، ص ٢٤٥-٢٤٦، باب دية الجسد، ج ١١، تحقيقه، ج ٤، ص ١٤٤، ح ٥٢١٨؛ تهذيب الأحكام،

ج ١٠، ص ٢٨٣-٢٨٤، ح ١١٠٥

٢ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٧٤-١١٧٥، ح ١٣٠٣٦، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٤٧٠٨؛ مستند أحمد،

ج ١، ص ٦٣٢، ح ٣٦١٧

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٦١-١٦٢، باب العنة في غسل الميت غسل الجارية، ج ١

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٠٨، باب غسل الأطفال والصبيان، ح ١٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦١

٥ المهذب، ج ١، ص ٥٦

٦ أخرجه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣١٧ عن جامع البرنطلي

٧ الفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠٣٠

٨ الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، باب أكل السبع والظفر وتفنن، ح ١١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٦، ح ٩٨٣

٩ المعتمد، ص ٨٥؛ النهاية، ص ٤٠؛ المبسوط، ج ١، ص ١٨٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٧١٥، المسألة ٥٢٧

وبتفصيل أهل مكة أو اليمامة يد عبد الرحمن بن عتاب ألقاها طائر من وقعة الجمل عرفت بنقش خاتمه، وكان قاطعها الأشعر، ثم قتله فحمل يده عقاب أو نسر^١.

وفي حسن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «إذا قُتل قتيل فلم يوجد إلا لحم بلا عظم، لم يُصلَّ عليه»^٢، ولم يذكر الغسل.

ويلوح ما ذكره الشيخان من خبر علي بن جعفر؛ لصدق العظام على التامة والناقصة.

ولو كان لحم بغير عظم فلا غسل، قال ابن إدريس: ولا كفن ولا صلاة^٣، وأوجب سائر لقها في خرقه ودفنها^٤، ولم يذكره الشيخان.

أما لو أُبينت القطعة من حيٍّ فالأقرب: أنها كالمبانة من الميت.

وفي المعتبر: تُدفن بغير غسل ولو كان فيها عظم؛ لأنها من جملة لا تُغسل^٥.

قلنا: الجملة لم يحصل فيها الموت، بخلاف القطعة.

وفي النهاية والمبسوط: يجب الغسل بماء قطعة فيها عظم أُبينت من حيٍّ^٦.

ولم يذكر تفصيلها، والظاهر تلازمهما.

وابن الجبجد أطلق غسل ما فيه عظم، وغسل عظم مفرد^٧، ولم يذكر الصدر.

وابن بابويه: إن كان أكيل السبع فاعسل ما بقي منه، وإن لم يبق منه إلا عظام

جُمعت وغُسِّلت وصُلِّيَ عليها^٨.

١. الخلاف، ج ١، ص ٧١٦، ديل المسألة ٥٢٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، باب أكيل السبع والظفر والقتل ...، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٩٨٤.

وج ٣، ص ٣٢٩، ح ١٠٣١.

٣. السرائر، ج ١، ص ١٦٨.

٤. المراسم، ص ٤٦.

٥. المعتبر، ج ١، ص ٣١٩.

٦. النهاية، ص ٤٠؛ المبسوط، ج ١، ص ١٨٣.

٧. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٢، المسألة ١٨٣.

٨. المقنع، ص ٦٢؛ وحكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٢، المسألة ١٨٣ عن علي بن بابويه.

وفي مرسل محمد بن خالد، عن الصادق عليه السلام: «إِنْ وَجَدَ عَصُو تَامَّ صَلِّيَ عَلَيْهِ [وَدُفِنَ] وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ عَصُو تَامَّ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَدُفِنَ»^١.

وَيُقَسِّلُ الْمُحَرَّم، وَلَا يَقْرُبُ الْكَافُور؛ سَخِرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^٢.

ولقول الباقر والصادق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم: «يُغَطَّى وَجْهَهُ، وَيُصْنَعُ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْحَلَالِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرَبُ طَيِّباً»^٣.

ولصحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ مَاتَ مَعَ الْحُسَيْنِ ﷺ بِالْأَبْوَاءِ^٤ وَهُوَ مُعَرَّمٌ، فَصُنِعَ بِهِ كَمَا يُصْنَعُ بِالْمَيِّتِ، وَغَطِّيَ وَجْهَهُ وَلَمْ يَمْسَسْهُ طَيِّباً»^٥.

والمرتضى والجعفي وابن أبي عقيل: لَا يَغَطَّى وَجْهَهُ وَرَأْسُهُ^٦؛ لظاهر قوله عليه السلام: «فِيَّانَهُ يُعْشَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلْبِئاً»^٧.

قلنا: النصّ مقدّم على الظاهر.

قالوا في بعضها: «وَلَا تَخْمُرُوا رَأْسَهُ»^٨.

قلنا: لم ثبت عندنا.

وَيُغَطَّى رِجْلَاهُ - خِلَافاً لِلْجَعْفِيِّ - وَيُلْبَسُ الْمَخِيطُ.

والمرأة يخمر رأسها إجماعاً، ووجهها عندنا.

ولو ماتت المعتدة للوفاة أو المعتكف لم يحرم الطيب في حقهما.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، باب أكل السبع والطيور والقتول، ج ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٨٧، وما بين المعقولين أثبتناه من المصدر.

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٦، ح ١٢٠٧، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٨٦٥، ح ٩٣/١٢٠٦، حسن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٠٢٠، ح ٢٠٨٤؛ حسن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٩، ح ٣٢٤١؛ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٢٨٦، ح ٩٥١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٩٦٥.

٤ الأبواء: قرية قرب المدينة، بينها وبين المحطة مسافة مئتين البدان، ج ١، ص ١٠١-١٠٢، الرقم ١٥٢.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٩، ح ٩٦٣.

٦ حكاية المعقّف في المعقّر، ج ١، ص ٣٢٦ من المرتضى وابن أبي عقيل.

٧ راجع الهامش ٢.

٨ راجع الهامش ٢.

تفريع: القلب وحده كالصدر؛ لفحوى الرواية^١، وكذا بعض كل واحدٍ منهما؛ أخذاً بأنه من جملةٍ يجب غسلها منفردةً.

وقطع في النهاية والمبسوط بتحنيط ما فيه عظم، قال: وإن كان موضع الصدر ضلّي عليه أيضاً^٢.

ولو وجد ميت في دار الإسلام عُثِلَ وَجُهِزَ - قضاء للظاهر - وإن لم يكن فيه علامة الإسلام، ولو كان في دار الحرب اعتبرت العلامة المفيدة للظن، كالختان، ومع عدمها يسقط؛ للأصل.

والظاهر أن حكم الإحرام مستمرٌ حتى يحلّ الطيب وإن تحلّل من غيره؛ لفحوى اللفظ. وفي سقوط غسلة الكاهور احتمال يعرف ممّا يأتي إن شاء الله.

ويسقط تغسيل عشرة

الأول: الشهيد إذا مات في المعركة، ولا تُكفّن أيضاً باتفاقنا؛ لقول النبي ﷺ «زُملوهم بدمائهم»^٣.

ولرواية أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام: «لذي يُقتل في سبيل الله يُدفن في ثيابه، ولا يُغسل إلا أن يدركه المسلمون وبه رمق ثم يموت بفقد، فإنه يغسل ويكفن، إن رسول الله ﷺ كفّن حمزة في ثيابه ولم يغسله، ولكنه صلى عليه»^٤.

وعن عمار، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «نُ عليّاً عليه السلام لم يغسل عمار بن ياسر، ولا هاشم بن عتبة المرقال، ودفنهما في ثيابهما، ولم يصل عليهما»^٥.

١. راجع الهامش ٦ من ص ٢٥٤.

٢. النهاية، ص ٤٠؛ المبسوط، ج ١، ص ١٨٢.

٣. سنن النسائي، ج ٤، ص ٨١، ح ١١٩٩٨؛ المسر الكبير البيهقي، ج ٤، ص ١٧، ح ٦٨٠٠؛ مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٠٠، ح ٢٣١٤٦.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢١٠ - ٢١١، باب القمطين ح ١؛ الصغرى ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٩٦٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ح ٧٥٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٦، ح ١٩٦٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ح ٧٥٤.

ونسب الشيخ نفى الصلاة إلى أنه وهم من الراوي؛ لتظافر الأخبار بها^١.
ولو نقل من المعركة وبه رمق ثم مات غُسل وكُفّن؛ لعوى الرواية، وظهرها
أنّ المعتبر في غسله إدراك المسلمين له وبه رمق، وكذا باقي الروايات في
التهذيب.

وروي عن عمرو بن خالد بإساده إلى عليّ عليه السلام، قال: «قال رسول الله ﷺ: إذا مات
الشهيد من يومه أو من العد هواروه في ثيابه، وإن بقي أياماً حتى يتغير جرحه
غُسل»^٢.

والطريق ضعيف، مع مخالفته للمشهور وموافقته العامة
وروي أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام، «أن رسول الله ﷺ كفّن حمزة؛ لأنه جرد»^٣.

فروع:

الأول لو قُتل في الجهاد السانع مع غيبة الإمام، فالأولى أنه شهيد؛ لإطلاق
الأخبار، وعموم بعضها^٤.

وظاهر الشيخين المنع، إلا مع الإمام أو نائبه^٥.

قال في المعتمد: ما ذكرناه فيه زيادة لم تعلم من النص^٦.

الثاني: لا فرق بين الحنب وغيره على الأقوى، وكذا الحائض والنفساء لو قُلتا
لم تُغسلا؛ للعموم.

وقال ابن الجنيّد والمرتضى في شرح الرسالة يُغسل الجنب^٧؛ لإخبار النبي ﷺ

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢١، ديل الحديث ١٩٦٨، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٤، ديل الحديث ٧٥٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٢، ح ٩٧٤، ج ٦، ص ١٦٨، ح ٢٢١، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ح ٧٥٨.

٣ تهذّم تخريجه في ص ٢٥٧، الهامش ٤.

٤، راجع الكافي، ج ٣، ص ٢١٠-٢١١، باب القتل، ح ١، ص ٢١٢، باب أكل السبع والطيور والقتيل، ح ١٧،

والفقيه، ج ١، ص ١٥٩، ح ١٤٤٤، وتهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٠ و ٣٢١، ح ٩٦٧ و ٩٦٩، والاستبصار، ج ١،

ص ٢١٣-٢١٤، ح ٧٥٣ و ٧٥٥.

٥ المقنعة، ص ١٨٤ النهاية، ص ٤٠، المبسوط، ج ١، ص ١٨١.

٦ المعتمد، ج ١، ص ٣١١.

٧ حكاه عنهما المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣١٠.

بغسل الملائكة حفظة بن الراهب: لمكان خروجه جنباً^١.

ولخبر عيص عن الصادق عليه السلام في الجنب يموت: «يُغَسَّلُ من الجنابة، ثم يُغَسَّلُ بغُثِّ غسل الميت»^٢.

قلنا: لعله تكليف الملائكة، وخبر العيص ظاهر في غير الشهيد، ومعارض بخبر زرارة عن الباقر عليه السلام في الميت جنباً: «يُغَسَّلُ غسلاً واحداً يجرى للجنابة وتغسيل الميت»^٣، فالجمع بالحمل على الندب.

على أنه روى الكليني بإسناده إلى الصادق عليه السلام: «أَنَّ كُلَّ مَيِّتٍ تَخْرُجُ مِنْهُ النُّطْفَةُ الَّتِي خُلِقَ مِنْهَا، فَلِذَلِكَ يُغَسَّلُ غَسْلَ الْجَنَابَةِ»^٤، فحينئذٍ المحسب قبل موته بمنزلة مَنْ تَكَرَّرَتْ جَنَابَتُهُ.

ولو سَلِمَ التَّعَدُّدُ هُنَا أَخْرَجْنَا الشَّهِيدَ: لِمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ بِالْإِطْلَاقِ. الثالث: لو وُجِدَ مَيِّتٌ فِي الْمَعْرَكَةِ أَوْ خَرِيقٌ أَوْ مُحْتَرَقٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْقَتْلِ، فَهُوَ شَهِيدٌ. ولو خَلَا عَنْهُ فَهُوَ شَهِيدٌ أَيْضاً عِنْدَ الشَّيْخِ لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يَسْتَلْزِمُ ظُهُورَ الْأَثَرِ، فَيَعْمَلُ بِالظَّاهِرِ^٥، وَغَيْرُ شَهِيدٍ عِنْدَ ابْنِ الْجَنِيدِ: لِلشَّكِّ فِي الشَّرْطِ، وَأَصَالَةِ وَجُوبِ الْغَسْلِ^٦.

وقوى الفاصلان الأول^٧.

الرابع: لا فرق بين الصغير والكبير، والرجل والمرأة، والخمر والعبد، والمقتول

١. الفقيه، ج ١، ص ١٥٩، ح ٤٤٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٢، ح ١٦٨١٤؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٢١٢، ح ٤٩٧٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٣، ح ١٢٨٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٥٤، باب الميت يموت وهو جسد - ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٢٣٨٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٨٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٦١-١٦٣، باب الطلقة في غسل الميت غسل العارية، ح ١.

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٨٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٧١١-٧١٢، المسألة ٥١٧.

٦. حكاية عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ١٣١٢، وكذا علامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤١-٢٤٢، المسألة ١٨٢.

٧. المعتمد، ج ١، ص ١٣١٢، تذكير الفقهاء، ج ١، ص ٣٧٥-٣٧٦، الفرع ٥، ص ١٣٩.

بالحديد والخشب والصدم واللطم، ولا بين من عاد سلاحه إليه فقتله وغيره؛ عملاً بإطلاق اللفظ، ولأنه كان في قتلى بدر وأحد أطفال، كحارثة بن النعمان، وعمر بن أبي وقاص، وقتل في الطف مع الحسين عليه السلام ولده الرضيع، ولم يُقتل في ذلك كله غسل.

وروي أن رجلاً أصاب نفسه بالسيف، فلقه رسول الله صلى الله عليه وآله بشابه ودمائه وصلى عليه، فقالوا: يا رسول الله، أشهد هو؟ قل «نعم، وأما له شهيد»^١. والاعتبار بالرمق لا بالأكل والشرب، لما مرَّ

الخامس. المقتول من أهل العدل شهيد، لفعل علي عليه السلام^٢. وأوصى عتار أن لا يُغسل، وقال: ادفنوني شياي فإني مخاصم^٣، وكذا وصى أصحاب الجمل^٤. وتفسير أسماء ابنها عبد الله^٥؛ لعدم شرط الشهادة، ولأنه أخذ وصُلب ولم يمت في المعركة.

والمقتول من البغاة ليس بشهيد وتنتهي عنه أحكام الميت؛ لكفره عند الشيعة^٦. وفي سائر الخلاف: يُغسل ويُصلى عليه^٧، بناءً على إسلامه. السادس: أُطلقت الشهادة في الأخبار على من قُتل دون ماله ودون أهله، وعلى المطعون والمبطون والفريق والمهدوم عليه والمفساء^٨، لا بمعنى لحقوق أحكام الشهيد، بل المعنى المساواة أو المقاربة في تفضيله.

١. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١، ح ٢٥٢٩.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٥٨، ح ٤٤٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣١، ح ١٩٦٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٦٤، ح ٧٥٤.

٣. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٠٢، المسألة ١٦٣٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٦، ح ٦٨٢٣.

٤. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٠٢، المسألة ١٦٣٤؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٦، ح ٦٨٢٤.

٥. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٦، ح ٦٨٢٢.

٦. الميسوط، ج ١، ص ١٨٢؛ الخلاف، ج ١، ص ٧٦٤، المسألة ٥٢٤.

٧. الخلاف، ج ٤، ص ٣٤٤، المسألة ١٣.

٨. راجع الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٧٧، ح ١٠٦٣؛ ودعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٢٥-٢٢٦.

تتمت:

روى زيد بن علي عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أنه نزع^١ عن الشهيد: الفرو، والخُفّ، والقلنسوة، والعمامة، والمنطقة، والسراويل، إلا أن يكون أصابه دم، فإن أصابه دم تُرك، ولا يُترك عليه شيء معقود إلا حلّ^٢».

وتُترع هذه الأشياء، قال ابن بابويه: إلا أن يصيب شيئاً منها دم^٣.

وابن الجنيد: تُترع عنه الجلود والعديد المنفرد والمنسوج مع غيره، والسراويل، إلا أن يكون فيه دم^٤.

وهذا يمكن عود الاستثناء فيه إلى الأخير، وكذلك الرواية في عود الاستثناء، ويمكن فيهما العود إلى الجميع.

وفي النهاية: يُدفن جميع ما عليه ممّا أصابه الدم إلا الخُفّين، وقد روي: أنه إذا أصابهما الدم دُفنا معه^٥.

وفي الخلاف: يُدفن بشيائه، ولا يُترع عنه إلا الجلود^٦، والمفيد.

يُترع عنه السراويل إلا أن يصيبه دم، ويُترع عنه الفرو والقلنسوة، وإن أصابهما دم دُفنا معه، ويُترع الخُفّ عنه على كل حال^٧.

وابن إدريس:

يُدفن بشيائه وإن لم يصبها الدم، وبالخُفّ والفرو والقلنسوة إن أصابها دم، وإن لم يصبها دم تُرعت^٨.

١ في المصدر: «قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) يترع...».

٢ الكافي، ج ٢، ص ٢١١-٢١٢، باب القتلى، ج ٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٢، ح ٩٧٢.

٣ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٩، المسألة ١٨٠.

٤ حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٩، المسألة ١٨٠.

٥ النهاية، ص ٤٠.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٧١٠، المسألة ٥١٤.

٧ للمقنعة، ص ٨٤.

٨ السرائر، ج ١، ص ١٦٦.

وفي المعبر: دفنه بثيابه وإن لم يصيبها دم، أجمع عليه المسلمون، وقال: الأوجه وجوب دفن السروال؛ لأنه من الثياب.

وظاهره يُنزع عنه الخُف والفرو والجلود وإن أصابها الدم؛ لأن دفنها تضييع. ولما روي عن النبي ﷺ أنه مر بقتلى أحد أن يُنزع عنهم الجلود والحديد^١.

ولعدم تسمية الجلود ثوباً عرفاً، والروية رواها رجال الزيدية، فهي ضعيفة^٢. والمقتول ظلماً بحديد كالْمَقْتُول بِحَقَرٍ في وجوب الغسل؛ لتغسيل الحسينين ﷺ أمير المؤمنين ﷺ^٣، وتغسيل الصحابة لثاني^٤.

ويُغسل اللص والمحارب كغيرهما؛ لأن العسق غير مانع من إحراء الأحكام. وهل تزال النجاسة من غير أثر الشهادة؟ نظر؛ من الهوى عن غسل الشهيد مطلقاً، ومن أن هذه النجاسة ليست من أثر العبادة وبقيت الأولى إذا اقتضى زوالها زوال أثر الشهادة.

والأقرب أنه لا يمكن الوارث من إبدال ثيابه؛ لقوله ﷺ: «زملوهم بكلوهم»^٥. ولأن عماراً والمراقال دفنا بثيابهما بحضرة عليّ ﷺ^٦. ولأن النبي أمر في قتلى أحد بأن يُدفنوا بدمائهم وثيابهم^٧. والثاني الكافر لا يُغسل بإجماعنا، بل لا يحور غسله؛ لانتفاء التطهير به، ولا فرق بين القريب وغيره، والروحة وغيرها، ولأدهم يتبعونهم

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٥١٥: سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٥، ح ٣١٢٤؛ السنن الكبرى، البيهقي،

ج ٤، ص ٢٢، ح ٦٨١٢، مسند أحمد، ج ١، ص ٤٠٩، ح ٢٢١٨

٢. المعبر، ج ١، ص ٣١٢-٣١٣

٣. كشف الغمّة في معرفة الأئمة، ج ٢، ص ١١٩

٤. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٥، ح ٦٨٢

٥. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١٧، ح ٦٨٠٠، مسند أحمد، ج ٦، ص ٦٠٠، ح ٢٣١٤٦

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٥٨، ح ٤٤٢ تهذيب لأحكام، ج ١، ص ٣٣١، ح ٦٦٨

٧. راجع الهامش ١

وكذا لا يُكفَّن ولا يُدفن ولا يُصلَّى عليه؛ للآية^١، ولقوله تعالى: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ

مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ»^٢.

ولأنَّ ذلك إكرام لا يصلح للكافر.

ولرواية عمار عن الصادق عليه السلام عن الصراني يموت مع المسلمين: «لا يغسله ولا كرامة، ولا يدفنه، ولا يقوم على قبره، ولو كان أباه»^٣.

والمرتضى في شرح الرسالة أورد عن يحيى بن عمار، عن الصادق عليه السلام النهي عن تغسيل المسلم قرابته الذمي والمشرک، وأن يكفنه ويصلِّي عليه ويلوذه به^٤.

قال المرتضى: فإن لم يكن له من يواريه جوار مواراته؛ ثلثاً يضيِّع^٥.

والاحتجاج بقوله: «وَصَاحِبُهُمْ فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا»^٦، وبغسل عليٍّ أباه^٧، وبجواز تغسيله حيّاً، يُردّ؛ بأن ما بعد الموت من الآخرة لا من الدنيا.

ونمنع أن ذلك معروف، لأنّه لم يعلم التجهيز لأمّ الشرع، فيقف على دلالة الشرع وأبو عليٍّ عليه السلام قد قامت الدلائل القطعية على أنّه مات مسلماً، وهذا من جملة ما، والغسل حبّاً للتنظيف لا للتطهير، بخلاف غسل الميت.

فرع: لو اشتبه موتى المسلمين بالكفار في غير الشهاداء فالوجه وجوب غسل الجميع؛ لتوقّف الواجب عليه، ولو سمّي بأمازٍ قويّة عمل عليها، وحيثند لو ممّس أحدهم بعد غسله وجب الغسل بمسّه؛ لحوار كونه كافراً.

ويمكن عدمه؛ للشك في الحدث، فلا يرفع يقين الطهارة.

أمّا لو ممّس الجميع فلا إشكال في الوجوب.

١ التوبة (٩): ٨٤.

٢، المائدة (٥): ٥١.

٣ الفقيه، ج ١، ص ١٥٥، ح ٤٣٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٥-٢٢٦، ح ٩٨٢.

٤ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٣٢٨-٣٢٩.

٥ حكاه عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٣٢٨.

٦ لقمان (٣١): ١٥.

٧ السنن الكبرى، لليهي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٥٥.

وَحَكَمَ فِي الْمَعْتَبَرِ بِعَدَمِ تَغْسِيلِ مَيِّتٍ يَوْجَدُ فِي دَارِ الْكُفْرِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عِلَامَةٌ لَا شَرَاكَ الْعِلَامَاتِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِ^١.

الثالث: للمخالف عند المفيد لا يغسله المؤمن ولا يصلي عليه، إلا لضرورة فيغسله غسل أهل الخلاف^٢.

واحتج في التهذيب بأنه من القسم الثاني^٣ وفيه منع ظاهر.

والقاضي ابن البرزنجي: لا يغسل المخالف إلا لتقية^٤.

والمشهور كراهيته.

ولا ينبغي وضع الجريدة معه.

الرابع إذا فقد الغسل، وقد مر الخلاف فيه^٥.

الخامس: إذا عدم الماء أو وصلت.

للسادس: إذا عجز المسلم عن تغسله إما لضرورة في نفسه، أو لغير ذلك.

ولو لم يوجد إلا غير العارف بكيفية الغسل قال المفيد في أحكام النساء أجزاء صَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ^٦.

السابع إذا لم يمكن تغسيله لخوف تناثر لحمه - كالمحترق والمجدور والملسوع - صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ صَبًّا فَإِنْ خِيفَ دَهَابُ اللَّحْمِ أَوِ الْجِلْدُ بِالصَّبِّ سَعَطَ.

وهذه الأقسام الثلاثة يُقِيمُونَ لِعُمُومِ بَدَلِيَّتِهِ مِنَ الْغُسْلِ، فَيَمْسَحُ وَجْهَهُ، ثُمَّ ظَاهِرَ كَفِّهِ بَعْدَ الضَّرْبِ عَلَى الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الْغُسْلِ.

وروى ضريس عن زين العابدين أو الباقر عليه السلام «المجدور والكسير والذي به القروح يصب عليه الماء»^٧.

١. المعتبر، ج ١، ص ٣١٥

٢. المقنعة، ص ٨٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٥

٤. التهذيب، ج ١، ص ٥٥-٥٦.

٥. في ص ٢٤٧.

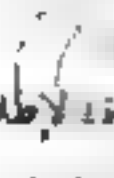
٦. أحكام النساء، ص ٦١ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٩)

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٣، ح ٩٧٥

وخبر زيد بإسناده إلى عليّ عليه السلام في المحترق: «يصبّ عليه الماء»^١.
وبإسناده عن عليّ، عن رسول الله ﷺ أنه قال في المجدور ينسلخ إذا غُسل:
«يتموه»^٢.

والطريق ضعيف برجال الزيدية، إلا أن الشهرة تؤيده.
ونقل الشيخ في تيمّم المحترق إجماعاً وإجماع المسلمين، إلا الأوزاعي حيث
لم يذكر التيمّم^٣، وقد استقرّ الإجماع؛ لا نقراؤه.

تفريع: يلوح من الاختصار على الصبّ الاجتزاء بالقراح؛ لأنّ الماء بين الآخرين
لا تتم فائدتها بدون ذلك غالباً، وحينئذ الطاهر الاجتزاء بالمرّة؛ لأنّ الأمر لا يدلّ
على التكرار.

والضرب والمسح بيدي المباشرة، ولو يتمّ الحكي العاجز فالضرب والمسح بيدي
العاجز بإعانة القادر، ولو تعدّد فكالميت. 
وظاهر الخبر^٤ والأصحاب أنّ التيمّم مرّة لإطلاق الأمر، ولأنّ الغسل واحد،
وإنما تعدّد باعتبار كميّته، ووجه الثلاث تعدّد الفعل الذي يطلق عليه اسم الغسل.
قلنا: إن أريد استقلاله بالتسمية فمنعه ظاهر، وإن أريد مطلق التسمية فغير
مستلزم للمطلوب، وربما اسحب هذا في تعدّد نية الغسل، وهو ضعف في ضعف،
وإذا جعلنا التطهير بالقراح وحده فلا بحث.

الشامن: من وجب عليه الرجم أو القود يؤمر بالاغتسال والتحنيط والتكفين ثمّ
يقام الحدّ عليه، ولا يغسل بعد ذلك، ولا نعلم فيه مخالفاً من الأصحاب.
وبه خبر مسمع عن الصادق عليه السلام في المرجوم والمرجومة: «لا يغتسلان ويتحنطان»

١ الكافي، ج ٢، ص ٢١٣، باب أكيل السج والطير والقتيل، ح ٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٩٧٦.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٢، ح ٩٧٧.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٧١٧، المسألة ٥٢٩.

٤ راجع الهامش ١.

ويلبسان الكفن قبل ذلك، والمقتض منه بمرلة ذلك»^١.

والطريق إلى مسمع ضعيف، لكن الشهرة تؤيده
وإنما لا يغسل بغد؛ للامتنال السابق، ويصلى عليه؛ للعموم.

تفريع: الظاهر إلحاق كل من وجب عليه القتل بهم؛ للمشاركة في السبب.

ويجب فيه مواجب غسل الميت؛ لأنه بمنزلته.

ولا يضر تغل الحدث بعده؛ للامتنال، وفي أثائه يمكن مساواته لغسل الجنابة.

ويؤيده قول المفيد: فغسل كما يغسل من الجنابة^٢

وفي تداخل باقي الأغسال فيه نظر من فحوى الأحبار السابقة، كما في خبر

زرارة عن الباقر: «يغسل عسلاً واحداً يجرى للجنابة ولغسل

الميت، لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمه واحدة»^٣

وفي تحتمه أيضاً نظر، من ظاهر الخبر، ويمكن تعبير العكف؛ لقيام الغسل بعده

بـ بطريق الأولى - مقامه.

ولو مات لم يجرى، للعموم الأمر بغسل الميت، خرج منه صورة النص.

وكذا لو قتل بسبب آخر، سواء سقط حكم الأول أو لا، لأنه سبب جديد.

ولو عفي عنه ثم أريد قتله بسبب آخر فالظاهر التجديد أيضاً.

ثم لا يجب الغسل بمسه بعد الموت، لظهاره بالغسل.

ومكاتبه الصفار: «إذا أصابت يدك حسد الميت قبل أن يغسل وجب الغسل»^٤.

وخبر محمد بن مسلم عن الباقر: «مس الميت عند موته وبعد غسله والقُبلة

ليس به بأس»^٥.

١. الكافي ج ٢، ص ٢١٤ - ٢١٥، باب الصلاة على المصروب و... ج ١ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٣٤، ح ٩٧٨.

٢. المقنعة، ص ٨٥.

٣. تقدم تحريره في ص ٢٥٩، الهامش ٣.

٤. تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٨.

٥. تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧٠، الاستبصار ج ١، ص ١٠٠، ح ٢٢٦.

ولأنه لو لا كون الغسل مطهراً لم يُقد شيئاً.
ولا يلزم منه سبق التطهير على النجاسة؛ لأنَّ المعتبر أمر الشرع بالغسل وحكمه
بالتطهير^١، وقد وُجد في هذا الموضع، كما وُجد بعد الموت؛ إذ نجاسة الميت لو كانت
عينية لا تمتنع طهارته كباقي النجاسات.
والتحقيق هنا أنَّ تقديم الغسل يمنع من الحكم بنجاسته بعد الموت؛ لسقوط
غسله بعده، وما ذلك إلا لعدم النجاسة
وكذا لا يجب الغسل بمس الشهيد، لطهارته أيضاً.
أما مفسول الكافر والبيّض فالظاهر الوجوب بهما؛ لفقد التطهير الحقيقي.
القاسم: ما في بطن الميتة من الأجنة إذا مات؛ لأنه كالجزء من الأم، ولو اتفق
خروجه وجب غسله؛ للعموم.

ولو مات وهي حية وعسر إخراجها قطع، ونقل الشيخ الإجماع فيه^٢.
ورواه وهب عن الصادق عليه السلام، عن أمير المؤمنين عليه السلام، في امرأة يموت في بطنها الولد
فيتخوف عليها: «لا بأس أن يدخل الرجل يده فيقطعها ويخرجه إذا لم يتفق النساء»^٣
ولضعف وهب عدل في المعتبر إلى وجوب التوصل إلى إسقاطه صحيحاً ببعض
العلاج، فإن تعذر فالأرفق في إخراجها ثم لأرفق، ويتولاه النساء، ثم محارم
الرجال، ثم الأجانب دفناً عن نفس الحي^٤.
وهذا لا ينافي الرواية.

ولو علم حياة الجنين بعد موتها بحركته، شق بطنها من الجانب الأيسر - قاله
الصدوق والشيخان^٥ - وأخرج، توصلاً إلى بقاء الحي.

١. في «ق» «أمر الشارع بالغسل وحكمه بالتطهير».

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٢٩ - ٧٣٠، المسألة ٥٥٧.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٦، باب المرأة تموت وهي بطنها - ح ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٤، ح ١٠٠٨،
وطيها: «... إذا لم ترقق به النساء».

٤. المعتبر، ج ١، ص ٣١٦.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٦٠، المقنع، ص ٨٧، النهاية، ص ٤٢، مسبو، ج ١، ص ١٨٠.

ولخبر علي بن يقطين عن الكاظم عليه السلام: «يشقّ عن الولد»^١.
وابن أبي حمزة عن الصادق عليه السلام: «أشَقُّ بطنها ويستخرج الولد؟
قال: «نعم»^٢.

وليس في الأخبار ذكر الأيسر. ومن ثمّ أطلق في الخلاف^٣
قال في التهذيب: وفي رواية ابن أبي عمير عن ابن أذينة: «يخرج الولد ويخاط
بطنها»^٤.

وفي الكافي نسبة إلى ابن أبي عمير^٥
قال المحقق: الرواية موقوفة، والضرورة منتفية، لأنّ المصير إلى البلاء^٦.
قلنا: هذان الراويان من عظماء الأصحاب وأصحاب الأئمة، وظاهرهما القول
عن توقيف، وزيادة الثقة مقبولة.

فرع. لو أمكن القوايل إخراجه حتّى يغير شقّ حرم الشقّ، ولو تعدّر القوايل أجراً
الرجال؛ للضرورة، ولا عبرة بكونه ممّا يمشي عادة أو لا؛ لطاهر الخبر.

العاشرون: قطعة لا عظم فيها، أينست من حيّ أو لا، وقد مرّ^٧.
تتمة: روى العلاء بن سيّابة عن الصادق عليه السلام: «أنّ القتل في معصية يُعسل دمه، ثمّ
يُصبّ عليه الماء ولا يدلك، ويبدأ بيديه، وتربط جراحاته بالقطن والخيط، ثمّ
يُعصب على القطن، وإنّ بانّ الرأس قدّم على الجسد، ثمّ يوضع القطن فوق الرقبة
ويُضمّ إليه الرأس في الكفن، والدفن إلى قبلة»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٢، ح ١٠٠٤.

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٥٥، باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٤، ح ١٠٠٦.

٣. الخلاف، ج ١، ص ٧٢٩، المسألة ٥٥٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٤، ح ٧.

٥. الكافي، ج ٢، ص ١٥٥، باب المرأة تموت وفي بطنها ولد يتحرك، دليل الحديث ٢.

٦. المعتمد، ج ١، ص ٣١٦.

٧. في ص ٢٥٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٨، ح ١٤٤٩.

وعدم الدلك هما؛ لئلا يخرج الدم، وفي غيره لا يجب الدلك أيضاً؛ لصدق الغسل من غير ذلك.

وعن الصادق عليه السلام في الميتة نفساء ويكثر دمه: «تدخل في الأدم وشبهه إلى السرة، وتُظف ويُحشى فرجاها ثم تُكفن»^١.

الفصل الثالث في الغسل

وفيه فضل عظيم، روى الشيخ أبو جعفر الكليني بإسناده إلى سعد الإسكافي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ غُسِّلَ مُؤْمِناً، فَقَالَ إِذَا قَلْبُهُ: االلَّهُمَّ إِنَّ هَذَا بَدَنُ عَبْدِكَ الْمُؤْمِنِ قَدْ أَخْرَجْتَ رُوحَهُ مِنْهُ، وَفَرَّقْتَ بَيْنَهُمَا فَعَفُوكَ عَفُوكَ، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ ذُنُوبَ سَنَةِ إِلَّا الْكِبَائِرَ»^٢.

وعن سعد، عنه عليه السلام: «مَنْ غُسِّلَ مَيِّتاً فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ غُفِرَ لَهُ، وَهُوَ أَنْ لَا يَخْبِرَ بِمَا رَأَى»^٣.

وعن إبراهيم بن عمر، عن الصادق عليه السلام: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَغُسِّلَ مُؤْمِناً وَيَقُولُ - وَهُوَ يَغُسِّلُهُ -: رَبِّ عَفُوكَ عَفُوكَ، إِلَّا عَافَا اللَّهُ عَنْهُ»^٤.

وعن أبي الجارود، عن الباقر عليه السلام، قال: «كَانَ قَيْمًا نَاجِيَ بِهِ مُوسَى رَبَّهُ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى): يَا رَبِّ، مَا لِمَنْ غُسِّلَ الْمَوْتَى؟ فَقَالَ: أَغْسِلْهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»^٥ ولا يضرّ ضعف الإسناد في ثواب الأعمال^٦.

ولنذكر مضمون الأخبار في الكافي والتهذيب الذي عليه معظم الأصحاب، وخبر الكاهلي عن الصادق عليه السلام يتضمّن كثيراً من أحكامه، فلنذكره بلفظه عنه عليه السلام تيمناً قال: «استقبل بباطن قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة، ثم تلين

١. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٥.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب ثواب من غسّل مؤمناً، ح ١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب ثواب من غسّل مؤمناً، ح ٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب ثواب من غسّل مؤمناً، ح ٣.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٦٤، باب ثواب من غسّل مؤمناً، ح ٤.

٦. ثواب الأعمال وعقاب الأعمال، ص ٢٣٦، باب ثواب عبدة المريض، وغسل الموتى.

مفاصله، وإن امتنعت^١ عليك فدعها».

وهذه عبارة الشيخ^٢ وأكثر الأصحاب^٣

قال رحمه الله: «ثم ابدأ بفرجه بماء السدر وخرّض^٤ فاعسله ثلاث غسلات وأكثر من الماء، وامسح بطنه مسحاً رقيقاً، ثم تحوّل إلى رأسه فابدأ بشقه الأيمن من لحيته ورأسه، ثم تشّي بشقه الأيسر من رأسه وبحيته ووجهه فاعسله برفق، وإيّاك والعنف، واعسله غسلًا ناعماً، ثم أضعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن، ثم اغسله من قرنه إلى قدمه، وامسح يدك على ظهره وبطنه بثلاث غسلات، ثم رّدّه على جانبه الأيمن حتّى يبدو لك الأيسر فاعسله ما بين قرنه إلى قدمه، وامسح يدك على ظهره وبطنه ثلاث غسلات، ثم رّدّه على قعاه فابدأ بفرجه بماء الكافور^٥ والخرّض، وامسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً، ثم تحوّل إلى رأسه فاصنع كما صنعت أولاً بلحيته من حائبيه كليهما ورأسه ووجهه بماء الكافور ثلاث غسلات، ثم رّدّه إلى جانبه الأيسر حتّى يبدو لك الأيمن من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات، وأدخل يدك تحت منكبيه وذراعيه، ويكون الذراع والكف مع جنبه ظاهرة كلّمَا عسلت شيئاً منه أدخلت يدك تحت منكبيه وباطن ذراعيه، ثم رّدّه على ظهره^٦ ثم اغسله بماء قراح كما صنعت أولاً؛ تبدأ بالفرج، ثم تحوّل إلى الرأس ونحية والوجه حتّى تصع كما صنعت أولاً بماء قراح، ثم أزره بالخرقة ويكون تحتها لقطن تذفره به إدفاراً قطناً كثيراً».

قلت: هكذا وجد في الرواية، والمعروف. يثفره به إدفاراً، من أنفرت الدابة إدفاراً. «ثم تشّد فخذه على القطن بالخرقة شدّاً شديداً، حتّى لا تخاف أن يظهر شيء، وإيّاك أن تقعه أو تغمز بطنه، وإيّاك أن يحشو في مسامعه شيئاً، فإن خفت أن يظهر من المنخر شيء فلا عليك أن تصير ثوباً قطناً، وإن لم تحف فلا تجعل فيه شيئاً».

١ في «ث» والطبعة الحجرية: «صمت» بدل «امتنت».

٢ النهاية، ص ٣٣-٣٤، المبسوط، ج ١، ص ١٧٨.

٣ منهم: المعيد في المقعدة، ص ٧٦، وسلا في المراسم، ص ٤٨، وابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٥٩.

٤ الخرض، الأثران تُفصل به الأيدي. لسان العرب ج ٧، ص ١٣٥، «مخرض».

٥ في تهذيب الأحكام إضافة: «فاصع كما صنعت أوّل مرة، اعسله بثلاث غسلات بماء الكافور».

ولا تخلل أظفاره، وكذلك غسل المرأة»^١.

وعن الحلبي، عن الصادق عليه السلام: «يستر عورته بقميص أو غيره، ويبدأ بكفيه ورأسه ثلاثاً، ويلف خرقة على يده اليسرى، ويفسل فرجه من تحت الثوب، ثم يجفف بثوب»^٢. وفي خبر ابن مسكان عنه عليه السلام: تجعل في الثالثة مع الكافور ذريرة^٣، وأحب^٤ خرقة على يد الغاسل^٥.

وعن يونس، عنهم عليه السلام: «يخرج يده من لقميص، ويجمع القميص على عورته، ويرفع من رجله إلى فوق الركبة، وإن لم يكن قميص فخرقة على العورة، ويضرب الصدر ليرغى، فيعزل الرغوة، فيفسل يدي لميت ثلاثاً إلى نصف الذراع، كما يفسل من الجنابة، ثم ينقي فرجه، ثم يفسل رأسه بالرغوة مبالغاً، وليحذر من دخول الماء منخريه وأذنيه، ثم يفسل الإبطان ويديه إلى مرفقه - أي يدي الغاسل - ليضع فيها ماء الكافور، ثم ليفسل يديه بعد فراع لكافور والإبطان للقراح، وليضع على فرجه قطعاً وحنوطاً، ويحشو دبره قطعاً»^٦.

وعن علي بن جعفر، عن الكاظم عليه السلام في غسله في فضاء: «لا بأس، والمستحب إلي»^٧.

وعن فضيل سكرة، عن الصادق عليه السلام: «أنا لنبي الله قال لعلي عليه السلام إذا أنا مت فاستق لي ستاً قرب من بئر غرس»^٨.

قلت: هي غرس، بفتح الغين المعجمة، وسكون الراء والسين المهملة، وكانت منازل

١ الكافي، ج ٣، ص ١٤٠ - ١٤١، باب غسل ميت، ج ٤: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٨ - ٢٩٩، ح ٨٧٣.

٢ الكافي، ج ٢، ص ١٢٨ - ١٢٩، باب غسل ميت، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، ح ٨٧٤.

٣ في المصدر جعلها مع الكافور في المسئلة الثانية.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٢٩، باب غسل ميت، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٠، ح ٨٧٥.

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٢، باب غسل ميت، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٤٢، باب غسل ميت، ج ٦: الفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٧: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢١، ح ١٣٧٩.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٥٠، باب حد الماء الذي يغسل به الميت و...، ج ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٥.

ح ١٢٩٧، الاستبصار، ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٨.

بني المضير، قاله الواقدي^١، وهي غير بشر أريس، بفتح الهمزة وتخفيف الراء، وهي بناحية قباء، معروفة شاهدها، وروي أن خاتم النبي ﷺ سقط فيها^٢، فبتيرك بها الناس. وفي خبر حفص عنه ﷺ: «سبع»^٣.

وفي مكاتبة محمد بن الحسن إلى العسكري ﷺ: «يفسل حتى يطهر»، وكتب إليه في صب الماء في كتيّف، فوقع: «في بلاليع» وكذا ماء الوضوء^٤.

وفي مرسل ابن أبي نجران «أقل المجزئ من الكافور مثقال»^٥.

وفي خبر الكاهلي: «القصد أربعة مثاقيل»^٦.

وفي مرفوع إبراهيم بن هاشم: «أن جبرئيل نزل على النبي ﷺ بهنوط وزنه أربعون درهماً، فقسمه أثلاثاً: بينه وبين علي وفاطمة ﷺ»^٧.

وفي مرسل ابن أبي عمير عن الصادق ﷺ: «لا يمست منه شعر ولا ظفر، فإن سقط جعل في الكفن»^٨.

وهي خبر غياث عنه ﷺ «كره علي ﷺ خلق عاتته وقلم ظفره وجزّ شعره»^٩.

وهي خبر طلحة بن ريد عن الصادق ﷺ أنه كره ذلك أو يغمز له مفصل^{١٠}.

١. حكاة عنه ياقوت الحموي في معجم البلدان ج ٤، ص ٢١٨-٢١٩، الرقم ٨٨٠٦.

٢. صحيح البخاري ج ٥، ص ٢٢٠٦، ح ٥٥٤٠، صحيح مسلم ج ٣، ص ١٦٥٦، ح ٥٤٠٩١/٢٠٩١ و ٥٥٥.

٣. الكافي ج ٣، ص ١٥٠، باب حد الماء الذي يحصل به التيمت و... ج ٢، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٨، الاستبصار ج ١، ص ١٩٦، ح ٦٨٧.

٤. الكافي ج ٣، ص ١٥٠-١٥١، باب حد الماء الذي يحصل به التيمت و... ج ٣، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٧-١٣٧٨.

٥. الكافي ج ٣، ص ١٥١، باب حد الماء الذي يحصل به التيمت و... ج ١٥، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٦.

٦. الكافي ج ٣، ص ١٥١، باب حد الماء الذي يحصل به التيمت و... دليل الحديث ٥، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٧-٨٤٨.

٧. الكافي ج ٣، ص ١٥١، باب حد الماء الذي يحصل به التيمت و... ج ٤، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٥.

٨. الكافي ج ٣، ص ١٥٥، باب كراهية أن يقص من التيمت و... ج ١، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٠.

٩. الكافي ج ٣، ص ١٥٦، باب كراهية أن يقص من التيمت و... ج ١، ح ٢.

١٠. الكافي ج ٣، ص ١٥٦، باب كراهية أن يقص من التيمت و... ج ٣، تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤١.

وفي خبر عبد الله بن عبيد عن الصادق عليه السلام: «يُوضَأُ أَوَّلًا، وَيُغْسَلُ رَأْسُهُ بِالسِّدْرِ وَالْأَشْتَانِ»، وَقَدَّرَ السِّدْرَ بِسَبْعِ وَرَقَاتٍ صَحَاحٌ^١.

وفي خبر حريز عنه عليه السلام: الوضوء^٢.

وفي التهذيب عن [أُمِّ] أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام: فِي الْحَبْلِ لَا يَحْرُكُهَا، وَغَيْرَهَا يَمْسَحُ بِطَنْهَا مَسْحًا رَفِيقًا، وَيُلْقَى عَلَى عَوْرَتِهَا ثَوْبٌ سَتِيرٌ، ثُمَّ تُمَسَّحُ مِنْ تَحْتِ الثَّوْبِ ثَلَاثًا بِالْكَرْسَفِ، ثُمَّ تُوضَأُ بِمَاءٍ فِيهِ سِدْرٌ^٣.

وعن معاوية بن عمار: أَمَرَنِي الصَّادِقُ عليه السلام أَنْ أَعْمُرَ بَطْنَهُ، ثُمَّ أَوْضِئَهُ، ثُمَّ أَغْسِلَهُ بِالْأَشْتَانِ، ثُمَّ أَغْسِلْ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ وَلَحِيَّتَهُ، ثُمَّ أَفِيضْ عَلَى جَسَدِهِ مِنْهُ، ثُمَّ أَدْلِكْ مِنْهُ جَسَدَهُ، ثُمَّ أَفِيضْ عَلَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَغْسِلْهُ بِالْقِرَاحِ، ثُمَّ أَفِيضْ عَلَيْهِ الْمَاءَ بِالْكَافُورِ وَالْقِرَاحِ، وَأَطْرَحْ فِيهِ سَبْعَ وَرَقَاتٍ سِدْرٍ^٤.

وفي هذا الخبر غرائب.

وعن محمد بن إسماعيل بن بزيع: أَمَرَ الْبَاقِرُ عليه السلام إِتْيَاءَ بَنَزَعِ أَزْرَارِ الْقَمِيصِ^٥.
وفي مرسل محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام: لَا تَجْعَلْ لِلْجَدِيدِ كُتْمًا، وَاللَّيْسَ لَا بِأَسْ^٦.

وعن عمار بن موسى، عنه عليه السلام: لَا بِأَسْ يَغْسَلُ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ بِالْخَطْمِيِّ، وَيَجْعَلُ فِي الْجَرَّةِ مِنَ الْكَافُورِ نِصْفَ حَبَّةٍ، وَيَمُرُّ يَدَهُ عَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ، وَيَنْصَبُ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ شَيْئًا، ثُمَّ يَحْصِرُ بَطْنَهُ شَيْئًا، ثُمَّ يَمَالُ رَأْسَهُ شَيْئًا فَيَفْضُ؛ لِيَخْرُجَ الْخَارِجُ مِنْ أَنْفِهِ، وَيَغْسَلُ بِجَرِّ ثَلَاثِ لَفْصَاتِ الثَّلَاثِ، وَلَا بِأَسْ بِالزِّيَادَةِ، وَيُحْشَى الْقَطَنُ فِي مَقْعَدَتِهِ^٧.
وعن يعقوب بن يزيد عن عذّة من أصحابنا عن الصادق عليه السلام: «لَا يَسْخَنُ لِلْمَنِيَّةِ

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٨٧٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٦-٢٠٧، ح ٧٢٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٨٧٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧٢٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٨٨٠، وما بين المنقولين أُنْبِئْتُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٣، ح ٨٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧٢٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٤-٢٠٥، ح ٨٨٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٨٨٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٨٨٧.

الماء، لا يعجل له البار، ولا يحط بمسك^١.

وعن عبد الله بن المغيرة، عن الباقر وصادق عليهما السلام: «لا يقرب الميت ماء حميماً»^٢.

وعن سهل بن رياد، عن بعض أصحابه رفعه. يضع للمرأة القطن أكثر من الرجل، ويحشى القبل والدبر به^٣.

وفي خبر عمار المدكور^٤: «لقبها نصف من»

وعن طلحة بن زيد أن الصادق عليه السلام «ستحب أن يجعل بين الميت حال الغسل وبين السماء شراً»^٥.

وعن عثمان النواء - وكان عاسلاً - عن الصادق عليه السلام: «إذا غسلته فأرفق به، ولا تعصره، ولا تقرب مسامحه بكافور»^٦.

وعن أبي العباس، عن الصادق عليه السلام: «قعدوا وغمز بطنه غمزاً رقيقاً، وتغسله بالماء والخوض، ثم بماء وكافور، ثم بالفراخ»^٧.

قال الشيخ ذكر إقاعده معمول على التقية^٨
قلت: ويمكن حمله على مدلول رواية عمار^٩

قال في المعتمد: لا معنى للحمل على التقية هنا، لكن لا بأس بتجنب ما قاله الشيخ^{١٠}.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب كراهية تجبير الكفن - ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٢، ح ٩٢٧

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٢ - ٣٢٣، ح ٩٣٩، وفيه عبد الله بن المغيرة عن رجل، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب تكفين المرأة، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٤
٤. أنفاً

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٢، ح ١٢٨٠، وفيه «إن ماء» - أي الباقر عليه السلام - كان يستحب...»

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تحيط الميت وتكفيه، ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٩ - ٣١٠، ح ٨٩٩،
وص ٤٤٥، ح ١٤٤١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٥، ح ٧٢٢

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٦، ح ٧٢٤

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، دليل الحديث ١٤٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٦، دليل الحديث ٧٢٤

٩. راجع الهامش ٧ ص ٢٧٣

١٠. المعتمد، ج ١، ص ٢٧٨.

ونقل في الخلاف الإجماع على كراهية إقامته وعصر بطنه^١.
وعن سليمان بن خالد، عنه عليه السلام: يغسل بماء وسدر، ثم بماء وكافور، ثم بماء^٢.
وعن يعقوب بن يقطين، عن العبد الصالح: يغسل الفاسل يديه إلى المنكبين ثلاثاً عند تكفينه^٣.

وعن محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: «غسل الميت مثل غسل الجنب، وإن كان كثير الشعر فزد عليه ثلاث مرّات»^٤.

قلت: يدلّ على وجوب الترتيب، وعلى عدم وجوب الوضوء
وفي خبر عتار عن الصادق عليه السلام: «لا يعمل بين رجله، بل يقف من جانبه»^٥.
وعن العلاء بن سينا، عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن تعمل الميت بين رجليك»^٦.
قال الشيخ: العمل على عدم الركوب وهو الأفضل، وهذا حائر^٧.
وفي مكاتبة أحمد بن القاسم إلى الهادي عليه السلام: «يعمل المؤمن غسله وإن كان العامة حضوراً»^٨.

وعن [معيرة]^٩ مؤدّن بني عدي عليه السلام: «غسل علي عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله، بدأ بالسدر، والثانية ثلاث مناقيل من كافور ومثقال من مسك، وأفاض في الثالثة عليه قربة مشدودة الرأس»^{١٠}.
والأولى ترك المسك، والخبر معارض بأشهر منه.

١ الخلاف، ج ١، ص ٦٩٣، المسألة ٤٧٣، وليس فيه الإجماع على كراهية عصر بطنه؛ وقال المحقق في المستعبر

ج ١، ص ٢٧٧: بعد نقل كلام الشيخ في الخلاف - وكذا العصر

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٢

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٤، الاستبصار ج ١، ص ٢٠٨، ح ٧٣١

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٤٤٧، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٨ - ٢٠٩، ح ٧٣٢

٥ أورده المحقق في المستعبر، ج ١، ص ٢٧٧

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٤٤٨، الاستبصار ج ١، ص ٢٠٦، ح ٧٢٥

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٨، دليل الحديث ١٤٤٨

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٤٩، ح ١٤٥١

٩ يدل ما بين المتوفين في «ش. ق.» والطبعة الحبرية: «سيرة» وما أفتناه كما في المصدر

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٠ - ٤٥١، ح ١٤٦٤

ثمّ هنا مسائل:

الأولى: يجب استقبال القبلة حالة الغسل، كالاختصار، في ظاهر كلام الشيخ^١ وظاهر الخبر السابق^٢.

وخبر الكاهلي: سألت الصادق عليه السلام عن غسل الميت، فقال: «استقبل بباطن قدميه القبلة حتّى يكون وجهه مستقبل لقبلة»^٣.

وفي المصنعة للمرتضى، لا يجب^٤؛ للأصل، ولخبر يعقوب بن يقطين: سألت الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المفتسل، موجهاً وجهه نحو القبلة، أو يوضع على يمينه ووجهه نحو القبلة؟ قال: «يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره»^٥.

وهو مختار المحقق^٦.

الثانية: يستحبّ وضعه على مرتفع؛ لئلا يعود إليه ماء الغسل، وليجعل على ساجدة أو سرير؛ حفظاً لجسده من التلطيخ، وليكن مكان الرجلين منحدرًا؛ كيلا يجتمع الماء تحته، وليحفر للماء حفرة؛ ليجتمع فيها

وروى سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «وكذلك إذا غسل يحفر له موضع المفتسل تجاه القبلة»^٧.

والحفرة أولى من البالوعة، قاله ابن حمزة^٨.

١ المبسوط، ج ١، ص ٧٧

٢ في ص ٢٢٦

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٤٠، باب غسل الميت، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٨٧٣

٤ حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٠ المسألة ١٥٩ وهو في جوابات الموصليّات الثالثة، ضمن رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٢١٨

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٨، ح ٨٧١

٦ المختصر، ج ١، ص ٢٦٩

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، باب توجيه الميت إلى القبلة، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٦، ح ٨٣٥، و ص ٢٩٨، ح ٨٧٢

٨ الوسيلة، ص ٦٤

وقال ابن الجنيّد:

يقدّم اللوح الذي يفشل عليه إلى الميِّت، ولا يحمل الميِّت إلى اللوح. وكره أن يعصر الفسل جنب أو حائض أو نساء.

وقال الصدوق: يعدّ الفاسل لنفسه منزراً^١

وهو حسن لبق أثابه.

الثالثة: يفتق قميصه وينزع من تحته؛ لأنّه مظنة النجاسة.

قال في المعبر ينزع كذلك إذا أريد ستره به، ثم ينزع بعد الغسل من أسفله؛ لخبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «ثم يخرق القميص إذا فرغ من غسله، وينزع من برخليه»^٢.

وفي النهاية والمبسوط: ينزع قميصه، ويترك على عورته ساتراً^٣.

وخير في الخلاف بين غسله في قميصه أو يُستر بخرقة، ونقل الإجماع على التخيير^٤.

وقد مرّت الرواية^٥ باستحباب القميص

وفي المعبر:

الوجه جوازهما، وبخرقة عرباناً أفضل؛ لدلالة الأخبار عليهما، وأفضلية التجريد؛ لأنّه أمكن للتطهير، ولأنّ الثوب قد يجس بما يخرج من الميِّت، ولا يظهر بهب الماء فتتفاحش النجاسة في الميِّت والفاسل. وتفسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قميصه؛ للأمن من ذلك فيه^٦.

وابن أبي عقيل: السنّة تمصيله في قميصه؛ لتواتر الأخبار بفعل علي عليه السلام في

١. الهداية، ص ١٠٦-١٠٧

٢. المعبر، ج ١، ص ٢٧٠، الرواية في الكافي، ج ٢، ص ١٤١-١٤٥، باب تحنيط الميِّت وتكفيله، ج ٩، وتهذيب

الأحكام، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٨٩٤

٣. النهاية، ص ١٣٣، المبسوط، ج ١، ص ١٧٨

٤. الخلاف، ج ١، ص ٦٩٢، المسألة ٤٦٩

٥. أنفاً.

٦. المعبر، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١

النبي ﷺ^١، وهو ظاهر الصدوق^٢.

وابن حمزة أوجب تجريده إلا ما يستر العورة^٣.

قلت: عند المحقق أن نحاسة الميت تتعدى إلى الملاقى، فهي حاصلة وإن لم يخرج منه شيء، وعدم طهارة القميص هنا بانصب ممنوع؛ لإطلاق الرواية، وجزاز أن يجري مجرى ما لا يمكن عصره.

وهذا كله لوجوب ستر العورة، إلا أن يكون العاسل غير مبصر أو واثقاً من نفسه بكف البصر فيستحب؛ استظهاراً للأمن من البصر غلطاً أو سهواً وعلى هذا لو كان زوجاً أو زوجة لم يجب؛ لإباحة النظر إن جاوزنا غسله معزداً.

وكذا لو كان طفلاً يباح غسله للنساء؛ لأنه لا شهوة فيه، ومن ثمّ جاز للنساء غسله

قال في المعتبر: جواز نظر المرأة بدّل على حواز نظر الرجل^٤.

فإن أراد إلى العورة، أمكن نواحه المسح، إلا أن يحتل بعدم الشهوة فلا حاجة إلى الحمل على النساء.

الرابعة: تجنب إزالة النجاسة عن بدنه أولاً؛ لتوقف تطهيره عليها، وأولوية إزالتها على الحكيمية، ولخير يونس عنهم ﷺ: «بأن حرج منه شيء فأنقه»^٥.

الخامسة: قطع في الخلاف على وجوب النيّة على الغاسل مدّعياً الإجماع^٦. وتردّد في المعتبر؛ لأنه تطهير للميت من نجاسة الموت، فهو كإزالة النجاسة عن الثوب، ثم احتياط بها^٧.

١. حكاية عبد العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، المسألة ١٧.

٢. راجع الهداية، ص ١٠٧.

٣. الوسيلة، ص ٦٥.

٤. المعتبر، ج ١، ص ٢٧١.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٤١ - ١٤٢، باب غسل ميتة ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٢ - ٧٠٣، المسألة ٤٩٢.

٧. المعتبر، ج ١، ص ٢٦٥.

قلت: وقد مرَّ أنه كفسل الجنبانة^١، وتجب فيه النية قطعاً، ولأنه عبادة.
ولو اشترك في غسله جماعة نوا، ولو نوى الصاب وحده أجزأ؛ لأنه الغاسل حقيقة؛ ولو نوى الآخر فالأقرب الإجزاء؛ لأن الصاب كالآلة.
وعلى عدم النية يجزئ في المكان المنصوب وبالماء المنصوب.
السادسة: يجب تغيبه ثلاثاً، بالسدر ثم الكافور ثم القراح - وهو الخالص البحت - عند الأكثر؛ لما مرَّ^٢، ولقول النبي ﷺ لأُمّ عطية غاسلة ابنته: «اغسلها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر»^٣، فيجب أقل مراتب التحجير، ونقل فيه الشيخ الإجماع^٤.
واجتزأ سَلار بالقراح^٥، للأصل، ولعبر علي عن الكاظم ﷺ في المني جنباً.
قال: «غسل واحد»^٦، فغير الجنب أولى.
قلنا: الأخبار مخرجة عن الأصل، والمراد بالوحدة عدم تعدد الغسل بسبب الجنبانة، ولأن غسل المني واحد بوعه وإن تعدد صفة.

فروع

الأول: الترتيب في هذه المياه واجب؛ لظاهر خبر الحلبي السابق^٧ وغيره^٨.
ويلوح من كلام ابن حمزة استحباب الترتيب^٩، للأصل، وحمل الروايات على التنب.

قلنا: المذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب

١ في ص ٢٧٥.

٢ في ص ٢٧٠.

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٢ - ٤٢٣، ح ١١٩٥ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٦، ح ٣٦٧٩٢٩ سنن

ابن ماجه، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٤٥٨ سنن السائي، ج ٤، ص ٣٠ - ٣١، ح ١٨٧٧

٤. الخلاف، ج ١، ص ٦٩٤، المسألة ٤٧٦.

٥ المراسم، ص ٤٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٣٨٣ الاستبصار، ج ١، ص ١٩٤، ح ٦٧٩

٧ في ص ٢٧١

٨. راجع لهما مش ١٠ من ص ٢٧٥

٩. راجع للوسيلة، ص ٦٤

الثاني: لو عُدَّ الخليط، فظاهر كلام الشيخ الاجتزاء بالمرّة^١، وابن إدريس اعتبر ثلاثاً^٢.

والأول ألقه؛ للأصل، وللشك في وجوب الزائد فلا يجب، ولأن المراد بالسدر الاستعانة على النظافة، وبالكافور تطيب الميت وحفظه من تسارع التغير وتعرض الهوام، فكأنهما شرط في الماء، فيسقط ثماء عند تعذرهما؛ لانتفاء الفائدة، ولأنه كغسل الجنابة.

ووجه الثاني: إمكان الجزء فلا يسقط بعوات الآخر؛ لأصالة عدم اشتراط أحدهما بصاحبه.

ولو متر بعد الغسل بني على لحلاف فيما لو وُجد الخليط بعد الغسل بالقراح، والأقرب وجوبه ما لم يُدْفَن؛ لتوجه الخطاب حينئذ، ويمكن المنع، للامتنال المقنصي للإجزاء.

الثالث: لو وحد ماء لغسله واحدة، فالأولي القراح، لأنه أقوى في التطهير، ولعدم احتياجه إلى جزء آخر، ولو وُجد لغسلين، فالسدر مقدم؛ لوجوب البدء به، ويمكن الكافور؛ لكثرة نفعه، ولا يمتّم في هذين الموضعين؛ لحصول مسمى الغسل.

المسألة السابعة: تحب البداية برأسه، ثم حائبه الأيمن، ثم الأيسر؛ باتفاقنا، وقد سبق في الأخبار دليله^٣.

والظاهر سقوطه بالغمس في الكثير، كغسل الجنابة ولا يزداد على ثلاث غسلات، اقتصاراً على المقول، ولم يثبت عندنا خبر التخفيف بينها وبين الخمس^٤، وإنما ذكرناه التزاماً.

الثامنة: يظهر من الأخبار السابقة وغيرها وجوب الوضوء؛ لأنه مذكور في سياق الغسل، ولصحيح ابن أبي عمير، عن حماد بن عثمان أو غيره، عن الصادق عليه السلام:

١. راجع النهاية، ص ٤٣، والمبسوط، ج ١، ص ١٨١.

٢. السرائر، ج ١، ص ١٦٩.

٣. في ص ٢٧٠.

٤. راجع الهامش ٣ من ص ٢٧٩.

«في كل غسل وضوء إلا الجنابة»^١. وهو ظاهر أبي الصلاح^٢
وفي النهاية: أحوط^٣.

وفي المبسوط: عمل الطائفة على ترك الوضوء^٤.

وفي المقنعة: يوضأ^٥.

ونقل سَلار عن شيخه أنه لا يرى وضوءه^٦، والمفيد أشهر شيوخه.

والأقرب الاستصحاب: لظافر الأخبار به، مع أصالة عدم الوجوب، ولعدم ذكر
العبد الصالح ﷺ الوضوء في خبر يعقوب بن يقطين^٧، وكونه كفّل الجنابة لا يلزم
منه عدم الوضوء؛ لصدق المشابهة من وجه، وهو اختيار الاستبصار والفاضلين^٨.

نعم، لا مضضة، ولا استنشق؛ للتعرض لخروج شيء.

التاسعة: يستحبّ تليّس أصابعه برفق، فإن تعرّض تركها، كما مرّ^٩، وبعد الغسل
لا يلتزم؛ لعدم فائدته.

وابن أبي عقيل ثناء مطلقاً^{١٠}، لخبر طلحة بن زيد عن الصادق ﷺ: «و لا يعمز له
مفصلاً»^{١١}.

وحمله الشيخ على ما بعد الغسل^{١٢}.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٣، ح ٤٠٣، وص ٣٠٢، ح ١٨٨١، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٣.

٢. الكافي في الفقه، ص ١٣٤.

٣. النهاية، ص ٣٥.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٧٨-١٧٩.

٥. المقنعة، ص ٧٦.

٦. المراسم، ص ٤٨.

٧. راجع الهامش ٣ من ص ٢٧٥.

٨. الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٨، ذيل الحديث ٧٣١، المعتبر، ج ١، ص ١٢٦٧، مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٢،
المسألة ١٦١.

٩. في ص ٢٦٩-٢٧٠.

١٠. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٠، المسألة ١٦٠.

١١. تقدّم تخريجه في ص ٢٧٢، الهامش ١٠.

١٢. الخلاف، ج ١، ص ٦٩٦، المسألة ٤٨٠.

العاشرة: مسح بطنه في الأوليين قبلهما؛ ليرد عليه الماء، والغرض به التحفظ من الخارج بعد الغسل؛ لعدم القوة الماسكة، ومن ثم أمر بحشو المخرج عند خوف الخروج، كما دلّ عليه الخبر^١، ونقل الشيخ فيه الإجماع^٢.
وأنكره ابن إدريس بعد أن جوزه في أول الباب؛ لما ثبت من مساواة الميت الحي في الحرمة^٣.

قلنا: الحشو أبلغ في الحرمة.

ولا يستحب المسح في الثالثة بالإجماع، بل يكره؛ لأنه تعرّض لكثرة الخارج؛ ولهذا لم يذكر في خبر يونس عنهم^٤.

ولا يمسح بطن الحامل؛ لما مرّ^٥، وللحوف من الإجهاض.

ولو خرج منه نجاسة في الأثناء أو بعد الفراغ غسلت ولا يعاد العسل؛ للامتثال، ولخبر الكاهلي والحسين بن المختار وروح بن عبد الرحيم عن الصادق^٦: «إن هذا منه شيء بعد غسله فاغسل الذي بدا منه، ولا تعد الغسل»^٧.
وإن أبي عقيل إذا انتفض منه شيء استقبل به الغسل استقبالا^٨.

وتنه بهذا التأكيد على مخالفة ما يقوله بعض المبتعين إلى الشيعة من أنه إن حدث في أثناء الثلاث لم يلتفت إليه، وإن حدث بعد كمالها تقمّت حمساً، وبعد الخمس تكمل سبعاً، وبعد السبع لم يلتفت إليه.

وهذا مبني على ما لم يثبت عن أهل است^٩.

وكلامه^{١٠} لم تقف على مأخذه.

فإن قال: لتكون خاتمة أمره على كمال الطهارة.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٤١-١٤٢، باب غسل ميت، ح ٥٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٣، المسألة ٤٩٤.

٣. السرائر، ج ١، ص ١٦٠-١٦١ و ١٦٤.

٤. راجع الهامش ١.

٥. في ص ٢٧٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٥-١٤٥٦.

٧. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٩، المسألة ١٦٦.

قلنا: الطهارة قد حصلت، والحدث إنما يكون ناقضاً في الأحياء.

ولا فرق بين خروجها في الأثناء أو بعد الغسل أو بعد الإدراج.

وكذا لا يعاد الوضوء لو سبق

ويتخرج من كونه كغسل الجنابة أو نفس غسل الجنابة بخلاف في غسل الجنابة

إذا كان الحدث في الأثناء، والرواية^١ ظاهرها أنه بعد كمال غسله.

الحادية عشرة: استحباب غسله تحت سقف اتفاق علمائنا، قال المحقق؛ ولعل

الحكمة كراهة أن يقابل السماء بعورته^٢.

ولا حد في ماء الغسل غير التطهير، كما مر.

وظاهر المفيد صاع لغسل الرأس واللحية بالسدر، ثم صاع لغسل البدن بالسدر^٣.

وتقل في المعتبر عن بعض الأصحاب أن لكل غسلة صاعاً^٤، وهو مختار الفاضل

في النهاية^٥؛ لخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام «غسل الميت مثل غسل الجنب»^٦.

والمسحّن جائز عند ضرورة الغاسل.

والصدوق: نوقى الميت في البرء مما نوقى نفسك، ونسبه إلى الحديث^٧، وحيث

يقتصر على ما يدفع الضرورة من السخونة

واستحباب الدعاء المخصوص قد ذكر^٨، ويستحب معه الاستغفار وذكر الله

تعالى.

الثانية عشرة: نقل الشيخ الإجماع على أنه لا يجوز قصّ أظفاره، ولا تنظيفها

من الوسخ بالخلال، ولا تسريح لحيته، وجعل حلق رأسه مكروهاً وبدعةً، وكره

١. راجع الهامش ٦ من ص ٢٨٢

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٧٥.

٣. المقنعة، ص ٧٦

٤. المعتبر، ج ١، ص ٢٧٦

٥. نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٦.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٧، ح ١٤٤٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٧٣٢

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٣٩٥.

٨. في ص ٢٦٩

حلق عانته وإبطه وحفّ شاربه^١.

ولعلّ مراده الكراهية؛ لقضية الأصل، والنهي أعمّ من التحريم، ويؤيدّه أنّه ذكر كراهية قلم الأظفار بعد ذلك.

وابن حمزة حرّم القصّ والحلق والقلم وتسريح الرأس واللحية^٢، وقد ذكر^٣ مأخذ ذلك.

ولم يثبت عندنا قول النبي ﷺ: «افعلوا بموتاكم ما تفعلون بعرائسكم»^٤، مع أنّه متروك الظاهر؛ إذ العروس تُطَيَّب بكنّ الطيب ويُزَيَّن وجهها وتُحَلَّى بخلاف الميّتة

ولا يظهر شعر الميّتة؛ لقول الصادق عليه السلام: «لا يمَسّ من الميّت شعر ولا ظفر»^٥. ولم يثبت خبر أمّ سليم أنّ النبي ﷺ قال في ابنته: «و اظفرون شعرها ثلاثة قرون، ولا تشبهها بالرجال»^٦.

ويكره التحمير حال الغسل.

والصدوق استحبّ تجمير الكفّ^٧؛ ثمّ في خبر عمار عن الصادق عليه السلام: «وجمّر ثيابه بثلاثة أعواد»^٨.

وقال الفاضل: يخرج الوسح من أظفاره يعود عليه قطع مبالغة في التنظيف^٩. ويدفعه نقل الإجماع^{١٠}، مع النهي عنه في خبر الكاهلي السابق^{١١}.

١. الخلاف، ج ١، ص ٦٩٦-٦٩٧، المسألة ٤٧٥ و ١٧٨ و ٤٨١ و ٤٨٢

٢. الوسيلة، ص ٦٥

٣. في ص ٢٧٣

٤. المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٧-٤، المسألة ١٦٤٥

٥. الكافي، ج ٢، ص ١٥٥، باب كراهية أن يمَسّ من الميّت. ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٣، ح ٩٤٠

٦. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٦-٧، ح ٦٧٦٥، وفيه ورد الخبر في مطلق المرأة، لا ابنة النبي ﷺ.

٧. العقيق، ج ١، ص ١٤٩، ذيل الحديث ٤١٦

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٧

٩. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٨٩، الفرع «لا من المسألة ١٥٠

١٠. الخلاف، ج ١، ص ٦٩٥، المسألة ٤٧٨

١١. في ص ٢٧٢

الثالثة عشرة: أجمعنا على كراهية إرسال الماء في الكنيف دون البالوعة؛ لما مر^١، وعلى وضع خرقة على يد الغاسل اليسرى لغسل فرج المني. وهل يجب؟ يحتمل ذلك؛ لأن المس كالنظر، بل أقوى، ومن ثم نشر حرمة المصاهرة دون النظر.

أما باقي بدنه فلا تجب الخرقة قطعاً، وهل تستحب؟ كلام الصادق عليه السلام السابق^٢ يشعر به.

الرابعة عشرة: قال الفاضل عليه السلام.

يشترط كون الصدر والكافور لا يفرحان الماء إلى الإضافة؛ لأنه مطهر، والمضاف غير مطهر^٣.

والنفيد^٤ قدر الصدر برطل أو نحوه^٥، وابن البراج برطل ونصف^٦، واتفق الأصحاب على ترغيته.

وهما يوهمان الإضافة، ويكون المطهر هو القراح، والعرض بالأولين التنظيف وحفظ البدن من الهوام بالكافور؛ لأن رائحته تطرد^٧ها ولو عُدّ الصدر، قال الشيخ: يقوم الحطمي مقامه في غسل الرأس، وقليل من الكافور في الفسلة الثانية^٨ وهو يشتر بإقامة غير الصدر مقامه في الفسلة الأولى، وتطبيب الرائحة.

الخامسة عشرة: يستحب تقديم غسل يديه وفرجيه مع كل غسلة، كما في الخبر^٩ وفتوى الأصحاب، وتليت غسل أعضائه كلها من اليدين والفرجين والرأس والجنبيين بالإجماع.

١. في ص ٢٧٦.

٢. في ص ٢٧٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٣٥٢. الفرع «أ» من المسألة ١٢٥.

٤. المقنعة، ص ٧٤.

٥. المهذب، ج ١، ص ٥٦.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٧٧.

٧. تقدم ترجمته في الهامش ١ من ص ٢٨٢.

وحصرها الجعفي في كل غسلة خمس عشرة صبّة لا تنقطع، وابن الجنيد والشيخ
قالا: بعدم الانقطاع أيضاً حتى يستوفي عضو^١، والصدوق ذكر ثلاث حميدات^٢،
وكأنه إناء كبير؛ ولهذا مثل ابن البرّاج لإناء الكبير بالإبريق الحميدي^٣.
السادسة عشرة: لا يجري تكرار نحرّاج ثلاثاً في العسل مع إمكان الخليط؛
لمخالفة الأمر.

قال الفاضل: يحتمل الإجزاء^٤؛ لأنه أبلغ. وهو مشكل على مذهبه من
الاشتراط^٥؛ لأنّ الجمع ماء مطلق عنده، وفي النصوص زيادة التنظيف بالخليط،
فالأبلغ إنما هي في النصوص.

السابعة عشرة: الغريق يعاد غسله بعد ثبوت موته بالاستبراء؛ لحبر إسحاق بن
عمار^٦، ولأنّ السدر والكافور مفقودان فيه.

ولو قال سارّ بعدم وجوب النيّة، أمكن الإجراء عنده إذا علم موته قبل خروجه
من الماء؛ لحصول العرض من تطيقه، كالنوب النجس تلقه الريح في الماء.
نعم، لو نوى عليه في الماء أجزاء عنده.

الثامنة عشرة: لا تستحبّ الدخنة بالماء ولا بغيره في أشهر الأخبار، لقول
عليّ عليه السلام: «لا تجمروا الأكفان»^٧، ولما مرّ، وعن أبي حمزة عن الباقر عليه السلام: «لا تقربوا
موتاكم بالنار»، يعني الدخنة^٨.

وقول الصادق عليه السلام في حبر عبد الله بن سنان: «لا بأس بدخنة كفن الميت».

١. المبسوط، ج ١، ص ١٧٨.

٢. المقنع، ص ٥٧.

٣. التهذيب، ج ١، ص ٥٨.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٥٥، ضمن الفرع «ي» من المسألة ١٢٥.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ١، ص ٢٥١، المسألة ١٢٥.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٠٩، باب الغريق والمصروق، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٨، ح ٩٩٠.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب كراهية تجمير الكفن - ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٣.

الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٥.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٧.

وينبغي للمسلم أن يدخن ثيابه إذا كان يقدر^١ لا ينفي الكراهية، بل يشعر بها، وحمله الشيخ على الحقيقة^٢.

الحكم الثالث: تكفينه

والواجب منه: مثزر، وقميص، وإزار عند لجميع، إلا سَلَّار فإنه اكتفى بقطعة واحدة، وجعل الأسبغ سبع قطع، ثم خمساً ثم ثلاثاً^٣؛ لقول الباقر^٤ في خبر زرارة: «إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب، وثوب^٥ تام لا أقل منه يوارى فيه جسده كله، فما زاد فهو سنة إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد فهو مبتدع، فالعمامة سنة»^٦.

لنا: الإجماع، وما روي أن النبي^٧ كُفِّ في ثلاثة أثواب بيض سحولية^٨، بالحاء المهملة بعد السين المفتوحة، قيل، منسوب إلى سحول قرية باليمن^٩.

وعن زرارة عن الصادق^{١٠}، قال: «كُفِّ رسول الله^{١١} في ثلاثة أثواب: ثوبين سحوليين، وثوب حبرة يمنية عبري^{١٢}».

وعن أبي مريم الأنصاري: كُفِّ رسول الله^{١٣} في ثلاثة أثواب^{١٤}.

وحمل الثوب النام على التقيّة، أو نقول: هو من عطف الخاص على العام، على أن لفظ «ثوب» محذوف في كثير من النسخ

وهل يتعيّن القميص، أو يكفي ثوب مكانه؟ المعظم على الأول؛ لما روى ابن

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٠، ح ٧٣٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ذيل الحديث ٨٦٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ذيل الحديث ٧٣٩.

٣. المراسم، ص ٤٧.

٤. في تهذيب الأحكام «أو ثوب».

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تحنيط الميت وتكفينه، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٤.

٦. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٢٠٥، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٩، ح ٤٥/٩٤١؛ السنن الكبرى،

البيهقي، ج ٢، ص ٥٥٩، ح ٦٦٧١؛ مستد أحمد، ج ٧، ص ٦١، ح ٢٣٦٠٢.

٧. راجع معجم البلدان، ج ٣، ص ٢٢٠، الرقم ٦٣٠٢.

٨. أخرجه المحقق في المختار، ج ١، ص ٢٧٩.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٦، ح ٨٦٩.

المفقل: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي قَمِيصٍ^١.

ولحبر معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام: «يَكْفَنُ الْمَيِّتَ فِي خَمْسَةِ أَثْوَابٍ: قَمِيصٌ لَا يَزُرُّ عَلَيْهِ، وَإِزَارٌ، وَخُرْقَةٌ، وَبِرْدٌ يَلْبَسُ فِيهِ، وَعِمَامَةٌ»^٢.

وابن الجنييد والمحقق خيراً بين القميص وبين ثوب يدرج فيه: لخلو أكثر الأخبار من تعيينه، وأصل البراءة^٣

ولحبر محمد بن سهل عن أبيه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثياب التي يصلي فيها الرجل، أيكفن فيها؟ قال: «أَحَبُّ ذَلِكَ الْكَفَنُ»، يعني قميصاً. قلت: يدرج في ثلاثة أثواب؟ قال: «لَا بَأْسَ بِهِ، وَالْقَمِيصُ أَحَبُّ إِلَيَّ»^٤.

وروت عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ^٥.

قلنا: لعل القميص هو المعهود، وهو ما كان يصلي فيه.

ولقول الباقر عليه السلام: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَكُونَ كَفَنُهُ ثَوْباً كَانَ يَصَلِّي فِيهِ»^٦، فجاز أن

يكون في الثلاثة الأثواب قميص غيره.

وروى الصدوق تكفينه في ثلاثة أثواب بخير قميص عن الكاظم عليه السلام^٧

وهي الرواية^٨ بعينها ولكن حذف صدرها.

وخبرها^٩ معارض بما مر، والمثبت راجع

١. أخرجه المحقق في المختار، ج ١، ص ٢٧٩.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، باب تحنيط الميت وتكفينه، ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٨، و ص ٣١٠، ح ٩٠٠.

٣. المختار، ج ١، ص ٢٧٩، وفيه حكاية قول ابن الجنييد.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣، ح ٨٥٥.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٩-٦٥٠، ح ٤٥٠/٩٤١، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٢١، ح ٩٩٦، السنن الكبرى،

البيهقي، ج ٢، ص ٥٦٠، ح ٦٦٧٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٤٦، ح ١٤١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٢، وفيها: «أَنْ يَكُونَ فِي كَفَنِهِ ثَوْبٌ

كَانَ يَصَلِّي فِيهِ تَطْلِيقاً - تَطْلِيفٌ - قَافِلٌ -».

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٢.

٨. أي رواية محمد بن سهل عن أبيه، المتقدمة آنفاً.

٩. أي رواية عائشة.

مسائل.

الأولى: يجوز^١ عند الضرورة ثوبان، ولو لم يوجد إلا واحد كفى؛ لأنَّ الضرورة تجوز دفنه بغير كف فبعضه أولى.

نعم، لو كان هناك بيت مال تُمّ الكفن منه؛ لأنَّه مصلحة لمسلم.

الثانية: لا يجوز التكفين في المغصوب؛ إجماعاً، ولتنهي عن إتلاف مال الغير.

ولا في الحرير للرجل والمرأة باتفاقنا؛ لإعراض السلف عنه.

ولدلالة مقطوعة الحسن بن راشد عليه - وهي من المقبولات - لأنَّه نفى البأس

إذا كان القطن أكثر من القز^٢، فثبت البأس عند عدمه، وقد أرسلها الصدوق عن

الهادي^٣.

ولخبر مروان بن عبد الملك^٤ عن أبي الحسن^٥ في كسوة الكعبة: لا يكفن بها

الميت، مع حكمه بجواز بيعها وهبتها^٥، والظاهر أنَّه لأجل الحرير.

ولا في النجس؛ إجماعاً، ولو حُرِّب إزالة النجاسة العارضة في الكفن.

واشتراط كونه من جنس ما يصلى فيه يفي أوبار وأشعار غير المأكول، وأمَّا

الجلد فيمنع منه مطلقاً، لعدم فهمه من إطلاق الثوب، وكزعه عن الشهيد

نعم، لو اضطرَّ إلى ما عدا المغصوب، ففيه ثلاثة أوجه: المنع؛ لإطلاق النهي،

والجواز؛ لتلا يُدفن عارياً، مع وجوب ستره ولو بالحجر، ووجوب ستر العورة لا

غير حالة الصلاة، ثم يتزع بعدد، وحينئذٍ فاجلد مقدّم؛ لعدم صريح النهي فيه، ثم

النجس، لعروض المانع، ثم الحرير؛ لجواز صلاة النساء فيه، ثم وبر غير المأكول.

١. في «ق»: «يجوز» بدل «يجزئ».

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٤٩ - ١٥٠، باب ما يستحب من الثياب للكفن و...، ح ١١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٥.

ح ١٣٩٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢١١، ح ٧٤٤.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٤٧، ح ٤١٢.

٤. في المصدر «مروان عن عبد الملك».

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٤٨، باب ما يستحب من الثياب للكفن و...، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤.

ح ١٣٩٦.

وفي هذا الترتيب للنظر مجال : إذ يمكن أولوية الحرير على النحس ؛ لجواز صلاتهن فيه اختياراً.

الثالثة: يجب وضع الكافور على المساجد السبعة، وهو الحنوط، ونقل الشيخ فيه الإجماع^١.

وأقله مسماه، قاله في المعبر^٢؛ لصدق الامتثال.

واختلف الأصحاب في تقديره، فالشيخان والصدوق: أقله مثقال، وأوسطه أربعة دراهم^٣.

والجعفي: أقله مثقال وثلاث، قال، ويعنط بترية مولانا الحسين^٤.

وابن الجنيد: أقله مثقال، وبه رواية مرسلة عن الصادق^٥.

وفي مرسلة عنه^٦: «مثقال ونصف»^٧.

وأوسطه أربعة مثاقيل؛ لرواية الحسين بن مختار عن الصادق^٨.

وحملها في المعبر كلها على الفضيلة^٩، تطبيقاً لمواضع العبادة، وتخصّصاً لها بمزيد العناية.

وأكثره مر^{١٠}، وابن البراج يجعله ثلاثة عشر درهماً ونصفاً^{١١}.

ولا يشاركه الفصل في هذه المقادير، قطع به الأكثر.

١. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٣-٧٠٤، المسألة ٤٩٥.

٢. المعبر، ج ١، ص ٢٨١.

٣. المقنعة، ص ٧٥؛ الخلاف، ج ١، ص ٧٠٤، المسألة ٤٩٨؛ المقنع، ص ٥٩؛ الهداية، ص ١١٠-١١١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٤٩، ذيل الحديث ٤١٦.

٤. تقدّم تخریجها في ص ٢٧٢، الهامش ٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٩.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٥١، باب حد الماء الذي يغسل به الميت، ذيل الحديث ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٤٧-٨٤٨.

٧. المعبر، ج ١، ص ٢٨١.

٨. في ص ٢٧٢.

٩. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٨، المسألة ١٦٨؛ وفي المهدب، ج ١، ص ٦١، «ثلاثة عشر درهماً وثلاث».

وابن إدريس فسّر المثاقيل بالدراهم^١؛ نظراً إلى قول الأصحاب، وطالبه ابن طاووس[❦] بالمستند.

واختلف الأصحاب في تحنيط ما عدا السبعة والصدر من الأنف والسمع والبصر والشم.

فالصدوق تحنط، وكذا المغاين، وهي الآباط وأصول الأفخاذ^٢.

وابن أبي عقيل والمفيد ألحقا الأنف بالسبعة^٣.

وأضاف الصدوق إلى الكافور المسك^٤.

والشيخ أنكر ذلك كله^٥.

ولنشر إلى الحديث:

ففي خبر سماعة عن الصادق[❦]: «إذا كُنْتَه قدر على كلِّ ثوبٍ شيئاً من الذريرة والكافور، واجعل شيئاً من الحنوط على مسامعه ومساجده، وشيئاً على ظهر الكفن»^٦.

وفي خبر عمار عنه[❦]: «واجعل الكافور في مسامعه، وأثر سجوده منه، وفيه»^٧.

وفي خبر يونس عنهم[❦]: «يوضع على جبهته وموضع سجوده، ويمسح به معابنه من اليدين والرجلين ووسط راحته» إلى قوله: «ولا تجعل في منخريه ولا في بصره ولا في مسامعه ولا وجهه قطناً ولا كافوراً»^٨.

وفي مقطوع عبد الرحمن^٩: «ولا تجعل في مسامعه حنوطاً»^{١٠}.

١ السرائر، ج ١، ص ١٦٠.

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٤٩، دليل الحديث ١٤١٦، المقع ص ٥٩.

٣ المتقنة، ص ٧٨، وحكاة عنهما العلامة في مختلف الشيعة ج ١، ص ٢٢٨، المسألة ١٦٩.

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٢٠.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٧٧ و ١٧٩، الخلاف، ج ١، ص ٧٠٣-٧٠٤، المسائل ٤٩٥ و ٤٩٧.

٦ في «ق»: «الكف» بدل «الكفن»، والرواية في تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٥، ح ١٣٩٩.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥-٣٠٦، ح ٨٨٧.

٨ الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، باب تحنيط الميت وتكفيله، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، ح ٨٨٨.

٩ في تهذيب الأحكام من الصادق[❦].

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٨٩٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ح ٧٤٨.

وفي خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: «فامسح به آثار السجود ومفاصله كلها، ورأسه ولحيته، وعلى صدره من الحنوط»، وقال: «الحنوط للرجل والمرأة سواء»^١. ومثله في خبر زرارة عن الباقر والصادق عليه السلام، وزاد: «فاه وسمعه وفرجه»^٢. وفي خبر الحسين بن مختار عن الصادق عليه السلام: «يوضع على المساجد، وعلى اللبنة^٣ وباطن القدمين، وموضع الشراك من القدمين، وعلى الركبتين والراحتين واللحية^٤». وفي خبر عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «يضع في فمه ومسامعه وآثار السجود»^٥. وشهادة هذه للصدوق عليه السلام أتم.

وأما المسك ففي خبرين أرسلهما الصدوق:

أحدهما: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حُطَّ بمشقال من مسك سوى الكافور^٦.

والآخر: عن الهادي عليه السلام أنه سَوَّع تقريب المسك والبخور إلى الميت^٧.

وبعارضهما مسند محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تجترؤا الأكفان، ولا تمسوا موتاكم بالطيب^٨، لا بالكافور، فإن الميت بمنزلة المُحْرَم»^٩.

وخبر عبيد بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام: «أن أباة كان يجتر الميت بالعود»^{١٠}. ضعيف السند.

١ الكافي، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤، باب تحبيط الميت وتكفيمه، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧، ح ١٨٩٠ الاستبصار، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٧٤٦

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٤٠٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ح ٧٥٠

٣ اللبنة المحر، وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء، الصحاح، ج ١، ص ٢١٧، «لبب».

٤ في المصدر: «والجبهة واللبنة بدل» والدحية.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧-٣٠٨، ح ٨٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ح ٧٤٧.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٨٩١، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٢، ح ٧٤٩.

٧ الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤٢٠

٨ الفقيه، ج ١، ص ١٥٣، ح ٤٢٤

٩ الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب كراهية تجمير الكفن، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٣،

الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٥

١٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٣٩

ويستحب سحق الكافور باليد خوفاً من الضياع، قال في المعتبر: قاله الشيخان^١، ولم أتحقق مستنده^٢.

وقال في المبسوط: ويكره سحقه بحجر أو غير ذلك، ويكفي وضعه على المساجد من غير قطن^٣.

الرابعة: يستحب الذريرة على الأكفان قال الشيخ في التبيان: هي فتات قصب الطيب، وهو قصب يجاء به من الهند كأنه قصب الشباب^٤.

وقال في المبسوط والنهاية: تُعرف بالقمّحة^٥، بضمّ القاف وتشديد الميم المفتوحة والحاء المهملة، أو بفتح القاف والتخفيف، كواحدة القمع، وسماها به أيضاً الجعفي. وقال الصغاني:

هي صيلة بمعنى مفعولة، وهي ما يدرّ على الشيء، وقصب الذريرة دواء يُجلب من الهند، وباليمن يحملون أحلاطاً من الطيب تُسمونها الذريرة

وقال السعودي:

من الأقاوية الخمسة والعشرون قصب الذريرة، والورس، والسليخة، واللاذن، والرهاد، والأقاوية ما يعالج به الطيب كالتوابل للطعام، وعدّ أصول الطيب خمسة المسك، والكافور، والعود، والعنبر، والزعفران^٦.

وابن إدريس: هي نبات طيب غير الطيب المعهود، يُسمّى القمّحان - بالصمّ والتشديد - ثم استشهد بقول الأصمعي: يقال للذي يعطو الخمر مثل الذريرة القمّحان، وأنشد فيه شعراً:

إذا فضّت خواتمه علاه يبيس القمّحان من المدام^٧

١. المقبحة، ص ٧٨؛ المبسوط، ج ١، ص ١٧٩.

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٨٦.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٧٩.

٤. التبيان، ج ١، ص ٤٤٨، ذيل الآية ١٢٥ من سورة آل عمران (٣).

٥. المبسوط، ج ١، ص ١٧٧، النهاية، ص ٢٢.

٦. مروج الذهب، ج ١، ص ١٩٤.

٧. السرائر، ج ١، ص ١٦١، والبيت للسابعة للذبياني، راجع ديوانه، ص ١١٢.

وليس فيهما صراحة بالمطلوب، ولا في كلامه تعيين له.

قال في المعتمد، وهو خلاف المعروف بين العلماء، بل هي الطيب المسحوق^١.

وقال الراوندي:

قيل: إنها حبوب تشبه حبّ الحنطة التي تسمى بالقمح، تدقّ تلك الحبوب

كالدقيق، لها ريح طيب.

- قال - وقيل الذريرة هي الورد، والسبيل، والقرفل، والقسط، والأشنه، وكلها

نبات، ويجعل فيها اللادن ويدقّ جميع ذلك

ويجعل الذريرة أيضاً على القطن الذي يوضع على العرجين، قاله ابن بابويه

والشيخ في المبسوط^٢.

ولا يطيب بغير الكافور والذريرة؛ لما مرّ^٣، ولا يجب استيعاب كلّ المسعد بالمسح.

الخامسة: يستحبّ عندما أن يزاد الرجل والمرأة حبرة - بكسر الحاء وفتح الباء

- بميمه عبرته - منسوبة إلى موطن أو جانب يود - لقول أبي مريم الأنصاري

سمعتُ الباقر^{عليه السلام} يقول: «كُفّن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} في ثلاثة أثواب، برد حبرة أحمر،

وثوبين أبيضين صحاريّين»، وقال: «إنّ محسن بن علي^{عليه السلام} كفّن أسامة بن زيد في

برد أحمر حبرة، وإنّ علناً^{عليه السلام} كفّن سهل بن حنيف ببرد أحمر حبرة»^٤.

وعن زرارة عن أبي جعفر^{عليه السلام}: «كُفّن رسول الله^{صلى الله عليه وآله} في ثوبين صحاريّين، وثوب

يُمّنة عبري أو أظفار»^٥.

قال الشيخ: والصحيح «أو طعار» وهما بلدان^٦.

قلت: اليُمّنة - بضمّ الياء -: الثردة من برود اليمن.

١. المعتمد، ج ١، ص ٢٨٤.

٢. المقنع، ص ٥٨: المبسوط، ج ١، ص ١٧٩.

٣. في ص ٢٩٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٦، ح ٨٦٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، دليل الحديث ٢١.

وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام: «كتب أبي في وصيته أن أكفنه بثلاثة^١ أثواب، أحدها رداء له حبرة كان يصلي فيه يوم الجمعة»^٢.

وبهذه استدّلوا على استحباب زيادة الحبرة، وهي غير بيّنة منها، فالحبرة عملهم، ولتكن غير مطرزة بالذهب والحرير؛ لأنه إلتلاف غير مأذون فيه. وظاهر الأخبار^٣ أفضلية الحمراء.

ولو تعذّرت الأوصاف في الحبرة اتّفاهاً كفى بعضها، فإن لم يوجد فلفافة أخرى. السادسة: يراد أن أيضاً خرقة لشدة الفعدين، وتسمى الخامسة، طولها ثلاث أذرع ونصف، ويُلَفّ بها فخذه لثماً شديداً، والرحل عمامة، والمرأة خمار؛ لخبر معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام: «يكفن الميت في خمسة أثواب: قميص، وإزار، وخرقة بعصب بها وسطه، ويرد يُلَفّ فيه، وعمامة»^٤ وهذا الخبر يدلّ على أن العمامة من الكفن.

وفي خبر يونس عنهم عليه السلام: «حدّ خرقة طويلة عرضها شبر فشدها من حقويه، وضّم فحده ضماً شديداً ولقها في فخذه، ثم أخرج رأسها من تحت رجليه إلى الحانب الأيمن، وأغمرها في الموضع الذي نعت فيه الخرقة»^٥.

وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام: «طول الخرقة ثلاثة أذرع ونصف، وعرضها شبر ونصف»^٦.

وليكن تحتها قطن؛ لما مرّ.

واختلاف الروايتين في القدر يدلّ على رادة التقريب.

ولا يشقّ رأسها، أو يجعل فيها خيط يشدها

١. في «ث» والكافي: «في ثلاثة».

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تعصيط الميت وتكفيه، ح ٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٧.

٣. راجع الهامش ٤ من ص ٢٩٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، باب تعصيط الميت وتكفيه، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٨، و ص ٣١٠، ح ٩٠٠.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٤١-١٤٢، باب تعصيط الميت وتكفيه، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥-٣٠٦، ح ٨٨٧.

وليحنك بالعمامة؛ لمرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام^١.
ولينشر وسطها على رأسه، وترد إلى خلفه، ويطرح طرفيها على ظهره، لا كعامة
الأعرابي.

وقال في المبسوط: عمة الأعرابي بغير حنك^٢.
وهذه الهيئة في خبر عثمان السوا عن الصادق عليه السلام^٣.
وفي خبر معاوية بن وهب عنه عليه السلام: «يبقى فضلها على وجهه»^٤.
وفي خبر يونس: «يؤخذ وسط العمامة، فيثنى على رأسه بالتدوير، ثم يلقى
فضل الشق الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن، ثم يمد على صدره»^٥.
والمشهور بين الأصحاب مضمون هذا الخبر
وأما الخمار فأنتى به الأصحاب، وهو موجود في خبر محمد بن مسلم عن
الباقر عليه السلام: «يُكْفَن الرجل في ثلاثة أثواب، والمرأة إذا كانت عظيمة في خمسة: درع،
ومنطق، وخمار، ولقافتين»^٦.

قلت الدرع: القميص، والمنطق: بكسر الميم وفتح الطاء -: ما شد به الوسط،
ولعله المتزر، واللقافتان: الإزار والحبرة، أو الإزار والمنطق (والخمار القناع)^٧.
وفي خبر عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «يُكْفَن في ثلاثة سوى العمامة، والحرقة
تشد بها وركبه، لتلا يبدو منه شيء، وليستا من الكفن»^٨.
والجمع بينه وبين ما تقدم أن النبي للكفن الواجب، والأول يراد مطلق الكفن.

١ الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، باب تعصيت الميت وتكفنه، ح ١٦٠ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٨٩٥

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٧٩.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تعصيت الميت وتكفنه، ح ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٩-٣١٠، ح ٨٩٩،
وفيها: «واطرح طرفيها على صدره».

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٨٨، و ص ٣٦٠، ح ٩٠٠ وفي الكافي، ج ٣، ص ١٤٥، ح ١١ -: «على صدره».

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، باب تعصيت الميت وتكفنه، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، ح ٨٨٨.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب تكفين المرأة، ح ٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٥

٧ ما بين القوسين لم يرد في «ث، ق».

٨ الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تعصيت الميت وتكفنه، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٨٥٦.

كما في خبر زرارة، قلت لأبي جعفر عليه السلام: العمامة للميت أمن الكفن هي؟ قال: «لا، إنما الكفن المفروض ثلاثة أثواب» إلى قوله: «إلى أن يبلغ خمسة، فما زاد مبتدع، والعمامة سنة، وأمر النبي صلى الله عليه وآله بالعمامة». وبعث الصادق عليه السلام بدينار ليشتري به حنوط وعمامة لأبي عبيدة الحذاء^١.

وعن يونس، عن بعض رجاله، عن الباقر والصادق عليهما السلام: «الكفن فريضة، للرجال ثلاثة أثواب، والعمامة والخرقه سنة»^٢.

وخبر عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام: «تُكْفَنُ في خمسة أثواب أحدها الخمار»^٣. وتزاد المرأة خرقه لتديها؛ لخبر سهل بن زياد عن بعض أصحابه رفعه، قال: سألته كيف تُكْفَى المرأة؟ قال: كما يُكْفَن الرجل، غير أنها تشد على ثديها خرقه تضم الثدي إلى الصدر، وتشد إلى ظهرها»^٤.

ولئلا يبدو حجم التدين أو تضطربا فتنتشر الأكفان، ولا تُتزع هذه الخرقه في القبر.

السابعة: قال كثير من الأصحاب: **تُزَادُ الْمَرْأَةُ نَمَطًا**، وهو لفه ضرب من البسط؛ ولعله مراد. أو هو ثوب فيه خطط مأخوذ من الأنماط وهي الطرائق.

وابن إدريس جعله الحبرة؛ لدلالة الاسم على الزينة^٥.

والمفيد: تزاد المرأة ثوبين، وهما لفافتان، أو لفافة ونمط^٦.

وفي النهاية:

نهايته خمسة أثواب، وهي لفافتان، إحداهما حبرة، وقميص، وإزار، وخرقة،

والمرأة تزاد لفافة أخرى ونمطاً^٧.

١ الكافي، ج ٣، ص ١٤٤، باب تحصيل الميت وتكفيمه، ح ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٢، ح ٨٥٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩١، ح ٨٥١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٤٦، باب تكفين المرأة، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٦.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٤١٧، باب تكفين المرأة، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤، ح ٩٤٤.

٥ السرائر، ج ١، ص ١٦٠.

٦ المقنعة، ص ٨٢.

٧ النهاية، ص ٣١.

وهي المبسوط مثل النهاية، ثم قال، وإن كانت امرأة زبدت لفافتين فيكمل لها سبعة^١، فظاهره هنا مشاركة المرأة في الخمسة الأول وزيادتها لفافتين.

وفي الخلاف: تزداد المرأة إزارين^٢.

ولم يذكر الشيخ في التهذيب ما يدل على ذلك غير خبري محمد بن مسلم وسهل بن زياد^٣.

وقال الجعفي:

الخمسة: لفافتان، وقميص، وعمامة، ومنزر - وقال - قد روي سبع: منزر،

وعمامة، وقميصان، ولدتان، وحنفة، وليس بُعد الخرقه التي على فرجه من

الكفر - قال - وروي بس العمامة من بعض المروص.

وقال أبو الصلاح.

يكفنه في درع، ومنزر، ولفافة، ومنط، ويعتمه - قال - والأفضل أن يكون

الملف ثلاثاً إحداهن حبرة يمثله، وخرى واحدة^٤.

وهذا اللمط يدل على اشتراك الرجل والمرأة في النمط واللفائف.

ولم يذكر البصري «النمط» وسقى الإزار الواجب حبرة.

وقال علي بن بابويه:

ثم تقطع كفته، تبدأ بالنمط وتيسطه، وتيسط عليه الحبر، وتيسط الإزار على الحبر،

وتيسط القميص على لإزار، وتكسب على قميصه، وإزاره وحبره^٥.

وظاهره مساواة الرجل والمرأة

وانه الصدوق لما ذكر الثلاث الواجبة، وحكم بأن العمامة والخرقة لا تعدان من

الكمين، قال. من أحب أن يزيد زاد لفافتين حتى يبلغ العدد خمسة أثواب^٦.

١. المبسوط، ج ١، ص ١٧٦

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٠١، المسألة ٤٩٦

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٤، ج ٩٤٤ - ٩٤٥

٤. الكافي في الفقه، ص ٢٣٧

٥. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٧، ذيل المسألة ١٧٧

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ذيل الحديث ٤١٨

وقال في المقنع كقول أبيه بلفظ «الخبر»^١.

وسلار ذكر الحبرة والخرقه للرجل، ثم قال: ويستحب أن يزداد للمرأة لفافتين قال: وأسبع الكفن سبع قطع، ثم خمس، ثم ثلاث^٢ ويظهر منه زيادة اللفائف، ومساواة الرجل للمرأة وقال ابن أبي عقيل^٣:

الفرض: إزار، وقميص، ولفافة، والسنة ثوبان، عمامة وخرقه، وجعل الإزار فوق القميص. - وقال: - السنة في اللفافة أن يكون حبرة يمانية، فإن أعورهم ثوب بياض، والمرأة تكفن في ثلاثة درع، وخمار، ولفافة وقال ابن البرزخ في الكامل:

يسن لفافتان زيادة على الثلاثة المفروضة إحداهما حبرة يمانية، فإن كان الميت امرأة كانت إحدى اللفافتين نعلطاً، فهذه الخمس هي الكفن. ولا يجوز الريادة عليها. ويتبع ذلك - وإن لم يكن من الكفن - خرقه وعمامة، والمرأة خرقه للتدبير - قال: - وإن لم يوجد حبرة ولا نعلط جناز أن يجعل بدل كل واحد منهما إزار. ونحوه قال في المهدب^٤، وصريح بثلاثة أزور أحدها الحبرة، وهو ظاهر ابن زهرة^٥ أيضاً.

وابن الجنييد لم يفرق بين الرجل والمرأة في ثلاثة أثواب يدرج فيها، أو ثوبين وقميص، قال: ولا بد من العمامة، ويستحب المنزر والخمار للإشعار^٥. فظهر أن النمط مغاير للحبرة في كلام لأكثر، وأن بعض الأصحاب على استحباب لفافتين فوق الإزار الواجب للرجل والمرأة وإن كانت تسمى إحداهما نعلطاً، وأن الخمسة في كلام الأكثر غير الخرقه والعمامة، والسبعة للمرأة غير القناع.

١ لم نجده في المقنع، بل هو في الهداية، ص ١٠٦.

٢ المراسم، ص ٤٧.

٣ المهدب، ج ١، ص ٦٠.

٤ غنية التروع، ج ١، ص ١٠٢.

٥ حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٧٩ إلى قوله: «وقميص».

الثامنة: يستحب التكفين في القطن لأبيض، إلا العبرة، ويكره الكتان؛ لقول النبي ﷺ: «ليس من لباسكم أحسن من لبياض، فالبسوه، وكفّنوا فيه موتاكم»، رواه جابر عن الباقر ﷺ عن رسول الله ﷺ^١.

وروي عنه ﷺ: «البسوا البياض؛ فإنه طهر وأطيب، وكفّنوا فيه موتاكم»^٢. ولما تقدّم^٣ في خبر أبي مريم: «في ثوبين أبيضين صغارين»، وهما منسوبان إلى صغار - بضم الصاد المهملة - وهي قصبة عمان ممّا يلي الجبل. ولرواية أبي خديجة عن الصادق ﷺ: «الكتان كان لني إسرائيل يكفّنون به، والقطن لأمة محنة»^٤.

وفي رواية يعقوب بن يزيد عنه ﷺ: «لا يكفن الميت في كتان»^٥. وفي خبر عمار عن الصادق ﷺ: «الكس يكون برداً، فإن لم يكن برداً فاحمله كله قطعاً، فإن لم تجد عمامة قطن فاجعل العمامة سابرياً»^٦.

وهو يعطي مغايرة البرد للقطر وأصله عليه، فيحمل على العبرة؛ لما سبق من تسميتها برداً؛ ولعله المقترح بالحرير، هذا مع ضعف السند.

وعن يونس بن يعقوب، عن الكاظم ﷺ: «كفنت أبي في ثوبين شطوئين كان يحرم فيهما، وفي قميص من قنصه، وفي عمامة كانت لعلي بن الحسين، وفي برد اشريته بأربعين ديناراً، ولو كان اليوم لساوى أربعمائة دينار»^٧.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٤٨، باب ما يستحب من الثياب للكفن، و... ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤، ح ١٣٩٠.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٤٤٥، باب لباس البياض...، ج ١، ص ٢٠١.

٣. في ص ٢٩٤.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، باب ما يستحب من الثياب للكفن، و... ج ٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤.

ح ١٣٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٤١.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢١١، ح ٧٤٥.

٦. السابري؛ ضرب من الثياب رقيق الصراح، ج ٢، ص ٦٧٥، «سير».

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، باب ما يستحب من الثياب للكفن، و... ج ١٠، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٦-٢٩٧.

ح ٨٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠، ح ٧٤٠.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٤٩، باب ما يستحب من الثياب للكفن، و... ج ٨، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤.

ح ١٣٩٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٠-٢١١، ح ٧٤٢.

وهو يشعر بأفضلية البرد.

قلت: الشطوي - بفتح الشين المعجمة، وفتح الطاء المهملة - منسوب إلى «شطاء» قرية بمصر، قاله الجوهري^١.

التاسعة: يكره في السواد (بل)^٢ وكلّ صبغ على الأصح، وعليه تحمل رواية الحسين بن المختار، «لا يُكْفَن الميت في السواد»^٣.

ومنع ابن البرّاج من المصبوغ، ونقل انكراهية في الأسود، وكذا منع الممتزج بالحرير، وبما فيه أو له طراز من حرير، ومن القميص المبتدأ للكفن إذا خيط^٤.
والأقرب الكراهة؛ للأصل، ولصحة الصلاة فيه.

ولخبر الحسن بن راشد^٥ في المشبه بالعصب اليماني - باليمن والصاد المهملتين، وهو البرد؛ لأنه يصبغ بالعصب، وهو نبت - «إذا كان القطن أكثر من القزّ فلا بأس»^٦.

أما المذهب فالظاهر المنع؛ لما ذكر في العبارة، وقطع بالمنع ابن البرّاج^٧.
ومنع ابن الجنيد من التكفين في الوبر^٨، وما أعذّم الثقل، أو لنقل العدم.
والظاهر الجواز إذا صحت الصلاة فيه، وكذا الشعر والصوف.
العاشرة: يستحبّ الجريدتان، وفيهما مباحث:

الأول في شروعاتهما والأصل فيه أنّ آدم عليه السلام لما هبط من الجنة خلق الله من

١. الصحاح، ج ٤، ص ٢٣٩٢، شطاء.

٢. ما بين القوسين لم يرد في «ش» ق.

٣. الكافي، ج ٢، ص ١٤٩، باب ما يستحبّ من الثياب ينكس و... ج ١١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٤، ج ١٢٩٤.

٤. المذهب، ج ١، ص ٥٩ - ٦٠.

٥. في الكافي، «الحسين بن راشد».

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٤٩ - ١٥٠، باب ما يستحبّ من الثياب ينكس و... ج ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٥، ج ١٢٩٦، الاستبصار، ج ١، ص ٢١١، ج ٧٤٤.

٧. المذهب، ج ١، ص ٦٠.

٨. حكاه عنه المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٢٨٠.

فضل طينه النخلة، فكان يأس بها في حياته، فأوصى بنيه أن يشقوا منها جريداً
بنصفين ويضعوه معه في أكفانه، وفعله لأبياء بعده (عليهم الصلاة والسلام) إلى أن
درس في الجاهلية، فأحياء نبينا (عليه الصلاة والسلام).^١

وأجمع الإمامية على ذلك، وبه أخبار كثيرة من طريقَي الخاصة والعامة:
فمنها ما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام: «أنه يتجافى
[العذاب] عنه ما دامت رطوبة».^٢

وعنه عليه السلام: «الجريدة تنفع المحسن والمسيء».^٣

وعنه في خبر [الحسن بن] زياد الصيفي: «الجريدة تنفع المؤمن والكافر».^٤

وروت العامة أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «خضروا موتاكم».^٥

وأُسند سفيان الثوري عن الباقر عليه السلام ذلك.^٦

وفي صحاح العامة عن ابن عباس: مر النبي صلى الله عليه وآله بقبرين فقال: «إنهما لعذبان، وما
يعذبان بكبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يحشى
بالنميمة»، وأخذ جريدة رطبة فشققها بنصفين وعمر في كل قبر واحدة، وقال: «لعله
يخفف عنهما ما لم تيبسا».^٧

وروى الأصحاب: أن النبي صلى الله عليه وآله مر على قبر يُعذب صاحبه فويل، هو قيس بن قُهد،

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٦-٣٢٧، ح ٩٥٢-٩٥٣.

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٥٣، باب الجريدة، ح ١٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٧، ح ٩٥٥، وما بين المعقوفين
أُثبت من المصدر.

٣. المقنعة، ص ٨٣.

٤. الكافي، ج ٢، ص ١٥١، باب الجريدة، ح ١، الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٧،
ح ٩٥٤ وما بين المعقوفين أُثبت من المصدر.

٥. لم نجده في المصادر الحديثية لأبناء العامة المتوفرة لدينا، وفي الانتصار، السيد المرتضى، ص ١٣١،
المسألة ٣٠، روي من طرق معروفة أن سفيان الثوري سأل يحيى بن عباد المكي عن التخصير...: «خضروا
صاحبكم».

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٤٥، ح ٤٠٥.

٧. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٨، ح ١٢٩٥ صحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٠-٢٤١، ح ٢٩٢/١١١١ سنن
أبي داود، ج ١، ص ٦، ح ٢٠: سنن السائي، ج ٤، ص ١٠٨، ح ٢٠٦٥.

أو ابن قمبر الأنصاري - فشقَّ جريدةً بنصفين، فجعل واحداً عند رأسه، والآخر عند رجليه، وقال: «يخفف عنه العذاب ما كانتا خضراوين»^١.

وفي خبر زرارة عن الباقر عليه السلام: «إنما الحساب والعذاب كله في يوم واحد في ساعة واحدة قدر ما يدخل القبر ويرجع القوم، وإنما جُمِلَتِ المسعتان لذلك، فلا يصيبه عذاب ولا حساب بعد جفافهما إن شاء الله»^٢.

قال المرتضى وابن أبي عقيل:

التعجب من ذلك كتعجب الملحده من الطواف والرمي وتقبيل الحجر، بل من غسل الميت وتكفيه مع سقوط تكليفه، وكثير من الشرائع محمولة على ^٣العلل.

للثاني في قدرها والمشهور قدر عظم اندراع.

وفي خبر يونس عنهم «قدر ذراع»^٤.

وروى الصدوق: «قدر الذراع أو الشبر»^٥.

وفي خبر جميل بن دراج: «قدر شبر»^٦.

وابن أبي عقيل قدر أربع أصابع فما فوقها^٧.

والكل جائز؛ لثبوت الشرعية، مع عدم القاطع على قدر معين.

وهل تُشقَّ أو تكون صحيحة؟ انخير^٨ دل على الأول، والعلّة تدل على الثاني،

والظاهر جواز الكل.

١ الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٢.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٥٢، باب الجريدة، ح ٤؛ الفقيه، ج ١، ص ١٤٥-١٤٦، ح ٤٠٧.

٣ الانتصار، ص ١٣٢، دليل المسألة ٣٠.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٤٢، باب تحصيل الميت وتكفيه، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، ح ٨٨٨.

٥ الفقيه، ج ١، ص ١٤٣، دليل الحديث ٤٠٠.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٥٢-١٥٣، باب الجريدة، ح ٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٨١٧.

٧ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٣٢، المسألة ١٧٣.

٨ راجع الهامش ١ من ص ٣٠٢ والهامش ١ من هذه الصفحة.

نعم، تعتبر الحضرة قطعاً؛ لخبر محمّد بن عليّ بن عيسى، عن الكاظم عليه السلام:
«لا يجوز اليأس»^١.

الثالث في بدلها: والأجود أنّه مع التعرّش شجر رطب، وهو اختيار ابن بابويه
والجمني، والشيخ في الخلاف^٢ وعليه دلّت مكاتبة عليّ بن بلال أبا الحسن
الثالث عليه السلام، كما ذكره الصدوق^٣، وفي التهذيب جعلها مجهولة المكتوب إليه^٤.
والسدر أفضله ثمّ الخلاف، وعكس المفيد^٥.

ويشهد للطرد خبر سهل بن زياد^٦.

وفي خبر عليّ بن إبراهيم: «عود الرمان»^٧.

الرابع في محلّها: والمشهور أنّ إحداهما لاصقة بجلد الجانب^٨ الأيمن من
ترقوته، والأخرى من ترقوة جانبه الأيسر بين القميص والإزار، اختاره جماعه منهم
الصدوق في المقنع^٩.

وهو في خبر جميل، قال: «توضع [واحدة] من عند الترقوة إلى ما بلغت ممّا
يلي الجلد الأيمن، والأخرى في الأيسر من عند الترقوة إلى ما بلغت من فوق
القميص»^{١٠}.

وقال في غيره كما قال والده في الرسالة: إنّ اليسرى عند وركه ما بين القميص

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٢، ح ١٢٨١.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٤، المسألة ٤٩٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٤٤-١٤٥، ح ٤٠٤.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٨٦٠.

٥. المقنعة، ص ٧٥.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٥٢، باب الجريدة، ح ١٠.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٥٤، باب الجريدة، ح ١٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٤، ح ٨٦١.

٨. في «ق»: «اليمين» بدل «الجانب».

٩. المقنع، ص ٥٩.

١٠. الكافي، ج ٣، ص ١٥٢-١٥٣، باب الجريدة، ح ١٥؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٩، ح ٨٩٧، وما بين

المعقوفين أثبتناه منهما.

والإزار، واليمنى كما سبق^١.

وقال الجعفي:

إحداهما تحت إبطه الأيمن، والأخرى نصف مئالي الساق، ونصف مئالي
القبض، وهو في خبر يونس عليه السلام^٢.

قال المحقق عليه السلام في المعتمد:

مع هذا الخلاف [يجب] الجزم بالقدر المشترك، وهو وضعها مع الميت في كفته أو
قبره كيف شئت^٣.

هذا مع إمكان ذلك، ومع تعدده للثبوت توضع حيث يمكن - لعبر سهل بن
زياد^٤، وفي مكتبة أحمد بن القاسم إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام: «ليستخف بها،
وليجهد في ذلك جهده»^٥ - ولو في القبر؛ لخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن
الصادق عليه السلام^٦.

ولو نسيت أو تركت، فالأولى جواز وضعها على القبر، كما في الخبر النبوي^٧.
قال الأصحاب، وتوضع مع جميع أموات المسلمين حتى الصغار؛ لإطلاق الأمر
بذلك، قالوا: ويجعل على الجريدتين قلن. [المسألة] الحادية عشرة: يستحب أن يكتب على الحبرة واللقافة والقميص
والعمامة والجريدتين: فلان يشهد أن لا إله إلا الله، لخبر أبي كهمس: أن الصادق عليه السلام
كتبه على حاشية كفن ولده إسماعيل^٨.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٥٠ وحكامه عن والده العلامة في مختلف الشريعة، ج ١، ص ٢٣٣، المسألة ١٧٤.

٢. الكافي، ج ٢، ص ١٤٣، باب تحصيل الميت وتكفيله، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، ح ٨٨٨.

٣. المعتمد، ج ١، ص ٢٨٨، وما بين المطوفين أثبتناه منه.

٤. الكافي، ج ٢، ص ١٥٣، باب الجريدة، ح ٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٨-٤٤٩، ح ١٤٥١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ١٥٣، باب الجريدة، ح ٩، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٨، ح ٩٥٨.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٤٤، ح ٤٠٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٨٩، ح ٨٤٢، و ص ٣٠٩، ح ٨٩٨.

وزاد ابن الجنيد. وأن محمداً رسول الله^١
 وزاد الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف: أسماء النبي والأئمة^٢، وظاهره في
 الخلاف دعوى الإجماع عليه.
 والعمامة ذكرها الشيخ في المبسوط وابن البراء^٣؛ لعدم تخصيص الخبر.
 ولتكن الكتابة بتربة الحسين عليه السلام، ومع عدمها بطين وماء، ومع عدمه بالإصبع
 وفي العروة المفيد: بالتربة أو غيرها من الطين^٤.
 وابن الجنيد: بالطين والماء^٥.
 ولم يعين ابن بابويه ما يكتب به^٦.
 والظاهر اشتراط التأثير في الكتابة؛ لأنه المعهود.
 ويكره بالسواد، قال المفيد. وبغيره من الأصباغ^٧.
 ولم تُقل استحباب كتابة شيء على الكفن سوى ذلك. ويمكن أن يقال بجواره؛
 قصبة للأصل، وبالصنع؛ لأنه تصرف لم يُعَمِّم إباحة الشرع له.
 الثانية عشرة. يسحب أن يخاط الكفن بخيوطه، قاله الشيخ في المبسوط^٨
 والأصحاب.
 ويكره بل الخيوط بالريق في المشهور، قال في المعتبر.
 ذكره الشيخ، ورأي أصحاب يحتنبونه، ولا بأس بمتابعتهم؛ لإزالة الاحتمال،
 ووقوعاً على موضع الوقف^٩.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٣. المسألة ١٨٤.

٢. النهاية، ص ٣٢؛ المبسوط، ج ١، ص ١٧٧؛ الخلاف، ج ١، ص ٢٠٦، المسألة ٥٠٤.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٧٧، المذهب، ج ١، ص ٦١.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٣. المسألة ١٨٤.

٥. راجع الهامش ١.

٦. كما في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٤٣، المسألة ١٨٤.

٧. المقنعة، ص ٧٨.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٧٧.

٩. المعتبر، ج ١، ص ٢٨٩؛ وراجع المبسوط، ج ١، ص ١٧٧.

أما بلها بغير الريق فالظاهر عدم الكراهية؛ للأصل، ولا إشعار التخصيص بالريق إباحة غيره.

وكذا يكره الأكماء للأكفان المبتدأة، قاله الأصحاب، وقد تقدّم^١ مأخذه.
ويكره أن يقطع الكفن بالحديد، قال الشيخ، سمعنا ذلك مذكراً من الشيوخ،
وعليه كان عملهم^٢.

خاتمة في كيفية التكفين

يستحبّ تجفيفه بثوب طاهر بعد فراغ الغسل؛ صواباً للكفن
وفي خبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: «... إذ فرغت من غسله، ثم جعلته في ثوب،
ثم جفّفته»^٣.

وفي خبر يونس عنهم عليه السلام: «ثم نشفه بثوب طاهر»^٤.
وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام: «يجفّفه بثوب نظيف»^٥.
وتقديم تهيئته الأكفان على تغسله، فيسقط الحسرة ويضع عليها الحنوط،
ثم يحنّط الميت، ثم شدّ الخمار عليه وعليها قطن يحوط به بعد أن يضع بين
أليتيه القطن أيضاً، وعليه الحنوط؛ كما في خبر يونس^٦، وكذا على قبله، رواه
أيضاً^٧.

ويحشو ما يخاف الخروج منه، ولمكثر في قبّل المرأة إلى نصف من؛ لخبر عمار
عن الصادق عليه السلام^٨.

١ في ص ٢٧٣

٢ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٢٩٤، ديل الحديث ٨٦٦

٣ الكافي، ج ٢، ص ١٢٨ - ١٢٩، باب غسل ميت، ج ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، ح ٨٧٤.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٤١ - ١٤٢، باب غسل ميت، ج ٥ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣٠١، ح ٨٧٧

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٧

٦ راجع الهامش ٤.

٧ راجع الهامش ٤.

٨ راجع الهامش ٥.

ثم يؤزره بالتمرر، ويستحب أن يكون عريضاً يعطي الصدر والرجلين؛ لخبر
عقار عن الصادق عليه السلام^١.

ثم ينقله إلى الأكفان، وهو الأقفل، فيه الأصحاب، وهو في خبر يونس
عليهم السلام^٢، قال: «يحمل فيوضع على قميصه، ويردّ مقدّم القميص عليه»^٣.
ويجوز أن ينقلها إليه.

وليكن ذلك بعد غسل الفاسل من المس، أو بعد وضوئه الذي يجمع الغسل، فإن
خيف على الميت فليغسل الفاسل بديه إلى المسكين، كما رواه يعقوب بن يقطين عن
العبد الصالح عليه السلام^٤.

وفي خبر محمد بن مسلم عن أحدهما، وقد سأله هل يغتسل الفاسل قبل
تكفينه؟ فقال عليه السلام^٥: «يغسل يده من العاتق، ثم يلبسه أكفانه، ثم يغتسل»^٦.
وفيه دلالة على تأخير الغسل.

ويمكن حمله على الضرورة

وفي خبر عقار عن الصادق عليه السلام^٧: «تغسل يديك إلى المرافق ورجليك إلى
الركبتين، ثم تكفنه»^٨.

وذهب بعض الأصحاب إلى أن البرد لا يُلَفّ، ولكن يطرح عليه طرْحاً، فإذا
أدخل القبر وُضع تحت خذه وحتت جبهه، وهو رواية عبد الله بن سنان عن
الصادق عليه السلام^٩، والظاهر أن المراد به الحبرة

وقال الصدوق عليه السلام^{١٠}: وإن شاء لم يجعل لحبر معه حتى يدخله قبره فيلقيه عليه^{١١}.

١. راجع الهامش ٥ من ص ٣٠٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٤٣، باب تعبط الميت وتكفيه، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٦-٣٠٧، ح ٨٨٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٦، ح ١٤٤٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٨، ح ٧٣١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، باب غسل من غسل للميت و...، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨-٤٢٩،
ح ١٣٦٤.

٥. راجع الهامش ٥ من ص ٣٠٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٤٠٠.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٥٠.

وفي خبر عمار عن الصادق عليه السلام: «يبدأ بالقميص ثم بالخرقة فوق القميص، ثم يشد الإزار ثم اللقافة ثم العمامة»^١.

وهو مخالف للمشهور من جعل الخرقه تحت المنزر، والقميص فوقه. قال الأصحاب - ونقل الشيخ فيه الإجماع^٢ -: وتطوى اللقافتان جانبهما الأيسر على جانبه الأيمن، وجانبهما الأيمن على جانبه الأيسر، ويعقد طرفهما ممّا يلي رأسه ويرجله.

قال ابن البراج: يشق حاشية الطاهرة منهما ويعقد بها^٣. ويستحب الإكثار من الذكر حال تكفينه، وأن يكون في حال تكفينه مستقبل القبلة كما كان في حال غسله، قاله المفيد^٤.

وكل ما سقط من شعره أو ظفره يغسل ويعمل معه في كفته. قلت: روى الكليني بإسناده إلى عبد الحميد الفراء أن أبا جعفر عليه السلام انقلع ضرسه، فحمد الله ثم قال: «يا جعفر، إذا أنت دفنتني فأدغنه معي»، ثم انقلع آخر فأوصاه بذلك^٥. ثم تُشدّ الأكفان بشدائد خفيفة أنتشارها عند الحمل، وإن خُطبت في مواضع أو عملت به خلال أمكن ذلك، ثم تزال الشدائد، والخياطة عند الحادة.

ويلحق بذلك فوائد:

[الأولى]: قد مرّ أن العمامة والخرقة ليستا من الكفن الواجب، أو ليستا ممّا يُعدّ كفناً. قال الفاضل عليه السلام: وتظهر الفائدة لو سرقها سارق لم يقطع؛ لأنّ القبر حرز للكفن لا غير^٦.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥-٣٠٦، ح ٨٨٧.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٥، المسألة ٥٠٠.

٣. المهذب، ج ١، ص ٦٢.

٤. المقنعة، ص ٧٩.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٢، باب النوادر، ح ٤٢.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١١، ذيل المسألة ١٦٦.

وهو يتأتى على التفسير الثاني، ولكن يلزمه مثله في الخرقه.

والذي يظهر أنهما بالنسبة إلى الباش من الكفن؛ لشمول الاسم لهما، والأخبار
محمولة على ما قلناه، ولو سلم كونهما لا تعدان من الكفن فهو بالنسبة إلى المهم، أو
نظراً إلى ما يدرج فيه الميت، كما مر.

الثانية. لو خرج من الميت نجاسة غسلت عن بدنه مطلقاً، لوجوب إزالة
النجاسة، وعن كفنه ما لم يوضع في القبر فيقرص، قاله الصدوقان وابن إدريس^١؛
لاستبقاء الكفن مع إمكان غسله، والنهي عن إتلاف المال.

وأطلق الشيخ فرصها^٢، لصحيح الكاهلي عن الصادق^٣، ومرسل ابن أبي عمير
عنه^٤.

قال الصدوق وإذا فرضت مدّ أحد لتوبين على الآخر، قال، وإن خرج منه دم
كثير لا ينقطع عولج بالطين الحر فإنه ينقطع^٥.

قلت لو أسد الدم معظم الكفن أو ما يفحش قطعه فالظاهر وجوب الغسل
مطلقاً؛ استبقاء للكفن، لا احتياج لإتلافه على هذا الوجه، ومع التعذر يسقط؛
للحرج

الثالثة لو تعذر شيء من لواجبات في الغسل والكفن - كالحنوط وغيره -
سقط، ولا يتدارك بعد الدفن لو وجد، نعم، لو كان قبله فعل

ولا يكفي وضع الحنوط على التضرع، وهل يستحب؟ في خبر عياث عن

١ الفقيه، ج ١، ص ١٥١، السرائر، ج ١، ص ١٦٩، وحكاة عنهم العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ٢٢٧
المسألة ١٦٧

٢ النهاية، ص ٤٢؛ المبسوط، ج ١، ص ١٨١.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٥٦، باب ما يخرج من الميت بعد أن يموت، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٦،
ج ١٤٠٥

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٥٦، باب ما يخرج من الميت بعد أن يموت، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٠،
ج ١٤٥٨.

٥ الفقيه، ج ١، ص ١٥١ و ١٦٠، ذيل الحديث ٤٤٧.

الصادق عليه السلام عن أبيه: «أنه ربما كان يجعل الحنوط على النعش»^١. وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يوضع الحنوط على النعش»^٢. والخبران ضعيفا السند، وإن كان الأخير أقوى في العمل. والمستحبات أولى بالسقوط عند التعذر.

الرابعة: في خبر أم أنس عن النبي صلى الله عليه وآله في وصف غسل المرأة: «ثم وضئها بماء فيه سدر»^٣ كما مر^٤، ولم يذكره الأصحاب، والطريق ضعيف.

الخامسة: لو كُفِّه في قميصه نزع أزراره دون أكمامه، لم يرسل محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام^٥، ولأمر أبي جعفر محمد بن بزيع بنزع الأزرار^٦.

وفي خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «يفرق القميص إذا غُسل، ويُنزع من رجله»^٧.

والظاهر أن المراد به إذا غُسل في قميصه، وهذا يفعله الولي أو من أذن له شرعاً.

السادسة لا بأس بتمش الميت بعد موته، وتقبيله بعد غسله وقبله، فقد قيل رسول الله صلى الله عليه وآله عثمان بن مظعون بعد موته، رواه السكوني عن الصادق عليه السلام^٨. وقيل الصادق عليه السلام ابنه إسماعيل قبل غسله، رواه إسماعيل بن حابر^٩، وقبّله أيضاً بعد تكفينه^{١٠}.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ٨٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١، ح ٧٣٩

٢ الكافي، ج ٢، ص ١٤٦، باب تحنيط الميت وتكفينه، ح ١٦٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٨

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٢، ح ٨٨٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٧، ح ٧٢٨

٤ في ص ٢٧٣

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٥، ح ٨٨٦

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٤-٣٠٥، ح ٨٨٥

٧ الكافي، ج ٢، ص ١٤٤-١٤٥، باب تحنيط الميت وتكفينه، ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٨، ح ٨٩٤

٨ الكافي، ج ٢، ص ١٦١، باب غسل من غسل الميت و... ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧١

الاستبصار، ج ١، ص ٢٢٧

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٦

١٠ الفقيه، ج ١، ص ١٦١، ح ٤٤٩

وروى محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام: «لا بأس بمسه وقبيلته»^١.
ولا يُمنع أهل الميت من رؤيته بعد تكفينه، لما روى جابر، قال: لما قتل أبي جعلتُ أكشف عن وجهه وأبكي، ورسول الله لا ينهاني^٢. وتقريره عليه السلام حجة.
وحمل الشيخ التقبيل على ما كان قبل برده أو بعد غسله^٣.
فإن أراد به التحرز من وجوب الغسل فمسلّم، وإن جعله شرطاً في جواز القبلة ممنوع.

للسابعة. لا فرق بين حنوط الرجل والمرأة؛ لأغلبية تساويهما في الأحكام، ولخبر زرارة عن الباقر والصادق عليه السلام: «حنوط الرجل والمرأة سواء»^٤.
الغامنة الكفن من أصل المال قبل الدفن إجماعاً متناً، لا من الثلث، وقد روي أن حمزة ومصعب بن عمير لم يتركاه إلا قدر تكفن فكفنا به^٥. ولقول النبي صلى الله عليه وآله في الذي وقصت به راحلته «كفنوه في ثوبيه»^٦. ولم يسأل عن ثلثه، ولأن الإرث بعد الدفن والمؤونة قبله، ولخبر ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «نص الكفن من جميع المال»^٧.
ولا فرق بين أن يوصى به أو لا، وليس الوجوب محضراً في سائر العورة، والمرتهن مقدّم، بخلاف غرماء الجفليس.

ويجوز تكفينه من الركاة؛ لرواية الفضل بن يونس، عن أبي الحسن عليه السلام: «كان أبي يقول: إن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً، فوار بدنه وعورته، وجهزه وكفنه وحطّله، واحتسب بذلك من الركاة»^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٦.

٢ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٠، ح ١١٨٧؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩١٨، ح ١٣٠/٢٤٧١؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٧٠-٥٧١، ح ٦٧٦٣.

٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، دليل الحديث ١٣٧١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٦، ح ١٤٠٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ح ٧٥٠.

٥ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٨، ح ١٢١٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٢، ح ٦٨١٣.

٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٥-٤٢٦، ح ١٢٠٦، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٩، ح ٣٢٢٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٤٩، ح ٦٦٤٢.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١٤٠٧.

٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٤٠.

ولو دُفعت الزكاة إلى وارثه، وكفنه هو وجهازه كان أفضل، لقوله ﷺ في هذا الخبر: «اعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه، فيكونون هم الذين يجهزونه»^١.

ولو خلف كفاً فتبرع عليه بآخر ففي هذا الخبر^٢: يكفن بالم تبرع به عليه، والآخر للورثة لا يقضى منه الدين؛ لأنه شيء صار إليه بعد الوفاة فلا يعد تركة.

التاسعة: لو تشاح الورثة في الكفن، اقتصر على الواجب.

ولو تبرع بعضهم أخذ من نصيبه لئلا يندب.

ولو كان هناك دين مستوعب مع من لئلا يندب، وإن كنا لا نبيع ثياب التجمل للمفلس؛ لحاجته إلى التجمل، بخلاف الميت؛ فإنه أحوج إلى براءة ذمته.

ولو أوصى بالندب فهو من الثلث، إلا مع لإجازة.

ولو أوصى بإسقاطه فالأقرب أن للوارث الخيار.

وقيل: تنفذ وصيته^٣. فإن أريد تحريم اندب على الوارث وعلى غيره فهو بعيد.

وتوصية بعض الصحابة بأن يُكفن في ثوبه الخلق وإنفاذ أهله^٤ ليس حجة، ولو سلم فغير دال على الوجوب، فلو تبرع بالندب تبرع من الورثة أو غيرهم لم يمنع.

وحكم الحنوط ومؤونة التجهيز تكفي الكفن.

ولو قصر الكفن عنه غطي رأسه وجعل على رجله حشيش وشبهه بستره؛ كما فعل النبي ﷺ بحمزة^٥ أو بمصعب بن عمير لما قُتل يوم أحد، فلم يحلف إلا نيرة إذا غطي بها رأسه بدت رجله وبالعكس، فقال النبي ﷺ: «غطوا بها رأسه، واجعلوا على رجله من الإذخر»^٦.

١ و٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٤٠

٣. قاله العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٤، المسألة ١٦٣ وبهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٧

٤. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٦٠، ح ٦٦٧٣

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢١١، باب القتلى، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣١، ح ٩٧٠، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٣٥-٣٣٦، ح ١٠١٦.

٦. الإذخر: حشيش طيب الريح، لسان العرب، ج ٤، ص ٣٠٣، «ذخر»

٧. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٢١٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٣٦٥٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١١، ح ٦٧٧٦

والتجيرة: بُردة صوفٍ تلبسها الأعراب.

ولو كثر الموتى وقلَّت الأكفان، قيل: يحمل اثنان وثلاثة في ثوبٍ واحد^١. قال في المعتمر: ولا بأس به؛ لخبر أنس^٢

قلت: روى البخاري وغيره عن جابر أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوبٍ واحد^٣.

ولو لم يكن له مال فمن بيت المال، أو الزكاة، ومع عدمهما يُدفن عارياً، ولا يجب على المسلمين كفنه ولا مؤنته - قاله جماعة من الأصحاب^٤ - بل يستحب استحياباً مؤكداً، لرواية سعد بن طريف - بالطاء المهملة - عن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِناً كَانَ كَمَنْ صَمَّنَ كَسُوته إلى يوم القيامة»^٥.

العاشرة: كف الزوجة على زوجها وإن كانت ذات يسار، أفتى به الأصحاب، ونقل فيه الشيخ الإجماع^٦. ورواه السكوني عن الصادق عن أبيه عليه السلام: «أَنْ عَلَيَّاهُ»^٧. قال على الزوج كف امرأته إذا ماتت^٨؛ وليقاء أثر الزوجية، ومن ثم حلّ تغسيلها ورؤيتها، ولأنها زوجة، لا لية الإرث^٩، فتجب مؤنتها؛ لأنها من أحكام الزوجية.

فروع

الأول الظاهر أن مؤونة السحبر أيضاً على الروح، كالحنوط وغيره من الواجب.

١ قاله بعض العامة، راجع المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٤١، المسألة ١٥٢٤، والشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٢٤٠.

٢ المعتمر، ج ١، ص ٢٢١، والبحر راجع الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٢٥ - ٢٣٦، ح ١٠١٦، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٥ - ١٩٦، ح ٣١٣٦، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١٦، ح ٦٧٩٨.

٣ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٠ - ٤٥١، ح ١٢٧٨، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٥١٤، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٥٤، ح ١٠٣٦، سنن النسائي، ج ٤، ص ٦٣ - ٦٤، ح ١٩٥١.

٤ منهم العلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٥، دليل نمسألة ١٦٤، وقواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٢٨.

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٦٤، باب ثواب مَنْ كَفَّنَ مُؤْمِناً، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٦١.

٦ الخلاف، ج ١، ص ٧٠٨ - ٧٠٩، المسألة ٥١٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٥، ح ١٤٣٩.

٨ النساء (٤): ١٢.

قال في المبسوط: لزم زوجها كفنها وتجهيزها، ولا يلزم ذلك في مالها^١، وكذا ابن إدريس^٢، وصرح به الفاضل في النهاية^٣.

الثاني: لو أعسر عن الكفن - بأن لا يفضل شيء عن قوت يوم وليلة وما يستثنى في الدين - كفنت من تركتها، قاله الفاضل^٤؛ لأن الإرث بعد الكفن، ولو ملك البعض، أخرج الباقي من تركتها.

الثالث: لا فرق بين الحرّة والأمة في ذلك، وكذا المطلقة الرجعية. أما الناشز فالتعليل بالإتفاق ينفي وجوب الكفن، وإطلاق الخبر^٥ يشملها، وكذا المستمتع بها.

الرابع: لو ماتا معاً فالظاهر سقوط كفنها، لخروجه عن التكليف، ولو مات بعدها لم يسقط.

نعم، لو لم يكن إلا واحد أمكن اختصاصه؛ لأن مؤنته مقدّمة في حال الحياة، واختصاصها؛ لسبق التعلّق، وهو ضعيف؛ لعدم تعلّقه بالعين. ولو أوصت بالكفن فهو من التملك؛ لعدم وجوبه من مالها.

الخامس: لا يلحق واجب النفقة بالزوجة؛ للأصل، إلا العبد - للإجماع عليه - وإن كان مدبراً أو مكاتباً مشروطاً أو مطلقاً، ثم يتحرّر منه شيء، أو أم ولد، ولو تحرّر منه شيء فبالنسبة.

السادسة الحادية عشرة: لو وجد الكفن ويُس من الميت عاد ميراثاً؛ لأنّه مال متروك فيرثه الوارث؛ للعموم في أي الإرث^٦. ولو كان من الزكاة، أو بيت المال، أو متبرّع عاد إلى ما كان؛ لأنّه مشروط ببقائه

١ المبسوط، ج ١، ص ١٨٨

٢ السرائر، ج ١، ص ١٧٦

٣ راجع نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٧

٤ نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٤٨

٥ راجع الفاش ٧ من ص ٣١٤

٦ النساء (٤): ١١ و ١٢

كفناً وقد زال الشرط، فإن تطوع به على لورثة فهو عطية مستأنفة.

الثانية عشرة: روى السكوني عن الصادق عليه السلام، قال «قال رسول الله ﷺ: نعم الكفن الحلة»^١.

قال الشيخ في التهذيب: لا يعمل بهذا الخبر؛ لعدم جواز الإبريسم^٢. قلت: قال أبو عبيد والجوهري: الحنة إزار ورداء لا تسمى [حلة] حتى تكون ثوبين، وقال أبو عبيد: الحنل برود اليمن^٣.

وليس في هذا إشعار بأنها من حرير؛ لأننا أجمعنا على استحباب العبرة، وقد قال أهل اللغة: هي برد يمان، وحنة الدية لم يشترط^٤ أحد كونها من حرير، فالخبر يمكن العمل بظاهره من غير احتياج إلى تأويل.

الثالثة عشرة: يستحب إعداد الكفن في حال الحياة؛ لخبر محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام «مَنْ [كَانَ] كَفَنَهُ فِي بَيْتِهِ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَكَانَ مَأْخُوراً كُلَّمَا نَظَرَ إِلَيْهِ»^٥.

ويستحب إجادته عبداً؛ لم يسل ابن أبي عمير عنه عليه السلام «أَجِيدُوا أَكْفَانِ مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّهَا زِينَتُهُمْ»^٦.

وروى يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام «أَنْ أَبَاهُ أَوْصَى بِإِجَادَةِ كَفَنِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَى يَتَبَاهَوْنَ بِأَكْفَانِهِمْ»^٧.

وروى ابن سنان عن الصادق عليه السلام «تَوَقَّعُوا فِي الْأَكْفَانِ؛ فَإِنَّكُمْ تُبْعَثُونَ بِهَا»^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، ح ١١٠٦، لاستبصار، ج ١، ص ٢١١، ح ٧٤٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٧، دليل الحديث ٥١.

٣. الصحاح، ج ٣، ص ١٦٧٣، «حنل» وفيه حكاية قول أبي عبيد وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٤. في «ق» «لم يشترط».

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٥٦، باب الوارد، ح ١٢٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٢، وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٦. الكافي، ج ٢، ص ١٤٨، باب ما يستحب من الثياب للكفن وما، ح ١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥٣.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٤٥١.

والتتوق فيها: تطلب أحسنها وأعجبها.

ولم يثبت عندنا الخبر عن النبي ﷺ: «لا تغالوا بالكفن؛ فإنه يسلب سلباً سريعاً»^١، مع معارضته بما في الصحاح عن النبي ﷺ: «إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه»^٢، وبما مر من حديث الحلة^٣، وهو من الحسن عند العامة، رواه عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ^٤.

ولو سلم حمل على البلوغ في ذلك إلى حد الإسراف، أو الإجحاف بالوارث.

الحكم الرابع في الصلاة عليه

والنظر في العمل، والمحل، والمصلي، والكيفية.

الفطر الأول في العمل

وهو واجب على الكفاية، وليس فيه لزوم دنوءة، ولا سقوط مروءة، فقد حمل النبي ﷺ جنازة سعد بن معاذ^٥، ولم تنزل الصحابة والتابعون على ذلك؛ لما فيه من البر والإكرام للمؤمن.

وهو وظيفة الرجال لا النساء وإن كان الميت امرأة، إلا لضرورة. والحمل جائز كيف اتفق، إلا على أحوال مزرية، أو على هيئة يخاف منها السقوط. والجنازة - بالكسر -: الميت على السرير، والخالي عن الميت: سرير لا غير. وقيل: الجنازة بالفتح: الميت، وبالكسر: السرير^٦.

١ سنن أبي داود ج ٢، ص ١٩٩، ح ٢١٥٤؛ السنن الكبرى البيهقي، ج ٣، ص ٥٦٦، ح ٦٦٩٥

٢ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٦، ح ٤٩/٩٤١؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٨، ح ٣١٤٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٦٦، ح ٦٦٩٤.

٣ مر في ص ٢١٦ مع تفريجه في الهامش ١ منها

٤ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٤٧٣؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٣١٥٦؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٦٥، ح ٦٦٩٣.

٥ المغازي، الواقدي، ج ٢، ص ٥٢٧.

٦ لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٤، «جنر».

وقيل: هما لغتان^١.

وأفضله الترييح عندنا، وهو مروى عن أكابر الصحابة^٢، ولأنه أسهل من العمل بين العمودين.

قال ابن مسعود: إذا تبع أحدكم جنازة فليأخذ بحوائط السرير الأربعة، ثم ليتطوع بَعْدُ أو ليذر، فإنه السنة^٣.

وعن الباقر^٤: «السنة أن يحمل السرير من جوانبه الأربع، وما كان بعد ذلك من حمل فهو تطوع»^٥.

وقال الباقر^٦: «مَنْ حمل جنازة من أربع حوائط عُفِرَ له أربعون كبيرة»^٧
وعن الصادق^٨: «مَنْ أخذ بقوائم^٩ سرير عفر الله له خمساً وعشرين كبيرة، وإذا رُبِعَ خرج من الذنوب»^{١٠}.

وقال^{١١}: لإسحاق بن عمار «إذا حمست حوائط سرير الميت خرجت من الذنوب، كما ولدتك أمك»^{١٢}.

والمراد بالترييح حملها من جوانبها الأربعة كيف اتفق بأربعة رجال، وأفضله الساوب ليشترك الجميع في الأجر للتعاون.

وأفضله أن يكون على هذه الهيئة، وهي ما رواه العلاء بن سيابة عن الصادق^{١٣}: «تبدأ في الحمل من الجانب الأيمن، ثم تمرّ عليه من خلفه إلى الجانب الآخر حتى

١. لسان العرب، ج ٥، ص ٣٢٤، «جر».

٢. كما في المعبر، ج ١، ص ٢٩٥.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٠، ح ١٦٨٢٤؛ وأورد القرطبي في المزيّد شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤١٦ وابن قدامة في المعني، ج ٢، ص ٣٦١ نقلاً عن سنن سعيد بن منصور.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٦٨، باب السنة في حمل الجسار، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٦ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٥.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٧٤، باب ثواب مَنْ حمل جساراً، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٧٩.

٦. في الكافي: «بقائمة» بدل «بقوائم».

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٧٤، باب ثواب مَنْ حمل جساراً، ح ١٢ الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٩.

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦٠.

ترجع إلى المقدم، كذلك دور الرحى»^١.

وعن الفضل بن يونس عن الكاظم عليه السلام: «إن لم يكن تنقية فالتسنة البدأة باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى، ثم بالرجل اليسرى، ثم باليد اليسرى، وفي التنقية يبدأ باليد اليمنى، ثم بالرجل اليمنى ثم يرجع إلى اليد اليسرى من قدام الميت، ثم رجله اليسرى»^٢.

قلت: لأن بعضهم لا يرى المشي خلف الجنائز^٣؛ لذلك يرجع إلى مقدمها، وبعضهم يحمل الأيسر من مقدمها على عاتقه الأيمن ثم يسلمه إلى غيره، ثم يأخذ العمود الأيسر من مؤخرها فيعمله على العاتق الأيمن أيضاً، ثم يتقدم بين يديها ويأخذ العمود الأيمن من مقدمها ويعمله على عاتقه الأيسر، ثم يأخذ العمود الأيمن من مؤخرها^٤. وهذا يبطل قولهم بأفضلية الحمل بين العمودين^٥؛ لأنه إنما يتأتى إذا حملت على وجه التربع.

ويدل على جواز الحمل كيف كان بكاتبة الحسين بن سعيد الرضا عليه السلام، يسأله عن سرير الميت أنه بجانب بيتها به هي لحمل من جوابه الأربع أو ما شاء الرجل؟ فكتب: «من أيها شاء»^٦. وعلى هذا عمل ابن العبد^٧.

والشيخ في الخلاف^٨ عمل على خبر عتي بن يقطين عن أبي الحسن موسى عليه السلام:

١. الكافي، ج ٣، ص ١٦٩، باب السنة في حمل الجسدة، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٣.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٦٨، باب السنة في حمل الجسدة، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٢-٤٥٣، ح ١٤٧٣ بتقديم وتأخير.

٣. العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤١٧؛ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٧٩؛ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٥٦، المسألة ١٥٣٦؛ الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ٣٦٦.

٤. العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤١٦؛ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٦٩؛ المصنف والشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٦١.

٥. العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤١٧؛ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٦٩-٢٧٠؛ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٦١، المسألة ١٥٤٣؛ الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ٣٦٢.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦٢.

٧. حكاية صه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٤، المسألة ٢١٣.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٧١٨، المسألة ٥٣١.

باستقبال السرير بشقه الأيمن، فيحمل الأيسر بكفه^١ الأيمن، ثم يمر عليه إلى الجانب الرابع ممّا يلي يسار الحامل^٢.

ويمكن حمله على التربع المشهور؛ لأنّ الشيخ ادّعى عليه الإجماع^٣، وهو في المبسوط والنهاية^٤، وباقي الأصحاب على التفسير الأول، فكيف يخالف دعواه؟! ولأنّه قال في الخلاف، بدور دور الرحى^٥، كما في الرواية^٦، وهو لا يتصور إلا على البدأة بمقدّم السرير الأيمن، والحجم بمقدّمه الأيسر، والإضافة هما قد تتعكس. والراوندي حكى كلام النهاية والخلاف، وقال: معناه لا يتغير

ويستحب تشييع الجنازة

قال عليّ^٧: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً كُتِبَ لَهُ أَرْبَعَةُ قِرَاطٍ، قِرَاطٌ لِاتِّبَاعِهَا، وَقِرَاطٌ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا، وَقِرَاطٌ لِلانْتِظَارِ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا، وَقِرَاطٌ لِلتَّمْزِيَةِ» رواه الأصمغ^٨. وفي صحاحهم عن عليّ^٩: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِسْمَاعَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يَصَلِّيَ عَلَيْهَا وَيَفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِرَاطَيْنِ كُلِّ قِرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِرَاطٍ»^{١٠}. وعن الباقر^{١١}: «مَنْ مَشَى مَعَ جَنَازَةٍ حَتَّى يَصَلِّيَ عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ قِرَاطٌ، فَإِذَا مَشَى مَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِرَاطَانِ، وَالْقِرَاطُ مِثْلُ أَحَدٍ»، ورواه أبو بصير^{١٢}.

١ في «ث»: «بكفه» بدل «بكفه».

٢ الكافي، ج ٢، ص ١٦٨، باب المسنة في حمل الجسدة، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٣، ح ١٤٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٦، ح ٧٦٤.

٣ راجع الهامش ٨ من ص ٣١٩.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٨٣، النهاية، ص ٣٧.

٥ راجع الهامش ٨ من ص ٣١٩.

٦ راجع الهامش ٢.

٧ الكافي، ج ٢، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جسدة، ح ١٧: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٤.

٨. مستند أحمد، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٩٢٦٦ عن أبي هريرة.

٩ في «ق»: والطبعة الحبرية: «قله» بدل «كان له».

١٠ الكافي، ج ٢، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جسدة، ح ٥: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٦-٤٥٥، ح ١٤٨٥.

وقال عليه السلام: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ أُعْطِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَرْبَعَ شَفَاعَاتٍ، وَلَمْ يَقْلُ شَيْئاً إِلَّا قَالَ لَهُ الْمَلِكُ: وَلَكَ مِثْلُ ذَلِكَ»، رَوَاهُ مَيْسَرٌ.^١

وقال الصادق عليه السلام: «مَنْ شَيعَ جَنَازَةَ مُؤْمِنٍ حَتَّى تُدْفَنَ وَكُلَّ اللَّهُ بِهِ سَبْعِينَ مَلَكاً مِنَ الْمَشِيعِينَ يَشِيعُونَهُ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ إِذَا خَرَجَ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى الْمَوْقِفِ».^٢

وقال عليه السلام: «أَوَّلُ مَا يَتَحَفَّ بِهِ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أَنْ يَغْفَرَ لِمَنْ شَيعَ جَنَازَتَهُ»، رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ.^٣

وقال أبو جعفر عليه السلام: «إِذَا أُدْخِلَ الْمُؤْمِنُ قَبْرَهُ مُودِي: أَلَا إِنَّ أَوَّلَ حَبَائِكُ الْجَنَّةِ، وَأَوَّلَ حَبَاءٍ مَنْ تَبِعَكَ الْمَغْفِرَةَ».^٤

وَلَوْ دُعِيَ إِلَى وَلِيْمَةٍ وَجَنَازَةٍ قَدَّمَ الْجَنَازَةَ، أَخْبَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ عَنِ الصَّادِقِ، عَنْ أَبِيهِ عليه السلام، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، مَعْتَلّاً: «بِأَنَّ الْجَنَازَةَ تَذْكُرُ الْآخِرَةَ، وَالْوَلِيْمَةَ تَذْكُرُ الدُّنْيَا».^٥ وَيَسْتَعْبَأُ أَنْ يَقُولَ حَامِلُ الْجَنَازَةِ «بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ^٦ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ»، رَوَاهُ عَمَّارٌ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام.^٧

وَيَقُولُ مَنْ رَأَاهُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَصَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيمَاناً وَتَسْلِيماً، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَمَرَّزَ بِالْقُدْرَةِ، وَقَهَرَ الْعِبَادَ بِالمَوْتِ»، رَوَاهُ عَنَسَةَ بْنُ مَصْعَبٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام.^٨

وَعَنْ أَبِي حَمْزَةَ كَانَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام إِذَا رَأَى جَنَازَةً قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ».^٩ وَرَوَى أَيْضاً عَنِ الْبَاقِرِ عليه السلام.^{١٠}

١ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جنازة، ج ٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٣.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جنازة، ج ٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جنازة، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٨٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٣، باب ثواب من مشى مع جنازة، ج ١: الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٥٧.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥١٠.

٦ في المصدر: «وَصَلَّى اللَّهُ» بدل «اللَّهُمَّ صَلِّ».

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٧٨.

٨ الكافي، ج ٣، ص ١٦٧، باب القول عند رؤية الجنازة، ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧١.

٩ الكافي، ج ٣، ص ١٦٧، باب القول عند رؤية الجنازة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٤٧٢.

١٠ الكافي، ج ٣، ص ١٦٧، باب القول عند رؤية الجنازة، ج ٢.

قلت: السواد: الشخص والمحترم بهنك أو لمستأصل، والمراد هنا الجنس، ومنه قولهم: السواد الأعظم، أي لم يجعلني من هذا القبيل.

ولا ينافي هذا حب لقاء الله تعالى، لأنه غير مقيد بوقت، فيحمل على حال الاحتضار ومعاينة ما يحب، كما رؤينا عن الصادق عليه السلام^١ ورووه في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ»، فقيل له عليه السلام: «إِنَّا لَنَكْرَهُ الْمَوْتَ، فَقُلْ: «لَيْسَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، وَأَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا حَضَرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللَّهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ، فَكْرَهُ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^٢.

وبقية عمر المؤمن نيسة، كما أشار إليه النبي صلى الله عليه وآله في الصحاح: «لَا يَتَمَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، وَلَا يَدْعُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ، أَنَّهُ إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَزِيدُ الْمُؤْمِنَ عَمْرُهُ إِلَّا خَيْرًا»^٣، وقال علي عليه السلام: «بَقِيَّةُ عَمْرِِ الْمُؤْمِنِ لَا ثَمَنَ لَهَا، بِدَرَكِ بِهَا مَا قَاتَ، وَيَحْيِي بِهَا مَا مَاتَ»^٤.

وجور أن يكتفى بالمخترم عن الكافر، لأن الهالك على الإطلاق، بخلاف المؤمن، أو يراد بالمخترم من مات دون أربعين سنة كما مر^٥، وإذا أريد به المستأصل فالجمع أظهر.

وأفضل مشي المشيع وراءها، لأنها مشبوعة لا تابعة.

ولرواية السكوني عن الصادق عليه السلام^٦ بإسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله: «اتبعوا الجنابة ولا تتبعكم، خالفوا أهل الكتاب»^٧.

١. في «فق» رواية: «به».

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٣٤، باب ما يهاين المؤمن والكافر، ح ١٢.

٣. صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٦٥-٢٠٦٦، ح ١٥/٢٦٨٤: «مَنْ مَاتَ بِمَا جَاءَهُ، ج ٢، ص ١٤٢٥، ح ٤٢٦٤.

٤. صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٠٦٥، ح ١٤/٢٦٨٢: «مَنْ مَاتَ بِمَا جَاءَهُ، ج ٢، ص ٦٠٨، ضمن الحديث ٨٠٥٣.

٥. للدعوات، الرلوندي، ص ١٢٢، ح ٢٩٨.

٦. في ص ٢٢٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠١.

أو عن جانيبها؛ لرواية سدير عن أبي جعفر عليه السلام: «مَنْ أَصَبَّ أَنْ يَمْشِيَ مَمْشَى الْكِرَامِ الْكَاتِبِينَ فَلَيْمَشَ جَنْبِيَ السَّرِيرِ»^١.

وروى العامة عن علي عليه السلام أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَضْلُ الْمَاشِي خَلْفَ الْجَنَازَةِ عَلَى الْمَاشِي أَمَامَهَا كَفَضْلِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى الْمَطْبُوعِ»^٢.

ويجوز أمامها؛ لرواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «بَيْنَ يَدَيْهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا، وَمِنْ خَلْفِهَا»^٣.

ولرواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «الْمَشْيُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ بَيْنَ يَدَيْهَا، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمْشِيَ بَيْنَ يَدَيْهَا»^٤.

وعن حابر، عن الباقر عليه السلام: «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ خَلْفَهَا، فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ رَأَيْتَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَهَا وَنَحْنُ تَبِعُ لَهُمْ»^٥.

وقال ابن أبي عقيل: يجب التأخر خلف جنازة المعادي لذي القربى؛ لخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: يَمْعُ الْمَشْيِ أَمَامَ حَنَازَةِ الْمَخَالِفِ؛ لاسْتِقْبَالِ مَلَائِكَةِ الْعَذَابِ إِيَّاهُ^٦.

وما رواه العامة من رؤية ابن عمر النبي ﷺ وَالْأَوَّلَيْنِ يَمْشُونَ أَمَامَهَا^٧ لم يثبت، ولو سَلِمَ فَهُوَ حِكَايَةُ حَالٍ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ لُجُوزِ مِنْهُ عليه السلام، وَأَمَّا فَعْلُهُمَا فَلَيْسَ حَقَّةً بِمَجْرَدِهِ.

وابن الجنيّد قال: يَمْشِي صَاحِبُ الْجَنَازَةِ بَيْنَ يَدَيْهَا، وَالْقَاضُونَ حَقَّهُ وَرَاءَهَا.

١ الكافي، ج ٢، ص ١٧٠، باب المشي مع الجسار، ج ٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١١-٣١٢، ح ٩٠٤.

٢ المصنّف، عبد الرزاق، ج ٢، ص ٤١٧، ح ٦٢٦٧.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٦٩-١٧٠، باب المشي مع الجنّة، ج ٤، النسخ، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٤.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠٢.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٦٩، باب المشي مع الجسار، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٠٣.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٢، ح ٩٠٥.

٧ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٥، ح ٣١٧٩، سنن النسائي، ج ٤، ص ٥٨، ح ١٩٤٠، سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢١٦، ح ١١/١٧٨٥، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٥-٣٦، ح ٦٨٥٧.

وروى الحسين بن عثمان: أنَّ الصادق عليه السلام تقدم سرير^١ ابنه إسماعيل بلا حذاء ولا رداء^٢.

وكثير من الأصحاب يرى كراهية المشي أمامها، وفي النهاية جعل تركه أفضل^٣، وهو الأولى.

ويكره الركوب؛ لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تشييع جنازة أنصاري: «إني لأكره أن أركب والملائكة يمشون»، رواه عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام^٤.

وروى العامة عن ثوبان: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي جنازة فرأى ركبانا، فقال: «ألا تستحيون؛ فإن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب»^٥.

ويجوز مع العذر؛ لخبر غياث عن الصادق عليه السلام عن علي: «أنه كره الركوب معها هي بدأة إلا من عذر، وقال: يركب إذا رجع»^٦.

ومن ركب يأكّد له التأخير؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «الراكب يمشي خلف الحنازة، والماشي خلفها وأمامها وعن جانبيها قريباً منها»^٧.

وابن الجنيّد قال: لا يركب فيها صاحب الجسارة، ولا أهله، ولا إخوان الميت.

وهنا مسائل:

الأولى يستحبّ للمشيع أن يحضر قلبه التفكّر في مآله، والتخشّع والاتّعاظ بالموت.

ويكره له الضحك واللهو؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو علياً (صلى الله عليهما)

١ هي «ق»: السير.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٠٤، باب التمرية و... ج ٥ تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٦٣، ج ١٥١٣.

٣ النهاية، ص ٢٧.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٠ - ١٧١، باب كراهية الركوب مع الجسارة، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٢، ج ١٠٦.

٥ الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٣٣، ج ١٠١٢، المستدرک علی الصحيح، ج ١، ص ٦٨٠، ج ١٣٥٥.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٤، ج ١٥١٨.

٧ سنن أبي داود ج ٣، ص ٢٠٥، ج ٣١٨٠.

شيع جنازة فسمع رجلاً يضحك، فقال: «كَأَنَّ الْمَوْتَ فِيهَا عَلَى عَمِيرٍ نَا كُتِبَ»^١ الحديث.

ورفع الصوت؛ لنهي النبي ﷺ أن تُسبح الجنازة بصوتٍ^٢.
وقال علي بن بابويه: إِيَّاكَ أَنْ تَقُولَ: ارْمُقُوا بِهِ، أَوْ تَرْحَمُوا عَلَيْهِ، أَوْ تَضْرِبَ يَدَكَ عَلَى فَخْذِكَ فَيَحْبُطَ أَجْرُكَ^٣.

قال المحقق: وبه رواية نادرة، ولا بأس بمتابعته تفصيلاً من المكروه^٤.
قلت: روى السكوني عن الصادق عليه السلام عن آبائه: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةٌ مَا أُدْرِي أَتَيْهِمْ أَعْظَمُ جَرَمًا؟! الَّذِي يَمْشِي مَعَ الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ رَدَاءٍ، أَوِ الَّذِي يَقُولُ: قُفُوا، أَوِ الَّذِي يَقُولُ: اسْتَغْفِرُوا لَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ»^٥.

ومنه يُعلم كراهية مشي غير صاحب الجنازة بغير رداءٍ، ويظهر من ابن حمزة تحريمه^٦.

أما صاحب الجنازة فيخلعه؛ لِيَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهِ لَمَّا مَرَّ^٧، ولخبر ابن أبي عمير المرسل عن الصادق عليه السلام^٨، وخبر أبي بصير عنه عليه السلام^٩ وذكره الجعفي وابن حمزة والفاضلان^{١٠}.

وذكر ابن الجنيد أيضاً التمييز - بطرح بعض زينه بإرسال طرف العمامة، أو أخذ مئزرٍ من فوقها - على الأب والأخ، ولا يجوز على غيرهما.

١. بهج البلاغة، ص ٦٧٨، الحكمة ١٢٢.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٤، ح ١٥٨٢؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٢٢١، ح ٥٦٣٥.

٣. حكاية عنه المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٢٩٤.

٤. المعتبر، ج ١، ص ٢٩٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥٠٧.

٦. الوسيلة، ص ٦٩.

٧. في ص ٢٢٤ من رواية الحسين بن عثمان.

٨. الكافي، ج ٢، ص ٢٠٤، باب التعمية، ح ١٦، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥١٤.

٩. الكافي، ج ٢، ص ٢٠٤، باب التعمية، ح ٨، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٧٤، ح ١٥٠٩، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥١٥.

١٠. الوسيلة، ص ٦٧، المعتبر، ج ١، ص ٣٤٢؛ مخدع الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٦-٣٢٧، المسألة ٢١٦.

وابن حمزة منع هنا مع تجويزه الامتياز^١، فكأنه يخص النهي^٢ في غير الأب والأخ بهذا النوع من الامتياز.

وأنكر ابن إدريس الامتياز بهذين؛ لعدم الدليل عليهما، وزعم أنه من خصوصيات الشيخ^٣.

ورده الفاضلان بأحاديث الامتياز^٤

ولعله إنما أنكر هذا النوع من الامتياز، وظاهر أن الأخبار لا تتناولها، ثم لم تقف على دليل الشيخ عليه، ولا على اختصاص الأب والأخ وقال أبو الصلاح: يتحقق، ويحل أضراره في جنازة أبيه وحده خاصة^٥، ويرده ما تقدم^٦.

فرع: قال في التذكرة: بكره من العبارة بالأيدي والأكمام؛ لأنه لا يؤمن معه فساد الميت^٧.

الثانية: هل الشيخ الإجماع على كراهية الإسراع بالجنازة^٨؛ لقول النبي ﷺ: «عليكم بالقصد في حنائركم»^٩، ولما رأى جنازة تمغض مخضاً^{١٠}. وقال ابن عباس في جنازة ميمونة: ارفقوا فإنها أمكم^{١١}. ولو خيف على الميت فالإسراع أولى.

١ الوسيلة، ص ٦٧ و ٦٩

٢ في «ق» والطبعة العبرية: «التميز» بدل «النهي»

٣ السرائر، ج ١، ص ١٧٣؛ وراجع المبسوط، ج ١، ص ١٨٩

٤ المعتبر، ج ١، ص ٣٤٢ - ٣٤٣؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٢٧، المسألة ٢١٦؛ وراجع الهامش ٨ و ٩ من ص ٣٢٥

٥ الكافي في الفقه، ص ٢٢٨

٦ في ص ٣٢٤ من رواية الحسين بن عثمان

٧ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٥٤، دليل المسألة ٢٠٦

٨ الخلاف، ج ١، ص ٧١٨، المسألة ٥٣٢

٩ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٤، ح ٦٨٥١؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٥٥٥، ح ١٩١٤٣

١٠ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٣٤، ح ٦٨٥٠

قال المحقق: أراد الشيخ كراهية ما زاد على المعتاد^١.

وقال الجعفي: السعي بها أفضل

وقال ابن الجيد: يمشي بها خَبِيئاً^٢.

قلت: السعي: العدو، والخَبَب ضرب منه، فهما دالّان على السرعة.

وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ امِيتَ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ نَادَى: عَجَلُوا

بِي، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ نَادَى: رَدُّونِي»^٣.

الثالثة: يستحب حمل النساء في النعش؛ للستر.

وعن سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «أَوَّلُ مَنْ جُعِلَ لَهُ النَعَشُ فَاطِمَةُ بِنْتُ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»^٤.

وعن الحذاء عن الصادق عليه السلام أنه أول من عشي أحدث في الإسلام اتّخذته لها

أسماء، كما رأت بالعبشة، أخذت حرائد فشدت على قوائمه، ثم جلّلته ثوباً^٥.

قال ابن الجيد - بعد ذكر النعش للنساء - ولا بأس بحمل الصبي على أيدي

الرجال، والجنارة على ظهور الدواب^٦.

قلت: النعش لغة: السرير عليه اليَتَب، أو السويرة، وهذا يراد المظلل عليه

الرابعة: يكره الاتّباع بنار؛ إجماعاً، وهو مروى عن النبي ﷺ^٧.

وعن الصادق عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ هِيَ أَرْ تَتَّبِعُ [جَنَازَةً] بِمَجْمَرَةٍ»، رواه السكوني^٨.

ورواه الحلبي عن الصادق عليه السلام^٩.

١ المعتبر، ج ١، ص ٣٣٢.

٢ حكاة عبد العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣١٧، المسألة ٢٠٤.

٣ الفقيه، ج ١، ص ١٩٣، ح ٥٩٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٥٣٩.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٥٤٠.

٦ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٣، ح ٣١٧١، مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦١، ح ٩٢٣١.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٤٧، باب كراهية تجمير الكفن، ح ١٠، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٩٥، ح ١٨٦٤.

٨ الاستبصار، ج ١، ص ٢٠٩، ح ٧٣٦، وما بين المعقولين أثبتاه من المصادر.

٩ الكافي، ج ٣، ص ١٤٣-١٤٤، باب تحنيط الميت وتكفنه، ح ١٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٠٧، ح ٨٩٠.

ولو كان ليلاً جاز المصباح؛ لقول الصادق عليه السلام: «إن ابنة رسول الله ﷺ أُخرجت ليلاً ومعها مصابيح»^١.

الخامسة: يكره اتباع النساء الجنارة؛ لقول النبي ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات»^٢، ولقول أم عطية: نهينا عن تباع الجنارة^٣، ولأنه تبرح.
السادسة: لا يستحب القيام لمن مرت عليه الجنارة؛ لقول علي عليه السلام: «قام رسول الله ﷺ ثم قعد»^٤.

ولخبر زرارة عن الباقر عليه السلام: أنه لم يقم، فقيل له: إن الحسين عليه السلام فعل ذلك، فقال عليه السلام: «والله ما فعله الحسين، ولا أحد منّا»، فتشكك القائل^٥.

نعم، لو كان الميت كافراً جاز القيام؛ لخبر مثنى الحنّاط عن الصادق عليه السلام: «كان الحسين جالساً فمرت به جنازة فقام الناس»، فقال عليه السلام: «مرت جنازة يهودي، وكان رسول الله ﷺ جالساً فكره أن تملو رأسه»^٦.

وقول النبي ﷺ: «إذا رأيت الجنائز فقوموا»^٧ مسوخ.

السابعة: اختلف الأصحاب في كراهة جلوس المشيع قبل الوضع في اللحد، فجوّزه في الخلاف^٨، ونفى عنه إليّاس بن الجنيّد^٩ للأصل، ولرواية عبادة بن الصامت كان رسول الله ﷺ إذا كان في جنازة لم يجلس حتى توضع في اللحد، فقال

١ الفقيه، ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٦٣.

٢ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٢-٥٠٣، ح ١٥٧٨؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١٢٩-١٣٠، ح ٧٢٠١.

٣ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٦، ح ١٣٥/٩٣٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٠٢، ح ١٥٧٧؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٣٦٦٧.

٤ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦١-٦٦٢، ح ٨٢/٩٦٢؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٤، ح ٣١٧٥؛ للجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٦١-٣٦٢، ح ١٠٤٤؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٠، ح ١٩٩٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٩١، باب نادر، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٦.

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٩٢، باب نادر، ح ٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٧.

٧ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٩، ح ٧٣/٩٥٨؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٢، ح ١٥٤٢؛ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٣١٧٢.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٧١٩، المسألة ٥٣٤.

٩ حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٦٣، المسألة ٢١٢.

اليهودي: إنا لنفعل ذلك، فجلس وقال: «خالفوهم»^١.

وكرهه ابن أبي عقيل وابن حمزة والفاضلان^٢. وهو الأقرب؛ لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «ينبغي لمن شيع جنازة أن لا يجلس حتى يوضع في لحد»^٣.

والحديث^٤ حجة لنا؛ لأن «كان» تدل على الدوام، والجلوس لمجرد إظهار المخالفة، ولأن الفعل لا عموم له، فجاز وقوع الجلوس تلك المرة خاصة، ولأن القول أقوى من الفعل عند التعارض، والأصل يخالف للدليل.

الثامنة: لا يمنع من الاتباع كون المنكر مع الجنازة؛ لأن عطاء لما رجع لسماع صارخه، قال الباقر عليه السلام لزارة: «امض بنا، لو كنا إذا رأينا شيئاً من الباطل تركنا الحق لم نقض حق مسلم»^٥.

التاسعة: قال الشيخ وجماعة من الأصحاب: يكره حمل ميتين على سرير، رجلين كانا أو امرأتين، أو رجلاً وامراً، حتى قال في النهاية: لا يجوز وهو بدعة^٦. وكذا ابن إدريس^٧. هذا مع الاختيار (ومتن صريح بالكراهية ابن حمزة^٨).

وقال الجعفي: لا يحمل ميتان على بعش واحد.

والذي في مكاتبة الصفار إلى أبي محمد العسكري، وسأله عن جواز حمل ميتين على سرير والصلاة عليهما وإن كان الميتان رجلاً وامراً مع الحاجة أو كثرة الناس:

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٣، ح ١٥٤٥، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٣١٧٦، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٤٠، ح ١٠٢٠.

٢. الوسيلة، ص ٦٩، المختار، ج ١، ص ٣٣٤، وفيه حكاية قول ابن أبي عقيل: «مختلف الشيعة»، ج ٢، ص ٣٢٢، المسألة ٢١٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥٠٩.

٤. أي حديث عبادة بن الصامت.

٥. الكافي، ج ٢، ص ١٧٦ - ١٧٢، باب من يتبع جنازة ثم يرجع، ح ١٠٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، ح ١٤٨١.

٦. النهاية، ص ١٤٤، وراجع المختار، ج ١، ص ٣٠٥، وتذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٥، المسألة ٢٤٧.

٧. السرائر، ج ١، ص ١٧٠.

٨. الوسيلة، ص ٦٩.

«لا يُحمل الرجل مع المرأة على سريره وحده»^١.

وهو أخص من الدعوى، وظاهره عدم جوازه مع الحاجة.

العاشرة: قال ابن الجنيد: مَنْ صَلَّى على جنازة لم يبرح حتى تدفن، أو يأذن أهله في الانصراف، إلا من ضرورة؛ لرواية لكليني بإسناده إلى مَنْ رفعه عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ: أميرن وليا بأمرين، ليس لمن شيع جنازة أن يرجع حتى تدفن أو يؤذن له، ورجل يحج مع امرأة ليس له أن ينفر حتى تقضي نسكها»^٢.

وفي رواية زرارة عن الباقر عليه السلام لما قيل له وليّ الجنازة ارجع مأحوراً، وقال له زرارة: قد أذن لك في الرجوع، قال عليه السلام: «ليس بإذنه جئنا، ولا بإذنه نرجع، إنما هو فضل وأحر طلبناه، فقدر ما يتبع الجنازة الرجل يؤجر على ذلك»^٣.

وليس بينهما منافاة، وكلام زرارة يدل على أن الإذن مؤثر، والظاهر أن المراد به الاستحباب؛ قصته للأصل، ولدب الحضور في أصله مستصحب.

الحادية عشرة: يحب التغسيل، ثم التكبس، ثم الصلاة، ثم الدفن؛ تأسباً بالنبي ﷺ، ولقول الصادق عليه السلام في روايه عمار: «لا يُصلى على الميت بعد ما تدفن، ولا يُصلى عليه وهو عريان»^٤.

فإن لم يكن كفن وأمكن ستره بثوب صني عليه قبل الوضع في اللحد، وإلا فبعده ويستتر عورته بما أمكن ولو باللين والحجر؛ لما رواه عمار عن الصادق عليه السلام في ميت واحد قوم عرياناً لفظه البحر وليس معهم فصل ثوب يكفونه به، قال: «يحفر له، ويوضع في لحدّه، وتستتر عورته باللبس والحجر، ثم يصلى عليه، ثم يدفن»^٥.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤، ح ١٤٨٠.

٢. الكافي ج ٣، ص ١٧١، باب من يتبع جنازة ثم يرجع، ح ٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٧١ - ١٧٢، باب من يتبع جنازة ثم يرجع ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٤ - ٤٥٥، ح ١٤٨١.

٤. الكافي ج ٣، ص ٢١٤، باب من يموت في السجدة ر. ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢١٤، باب من يموت في السجدة ر. ح ٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٦.

أما الشهيد فالصلاة عليه بلا غسل ولا كفن، إلا أن يجزّد، كما مرّ^١.

النظر الثاني في العجل

وهو الميت المسلم وحكمه الحاضر، لقول النبي ﷺ فيما رواه سعيد بن عزوان^٢ عن الصادق عليه السلام عن آبائه: «أن رسول الله ﷺ قال: صلّوا على المرجوم من أمتي، وعلى القتال نفسه من أمتي، لا تدعوا أحداً من أمتي بغير صلاة»^٣.

ولقوله ﷺ: «صلّوا على كل برّ وفاجر»^٤.

ولقوله ﷺ: «صلّوا على من قال لا إله إلا الله»^٥.

ولخير عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لما مات آدم قال هبة الله لجبرئيل: تقدّم يا رسول الله، فصلّ على نبيّ الله، فقال جبرئيل: إن الله أمرنا بالسجود لأبيك فلسنا نتقدّم أبرار ولده، وأنت من أبرهم، فتقدّم، فكبر عليه خمساً عدّة الصلاة التي فرضها الله على أمة محمد ﷺ، وهي السنة الجارية إلى يوم القيامة»^٦.

وروى العامة: «أن الملائكة صلّت على آدم، وقالت لولده: هذه سنّة موتاكم»^٧. واحترماً بالميت عن أبعاضه، فلا صلاة على بعض غير الصدر والقلب، لما مرّ في خبر الفضل بن عثمان^٨، وفي مرفوع: «لمقتول إذا قطع أعضاء يوصل على العضو الذي فيه القلب»^٩.

١ في ص ٢٥٧ و٢٥٨.

٢ في تهذيب الأحكام: «عن محمد بن سعيد، عن عرو عن السكوني»، وفي الاستبصار: «عن محمد بن سعيد بن عزوان، عن السكوني».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٨، ح ١٠٢٦، الاستبصار ج ١، ص ٤٦٨-٤٦٩، ح ١٨١٠.

٤ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٩٦، ح ١٧٤٤/١٠.

٥ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٩٢، ح ١٧٣٧ و ١٧٣٨، حلية الأوباء، ج ١٠، ص ٣٢٠.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٦٣، ح ٤٦٥: تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ١٠٣٣.

٧ سنن الدارقطني، ج ٢، ص ٢١٨-٢١٩، ح ١٧٨٩/٢: المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٦٦٥، ح ١٣٦٥.

٨ في ص ٢٥٤.

٩ أورده المحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣١٧، نقلاً عن جامع البرقي.

أَمَّا عِظَامُ الْمَيِّتِ فَيُصَلَّى عَلَيْهَا؛ لِمَا مَرَّ فِي أَكْبَلِ السَّبْعِ عَنِ الْكَافِظِ عليه السلام^١
وَلَا يُصَلَّى عَلَى الْعِضْوِ التَّامِّ فِي الْأَشْهُرِ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَغِيرَةِ أَنَّهُ قَالَ، بَلَغَنِي عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى
كُلِّ عِضْوٍ رِجْلًا أَوْ يَدًا أَوْ الرَّأْسَ، فَإِذَا نَقَصَ عَنْ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ^٢.
وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام؛ «إِنْ وَجَدَ لَهُ عِضْوٌ تَامٌّ صَلَّيْ
عَلَى ذَلِكَ الْعِضْوِ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَهُ عِضْوٌ تَامٌّ لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ»^٣.

وَهَذَانِ مَطْرَحَانِ، مَعَ إِرْسَالِهِمَا.

وَخَبَرِ إِسْحَاقَ بْنَ عَمَّارٍ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام؛ «أَنْ عَلِيًّا وَجَدَ قِطْعًا مِنْ مَيِّتٍ، فَخُمِّمَتْ
ثُمَّ صَلَّيْ عَلَيْهَا»^٤ مَحْمُولٌ عَلَى مَا فِيهِ الصَّدْرُ.

وَصَلَاةُ أَهْلِ مَكَّةَ عَلَى يَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^٥ مَنُوعَةٌ؛ لِأَنَّ الْبَلَاذِرِيَّ رَوَى أَنَّ الْيَدَ
أُلْقِيَتْ بِالْعِمَامَةِ^٦، وَفَعَلَ أَهْلُ الْعِمَامَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ. سَلَمْنَا، لَكِنْ لَمْ يَبْقَ بِمَكَّةَ مَنْ يَعْتَدُّ
بِفَعْلِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِخُرُوجِهِمْ مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام، أَوْ أَنَّ مَنْ صَلَّيْ كَانَ يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى
الْغَائِبِ وَسَنِيْطَلُهُ.

أَمَّا الْعِضْوُ غَيْرُ التَّامِّ فَالْقَطْعُ فِيهِ يَحْدُمُ الصَّلَاةَ مُطْلَقًا عِنْدَنَا
وَبِالْبَعْضِ الْعَامَّةِ، فَاحْتَمَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الشَّعْرَةِ مَعَ عِلْمِ مَوْتِهِ

فَرَعَ: إِذَا صَلَّيْ عَلَى الصَّدْرِ، أَوْ قَلْنَا بِصَّلَاةٍ عَلَى الْعِضْوِ التَّامِّ فَالْشَّرْطُ فِيهِ مَوْتُ
صَاحِبِهِ إِجْمَاعًا.

وَهَلْ يَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَيْهِ خَاصَّةً، أَوْ عَلَى أَعْجَلَةٍ؟ فَضِيَّةُ الْمَذْهَبِ: الصَّلَاةُ عَلَيْهِ خَاصَّةً؛
إِذَا لَا صَلَاةَ عَلَى الْغَائِبِ، فَلَوْ وَجَدَ الْبَاقِي وَجِبَتْ الصَّلَاةُ عَلَى مَا لَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ.

١ في ص ٢٥٤

٢ رَوَاهُ الْمُحَقِّقُ فِي الْمَعْتَبَرِ، ج ١، ص ٣٦٨

٣ الْكَافِي، ج ٣، ص ٢١٢، بَابُ أَكْبَلِ السَّبْعِ وَالطَّيْرِ وَالْقَتْلِ، ح ٣

٤ الْفَقِيه، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٢؛ تَهْذِيبُ الْأَحْكَامِ، ج ١، ص ٣٣٧، ح ١٨٦.

٥ الْأُ، ج ١، ص ٢٦٨

٦ حِكَاةُ عَنْهُ ابْنُ إِدْرِيسَ الْحَلِّيَّ فِي السَّرَاتِرِ، ج ١، ص ١٦٨

واحترزنا بالمسلم عن الكافر، فلا يصلي عليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْتِيهِ﴾^١.

ولا فرق بين الأصلي والمرتد، والذمي والحربي؛ للعموم.
ولو اشتبه المسلم بالكافر فالأقرب الصلاة على الجميع بنية الصلاة على المسلمين؛ لتوقف الواجب عليه.

وروى حماد بن يحيى عن الصادق عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله في يوم بدر أمر بمواراة كميث الذكر - أي صغيره - وقال: لا يكون إلا في كرام الناس»^٢، وأورده الشيخ في الخلاف والبسوط عن علي عليه السلام^٣.

فحينئذ يمكن العمل به في الصلاة في كبر مشتبه؛ لعدم تعقل معنى في اختصاص الشهيد.

وفي البسوط أورد الرواية في اشتباه قتلى المسلمين بالمشركين، ونهى عليها الصلاة، ثم قوى ما قلناه أولاً، واحتياطاً بأن يصلي على كل واحد واحد بشرط إسلامه^٤. قال في المعتمد: ولو قيل بمواراة الجميع ترجيحاً لجانب حرمة المسلم، كان صواباً^٥.

وهذا فيه طرح للرواية؛ لضعفها، والصلاة على الجميع حينئذ بطريق الأولى.
ولو وجد ميت لا يعلم إسلامه ألحق بالدار، إلا أن يغلب الظن على إسلامه في دار الكفر؛ لقوة العلامة، فيصلّى عليه.

أمّا القرعة فاستعمالها في هذين ضعيف، لأنّ محلّها الإشكال في مواضع مخصوصة، ولو اطردت القرعة لجنح إليها فيما اختلف فيه من الأحكام، فيستغني عن الاجتهاد فقهاء الإسلام.

١ التوبة (٩): ٨٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٧٢-١٧٣، ج ٣٣٦.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٧١٦، المسألة ٥٢٨؛ البسوط، ج ١، ص ١٨٢.

٤ البسوط، ج ١، ص ١٨٢.

٥ المعتمد، ج ١، ص ٣١٥.

والمراد بـ«المسلم» مَنْ أظهر اشهادتين ولم يححد ما عُلِمَ ثبوته من الدين ضرورة، فيصلّي على غير الناصب والغالي، للعموم السالف^١.

ولحبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «صَلِّ على مَنْ مات من أهل القبلة، وحسابه على الله»^٢.

وقال ابن الجسد: يصلّي على سائر أهل القبلة، مَنْ لم يخرج منها بقولٍ وفعلٍ. وقال أبو الصلاح:

لا تجوز الصلاة على المخالف بحبرٍ أو تشييدٍ أو اعتزالٍ أو حارحيةٍ أو إنكار إمامةٍ إلا لتقية، فإن قُتل لعنه بعد الرابعة^٣

وقال المفيد عليه السلام:

ولا يجوز أن يفصل مخالفاً بلحق في الولاية، ولا يصلّي عليه، إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية، فيلحقه في صلاته^٤.

مع أنه يجوز الصلاة على المستضعفين^٥

وشرط سَلار في العمل باعتقاد المحب للحق^٦، ويلزمه ذلك في الصلاة

وإن إدريس قال:

لا يجب الصلاة إلا على المعتقد للحق وَمَنْ يحكمه كإسّ أو المستضعف؛ محتجاً بكفر غير المحق^٧.

والشيخ وابن البراج لم يصرّحاً بغير لعنة الناصب^٨، لكن قال في باب الصلاة

من المبسوط: لا يصلّي على الباغي لكفره^٩، وكذا في قتال أهل البغي من

١ في ص ٣٣١

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٨، ح ١٢٠٥، الاستبصار ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٨٠٩

٣ الكافي في الفقه، ص ١٥٧

٤ المقنعة، ص ٨٥

٥ المقنعة، ص ٢٢٩

٦ المرسوم، ص ٤٥

٧ السرائر، ج ١، ص ٢٥٦

٨ المبسوط، ج ١، ص ١٨٥، المذهب، ج ١، ص ١٣١

٩ المبسوط، ج ١، ص ١٨٢

المبسوط^١، وأما في هذا الباب من الخلاف فأوجب الصلاة على الباغي؛ محتجاً بالعمومات^٢.

ونقل ابن إدريس عن الشيخ إيجاب الصلاة على أهل القبلة^٣.

فرع: الصلاة على ولد الزنى تابعة لإسلامه، ومن ثمّ متّعه ابن إدريس؛ بناءً على كرهه عنده^٤، والشيخ في الخلاف أوجبها عليه؛ محتجاً بالإجماع - إلا من قتادة^٥ - والعمومات^٦.

ويشكل قبل بلوغه؛ إذ لا لحاق له بأحد الأبوين، ويمكن تبعيّة الإسلام هنا؛ للغة، كالتحريم، ويؤيد الإسلام تبعيّة العطرة

وأما النفساء المسلمة فالصلاة عليها بالإجماع، إلا من الحسن البصري^٧. والمراد بـ«حكم المسلم» الطفل الذي كمل ستّ سنين في الأشهر، ذكره الشيخ وابن البرّاج وابن زهرة وابن حمزة وسنّار^٨ والبصروي والمتأخرون^٩. ونقل المرتضى فيه الإجماع^{١٠}.
والمفيد حدّها بأن يعقل الصلاة^{١١}.

١. المبسوط، ج ٧، ص ٢٧٨.

٢. الخلاف، ج ٥، ص ٣٤٤، المسألة ١٣.

٣. الررائر، ج ١، ص ٣٥٦.

٤. الررائر، ج ١، ص ٣٥٧.

٥. المجموع شرح المهدّب، ج ٥، ص ٢٦٧.

٦. الخلاف، ج ١، ص ٧١٣ - ٧١٤، المسألة ٥٢٢.

٧. المعصي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٠٣، المسألة ١٦٣٦، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٣٢٢.

٨. النهاية، ص ١٤٣؛ المهدّب، ج ١، ص ١٢٨؛ غية التروع، ج ١، ص ١٠٥؛ الوسيلة، ص ١١١٨؛ المراسم، ص ٨٠.

٩. كالحلي في الررائر، ج ١، ص ٣٥٦؛ والمحقق في المستبر، ج ٢، ص ٣٤٣ - ٣٤٤، والعلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨٨، المسألة ١٩٣.

١٠. الانتصار، ص ١٧١ - ١٧٥، المسألة ٧٥.

١١. المقنعة، ص ٢٢٩.

وقال الجعفي: لا يصلي على صبي حتى يعقل.

وأسقطها ابن أبي عقيل ما لم يبلغ^١

وأوجبها ابن الجنيد على المستهل^٢.

وقال الصدوق: لا يصلي عليه حتى يعقل الصلاة، ذكره في المقنع^٣، وروى الست

في الفقيه عن الباقر والصادق^٤.

ولم يتعرض أبو الصلاح لغير كيفية دعاء في الطفل^٥.

لنا: حسن زرارة عن الصادق^٦، قلت: متى تجب الصلاة عليه؟ قال: «إذا كان

ابن ست سنين»^٧.

ولأنه ليس من أهل الصلاة لو نقص عن الست، ولأن الصلاة استعفار للميت

وشفاعته له، ومن لا يعاطب بالصلاة لا يتحقق فيه المعنى، وثبه عليه رواية علي بن

جعفر عن أخيه^٨: «إذا عقل الصلاة صل عليه»^٩.

قال هشام: قلت للصادق^{١٠} قالوا: لو توقفت الصلاة على الصلاة لم يصل على

الميت بعد إسلامه بلا فصل، فقال^{١١}: «إنما يحب أن يصلي على من وجبت عليه

الصلاة والحد، ولا يصلي على من لم تعجب عليه الصلاة ولا الحد»^{١٢}.

وفيه إشعار بمذهب ابن أبي عقيل، إلا أن يريد بالوجوب هنا ما لا بد منه، فيكون

مثالاً لتأكيد الاستحباب.

ويشهد له أيضاً خبر عمار عن الصادق^{١٣}: «إنما الصلاة على الرجل والمرأة

١ و ٢ حكاة عنهما العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٨، ٣، المسألة ١٩٣

٣. المقنع، ص ٦٨

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٦٧-١٦٨، ج ٤٨٦-٤٨٨.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٥٧.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٦، باب غسل الأطفال والصبيان، ج ٢: الفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ج ٤٨٦؛ تهذيب الأحكام،

ج ٢، ص ١٩٨، ج ٤٥٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩، ج ١٨٥٥

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٩، ج ٤٥٨.

٨ الكافي، ج ٢، ص ٢٠٩، باب غسل الأطفال والصبيان، ج ٨؛ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٣٢، ج ١٠٣٩

إذا جرى عليهما القلم»^١.

ويمكن أن يراد بجري القلم مطلق الخطاب الشرعي، والتمرين خطاب شرعي.
وعن زرارة: لما صلى الباقر عليه السلام على ابن ابنه عبد الله وكان قطيعاً دارجاً، قال:
«إنه لم يكن يصلي على الأطفال، إنما كان أمير المؤمنين عليه السلام يأمر بهم فيُدفنون، وإنما
صليتُ (عليه)^٢ من أجل أهل المدينة؛ كراهية أن يقولوا: لا يصلّون على أطفالهم»^٣.
وهذا مطلق، فيقتد بما دون الست.

وذكر الصدوق أن الطفل كان عمره ثلاث سنين^٤.

وحقّه ابن الجنيد بصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «لا يصلي على
المنفوس، وهو المولود الذي لم يستهلّ، وإذا استهلّ فصلّ عليه وورثه»^٥.
وخبر السكوني عن الصادق، عن آبائه عليه السلام: «يورث الصبيّ ويصلي عليه إذا سقط
من بطن أمّه فاستهلّ صارخاً، وإذا لم يستهلّ صارحاً لم يورث ولم يصلّ عليه»^٦.
وفي رسالة أحمد بن محمد عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في الصلاة على الصبي:
«يُصلي عليه على كلّ حال، إلا أن يسقط لغير كمام»^٧.

وحملها الشيخ على التقيّة أو النديب، جمعاً بين الأخبار^٨.
وفي النهاية: يصلي على من نقص عن ست استحباباً وتقيّة^٩.

فرع: لقيط دار الإسلام لو مات طفلاً فبحكم المسلم، تغليباً للدار، وكذا لقيط دار

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٤٦٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٨٥٨.

٢. بدل ما بين القوسين في النسخ الخطيّة والحجريّة: «عليهم». والمثبت كما في المصدر.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٦-٢٠٧، باب غسل الأطفال والصبيان، ح ١٣؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٨-١٩٩، ح ٤٥٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩-٤٨٠، ح ١٨٥٦.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٦٧، ح ٤٨٧.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٤٥٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٨٥٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١٠٣٥.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣١، ح ١٠٣٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٨٥٩.

٨. الاستبصار، ج ١، ص ٤٨١، ذيل الحديث ١٨٦٠.

٩. النهاية، ص ١٤٣.

الحرب إذا كان فيها مسلم؛ تغليباً للإسلام، وكذا المحنون المتولّد من مسلم، أو كان أحد اللقيطين، وأمّا الآخرس فإسلامه حقيقي بالإشارة إذا كان يعقل.

واحترزنا بالحاضر عن الغائب، وهو من لم يشاهده المصلّي حقيقةً ولا حكماً، أو من كان بعيداً بما لم تخّر العادة به.

أمّا الأول: فلأنه لو جاز لصلي على النبي ﷺ في الأمصار، وعلى من مات بعده من الصحابة، ولو وقع ذلك لاشتهر، ولأنّ استقبال القبلة بالميت شرط.

قالوا: صلى النبي ﷺ على النجاشي^١.

قلنا: قيل: إنّ الأرض رُويت له^٢، أو محمولة على الدعاء، كما يأتي^٣.

وفي الخلاف والميسوط استدلال على المنع بعدم دليل الثبوت^٤، ولم يذكر خبراً ولا إجماعاً.

وأمّا التّعد بما لم تخّر العادة به؛ فلأنه كالغائب. ولأنّ عمل الناس على القرب من جميع الأعصار.

وهيل يستحب أن يتباعد عنها يسيراً^٥.

واعترنا الحصة والحكم: التّدخل فيه الصلاة على القبر في أشهر الخبرين، فإنه وإن لم يكن مشاهداً حقيقة فهو في حكم المأثّر؛ لصحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يصلي الرجل على الميت بعد ما يُدفن»^٦ وعن مالك مولى الجهم عنه عليه السلام: «إذا فاتتك الصلاة على الميت حتى يُدفن فلا بأس بالصلاة عليه وقد دُفن»^٧.

١ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٤٣، ح ١٢٥٥، صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٦، ح ٦٢/٩٥١، سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٠، ح ١٥٣٤، سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٢، ح ٣٢٠٤، سنن النسائي، ج ٤، ص ٧٢، ح ١٩٧١، الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٤٢، ح ١٠٢٢.

٢ قاله العلامة في سنن المطلب، ج ٧، ص ٢٩٨.

٣ في ص ٣٤٠.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٧٣٦، المسألة ٥٦٣، الميسوط، ج ١، ص ١٨٥.

٥ قاله ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ٣٥٩.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٥٣٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٨٦٦.

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠١، ح ٤٦٧.

والخيران يشملان مَنْ صَلَّى عليه وَمَنْ لَمْ يُصَلِّ عليه.
وعن عمرو بن جمح عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الصلاة على الميت صَلَّى على القبر»^١.
وروي أنَّ النبي ﷺ صَلَّى على قبر مسكينة دُفِنَتْ لَيْلاً^٢.
وهذان ظاهران فيمن صَلَّى عليه.
وبإزاء هذه الأخبار خبر يونس بن ظبيان عن الصادق عليه السلام، عن أبيه: «أنَّ رسول الله ﷺ نهى أن يُصَلَّى على قبر، أو يقعد عليه، أو يبنى عليه»^٣.
وخبر عتار عن الصادق عليه السلام في ميتٍ صَلَّى عليه وهو مقلوب رَجُلًا إلى موضع رأسه، قال: «يسوى وتعاد الصلاة ما لم يُدْفَن، فإن دُفِنَ فقد مضت الصلاة، ولا يُصَلَّى عليه وهو مدفون»^٤.
وروي عتار أيضاً عنه «لا يُصَلَّى على الميت بعد ما يُدْفَن»^٥.
وروي ذلك عن رجلٍ من أهل الحريرة عن الرضا عليه السلام في الصلاة على المدفون، قال: «لا، ولو حاز ذلك لجار لرسول الله ﷺ»^٦.
وهو شامل لنهي الصلاة على القبر، ونهيها على العائب.
وروي جعفر بن عيسى أنَّ الصادق عليه السلام قال له حين أخبره بموت عبد الله بن أعين بمكة: «انطلق بنا إلى قبره حتَّى نصلي عليه»، فقلت نعم، فقال: «لا، ولكن يصلي عليه هاهنا»، فرقع بديه يدعو واجتهد في الدعاء وترحم عليه^٧.

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٥٣١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٨٦٨.
٢ سنن النسائي، ج ٤، ص ٧٠-٧١، ح ١٩٦٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٧٩-٨٠، ح ٧٠١٩.
٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢، ح ١٨٦٩.
٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٤-١٧٥، باب جنازة الرجال والنساء... ح ١٠٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠١، ح ٤٧٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢-٤٨٣، ح ١٨٧٠.
٥ الكافي، ج ٣، ص ٢١٤، باب، ح ٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٤٠٦، و ص ٣٢٧-٣٢٨، ح ١٠٢٢.
٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠١، باب من يموت في السبيل... ح ٤٧١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٣، ح ١٨٧١.
٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٤٧٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٣، ح ١٨٧٢.

وهذا يحتمل أن يريد بالصلاة الأولى حقيقتها، فتكون من قبيل الأخبار الأول، وأن يريد بها الدعاء المجرد، ويكون قد عُرض عن الدعاء على القبر إلى الدعاء في موضعه، فيكون محتملاً؛ لعدم الصلاة بالمعنى الحقيقي

وفي مقطوع محمد بن مسلم أو ررارة، قال: «الصلاة على الميت بعد ما يُدفن إنما هو الدعاء»، قلت: فالنجاشي ألم يصل عليه النبي ﷺ؟ فقال: «لا، إنما دعا له»^١.
والشيخ جمع بين الأخبار بالعمل على يومٍ وليلة^٢ - كما قاله المفيد^٣ - لأنه القدر المتفق عليه.

واختاره في المبسوط والنهاية، حيث قال: ومن فاتته الصلاة على العنيزة حاز أن يصلّي على القبر يوماً وليلة^٤.
وقال في الخلاف:

من صلى على جنازة يكره أن يصلّي عليها ثانياً، ومن فاتته الصلاة جاز أن يصلّي على القبر يوماً وليلة، وقد روي «ثلاثة أتمام»^٥.
ثم قال: - قد حدّدنا الصلاة على القبر يوماً وليلة، وأكثره ثلاثة أتمام^٦.
وجمع أيضاً بين الأخبار بعمل أخبار الصلاة على الدعاء^٧.
وفي هذا العمل إنكار للصلاة على المدفون.

وقد جنح إليه في المعتبر حيث قال - بعد حكاية المذهب فيما إذا لم يصل على الميت :-

الوجه عندي أنها لا تجب، ولا أمنع الجوار؛ لأن المدفون خرج بدفنه عن أهل الدنيا، فيساوي من في قبره، ولأنه لو جازت الصلاة عليه بعد دفنه لصلّي على الأنبياء في قبورهم، والصلحاء وإن تقدم العهد، ويؤيد ذلك ما رواه عثمان،

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٤٧٣، الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٣، ح ١٨٧٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠١-٢٠٢، دليل الحديث ٤٧١.

٣. المقنعة، ص ٢٣٩.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٨٥، النهاية، ص ١٤٦.

٥. الخلاف، ج ١، ص ٧٢٦، المسائل ٥٤٨-٥٤٩.

٦. راجع الهامش ١.

وتلا بعض الروايات المذكورة.

قال: - وأما التقدير باليوم والديلة وثلاثة أيام فلم أقف به على مستند وما روي من الصلاة على القبر محمول على الجواز أو الدعاء المحض^١.

وفي المختلف جمع بحمل أخبار الجواز على ميت لم يصل عليه، وصرف أخبار المنع إلى ميت صلى عليه، لاعتضاد الأول بالعمومات الدالة على الصلاة على الميت^٢.

وظاهرٌ يُغد هذا الحمل.

وإنكار الصلاة على المدفون يخالف فتوى لأصحاب
أما الشيخان فقد ذكرا^٣.

وأما غيرهما فقال ابن الجنيد: من فاتته الصلاة على الميت صلى عليه ما لم يعلم منه تغبر صورته^٤.

وهذا ظاهر فيمن فاتته الصلاة على الميت
وقال ابن البراج: وإن فاتته الصلاة جاز له أن يصلي على القبر يوماً وليلة^٥، ومثله الكيذري^٦.

وقال ابن زهرة: ولا يجوز أن يصلي على الميت بعد أن يمضي عليه يوم وليلة^٧.
وقال ابن حمزة: وإن فاتته الصلاة صلى على القبر إلى انقضاء يوم وليلة^٨.
وقال سيار تجوز الصلاة على القبر إلى ثلاثة أيام^٩.

١. المستدرج ج ٢، ص ٢٥٨-٢٥٩.

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢-٣١٤، المسألة ٢٠٠.

٣. في ص ٣١٠.

٤. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ٢٠٠.

٥. المهذب، ج ١، ص ١٣٢.

٦. إصباح الشيعة، ص ١٠٥.

٧. غنية الزوج، ج ١، ص ١٠٥.

٨. الوسيطة، ص ١٢٠.

٩. المراسم، ص ٨٠.

وكلام الشيخ يشعر بأن به رواية^١

وقال ابن إدريس، ومن فاتته الصلاة على الجبازة جاز أن يصلي على القبر يوماً وليلة، وجعله أظهر من القول بثلاثة أيام^٢.

قلت: وأكثر هذه ظاهرة فيمن صلى عليه، وفي الجواز بمعناه الحقيقي، لا الدعاء، ويلزم من جوازها فيمن صلى عليه وجوبها في فاقده الصلاة؛ لأن العمومات الدالة سالمة عن معارض كون الميت غير صالح للصلاة عليه.

وقول المحقق: إنه يساوي من فني في قبره محض الدعوى، ولأنه مهما قدر^٣ الحوار به قدرنا به الوجوب.

ومنع الصلاة على الأنبياء؛ لانتفاء ما قدره به العلماء، أو لما حكاه الشيخ في الخلاف من استنراجه الفتنة؛ لما روي عنه عليه السلام: «لا تتخذوا قبوري وثناً يُعبد، لعن الله اليهود فإنهم اتخذوا قبور أنسائهم مساجد»^٤، ولما روي عنه عليه السلام أنه قال: «أنا أكرم على رأي من أن تركني في قبري أكثر من ثلاث»^٥.

تذنيب: أكثر هؤلاء حكموا بكراهية الصلاة على العنيزة مرتين، وظاهرهم اختصاص الكراهية بمن صلى على ميت، لما تلوهاء عنهم من جواز صلاة من فاتته على القبر، أو يريدون بالكراهية قبل الدفن حتى يستظم الكلام وابن إدريس قد الكراهية بالصلاة جماعة^٦؛ لتكرار الصحابة الصلاة على النبي عليه السلام فرادى^٧.

١ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٦، المسألة ٥٤٨

٢ السرائر، ج ١، ص ٣٦

٣ في «ث، ق»: «قدرنا».

٤ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٧، المسألة ٥٤٩ والرواية في الموطأ، مالك، ج ١، ص ١٢٢، ح ٢٦١؛ الطبقات الكبرى،

ابن سعد، ج ٢، ص ٢٤٠-٢٤١.

٥ أورده الراعي في العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤١٥

٦ السرائر، ج ١، ص ٣٦٠

٧ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٤٨-٤٩، ح ٦٩٠٧

وقد روى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جنازة، فلما فرغ جاء قوم فقالوا: فاتتنا الصلاة عليها، فقال عليه السلام: «إن الجنازة لا يصلى عليها مرتين، ادعوا له وقولوا خيراً»^١.

ومثله رواية وهب بن وهب، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم^٢.
وبإزاء هاتين الروایتين روايات:

منها: رواية عمار عن الصادق عليه السلام: «الميت يصلى عليه ما لم يوار بالتراب وإن كان قد صلي عليه»^٣.

ورواية يونس بن يعقوب، عنه عليه السلام: «إن أدركتها قبل أن تدفن فإن شئت فصل عليها»^٤.
ورواية عمرو بن شمر عن جابر، عن ابي ابراهيم عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج على جنازة امرأة من بني النجار فصلى عليها، فوجد الحفرة لم يمكنوا^٥ فوضعوها الجنازة، فلم يجئ قوم إلا قال لهم عليه السلام: صلوا عليها»^٦.

وفي الحسن عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام، قال: «كبر أمير المؤمنين عليه السلام على سهل بن حنيف - وكان يدرياً - خمس تكبيرات ثم مشى ساعة، ثم وضعه وكبر عليه خمس تكبيرات أخرى، يصنع ذلك حتى كبر عليه خمساً وعشرين تكبيراً»^٧.

وفي خبر عقبة أن الصادق عليه السلام قال: «أما بلغكم أن رجلاً صلى عليه علي عليه السلام فكبر عليه خمساً حتى صلى عليه خمس صلوات»، وقال: «إنه يدري، عقبي، أحدي، من النقباء الاثني عشر، وله خمس مناقب فصلى عليه لكل منقبه صلاة»^٨.

وفي خبر أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «كبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على حمزة

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٠١٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٤ - ٤٨٥، ح ١٨٧٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٢، ح ١٠١ - ١٠٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٨٧٩

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٠١٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٨٧٤

٤ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٤، ح ١٠٤٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٨٧٥

٥. في «ق»: «لم يمكنوا».

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٦، ح ٢. الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٤، ح ١٨٧٧

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٨٦، باب من زاد على خمس تكبيرات ح ٢

٨ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٨، ح ٩٨٥

سبعين تكبيرة، وكبّر عليّ ﷺ عندكم على سهل بن حنيف خمساً وعشرين تكبيرة،
كلّما أدركه الناس قالوا يا أمير المؤمنين، لم ندرك الصلاة على سهل، فيضعه ويكبّر
حتى انتهى إلى قبره، خمس مرّات»^١.

فتبيّن رجحان الصلاة بظهور اعتوى وكثرة الأخبار.

وقال الفاضل: إن خيف على الميت كره تكرار الصلاة، وإلا فلا^٢.

وظاهره أنّه إن نافي التعجيل أيضاً كره، وهذا فيه جمع بين الأخبار، إلا أنّه
لا يرد في الصلاة على القبر.

وفي المختلف: المشهور كراهة التكرار^٣.

وقد علمت الحال فيه

فرع له ﷺ: لو قُلع الميت صلّي عليه من غير تقدير^٤؛ لزوال المانع بالظهور.

وهو تامّ مع بقاء شيء منه، ولقنع بدلّ عليه، فلو صار رجباً ففي الصلاة بُعْد؛ إذ

لا مَنّت

وهذا فِيمَ لم يصلّ عليه، ولو كان قد صلّي عليه ثم طهر ففي استحباب التشيئة

القولان، وكذا ينسحب تقديرها أيضاً باليوم أو الثلاثة. ويمكن عدم التقدير؛ لعدم
مقتضيه.

تنبيهات.

الأوّل: لا فرق في تكرار الصلاة بين الوليّ وغيره؛ لأنّ النبي ﷺ صلّي على

المدفون ليلاً جماعةً، رواه ابن عباس وقل. وأنا فيهم^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٨٦، باب من راد على خمس تكبيرات، ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٧-١٩٨، ح ١٥٥.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٨٠، المسألة ٢٢٢.

٣. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢٠٩، المسألة ١٩٤.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٣١، دليل المسألة ١٨٠، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٥٣.

٥. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٧٦، ح ٧٠٠٦.

ولو اختص التكرار بالوليّ صلى وحده.

وتوجيه الثلاثة: بأنها أول حدّ الكثرة، وآخر حدّ القلة لا وجه له.

والتحديد بالشهر أخذاً من صلاة النبي ﷺ على النجاشي^١ وبينهما مسيرة شهر، ولولا الوحي لتأخر علمه به ظاهر الصنف، فإنه صلى عليه ليوم موته بإخبار الله تعالى، ولا طريق إلى علم عدم صلاته لو زاد على شهر.

وما نُقل من صلاته ﷺ على البراء بن معرور بعد شهر^٢ لا ينفي الزيادة عليه.

الثاني: لو قدرنا بتقدير ابن الجنيّد^٣، فالظاهر أنّ البلى غير شرط؛ إذ الصورة الإنسانية تتغير بدونه.

ولو شككنا في تغير الصورة فالأصل عدم، وعليه تبه بقوله: ما لم يعلم تغير صورته.

ويمكن أن يراد بتغير الصورة انمحاق الأجزاء، لأنّ المعتبر اسم البدن، وهو حاصل قبل الانمحاق.

الثالث: لا فرق في هذه الصلاة بين الموجود عند موته وغيره، ولا بين المكلف وغيره ويمكن الفرق؛ لأنّ غير الموجود لم يكن متوجّهاً إليه الخطاب، وعلى هذا يشترط أن يكون مكلفاً حتى يكون من أهل فرض الصلاة.

ويمكن الاحتزاء بكونه معيّراً؛ اعتباراً بكونه من أهل الصلاة.

وتظهر الفائدة في المميّز عند موته، فعلى لأوّل لا يصلي، وعلى الثاني يصلي. ويمكن أن يقال: إن كان الميت لم يصل عليه اشترط الأوّل، وإن كان مقن فاته الصلاة كفى اعتبار الثاني.

وهذا الشرط إنّما يظهر على مذهب ابن الجنيّد، أو على القول بعدم التقدير.

الرابع: يعتبر هنا مشاهدة القبر أو في حكمه، وإلا لكانت صلاة على الغائب، ووقوفه مستقبلاً جاعلاً لما يلي الرأس عن يمينه، كالميت الظاهر.

١. راجع الهامش ١ من ص ٣٣٨.

٢. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٨٠-٨١، ح ٧٠٣٣.

٣. راجع قوله في ص ٣٤١ مع تزيجه في الهامش ٤ منها.

الخامس: لا يتفدّر التباعد عن الحبارة بثلاثمائة ذراع؛ لأنّه يُغذّ مفراط لم يعتدّ مثله، وحمله على الجماعة اليومية غلط في غلط.

السادس: إذا كان الميت لم يصلّ عليه بإيقاعها بنية العرض، ولو كان قد صلّى عليه فالظاهر أنّها بنية النفل؛ لجواز تركها لا إلى بدل، والنية تابعة للوجه.

ولا منافاة بين فرضيّتها في حقّ لأولين دون الآخرين؛ لاختلافهما في المقتضي، وهو كونه ميتاً لم يصلّ عليه^١، وبخلاف من صلّى عليه.

السابع: يصلّى على المرجوم؛ للعموم، ولصلاة النبي ﷺ على العامدية^٢، وأمر عليّ ﷺ بالصلاة على شراحة الهمدانية^٣، وهما مرجومتان.

وكذا يصلّي الإمام عليه؛ لما قلناه.

وكذا يصلّى على العال، وهو كاتم العيمة ليخصّ بها، وقول النبي ﷺ في الجهنّي الغال: «صلّوا على صاحبكم»^٤ للمبالغة في المنع من الغلول، كما امتنع من الصلاة

على المدبّون^٥، مع أنّ الصلاة عليه مشروعة بالإجماع

وكذا يصلّى على قاتل نفسه^٦ وامتناع النبي ﷺ من الصلاة على قاتل نفسه بمشافص^٧ كالأول.

وكذا يصلّى على تارك الصلاة وإن قتر لتركها، وقاطع الطريق.

الثامن: لا صلاة على السقط إذا لم يستهلّ وإن ولحته الروح، أو مضى عليه الأربعة أشهر التي ورد في الخبر عن النبي ﷺ «أنّه يتفخ فيه الروح بعدها»^٨؛ لعدم

١ صحيح مسلم، ج ٢، ص ١٣٢٣-١٣٢٤، ح ١٦٦٥، سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٥٢، ح ٤٤٤٢.

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٩، ديل الحديث ٦٨٣١.

٣ سنن النسائي، ج ٤، ص ٦٦، ح ١٩٥٥؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٩، ص ١٧١-١٧٢، ح ١٨٢٠٥؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٩٠، ح ١٦٥٨٣.

٤، راجع الهامش ٤ من ص ٢٤٢.

٥ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٣١٨٥؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٦٨، ح ١٩٦٠؛ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٢٩، ح ٦٨٣٣.

٦ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٧٤-١١٧٥، ح ٣٦١٢؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٢٨، ح ٤٧٠٨؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٦٣٢، ح ٥٦١٧.

تناول العموم له، وأولى إذا لم ينفخ الروح فيه وإن ظهر التخطُّط أو اختلج.
وما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «السقط يصلي عليه»^١ مطلق، فيُعمل على المقيّد بالاستهلال، مع أن راويه المغيرة بن شعبه، وهو مشهور بالانحراف عن عليّ ﷺ، ولما ولّاه عمر الكوفة قال له: أنت القويّ الفاجر^٢ فلا تنهض روايته حجةً.
ولو استهلّ بعد خروج بعضه ثم مات قبل تمام خروجه صلي عليه ندباً وإن خرج أقله؛ لدخوله تحت ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا استهلّ السقط صلي عليه»^٣، ولما مرّ^٤.

التاسع: يصلي على من غسله الكافر، أو غسل بالصَّب، أو يتم.
ولو لم يحصل أحد هذه - إمّا لتعذرهما، كمن مات في بئر أو معدن أسهما عليه وتعذر إخراجه، وإمّا لعدم وجود فاعلها - ودُفن فالتظاهر وحسب الصلاة، وأنها غير مشروطة بتقدّم الغسل أو بدله، بلعموم، وعدم ثبوت التلازم بين الغسل والصلاة.

وروي العلماء بن حيايه عن الصادق ﷺ في إخراج مات فيه رجل ولم يمكن إخراجه «أنها تُعمل قبراً»^٥، ولم يذكر الصلاة عليه، والظاهر أنه معلوم من عموم الصلاة بعد الدفن، قال: «وإن أمكن إخراجه أُخرج وغُسل وكُفّن»^٦
وفي المعتبر:

إن تعذر إلا بالتمثيل به لم يجر القول بسبب ﷺ - في هذه الرواية -: «حرمة المسلم ميتاً كحرمة وهو حي»^٧، فإن اضطرّ أهل البش بأن خافوا التلف، جاز إخراجه ولو تقطّع إذا لم يمكن بدونه^٨.

١ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٢١٨٠ المسالك الكبير البيهقي، ج ٤، ص ٢٨، ح ٦٨٦٦ مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٠٢، ح ١٧٧٠٩ المعجم الكبير الطبراني، ج ٢٠، ص ٤٣٠، ح ١٠٤٢-١٠٤٣.

٢ تاريخ مدينة دمشق، ج ٦٠، ص ٣٩.

٣ أورده الرازي في العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤١٩.

٤ في ص ٣٤٦.

٥-٧، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٣٢٤، و ص ٤٦٥، ح ١٥٢٢.

٨ المعتبر، ج ١، ص ٢٣٧.

النظر الثالث في المصلي

وفيه مسائل

الأولى: الأولى بالإرث أولى بالصلاة، لآية أولى الأرحام^١، ومرسل ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام: «يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ أَوْلَى النَّاسِ بِهَا، أَوْ يَأْمُرُ مَنْ يَحِبُّ»^٢. وإمام الأصل أولى منه عند حضوره؛ لقيامه مقام النبي صلى الله عليه وآله الذي هو أولى بالمؤمنين، ولخبر طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام: «إِذَا حَضَرَ الْإِمَامَ الْجَنَازَةُ فَهُوَ أَحَقُّ النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا»^٣.

ويظهر منها عدم احتياجه إلى إذن.

قال أبو الصلاح: الإمام أولى، فإن تعذر حضوره وإذنه فولي الميت^٤. وفي المبسوط: يحتاج^٥، لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا حَضَرَ سُلْطَانٌ مِنْ سُلْطَانِ اللَّهِ جَنَازَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا إِنْ قَدَّمَهُ وَلِيُّ الْمَيِّتِ، وَإِلَّا فَهُوَ غَاصِبٌ»^٦.

ويحمل على غير إمام الأصل؛ لأنَّ تكثيره مشعر بالكثرة، وفيه إشعار باستحباب تقديم الولي إياه.

وكذا قول النبي صلى الله عليه وآله: «لَا يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ»^٧ إن حملناه على العموم في السلطان والإمامات.

وتقديم الحسين عليه السلام سعيد بن لحاص في الصلاة على الحسن عليه السلام، وقوله: «لَوْ لَا السَّنَةُ

١ الأتقال (٨): ٧٥؛ الأحزاب (٣٣): ٦.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٧٧، باب من أولى الناس بالصلاة على الميت، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤ - ٢٠٥، ح ٤٨٣.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٧٧، باب من أولى الناس بالصلاة على الميت، ح ١٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٨٩.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٥٦.

٥ المبسوط، ج ١، ص ١٨٣.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٩٠.

٧ الجامع الصحيح، ج ١، ص ٤٥٨ - ٤٥٩، ح ٢٢٥؛ سنن النسائي، ج ٢، ص ٨٥، ح ٧٧٩.

لما قُتِلْتُمْ^١، لإطفاء الفتنة؛ فإنه من السنة إطفاءؤها؛ لأنَّ السلطان عندنا الحسين عليه السلام.

وقال ابن الجنيّد: الأولى الإمام، ثمّ خدماؤه، ثمّ إمام القبيلة، كباقي الصلوات^٢.
ونقل الفاضل: أنَّ الوليّ أولى من الوالي عند علمائنا^٣.
فإن أراد توقّفه على تقديمه وإن كان تقديمه مستحبّاً فحسن، وإن أراد نفي استحباب تقديمه فظاهر الخبر يدفعه.

ولو قلنا باحتياج الإمام إلى إذنٍ وحسب على الوليّ: تحصيلاً للغرض، فإن امتنع سقط اعتبار إذنه؛ لزوال حقّه بامتناعه.

الثانية: لو كان الأقرب امرأةً فهي أولى، لخبر زرارة عن الباقر عليه السلام، قلت له: المرأة تؤمّ النساء؟ قال: «لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها، تقوم وسطهن»^٤.
وروى يزيد بن خليفة عن الصادق عليه السلام: «أنّ فاطمة خرجت في نائها فصلّت على أختها»، يعني زينب عليها السلام^٥.

وهذا محمول على خروجها بهن في سرّهن عن الرجال؛ لكرهية خروج الشواحب لصلاة الجنّازة؛ لخبر أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «ليس ينبغي للشابة، إلا أن تكون مسنة»^٦. ولعلّه لخوف الفتنة، ولو أمن فلا بأس؛ لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «حير الصفوف في الجنّازة لمؤخّر لستره النساء»^٧، وخبر الحسن الصيقل عن الصادق عليه السلام في صلاة النساء بلا رجال: «لا تتقدّمهن امرأة»^٨.

١. المسالك الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٤٥-٤٦، ح ٦٨٩٤

٢. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٢١١، المسألة ١٩٦

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٢٩، المسألة ١٨٩

٤. الفقيه، ج ١، ص ٣٩٧، ح ١١٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ح ٤٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧، ح ١٦٤٨

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٣، ح ١٠٤٢، الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٥، ح ١٨٨٠

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٣-٣٣٤، ح ١٠٤٤، الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٦، ح ١٨٨١

٧. الكافي، ج ٢، ص ١٧٦، باب نادر، ح ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٩-٣٢٠، ح ٩٩١

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٦٦، ح ٤٧٩

وفي انفراد الحائض هنا نظر، من خبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام: «لا تقف معهم، تقف منفردة»^١، فإنّ الضمير يدلّ على الرجال، وإطلاق الانفراد يشمل النساء، وبه قطع في المبسوط^٢، وتبعه ابن إدريس والمحقق^٣.

الثالثة: لو تعدّد الوارث فالزوج أولى؛ لخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: الزوج أحقّ من الأب والولد والأخ^٤.

وفي خبرين عنه عليه السلام معتبري الإسناد لأخ أحقّ من الروح^٥، وخملاً على النقيّة، وضعفهما في المعتمد بأبان بن عثمان في أحدهما، وبحفص بن البختري في الآخر^٦.

قلت: قد نقل الكشي الإجماع على تصحيح ما يصحّ عن أبان^٧، ووثق النجاشي حفصاً^٨.

وقال في المعبر إنّ سند الأولى سالم^٩، مع أنّ فيه عليّ بن أبي حمزة رأس الواقعة، ولعله ابن الفضائري^{١٠}، ونقاسم بن محمد - والظاهر أنّه الحوهرى - وقد قال الشيخ: كان واقفياً^{١١}.

نعم، مضمون الأولى أشهر في العمل لا أعلم فيها محالاً من الأصحاب، ولأنّ ميراث الزوج أكثر مع الأبوين والإخوة.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٧٩

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٨١

٣ السرائر ج ١، ص ٢٥٩؛ المعتمد، ج ٢، ص ٣٥٤

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٧، باب من أولى الناس، ح ٢

٥ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٥، ح ٤٨٥ - ٤٨٦، لا متبصار، ج ١، ص ٤٨٦ - ٤٨٧، ح ١٨٨٤ - ١٨٨٥

٦ المعتمد، ج ٢، ص ٣٤٦

٧ اختيار معرفة الرجال، ص ٣٧٥، ح ٧٠٥

٨ رجال النجاشي، ص ١٣٤، الرقم ٣٤٤

٩ المعتمد، ج ٢، ص ٣٤٦

١٠ حكاه عنه ابن داود في رجاله، ص ٢٥٩، الرقم ٣٢٥

١١ رجال الطوسي، ص ٣٤٢، الرقم ٥٠٩٥

وقول عمر لأهل امرأته: أنتم أحقُّ بها^١ لا حجة فيه، وجاز أن يكون إشاراً لهم.
ولو فقد الزوج قال الشيخ:

الأب أولى، ثم الولد، ثم ولد الولد، ثم الجد لأب^٢، ثم الأخ للأبوين، ثم الأخ
للأب، ثم الأخ للأم، ثم العم، ثم الحن، ثم ابن العم، ثم ابن الخال.
- قال - وبالجمله من كان أولى بالإرث فهو أولى بالصلاة، للآية^٣.

ولا يمكن تعليل هذا بأولوية الإرث؛ لعدم أطرادها في الأب، فإنه أقل إراثاً مع
الولد؛ ولهذا عدّوه في باب الفرقي أضعف، والحد مساو للأخ في الإرث.
نعم، في الأب مزيد اختصاص بالحنّ ولشفقة، وفي الجد بالتولّد، ولكنه خروج
عن الإرث.

وقال ابن الجنيد: الحد، ثم الأب، ثم الولد^٤، وكأنه يراعي الشرف.
الرابعة: لو لم يكن إلا المولى أو قرابته فهو أولى؛ لإرثه.

وأما الموصى إليه بالصلاة فابن الجنيد قدّمه^٥؛ وفاة بعهد الميت، ولاشتهار ذلك
بين السلف، كوصية الأول بصلاة^٦، ووصية الثاني بصلاة صهيب^٧، ووصية
عائشة بصلاة أبي هريرة^٨، ووصية ابن مسعود بصلاة الزبير^٩، ووصية ابن جبير
بصلاة أنس^{١٠}، ووصية أبي سريحة بصلاة زيد بن أرقم، فجاء عمرو بن حريث أمير
الكوفة ليتقدّم فأعلمه بوصيته فقدّم زيدا^{١١}، ولأنّ إيصاءه إليه لظنه فيه مزية، فلا ينبغي
منعه منها.

والفاضل قال: الوارث أولى^{١٢}

١. المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٢٤٢، ح ٤

٢. في المصدر زيادة: «والأُمّه»

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٨٣-١٨٤، والآية في الأنفال (٨): ٧٥

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ١٩٧

٥. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ١٩٨

٦- ١١. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٦٢-٣٦٣، المسألة ١٥٤٦؛ الشرح الكبير المطبوع مع

المعنى، ج ٢، ص ٣٠٨

١٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤١، المسألة ١٩٠؛ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٢، المسألة ١٩٧

وهو أقرب؛ للآية^١ والخبر^٢، ونقل المذكورين ليس حجة، وجاز أن يكون برضى الوارث، ونحن لا نمنعه إذ رصي، بل يستحب له إنفاذه مع الأهلية.
الخامسة: لو تساوى الأولياء، قال في المبسوط والخلاف: يقدم الأقرأ فالأفقه فالأسن^٣، وتبعه الفاضلان في المعبر والتذكرة^٤؛ لعموم قول النبي ﷺ «يؤمكم أقرؤكم»^٥.

قال في المبسوط بعد الأسن:

فإن تساؤوا أقرع بينهم، قال: والعز أولى من العبد، والذكر أولى من الأنثى إذا كان ممن يحل الصلاة^٦.

وتبعه ابن إدريس^٧.

وهو يشعر بأن التمييز كاف في الإمامة، كما أفتى به في المبسوط والخلاف في جماعة اليوم^٨.

وابن البراج قال في الابنين بالتخير، وإن تشاحا أقرع^٩، ولم يعتبر أفضلية.

وفي الكامل قدمه بالتساوي في العقل والكمال.

ولم نقف على مأخذ ذلك في خصوصية الحاشية، وظاهرهم إلحاقها بجماعة المكتوبة، وهي مرجحة بهذه الأوصاف كلها، ولكن ذكر العبد هنا مشكل؛ لأنه لا يرث له فيخرج عن الولاية.

وفي شرائع المحقق قدم الأفقه على الأقرأ^{١٠}.

١. الأنفال (٨): ٧٥، الأحزاب (٣٣): ٦.

٢. راجع الهامش ٢ من ص ٣٤٨.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٨٤، الخلاف، ج ١، ص ٧٢٠، المسألة ٥٣٧.

٤. المعبر، ج ٢، ص ٣٤٦؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٤، المسألة ١٩٣.

٥. الفقيه، ج ١، ص ٢٨٥، ح ٨٨٠؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ١٥٩ - ١٦٠، ح ٥٨٥.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٨٤.

٧. السرائر، ج ١، ص ٢٥٨.

٨. المبسوط، ج ١، ص ١٥٤؛ الخلاف، ج ١، ص ٥٥٣، المسألة ٢٩٥.

٩. المهذب، ج ١، ص ١٣٠.

١٠. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٩٥.

وهو متوجّه؛ لأنّ القراءة هنا ساقطة، إلّا أنّه خلاف فتوى الأصحاب بتقديم الأقرأ في الجماعة على الإطلاق، وخلاف فتواه وفتوى الشيخ في هذه الصورة.

فروع ست:

الأول: لو كان الذكر صغيراً والأنثى كاملةً فالأقرب أنّ الولاية لها؛ لأنّه لنقصه كالمعدوم، وكذا لو كان ناقص الحكم بجنونٍ أو عتّةٍ

ولو لم يكن هي طبقته مكلف ففي كون لولاية للأبجد أو للحاكم عليه نظر؛ من عموم آية أولى الأرحام^١، والناقص كالمعدوم، وأنّه أولى بالإرث، فلتكن الولاية له يتصرّف فيها الولي.

ومهما امتنع الولي من الصلاة والإذن فالأقرب جواز الجماعة؛ لإطباق الناس على صلاة الجنازة جماعةً من عهد النبي ﷺ إلى الآن، وهو يدلّ على شدّة الاهتمام، فلا يزول هذا المهم بترك إذنه.

نعم، لو كان هناك حاكم شرعي كان الأقرب اعتبار إذنه؛ لعموم ولايته في المناصب الشرعيّة.

للشافعي لم يتعدّد الشيع والجماعة الأيسر؛ ولعلّ اعتبار الأسّ لما روي عنه ﷺ: «أنّ الله لا يردّ دعوة ذي الشيبة المسلم»^٢

وعلى مأخذهم ينبغي اعتبار جميع مرجّحات المكتوبة من قديم الهجرة وصباحة الوجه، وقد صرح به في التذكرة^٣؛ أخذاً بعمومات التراجيح، ويقوى اعتبار هذه المرجّحات في نائب الولي.

ولو لم يكن هناك وليّ، قال في التذكرة: يتقدّم بعض المؤمنين^٤، وكأنّه أراد به مع عدم الحاكم.

وذكر ابن الجنيّد ثبوت الولاية هنا لقراءة الرسول ﷺ.

١. الأنفال (٨)، ١٧٥، الأحزاب (٣٣)، ٦.

٢. أورده الرافعي في المرئ شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٣٠.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٤، المسألة ١٩٢.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٤٧، المسألة ١٩٦.

الثالث: لو لم يكن الولي بصفة^١ الإمام استتاب، ومع الصلاحية لو استتاب جاز.
ولو وحد الأكمل ففي استحياب الاستتابة قوة؛ لأن كماله قد يكون سبباً في
إجابة دعائه.

وجعل المفيد في العربة تقديم العالم غفبه من السنة، إلا أنه بعد الهاشمي.
ويمكن ترجيح مباشرة الولي؛ لاختصاصه بمريد الرقة التي هي مظنة الإجابة.
وليتمحّر الأفضل.

قال ابن بابويه والشيخان والحضي وأتباعهم: الهاشمي أولى^٢
وبالغ المفيد^٣ فأوجب تقديمه^٤.

وربما حمل كلامه على إمام الأصل
وهو بعيد؛ لأنه قال: وإن حصر رجل من فضلاء بني هاشم^٥، وهو صريح في كل
واحد من فضلائهم، ولم أقف على مستنده.

والصدوق عزاه إلى أبيه في رسالته^٦؛
ولم يذكر في التهذيب عليه دليلاً.

وفي المعبر احتج بما روى عن النبي ﷺ: «قدموا قريشاً ولا تقدموها»^٧
ولم نستنبته في روايتنا، مع أنه أعم من المدعى.

وقال ابن العميد ومن لا أحده فلا تعد نسباً برسول الله ﷺ من الحاضرين أولى به.
وهو إما يقتضي ثبوت الولاية مع عدم الولي، ويقتضي تقديم الأقرب إلى
رسول الله ﷺ فالأقرب؛ ولعله إكرام لرسول الله ﷺ، فكلما كان القرب منه أكثر كان
أدخل في استحقاق الإكرام.

١. في «ن»: «بصحات».

٢. المقنعة، ص ٢٢٢، النهاية، ص ١١٤٣، المبوط، ج ١، ص ١٨٣، المهذب، ج ١، ص ١٣٠، وحكاة عن ابن
بابويه ولده في الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ذيل الحديث ٤٧٤.

٣ و ٤. المقنعة، ص ٢٢٢.

٥. راجع ذيل الهامش ٢.

٦. المعبر، ج ٢، ص ٣٤٧، والرواية في معرفة السنن والآثار، ج ١، ص ١٥٤، ح ٢١٧، وج ٤، ص ٢١١، ح ٥٩٠٧
و ٥٩١٢.

وليس للنائب الاستنابة بدون الإذن؛ اقتصاراً على المأذون فيه.

الرابع: للولي الرجوع عن الإذن ما لم يشرع فيها؛ لأنه وكالة في المعنى، أما بعده فالأقرب المنع؛ لما فيه من اختلال نظم الصلاة.

ووجه الجواز أنها صلاة عن إذنه - الذي هو جائز في الأصل - فيستصحب، وحينئذ يصلون فرادى؛ إذ لا طريق إلى الإبطال، والعدول إلى إمام آخر بعيد.

الخامس: لو صليت فرادى صحت الصلاة؛ لأن الصحابة صلى أكثرهم على النبي ﷺ فرادى^١، ولكن الجماعة أفضل قطعاً.

ولا يشترط الكثرة، فلو صلى الواحد أجراً وإن كان امرأة؛ لأنها فرض كفاية.

ولرواية القاسم بن عبيد الله القمي عن لصادق عليه السلام في جواز صلاة الرجل وحده على الجنائزة أو الاثنين^٢.

وقول النبي ﷺ: «صلوا»^٣ لا تدل على الجمع؛ فإن الخطاب هنا لكل واحد، لا للجميع، وإلا لوجب على عامة الناس، فلا يشترط الاثنان ولا الثلاثة حينئذ.

واشترط الأربعة؛ لأنهم الخمسة للجنائزة غلط؛ إذ لا تلازم بين عدد الخمسة والمصلين، وللاتفاق على جواز حمل واحد أو الحمل على دابة، على أن الحمل بين العمودين عند هذا المشتراط أفضل^٤، وهو يحصل بثلاثة.

وخبر غيات بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام، عن الباقر عليه السلام: «لا صلاة على جنازة معها امرأة»^٥ ضعيف السند، ويجوز أن يكون المنع الفضل والكمال، لا الصحة.

السادس: لو اجتمع جنائز فتشاح أولياؤهم وأراد كل أفراد ميتة بصلاة جاز، وإلا فالأقرب تقديم أولاهم بالإمامة في المكتوبة؛ للعموم

١ راجع الهامش ١ من ص ٣٤٣.

٢ في «حق»: «ولو» بدل «وإن».

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٩، ح ٩٩٠.

٤ راجع الهوامش ٢-٥ من ص ٣٢١.

٥ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢١٢-٢١٣ و ٢٦٨-٢٦٩.

٦ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١٠٤٢، لاقتصار، ج ١، ص ٤٨٦، ح ١٨٨٢.

وربما أمكن تقديم وليٍّ مَنْ سبق ميته ؛ لأنه استحقَّ الإمامة فيستصحب، وحينئذ لو توافوا جميعاً زالت الخصوصية.

الفصل الرابع في الصلاة ومطالبه ثلاثة:

الأول في واجبها وفيه مسائل:

الأولى: تجب النيّة المشتملة على قصد العمل على وجه تقرباً إلى الله تعالى؛ لأنها عبادة وعمل، فتدخل تحت: «وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ»^١، و«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^٢، وعن الرضا عليه السلام: «لا عمل إلا بنية»^٣، ولأنَّ الفعل إذا أمكن وقوعه على وجه بعضها غير مراد للشارع لم يحصل الامتياز إلا بالنيّة، وإلا لزم الرجوع من غير مرجح

وهي فعل قلبي لا عمل للسان فيها، لأنها إرادة، والإرادة من فعل القلب ولو جمع بين القلب واللسان كجاء.

والأقرب عدم استعبابه، لعدم نقله عن لسلف الصالح. وتخيل أنه زيادة مشقة فيستتبع الثواب ضعيف؛ لأنَّ المشقة المعتبرة هي ما أمر به الشارع، والتقدير خلوه عن أمره. ولتكن مقارنة للتكبير؛ لأنه حين الاحتياج إلى التمييز والشروع في العبادة. وتجب استدامتها إلى آخر العمل؛ لتقع لأفعال بعدها بنية. وتكفي الاستدامة الحكمية؛ تفادياً من لزوم الحرج المنفي^٤ لو لزم البقاء عليها

١ البنية (٩٨) ٥.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥١٩، صحيح البخاري، ج ١، ص ٣، ح ١؛ سنن ابن ماجه، ج ٢.

ص ١٤١٣، ح ٢٢٢٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٦٢، ح ٢٢٠١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٦، ح ٥٢٠.

٤ الحج (٢٢) ٧٨.

فعلاً؛ لما يعرض من الصوارف والشواغل في القلب.
وهذا حكمٌ عامٌ في جميع العبادات.

تفريع: لا يشترط التعرض لكونها فرض كفاية، بل تكفي نيّة مطلق الفرض؛
لحصول الامتياز به.

ونحتمله؛ لأنّ النيّة لامتياز الشيء على ما هو عليه.
ثم إن كان الميت واحداً نواه، وإن كانوا جماعة نواهم.
ولا يشترط تعيين الميت ومعرفة، بل تكفي نيّة منوي الإمام، فلو عتّن وأخطأ
هالأقرب البطلان؛ لخلوّ الواقع عن نيّة.
ولينو المأموم القدوة، كما في سائر الجماعات.

الثانية: يجب فيها القيام مع الإمكان إجماعاً، بل هو الركن الأظهر؛ لأنّ النبي ﷺ
والأئمة عليهم السلام والصحابة صلّوا عليها قياماً، والتأسي واجب وخصوصاً في الصلاة؛
لقول النبي ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلي»؛ ولأنّ الأصل بعد شغل الذمّة عدم
البراءة إلّا بالقيام فيتعين.

ولو عجز عنه صلّى بحسب مكنته، كاليوميّة.

فرع: لو وُجد من يمكنه القيام فهو أولى من العاجز.
وفي الاجتزاء بصلاة العاجز حينئذ نظر، من صدق الصلاة الواجبة بالنسبة إليه،
ومن نقصها وقدرة غيره على الكاملة.

الثالثة: الأقرب وجوب ستر العورة مع الإمكان؛ إلحاقاً لها بسائر الصلوات،
وبحكم التأسي، ومع التعذّر يسقط، كاليوميّة، ولا يبرز عنهم الإمام - لأنّه أقرب إلى
الستر - بل يقف وسطهم. قاله الشيخ في النهاية والمبسوط^١، مع أنّ مذهبه في

١. صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٦، ح ٦٠٥؛ سنن الدارقطني، ج ١، ص ٥٩٢ - ٥٩٣، ح ١/١٠٥٣ و ٢/١٠٥٤؛

السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ١٧١، ح ٥٢٩٣

٢. النهاية، ص ١١٤٧ المبسوط، ج ١، ص ١٨٦

جماعة القراءة في اليومية الجلوس^١.

ويمكن الفرق بالاحتياح إلى لركوع ولسجود هناك.

وقال الفاضل ليس الستر شرطاً في صلاة العنيزة؛ لأنها دعاء^٢

قلنا: لا ريب أنها تُسمى صلاة وإن شتمت على الدعاء، فتدخل تحت عموم الصلاة، ويعارض بوجوب الاستقبال والقيام فيها

للراعية. يجب فيها خمس تكبيرات؛ لحبر ريد بن أرقم أنه كبر على جنازة خمساً. وقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها، أوردها مسلم وأكثر المسابيد^٣، ولفظة «كان» تشعر بالدوام.

والأربع وإن رويت^٤ فالإثبات مقدّم على النفي، وجاز أن يكون راوي الأربع لم يسمع الخامسة أو نسيها.

قال بعض العامة الزيادة ثمانية عن رسول الله ﷺ، والاختلافات المنقولة في العدد من جملة الاختلاف في المباح، والكل مائع^٥ وفي كلام بعض شراح مسلم إنما ترك القول بالخمس؛ لأنه صار علماً للتشعيع^٦. وهذا عجب.

وأما الأصحاب فمتفقون على ذلك، وبه أخبار كثيرة.

منها خبر أبي بصير عن أبي جعفر ﷺ أن رسول الله ﷺ كبر خمساً^٧.

وخبر أم سلمة عن الصادق ﷺ: أن رسول الله ﷺ كبر خمساً^٨.

١. النهاية، ص ١١٨-١١٩ المبسوط، ج ١، ص ٨٧.

٢. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٥٧؛ نهاية الإحكام، ج ١، ص ٣٧٢.

٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٩؛ ح ٧٢/٩٥٧؛ مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٩٤؛ ح ١٨٧٨٩؛ مسنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٢؛ ح ١٥٠٥؛ مسنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٠؛ ح ٣١٩٧؛ الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٤٢؛ ح ١٠٢٣؛ مسنن النسائي، ج ٤، ص ٧٤؛ ح ١٩٧٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٤، ص ٥٩؛ ح ٦٩٤١.

٤. راجع الهامش ٢ من ص ٣٢٨.

٥. العريذ شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٢٥؛ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٣٠.

٦. التلخيص بقوائد مسلم، ج ١، ص ٣٢٦-٣٢٧.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢١٥؛ ح ٩٧٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤؛ ح ١٨٣٢.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٨١؛ باب علّه تكبير الخمس على النعائر، ح ٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٨٩-١٩٠؛ ح ٤٢١.

وخبر قدامة بن زائدة عن أبي جعفر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كثر على ابنه إبراهيم خمساً»^١.

وروي ذلك عن علي عليه السلام - كما مر^٢ - وعن الباقر عليه السلام - رواه أبو بكر الحضرمي - معللاً بأخذ تكبيرة من كل صلاة من الخمس^٣.

قال الصدوق: وروي أن الله تعالى فرض خمساً: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، وجعل للميت من كل فريضة تكبيرة، وإنما تكبر المائة أربعاً؛ لأنهم تركوا الولاية^٤.

وروي الخمس عن الصادق عليه السلام جماعة، منهم عبد الله بن سنان^٥، وأبو بصير^٦، وكثير الأسدي^٧، وأبو ولاد^٨، ويونس^٩، وعقار^{١٠}، وعبد الرحمن المرزومي^{١١}.

وفي خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «أن هبة الله صلى الله عليه وآله على أبيه آدم وكبر خمساً، وأنها سنة جارية في ولده إلى يوم القيامة»^{١٢}.

وروي هشام بن سالم عنه عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خمساً، وعلى قوم أربعاً، فإذا كبر على رجل أربعاً **أثمهم** يعني بالعاق»^{١٣}.

١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣١٦ ح ١٩٧٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤ ح ١٨٣٥

٢، في ص ٢٤٢.

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٨١ - ١٨٢، باب علّة تكبير الخمس على الجائر، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٩ ح ٤٣٠.

٤ علل الشرائع، ج ١، ص ٣٥٣، الباب ٢٤٥، ح ١

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٥ ح ١٩٧٦، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤ ح ١٨٣٢

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٥ - ٣١٦ ح ١٩٧٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤ ح ١٨٣٤

٧ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٥ ح ١٩٧٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤ ح ١٨٣٧

٨ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٦ ح ١٩٨٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤ ح ١٨٣٦

٩ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨ - ٣١٩ ح ١٩٨٧

١٠ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٠ - ٣٣١ ح ١٠٣٤

١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٤ - ١٩٥ ح ١٤٤٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٨ ح ١٨٥١

١٢ التقييد، ج ١، ص ١٦٣ ح ٤٦٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٠ ح ١٠٣٣

١٣ الكافي، ج ٣، ص ١٨١، باب علّة تكبير الخمس على الجائر، ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٧ ح ٤٥٤

الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٥ ح ١٨٣٩

ومثله روى إسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام ^١.
وروى إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام: «أما المؤمن فخمس تكبيرات،
وأما المنافق فأربع» ^٢.

وهذا جمع حسن بين ما رواه العامة لو كانوا يعقلون، وكذا ما روي من شواذ
الأخبار من طريقها.

مثل الضعيف بعمر بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام: «كبر رسول الله صلى الله عليه وآله
إحدى عشرة، وسبعاً، وخمساً، وستاً، وأربعاً» ^٣.

قال الشيخ: الزيادة على الخمس متفنية بالإجماع ^٤.
ومثل خبر عقبة عن الصادق عليه السلام، وسئل عن التكبير على الحائض: «ذاك إلى أهل
البيت ما شاؤوا كثروا» فقيل: «إنهم يكثرور أربعاً» فقال: «ذاك إليهم» ^٥
مع أن هذين الخبرين ظاهران في التفتة

قال الشيخ: ويحتمل أن يريد بالأربع الأذكار بين التكبيرات؛ فإنها أربع ^٦.
كما روى أبو بصير عن الصادق عليه السلام وسئل عن التكبير، فقال: «خمسة»، ثم سئل عن
الصلاة على الحائض، فقال: «أربع»، ثم قيل: «إنها خمس تكبيرات بينهما أربع
صلوات» ^٧.

ومما هو ظاهر في التفتة خبر زرارة، عن الباقر عليه السلام كبر على ابن ابنه أربعاً؛
لقله: «إنما صليت عليه من أجل أهل المدينة؛ كراهية أن يقولوا: لا يصلون على
أطفالهم» ^٨.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٧، ح ٩٨٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٥-٤٧٦، ح ١٨٤٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٢-١٩٣، ح ١٤٣٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧-٤٧٨، ح ١٨٤٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٦، ح ٩٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ١٨٣٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٦، ديل الحديث ٩٨١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٥، ديل الحديث ١٨٣٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨، ح ٩٨٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨، ديل الحديث ٩٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٦، ديل الحديث ١٨٤٦.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨، ح ٩٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٦، ح ١٨٤٢.

٨. راجع الهامش ٣ من ص ٣٣٧.

الخامسة: الأقرب وجوب الأذكار الأربعة: لخبر أبي بصير المذكور^١.
 وخبر أم سلمة عن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى على ميّت كبر
 وتشهد، ثم كبر فصلّى على الأنبياء ودعا، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة
 ودعا للميّت، ثم كبر وانصرف، فلما نهاه الله عن الصلاة على المنافقين كبر وتشهد،
 ثم كبر فصلّى على النبيّين، ثم كبر ودعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة وانصرف ولم يدع
 للميّت»^٢.

ورواية إسماعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام، عن الصادق عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ
 حمد الله ومجّده بعد الأولى، ودعا في الثانية للنبيّ، وفي الثالثة للمؤمنين، وفي
 الرابعة للميّت»^٣.

وعن يونس بن يعقوب، عنه عليه السلام: «إنما هو تكبير، وتسبيح، وتمجيد^٤، وتهليل»^٥.
 وعن يونس، عن الصادق عليه السلام: «الصلاة على الجنائز: التكبيرة الأولى استفتاح
 الصلاة، والثانية الشهادتان، والثالثة الصلاة على النبيّ وأهل بيته والثناء على الله،
 والرابعة له»^٦.

وفي خبر سماعة: سألت عن الصلاة على الميّت؟ فقال: «خمس تكبيرات يقول
 إذا كبر: أشهد أن لا إله إلا الله» إلى آخره^٧.
 وعن أبي ولّاد عن الصادق عليه السلام نحوه^٨.
 هذا، والأصحاب بأجمعهم يذكرون ذلك في كيفية الصلاة، كابني بابويه والجعفي

١. تقدّم قبيل هذا.

٢. راجع الهامش ٨ من ص ٢٥٨.

٣. راجع الهامش ١ من ص ٢٦٠.

٤. في المصدر: «والمجيد» بدل «وتمجيد».

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٧٨، باب من يصلي على الجسدة و... ج ١: الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ١٤٩٦ تهذيب
 الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٢، ح ٤٧٥.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨-٣١٩، ح ٩٨٧.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٨٢-١٨٣، باب الصلاة على المؤمن و... ج ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١، ح ٤٢٥.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٨٤، باب الصلاة على المؤمن و... ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١-١٩٢، ح ٤٢٦.

والشيخين وأتباعهما وابن إدريس^١، ولم يصرح أحد منهم بتدب الأذكار، والمذكور في بيان الواجب ظاهره الوجوب.

فإن قلت: قد روى زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر^{عليه السلام}: «ليس في الصلاة على الميت قراءة ولا دعاء مؤقت، إلا أن تدعو بما بدا لك، وأحقّ الأموات أن يدعى له أن يبدأ بالصلاة على رسول الله^{صلى الله عليه وآله}»^٢؛ ولهذا قال ابن الحنيد ليس في الدعاء بين التكبيرات شيء مؤقت لا يجوز غيره.

قلت: نحن لا نوقت لفظاً بعينه، بل نوجب مدلول ما اشتركت فيه الروايات بأية عبارة كانت، ولأن الغاية من الصلاة الدعاء للميت فيجب تحصيلاً لها، فيجب الباقي؛ إذ لا قائل بالفرق.

السادسة روى أبو ولاد عن الصادق^{عليه السلام}: «نقول إذا كبرت: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، اللهم صل على محمد وآل محمد، اللهم إن هذا المسبى قدامنا عبدك وابن عبدك، وقد قبضت روحه إليك، وقد احتاج إلى رحمتك، وأنت غني عن عدايه، اللهم إنا لا نعلم من ظاهره إلا حبراً، وأنت أعلم بسريره، اللهم إن كان محسناً فضاعف إحسانه، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن إساءته»^٣ ثم تكبر الثانية وتعمل ذلك في كل تكبيرة^٤.

ونحوه عن الحلبي عن الصادق^{عليه السلام}.

وفي رواية سماعة: «يقول إذا كبر: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وآل محمد وعلى آئته الهدى، واغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين

١ المقية، ج ١، ص ١٦٣-١٦٤؛ المقية، ص ٦٤-٦٥ الهداية، ص ١١٢-١١٣؛ المفصلة، ص ٢٢٧-٢٢٨؛ النهاية، ص ١٤٥؛ المبسوط، ج ١، ص ١٨٤-١٨٥؛ مراسم، ص ١٧٩؛ المهدب، ج ١، ص ١٣٠؛ السرائر، ج ١، ص ٢٥٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٩، ج ٤٢٩.

٣ في «ث» والكافي «سَيِّئَاتِهِ» بدل «إِسَاءَتِهِ».

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٨٤، باب الصلاة على المؤمن و . ج ٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١-١٩٢، ج ٤٣٦.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٨٤، باب الصلاة على المؤمن و . ج ٤.

آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم، اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا من المؤمنين والمؤمنات، وآلف بين قلوبنا على قلوب خيارنا، واهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم، فإن قطع عليك التكبيرة الثانية فلا يضرك، فقل: اللهم هذا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، وننت أعلم به منك^١، افتقر إليك واستغنيت عنه، اللهم تجاوز عن سيئاته، ويزد في حسناته، واغفر له وارحمه، ونور [له]^٢ في قبره، ولقنه حجبته، وألحقه بنبيه، ولا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، قل هذا حتى تفرغ من الخمس تكبيرات^٣.

وبهذا صدر في الكافي^٤، ثم أسند عن الحلبي وزرارة^٥، عن الصادق عليه السلام: «يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله»، ثم ذكر الدعاء للميت، وفيه: «وافسح له في قبره، واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله»، ثم يكبر الثانية، ويقول: اللهم إن كان زاكياً فزكه، وإن كان خاطئاً فاغفر له، ثم يكبر الثالثة، ويقول: اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، ثم يكبر الرابعة، ويقول: اللهم اكتبه عندك في عتق^٦، واخلف له على عقبه في الفارين، واجعله من رفقاء محمد صلى الله عليه وآله^٧.

وعن الحلبي عنه عليه السلام بعد كل تكبيرة: التشهد، والصلاة، والدعاء للميت، وفيه: «اللهم اسلك بنا وبه سبيل الهدى، واهدنا وبنّا (إلى) صراطك المستقيم»^٨ وفي رواية عمّار عن الصادق عليه السلام: «نكبر ونقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلموا تسليماً، اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وبارك على محمد وآل محمد، كما صليت وباركت

١ كلمة «منّا» لم ترد في تهذيب الأحكام، وبديها في الكافي «متي».

٢ ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١، ح ٤٣٥.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٨٢ - ١٨٣، باب الصلاة على المؤمن و... ح ١.

٥ في المصدر «عن الحلبي عن زرارة».

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٨٣، باب الصلاة على المؤمن و... ح ٢.

٧ راجع الهامش ٦.

على إبراهيم وآل إبراهيم، إِنَّكَ حميد مجيد، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَئِمَّةِ
المسلمين، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ عَبْدُكَ فَلَانُ وَأَنْتَ أَعْلَمُ
بِهِ، اللَّهُمَّ أَلْحَقْهُ بِنَبِيِّهِ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ، وَصَقِّدْ رُوحَهُ، وَلَقِّنْهُ حَبِيبَتَهُ،
وَاجْعَلْ مَا عِنْدَكَ خَيْرًا لَهُ، وَارْحَمْهُ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا كَانَ فِيهِ، اللَّهُمَّ عِنْدَكَ نَحْتَسِبُهُ
فَلَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ، اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ، تَقُولُ هَذَا فِي الثَّانِيَةِ وَالثَّالِثَةِ
وَالرَّابِعَةِ، فَإِذَا كَثُرَتِ الْخَامِسَةُ، قُلْ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ، وَتَوَفَّنِي عَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا
إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ، اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ^١.

وهذه الروايات مشتركة في تكرار الدعاء له بين التكميرات، وفي أكثرها تكرار
جميع الأذكار، وتفردت الأخيرة بالدعاء بعد الخامسة. وبحسب لا سمح جوازه، فإن
الدعاء حسن على كل حال.

والمشهور توزيع الأذكار على ما مرَّ، وعمل فيه الشيخ الإجماع^٢، ولا ريب أنه
كلام الجماعة، إلا ابن أبي عقيل والجعفي، فإنهما أوردوا الأذكار الأربعة عقيب كل
تكميرة^٣ وإن تخالفا في الألفاظ.

قال الفاضل^٤: كلاهما جائز^٥.

قلت: لا شمول ذلك على الواجب وزيادة غير منافية مع ورود الروايات بها، وإن
كان العمل بالمشهور أولى، ولكن ينبغي مراعاة هذه الألفاظ تبعاً بما ورد عنهم^٦،
ولذلك أوردناها.

وليقل أيضاً ما ذكره ابن بابويه - بعد لشهادتين -: أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٣٠-٣٣١، ح ١٠٣٤

٢، في ص ٣٦١.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٤، المسألة ٥٤٣

٤ حكاة من ابن أبي عقيل العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٤، المسألة ١٨٨.

٥ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٠٥، المسألة ١٨٨.

يدي الساعة، وفي الدعاء للمنيّة: اللهم اجعله عندك في أعلى علّتين، واخلف على أهله في الغابرين، وارحمه برحمتك يا أرحم الراحمين^١.

وما ذكره المفيد (رحمه الله تعالى) - بعد التشهد -: إلهاً واحداً أحداً فرداً صمداً حياً قيوماً لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، لا إله إلا الله الواحد القهار، ربنا ورب آبائنا الأولين، وفي الدعاء للمؤمنين: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، الأحياء منهم والأموات، وأدخل على موتاهم رافتك ورحمتك، وعلى أحيائهم بركات سماواتك وأرضك، إنك على كل شيء قدير، وبعد الخامسة: اللهم عفوك عفوك^٢.

السابعة. هذا الدعاء للمؤمنين، وأما المستضعف - وهو الذي لا يعرف الحق ولا يعاند فيه، ولا يوالي أحداً بعينه، وقال في المنيّة: يعرف بالولاء، ويتوقف عن البراءة - فليقل ما رواه الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام: «إن كان منافقاً^٣ مستضعفاً فكبر وقل: اللهم اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب المحيم»^٤ وزاد الجعفي إلى آخر الآيات.

وفي رواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «ربنا اغفر» إلى آخر الآيتين^٥. قال الصدوق: إن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة، لا على وجه الولاية^٦، لرواية الحلبي عن الصادق عليه السلام^٧. وفي مرسل ابن فضال عنه: «الترحم على جهة الولاية والشفاعة»^٨.

١. الفقيه، ج ١، ص ١٦٣ - ١٦٤: المقنع، ص ٦٤ - ٦٥: الهدية، ص ١١٢ - ١١٣.

٢. المقنعة، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

٣. في المصدر «واقفاً» بدل «منافقاً».

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٨٧، باب الصلاة على المستضعف، ج ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥٠، والآية في سورة غافر (٤٠)، ٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٨٦ - ١٨٧، باب الصلاة على المستضعف، ح ١، والآيتان في سورة غافر (٤٠)، ٧ - ٨.

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٦٩، دين الحديث ٤٩١.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٨٧، باب الصلاة على المستضعف، ح ٣.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٨٧، باب الصلاة على المستضعف، ح ٤.

وإن كان مجهولاً قال ما رواه ثابت أبو المقدام: سمعتُ أبا جعفر عليه السلام يقول على جنازة لقوم من جيرته: «اللهم إني خلقت هذه النفوس وأنت تميتها وأنت تحييتها وأنت أعلم بسرّاتها وعلايتها منا ومستقرّها ومستودعها، اللهم وهذا عبدك ولا أعلم منه شيئاً^١ وأنت أعلم به، وقد جئتُك شافعين له بعد موته، فإن كان مستوجباً فشققنا فيه، واحشره مع مَنْ كان يتولاه»^٢.

وقال الصدوق عليه السلام: يقول. اللهم هذه [النفوس]^٣ أنت أحييتها وأنت أمتها، اللهم ولها ما تولّت واحشرها مع مَنْ أحبّت^٤.

وروى إسماعيل بن عبد الحالق عن صادق عليه السلام في صلاة الحازة: «اللهم أنت خلقت هذه النفس وأنت أمتها، تعلم سرّها وعلايتها، أتيك شافعين فيها فشققنا، ولها ما تولّت، واحشرها مع مَنْ أحبّت»^٥.

وروي عن الحلبي، عن الصادق عليه السلام في المجهول «اللهم إن كان يحبّ الخير وأهله فاعفر له وارحمه وتجاوز عنه»^٦.

وإن كان طعماً فليعل ما رواه زيد بن عليّ عن أبيه، عن عليّ عليه السلام: «اللهم اجعله لأبويه ولنا سلفاً وفرطاً وأجرأ»^٧.

والفرط الأجر المتقدّم

وقال المعيد عليه السلام: يقول اللهم هذا الطغر كما خلقتَه قادراً وقبضته طاهراً، فاجعله لأبويه نوراً، وارزقنا أجره، ولا تفتنّا بعده^٨.

١ في تهذيب الأحكام: «سوءاً» بدل «شراً»

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٨٨، باب الصلاة على المستصعب، ح ٦: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥١

٣. ما بين المعرفين أثبتناه من المصدر

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، دليل الحديث ٤٨٩: المقنع، ص ٦٩: الهدية، ص ١١٤.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٨٥، باب الصلاة على المؤمن و...، ح ٦

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٨٧، باب الصلاة على المستصعب، ح ٣: الفقيه، ج ١، ص ١٦٨، ح ٤٩١.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٥-١٩٦، ح ٤٤٩.

٨. المقنعة، ص ٢٢٩

وفي الشرائع: سأل الله أن يجعله مصلحاً لحال أبيه، شافعاً فيه.^١
 وإن كان ناصباً فليقل ما رواه عامر بن السمط، عن الصادق عليه السلام: «أن منافقاً مات
 فخرج الحسين عليه السلام، فقال مولى له: أفر من جنازته، فقال: قُم عن يميني فما تسمعي
 أقول فقل مثله، فلما أن كبر عليه وليه، قال الحسين: الله أكبر، اللهم العن عبدك ألف
 لعنة مؤتلفة غير مختلفة، اللهم أخز عبدك في عبادك وبلادك، وأصله حرّ نارك، وأذقه
 أشدّ عذابك، فإنه كان يتولى أعداءك، ويعادي أولياءك، ويبغض أهل بيت نبيك»^٢.
 ونحوه رواية صفوان الجمال عن الصادق عليه السلام في القضية بعينها، وقال فيها: فرفع
 يده، يعني الحسين عليه السلام^٣.

وعن الحلبي عنه عليه السلام: «اللهم إن فلاناً لا يعلم إلا أنه عدو لك ولرسولك، فاحش
 قبره ناراً، واحش جوفه ناراً، وعخله إلى النار، فإنه كان يتولى أعداءك ويعادي
 أولياءك ويبغض أهل بيت نبيك»^٤. اللهم ضيق عليه قبره - وذكر ابن أبي عقيل أن
 ذلك المنافق سعيد بن العاص - فإذا رفع فقل: اللهم لا ترفعه ولا تركه»^٥.
 وعن محمد بن مسلم، عن أحمد بن محمد: «إن كان جاحداً للحق فقل: اللهم املأ
 جوفه ناراً، وقبره ناراً، وسلط عليه الحيات والعقارب، قاله أبي لامرأة سوء من بني
 أمية، وزاد واجعل الشيطان [لها] قريناً»^٦. فسأله محمد بن مسلم: لأي شيء؟ فقال:
 «تعضضها الحيات، وتلسعها العقارب، والشيطان يقارنها في قبرها»، قال أو تجد ألم
 ذلك؟ قال: «نعم شديداً»^٧.

وعن الحلبي، عن الصادق عليه السلام، قال: «لما مات عبد الله بن أبي قال النبي صلى الله عليه وآله
 حضر جنازته: اللهم احش جوفه ناراً، واملأ قبره ناراً، وأصله ناراً»^٨.

١. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٩٧.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٨٨ - ١٨٩، باب الصلاة على الناصب، ح ١٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٧، ح ٤٥٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٨٩، باب الصلاة على الناصب، ح ١٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٤٩٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٨٩، باب الصلاة على الناصب، ح ١٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٨، ح ٤٩١.

٥. بدل ما بين المعقوفين من «ث. ق» والطبعة المحرقة: «له»، والمثبت كما في المصدر.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٨٩ - ١٩٠، باب الصلاة على الناصب، ح ٥.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٨٨، باب الصلاة على الناصب، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٦، ح ٤٥٢.

قلت: الظاهر أن الدعاء على هذا القسم غير واجب؛ لأن التكبير عليه أربع وبها يخرج من الصلاة.

وفي الدعاء للمرأة يقول: اللهم أمتك بنت أمتك، ثم يلحقها علامة التأنيث إلى آخر الدعاء.

وللعامة عن النبي ﷺ دعوات في صلاة الميت:

ففي الصحيح رواية عوف بن مالك: «اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واعمله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً حيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وأدخله الجنة، وفي فتنة القبر، وعذاب النار». قال عوف: حتى تمنيت أن أكون ذلك الميت^١.

وفي الحسان: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وعائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، اللهم من أحسنه منا فأحبه على الإسلام، ومن توفيته منا فنوفه على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده»^٢.

ومن الحسان رواية واثله بن الأسقع: «اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك، فقه من فتنة قبر وعذاب النار، وأنت أهل الوفاء والحق، اللهم اغفر له وارحمه، إنك أنت الغفور الرحيم»^٣.

للأمانة لا تجب فيها الطهارة إجماعاً منا، فتجوز للجنب والحائض والمحدث؛ لأن الغرض الدعاء وهي غير واجبة فيه.

وعليه نبه خبر يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام، وسأله عن فعلها على غير وضوء، فقال: «نعم، إنما هي تكبير وتسبيح وتمجيد^٤ وتهليل، كما تكبر وتسبح في بيتك على غير وضوء»^٥.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٢-٦٦٣، ح ٨٥/٩٦٣، سنن النسائي، ج ٤، ص ٧٥، ح ١٩٧٩.

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٠، ح ١٤٩٨، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١١، ح ٣٢٠١.

٣. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٨٠-٤٨١، ح ١٤٩٩، سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١١، ح ٣٢٠٢.

٤. في المصدر: «تمجيد» بدل «تمجيد».

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ١٤٩٦، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧٥، وقد تقدم مثله في ص ٣٦١.

وروى عبد الرحمن بن أبي عبد الله ومحمد بن مسلم ومن أخبر عبد الله بن
 المغيرة جميعاً عنه عليه السلام: جواز صلاة الحائض على الجنابة ^١.
 وكذا مرسل حريز عنه عليه السلام في صلاة الحائض، معللاً بأنه لا ركوع فيها ولا
 سجود، وقال: «الجنب يقيم ويصلي عليها» ^٢.
 وروى سماعة عنه عليه السلام: تقيم الحائض إذا حضرت الجنابة ^٣.
 نعم، تستحب؛ لرواية عبد الحميد بن سعد، عن أبي الحسن عليه السلام: «تكون على طهر
 أحب إليّ» ^٤، وخصوصاً للإمام، حتى أن ابن الجنيد قال: لا بأس بالتيمة إلا للإمام
 إن علم أن خلفه متوضئاً، ولا بأس بالصلاة للمأموم عليها بغير طهارة ^٥.
 وكأن نظره إلى إطلاق الخبر بکراهة انتظام المتوضئ بالمتيمم ^٦.
 قلنا: ذلك في الصلاة الحقيقية.

القاسعة. لا تجب فيها القراءة باتفاقنا؛ لرواية ابن مسعود: لم يوقت لنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة الجنابة قولاً ولا قراءة، اختر من طيب القول ما شئت ^٧.
 ولما مر ^٨

وعن إسماعيل الجعفي، عن الباقر عليه السلام: «يس في الصلاة على الميت قراءة» ^٩.
 وفي الأحاديث لم تذكر القراءة إلا في حديثين
 أحدهما عن علي بن سويد، عن الرضا عليه السلام - فيما نعلم - «تقرأ في الأولى بأم

١. الكافي، ج ٣، ص ١٧٩، باب الصلاة النساء على الجنابة، ح ٣ و ٤: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.
 ح ٤٧٨ - ٤٧٩ و ٤٨٢.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٧٩، باب الصلاة النساء على الجنابة، ح ١٥: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٨٠.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، ح ١٤٩٨: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٤٨١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ١٧٨، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٣، ح ٤٧١.

٥. حكاية عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٦، المسألة ٢٠٢.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦٦، ح ٣٦٢ - ٣٦١: الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٤، ح ١٦٣٥.

٧. المنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٦٦، المسألة ١٥٥٧، الشرح الكبير المطبوع مع المنى، ج ٢، ص ٣٤٤.

٨. ص ٣٦١.

٩. الكافي، ج ٣، ص ١٨٥، باب أنه ليس في الصلاة دعاء موقت. ح ١٠: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٣ - ١٩٤.

ح ٤٤٢: الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٦ - ٤٧٧، ح ١٨٤٣.

الكتاب، وفي الثانية تصلي على النبي ﷺ وتدعو في الثالثة للمؤمنين، وتدعو في الرابعة لميتك»^١.

قال الشيخ: أول ما فيه أن الروي شذو في كونه الرضا ﷺ، وكما يكون شاكاً يجوز أن يكون قد وهم في القراءة، ولأنه رواه بطريق آخر عن الكاظم ﷺ^٢. واضطراب النقل دليل الضعف، ولو صح حمل على التقية^٣.

والثاني: عن عبد الله بن ميمون القداح، عن الصادق ﷺ، عن أبيه: «أن علياً ﷺ كان إذا صلى على ميت يقرأ بفانحة الكتاب، ويصلي على النبي وآله (صلى الله عليهم)»^٤. وحمله الشيخ أيضاً على التقية^٥.

فرع: قال الشيخ في الخلاف، تكره لقراءة^٦

وكأنه نظر إلى أنه تكلف ما لم يثبت شرعه.

ويمكن أن يقال بعدم الكراهية، لأن القرآن في نفسه حسن ما لم يثبت السهي عنه، والأخبار خالية عن النهي. وعائتها النفي، وكذا كلام الأصحاب. لكن الشيخ نقل الإجماع بعد ذلك^٧، وقد يفهم منه الإجماع على الكراهية، ونحن فلم نر أحداً ذكر الكراهية فضلاً عن الإجماع عليها.

العاشرة: أجمع الأصحاب على سقوط التسليم فيها، وظاهرهم عدم مشروعيتها فضلاً عن استحبابها.

قال في الخلاف: ليس فيها تسليم، وحتج عليه بإجماع الفرقة، ونقل عن العامة التسليم على اختلافهم في كونه فرضاً أو سنة^٨.

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٤٤٠: الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٤.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٣، ح ٤٤١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٣، دليل الحديث ٤٤٠ و ٤٤١.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٩، ح ١٩٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٩، دليل الحديث ١٩٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، دين الحديث ١٨٤٥.

٦ والخلاف، ج ١، ص ٧٢٣، المسألة ٥٤٢.

٨ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٤، المسألة ٥٤٤.

وهو يفهم كونه عنده غير سنة.

وقال ابن الجنيّد: ولا أَسْتَحِبُّ التَّسْلِيمَ فِيهَا، فَإِنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَوَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ^١.
وهذا يدلُّ على شرعيّته للإمام وعدم استحبابه لغيره، أو على جوازه للإمام من غير استحباب، بخلاف غيره.

واحتجَّ المرتضى بعد الإجماع بأنَّ ميناها على التخفيف؛ ولهذا حُذِفَ مِنْهَا
الركوع والسجود، فغير مُتَكَرِّرٍ أَنْ يُعْدَفَ التَّسْلِيمُ^٢.
وقال ابن أبي عقيل:

لَا يَسْلَمُ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيمَ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي فِيهَا الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ؛ وَلِذَلِكَ^٣ لَا تَسْلِيمَ فِي
صَلَاةِ الْخَوْفِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ.

لنا على عدمه في الجملة إطباق الأصحاب على تركه علماً وعملاً.
وخبر الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ تَسْلِيمٌ»^٤
وعن الحلبي - بطريق آخر - وعن زرارة عن الباقر والصادق عليه السلام: «لَيْسَ فِي
الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ تَسْلِيمٌ»^٥.

وعن إسماعيل بن سعد الأشعري عن الرضا عليه السلام: «لَا سَلَامَ فِيهَا»^٦.
وفي خبر أم سلمة: «ثُمَّ كَبَّرَ وَاصْرَفَ»^٧. ولم يذكر التسليم، وكذا في أكثر الأخبار.
وقد أورد في التهذيب التسليم في أربعة أخبار:
مضمّر سماعة: «فَإِذَا فَرَغْتَ سَلَّمْتَ عَنْ يَمِينِكَ»^٨.

١. حكاه عنه العلامة في مختلف الشريعة، ج ٢، ص ٣٠٧، المسألة ١٩٠.

٢. الانتصار، ص ١٧٦ - ١٧٧، المسألة ٧٧.

٣. في «ث. ق.» وكذلك.

٤. الكافي، ج ٢، ص ١٨٥، باب أنه ليس في الصلاة دعاء موقت. ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٢.
ح ١٤٣٧ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٨٥، باب أنه ليس في الصلاة دعاء موقت. ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٢.
ح ١٤٣٨ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧، ح ١٨٤٧.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٢ - ١٩٣، ح ٤٣٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٧ - ٤٧٨، ح ١٨٤٨.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٨١، باب علّة تكبير النفس على قبضتها ح ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٩ - ١٩٠، ح ٤٣١.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١، ح ٤٣٥.

وهو يعطي التسليم مطلقاً.

وخبر الحسين^١ بن أحمد المنقري عن يونس، عن الصادق^{عليه السلام}: «والخامسة يسلم، ويقف مقدار ما بين التكبيرتين، ولا يبرح حتى يُحمل السرير من بين يديه»^٢.
وخبر عمار عن الصادق^{عليه السلام}: سئل عن ميتٍ صَلَّى عليه، ولَمَّا سَلَّمَ الإمام فإِذَا الميت مقلوب^٣.

وهذان يدلان على تسليم الإمام، وشأنهما حكاية فعل الإمام، إلا أنه لم يذكر إنكار المعصوم إياه.

وخبر عمار عنه^{عليه السلام}: سأله عن الصلاة على الميت، فقال: «تكبر» - إلى قوله -: «اللهم عفوك عفوك، وتسلم»^٤.

وهذا كالأول في إطلاق التسليم.

وهي بأسرها ضعيفة الإسناد، معارضة للمشهور، محمولة على التقية.
وأما شرعية التسليم استحباباً أو جوازاً فالكلام فيه كالقراءة، إذ الإجماع المعلوم إنما هو على عدم وجوبه، ومع التقية لا ريب فيه.

الحادية عشرة: يجب فيها استقبال المصلي^٥، إتباعاً لها بسائر الصلوات.
وفي وجوب إزالة الخبث عنه وعن ثوبه نظر؛ من الأصل وأنها دعاء، وأحقية الخبث بالنسبة إلى الحدث، ومن ثم صحت الصلاة مع الخبث، لا مع بقاء حكم الحدث، ومن إطلاق التسمية بالصلاة اني يشترط فيها ذلك، وللاحتياط.

ولم أقف في هذا على نص ولا فتوى.

ويجب الاستقبال بالميت، بأن يوضع رأسه عن يمين المصلي مستلقياً ورجلاه إلى يسار المصلي، قال ابن حمزة: بعيت لو اضطجع على يمينه لكان بإزاء القبلة^٥؛

١ في المصدر، «الحسن».

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٨-٣١٩، ج ٩٨٧.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠١، ج ١٧٠، ص ٣٢٣-٣٢٤، ج ١٠٠٤.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٠-٣٢١، ج ١٠٢٤.

٥ الوسيطة، ص ١١٨.

تأشياً بالنبي ﷺ والأئمة ﷺ.

ولدلالة خبر عمار عن الصادق عليه، حيث قال: وسئل عن ميتٍ صَلَّى عليه فلما سلم الإمام فإذا الميت مقلوبٍ رِخْلَاهُ إلى موضع رأسه، قال: «يُسَوَّى، وتعاد الصلاة عليه وإن كان قد حُمِلَ ما لم يدفن، فإن كان قد دفن فقد مضت الصلاة عليه، لا يصلي عليه وهو مدفون»^١.

والأصحاب عاملون بهذه الأحكام كلها

ويجب أن يكون أمام المصلي بغير تباعد فاحش، ولا يجوز التباعد بمائتي ذراع، ولو كان خلف المصلي لم يصحَّ عندنا، والحمل على الغائب خطأ على خطأ، وإنما يجب الاستقبال مع الإمكان، فيسقط لو تعذر من المصلي أو الجنازة، كالمصلوب الذي يتعذر إنزاله، كما روى أبو هاشم الجعفري عن الرضا عليه: «إن كان وجه المصلوب إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، فإن كان قعاه إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، فإن بين المشرق والمغرب قبلة، وإن كان منكبه الأيسر إلى القبلة فقم على منكبه الأيمن، فإن كان منكبه الأيمن إلى القبلة فقم على منكبه الأيسر، وكيف كان منحرفاً فلا تزالن مناكبه، وليكن وجهك إلى بين المشرق والمغرب، ولا تستقبله ولا تستديره البتة»، قال الرضا عليه: «أما علمت أن جدي صلى على عمه^٢»، يعني الصادق عليه وزيداً عليه.

وهذه الرواية وإن كانت غريبة نادرة كما قال الصدوق^٣، وأكثر الأصحاب لم يذكروا مضمونها في كتبهم، إلا أنه ليس لها معارض ولا راد.

وقد قال أبو الصلاح وابن زهرة: يصلي على المصلوب، ولا يستقبل وجهه الإمام في التوجه^٤، فكأنهما عاملان بها، وكذا صاحب الجامع الشيخ نجيب الدين يحيى بن

١ الكافي، ج ٣، ص ١٧٤ - ١٧٥، باب جنازة الرجال والنساء، ج ١، ص ٢٠١، ج ٤٧٠، و ص ٣٢٢ - ٣٢٣، ج ١، ص ٤٨٢ - ٤٨٣، ج ١، ص ١٨٧٠.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢١٥، باب الصلاة على المصلوب، و - ج ٢، ص ٢٢٢، أخبار الرضا عليه، ج ١، ص ٢٣٢، الباب ٢٦، ج ١٨، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٧، ج ١٠٢٦.

٣ عيون أخبار الرضا عليه، ج ١، ص ٢٣٢، الباب ٢٦، ج ٨.

٤ الكافي في الفقه، ص ١٥٧، عية الخروج، ج ١، ص ١٠٥.

سعيد^١، والفاضل في المختلف قال: إن عمل بها فلا بأس^٢.
وابن إدريس نقل عن بعض الأصحاب إن صَلَّى عليه وهو على خشبته استقبل
وجهه وجه المصلي، ويكون هو مستدير القبلة، ثم حَكَمَ بأن الأظهر إنزاله بعد
الثلاثة، والصلاة عليه^٣.

قلت: هذا النقل لم يظفر به، وإنزاله قد يتعذر كما هي قصة زيد^٤.
لثانية عشرة: الأجود ترك ما يُترك في ذات الركوع، والإبطال بما تبطل به، خلا
ما يتعلق بالحدث والخبث على ما تقدّم^٥.

والشاك في عدد تكبيراتها يبنى على الأقل؛ لأنه المتيقن.
فلو فعله ثم ذكر سيفه فالأقرب الصحة، بناء على أن التكبير ذكر حسن في نفسه.
ويحتمل البطلان؛ لأنه ركن زيد.

أما زيادة الدعوات فلا تضر قطعاً.
ولو صَلَّى قاعداً ناسياً، فالأولى البطلان أيضاً، لركنية القيام، وكذا لو قعد في
بعضها ناسياً إن أتى بالكبير فيه.

المطلب الثاني في سننها

وفيه مسائل:

الأولى: يستحب كثرة المصلين، لرحاء مجاب الدعوة فيهم.
وفي الأربعين بلاع.

ففي الصحاح عن النبي ﷺ «ما من مسلم يموت، فيقوم على جنازته أربعون
رجلاً لا يشركون بالله شيئاً، إلّا شفّعهم الله فيه»^٦.

١. الجامع للمصنف، ص ١٢٢.

٢. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١١، المسألة ١٩٥.

٣. المبررات، ج ١، ص ١٧٠.

٤. راجع الإرشاد، ج ٢، ص ١٧٣ (ضمن مصنفات شيخ المعيد، ج ١١).

٥. في ص ٣٦٨ و ٣٧٢.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥٥، ح ٥٩١٩٤٨ - مس بي دلود، ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٣١٧٠.

وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ يَزِيدٍ^١، عَنِ الصَّادِقِ^٢، «إِذَا مَاتَ الْمُؤْمِنُ فَحَضَرَ جَنَازَتَهُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالُوا: النِّهَمُ إِنَّ لَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ أَجَزْتُ شَهَادَتَكُمْ، وَغُفِرَتْ لَهُ مَا عَلِمْتُ مِنَّا لَا تَعْلَمُونَ»^٣.

وَالْمِائَةُ أَهْلُهَا؛ لَمَّا فِي الصَّحَاحِ عَنِ السَّيِّ^٤: «مَا مِنْ مَيِّتٍ، يَصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً كُلَّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ»^٥.

وَأَقَلُّ الْفَضْلِ اثْنَانِ؛ لَمَّا فِي الصَّحَاحِ عَنْهُ^٦ «أَيُّمَا مُؤْمِنٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، قُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وِثَلَاثَةٌ»، قُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ». ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ^٧.

وَعَنْهُ^٨ مِنَ الصَّحَاحِ: أَنَّهُمْ مَرُّوا بِجَارَةٍ فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ السَّيِّ^٩: «وَحَبِيتَ»، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ «وَحَبِيتَ»، فَقِيلَ لَهُ^{١٠}: مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ: «هَذَا أَتَيْنِي عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَحَبِيتُ لَهُ الْجَنَّةَ، وَهَذَا أَتَيْنِي عَلَيْهِ شَرًّا فَوَحَبِيتُ لَهُ الْبَارَ، الْمُؤْمِنُونَ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»^{١١}.

قَالَ الْفَاضِلُ: وَلِيَكُونُوا ثَلَاثَةً صَفُوفٌ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ السَّيِّ^{١٢}: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صَفُوفٍ فَقَدْ أُوجِبَ»^{١٣}.

قُلْتُ: الْحَبْرُ عَامِّي، وَلَكِنْ فَضَائِلُ الْأَعْمَالِ رُبَّمَا تَتَبَت بِالْخَبَرِ الضَّعِيفِ.

وَيَسْتَحِبُّ تَمْوِئَةَ الصَّفِّ^{١٤}، كَالْمَكْتُوبَةِ؛ لَمَّا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١. هُوَ الْكَافِي «عُمَرُ بْنُ يَزِيدٍ».

٢. الْكَافِي، ج ٢، ص ٢٥٤، بَابُ الْوَادِرِ، ح ١١٤، الْفَقِيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ١٧٢.

٣. صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ٢، ص ٦٥٤، ح ١٥٨/١٤٧، سِرِّ النَّسَائِيِّ، ج ٤، ص ٧٧، ح ١٩٨٧.

٤. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦١، ح ١٣٠٢.

٥. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٣٠١؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ٢، ص ٦٥٥، ح ٦٠/٩٤٩.

٦. تَذَكُّرَةُ الْفُقَهَاءِ، ج ٢، ص ٦٣، الْفَرْعُ «ب» مِنَ الْمَسْأَلَةِ ٢١٢، وَالرَّوَايَةُ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، ج ٣، ص ٣٤٧.

ح ١١٠٢٨، وَتَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٦، ص ٥١١؛ وَالتَّحْقِيقُ الْمَطْبُوعُ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ، ج ٢، ص ٣٧١، الْمَسْأَلَةُ

١٥٦٩، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ الْمَطْبُوعُ مَعَ الْمُنْهَى، ج ٢، ص ٢٤٨.

٧. فِي «ق»: «الْصَّفُوفُ».

وقول عطاء بعدم استحياب التسوية هما^١ مخائف للإجماع.
 ووقوف الواحد خلفه وإن كان رجلاً؛ لخبر اليسع بن عبد الله^٢ القمي عن
 الصادق عليه السلام: «يقوم حلفه، ولا يقوم بجنبه»^٣
 والظاهر أن المرأتين تقفان صفّاً؛ لظاهر الخبر في صلاتهن على الجنابة^٤، ولأنّه
 أنسب بالستر.
 وكذلك العاريان.

وأفضل الصفوف المؤخّر؛ لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ:
 خير الصفوف في الصلاة المقدّم، وفي الجنائر المؤخّر؛ لأنّه سترة للنساء»^٥.
 وجعل الصدوق سبب الخبر ترغيب لساء في التأخر، منعاً لهنّ عن الاختلاط
 بالرجال في الصلاة، كما كنّ يصلّين على عهد النبي ﷺ ويتقدّمن، وإن كان الحكم
 بالأفضليّة عامّاً لهنّ وللرجال^٦.

الثانية يستحبّ نزع الحذاء، لا الخفّ لخبر سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام:
 «لا يصلّي على الحذاء بحذاء، ولا بأحد الخفّ»^٧.
 قال في المفتح:

روى أنّه لا يجوز للرجل أن يصنّي على حذاءه بعمل حذو، وكان محمّد بن
 الحسن يقول: كيف تجوز صلاة مريضة به ولا تجوز صلاة الجنابة؟ وكان يقول:
 لا نعرف ألهي عن ذلك إلّا من روى به محمّد بن موسى الهمداني وكان كذلكاً

١ المصنف المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٧٢ المسألة ١٥٧، الشرح الكبير المطبوع مع المصنف، ج ٢، ص ٢٤٨.

٢ في تهذيب الأحكام: «القاسم بن عبيد الله».

٣ الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب مآدر، ج ١١، الصفة، ج ١، ص ١٦٦، ج ٤٧٧، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٩، ج ٩٩٠.

٤ الفقيه، ج ١، ص ٣٩٧، ج ١١٧٩، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ج ٤٨٨، الاستبصار، ج ١، ص ٤٢٧، ج ١٦٤٨.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب مآدر، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣١٩-٣٢٠، ج ٩٩١.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٦٩، دليل الحديث ٤٩٣.

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب مآدر، ج ١٢، تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٦، ج ٤٩١.

- قال الصدوق: - وصدق في ذلك، لا أني لا أعرف عن غيره رخصة، وأعرف النهي وإن كان عن غير ثقة، ولا يرد بخبر بغير خبر معارض^١.

قلت: قد روى الكليني عن عدّة عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران، عن سيف بن عميرة ما قلناه^٢، وهذا طريق غير طريق الهمداني، إلا أن يفرّق بين العزاء ونعل الحدو.

وأحتج في الاعتبار على استحباب العفاء - وهو عبارة ابن البراج^٣ - بما روي عن بعض الصحابة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُمَا اللَّهُ عَلَى النَّارِ»^٤، ولأنّه موضع اتعاظ، فناسب التذلل بالعفاء^٥.

قلت: استحباب العفاء يعطي استحباب نزع الخُفّ.

والشيخ وابن الجنيد ويحيى بن سعيد استثنوه^٦، والخبر^٧ ناطق به.

وفي التذكرة اختار عدم نزع الخُفّ، واحتج بحجّة المعبر^٨.

وهو ما لو ذكر الدليل المخرج للخُفّ عن مدلول الحديث.

الثالثة: ينبغي أن يكون بين الإمام والميت شيء يسير، قاله الشيخ^٩ والجماعة^{١٠}، وكأنّه للتعزّز عن التباعد عنها.

ويستحبّ إيقاعها في المواضع المعتادة، قاله الأصحاب: إمّا للتبرّك بها لكثرة من صلّى فيها، وإمّا لأنّ السامع بموته يقصدها

١. لم يجده في المقع.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب نادر، ح ٢.

٣. المذهب، ج ١، ص ١٣٠.

٤. مستد أحمد، ج ٤، ص ٥٢٧، ح ١٥٥٠٥.

٥. المعبر، ج ٢، ص ٢٥٥.

٦. النهاية، ص ١٤٥، المبسوط، ج ١، ص ١٨٤، الجامع للشرائع، ص ١٢٢.

٧. راجع الهامش ٤.

٨. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٣ - ٦٤، الفرع «ده» من المسألة ٢١٢.

٩. النهاية، ص ١٤٤، المبسوط، ج ١، ص ١٨٤.

١٠. كالتعلي في شرائع، ج ١، ص ٢٥٩؛ وابن البراج في المذهب، ج ١، ص ١٣٠، والعلامة في تذكرة الفقهاء، ج ٢،

ص ٦٣، الفرع «ده» من المسألة ٢١٢.

ويكره إيقاعها في المساجد - إلا بمكة - خوفاً من التلطيخ.
ولرواية أبي بكر بن عيسى العلوي عن الكاظم عليه السلام: أنه منع من الصلاة على جنازة في المسجد، وقال: «إن الحائز لا يصلي عليها في المساجد»^١ فيحمل على الكراهة، جمعاً بينه وبين خبر الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام وسأله هل يصلي على الميت في المسجد؟ قال: «نعم»^٢، ومثله خبر محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام^٣.

ومسجد مكة استثناء الشيخ في الخلاف من الكراهية، واحتج بالإجماع عقيب ذكر الكراهية والاستثناء^٤.

قلت: لعله لكونها مسجداً بأسرها، كما في حق المعتكف وصلاة العيد.
وقال ابن الحنيد: لا بأس بها في الحوامع، وحيث يجتمع الناس على الجنازة، دون المساحد الصغار.

الرابعة: لا كراهة في فعلها في الأوقات الخمسة في أشهر الأخبار، لأنها دعاء مجزئ، وواجبة، وذات سبب.

ولخبر محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام: «يصلي على الجنازة في كل ساعة، إنها ليست صلاة ركوع ولا سجود، وإنما تكره عند طلوع الشمس وغروبها التي فيها الركوع والسجود»^٥.

وخبر عبيد الله الحلبي عن الصادق عليه السلام: «لا بأس بالصلاة على الجنازة حين

١ الكافي، ج ٣، ص ١٨٢، باب الصلاة على العنابر. ح ١ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٦، ح ١٠١٦.
الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٣ - ٤٧٤، ح ١٨٣١ وفي «ق» والطبعة الحجرية والاستبصار «المسجد» بدل «المساجد».

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٠، ح ٩٩٢، وص ٣٢٥، ح ١٠١٣، والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٨٢٩.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٩٩٣، وص ٣٢٥، ح ١٠١٤، والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٨٣٠.

٤ الخلاف، ج ١، ص ٧٢١، المسألة ٥٣٨.

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٨٠، باب وقت الصلاة على الجنازة، ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢١، ح ٩٩٨، والاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٤.

تغيب الشمس وحين تطلع، إنما هو استغفار»^١.

ويقرب منه خبر جابر عن الباقر عليه السلام^٢.

وهذه وإن لم يصرح فيها بالخمس فالتعليل يقتضيه.

وخبر محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وسأله هل يمنع شيء من هذه الساعات

عن صلاة العنيزة؟ فقال: «لا»^٣.

وخبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق عليه السلام بكراهيتها حين تصفّر

الشمس وحين تطلع^٤ لا يعارض المشهور، ولشيخ حملة على التقيّة^٥.

ولو اتفقت في وقت حاضرة قال المحقق: تخير ما لم يخف على الميت أو

يخف فوت الحاضرة^٦؛ جمعاً بين رواية جابر عن الباقر عليه السلام وسأله في الصلاة

على العنيزة في وقت مكتوبة، فقال: «عجل الميت، إلا أن تخاف فوت

القريضة»^٧، ورواية هارون بن حمزة عن الصادق عليه السلام: «إذا دخل وقت مكتوبة

فابدأ بها قبل الصلاة على الميت، إلا أن يكون مبطوناً أو نفساء أو نحو

ذلك»^٨.

وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «لا صلاة في وقت صلاة، إذا وجبت

الشمس فصل المغرب، ثم صل على الجنائز»^٩.

فإنه لما تعارضتا في التقديم انتفت الأولوية، وهو معنى التخيير.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٩٩٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٩٩٥، الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٨١٢.

٣. الكافي، ج ٢، ص ١٨٠، باب وقت الصلاة على الجنائز، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢١، ح ٩٩٧.

الاستبصار، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٨١٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢١، ح ١٠٠٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٦.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢١، دليل الحديث ١٠٠٠، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، دليل الحديث ١٨١٦.

٦. المعتمد، ج ٢، ص ٣٦٠.

٧. راجع الهامش ٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٩٩٤.

٩. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٠، ح ٩٩٦.

قلت: الأقرب استحباب تقديم المكتوبة ما لم يخف على الميت؛ لأفضليتها، وعموم أحاديث أفضلية أول الوقت، كما يأتي إن شاء الله، وخير جابر ضعيف السند، مع أن الشيخ وابن البراج وابن إدريس على ما قلناه^١.

فرع: قال في الميسوط، لو تضيقت الحاضرة بدأ بها، إلا أن يخاف ظهور حادثة في الميت فيبدأ به^٢.

وظاهر كلام ابن إدريس أنه مع ضيق الحاضرة تُقدّم على الإطلاق^٣، وقطع به الفاضل في المختلف^٤

وفيه جوابان:

أحدهما لعل الشيخ أراد به تضييق أول الوقتين - كما هو مذهبه - ويكون هدا من قبيل الأعذار الموسوعة للوقت الثاني.

وثانيهما: يمكن أن يقال تقديم الميت أولى، كمنعذ الغير من الفرق عند ضيق الوقت وعدم إمكان الإيلاء. هذا إن لم يكن على ذلك إجماع

أو يقال: تُقدّم الحاضرة؛ لإمكان استدراك الصلاة على القبر، إلا أنه يشكل بأن زمان فعل الحاضرة يخاف فيه على الميت قبل الدفن، فيجب تعجيل دفنه خوفاً من الحادث، ولا يتم إلا بالصلاة، على أنه يمكن هنا تأخر الصلاة عليه عن الدفن إذا حيف بسببها، فبقي في الحنفية المعارضة بين المكتوبة ودفنه

ومن هذا يعلم حكم تضييقهما معاً، وما لو جامعت صلاة واجبة غير المكتوبة.

للخامسة: الأفضل وقوف الإمام عند وسط الرجل وصدر المرأة؛ لمرسل عبدالله بن المغيرة عن الصادق عليه السلام: «قال علي عليه السلام: مَنْ صَلَّى عَلَى امْرَأَةٍ فَلَا يَقُومُ وَسْطَهَا، وَيَكُونُ

١. النهاية، ص ١٤٦، المذهب، ج ١، ص ١٣٢، السرائر، ج ١، ص ٣٦٠.

٢. الميسوط، ج ١، ص ١٨٥.

٣. السرائر، ج ١، ص ٣٦٠.

٤. مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٧، المسألة ٢٠٣.

مما يلي صدرها، وإذا صلى على الرجل فليقيم في وسطه»^١
وفي خبر موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام: «إذا صليت على المرأة فقم عند رأسها، وإذا صليت على رجل فقم عند صدره»^٢
قال الشيخ: لا تنافي؛ لأن الشيء يُعبر عنه بما يحاوره.^٣
وعن عمرو بن شمر، عن جابر، عن الباقر عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقوم من الرجل بهيال المرأة، ومن النساء دون ذلك من قبل الصدر»^٤.
وفي الخلاف: يقف عند رأس الرجل وصدر المرأة.^٥
وفي الاستبصار عجل على خبر موسى بن بكر^٦
السادسة: لو تعددوا أحزات الصلاة الواحدة، وعليه دلّت رواية عمار والحلي عن الصادق عليه السلام^٧، ومحمد بن مسلم عن أحدهما^٨، ومضمرة سماعة^٩.
والفرق أفضل ولو على كل طائفة؛ لما فيه من تكرار ذكر الله، وتخصيص الدعاء الذي هو أبلغ من التعميم، إلا أن يخاف حدوث أمر بالمنيّة فالصلاة الواحدة أولى.

فيستحب إذا اجتمع الرجل والمرأة معاودة صدرها لوسطه، ليقف الإمام موقف

١. الكافي، ج ٣، ص ١٧٦، باب الموضع الذي يقوم الإمام . ج ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٠، ح ١٤٣٣ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠ - ٤٧١، ح ١٨١٨
٢. الكافي، ج ٣، ص ١٧٧، باب الموضع الذي يقوم الإمام . ج ١٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٠، ح ٤٣٢، و ص ٣٦٩، ح ٩٨٩، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠، ح ١٨١٧.
٣. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٠، ديل الحديث ٤٣٣.
٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٠ - ١٩١، ح ٤٣٤.
٥. الخلاف، ج ١، ص ٧٣١، المسألة ٥٦٢.
٦. الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٠ - ٤٧١، ديل الحديث ١٨١٨.
٧. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٤، ح ١٠٠٤ - ١٠٠٥ و ١٠٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١ - ٤٧٣، ح ١٨٢٣ و ١٨٢٧.
٨. الكافي، ج ٣، ص ١٧٥، باب جوائز الرجال والنساء . ج ٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٢٣، ح ١٠٠٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٣.
٩. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩١، ح ٤٣٥.

الفضيلة، وأن يلي الرجل الإمام، ثم الصبي لست، ثم العبد، ثم الحنثي، ثم المرأة، ثم الطفل لدون ست، ثم الطفلة.

وجعل ابن الجنيد الخصي^١ بين الرجل والخنثي^٢.

ونقل في الخلاف الإجماع على تقديم لصبي^٣ أيدي تجب عليه الصلاة إلى الإمام على المرأة؛ لأن الحسن والحسين عليهما السلام صبيًا على أم كلثوم وأختها وابنها زيد، وهو مقدم عليها، رواه عمار بن ياسر^٤.

وروى ابن بكير مرسلاً عن الصادق عليه السلام: «توضع النساء متًا يلي القبلة، والصبيان دونهم^٥، والرجال دون ذلك»^٦.

وهذان الخبران ليس فيهما تعيين سن نصي، بل الإطلاق، وكذا أطلق الصدوقان تقديم الصبي إلى الإمام^٧.

وما قيدنا به تفيد الخلاف والبيوط^٨، لأن مراعاة الواجب أولى من التدب، والصلاة على من دون الست تدب.

وفي النهاية أطلق تقديم الصبي إلى القبلة على المرأة^٩، وخبر طلحة الآتي قد يدل عليه.

ولا خلاف أن الرجل يلي الإمام، إلا من الحسن البصري وابن المسيب^{١٠}.

١ في «ق» والطبعة البغدادية: «الصبي» بدل «الخصي».

٢ راجع مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٥، المسألة ٢٠١.

٣ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٢، المسألة ٥٤١. وراجع للنس الكيري البهقي، ج ٤، ص ٥٣، ح ٦٩٢٠، وفيه عن عمار مولى العمار بن نوفل.

٤ في تهذيب الأحكام، «دونه».

٥ الكافي، ج ٢، ص ١٧٥، باب حناجر الرجال والنساء، ح ١٥، تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٢٣، ح ١٠٠٧ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٤.

٦ المتفرد، ص ٦٧، الفقيه، ج ١، ص ١٧٠، من الحديث ٤٩٥، وفيه حكاية قول علي بن بابويه.

٧ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٢، المسألة ٥٤١: البيوط، ج ١، ص ١٨٤.

٨ النهاية، ص ١٤٤.

٩ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٢٨.

لنا؛ ما مرَّ^١، وقد كان في الجنائزة الحسان، وابن عباس، وأبو سعيد وابن عمر، وأبو قتادة، وأبو هريرة، وقالوا: هكذا السُّنة^٢.

وروى تقديم الرجل إلى الإمام زرارة والعلبي عن الصادق عليه السلام^٣، ومحمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام^٤.

وروى أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن الصادق عليه السلام، قال: «في كتاب عليّ يُقدَّم الرجال»^٥.

وعن طلحة بن زيد عنه عليه السلام: «أَنَّ عَلْتًا قَدَّم الْمَرْأَةَ وَأَخَّرَ الرَّجُلَ، وَقَدَّم الْعَبْدَ وَأَخَّرَ الْحُرَّ، وَقَدَّم الصَّغِيرَ وَأَخَّرَ الْكَبِيرَ»^٦.

قلت: المراد به التقديم إلى القبلة.

وإنما جعلناه مستحباً؛ جمعاً بين ما سبق، وبين صحيح هشام بن سالم، عن الصادق عليه السلام: «لا بأس أن يُقدَّم الرجل وتؤخَّر المرأة، ويؤخَّر الرجل وتقدَّم المرأة»، يعني في الصلاة على الميت^٧.

وعن عبيد الله العلبي سألته عن الرجل والمرأة كيف يصلّي عليهما؟ قال: «يكون الرجل بين يدي المرأة ممّا يلي القبلة، ويكون رأس المرأة عند وركيه»^٨. والظاهر أنه الإمام، وهو دليل الجواز.

١ في ص ٢٨٢

٢ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٥٢، ح ٦٩٢٠

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٣، ح ١٠٠٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٣

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٧٤، باب جنائز الرجال والنساء، ح ١١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢١-٣٢٢، ح ١٠٠١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٠

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٧٥، باب جنائز الرجال والنساء، ح ١٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١٠٠٣

٦ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٦

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٧٥، باب جنائز الرجال والنساء، ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٢، ح ١٠٠٢

٨ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧١، ح ١٨٢٦؛ ورواه الصدوق في التوقيف، ج ١، ص ١٦٩، ح ٤٩٢ مرسلًا.

٩ الفقيه، ج ١، ص ١٦٩، ح ٤٩٢؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٤، ح ١٠٠٩؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٣، ح ١٨٢٨

٨. في المصدر: «عند وركي الرجل».

٩. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٣٢٣-٣٢٤، ح ١٠٠٨؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٢، ح ١٨٢٥

تفريع: ظاهر خبر طلحة^١ أن الأسَّ مقدَّم إلى الإمام، لدلالة الصغر والكبر عليه، وهو الذي فهمه يحيى بن سعيد^٢، فعلى هذا متى اجتمع حُرَّان أو عبدان أو حُرَّتَان أو أمتان أو صبيَّان، قدَّمنا أسَّتهما إلى الإمام.

ويمكن أن يراد بالصغر دون البلوغ

والأقرب أن الحُرَّة مقدَّمة على الأمة؛ لفحوى الحُرَّ والعبد. أمَّا الحُرَّة والعبد فتعارض فيه فحوى الرجل والمرأة والحُرَّ والعبد، لكنَّ الأشهر تغليب جانب الذكورية، فيقدَّم العبد إلى الإمام.

السابعة: لو اجتمع الرجال صفواً مدرجاً، يجعل رأس الثاني إلى آية الأول وهكذا، ثم يقوم الإمام في الوسط، ولو كان معهم نساء جعل رأس المرأة الأولى إلى آية الرجل الأخير، ثم الثانية إلى الأولى وهكذا، ثم يقوم وسط الرجال ويصلي عليهم صلاة واحدة، روى ذلك كنه عتار عن الصادق عليه السلام^٣.

وقال في التذكرة: يقدَّم الأنصلي إلى الإمام كما يقدَّم أفصل المأمومين إلى الصفِّ الأول، ولأنَّه نوع تعظيم، فالأفضل أولى به، مع حكمه قبل ذلك بالتدريج^٤.

وهو مدفوع بإطلاق النصِّ والأصحاب.

تفريع: لا فرق في التدريج إذا كان لمحتتمون صنفاً واحداً بين صفِّ الرجال والنساء، والأحرار والعبيد، والإماء والأطدال.

والظاهر أنَّه يجعلهم صفين، كتراصِّ البناء؛ لئلا يلزم الانحراف عن القبلة، وإن كان ظاهر الرواية أنَّه صفٌّ واحد

والأقرب: جواز الجمع بين مَنْ يجب عليه ومن يستحبُّ وإن اختلفا في الوجه؛

١. تقدَّم خبره في ص ٢٨٢.

٢. الجامع للشرائع، ص ١٢٣.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٧٤ - ١٧٥، باب جنائز الرجال والنساء والصبيان و...، ج ٢.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٧، الفرع «أ» من المسألة ٢١٤.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٥، الفرع «أ» من المسألة ٢١٣.

لإطلاق الأخبار في ذلك، فحيثُ يمكن الاكتفاء بنية الوجوب؛ لزيادة التدب تأكيداً. ويمكن أن ينوي الوجهان معاً بالتوزيع - قاله في التذكرة^١ - لعدم التنافي؛ لاختلاف الاعتبارين.

ويشكل: بأنه فعل واحد من مكثف واحد، فكيف يقع على وجهين؟

الثامنة: الإجماع على استحباب رفع اليدين في التكبير الأول، وهل يستحب في الباقي؟ الأكثر على نفيه، وهو مروى من فعل عليّ رضي الله عنه بطريق غياث بن إبراهيم وإسماعيل بن إسحاق عن الصادق رضي الله عنه، حيث قال: «كان عليّ رضي الله عنه يرفع يديه في أول التكبير، ثم لا يعود حتى ينصرف»^٢.

وظاهر كتابي الأخبار - وهو اختيار المعبر^٣ - استحبابه في الكل^٤.

وقد رواه عبد الرحمن العرزمي (محمد بن) عبد الله بن خالد من فعل الصادق رضي الله عنه^٥، ورواه يونس عن أمر الرضا رضي الله عنه، وقال له: إن الناس يرفعون في الأولى لا غير، فقال «ارفع يدك في كل تكبيرة»^٦. وهذه الطرق وإن ضعف بعضها إلا أنها مشهورة بين الأصحاب. وقال في المعبر:

ما دل على الزيادة أولى، ولأن رفع اليدين مراد لله في أول التكبير، وهو دليل الرجحان، فيشرع في الباقي؛ تحصيلاً للأرجحية، ولأنه فعل مستحب، فجاز أن يفعل مرة ويحل به أخرى، فبذلك اختلفت الروايات^٧. قلت: رواية النقيصة تدل على نفي الزائد صريحاً، فهما متعارضتان في الإثبات،

١. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٦٧، الفرع «د» من المسألة ٢١٤.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٤، ح ٤٤٣ - ٤٤٤ الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٨ - ٤٧٩، ح ١٨٥٣ - ١٨٥٤.

٣. المعبر، ج ٢، ص ٣٥٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٤ - الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٩.

٥. ما بين المعقولين أئتناه من المصدر.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٤ - ١٩٥، ح ٤٤٥ و ٤٤٧ - الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٨، ح ١٨٥٠ - ١٨٥١.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٨٤، ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٥، ح ٤٤٦ - الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٨، ح ١٨٥٢.

٨. المعبر، ج ٢، ص ٣٥٦.

والثاني مرغوب عنه، والثالث لا بأس به لولا أنَّ «كان» تشعر بالدوام.
ولو حُملت رواية عدم الرفع على التثنية - كما قاله الشيخ^١ - أمكن؛ لأنَّ بعض
العامة يرى ذلك^٢.

وبالجملة الخروج عن جمهور الأصحاب بخبر الواحد فيه ما فيه.
التاسعة: لا يستحبُّ دعاء الاستفتاح عندنا، ولا التعوذ، ولا تكبيرات ستَّ قبلها؛
لبنائها على التخييف، ولما مرَّ^٣ من صفتها.
والأقرب استحباب الجهر بالتكبير للإمام ليعلم من خلفه. ولأنَّ كثيراً من الرواة حكى
عدد التكبير من فعل السيِّ والأئمة، وهو لا يحصل غالباً إلا بسماعه، فيتأسَّى بهم
وقال الفاضلان باستحباب السرِّ في الدعاء، سواء فعلت ليلاً أو نهاراً؛ لأنَّه أبعد
من الرياء فيكون أقرب إلى الإجابة^٤.
ولرواية أبي همام عن الرضا^٥: «دعوة العبد سرّاً دعوة واحدة تعدل سبعين
دعوة علانية»^٥.



المطلب الثالث في اللواحق

وفيه مسائل:

الأولى لا يحتمل الإمام هنا عن المأموم شيئاً من الأذكار؛ لأنَّ المتحمِّل إنما هو
القراءة، ولا قراءة هنا، ولأنَّ الفرض كثرة لداعين.
الثانية: يجوز الدخول في أثنائها ولو كان بين تكبيرتين؛ لعموم شرعية الانتماء،
ونقل الشيخ فيه الإجماع^٦، ولا ينتظر تكبيرة الإمام، ولا نسلم أنَّ التكبيرة تساوي

١ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٥، دليل الحديث ٤٤٧

٢ المجموع شرح المذهب، ج ٥، ص ٢٣٢، المضي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٧٠، المسألة ١٥٦٥

الشرح الكبير المطبوع مع المضي، ج ٢، ص ٢٤٨

٣ في ص ٣٦٢ وما بعدها.

٤ المعتمد، ج ٢، ص ٣٥١: تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٧٤، نزع وب، ص ٢١٨

٥ الكافي، ج ٢، ص ٤٧٦، باب إحياء الدعاء، ص ١

٦ الغلاف ج ١، ص ٧٢٥-٧٢٦، المسألة ٥٤٧

الركعة ليتوقف الدخول عليها، ووجوب قضاء باقيها بعد الفراغ لا يدل على مساواة الركعة، فحينئذ يأتي بالباقي بعد فراغ الإمام على الأشهر؛ لعموم قول النبي ﷺ: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا»^١.

ولرواية العيص عن الصادق ﷺ، في الرجل يدرك من الصلاة على الميت تكبيرة: «يُتِمُّ ما بقي»^٢.

ولرواية زيد الشحام عن الصادق ﷺ فيمن فاتته تكبيرة فصاعداً: يتم ما فاتته^٣. وفي رواية إسحاق بن عمار عن الصادق ﷺ، عن أبيه: «أَنْ عَلَيَّا ﷺ كَانَ يَقُولُ: لَا يَقْضَى مَا سَبَقَ مِنْ تَكْبِيرِ الْحَنَائِرِ»^٤.

وحمله^٥ الشيخ على القضاء الحاص، وهو القضاء مشفوعاً بالدعاء، لا القضاء المتتابع^٦.

قلت: يريد به نفي وجوب الدعاء^٧ لحصوله من السابقين، ولأنه موضع ضرورة، لا نفي جوازه؛ لدلالة ما يأتي عليه بل يمكن كحوجه مع الاحتياط؛ لعموم أدلة الوجوب، وعموم قول النبي ﷺ: «و ما فاتكم فاقضوا»^٨، فحينئذ تعمل رواية إسحاق على غير المتمكّن من الدعاء بتعجيل رخصها، وعليه تعمل قول الصادق ﷺ في رواية الحلبي: «فليقض ما بقي متتابعاً»^٩.

ولو رُفعت أتم وهي محمولة ولو ماشياً إلى سمت القبلة ولو عند القبر أو عليه

١ سنن النسائي، ج ٢، ص ١٢٤، ح ٨٥٧؛ السنن الكبرى، الطهري، ج ٣، ص ١٢٢-١٢٣، ح ٥١٤٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٤٧٣، ح ٧٢٠٩.

٢ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٩٩، ح ٤٦١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨١، ح ١٨٦١.

٣ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٤٦٤؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨١، ح ١٨٦٣.

٤ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٤٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨١، ح ١٨٦٤.

٥ الظاهر: «حملها».

٦ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ديل الحديث ٤٦٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢، ديل الحديث ١٨٦٤.

٧ راجع الهامش ١.

٨ الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ح ٤٧١؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٤٦٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨٢.

بعد الدفن؛ لقول الباقر عليه السلام في رواية القلانسي عن رجلٍ، عنه عليه السلام: في الرجل يدرك مع الإمام في الجبازة تكبيرة أو تكبيرتين، فقال «يتم التكبير وهو يمشي معها، فإذا لم يدرك التكبير كبر عند القبر، فإن أدركهم وقد دفن كبر على القبر»^١

وهذا يشعر بالاشتغال بالدعاء؛ إذ لو والى لم يبلغ الحال إلى الدفن.

الثالثة: لو سبق المأموم بتكبيرة فصاعداً متعمداً أثم وأجزأ، ولو كان ناسياً أو ظاناً فلا إثم وأعادها معه؛ ليدرك فضل الجماعة.

وفي إعادة العامد تردد، من حيث المساواة لليومية في عدم إعادة العامد، ولأنها أركان^٢ زيادتها كنفصائها، ومن أنها ذكر لله تعالى، فلا تبطل الصلاة بتكرره.

ولو تخلف عن الإمام عمداً حتى سبقه بتكبيرة فصاعداً فالوجه أنها لا تبطل، وبأني بالعائت بعد الفراغ، لأصالة الصحة، وعدم وجوب أصل الاقتداء، وكما لو تصد التأخر بركن في اليومية وإن أثم.

وسكن البطلان، لأن الاقتداء في الجبازة أثره في المتابعة في التكبير، وهذا تخلف فاحش.

أما لو كان التخلف سهواً لم يؤثر، لعدم مواحدة الساهي.

الرابعة: لو حضرت جنازة أخرى في أثناء الصلاة قال الصدوقان والشيخ بتخير في الإتمام على الأولى ثم يسأنف أخرى على الثانية، وفي إبطال الأولى واستئناف الصلاة عليهما^٣؛ لأن في كل من الطريقتين تحصيل الصلاة.

ولرواية علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: في قوم كبروا على جنازة تكبيرة أو تكبيرتين ووضعت معها أخرى، قال: «إن شأؤوا تركوا الأولى حتى يفرغوا من التكبير على الأخيرة، وإن شأؤوا رفعوا لأولى وأتموا التكبير على الأخيرة، كل ذلك لا بأس به»^٤.

١. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٢٠٠، ح ٤٦٢؛ الاستبصار، ج ١، ص ٤٨١، ح ١٨٦٢

٢. في الطبعة الحيدرية: «أذكاء» بدل «أركان»

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٦٥، ديل الحديث: ١٧٠، المقنع، ص ٦٧، المبسوط، ج ١، ص ١٨٥-١٨٦

٤. للكاظمي، ج ٣، ص ١٦٠، باب في الجبازة توضيح و...، ح ١.

والرواية قاصرة عن إفادة المدعى؛ إذ ظهرها أن ما بقي من تكبير الأولى محسوب للجنائزتين، فإذا فرغ من تكبير الأولى تحيروا بين تركها بحالها حتى يكملوا التكبير على الأخيرة، وبين رفعها من مكانها والإتمام على الأخيرة، وليس في هذا دلالة على إبطال الصلاة على الأولى بوجه، هذا مع تحريم قطع العبادة الواجبة.

نعم، لو خيف على الجنائز قطعت الصلاة ثم استأنف عليها، لأنه قطع لضرورة. إلا أن مضمون الرواية يشكل بعدم تناول النية أولاً للثانية، فكيف يصرف باقي التكبير إليها مع توقف العمل على النية؟ إلا أن يقال: يكفي إحداث نية من الآن؛ لتشريك باقي التكبير على الجنائزتين، وهو يتم إذا قلنا: إن محل النية الثانية لم يفت ما بقي التكبير؛ لأن الواجب حمس تكبيرات على الجنائز بأذكارها المخصصة، وقد حصل هنا، فحينئذ إن قلنا بجمع الأذكار مع كل تكبيرة فلا بحث، وإلا فالأولى الجمع بين وظيفة التكبير بالنسبة إلى الجنائزتين فصاعداً وابن الجنيد يجوز للإمام جمعهما إلى أن يتم على الثانية خمساً، وإن شاء أن يرمي إلى أهل الأولى ليأخذوها، ويتم على الثانية خمساً. وهو أشدّ طبعاً للرواية.

وقد تأول الشيخ رواية جابر عن الباقر عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كبر إحدى عشرة وسبعاً وستاً»^١، بالعمل على حضور جنازة ثانية، فبيئتئ من حين انتهى خمساً، وهكذا^٢.

الخامسة: يستحب ملازمة الإمام مكانه حتى تُرفع الجنازة على أيدي الرجال، قاله الأصحاب.

وهو مروي بطريق حفص بن غياث عن صادق عليه السلام، عن أبيه: «أن علياً عليه السلام كان إذا صلى على جنازة لم يبرح من مصلاه حتى يراها على أيدي الرجال»^٣.

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٦، ح ٩٨١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٤-٤٧٥، ح ١٨٢٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٣٦٦، دليل الحديث ٩٨١، الاستبصار، ج ١، ص ٤٧٥، دليل الحديث ١٨٢٨.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ١٩٥، ح ٤٤٨.

قلت: هذا مخصوص بالإمام، فغيره لا يستحب له ذلك، كما قاله ابن الجنيد.
 السادسة: تضمن خبر أم سلمة الصلاة على الأنبياء من فعل النبي ﷺ، فيعمل
 على الاستحباب؛ للأصل الدال على عدم الوجوب، وخلق أكثر الأخبار منه.
 نعم، تجب الصلاة على آل محمد إذا صلى عليه، كما تضمنته الأخبار.
 السابعة: تجوز الصلاة على الميت ليلاً ودفنه فيه؛ لعموم الأخبار الدالة على
 تعجيله، ولقول النبي ﷺ: «لا ألفين رجلاً مسكماً مات له ميت ليلاً فانتظر به الصبح، ولا
 رجلاً مات له ميت نهاراً فانتظر به الليل»^٢.

وهذا يدل على مساواة الليل للنهار

وفي المصنوع: النهار أفضل، لا أن يخاف على الميت^٣.

ولعله ليكثر اجتماع الناس عليه.

الثامنة: لو زاد في التكبير متعمداً لم يبطل؛ لأنه خرج بالخامسة من الصلاة.

فكانت زيادةً خارجةً من الصلاة

ولو قلنا باستحباب التسليم فكذلك؛ لأنه لا يبعد جزءاً منها

ثم إن اعتمد شرعيته فهو آثم، وإلا فلا.

ولو زاد في الأثناء معتقداً شرعيته ثم أيضاً، والأقرب عدم البطلان؛ لما سبق^٤
 في المأموم.

ولو راد الإمام على المقدّر لم يتابعه المأموم، بل يصرف؛ لأنه غير معتد به
 في الاقتداء.

وقال ابن الجنيد: إن كان الإمام الأكبر هو المكبر فالواجب أتباعه، زاد على
 الخمس أو نقص.

١. الكافي، ج ٣، ص ١٨١، باب علة تكبير الخمس على الجائر، ج ٣: تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٨٩، ح ٤٣٦.

٢. الكافي، ج ٣، ص ١٣٧، باب تعجيل الدفن، ح ١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٤٠، ح ٣٨٦، ج ١.

ص ٤٢٧-٤٢٨، ح ١٣٥٩.

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٨٤.

٤. في ص ٣٨٨.

قلت: الظاهر أنه أراد به المعصوم، والتأسي به واجب، أمّا في النقيصة فلعلّ الميت من أهلها، وأمّا في الزيادة فكما مرّ^١ من فعل النبي وعليّ عليهما السلام.

الحكم الخامس: الدفن

ومطالبه ثلاثة:

[المطلب] الأول في المدفن

وفيه مسائل:

الأولى: الواجب حفرة يوجّه الميت فيها إلى القبلة مضطجماً على جانبه الأيمن؛ ليستر عن الإنس ريحه، وعن الباع بدنه بحيث يمر نبشها غالباً، وهاتان الصفتان متلازمتان في الغالب، ولو قدر وجود إحداهما بدون الأخرى وجب مراعاة الأخرى؛ للإجماع على وجوب الدفن، ولا تتم فائدته إلا بهما، وأمر النبي صلى الله عليه وآله به^٢.

وأما كيفيته: فلأن النبي صلى الله عليه وآله دُفن كذلك^٣، وقُفله^٤ وعليه الصحابة والتابعون

وقد ذكر هذه الكيفية الصدوقان والشيخان وابن البراج^٥.

وفي رواية معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام، قال: «مات البراء بن معروف الأنصاري بالمدينة ورسول الله صلى الله عليه وآله بمكة، فأوصى أنه إذا دفن يجعل وجهه إلى وجه رسول الله صلى الله عليه وآله إلى القبلة، فجرت به السنة، وكنت الصلاة حينئذ إلى بيت المقدس»^٦. وابن حمزة جعل استقبال القبلة بالميت في الدفن مستحباً^٧؛ لأصالة البراءة.

ويعارض بما تقدّم.

١ في ص ٢٤٣

٢ سنن أبي داود ج ٣، ص ٢١٤، ح ٣٢١٥، مسند أحمد، ج ٤، ص ٥٩٤، ح ١٥٨١٨

٣ الإرشاد، ج ١، ص ١٨٨ - ١٨٩، صص مصنفات الشيخ المفيد، ج ١١،

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٧١، ديل الحديث ٤٩٩، المقمة، ص ٨٢، السيوط، ج ١، ص ١٨٦، المهذب، ج ١،

ص ٦٢ - ٦٣

٥ علل الشرائع، ج ١، ص ٣٥٠، الباب ٢٣٩، ح ١

٦ الوسيطة، ص ٦٨

ويجب كون الحفرة في مكان مملوكٍ لِمَتَصَرَّفٍ أو مباح، خالية عن مَيِّتٍ طَمِّمَ بها؛ لتَحْرِيمِ التَّصَرُّفِ في ملك الغير، وتَحْرِيمِ نَبَشِ القبور؛ لأدائه إلى المثلة والهلكة، وعلى تحريمه إجماع المسلمين

وقول الشيخ في المبسوط: يكره^١، اظهر أنه أراد التحريم؛ لأنه قال بعد: ولو حفر فوجد عظاماً ردَّ التراب ولم يدفن فيه شيئاً^٢.

قال المحقق: لأنَّ القبر صار حقاً للأول بدفنه فيه، فلم تجز مزاحمته بالثاني^٣. أما دفن مَيِّتٍ فصاعداً في قبر ابتداءً فيكره.

قال في المبسوط لقولهم عليه السلام «لا يدفن في قبر واحدٍ اثنان»^٤، ولأنَّ النبي صلى الله عليه وآله أفرد كلَّ واحدٍ بقبر^٥.

ومع الضرورة تزول الكراهية، بأن تكثر الموتى ويحسر الأفراد؛ لما روي أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال للأتصار يوم أحد: «احمروا ووسعوا وعمقوا واجعلوا الاثني والثلاثة في القبر الواحد وقدموا أكثرهم قرآناً»^٦.

فرعان

الأول، المراد بالتقديم جعله في قبلة محدد، فالرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة، كما قاله الشيخ^٧.

ولو تساوت الطبقة، فُذِّمَ الأفضل، كما تضمنه الخبر^٨، إلا في الأب وابنه، فإنَّ الأب مقدَّم مطلقاً، لحرمة الأبوة، وكذا تُقدَّم الأمُّ على البنت، ولا تُقدَّم على الابن

١. المبسوط، ج ١، ص ١٨٧.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٨٨.

٣. المختار، ج ١، ص ٣٠٦.

٤. المبسوط، ج ١، ص ١٥٥.

٥. كما في العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٥٤.

٦. راجع الهامش ٢ من ص ٣٩١.

٧. المبسوط، ج ١، ص ١٨٤.

٨. راجع الهامش ٢ من ص ٣٩١.

وينبغي أن لا يُجمع بين الرجال والنساء إلا مع شدة الحاجة، ولتُرَاعَ المحرمية إن أمكن.

قال في المعتبر: يُجعل بين كل اثنين حاجز؛ ليكون كالمنفرد^١.

واعتبر ابن البرّاج الحاجز بين الرجل والخنثى، وبين الخنثى والمرأة^٢.

والظاهر أنه أراد غير المحارم.

وليكن الحاجز من تراب أو غيره.

الشافعي. لو اتَّخَذَ سَرَبٌ^٣ للدفن جاز الجمع فيه ابتداءً على كراهية، واستدامةً

كذلك على الأقوى؛ لأنه لا يُعَدُّ نبشاً. ولا يحصل به هك.

[المسألة] الثانية: يسقط الاستقبال عند التباس القبلة، وعند تعذُّره - كمن مات

في بئر وتعذر إخراجه وصرفه إليها، كما مرَّ^٤ - وفي الدميّة العامل من مسلم؛ إذ

يُستدبر بها، لما قيل: إن وجه الولد إلى ظهر أمه^٥، والمقصود بالذات دفنه وهي

كالتابوت له؛ ولهذا دُفِنَتْ في مقبرة المسلمين إكراماً للولد؛ لأنه لو سقط لم يُدفن إلا

في مقابر المسلمين، قال في التذكرة - وهو وفاق^٦، يعني استدبارها.

وقد روى أحمد بن أسيم عن يونس، عن الرضا^٧ في الأمة الكتانية تحمل من

المسلم ثم تموت مع ولدها، أيدفن معها على نصرانية، أو يُخرج منها ويدفن على

فطرة الإسلام؟ فكتب: «يُدفن معها»^٨.

قال في المعتبر: ولا حجة فيها؛ لضعفها بآب أسيم، وعدم تضمنها الدفن في مقبرة

المسلمين.

١ المعتبر، ج ١، ص ٣٣٨.

٢ المهذب، ج ١، ص ٦٥.

٣ السرب: حفير أو بيت تحت الأرض. لسان العرب، ج ١، ص ٤٦٦، سرب.

٤ مر في ص ٣٤٧.

٥ البيان، ج ٢، ص ٩٦؛ المجموع شرح المهذب، ج ٥، ص ٢٨٥.

٦ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٩، المسألة ٢٥٠.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٤ - ٣٣٥، ج ٩٨٠.

قال: والوجه أن الولد لما حُكم بإسلامه لم يجز دفنه بين الكفار، وإخراجه مع موتها غير جائز، فتُدفن تبعاً له، ولأنَّ عمر أمر به^١ ولم ينكر عليه^٢.

المسألة الثالثة: مَنْ مات في البحر وحب نقده إلى البر، فإن تعذر لم يترخص به، بل يوضع في خابية^٣ ويوكى^٤ رأسها، وتطرح في الماء؛ لخبر أيوب بن الحر عن الصادق عليه السلام^٥، أو يُنقل؛ لمرسلة أبان عنه عليه السلام^٦، وهو في مرفوع سهل بن زياد عليه السلام: «يُكفَّن ويُحطَّ^٧ في ثوب، ويلقى في الماء»^٨.

والأقرب وجوب استقبال القبلة به حاله الإلقاء - كما قاله ابن الجنيد - لأنَّه دفن؛ لحصول مقصود الدفن به.

ولا يُجعل بين لوحين؛ رجاء لوصوله البر فيدفنه المسلمون؛ لأنَّ فيه تعريضاً لهتك معلوم بإزاء أمر موهوم.

الرابعة يراعى في موضع الدفن الأقرب استحباباً؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «عجلوهم إلى مضاجعهم»^٩.

ويكره نقله إلى غير مشهدٍ إجماعاً، ولو كان بقرب أحد المشاهد استحَبَّ نقله

١. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٩٧، ج ١٧٠٨٣ المجموع شرح المهدب، ج ٥، ص ١٢٨٥ المعني المطبوع مع

الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٢٣، المسألة ١٦٨٠

٢. المعتبر، ج ١، ص ٢٩٢-٢٩٣

٣. الخابية، الحب، الصحاح، ج ٤، ص ٢٣٢٥، خياً

٤. الوكاء، الذي يشدُّ به رأس القربة، الصحاح، ج ٤، ص ٢٥٢٨، وكي

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، باب من يموت في السفينة و...، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٤٠، ج ٩٩٦،

الاستبصار، ج ١، ص ٢١٥-٢١٦، ج ٧٦٢

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢١٤، باب من يموت في السفينة و...، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٩، ج ٩٩٣،

الاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ج ٧٥٩

٧. في الكافي زيادة: «ويُكفَّن»

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢١٤، باب من يموت في السفينة و...، ج ٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٣٩، ج ٩٩٤،

الاستبصار، ج ١، ص ٢١٥، ج ٧٦٠

٩. الكافي، ج ٣، ص ١٢٧، باب تعجيل الدفن، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٧-٤٢٨، ج ١٣٥٩.

إليها ما لم يخف هتكه؛ لإجماع الإمامية عليه من عهد الأئمة إلى ما بعده.

قال في المعبر:

ولأنه يقصد بذلك التمسك بمن له أهلية للشفاعة، وهو حسن بين الأحياء؛ توصلاً إلى فوائد الدنيا، فالتوصل إلى فوائد لآخره أولى^١.

قلت: وروى الصدوق عن مولانا الصادق عليه السلام: أن موسى عليه السلام استخرج عظام يوسف عليه السلام من شاطئ النيل، وحمله إلى الشام^٢.

قال في التذكرة:

ولأن موسى عليه السلام لما حضرته الوفاة سأل الله عز وجل أن يدينه إلى الأرض المقدسة رمية حجر، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لو كنت ثم لأريتكم قبره عند الكتيب الأحمر^٣.

قال المفيد في العريضة:

وقد جاء حديث يدل على رخصة في نقل الميت إلى بعض مشاهد آل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إن وصى الميت بذلك.

وقال صاحب الجامع: لو مات معرفة فالأفضل نقله إلى الحرم^٤. والظاهر أنه وقف على نص فيه.

ولو كان هناك مقبرة بها قوم صالحون أو شهداء أسحب الحمل إليها؛ لتناوله بركتهم وبركة زيارتهم.

ولو كان بمكة أو بالمدينة لمقبرتيهما.

أما الشهيد فالأولى دفنه حيث قُتل؛ لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ادفنوا القتلى في مصارعهم»^٥.

ويستحب جمع الأقارب في مقبرة؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دفن عثمان بن مظعون قال:

١ المعبر، ج ١، ص ٣٠٧.

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٩٣-١٩٤، ج ٥٩٤، علل الشرائع، ج ١، ص ٣١٥، الباب ٢٣٢، ح ١.

٣ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠١، الفرع «أ» من المسألة ٢٤٤.

٤ الجامع للشرائع، ص ٥٦؛ وراجع الرواية صحيح البحري، ج ١، ص ٤٤٩، ح ١٢٧٤، سنن النسائي، ج ٤،

ص ١٢٠-١٢١، ح ٢٠٨٥، مسند أحمد، ج ٢، ص ٥٢٧، ح ٧٥٩٠.

٥ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٢، ح ٢٠٠٦.

«أُدفن إليه مَنْ مات من أهله»^١، ولأنه أسهل لربارتهم، فيُقدَّم الأب، ثم مَنْ يليه في الفضل، والذكر على الأنثى.

فروع خمسة

الأول: الدفن في المقبرة أفضل من بيت؛ لأن النبي ﷺ أمر بالدفن في البقيع^٢، ولا يطباق الناس عليه، ولأنه أجلب للترحم والدعاء، وأشبه بمساكن الآخرة، وأقل ضرراً على ورثته

ودفن النبي في بيته من خصوصياته أو خصوصيات الأنبياء، أو لأنه قبض في أشرف البقاع فدفن فيها، ونقل ذلك عن عليّ عليه السلام^٣، فأتبعه الصحابة.

الثاني لو أوصى بدفنه في بيته أو منكه اعتبر الإجارة أو التملك، ولا يخالف بالدفن في المسبلة؛ لعموم إنقاذ وصية لميت بالمعروف.

الثالث لو اختلف الورثاء في الدفن في ملكه أو المسبلة قدّم اختيار المسبلة؛ إذ لا ضرر فيه على الورثة.

ولو أراد أحدهما دفنه في ملك نفسه وأراد الآخر المسبلة، فإن كان فيها قوم صالحون أو ترسخت ببعض الأسباب أجيب، وإلا ففي الترجيح نظر؛ لاشتماله على منة على الوارث، أو لأنه يصير بوارثه، ومن إمكان تعلق غرض الوارث به، لدوام زيارته وشبهه، فيقدّم.

ويمكن مراعاة الأقرب.

ومع التساوي يقرع.

١ ورد نقه في المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢ ص ٣٨٠ و ٣٨٤، المسألة ١٥٨٧ و ١٥٩٧، والشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٣٩٠ و ١٤ وفي مس أبي داود، ج ٣، ص ٢١٢، ج ٣٢٠٦، والسنن الكبير، المطبوع، ج ٣، ص ٥٧٧، ج ٦٧٤٤... أهلي.

٢ راجع المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٨٣، المسألة ١٥٩٥، والشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٣٩٩.

٣ مستند أبي يعلى، ج ٨، ص ٣٧٩، ج ١٨٦٥، تاريخ مدينة دمشق ج ٤٢، ص ٣٩٤.

الرابع: لو سبق وليان بميتين إلى مباح وتعدّر الجمع فالقرعة، ولو سبق أحدهما فهو أولى، كمقاعد الأسواق والمساجد.

الخامس: لو دُفن لم يجز نقله مطبقاً؛ لتحريم النيش.

وسمع الشيخ مذاكرةً جوازه^١

وقد مرّ^٢ فعل موسى ﷺ إياه.

وجعله ابن حمزة مكروهاً^٣.

وابن الجيد جوّز النقل؛ لصلاح يراد بالميت^٤

وقطع المفيد - في المرتبة - وابن إدريس بتحريم نقله^٥، واختاره العاضل^٦.

المسألة الخامسة: اللحد أفضل من الشقّ عندنا في غير الأرض الرخوة؛ لما

روي عن النبي ﷺ: «اللحد لنا، والشقّ لغيرنا»^٧

ولرواية الحلبي عن الصادق ﷺ: «إنّ رسول الله ﷺ لحدّ له أبو طلحة الأنصاري»^٨.

وفي رواية إسماعل بن حمام عن الرضا ﷺ، قال «قال أبو جعفر ﷺ: احفروا لي

شقّاً، فإن قيل لكم: إنّ رسول الله ﷺ لحدّ له، فصدقوا»^٩.

وليكن اللحد ممّا يلي القبلة واسعاً مقدار ما يجلس فيه.

أمّا في الرخوة فالشقّ أفضل خوفاً من بهدامه

١. النهاية، ص ١٤٤ المبسوط، ج ١، ص ١٨٧

٢. في ص ٣٩٥

٣. الوسيلة، ص ٦٩.

٤. حكاة عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٩، المسألة ٢٢٠

٥. السرائر، ج ١، ص ١٧٠

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٢، المسألة ٢٤٥، نهاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٨٣.

٧. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٦، ح ١٥٥٤: سنن أبي نعيم، ج ٣، ص ٢١٢، ح ٣٢٠٨: الجامع الصحيح، ج ٢،

ص ٣٦٣، ح ١١٠٤٥: مسند أحمد، ج ٥، ص ٤٧٩ - ٤٨٠، ح ١٨٦٩٥

٨. الكافي، ج ٢، ص ١٦٦، باب حدّ حفر القبر ...، ح ٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٧.

٩. في المصدر: «فقد صدقوا».

١٠. الكافي، ج ٣، ص ١٦٦، باب حدّ حفر القبر ...، ح ١٢: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٨.

ولو عمل شبه اللحد من بناء في قبلته كان أفضل، قاله في المعتمد^١، ويظهر من كلام ابن الجنيد.

وفي حفر القبور ثواب عظيم، قال الصادق عليه السلام: «مَنْ حَفَرَ لِمَيِّتٍ قَبْرًا كَانَ كَمَنْ بَوَّاهُ بَيْتًا مُوَافِقًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، رواه سعد بن طريف^٢.
السادسة: يستحب تعميقه قامته أو إلى الترقوة؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «وَأَوْسَعُوا وَعَمَّقُوا»^٣.

وعن الصادق عليه السلام: «حَدِّ الْقَبْرِ إِلَى التَّرْقُوتِ» أرسله الصدوق^٤
وعن ابن أبي عمير عنه عليه السلام: «حَدِّ الْقَبْرِ إِلَى التَّرْقُوتِ» وقال بعضهم: إلى الشدين، وقال بعضهم: قامته الرجل حتى يمتد الثوب على رأس مَنْ فِي الْقَبْرِ^٥.
والظاهر أنَّ هذا من محكي ابن أبي عمير؛ لأنَّ الإمام لا يحكي قول أحد.
وفي الكليني أسنده إلى سهل بن زياد، قال روى أصحابنا أنَّ حَدَّ الْقَبْرِ، إِلَى آخِرِهِ^٦.
وروى السكوني عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ هِيَ أَوْ يَعْتَقُ الْقَبْرَ فَوْقَ ثَلَاثِ أَذْرَعٍ»^٧.
والظاهر أنَّه هِيَ كَرَاهِهِ.

وفي خبر ابن أبي عمير المرسل عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ زَيْنَ الْعَابِدِينَ قَالَ: احْفَرُوا لِي حَتَّى تَبْلُغَ الرِّشْحُ»^٨.
ويمكن حمله على الثلاث؛ لأنَّها قد تبلغ الرشح في البقيع.

١ المعتمد ج ١، ص ٢٩٦

٢ في الكافي، ج ٣، ص ١٦٥، باب ثواب مَنْ حَفَرَ... تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٠، ح ١٤٦٢ عن الباقر عليه السلام: وفي الفقيه، ج ١، ص ١٥٢، ح ٤١٧ مرسل عن الصادق عليه السلام

٣ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٧، ح ١٥٦٠ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٤، ح ٣٢١٥ و ٣٢١٦، وفيهما بتفاوت يسير، وأوردته العلامة بحينه في تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٨٩، المسألة ٢٣١

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٧١، ح ٤٩٩

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٩

٦ الكافي، ج ٣، ص ١٦٥، باب حَدِّ حَفْرِ الْقَبْرِ... ح ١

٧ الكافي، ج ٣، ص ١٦٦، باب حَدِّ حَفْرِ الْقَبْرِ... ح ٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١، ح ١٤٦٦

٨ أي عرق الأرض ونداوتها، والرشح: العرق، مجمع البحرين، ج ٢، ص ٣٥٢، الصحاح، ج ١، ص ٣٦٥، «رشح»

٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥١ - ٤٥٢، ح ١٤٦٩

السابعة: لو تعدّر الحفر لصلابة الأرض أو تحجرها، وأمكن نقله إلى ما يمكن حفره وجب، وإن تعدّر أجزاء البناء عليه بما يحصل الفرضين المذكورين؛ لأنه في معنى الدفن.

ولو فعل ذلك اختياراً فالأقرب المنع؛ لأنه مخالف لما أمر به النبي ﷺ من الحفر^١. وكذا لا يجزئ جعله في تابوت من صخر أو غيره، مكشوفاً أو مغطى وإن حصل الفرضان؛ لعدم مسمى الدفن، ويجزئ مع التعدّر. نعم، لو دُفن بالتأبوت في الأرض جاز، لكنه مكروه إجماعاً، نقله في المبسوط^٢. ولا فرق في الكراهية بين أنواع التأبوت

المطلب الثاني في الكيفية

وفيه مسائل:

الأولى. يستحب إذا قرب الرجل من القبر وضعه عند رجليه، والصبر هنيئاً، ثم نعله في ثلاث دفعات يصبر فيها عليه ويترجل في الثالثة سابقاً برأسه - قال المفيد. كما سبق إلى الدنيا في خروجه من بطن أمه^٣ - ليخبر عبد الله بن سنان عن الصادق ﷺ: «ينبغي أن يوضع دون القبر هنيئاً، ثم واره»^٤.

وعن محمد بن عجلان، عنه ﷺ: «لا تعدّحه بقبره، ولكن ضعه دون قبره بذراعين أو ثلاثة، ودعه حتى يتأهب للقبر»^٥.

وتؤخذ المرأة عرضاً في دفعة واحدة.

ويصل الميت سلاً في إزالته القبر، لما روي أن النبي شلّ من قبل رأسه سلاً^٦.

١. راجع الهامش ٢ من ص ٣٩١

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٨٧.

٣. المقعة، ص ٨٠.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٣، ح ٩٠٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٣، ح ٩٠٩.

٦. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٨٩ - ٩٠، ح ٧٠٥٣.

وليكن رفيقاً؛ لخبر الحلبي وابن عجلان عن الصادق عليه السلام ^١.
 ولم يزد ابن الجنيد في وضعه على مرة، وهو ظاهر المعبر ^٢؛ عملاً بمدلول الحديث ^٣.
 الثانية: يستحبّ لملمحه حلّ أزراره وكشف رأسه، وحفاؤه، إلّا لضرورة؛ لخبر
 أبي بكر الحضرمي عن الصادق عليه السلام «لا تترل القبر وعليك عمامة، ولا قلنسوة، ولا
 رداء، ولا حذاء، وحلّ أزرارك»، قلت: «لخفّ؟ قال: «لا بأس بالخفّ في وقت
 الضرورة والتقية، وليجتهد في ذلك جهده» ^٤.
 ويقرب منه خبر سيف بن عميرة عنه عليه السلام، وقال: «لا بأس بالخفّ، فإنّ في خلعه
 شناعة» ^٥.
 وفي خبر ابن أبي يعفور عنه عليه السلام «لا ينبغي دخول القبر في نعلين، ولا خفين، ولا
 رداء، ولا قلنسوة» ^٦.
 وليس ذلك واجباً؛ إجماعاً، ولخبر محمد بن بزيع رأيت أبا الحسن عليه السلام دخل
 القبر ولم يحلّ أزراره ^٧.
 قال الفاضل: يستحبّ أن يكون مطهراً ^٨؛ لقول الصادق عليه السلام «توضأ إذا دخلت
 القبر». وهو في سياق خبر محمد بن مسلم والحلبي عنه عليه السلام ^٩
 وابن الجنيد أطلق نفي البأس عن الخفين ^{١٠}.

-
١. الكافي، ج ٣، ص ١٩٤ و ١٩٥، باب سلّ السبّ و...، ج ١ و ١٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٥ و ٣١٧، ج ٩١٥ و ٩٢٢، وليس في خبر الحلبي ما يدلّ على ما في المتن.
 ٢. المعبر، ج ١، ص ٢٩٨.
 ٣. راجع الهامش ٤ من ص ٣٩٩.
 ٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٢-٣١٤، ج ٩١١، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ج ٧٥١.
 ٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٣، ج ٩١٠.
 ٦. الكافي، ج ٣، ص ١٩٢، باب دخول القبر والخروج منه، ج ١، ص ٣١٤، ج ٩١٣.
 ٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٤، ج ٩١٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٣، ج ٧٥٢.
 ٨. المعبر، ج ١، ص ١٣٠٢، تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٩٣، المسألة ٢٣٥.
 ٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢١، ج ٩٣٤.
 ١٠. حكاية العلامة في مختلف الشيعة ج ٢، ص ٣١٨، المسألة ٢٠٥.

والأقرب تفسيده كما ذكر، وعليه الأكثر.

ثم إن استقل الواحد بحمله لصره وشبهه، وإلا ضم إليه غيره.

ولا يعتبر الوتر عندنا، كثلاثة أو خمسة؛ لخبر زرارة عن الصادق عليه السلام وسأله عن القبر كم يدخله؟ قال: «ذاك إلى الولي، إن شاء أدخل وترأ، وإن شاء شفعاً»^١.

الثالثة: يستحب الدعاء باتفاق العلماء

فعند معاينة القبر: «اللهم اجعلها روضةً من رياض الجنة، ولا تجعلها حفرةً من حفر النار».

وعند تناوله: «بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله ﷺ اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك، هذا ما وعد الله ورسوله وصدق له ورسوله، اللهم زدنا إيماناً وتسليماً». وبعد وضعه في اللحد يستحب قراءة انصاتة والإخلاص والمعوذتين وآية الكرسي؛ لخبر محمد بن عجلان عن الصادق عليه السلام^٢.

ولعل أيضاً بعد وضعه ما رواه العجلي عنه عليه السلام^٣: «بسم الله وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله ﷺ (اللهم عبدك نزل بك، وأنت خير منزول به) اللهم افسح له في قبره، وألحقه بنبيه ﷺ، اللهم إن كان محسناً فزد من حسناته، وإن كان مسيئاً فاغفر له وارحمه وتجاوز عنه، وليستغفر له ما استطاع». قال - والظاهر أنه الصادق عليه السلام -: «وكان علي بن الحسين عليه السلام إذا دخل القبر، قال: اللهم جاف الأرض عن جنبيه، وصاعد عمله، وثقه منك رضواناً»^٤.

أو ما رواه محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «إذا وضعت في لحد، فقل: بسم الله وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله ﷺ^٥، اللهم إنا لا نعلم منه^٦ إلا خيراً وأنت أعلم

١ الكافي، ج ٣، ص ١٩٣، باب من يدخل القبر، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٤، ح ٩١٤.

٢ الكافي، ج ٣، ص ١٩٥، باب سل الميت، ح ٤.

٣ ما بين القوسين لم يرد في المصدر.

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٩٤، باب سل الميت، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩١٥.

٥ في المصدر زيادة: «اللهم عبدك نزل بك وأنت خير منزول به، اللهم افسح له في قبره وألحقه بنبيه».

٦ كلمة «منه» لم ترد في «ث»، «ق».

به، فإذا وضعت اللّين فقل: اللهم صلّ وحدته، وأنس وحشته، وأسكن إليه من رحمتك رحمةً تغنيه بها عن رحمة من سواك، فإذا خرجت من قبره، فقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين، لهم أربع درجات في أعلى عليين، واخلف على عقبه في العاهرين، وعندك محتسبه يا رب العالمين»^١

وفي رواية ابن عجلان عن الصادق عليه السلام: «ليكن أولى الناس به ممّا يلي رأسه؛ ليذكر اسم الله، ويصلي على النبي وآله، ويتعوذ من الشيطان، وليقرأ فاتحة الكتاب والمعوذتين والتوحيد وآية الكرسي»^٢.

وروى ابن عمر: أنّه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه يقال عند الوضع: «بسم الله وفي سبيل الله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» وعند تسوية اللّين: «اللهم أجره من الشيطان ومن عذاب القبر، اللهم جاف الأرض عن جسيده، وصعد روحه، ولقّه منك رضواناً»^٣.

الرابعة: مسح الأُن يلقه الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام، وبه أحار تكاد تبلغ التواتر: كخبر ابن عجلان هذا عن الصادق عليه السلام: «يلقه الشهادتين، ويذكر له ما يعلم واحداً واحداً»^٤.

وخبر محفوظ الإسكاف عن الصادق عليه السلام: «ليكن أعقل من ينزل في قبره عند رأسه، وليكشف عن حذّه الأيمن حتّى يفصي به إلى الأرض، ويدني فاه إلى سمعه، ويقول: اسمع افهم - ثلاثاً - الله ربك، ومحمد نبيك، والإسلام دينك، وفلان [إمامك] اسمع افهم، وأعدها عليه ثلاثاً»^٥.

وخبر أبي بصير عنه عليه السلام: «ضع فاك على أذنه، فقل: الله ربك، والإسلام دينك،

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢١٦-٢١٧، ح ٩٢٠

٢ راجع الهامش ٥ من ص ٣٩٩

٣ سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٩٥، ح ١٥٥٣ أسس تكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٩١-٩٢، ح ٧٠٦١

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٣، ح ٩٠٩

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٩٥، باب سل الميت و ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٧-٣١٨، ح ٩٢٣، ومباين

المعقوفين أنشاء من المصدر

ومحمد نبيك، والقرآن كتابك، وعليّ إمامك»^١

وخبر إسحاق بن عمار عنه عليه السلام: «تضع يدك اليسرى على عضده الأيسر، وتحركه تحريكاً شديداً، ثم تقول: يا فلان بن فلان، إذا سُئِلْتُ فَقُلْ: الله ربّي، ومحمد نبيّ، والإسلام ديني، والقرآن كتابي، وعليّ إمامي، حتّى تستوفي الأئمة، ثمّ تعيد القول، ثمّ تقول: (أفهمت)»^٢ يا فلان؟ فإنه يقول: نعم، ثمّ تقول: تبتك الله بالقول الثابت، هداك الله إلى صراط مستقيم، عرّف الله بينك وبين أوليائك في مستقرّ من رحمته»^٣.
وأورد الصدوق فيه وضع يده اليمنى تحت منكبه الأيمن، ويحركه تحريكاً شديداً، ويقول: «يا فلان، الله ربك، ومحمد نبيك»^٤ إلى آخره.

وخبر زرارة عن الباقر عليه السلام: «اضرب بيدك على منكبه الأيمن، ثمّ قل: يا فلان، قلّ رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، [وبمحمدٍ رسولاً]، وعليّ إماماً، ويُسمّي إمام زمانه»^٥

الخامسة: يستحبّ أن يجعل له سادة من تراب، ويجعل خلف ظهره مدرة وشبهها؛ لتلا يسلفي، رواه سالم بن الحكم عن الصادق عليه السلام^٦
وحلّ عقّد الأكفان، ورواه إسحاق بن عمار وأبو بصير عنه عليه السلام^٧. وأبو حمزة عن أحدهما عليهما السلام، وزاد: «ويبرز وجهه»^٨.
وفي خبر حفص بن البحتري وابن أبي عمير عن غير واحد، عن الصادق عليه السلام: «يشقّ الكفن من عند رأسه»^٩.

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٨ ح ٩٢٤.

٢. بدل ما بين القوسين في النسخ المحطّية والمجربة عليهم، والمثبت كما في المصدر.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧-٤٥٨ ح ١٤٩٢.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٧٢ ح ٥٠٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧ ح ١٤٩٠، ومبني المحققين أثبتناه من المصدر.

٦. راجع الهامش ٤.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٠ ح ١٤٦٣، وص ٤٥٧ ح ١٤٩٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧ ح ١٤٩١.

٩. الكافي، ج ٣ ص ١٩٦، باب من الميت و... ح ١٩ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٧ ح ٩٢١، وص ٤٥٨ ح ١٤٩٣.

قال في المعتبر:

هذا مخالف لما عليه الأصحاب، ولأن فيه إفساداً للمال على وجه لم يتحقق شرعه، والصواب الاقتصاد على حل عقده^١.

قلت: يمكن أن يراد بالشق: الفتح، ليدور وجهه، فإن الكفن كان منضماً، فلا مخالفة ولا إفساد.

السادسة: يستحب وضع التربة معه، قتله الشيخان^٢، ولم نعلم مأخذه، والتبرك بها كافٍ في ذلك.

والأحسن جعلها تحت خذه، كما فاته المفيد في المقنعة^٣، وفي العزّة: في وجهه، وكذا في اقتصاد الشيخ^٤.

وقيل: تلقاء وجهه^٥.

وقيل: في الكفن^٦ وفي المختص: الكفن حائز^٧.

وقد نقل أن امرأة قد دفنها القبر مراراً لما حثت كانت تصنع، فأمر بعض الأولياء بوضع تراب من قبر صالح معها، فاستقرت

قال الشيخ نجيب الدين يحيى في درسه. يصلح أن يكون هذا متمسكاً ونقل الفاضل أنها كانت تزني و تحرق أولادها، وإن أمها أخبرت الصادق^{عليه السلام}، فقال: «إنها كانت نعدب خلق الله بعذاب له، اجعلوا معها شيئاً من تربة الحسين^{عليه السلام}، فاستقرت»^٨.

١ المعتبر، ج ١، ص ٣٠١.

٢ المبسوط، ج ١، ص ١٨٦ وحكاة العلّي في السرائر ج ١، ص ١٦٥ عن المفيد؛ ونسبه إليهما المحقق في المعتبر، ج ١، ص ٣٠١.

٣ لم يثر عليه في المقنعة، لكن حكاة عن المفيد ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٦٥.

٤ الاقتصاد، ص ٢٥٠.

٥ نسبه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٦٥ إلى الشيخ تطوسي، ولم يجده في كتبه.

٦ كما في المعتبر، ج ١، ص ٣٠١.

٧ مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٩، المسألة ٢٠٦.

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٩٥، المسألة ٢٣٦ نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٢٧٧.

السابعة: ينبغي تشريح اللحد، أي تنزيده باللبن وشبهه، وإن سواه بالطين كان ندباً؛ لما روي أن النبي ﷺ رأى في قبر ابنه خللاً فسواه بيده، ثم قال: «إذا عمل أحدكم عملاً فليتقن»^١.

وهو في رواية إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام: «تضع الطين واللبن، وتقول ما دمت تضعه: اللهم صل وحدته، وأنس وحشته، وآمن روعته، وأسكن إليه من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك، فإنا رحمتك للظالمين»^٢.
قال الراوندي:

(عمل العارفين من الطائفة على ابتداء التشريح من الرأس) ثم يخرج من القبر، ويقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم ارفع درجته في عليين، واخلف على أهله في الغائبين، عندك نحسبه يا رب العالمين^٣.
وقد تقدم^٤ هذا برواية أخرى.

الثامنة: يستحب في المرأة نزول الزوج أو المحرم، وفي الرجل الأجانب؛ لخبر السكوني عن الصادق عليه السلام: «قال علي عليه السلام: مضت السنة من رسول الله ﷺ أن المرأة لا يدخل قبرها إلا من كان يراها في حياتها»^٥.
وخبر عبد الله بن محمد بن خالد عن الصادق عليه السلام: «الوالد لا ينزل في قبر ولده، والولد لا ينزل في قبر والده»^٦.

ولا ينافيه خبر عبد الله العنبري عنه عليه السلام: «لا يدفن ابنه، ولا بأس بدفن الابن أباه»^٨؛ لأن المكروه لا بأس به، وهو مشعر بأن الكراهة في جانب الأب الدافن أشد.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٢-٢٦٣، باب النوادر، ح ٤٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧-٤٥٨، ح ١٤٩٢.

٣. الدعوات، الراوندي، ص ٢٦٦-٢٦٧، وما بين القوسين لم يرد فيه.

٤. تقدم في ص ٤٠٢.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٩٣-١٩٤، باب من يدخل القبر و... ح ١٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٥، ح ٩٤٨.

٦. كلمة «لا» لم ترد في المصدر.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٢٩.

٨. الكافي، ج ٣، ص ١٩٤، باب من يدخل القبر و... ح ١٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣٠.

وعَلَّل الأصحاب كراهة نزول الرحم بالنسوة.

وقد روى عبيد بن زرارة أَنَّ الصادق عليه السلام رأى والدًا يطرح على ابنه التراب، فأخذ بكفيه وقال: «لا تطرح عليه التراب، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ ذَا رَحِمٍ فَلَا يَطْرَحُ عَلَيْهِ التَّرَابَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَنْهَاكُمْ أَنْ تَطْرَحُوا التَّرَابَ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يورث النسوة في القلب، وَمَنْ قَسَا قَلْبُهُ بَعُدَ مِنْ رَبِّهِ»^١.

فرع: الروج أولى من المحرم بالمرأة؛ لما تقدّم في الصلاة^٢ - ولو تعذّر فامرأة صالحة، ثم أجبي صالح، وإن كان شيعيًا فهو أولى، قاله في التذكرة^٣ - يدخل يده من قبل كتفها، وآخر يدخل يده تحت حقوبها، قاله ابن حمزة^٤

التاسعة: يكره فرش القبر بساج أو غيره، إلا لضرورة كداوة القبر لمكانة علي بن بلال إليه، ربما مات عندما الميّت فسكور الأرض نديّة، فتفرش القبر بالساج، أو نظين^٥ عليه؟ فكتب: «ذلك جائز»^٦، والظاهر أنّه الإمام مع الاعتضاد بفتوى الأصحاب.

أما وضع العرش عليه والعنقبة فلا نصّ فيها.

نعم، روى ابن عباس من طريقهم أنّه جعل في قبر النبي ﷺ قطعة حمراء^٧، والترك أولى؛ لأنّه إتلاف للمال، فينوّف على إذن ولم يثبت.

وقال ابن الجنيد: لا بأس بالوطء في القبر، وإطباق اللحد بالساج.

العاشرة: اختلفت عبارة الأصحاب في نقشة القبر بثوب عند إنزال الميّت.

١. الكافي ج ٣، ص ١٩٩، باب من حث على الميّت ر ج ٥: تهذيب الأحكام ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٨

٢. تقدّم في ص ٣٥٠.

٣. تذكرة الفقهاء ج ٢، ص ٩٣، السألة ٢٣٤

٤. الوسيلة، ص ٦٨.

٥. في المصدر: «طبقه بدل «نظين».

٦. الكافي ج ٣، ص ١٩٧، باب ما يسط في اللحد ر ج ١: تهذيب الأحكام ج ١، ص ٤٥٦، ح ١٤٨٨.

٧. صحيح مسلم ج ٢، ص ٦٦٥-٦٦٦، ح ٩١/٩٦٧ الجامع الصحيح ج ٢، ص ٣٦٥، ح ١٠٤٨: مسند أحمد،

ج ١، ص ٣٧٨، ح ٢٠٢٢: مسند السنائي ج ٤، ص ٨٤، ح ٨٠

ففي الخلاف: نعم؛ محتجاً بالإجماع على جوازه، والاحتياط على استعماله^١.
ولرواية جعفر بن كلاب عن الصادق عليه السلام: «يُغشى قبر المرأة بالثوب، ولا يُغشى قبر الرجل»، قال: «وقد مُدَّ على قبر سعد بن معاذ ثوب، والنبي عليه السلام شاهد فلم ينكر ذلك»^٢.

وهو يدلُّ على أهمية تغطية الثوب للمرأة، وعلى إباحته للرجل.
ولما ذكر في خبر ابن أبي عمير السالف: حتَّى يمدَّ الثوب على رأس مَنْ في القبر^٣، فإنَّه كما يجوز حمله على الإمكان يجوز حمله على الوقوع.
ولأنَّه أنسب بستر الميت لما يخشى من حدوث حادثٍ فيه، وأقلُّه بُدْوُ شيءٍ ممَّا ينبغي ستره عند حلِّ العَقْد.

وقال المفيد في أحكام النساء وابن الحسيد: يحلُّ قبرُ المرأة إلى أن يغشى باللين، دون الرجل؛ لمناسبته للستر^٤.

ولما روي أنَّ علياً عليه السلام مرَّ بقوم دفنوا ميتاً وسطوا على قبره الثوب، فجذبه وقال: «إنما يصنع هذا بالنساء»^٥.

وهو الذي ارتضاه في المعتبر^٦.
وابن إدريس أنكر استحباب التغطية في الرجل، وأحال المرأة على ثبوت ذلك بنص^٧.

قلنا: ما ذكر كافٍ في هذا المطلوب.

الحادية عشرة: يستحبُّ الخروج من قبَل الرجلين؛ لخبر عمَّار عن الصادق عليه السلام:

١ الخلاف، ج ١، ص ٢٢٨، المسألة ٥٥٢.

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٤، ح ١٥١٩.

٣ تقدّم في ص ٣٩٨.

٤ حكاه عن المفيد ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٧٠، ولم يجد في أحكام النساء المطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد، وحكاه عن ابن الجتيد العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣١٩، المسألة ٢٠٧.

٥ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٨٩، ح ٢٠٥١.

٦ المعتبر، ج ١، ص ٢٢٥.

٧ السرائر، ج ١، ص ١٧٠.

«لكلّ شيء باب، وباب القبر ممّا يلي الرجلين»^١.

ومثله رواية الأصحاب عن جبير بن عُبر الحضرمي عن النبي ﷺ^٢.

وروى السكوني عن الباقر ﷺ عن أبيه. «مَنْ دخل القبر فلا يخرج منه إلّا من قِبَل الرجلين»^٣.

والظاهر أنّ هذا النهي أو النفي للكرهية.

ووافق ابن الجنيد ﷺ في الرجل، وقال في المرأة: يخرج من عند رأسها^٤؛ لإنزائها عرضاً، أو للتباعد عن العورة. والأحاديث مطلقة.

الثانية عشرة: يستحب إهالة الحاضرين عليه التراب بظهور الأكف، لخبر محمد بن الأصمغ عن بعض أصحابنا، قال رأيت أبا الحسن ﷺ وهو في جنازة فحسنى التراب على القبر بظهور كفيه^٥.

وأقله ثلاث حثيات بالدين جميعاً؛ لفعل النبي ﷺ ذلك^٦.

وفي خبر محمد بن مسلم عن الباقر ﷺ: «إنّا حنّا على من يلى رأسه ثلاثاً بكفيه»^٧.

وليدع بما دعا به الباقر ﷺ - في هذه الرواية - باسطاً كفيه على القبر: «اللهم جاف الأرض عن جنبه، وصعد إليك روحه، ولقّه منك رضواناً، وأسكن قبره من رحمتك رحمة تغنيه بها عن رحمة من سواك»^٨.

أو يدعو بما رواه السكوني بسند الخبر الأول إلى عليّ ﷺ: «سمعتُ رسولَ الله ﷺ

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩١٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩١٨.

٣. في الكافي، ج ٣، ص ١٩٣، باب دخول القبر... ح ٤ عن أبي عبد الله ﷺ. وفي تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٦، ح ٩١٧ عن جعفر عن أبيه ﷺ.

٤. حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٠، مسألة ٢٠٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٨، ح ٩٢٥.

٦. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٣، ص ٥٧٥، ح ٦٧٣.

٧ و ٨. الكافي، ج ٣، ص ١٩٨، باب من حنّا على الميت... ح ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٧.

يقول: مَنْ حُثَا عَلَى مَيِّتٍ وَقَالَ: إِيْمَانًا بِكَ، وَتَصْدِيقًا بِنَبِيِّكَ، هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَعْطَاهُ اللَّهُ بِكُلِّ ذَرَّةٍ حَسَنَةً^١.

وليقولوا: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

قال الأصحاب: ولا يهيل ذو الرحم؛ لما مرَّ^٢.

ويرفع القبر عن الأرض مقدار أربع أصابع مفرجات لا أكثر من ذلك، قاله المفيد^٣، وابن زهرة خَيْرَ بَيْنِهَا وَبَيْنَ شَرِّ^٤.

وفي خبر محمد بن مسلم عن أحدهما ﷺ: «ويلزق القبر بالأرض، إِلَّا قدر أربع أصابع مفرجات، ويرتفع قبره»^٥.

وفي خبر سماعة عن الصادق ﷺ: «يرفع من الأرض قدر أربع أصابع مضمومة، وينضح عليه الماء»^٦.

وعليها ابن أبي عقيل.

وفي خبر حماد بن عثمان عنه ﷺ: «أَنَّ أَبَاهُ ﷺ أَمَرَ أَنْ يَرَفَعَ قَبْرَهُ أَرْبَعَ أَصَابِعَ، وَأَنْ يَرَشَّهُ بِالْمَاءِ»^٧.

وفي خبر عبيد الله الحلبي ومحمد بن مسلم عن الصادق ﷺ: «أمرني أبي أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات، وذكر أن الرش بالماء حسن»^٨. قلت: اختلاف الرواية دليل التخيير.

١. الكافي، ج ٢، ص ١٩٨، باب من حثا على الميت و...، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٩، ح ٩٢٦.

٢. في ص ٤٠٦.

٣. المقنعة، ص ٨١.

٤. غيبة النزوع، ج ١، ص ١٠٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ١٩٥، باب سئل الميت و...، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣١٥، ح ٩١٦، و ص ٤٥٨، ح ١٤٩٤.

٦. الكافي، ج ٣، ص ١٩٩، باب ترميع القبر ورشه بالماء و...، ج ٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣٢.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٠، باب ترميع القبر ورشه بالماء و...، ج ٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠ - ٣٢١، ح ٩٣٣.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢١، ح ٩٣٤.

وما رووه عن جابر: أن قبر النبي ﷺ رُفِعَ قدر شبر^١، ورؤيتاه عن إبراهيم بن علي
عن الصادق ﷺ أيضاً^٢ يقارب التفرج
ولمّا كان المقصود من رفع القبر أن يُعرف ليُرر ويُحترم كان مسمّى الرُفْعَ كافياً.
وابن البرّاج: شبر أو أربع أصابع^٣.
ورشّ الماء عليه مستحب^٤؛ لما مرّ^٥.
وصورته ما رواه موسى بن أكيّل - بضمّ الهمزة وفتح الكاف - عن الصادق ﷺ:
«السنة في رشّ الماء على القبر أن تستقبل القبلة وتبدأ من عند الرأس إلى الرجلين،
ثم تدور على القبر من الجانب الآخر، ثم ترشّ على وسط القبر»^٦.
وليكن متصلاً إلى أن يرجع إلى الرأس، قاله الصدوق^٧.
الثالثة عشرة: يستحبّ تزيين القبر؛ لما سلف^٨ من خير محدّد بن مسلم.
وليكن مسطحاً بإجماعنا، نقله الشيخ^٩؛ لأنّ رسول الله ﷺ سطّح قبر ابنه إبراهيم^{١٠}.
وقال القاسم بن محدّد: رأيت قبر النبي ﷺ والقبرين عنده مسطحين لا مشرفة. ولا
لاطئة، مبطوحةً ببطحاء العرصة الحمراء^{١١}.
ولأنّ التزيين يدلّ على التسطّيح، ولأنّ قبور المهاجرين والأنصار بالمدينة

١ السنن الكبرى، البيهقي، ج ٢، ص ٥٧٦، ح ٦٧٣٦

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٩، ح ١٥٣٨

٣ المهذب، ج ١، ص ٦٢-٦٤

٤ أنصافاً

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢٠، ح ٩٣١

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٧٢، دليل الحديث ٤٥٠٠: الهداية، ص ١٢٠

٧ في ص ٩-١٠

٨ الخلاف، ج ١، ص ٧٠٦-٧٠٧، المسألة ٥

٩ مختصر المزني، ضمن الأئمّة، ج ٨، ص ١٤٣، للمحرر شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٤٥٢، المغني المطبوع مع الشرح

الكبير، ج ٢، ص ٣٨١، المسألة ١٥٨٨

١٠ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٣٢٢٠؛ مسند أبي يعقوب، ج ٨، ص ٥٣، ح ١٥٧١؛ المستدرک علی الصحيحین،

ج ١، ص ٧٠٠-٧٠١، ح ١٤٠٨

مسطحة، وهو يدل على أنه أمر متعارف.

واحتج الشيخ أيضاً في الخلاف بما رواه أبو الهيثاج، قال: قال [لي] علي عليه السلام: «أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: لا ترى قبراً مشرفاً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»^١.

وفيه أيضاً دلالة على عدم رفعه كثيراً.

وفي خبر زرارة وجابر عن الباقر عليه السلام: «وسوي قبره»^٢، «وسوي عليه»^٣ دليل على التسطيط.

الرابعة عشرة: لا يطرح في القبر من غير ترابه، وتقل فيه في التذكرة الإجماع^٤؛ لنهي النبي ﷺ أن يُزاد في القبر على حفيرته، وقال: «لا يجعل في القبر من التراب أكثر مما خرج منه»، رواه عتبة بن عامر^٥.

ورؤيناه عن السكوني عن الصادق عليه السلام: «أن النبي ﷺ نهى أن يُزاد على القبر تراب لم يخرج منه»^٦.

وفي الفقيه قال الصادق عليه السلام: «كل ما جعل على القبر من غير تراب القبر فهو ثقل على الميت»^٧.

وابن الحنيد: لا يزاد من غير ترابه وقت بدنه، ولا بأس بذلك بعد الدفن.

وعن السكوني عن الصادق عليه السلام: «لا تطيبوا القبر من غير طينه»^٨.

١. الخلاف ج ١، ص ٧٠٧، المسألة ٥٠٥، والرواية في صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٦، ح ١٩٣/٩٦٩، سنن أبي داود،

ج ٣، ص ٢١٥، ح ٢٢١٨، الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٦٦، ح ١٠٤٩، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٤،

ح ٦٧٥٧، وما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٤٩٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٤٩٦.

٤. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٩٦، المسألة ٢٣٩.

٥. المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٣٨٠، المسألة ١٥٨٦.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٢، باب تطيب القبر و...، ح ٤؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٠-٤٦١، ح ١٥٠٠.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٨٩، ح ٥٧٦.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٠١، باب تطيب القبر و...، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٤٩٩.

ويستحب كثرة الدعاء له والاستغفار في كل حال، ويسأل الله تثبيتته عند الفراغ من دفنه.

الخامسة عشرة: يستحب أن يوضع عند رأسه حجر أو خشبة علامة ليُزار ويُترحم عليه، كما قُتل النبي ﷺ، حيث أمر رجلاً بحمل صخرة ليُعلم بها قبر عثمان بن مظعون، فعجز الرجل، فحضر رسول الله ﷺ عن ذراعيه، فوضعها عند رأسه، وقال: «أعلم بها قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهله»^١.

ورؤينا عن يونس بن يعقوب، قال: لما رجع الكاظم ﷺ من بغداد إلى المدينة ماتت ابنة له في رجوعه بـ«فيد»^٢، فأمر بعض مواله أن يجتصق قبرها، ويكتب على لوح اسمها ويجعله في القبر^٣.

وقال ابن الجنيد: لا بأس أن يوضع عليه العصا والصندوق والعلامة. وفي رواية علي بن جعفر عن أخيه ﷺ: «لا يصلح البناء على القبر، ولا الجلوس، ولا تحصصه، ولا تطسئه»^٤.

ويمكن الجمع بحمل المطلق هنا على المقيد في خبر السكوني^٥، وحمل التحصيل المكروه على ما كان بعد دراسته، لا ما وقع ابتداءً، كما قاله الشيخ ﷺ^٦.

وفي المعبر قوى الكراهية مطلقاً، وحمل خبر يونس^٧ على الحواز^٨.

١. تقدم تحريره في ص ٣٩٦، الهاشمي ١

٢. فيد: قلعة بطريق مكة، القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٦

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٢، باب تطييب القبر و...، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠١، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧٦٧

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠٢، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧٦٧

٥. تقدم خبره في ص ٤١١

٦. الميسوط، ج ١، ص ١٨٧

٧. تقدم خبره آنفاً

٨. المعبر، ج ١، ص ٣٠٥

وروى العامة: «أَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَزَالُ يَسْمَعُ الْأَذَانَ مَا لَمْ يَطْنِ قَبْرَهُ»^١.
 وفيه دلالة على إباحة الكتابة على القبر، وقد روي فيه نهى عن النبي ﷺ من
 طريق العامة^٢، ولو صحَّ حُمل على الكراهة؛ لآثمه من زينة الدنيا.
 السادسة عشرة: يستحب وضع الحصاء عليه؛ لما مرَّ^٣.
 ولما روي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَعَلَهُ بِقَبْرِ إِبْرَاهِيمَ وَلَدِهِ^٤.
 ولخبر أبان عن بعض أصحابه، عن الصادق عليه السلام، قال: «قَبْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحْصَبٌ
 حَصْبَاءُ حَمْرَاءُ»^٥.
 السابعة عشرة: يستحب ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام: «فَإِذَا حُثِيَ عَلَيْهِ التُّرَابُ
 وَسُوِّيَ قَبْرُهُ فَضَّحْ كَفَّكَ عَلَى قَبْرِهِ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَفَرَّجْ أَصَابِعَكَ، وَاعْمِزْ كَفَّكَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا
 يَنْضَحُ بِالْمَاءِ»^٦.
 وليقل ما مرَّ في خبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام^٧.
 وقال الصدوق: متى زار قبره دعا به **مستقل القبلة**^٨
 وعلى ذلك عمل الأصحاب وقد روى إسحاق بن عمار: قلت لأبي الحسن
 الأول عليه السلام: إِنَّ أَصْحَابَنَا يَصْنَعُونَ عِمَّتًا إِذَا حَضَرُوا الْجَنَازَةَ وَدُفِنَ الْمَيِّتُ لَمْ يَرْجِعُوا
 حَتَّى يَمْسَحُوا أَيْدِيَهُمْ عَلَى الْقَبْرِ، أَفَسَنَّةٌ ذَلِكَ أَمْ بَدْعَةٌ؟ فَقَالَ: «ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ
 لَمْ يَحْضُرِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ»^٩.

١. الفردوس بمأثور الخطاب، ج ٥، ص ٩٨، ح ٧٥٨٧

٢. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٨، ح ١٥٦٣؛ سنن نسائي، ج ١، ص ٨٨-٨٩، ح ٢٠٢٢؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٧٠١، ح ١٤٠٩ و ١٤١٠

٣. في ص ٤١٠ مع تخریجه فی الهامش ١٠.

٤. السنن الکبری، البیهقي، ج ٢، ص ٥٧٦-٥٧٧، ح ٦٧٤٠

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ٢ ١٥

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٧، ح ١٤٩٠

٧. في ص ٤٠٩ مع تخریجه فی الهامش ٥.

٨. الفقيه، ج ١، ص ١٧٢، ديل الحديث ٥٠٠.

٩. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥٠٦.

وبسنده آخر عن محمد بن إسحاق، عن الصادق عليه السلام: «إنما ذلك لمن لم يدرك الصلاة عليه، فأما من أدرك الصلاة فلا»^١

وروى زرارة - في الحسن - عن الباقر عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصنع بمن مات من بني هاشم خاصة شيئاً لا يصنعه بأحد من المسلمين، كان إذا صلى على الهاشمي ونضح قبره بالماء، وضع عليه كفه على القبر حتى ترى أصابعه في الطين، فكان الغريب يقدم أو المسافر فيرى القبر الحديد عليه أثر كف رسول الله صلى الله عليه وآله، فيقول: من مات من آل محمد؟»^٢

وليس في هاتين مخالفة للأول؛ لأن الوجوب على من لم يحضر الصلاة لا ينافي الاستحباب لغيره، والمراد به أنه يستحب مؤكداً لغير الحاضر للصلاة؛ ولهذا لم يذكر الوجوب في الخبر الآخر، فهو وإن كان مستحباً للحاضر لكنه غير مؤكداً، وإخبار الراوي عن عمل الأصحاب حجة في نفسه، وتقرير الإمام عليه السلام يؤكد، وفعل النبي صلى الله عليه وآله حجة فليتأس به، ونحصى بي هاشم لكرامتهم عليه.

وقد روى عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت الصادق عليه السلام كيف أضع يدي على قبور المسلمين؟ فأشار بيده إلى الأرض فوضعها عليه وهو مقابل القبلة^٣، وهذا يشمل حالة الدفن وغيره.

الثامنة عشرة: أجمع الأصحاب على تسليم الولي أو من يأمره الولي بعد انصراف الناس عنه.

وقد رواه العامة عن أبي أمامة الباهلي، عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «إذا مات أحدكم وسويتم عليه التراب فليقم أحدكم عند رأس قبره، ثم ليقل: يا فلان بن [فلانة]^٤ فإنه يسمع ولا يحيب، ثم يقول يا فلان بن فلانة، فيستوي قاعداً فإنه يقول: أرشدنا

١. في المصدر. عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٥٣٢.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٠، باب تزييع القبر ورشه بالماء. و ١٠٤، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٠، ح ١٤٩٨.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٠، باب تزييع القبر ورشه بالماء. و ١٠٣، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٢، ح ١٥٠٨.

٥. بدل ما بين المتوفين في السخ الحطية والحجيرة «فلان». والمثبت كما في المصدر.

يرحمك الله، فيقول: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأنت رضىت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً، فإن منكراً ونكيراً يتأخر كل واحدٍ منهما، فيقول: انطلق فما يقعدنا عند هذا وقد لقن حجته»، قال [رجل] ^١: يا رسول الله، فإن لم نعرف اسم أمه؟ قال: «انسبه إلى حواء» ^٢

ورؤينا عن يحيى بن عبد الله - بعدة طرق - قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول: «ما على أهل الميت منكم أن يدروا عن ميتهم لقاء منكر وكبير»، قلت: كيف نصنع؟ قال: «إذا أفرد الميت فليتحلف عنده أولى الناس به، فيضع يده عند رأسه، وينادي بأعلى صوته: يا فلان بن فلان، أو يا فلانة بنت فلان، هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه، من شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله سيد البينين، وأن علياً أمير المؤمنين وسيد الوصيين، وأن ما جاء به محمد حق، وأن الموت حق، والبعث حق، وأن الله يبعث من في القبور؟»، قال: «فيقول منكر لكبير: انصرف بنا عن هذا فقل لقن حجته» ^٣

وعن جابر عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «ما على أحدكم إذا دُفِن ميتة وسوى عليه وانصرف عن قبره أن يتخلف عند قبره، ثم يقول: يا فلان ابن فلان أنت على العهد الذي عهدناك به؟ من شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ، وأن علياً أمير المؤمنين إمامك، وفلان وفلان حتى يأتي على آخرهم، فإنه إذا فعل ذلك قال أحد الملكين لصاحبه: قد كفينا الدخول عليه ^٤ ومسألتنا إياه فإنه قد لقن، فينصرفان عنه ولا يدخلان عليه» ^٥.

١. ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر

٢. المعجم الكبير، الطبراني، ج ٨، ص ٢٩٨ - ٢٩٩، ح ٧٩٧٩: تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٤، ص ٧٣: المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٢٨١ - ٢٨٢، المسألة ١٥٩٠

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٠١، باب تسريح القبر ورشه بالماء و... ح ١١: الصغرى، ج ١، ص ١٧٣، ح ٥٠١: تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٣٢١ - ٣٢٢، ح ٩٣٥

٤. في المصدر: «الوصول إليه» بدل «الدخول عليه».

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٤٩٦

فرع: لم يتعرض الشيخان والخبران لكيفية الوقوف.
وقد قال ابن إدريس: إن الملق يستقبل القبلة والقبر^١
وقال ابن البراج^٢ وابن إدريس^٣ والشيخ يحيى: يستدير القبلة والقبر أمامه^٤.
وكلاهما جائز؛ لإطلاق الخبر الشامل لذلك، ولمطلق النداء عند الرأس على أي
وضع كان العنادي.
قال ابن البراج: ومع التقية يقول ذلك سرّاً^٥.

تنبيه: نقل الشيخ المحقق عن الفقهاء الأربعة إنكار السلقين^٦. وقال الشيخ
الفاضل: خلافاً للجمهور^٧
وقد قال الراعي من الشافعية:

يستحب أن يلقى الميت بعد الدفن، فقال: يا عبد الله ابن أمة الله، اذكر ما خرجت
عليه من الدنيا: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأن الجنة حق،
وأن النار حق، [وأن الموت حق] وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من
في القبور، وأنت رضى بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً،
وبالكعبة قبلة، وبالمؤمنين إخواناً، قال ورد الخبر به عن النبي ﷺ^٨.

وقال صاحب الروضة:

هذا التلقين استحبه جماعة من أصحابنا، منهم: القاضي حسين وصاحب التمهيد،

١. السرائر، ج ١، ص ١٦٥.

٢. المهذب، ج ١، ص ٦٤.

٣. قوله: «وابن إدريس» سهواً حيث إنه ذهب إلى ما سبق نقله عنه، ولمع المراد أبو الصلاح الحلبي كما في
الكافي في الفقه، ص ٢٣٩؛ وكما حكاه عنه ابن إدريس في السرائر، ج ١، ص ١٦٥.

٤. الجامع للشرائع، ص ٥٥.

٥. المهذب، ج ١، ص ٦٤.

٦. المعتمد، ج ١، ص ٣٠٣.

٧. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ٩٨-٩٩، المسألة ٢٤٢.

٨. المرير شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٥٤، وما بين المقومين أثبتناه من المصدر.

ونصر المقدسي في كتابه التهذيب وغيرهم، ونقله القاضي حسين عن أصحابها مطلقاً، والحديث الوارد فيه ضعيف، لكن أحاديث الفضائل يتسامح فيها عد أهل العلم، وقد اعتضد [هذا الحديث] بشواهد من الأحاديث الصحيحة، كحديث: «اسألوا الله له التثبيت»^١، ووصيه عمرو بن العاص، أقيموا عند قبري قدر ما تُنحر جزور^٢، قال: ولم يزل أهل الشام على العمل بهذا التلقين من العصر الأول وفي زمن من يقتدى به، قال، قال أصحابنا: ويقعد الملقن عند رأس القبر، والطفل لا يلقن^٣

قلت: ولا ينافي هذا صحة نقل الفاضل؛ لأن المنقول إنما هو عن أصحاب الشافعي، لا عن نفسه.
وأما الطفل فظاهر التعليل يشعر بعدم تلقيه، ويمكن أن يقال: يلقن، إقامة للشمار وخصوصاً المميز، وكما في الجريدتين

المطلب الثالث في التوابع

وفيه ثمانية مباحث:

[البحث] الأول في الأحكام

وفيه مسائل:

الأولى: لو اجتمع أموات ولم يمكن الجمع بين تجهيرهم في وقت واحد بُدئ بمن يخشى فسادَه، فلو تساوا في ذلك أو في عدم الفساد قال الشيخ: يقدم الأب، ثم الابن وابن الابن، ثم الجد، وإن كان أخوان في درجة واحدة قُدِّمَ أَسْنَهُمَا، وإن تساوى أقرع بينهما، وإن كان أحدهما أقوى سبباً قُدِّمَ، والزوجتان تُقدِّمُ أَسْنَهُمَا، فإن تساوتا أقرع بينهما^٤.

١ سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢١٥، ح ٣٢٢١، المستدرک علی صحيحین، ج ١، ص ٧٠٢، ح ١٤١٢.

٢ صحيح مسلم، ج ١، ص ١١٢-١١٣، ح ١٩٢/١٩١.

٣ روضة الطالبی، ج ١، ص ٦٥٥، وما بين المقومين أثبتاه من المصدر.

٤ المبسوط، ج ١، ص ١٧٦.

قال المحقق.

لست أعرف وجه ما ذكره مع التساوي، إذ ليس هنا إشكال فيخرج بالقرعة،
والأقرب تغيير الولي في البداية^١

قلت: لا ريب أن التعجيل مستحب (كما مر)، فالمعجل مرجح في هذا
الاستحباب^٢ فيحتاج إلى مرجح، وتخير الولي لا شك في جوازه، وإنما الكلام في
تخصيص الولي أحد المتساويين بالاستحباب هل هو مستند إلى اختياره أو هو
مرجح بما جعله الشارع مرجحاً؟ فيمكن الترجيح بفصل دينية أو بالذكورية،
كما سبق

ويمكن القرعة؛ لإطلاق الأخبار في استعمالها عند الاشتباه، ومع تساوي في
المرجحات فالقرعة؛ لأن ترجيح الله تعالى أولى من ترجيح الولي.
والظاهر: أن هذا كله على سبيل الاستحباب إلا مع خشية الفساد؛ لأن الفرض
الجهيز وهو يحصل، ولم نفت إلا التعجيل وهو مستحب.
الثانية المشهور كراهة الباء على منبر واتخاذ مسجداً، وكذا يكره القعود
على القبر.

وفي المبسوط نقل الإجماع على كراهة الباء عليه^٣.
وفي النهاية يكره تخصيص القبور ونظيلها^٤.
وكذا يكره المقام عندها؛ لما فيه من طهار السخط لقضاء الله، أو الاشتغال عن
مصالح المعاد والمعاش، أو لسقوط الاتعاض بها.
وقد روى يونس بن ظبيان عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن
يُصلّى على قبر، أو يقعد عليه، أو يُبنى عليه»^٥.

١. المستبر، ج ١، ص ٢٤٦

٢. ما بين المعقوفين لم يرد في «ق».

٣. المبسوط، ج ١، ص ١٨٧

٤. النهاية، ص ٤٤.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٠١، ج ٤٦٩: الاستبصار ج ١، ص ٤٨٢، ج ١٨٦٩.

وفي صحاح العامة عن جابر: نهى رسول الله ﷺ أن يُجصص القبر، أو أن يُبنى عليه، وأن يُقعد عليه.^١

وقال ﷺ: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها».^٢

وخبر علي بن جعفر عن أخيه ﷺ: «لا يصلح البناء عليه، ولا الجلوس».^٣
وظاهره الكراهية، فيحمل النهي الأول وغيره عليها، كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تبنوا على القبور، ولا تصوروا سقف البيوت»، رواه جراح المدائني عن الصادق ﷺ عن رسول الله ﷺ.^٤

وعن النبي ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتصل النار إلى بدنه أحب إلي من أن يجلس على قبر» وهو في صحيح مسلم بنحو هذه العبارة.^٥
وهذا مبالغة في الزجر عن ذلك: لاحترام القبر، فإن «حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً» كما سبق.^٦

وزاد الشيخ في الخلاف. كراهة الاتكاء عليهم والمشي^٧ ونقله في المعتمد عن العلماء.^٨

وقد نقل الصدوق في المعية عن الكاظم ﷺ: «إذا دخلت المقابر فطأ القبور، فمن كان مؤمناً استروح إلى ذلك، ومن كان منافقاً وجد ألمه».^٩
ويمكن حمله على القاصد ريارتهم بحيث لا يتوصل إلى قبر إلا بالمشي على

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٧، ح ٩٤/٩٧٠.

٢. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٨، ح ٩٧/٩٧٢، مس أبي داود، ج ٣، ص ٢١٧، ح ٣٢٢٩، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ١٣٣-١٣٤، ح ٧٢٦٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠٣، الاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٧١٧.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦١، ح ١٥٠٥.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٧، ح ٩٧/٩٧١.

٦. سبق ترجمته في ص ٣١٢، الهامش ٨.

٧. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٧، المسألة ٥٠٧.

٨. المعتمد، ج ١، ص ٣٠٥.

٩. الفقيه، ج ١، ص ١٨٠، ح ٥٣٩.

آخر، أو يقال: تختص الكراهية بالعود؛ لما فيه من اللبس المنافي للتعظيم.

وروى الصدوق عن سماعة، أنه سألته عليه السلام عن زيارة القبور وبناء المساجد فيها،

قال: «زيارة القبور لا بأس بها، ولا يسيئ عندها مساجد»^١.

قال الصدوق: وقال النبي صلى الله عليه وآله: «لا تتحدوا قبوري قبلة، ولا مسجداً، فإن الله تعالى

لن اليهود [حين] اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^٢.

قلت: هذه الأخبار رواها الصدوق والشيخان وجماعة المتأخرين في كتبهم

ولم يستشوا قبراً، ولا ريب أن الإمامية مطبقة على مخالفة قضيتين من هذه،

إحداهما: البناء، والأخرى الصلاة، وتأنك ما في المشاهد المقدسة، فيمكن القدح في

هذه الأخبار؛ لأنها آحاد، وبعضها ضعيف لإسناد، وقد عارضها أخبار أشهر منها، وقال

ابن الجنييد: لا بأس بالبناء عليه، وضرب الفسطاط يصونه ومن بروره^٣، أو تخصص^٤

هذه العمومات بإجماعهم في عهد كانت لأئمة ظاهرة فيهم وبعدهم من غير نكير،

وبالأخبار الدالة على نعظم قبورهم وعمارتها وأفضلة الصلاة عندها، وهي كثيرة

منها ما رواه الشيخ في التهذيب عن أبي عليه السلام عامر البائي^٥، عن الصادق عليه السلام، عن

آمانه، عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعلي عليه السلام: «يا أبا الحسن، إن الله جعل قبرك وقبر أولئك

بقاعاً من بقاع الجنة، وعروة من عرصاتنا، وإن الله جعل قلوب نجباء من خلقه

وصعوة من عباده تحن إليكم، وتحتمل لمذلة والأذى فيكم، فسعقون قبوركم

ويكثرون زيارتها، تقرّباً منهم إلى الله، ومودة منهم لرسوله، أولئك يا علي،

المخصوصون بشفاعتي، والواردون حوصي، وهم زوّاري^٦ غداً في الجنة. يا علي،

من عمّر قبوركم وتعاهدها فكأنما أعان سليمان على بناء بيت المقدس، ومن زار

١. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣١.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٧٨، ح ٥٣٢، وما بين المعقوفين أقتبناه من المصدر.

٣. حكاية العلامة في مختلف الشيعة، ج ٢، ص ٣٢٦، تمسألة ٢١٠.

٤. في «ق»؛ «تخصص».

٥. ما بين المعقوفين أقتبناه من المصدر.

٦. في الموضع الأول من المصدر: «الساجي» بدل «البائي».

٧. في الموضع الثاني من المصدر زيادة «وجيرائي».

قبوركم عدل له ثواب سبعين حجة بعد حجه الإسلام، وخرج من ذنوبه حتى يرجع من زيارتكم كيوم ولدته أمه، فأبشر وبشر أوباءك ومحبيك من النعيم وقرّة العين بما لا عين رأت، ولا أدن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولكن حثالة من الناس يعيرون زوّار قبوركم بزيارتكم، كما تعير الزانية بزناها، أولئك شرار أمتي، لا تنالهم شفاعتي، ولا يردون حوضي»^١.

وقد روى كثيراً من هذا الحديث وذكر تعبير الحثالة الحافظ ابن عساكر من علماء العامة^٢.

قال المفيد^٣:

وقد روي أنه لا بأس بالصلاة إلى قبور فيها قبر إمام، ويصلي الزائر مثالي رأسي الإمام، وهو أفصل^٤.

وقال الشيخ: وقد روي حواز الصلاة إلى قسور الأئمة^٥ خاصة في النوافل^٦ قلت: الذي رواه في التهذيب بإسناد إلى محمد بن عبد الله الحميري، قال: كسبُ إلى العقيه أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة هل يجوز أن يسجد على القبر أم لا؟ وهل يجوز للمصلي أن يقوم وراء القبر ويجعله قبلته؟ فأجاب: «أما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة، ولكن يضع خذّه الأيمن على القبر، وأما الصلاة فإنها خلفه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه؛ لأن الإمام لا يُستقدم، ويصلي عن يمينه وشماله»^٧.

وقد روى المفيد عن ابن قولويه بسنده إلى ابن أبي عمير عن روى عن الباقر^٨: «أن الصلاة الفريضة^٩ عند قبر الحسين تعدل عمرة»^{١٠}.

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢، ح ٥٠، وص ١٠٧، ح ١٨٩.

٢. راجع تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٧، ص ٢٢٨؛ وج ٣١، ص ٢٧٧-٢٧٨؛ وج ٣٧، ص ٤٤٦؛ وج ٣٩، ص ٣٦٠.

٣. المقنعة، ص ١٥٢، والهامش ١ منها.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٨٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ٨٩٨.

٦. في المصدر: «النافلة» بدل «الفريضة».

٧. العرائر، ص ١٢٢، ح ١ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٥).

وبسنده إلى أبي علي الحراني عن صادق عليه السلام: «مَنْ أتاه وزاره وصلى عنده ركعتين أو أربع ركعات كتبت له حجة وعمره». قال: وكذلك لكل مَنْ أتى قبر إمام مفترض الطاعة؟ قال: «نعم»^١.

وبسنده إلى شعيب العرقوفي عن صادق عليه السلام: «ما صلى عنده أحد صلاة إلا قبلها الله منه، ولا دعا عنده أحد دعوة إلا استجيب له عاجلة وآجلة»^٢.

والأخبار في ذلك كثيرة، ومع ذلك فبقبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنئ عليه في أكثر الأعصار، ولم يُنقل عن أحد من السلف إنكاره، بل جعلوه أنسب لتعظيمه، وأما اتخاذ القبور مسجداً، فقد قيل: هو لمن يصلي فيه جماعة، أما فرادى فلا.

الثالثة روى الأصمعي بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «مَنْ جدد قبراً، أو مثل مثلاً، فقد خرج من الإسلام»^٣.

وقد نقل الصدوق في الفقيه اختلافاً في لفظه:

عن محمد بن الحسن (صغار جدد) - بالجيم - حكى ابن الوليد عنه عدم حوار تجديده وتطمين حقيقة بعد مرور الأيام عليه، ويجوز ابتداءه، ويجوز الرّم من غير تجديد، وعن سعد بن عبد الله جدد - بإسكان المهملة - أي ستم قبراً، وعن أحمد بن أبي عبد الله البرقي جددت، بالناء المشنة أحياناً

قال الصدوق عليه السلام:

الجددت القبر، ولا تدري ما عني به، والذي أذهب إليه أنه جدد - بالجيم - ومعناه: نبش قبراً؛ لأن مَنْ نبش قبراً فقد جددّه، أو أحوج إلى تجديده، وأقول: إن المعاني الثلاثة [داخله] في الحديث، وإن مَنْ حالف الإمام في التجديد والتسييم والنبش واستحل شيئاً من ذلك فقد خرج من الإسلام.

١. المزار، ص ١٣٤، ح ٣ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٥).

٢. المزار، ص ١٣٥، ح ٤ (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٥).

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٩، ح ١٤٩٧.

٤. مبين المعقولات اثباتاً من المصدر.

قال: ومعنى «مثل مثلاً» أهدع بدعة دعا إليها [أو] ^١ وضع ديناً، ثم قال: فإن أصيبت فمن الله على ألسنتهم ^٢، وإن أخطأت فمن عند نفسي ^٣.

ونقل الشيخ في التهذيب عن شيخه المعيد:

خُذ - بالخاء المعجمة والد لين - من قوله تعالى «قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ» ^٤، و«الخُدَّ» هو الشق، فالمعنى شق القبر ليدفن فيه، أو على جهة النيش.

- قال - ويمكن أن معنى جدت: جعل القبر دفعة أخرى قبراً لآخر؛ لأنَّ الحدث القبر، فيؤخذ الفعل منه، وانكَلَّ محتمل، والله أعلم بالمراد والذي صدر الخبر عنه ^٥.

قلت: اشتغال هؤلاء الأفاضل بتحقيق هذه اللمعة مؤذن بصحة الحديث عندهم وإن كان طريقه ضعيفاً، كما في أحاديث كثيرة اشتهرت وعلم موردها وإن ضعف إسنادها، فلا يرد ما ذكره في المص من ضعف معتمد بن سنان وأبي الجارود راويه ^٦.

على أنه قد ورد نحوه من طريق أبي الهيثج السالف ^٧، وقد نقله الشيخ في الخلاف ^٨، وهو من صحاح العامة، وهو يعطي صحة الرواية بالخاء المهملة؛ لدلالة الإشراف والتسوية عليه، ويعطي أن المثال هنا هو التمثال هناك، وهو الصورة، وقد ورد في النهي عن التصوير وفي إرالة التصاوير أخبار مشهورة ^٩.

١. بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والحجرية «وه» ونسبت كما في المصدر.

٢ أي الألسنة.

٣. اللقيط، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩١.

٤ البروج (٨٥): ٤.

٥ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٥٩ - ٤٦٠، ديل الحديث ١١٩٧.

٦ المعتمد، ج ١، ص ٣٠٤، وراجع الهامش ٣ ص ٤٢٢.

٧ في ص ٤١١.

٨ راجع الهامش ١ من ص ٤١١.

٩. لاحظ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٦٦، ح ٩٢/٩٦٩، وبيّن النسائي، ج ٤، ص ٩٠ - ٩١، ح ٢٠٢٧، والسنن

الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٤، ح ٦٧٥٧.

وأما الخروج من الإسلام بهذين، فإما على طريقة المبالغة؛ زجراً عن الاقتحام على ذلك، وإما لأنه فعل ذلك مخالفة للإمام عليه السلام.

الرابعة: يكره الحدث بين القبور؛ لتأذي المترحمين به، ولما روي أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «لا أبالي، أوسط القبور قصيتُ حاجني أو وسط السوق»^١.

ويكره الضحك بينها، قال الصدوق: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن الله تعالى كره لي ست خصال فكرهتهنّ للأوصياء من بعدي وأتباعهم: العبث في الصلاة، والرفث في الصوم، والمن بعد الصدقة، وإتيان المساجد جنباً، والتطلع في الدور، والضحك بين القبور»^٢.

الخامسة: يجوز الدفن ليلاً؛ لما مرّ في الصلاة^٣. وقد فعله النبي صلى الله عليه وآله بهذي البجادين^٤، وعلي عليه السلام بفاطمة^٥، والحسنان بعلي عليه السلام^٦، والصحابة بالأوليين^٧ وبهائشة^٨.

وما روي أنه صلى الله عليه وآله زجر عن الدفن ليلاً إلا لضرورة^٩ لا يمنع الجواز، وعائته أن النهار أفضل؛ كثيراً للمصلين والمترحمين، وللممكن من اتباع السنة في وظائفه نهاراً.

١ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٩٩، ح ١٥٦٧

٢ الفقيه، ج ١، ص ١٨٨ - ١٨٩، ح ٥٧٥.

٣ مرّ في ص ٢٤٤.

٤ المعجم الأوسط، الطبراني، ج ٩، ص ١٢٦، ح ٩١١١. معجم المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤١٧، المسألة ١٦٦٩، الشرح الكبير المطبوع مع المعجم، ج ٢، ص ٤١٢ - ٤١٣، للمزيد راجع الإصابة، ج ٢، ص ٣٤١، الرقم ٢٤٥١، وج ٤، ص ١٣٩، الرقم ٤٨٢٢، الأعلام، الركني، ج ٤، ص ١٠١.

٥ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٦، ح ٣؛ المصنف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٥٢١، ح ٦٥٥٦.

٦ ترجمة الإمام علي من تاريخ ابن عساکر، ج ٢، ص ٣١١ - ٣١٢، ح ١٤١٦.

٧ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٢٧، ح ٤، ٥، ٧، ١٠؛ المصنف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٥٢٠ - ٥٢١، ح ٦٥٥٢ و ٦٥٥٣.

٨ مختصر تاريخ دمشق، ج ٢، ص ٢٧٨.

٩ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٥١، ح ٤٩/٩٤٢؛ سنن النسائي، ج ٤، ص ٨٥، ح ٢٠١٠؛ المصنف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٥٢٠، ح ٦٥٤٩.

السادسة. أجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يُدفن في مقبرة المسلمين كافر؛
لأنه يتأذى المسلمون بعذابهم، ولأنها إن كانت وقفاً ففيه إخراج له عن شرطه، ولأنه
أنسب بتعظيم المسلم، وقد سبق^١ استثناء العامل من مسلم.
فعلى هذا لو دفن نبش إن كان في الوقف، ولا يبالي بالمثلثة؛ فإنه لا حرمة له، ولو
كان في غيره أمكن ذلك؛ صرفاً للأذى عن المسلمين، ولأنه كالمدفون في الأرض
المفصولة.

البحث الثاني في التعزية

وهي تفعلته من العزاء، أي الصبر، يقال: عزّيته فتعزّى، أي صبرته فتصبر.
والمراد بها طلب التسلّي عن المصاب، ولتصبر عن الحزن والاكتئاب بإسناد
الأمر إلى الله عزّ وجلّ، ونسبته إلى عدله وحكمته، وذكر لقاء وعد الله على الصبر،
مع الدعاء للميت والمصاب؛ لتسلّيته عن مصيبته.
وهي مستحبّة إجماعاً، ولا كراهة فيها بعد الدفن عندنا، والدفن خاتمه أمره لا
أمر أهله.

وقد روى إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام، قال: «ليس التعزية إلا عند القبر
ثم ينصرفون، لا يحدث في الميت حدث فيسمعون الصوت»^٢، ويظهر من كلام
ابن البرّاج.

لنا. عموم قول النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ عَزَى مَصَاباً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»، رواه العامة^٣.
ورواه الكليني بزيادة: «مَنْ غَيْرَ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجْرِ الْمَصَابِ شَيْءٌ»، عن وهب،
عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله^٤.

وعنه عليه السلام: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ يَعَزِّي أَخَاهُ بِمَصِيبَتِهِ إِلَّا كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ حِلِّ الْكَرَامَةِ»، رواه

١ في ص ٣٩٣.

٢. الكافي، ج ٢، ص ٢٠٢، باب التعزية و... ح ١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١١.

٣. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٨٥، ح ١٠٧٣، ص ٥١١، ح ١٦٠٢.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٠٥، باب ثواب من عزّى حبيباً، ح ٢.

عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده^١.

وروى الكليني عن إسماعيل لجزري^٢، عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ عَزَى حَزِيناً كُفِيَ فِي الْمَوْقِفِ حَلَّةٌ يُحِبُّهَا»^٣. وروى «يحبها»^٤، أي يستر.
وقال عليه السلام: «التعزية تورث الجنة»^٥.

وقال هشام بن الحكم: رأيت الكاظم عليه السلام يعزّي قبل الدفن وبعده^٦.
وخبر إسحاق^٧ ليس بصريح في كونه قبل الدفن، ولو سلّم حمل على تعزية خاصة كأقل التعزية، كما قال الصادق عليه السلام: «كفاك من التعزية أن يراك صاحب المصيبة»^٨.

ولا تحمل على الأفضل، لأن ابن أبي عمير أرسل عن الصادق عليه السلام: «التعزية لأهل المصيبة بعد ما يدفن»^٩، وظاهره أنها الكاملة، ولأن ابن بابويه روى عنه عليه السلام: «التعزية الواجبة بعد الدفن»^{١٠}، ومن ثمّ حكم الشيخ بأفضلتها بعد الدفن^{١١}، وتعمد الفاصلان^{١٢}، لاشتغال المعزّي قبل دفنه بتجهيزه، واشتداد جزعهم بعده بمفارقتة.
ولا حدّ لزمانها؛ عملاً بالعمول.

١ سر ابن ماجه، ج ١، ص ٥١١، ح ١٦١؛ السالكى، ج ٤، ص ٩٨، ح ٧٠٨٧.

٢ في المصدر: «الجزري».

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٢٦-٢٢٧، باب ثواب التعزية، ح ٢.

٤ الكافي، ج ٣، ص ٥٠٢، باب ثواب من عزّى حزيناً، ح ١.

٥ ثواب الأخصال، ص ٢٣٥، باب ثواب التعزية، ح ١.

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٠٥، باب التعزية، ح ١؛ الفقيه، ج ١، ص ١٧٣-١٧٤، ح ١٥٠٣؛ تهذيب الأحكام، ج ١،

ص ٤٦٣، ح ١٥١٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ٢١٧، ح ٣١٩.

٧ تقدّم في ص ٤٢٥.

٨ الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٥.

٩ الكافي، ج ٣، ص ٢٠٤، باب التعزية، ح ١؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٣، ح ١٥١٦؛ الاستبصار، ج ١،

ص ٢١٧، ح ٣١٩.

١٠ الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٤.

١١ الخلاف، ج ١، ص ٧٢٩، السألة ٥٥٦.

١٢ المختار، ج ١، ص ٣٤٢؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٢٥، القرع «ب» من السألة ٢٦٤.

نعم، لو أدت التعزية إلى تجديد حزن قد نسي كان تركها أولى.
ويمكن القول بثلاثة أيام؛ لنقل الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام: «يصنع للميت مأتم ثلاثة أيام من يوم مات»^١.

ونقل عن الصادق عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله أمر فاطمة عليها السلام أن تأتي أسماء بنت عميس ونساءها، وأن تصنع لهم طعاماً ثلاثة أيام، فجرت بذلك السنة»^٢.
قال: وقال الصادق عليه السلام: «ليس لأحد أن يحدّ أكثر من ثلاثة أيام، إلا المرأة على زوجها حتى تنقضي عدتها»^٣.

قال: وأوصى أبو جعفر عليه السلام بشماسة درهم لمأتمه، وكان يرى ذلك السنة؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر باتخاذ طعام لآل جعفر عليهم السلام^٤.
وفي كل هذه إيماء إلى ذلك.

والشيخ أبو الصلاح قال: من السنة تعزية أهله ثلاثة أيام، وحمل الطعام إليهم^٥.
والشيخ في المبسوط نقل الإجماع على كراهية الجلوس للتعزية يومين أو ثلاثة^٦
ورده ابن إدريس بأنه اجتماع وتراود^٧.
وانتصر المحقق بأنه لم يُنقل عن أحد من الصحابة والأئمة الجلوس لذلك، فاتخاذ مخالف لسنة السلف، ولا يبلغ التحريم^٨.

قلت: الأخبار المذكورة مشعرة به، فلا معنى لاغترام حجة التزاور، وشهادة الإثبات مقدّمة، إلا أن يقال: لا يلزم من عمل المأتم الجلوس للتعزية، بل هو مقصور على الاهتمام بأمور أهل الميت؛ لاشتغالهم بحرنهم، لكن اللغة والعرف بخلافه، قال

١. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥١٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢ - ١٨٣، ح ٥٤٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٠.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٦.

٥. الكافي في الفقه، ص ٢٤٠.

٦. المبسوط، ج ١، ص ١٨٩.

٧. السرائر، ج ١، ص ١٧٣.

٨. المعتمد، ج ١، ص ٣٤٤.

الجوهري: المأتم النساء يجتمعن، قال: وعند العامة المصيبة^١، وقال غيره: المأتم المناحة^٢، وهما مشعران بالاجتماع.

تتبيه: الإجماع على استحباب إطعام أهل الميت؛ لما سبق^٣.
ويكره الأكل عندهم؛ لقول الصادق عليه السلام: «الأكل عند أهل المصيبة من عمل الجاهلية»^٤.

نعم، لو أوصى الميت بذلك نفدت وصيته؛ لأنه نوع من أنواع البر يلحقه ثوابه بعد موته، ولكن لو فوض إلى غير أهله كان أسب؛ لاشتغالهم بمصايهم عن ذلك، كما دل عليه الخبر^٥.

وليل المعزّي ما قاله الصادق عليه السلام لقوم «جبر الله وهكم، وأحسن عزاكم، ورحم متوقاكم»^٦.

وعزّي عليه السلام آخر بابي له، فقال: «الله خير لابسك منك، وثواب الله خير لك منه»، فلما بلغه شدة جزعه عاد إليه، فقال له: «قد مكأت رسول الله صلى الله عليه وآله أهما لك به أسوء؟»، فقال إنه كان مرهقاً، أي يظن به السوء، قال: «إن أئمة ثلاث خصال: شهادة أن لا إله إلا الله، ورحمة الله، وشفاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، قلن نفوته واحدة منهن إن شاء الله»^٧.
وعن زين العابدين عليه السلام: «لما توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله سمعوا قائلاً يقول إن في الله عزاء من كل مصيبة، وخلفاً من كل هالك، ودركاً من فاسات، فبالله فثقوا، وإياه فارجوا، فإن المصائب من حرم الثواب»^٨.

١ الصحاح، ج ٣، ص ١٨٥٧، «أتم».

٢ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٠، «أتم».

٣ في ص ٤٢٧.

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٨.

٥ راجع الهامش ٤ من ص ٤٢٧.

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥٠٦.

٧ الكافي، ج ٢، ص ٢٠٤، باب التنزية و... ح ٧، الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ١٥٠٨ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٨.

٨ - ٤٦٩، ح ١٥٢٧.

٨ كمال الدين، ص ٣٩٢، الباب ٣٨، ح ٧.

البحث الثالث في البكاء وتواضعه

وهو جائز إجماعاً، قبل خروج الروح وبعده؛ لما روي أَنَّ النبي ﷺ قبل عثمان بن مظعون وهو ميت، ورفع رأسه وعيناه تهرقان^١.

وفي البخاري ومسلم عن أنس: دخلنا على رسول الله ﷺ وإبراهيم يبعود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان، فقال له عبد الرحمن بن عوف: وأنت يا رسول الله، فقال: «يا بن عوف إنها رحمة». ثم أتبعها بأخرى، فقال: «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»^٢.

وفي الكليني عن ابن القداح عن الصادق ﷺ: «لما مات إبراهيم هملت^٣ عينا رسول الله ﷺ بالدموع، ثم قال ﷺ: تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول ما يسطف الرب، وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون»^٤.

وعن ابن عمر: عاد النبي ﷺ سعد بن عبادَةَ فوجده في غشيته، فبكى النبي ﷺ، فلما رأى القوم بكاء النبي بكوا، فقال: «ألا تسمعون إن الله لا يعذب بدمع العين، ولا يحزن القلب، ولكن يعذب بهذا؟» وأشار إلى لسانه «أو يرحم»^٥.

ورؤينا عن الحارث بن علي بن مرة، عن أبيه، عن جده، قال: قضى رسول الله ﷺ فُسْطَر بثوب وعليّ عند طرف ثوبه وقد وضع خذيه على راحتيه، والريح تضرب طرف الثوب على وجه عليّ، والناس على أبواب وفي المسجد ينتحبون ويبكون^٦. قال الصدوق: لما انصرف رسول الله ﷺ من وقعة أحد إلى المدينة سمع من كلِّ

١. ورد نصه في المفتي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤١، المسألة ١٦٥٦، والشرح الكبير المطبوع مع المفتي، ج ٢، ص ١٤٢٨ وفي سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٤٥٦، ولسن أبي داود، ج ٣، ص ٢٠١، ح ١٣١٦٢ والجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣١٤-٣١٥، ح ١٨٩ بتفاوت.

٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٤١؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٠٧-١٨٠٨، ح ١٦٢/٢٣١٥ وأورده ابن قدامة في المفتي المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤١٠، المسألة ١٦٥٦.

٣. هملت أي لماضت، الصحاح، ج ٣، ص ١٨٥٤، «همل».

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٦٢-٢٦٣، باب النواذر، ح ٤٥.

٥. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٣٩، ح ١٢٤٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣٦، ح ١٢/١٢٤.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٨، ح ١٥٣٥.

دار قُتل من أهلها قتيل نوحاً وبكاءً، ولم يسمع من دار حمزة عمه، فقال عليه السلام: «لكن حمزة لا بواكي له»، قال أهل المدينة أن لا ينوحوا على ميت ولا يبكوه، حتى يبدؤوا بحمزة فينوحوا عليه ويبكوه، فهم إلى اليوم على ذلك^١.

ولما مر من بكاء أمير المؤمنين عليه السلام عنى فاطمة عليها السلام^٢.

وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ وَجْدٍ^٣ بِمَصِيبَةٍ، فَلَيْفُضَ مِنْ دُمُوعِهِ فَإِنَّهُ يَسْكُنُ عَنْهُ»^٤.

وعنه عليه السلام: «أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام حِينَ جَاءَتْهُ وَفَاةُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ عليه السلام كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ كَثُرَ بَكَاءُهُ عَلَيْهِمَا جَدًّا، وَيَقُولُ: كَأَنَّا يَحْذَنَانِي وَيُؤْتَسَانِي فَذَهَبَا جَمِيعاً»^٥.

وروى الشيخ في التهذيب بالسند إلى محمد بن الحسن الواسطي، عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَلِيلَ الرَّحْمَنِ سَأَلَ رَجُلًا مِنْ بَرَزَقِهِ ابْنَةً تَبْكُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»^٦.

ولا يكره عندنا البكاء بعد الموت.

وقول النبي عليه السلام: «إِذَا وَجِبَ^٧ فَلَا تَهْكِيَنَّ بِأَكْمَةٍ»^٨ يُحْمَلُ عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ بِالْبَكَاءِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام لَمَّا بَكَى وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَوَلَمْ تَكُنْ نَهَيْتَ عَنِ الْبَكَاءِ؟ قَالَ: «لَا، وَلَكِنْ نَهَيْتُ عَنْ صَوْتَيْ فَاحِرِينَ: صَوْتِ عَبْدِ مَصِيبَةٍ، خَمَشَ وَجْهَهُ،

١ الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٥٢.

٢ لم يتحققه فيما مرّ راجع الأمالي، المجلس ٢٢، ص ٢٨١، ح ١، (صص مصنفات الشيخ المعيد ج ١٢).

٣ التوحد: الحزن، لسان العرب، ج ٢، ص ٤٤٦، «وجد».

٤ الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٨.

٥ الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٧.

٦ التهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٤.

٧ وجب أي مات، كما هي المصدر، وأصل الوجوب: السقوط والوقوع. النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٥، ص ١٥٤، «وجب».

٨ سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٨٨، ح ٣١١١، سنن النسائي، ج ٤، ص ١٥، ح ١٨٤٢؛ المستدرک علی الصحیحین،

ج ١، ص ٦٧٤، ح ١٣٤٠.

وشق جيوب، ورتة شيطان»^١.

وفي صحيح مسلم: أن النبي ﷺ زار قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله^٢.
ويستحب الاسترجاع عند المصيبة؛ للآية^٣.

ولقول النبي ﷺ: «أربع من كن فيه كان في نور الله الأعظم: من كان عصمة أمره شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، ومن إذا أصابته مصيبة قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، ومن إذا أصاب خيراً قال: الحمد لله، ومن إذا أصاب خطيئة قال: أستغفر الله وأتوب إليه».

وقال الباقر ﷺ: «ما من مؤمن يصاب بمصيبة في الدنيا، فيسترجع عند المصيبة ويصبر حين تفجؤ المصيبة إلا غفر الله ما مضى من ذنوبه إلا الكبائر التي أوجب الله عليها النار، وكلما ذكر مصيبته فيما يستقبل من عمره فاسترجع عندها وحمد الله عز وجل غفر الله^٤ له كل ذنب اكتسبه فيما بين الاسترجاع الأول إلى الاسترجاع الأخير، إلا الكبائر من الذنوب».

رواهما ابن بابويه^٥، وأسند الكليني الثاني إلى معروف بن خربوذ عن الباقر ﷺ^٦. ولم يستثن منه الكبائر.

وروى الكليني بالإسناد إلى داود بن زربي^٧ - بكسر الزاي ثم الراء الساكنة - عن الصادق ﷺ: «من ذكر مصيبته ولو بعد حين، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، والحمد لله رب العالمين. اللهم آجرني على مصيبتى، واخلف عليّ أفضل منها، كان له من الأجر مثل ما كان عند أول صدمة»^٨.

١. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٢٢٨، ح ١٠٠٥.

٢. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧١، ح ١٠٨/١٧٦.

٣. البقرة (٢): ١٥٦.

٤. في التسخ الخطيئة والحجربة «إلا عمر الله» والمثبت كما في المصدر.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٧٥، ح ٥١٤-٥١٥.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٤، باب الصبر والجزع... ح ٥.

٧. في المصدر: «ورين» بدل «زربي».

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٤، باب الصبر والجزع... ح ٦.

وروى مسلم عن أم سلمة (رضي الله عنها) قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله به: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيراً منها، إلا أحبب الله له خيراً منها». فلما مات أبو سلمة، قلت: أي المسلمين خير من أبي سلمة، أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ؟ ثم إني قلتها، فأخلف [الله] لي رسول الله ﷺ^١

وفي الترمذي عن أبي موسى عبد الله بن قيس: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات ولد العبد قال الله تعالى لملائكته أقبضتم ولد عبدي؟ فيقولون: نعم، فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول: ما ذا قال عبدي؟ فيقولون حمدك واسترجع، فيقول الله: ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة، وسموه بيت الحمد»^٢.

ونحوه رواه الكليني بسنده إلى الكوفي عن الصادق عليه السلام، عن رسول الله ﷺ^٣. وكذا رواه ابن بابويه^٤.

وفي البخاري: «فيقول الله عز وجل: ما لعبدي المؤمن جراً إذا قبضت صفية من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة»^٥. وعن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ فَرْطَانُ مِنْ أُمَّتِي أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهِمَا الْجَنَّةَ» فقيل: فَمَنْ كَانَ لَهُ فَرْطٌ؟ قال «مَنْ كَانَ لَهُ فَرْطٌ»، فقيل: فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَرْطٌ؟ فقال: «فَأَنَا فَرْطُ أُمَّتِي لَنْ يَصَابُوا بِمِثْلِي»^٦.

وروى ابن بابويه عن رسول الله ﷺ أنه قال «لا يدخل الجنة رجل ليس له فرط»، فقال له رجل فَمَنْ لَمْ يُولَدْ لَهُ وَلَمْ يَقْدَمْ وَلَدٌ؟ فقال: «إِنْ مِنْ فَرْطِ الرَّجُلِ أَخَاهُ فِي اللَّهِ»^٧. وعن الصادق عليه السلام: «الصبر صبران: صبر عند المصيبة حسن جميل، وأفضل من

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣١-٦٣٢، ج ٣/٩١٨، ومابين المصنفين أثبتناه من المصدر.

٢. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٤١، ج ١٠٢١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢١٨-٢١٩، باب المصيبة بالولد، ج ٤.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٧٧، ج ٥٢٣.

٥. صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢٣٦١، ج ٦-٦٠.

٦. الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٧٦، ج ١٠٦٢، مستند أحمد، ج ١، ص ٥٥٠، ج ٣٠٨٨.

٧. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ج ٥٢٠.

ذلك الصبر عند ما حرّم الله عزّ وجلّ عليك فكون لك حاجزاً»^١.

وعن الصادق عليه السلام: «مَنْ قَدَّمَ وَلِداً كَانَ خيراً لَهُ مِنْ سَبْعِينَ يَخْلُقُونَهُ مِنْ بَعْدِهِ كُلَّهُمْ قَدْ رَكِبَ الْخَيْلَ وَقَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^٢.

قال: وعنه عليه السلام: «ثَوَابُ الْمُؤْمِنِ مَنْ وَلَدَهُ إِذَا مَاتَ الْجَنَّةُ، صَبَرَ أَوْ لَمْ يَصَبِر»^٣.
وعنه عليه السلام: «مَنْ أَصِيبَ بِمُصِيبَةٍ - جَزَعَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَجْزَعْ، صَبَرَ عَلَيْهَا أَوْ لَمْ يَصَبِر - كَانَ ثَوَابُهُ مِنَ اللَّهِ الْجَنَّةَ»^٤.

ويلحق بذلك فوائد شتى أوردت في الكافي وغيره:
منها: عن سليمان النخعي، عن الصادق عليه السلام: «مَنْ أَصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكُرْ مَصَابِيَهُ بِالنَّبِيِّ ﷺ؛ فَإِنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ الْمَصَائِبِ»^٥.
ومنها: عن عمرو بن سعيد النقي، عن الباقر عليه السلام: «فَاذْكُرْ مَصَابِكَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنَّ الْخَلَائِقَ لَمْ يَصَابُوا بِمِثْلِهِ»^٦.

ومنها: عن عبد الله بن الوليد بالسناد: لَمَّا أَصِيبَ عَلِيُّ ﷺ بِعَتْنِي^٧ الْحَسَنِ إِلَى الْحُسَيْنِ ﷺ وَهُوَ بِالْمَدَائِنِ، فَلَمَّا قَرَأَ الْكِتَابَ قَالَ: «يَا لَهَا مِنْ مُصِيبَةٍ مَا أَعْظَمَهَا، مَعَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَصِيبَ مِنْكُمْ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكُرْ مَصَابِيَهُ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَصَابَ بِمُصِيبَةٍ أَعْظَمَ مِنْهَا»^٨.

ومنها: عن هشام بن سالم، عن الصادق عليه السلام، قال: «لَمَّا مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ سَمِعُوا صَوْتاً وَلَمْ يَرَوْا شَخْصاً، يَقُولُ: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَدْ فَازَ»^٩، وَقَالَ: إِنَّ فِي

١. الفقيه، ج ١، ص ١٨٧، ح ٥٦٥.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥١٩.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥١٨.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٣٦، ح ٥١٧.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٠، باب التعزّي، ح ١.

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٠، باب التعزّي، ح ٢.

٧. كذا قوله: «عَتْنِي»، وفي المصدر بدلها: «عَمِي».

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٠ - ٢٢١، باب التعزّي، ح ٣.

٩. آل عمران (٣): ١٨٥.

الله خلفاً من كل هالك، وعزاء من كل مصيبة، ودركاً مما فات، فبالله فتقوا وإياه فارجوا، فإنما المحروم من حرم الثواب»^١.

ومنها: عن الحسين بن مختار، عنه عليه السلام: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله جاء جبرئيل عليه السلام والنبي مسجى، وفي البيت علي وفاطمة والحسن والحسين (صلى الله عليهم)، فقال: السلام عليكم يا أهل بيت الرحمة «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّا تَوَفُّونَ أُجُورَكُمْ» (الآية: إِنَّ فِي اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ عَزَاءٌ مِنْ كُلِّ مُصِيبَةٍ، وخلفاً من كل هالك، ودركاً لما فات، فبالله عز وجل فتقوا وإياه فارجوا؛ فَإِنَّ الْمَصَابِ مِنْ حَرَمِ الثَّوَابِ، هذا آخر وطني من الدنيا»^٢.

ومنها: عن ريد الشحام، عنه عليه السلام: «مَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَتَاهُمْ آتٍ، يَسْمَعُونَ حَسَنَةً وَلَا يَرُونَ شَخْصَهُ، فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» (الآية، في الله عزاء من كل مصيبة، وحلف من كل هالك، ودرك لما فات، فبالله فتقوا، وإياه فارجوا؛ فَإِنَّ الْمَحْرُومَ مِنْ حَرَمِ الثَّوَابِ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ»^٣. ومنها: عن عبيد بن الوليد^٤ (عن السامر عليه السلام) مثله، وفي آخره: «وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا مِنْكَ مِنَ السَّمَاءِ بَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيُعْزِّبَكُمْ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْحُضْرُ»^٥.

ومنها: عن جابر، عن الباقر عليه السلام: «أَشَدُّ الْجُرْعِ الصَّرَاحُ بِالْوَيْلِ وَالْعَوِيلِ، وَلَطَمُ الْوَجْهِ وَالصَّدْرِ، وَجَزُّ الشَّعْرِ، وَمَنْ أَقَامَ اسْوَاحَةً فَقَدْ تَرَكَ الصَّبْرَ، وَمَنْ صَبَرَ وَاسْتَرْجَعَ وَحَمَدَ اللَّهَ جَلَّ ذِكْرُهُ فَقَدْ رَضِيَ بِمَا صَبَحَ اللَّهُ، وَوَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ جَرَى عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَهُوَ ذَمِيمٌ، وَأَحْبَطُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَجْرَهُ»^٦.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٢١، باب التعزي، ح ٤

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٢١، باب التعزي، ح ٥

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٢١-٢٢٢، باب التعزي، ح ٦

٤ في المصدر: «عبدالله بن الوليد».

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٢٢، باب التعزي، ح ٨

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٢٢-٢٢٣، باب الصبر والجوع، ح ١

ومنها: عن ربي بن عبد الله، عن الصادق عليه السلام، قال: «إِنَّ الصبر والبلاء يستبقان إلى المؤمن، فيأتيه البلاء وهو صبور، وإنَّ الجزع والبلاء يستبقان إلى الكافر، فيأتيه البلاء وهو جزوع»^١.

ومنها: عن السكوني، عنه عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ضرب المسلم يده على فخذه عند المصيبة إحباط لأجره»^٢.

ومنها: عن موسى بن بكر، عن الكاظم عليه السلام، قال: «ضرب الرجل يده على فخذه عند المصيبة إحباط لأجره»^٣.

ومنها: عن إسحاق بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «يا إسحاق لا تعدن مصيبة أعطيت عليها الصبر واستوجبت عليها من الله عز وجل الثواب، إنما المصيبة التي يحرم صاحبها أجرها وثوابها إذا لم يصبر عند بزوها»^٤.

ومنها: عن أبي ميسرة^٥، قال: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فجاءه رجل وشكا إليه مصيبة، فقال له: «أما إِنَّكَ إِنْ تصبر تؤجر، وإِلَّا تصبر يمضي عليك قدر الله عز وجل الذي قَدَّرَ عَلَيْكَ»^٦.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

تتمّة: يستحبّ تعزية جميع أهل الميت، ويتأكد في النساء؛ لصعف صبرهن. وروى أبو الجارود عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «فيما ناجى به موسى عليه السلام ربه تعالى: يا رب، ما لمن عزى الثكلى؟ فقال: أظله في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي»^٧. وعن عبد الله العمري، عن علي عليه السلام: «مَنْ عزى الثكلى أظله الله في ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله»^٨.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٢-٢٢٤، باب الصبر والجرع - ح ٣، التنقيح، ج ١، ص ١٧٧، ح ٥٢٨.

٢. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٤، باب الصبر والجرع - ح ٤.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٥، باب الصبر والجرع - ح ٩.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٤-٢٢٥، باب الصبر والجرع - ح ٧.

٥. في المصدر: «فضل بن ميسرة بدل أبي ميسرة».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٥، باب الصبر والجرع - ح ١٠.

٧. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٦، باب ثواب التعزية - ح ١.

٨. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٧، باب ثواب التعزية - ح ٣.

وروى أبو داود عن أبي برزة، عن النبي ﷺ: «مَنْ عَزَّى ثَكْلِي كَسِي بُرْدًا فِي الْجَنَّةِ»^١.

نعم، لا تعزّي الشابة الأجنبية خوف الفتنة.

ويعزّي الصغير، للعموم.

وقال ابن بابويه:

إن كان المعزّي يتيماً مسح يده على رأسه، فقد روي عن النبي ﷺ: «مَنْ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِ يَتِيمٍ نَزَحَ لَهُ كَتَبُ اللَّهِ لَهُ بِعَدَدِ كُلِّ شَعْرَةٍ مَرَّتْ عَلَيْهَا حَسَنَةٌ»، قال: وإن وجدته ياكياً سكّنه^٢، يلفظ: فس العالم ﷺ، «إذا بكى اليتم اهتز له العرش، فيقول الله تبارك وتعالى «مَنْ هَذَا الَّذِي أَبْكِي عَبْدِي الَّذِي سَلَبْتَهُ أَبُويهِ، فَوَعَزَّتِي وَجَلَالِي وَارْتِفَاعِ مَكَانِي لَا يَسْكُنُهُ عَبْدٌ إِلَّا وَجِيتَ لَهُ الْجَنَّةُ»^٣.

ويعزّي المسلم بقرينه الدمي، والدعاء للمسلم.

واختلف في تعزية الدمي، فمنعه من الاعتبار؛ لأنّه مُوَادَّةٌ منهيةٌ^٤ عنها^٥، ولقوله ﷺ: «لَا تَدُؤُوهُمْ بِالسَّلَامِ»^٦، وهذا في معناه.

وجوّزه في التذكرة:

لأنّ النبي ﷺ عاد يهودياً في مرضه وقال له «أسلم» فتظر إلى أبيه فقال له أبوه: أطع أبا القاسم، فأسلم، فقال النبي ﷺ: «الحمد لله الذي أتقذه من النار»^٧، والتعزية في معنى العبادة^٨.

١ رواه الترمذي في الجامع الصحيح، ج ٣، ص ٣٨٧، ح ١٠٧٦، ولم نجده في سنن أبي داود.

٢ في «ق» والطبعة المحرّرة «وإن وجد ياكياً سكّنت».

٣ ورد نصّه في النسخ المنسوب للإمام الرضا ﷺ، ص ١٧٢-١٧٣.

٤ المجادلة (٥٨): ٢٢.

٥ المتبر، ج ١، ص ٣٤٣.

٦ سنن أبي داود، ج ٤، ص ٣٥٢، ح ٥٢٠٥.

٧ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٢٩٠، سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٨٥، ح ٣٠٩٥، مسند أحمد، ج ٤،

ص ١٩٢، ح ١٣٥٦٥.

٨ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٢٦، الفرع «و» من المسألة ٣٦٤.

وأجيب: لعنه لرجاء إسلامه^١.

وبالغ ابن إدريس رحمه الله، فَمَنَعَ من تعزية المخاف للحق مطلقاً إلا لضرورة، فيدعوه
بالهام الصبر لا بالأجر، ويجوز الدعاء لهم بالبقاء؛ لما ثبت من جواز الدعاء لهم به
في أخبار الأئمة عليهم السلام، قال:

وليل لأخيه في الدين: ألهمك الله صبراً واحتساباً، ووفر لك الأجر، ورحم
المتوفى، وأحسن الخلف على مخلصيه، أو يقول، أحسن الله لك العزاء، وربط على
قلبك بالصبر، ولا حرمك الأجر، ويكفي «أجرك لله».

قال: - وليس في تعزية النساء سنة^٢.

ويدفعه ما سبق^٣.

البحث الرابع في النجاسة

يحرم اللطم والحدش وجز الشعر إجماعاً، قاله في المبسوط^٤، ولما فيه من
السخط لقضاء الله.

ولرواية خالد بن سدير عن الصادق عليه السلام: «لا شيء في لطم الخدود سوى
الاستغفار والتوبة»^٥.

وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله في صحاحهم: «أنا بريء ممن حلق وصلق»^٦، أي
حلق الشعر ورفع صوته.

وفي الفقيه: قال النبي صلى الله عليه وآله لفاطمة حين قُتل جعفر بن أبي طالب: «لا تدعين بويل»^٧.

١. راجع المختار ج ١، ص ٢٤٣.

٢. للسرائر ج ١، ص ١٧١-١٧٢.

٣. في ص ٤٣٥.

٤. المبسوط ج ١، ص ١٨٩.

٥. مذهب الأحكام ج ٨، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٧.

٦. سنن ابن ماجه ج ١، ص ٥٠٥، ح ١٥٨٦؛ سنن السامي ج ٤، ص ٢١، ح ١٨٥٧؛ السنن الكبرى البيهقي ج ٤،

ص ١٠٦، ح ٧١١٨.

٧. في المصدر: «بذل» بدل «ويل».

ولا تُكَلِّ، ولا حَرْبٍ^١، وما قلَّتْ فيه فقد صدعت^٢»

وروى مسلم: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»^٣.

والمراد به المشتملة على ذلك؛ لما يأتي من إباحة النوح الحالي من ذلك. واستثنى الأصحاب - إلا ابن إدريس^٤ - شق الثوب على موت الأب والأخ؛ لفعل العسكري على الهادي^٥، وفعل فاطميات علي الحسين عليه السلام، روى فعل الفاطميات أحمد بن محمد بن داود، عن خالد بن سدير عن الصادق عليه السلام، وسأله عن شق الرحل ثوبه على أبيه وأمه وأخيه، أو على قريب له؟ فقال: «لا بأس بشق الجيوب، قد شق موسى بن عمران على حبه هارون، ولا يشق الوالد على ولده، ولا زوج على امرأته، وتشق المرأة على زوجها»^٦.

وفي مهانة الفاضل: يجوز شق النساء الثوب مطلقاً^٧، وفي الخبر إجماع إليه وروى الحسن الصفار^٨ عن الصادق عليه السلام: «لا ينبغي الصاح على العتة، ولا شق الثياب»^٩، وظاهره الكراهة.

وفي المبسوط روي جواز تخريق الثوب على الأب والأخ، ولا يجوز على غيرهما^{١٠}.

ويجوز النوح بالكلام، لحسن، وتعد دوائله باعتماد الصدق؛ لأن فاطمة عليها السلام فعلته

١. الحرب. نهب مال الإنسان وتركه لا شيء له. لسان العرب، ج ١، ص ٣٠٤، «حرب».

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٧٦، ح ٥٢١.

٣. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٤، ح ٢٩/٩٣٤.

٤. السرائر، ج ١، ص ١٧٢.

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٧٤، ح ٥١١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٨، ص ٣٢٥، ح ١٢٠٧.

٧. نهاية الإحكام، ج ٢، ص ٢٩٠.

٨. في المصدر: «امرأة الحسن الصقل» بدل «الحسن الصفار».

٩. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٥، باب الصبر والجوع...، ح ٨.

١٠. المبسوط، ج ١، ص ١٨٩.

في قولها: «يا أبتاه، من ربه ما أدناه، يا أبتاه، إلى جبريل أنعاه، يا أبتاه، أجاب رباً دعاه»^١
وروي أنها أخذت قبضة من تراب قبر عليه السلام فوضعتها على عينيها وأنشدت:
ما ذا على المشتّم نرية أحمد أن لا يشتم مدى الزمان غواليها
صُبت عليّ مصائب لو أنها صُبت على الأيام عدن لياليها^٢
ولما سبق^٣ من النوح على حمزة.

وروي ابن بابويه: أن الباقر عليه السلام أوصى أن يُدب في المواسم عشر سنين^٤.
وسئل الصادق عليه السلام عن أجر النائحة، فقال: «لا بأس، قد نبح على رسول الله عليه السلام»^٥.
وفي خبر آخر عنه: «لا بأس بكسب النائحة إذا قالت صدقاً»^٦.
وفي خبر أبي بصير عنه عليه السلام: «لا بأس بأجر النائحة»^٧.
وروي حنان بن سدير عنه عليه السلام: «لا تشارط، وتقبل كل ما أعطيت»^٨.
وروي أبو حمزة عن الباقر عليه السلام: «مات ابن العفيرة»^٩. فسألت أم سلمة السبي عليها السلام أن
يأذن لها في المضي إلى مباحته، فأذن لها، وكان ابن عتمة، فقالت:
أنسى الوليد بن الوليد أيا الوليد فتى العفيرة
حامى الحقيقة ساعداً يسمو إلى طلب الوتيرة
قد كان غيثاً للسنين وجعفرأ غدقاً وميرة

١. سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٢، ديل الحديث ١٦٣٠، المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤١١،
المسألة ١١٦٥٧ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢، ص ٤٢٩

٢. المعنى المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤١١، المسألة ١١٦٥٧ الشرح الكبير المطبوع مع المعنى، ج ٢،
ص ٤٢٩ - ٤٣٠

٣. في ص ٤٣٠

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٨٢، ح ٥٤٧

٥. الفقيه، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥١

٦. الفقيه، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٢

٧. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٩، ح ١٠٢٨، الاستبصار، ج ٣، ص ٦٠، ح ١٩٩

٨. الكافي، ج ٥، ص ١١٧ - ١١٨، باب كسب النائحة، ح ٣: تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٨، ح ١٠٢٦،
الاستبصار، ج ٣، ص ٦٠ - ٦١، ح ٢٠٠

٩. في تهذيب الأحكام: «ابن الوليد بن العفيرة» وليس يد التوضيح راجع للنجمة، ج ٧، ص ٣٢

ـ وفي تمام الحديث: ـ فما عاب عليها النبي ذلك ولا قال شيئاً^١.

مسائل ثلاث:

الأولى: يجوز الوقف على الموانع؛ لأنه فعل مباح فجاز صرف المال إليه. ولخبر يونس بن يعقوب عن انصاف^٢، قال «قال لي أبي: يا جعفر قِفْ من مالي كذا وكذا، لنوادب بئدبني عشر سنين يعني أيام منى»^٣. والمراد بذلك تنبيه الناس على فضائله وإظهارها؛ ليقفوا بها، ويعلم ما كان عليه أهل هذا البيت؛ لتقتفى آثارهم؛ لزوال انتقبة بعد الموت. والشيخ ـ في المبسوط ـ وابن حمزة حرّما النوح، وادّعى الشيخ الإجماع^٤. والظاهر: أنهما أرادا النوح بانباطل، أو المشتمل على المحرّم، كما قيّده في النهاية^٥.

وفي التهذيب جعل كسبها مكروهاً بعد روايته أحاديث النوح^٦. واحتج المانع بما سبق^٧. وبما رواه مسلم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ: «النائحة إذا لم تنب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران»^٨. وفي السنن عن أبي سعيد الحدري: لعن رسول الله ﷺ النائحة، والمستمعة^٩. وروى مسلم عنه^{١٠} أنه قال: «ليس من صرب الخدود، وشقّ الجيوب»، رواه ابن مسعود^{١١}.

١ الكافي، ج ٥، ص ١١٧، باب كسب النائحة، ج ٢، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٨-٣٥٩، ح ١٠٢٧.

٢ الكافي، ج ٥، ص ١١٧، باب كسب النائحة، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٨، ح ١٠٢٥.

٣ المبسوط، ج ١، ص ١١٨٩، الوسيطة، ٦٩.

٤ النهاية، ص ٣٦٥.

٥ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٥٩، دليل التحديث ١٠٢٨.

٦ في ص ٤٣٧ وما بعد.

٧ راجع الهامش ٢ من ص ٤٣٨.

٨ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٩٢-١٩٤، ح ٢١٢٨.

٩ صحيح مسلم، ج ١، ص ٩٩، ح ٣/١٦٥.

وعن أم عطية: اتخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا ننوح^١.
 وجوابه: الحمل على ما ذكرناه؛ جمعاً بين الأحبار، ولأن نياحة الجاهلية كانت
 كذلك غالباً، ولأن أخبارنا خاصة، والخاص مقدم.
 الثانية: المراتي المنظومة جائزة عندنا؛ لما مر^٢، ولأنها نوع من النوح، وقد
 دللنا على جوازه، وقد سمع الأئمة^٣ المراتي ولم ينكروها.
 الثالثة: لا يُعَذَّب الميت بالبكاء عليه، سواء كان بكاءً مباحاً أو محرماً،
 كالمشتمل على المحرم؛ لقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^٤.
 وما في البخاري ومسلم في خبر عبد الله بن عمر - أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيِّتَ
 لَيُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ»^٥. وفي رواية أخرى: «أَنْ لِلَّهِ لِيَزِيدَ الْكَافِرَ عَذَاباً بِبِكَاءِ أَهْلِهِ»^٦.
 ويروى أن حفصة بكت على عمر، فقال: مهلاً يا بُنَيَّةُ أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:
 «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»^٧ - مأول
 فيل: وأحسنه أن الجاهلية كانوا يتوحون ويمتحن جرائمه، كالقتل وشن الغارات،
 وهم يظنونها خصالاً محمودة، فهو يُعَذَّبُ بما يَكُونُ به عليه^٨.
 وبشكل أن الحديث ظاهر في المنع عن بكاء الميت استلزامه عذاب الميت،
 بحيث ينتفي التعذيب بسبب انتفاء البكاء؛ قضية للعلنية، والتعذيب بجرائمه غير
 منتفٍ، يُكَي عليه أولاً
 وقيل: لأنهم كانوا يوصون بالندب والنياحة، وذلك حمل منهم على المعصية وهو
 ذنب، فإذا عمل بوصيتهم زيدوا عذاباً^٩.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٥، ح ٢١/٩٣٦.

٢. لمي ص ٤٣٩.

٣. طاهر (٣٥): ١٨.

٤. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٢٤٢؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٠، ح ٢٢/٩٢٨.

٥. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤١، ح ٢٢/٩٢٩.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٣٨، ح ١٦/٩٢٧؛ المصنف، ابن أبي شيبة ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٢.

٧. العزيز في شرح الوجوه، ج ٢، ص ٤٦١.

٨. العزيز في شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٦٠.

وَرُدَّ بِأَنَّ ذَنْبَ الْمَيِّتِ الْحَمْلَ عَلَى حَرَامٍ وَالْأَمْرَ بِهِ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَذَابُهُ بِالْإِمْتِثَالِ وَعَدَمِهِ، وَلَوْ كَانَ لِلْإِمْتِثَالِ أَثَرٌ لَبَقِيَ الْإِشْكَالُ بِحَالِهِ^١.

وقيل: لأنهم إذا ندبوه يقال به: أكرت كما يقولون^٢.

وَرُدَّ بِأَنَّ هَذَا تَوْبِيخٌ وَتَخْوِيفٌ لَهُ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعَذَابِ، فَلَيْسَ فِي هَذَا سِوَى بَيَانِ نَوْعِ التَّعْذِيبِ، فَلَمْ يُعَذَّبْ بِمَا يَفْعَلُونَ^٣.

وعن عائشة: رحم الله ابن عمر، وسه ما كذب، ولكنّه أخطأ أو نسي، إنّما مرّ رسول الله ﷺ على يهوديّة وهم يبكون عسيها، فقال: «إنهم يبكون وإنّها لتُعَذَّبُ في قبرها»^٤.

وروي أنّها قالت: وهيل^٥، إنّما قال رسول الله: «إنّ أهل الميِّت ليبكون عليه وإنّه ليُعَذَّبُ بجرمه»^٦ وهذا نسبة الراوي إلى الخطأ، وهو علّة من العلل المُخرِجة للحديث عن شرط الصّحّة.

ولك أن تقول، إنّ «الباء» بمعنى «مع»، أي يُعَذَّبُ مع بكاء أهله عليه، يعني أنّ الميِّت يُعَذَّبُ بأعماله وهم يبكون عليه، بما يُلَمِّعُه بكاءهم، ويكون زحراً عن البكاء؛ لعدم نفعه، وتطابق الحديث الآخر^٧.

البحث الخامس في زيارة القبور

وهي مستحبة للرجال إجماعاً.

روى مسلم عن بريدة، قال رسول الله ﷺ: «كنّ نهيّتكم عن زيارة القبور، فزوروها، فإنّها تُذكر الآخرة»^٨.

١. العزيز في شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٦٠ - ٤٦١.

٢ و ٣. العزيز في شرح الوجيز، ج ٢، ص ٤٦١.

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٣، دليل الحديث ٢٦/٩٣٢.

٥. وهيل، أي غلط وسها، النهاية في غريب الحديث ولأثر، ج ٥، ص ٢٣٣، وهيل.

٦. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٤٣، ح ٢٦/٩٣٢، والمصنف، من أبي شيبة، ج ٣، ص ٢٦٥، ح ٧.

٧. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧٢، ح ١٠٧/٩٧٧، وفيه في قوله «فزوروها» وتام الحديث في سنن ابن ماجه.

ج ١، ص ٥٠١، ح ١٥٧٩؛ والجامع الصحيح، ج ٣، ص ٢٧٠، ح ١٠٥٤.

وعنه عليه السلام: «زوروا القبور؛ فإنها تذكّر الموت»^١.

وروى الكليني عن محمد بن مسلم، عن الصادق عليه السلام، قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: زوروا موتاكم؛ فإنهم يفرحون بزيارتكم، وليطلب أحدكم حاجته عند قبر أبيه، وعند قبر أمه بعد ما^٢ يدعو لهما»^٣.

ورؤينا عن علي بن بلال - وقد زار قبر محمد بن إسماعيل بن بزيع بـ «فيد» في طريق مكة (شرفها الله) - قال: قال صاحب هذا القبر عن الرضا عليه السلام: «مَنْ أَتَى قَبْرَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَيِّ نَاحِيَةٍ كَانَ فَوَضَعَ يَدَهُ [عَلَى الْقَبْرِ] وَقَرَأَ «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ» [سَبْعَ مَرَّاتٍ] أَمِنَ الْمَرْعَ الْأَكْبَرَ»^٤.

وعن هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام، قال: «عاشت فاطمة عليها السلام بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً، لم تُرْ كَاشِرَةً^٥ ولا ضاحكة، تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين: الاثنين، والخميس»^٦.

وعن يونس، عنه عليه السلام: «أَنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ تَأْتِي قُبُورَ الشَّهَدَاءِ فِي كُلِّ غَدَاةٍ سَبْتًا، فَتَأْتِي قَبْرَ حَمْزَةَ فَتَرْحَمُ عَلَيْهِ وَتَسْتَغْفِرُ لَهُ»^٧.

وفيه دليل على جوازه للنساء؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله: «فاطمة بصعة مني»^٨. ولأن عائشة زارت قبر أخيها عبد الرحمن، فقيل لها، قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن زيارة القبور، فقالت: نهى ثم أمر بزيارتها^٩، وأن النساء داخلات في الرخصة.

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧١، ح ١٠٨/٩٧٦.

٢. في المصدر «بما» بدل «بعدما».

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٩ - ٢٣٠، باب زيارة القبور، ح ١٠.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٩، باب زيارة القبور، ح ٩. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٠٤، ح ١٨٢، وما بين المقتولين أثبتناه من المصدر.

٥. أي متبسمة، الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٦، «كثير».

٦. الكافي، ج ٣، ص ٢٢٨، باب زيارة القبور، ح ٣.

٧. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٥، ح ١٥٢٣.

٨. صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٣٦١، ح ١٣٥١٠، صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٩٠٣، ح ٩٤/٢٤٤٩.

٩. المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٧١٠، ح ١١٤٣٢، التلخیص الکبری، النیهی، ج ٤، ص ١٣١، ح ٧٢٠٧.

وكرهه في المعبر لهم؛ لعناقاته السر والسياسة.^١

وهو حسن، إلا مع الأمن والصون؛ لعمل فاطمة عليها السلام، ولو كانت زيارتهن مؤدية إلى الجزع والتسخط لقضاء الله لضعفهن عن نصبر متعن منها، وعليه يحمل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله: «لعن الله زوارات القبور».^٢

وليل الرائر ما رواه أبو المقدم عن جابر عليه السلام أنه قال على قبر رجل من الشيعة بالبقيع واقفاً عليه: «اللهم ارحم غربته، وحيلى وحدته، وأنس وحشته، وأسكن إليه من رحمتك رحمةً يستغني بها عن رحمة من سواك، وألحقه بمن كان يتولاه»، ثم قرأ القدر سبعاً.^٣

وسأل جرّاح الصادق عليه السلام عن كيفية تسليم على أهل القبور، قال: «يقول السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، رحم الله المستقدمين^٤ والمستأخرين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون».^٥

وروي في الفقيه عن محمد بن مسلم، قلت للصادق عليه السلام: الموتى نزورهم، قال: «نعم»، قلت أفعلهم ما إذا أتاهم؟ قال: «إني والله، إنهم ليعلمون بكم، وفرحون بكم، ويستأنسون إليكم»، قال: فأي شيء تقول إذا أتاهم؟ قال: «قل: اللهم جاف الأرض عن جنوبهم، وصاعد إليك أرواحهم، ونفهم منك رضواناً، وأسكن إليهم من رحمتك ما تصل به وحدتهم، وتؤنس به وحشتهم، إنك على كل شيء قدير».^٦

وروي إسحاق بن عمار عن كاظم عليه السلام، أنه يعلم برائره، ويأنس به، ويستوحش لانصرافه.^٧

وقال فيه: قال الرضا عليه السلام «من أنى قبر مؤمن يقرأ عبده إنا أنزلناه سبع مرّات،

١ المعبر، ج ١، ص ٣٣٩ و ٣٤

٢ المصنّف، عبدالرزاق، ج ٣، ص ٥٦٩، ح ٦٧٠١، الس. نكري، البيهقي، ج ٤، ص ١٣٠، ح ٧٢٠٤

٣ تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ١٠٥، ح ١٨٣

٤ في المصدر زيادة: «مأ»

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٢٩، باب زيارة القبور ح ٨، المص، ج ١، ص ١٧٨-١٧٩، ح ٥٣٣

٦ الفقيه، ج ١، ص ١٨٠-١٨١، ح ٥٤٠

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٢٨، باب زيارة القبور ح ٤

غفر الله له ولصاحب الفير»^١.

قال: وكان رسول الله ﷺ إذا مرَّ على القبور قال: «السلام عليكم من ديار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^٢.

وعن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام يقول: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، أنتم لنا فرط، ونحن إن شاء الله بكم لاحقون»^٣.

وروى مسلم عن بُريدة: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^٤. وفي الترمذي عن ابن عباس: مرَّ النبي ﷺ بقبور بالمدينة فأقبل عليهم بوجهه، فقال: «السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أنتم سلفنا ونحن بالأثر»^٥.

تنبيه: ظهر من ذلك استحباب قراءة القرآن عند زيارة الميت؛ للخبيرين السالفين^٦، ولما روي أن النبي ﷺ قال: «مَنْ دَحَلَ المقابر فقرأ سورة يس خَفَّفَ الله^٧ عنهم يومئذٍ، وكان له بعد ما^٨ فيها حسنات»^٩، ولأننا سنبتن أن الميت يلحقه أعمال الخير، ولأن الدعاء عقيب القراءة أقرب إلى الإجابة، والدعاء ينفع الميت.

تتمّة: لا يستحب لمن دخل المقبرة خلع بخله؛ للأصل، وعدم ثبت. قالوا: رأى النبي ﷺ رجلاً يمشي في المقبرة وعليه نعلان، فقال: «يا صاحب

١. الفقيه، ج ١، ص ١٨١، ح ٥٤١.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٧٩، ح ٥٣٤.

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢٢٩، باب زيارة القبور، ح ٥.

٤. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٦٧١، ح ١٠٤/١٧٥.

٥. الجامع الصحيح، ج ٢، ص ٣٦٩، ح ١٠٥٣.

٦. في ص ٤٤٣ و ٤٤٤.

٧. في «ق» والطبعة المحرّكة والمصي والشرح الكبير «حَفَّ» بدل «حَفَّ الله».

٨. في المصادر: «مَنْ» بدل «ما».

٩. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج ١٥، ص ٢، المعني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٣٧.

المسألة ١٦٨٦، الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٤١٨.

السبتين ألق سبتيك»، فرمى بهما^١

قلبا: حكاية حال، فلملّه لما في هذا سوع من لغيلاء؛ لأنّه لباس أهل التنعم، لا لأهل المقبرة.

والسبت - بكسر السين وسكون الباء -: جلود البقر المدبوغة بالقرظ؛ لأنّ شعرها سبت عنها، أي حلق.

وقيل: لأنّها انسبت بالدباغ، أي لانت^٢.

البحث السادس فيما يلحق الميت من الأفعال بعد موته

قال العاضل: أمّا الدعاء والاستغفار وصدقة وداء الواجبات التي تدخلها النياحة، فإجماع^٣.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾^٤. وقال تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾^٥.

وقد سبق في الدعاء للميت عن النبي ﷺ: «اللهم اغفر لحينا وميتنا». وعن الأئمة ﷺ نحو ذلك^٦.

وفي العمية عن الصادق ﷺ: «إن الميت يفرح بالترحم عليه والاستغفار له، كما يفرح الحي بالهدية تُهدى إليه»^٧.

وروي أنّ النبي ﷺ قال لعمر بن العاص: «لو كان أبوك مسلماً، فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم بلفه ذلك»^٨.

١- سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢١٧، ح ٢٢٣٠

٢- لسان العرب، ج ٢، ص ٢٧، «سبت».

٣- تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٢١، المسألة ٢٦٣

٤- البقر (٥٩): ١٠

٥- محمّد (٤٧): ١٩.

٦- سبق لي ص ٣٦٨

٧- الفقيه، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٤

٨- سنن أبي داود، ج ٢، ص ١١٨، ح ٢٨٨٣

وفي البخاري وغيره عن ابن عباس قال رجل: إن أختي نذرت أن تحج وإنها ماتت، فقال النبي ﷺ «لو كان عليها دين، أكننت قاضيه؟» قال: نعم، قال: «فاقض دين الله فهو أحق بالقضاء»^١.

وأما ما عداها فعندنا أنه يصل إليه.

روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: «سنة تلحق المؤمن بعد وفاته: ولد يستغفر له، ومصحف يخلقه، وعرس يفرسه، وصدقة ماء يجريه، وقليب يحفره، وسنة يؤخذ بها من بعده»^٢.

قلت: هذا الحديث يتضمن المهم من ذلك إذ قد روى ابن بابويه أيضاً عن الصادق عليه السلام: «من عَمِلَ من المسلمين عن ميتٍ عملاً صالحاً أضعف له أجره، ونفع الله عز وجل به الميت»^٣.

قال، وقال عليه السلام: «يدخل على الميت في قبره: الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء، ويكتب أجره للذي فعله وللميت»^٤.



ولنذكر هنا أحاديث من هذا الباب ضمنها لسعيد المرتضى رضي الدين أبو القاسم علي بن الطائوس الحسني (طبيب الله سره) في كتابه المسمى غياث سلطان الوري لسكان الثرى^٥ وقصد به بيان قضاء الصلوات عن الأموات.

الحديث الأول: رواء الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه - وقد ضمن صحة ما اشتمل عليه، وأنه حجة بينه وبين ربه^٦ - أن لصادق عليه السلام سألته عمر بن يزيد: أنصلي

١. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٤٦٤، ح ٦٣٢١، مس النسائي، ج ٥، ص ١١٨ - ١١٩، ح ١٢٦٢٨، المجموع الكبير، الطبراني، ج ١٢، ص ٥٠، ح ١٢٤٤٣، المسالك الكبرى، البيهقي، ج ٥، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، ح ٩٨٥٣.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٥.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٦.

٤. الفقيه، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٧.

٥. كتاب «غياث سلطان الوري لسكان الثرى» فقد، ولم يصر إليها، راجع لسيد الاطلاع الذريعة، ج ١٦، ص ٧٣، الرقم ٣٦٦.

٦. الفقيه، ج ١، ص ٢.

عن الميِّت؟ فقال: «نعم، حتَّى أَنَّهُ لِيَكُونَ فِي ضِيْقٍ فَيُوسِّعَ [الله] عَلَيْهِ ذَلِكَ الضِّيْقَ، ثُمَّ يُؤْتَى فَيَقَالُ لَهُ: خُفِّفْ عَنْكَ هَذَا الضِّيْقَ بِصَلَاةِ فُلَانٍ أَخِيكَ عَنْكَ»^١.

الثاني: ما رواه عليّ بن جعفر في مسأله عن أخيه موسى عليه السلام، قال: حَدَّثَنِي أَخِي موسى بن جعفر، قال «سَأَلْتُ أَبِي جَعْفَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلَحُ لَهُ أَنْ يَصَلِّيَ أَوْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ مَوْتَاهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَيَصَلِّي مَا أَحَبَّ، وَ يَجْعَلُ تِلْكَ لِلْمَيِّتِ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَ ذَلِكَ لَهُ»^٢.

ولفظ «ما أَحَبَّ» للصوم، وَجَنَلَهَا نَفْسُهَا لِلْمَيِّتِ دُونَ ثَوَابِهَا يَنْفِي أَنْ تَكُونَ هَدِيَّةَ صَلَاةٍ مَنْدُوبَةٍ.

الثالث: من مسأله أيضاً عن أخيه موسى عليه السلام: وَسَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ هَلْ يَصْلَحُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَقَالَ «نَعَمْ، يَصُومُ مَا أَحَبَّ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ لِلْمَيِّتِ، فَهُوَ لِلْمَيِّتِ إِذَا جَعَلَهُ لَهُ».

الرابع ما رواه الشيخ أبو جعفر الطوسي بإسناده إلى محمد بن عمر بن يزيد، قال: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَصَلِّي عَلَى الْمَيِّتِ؟ قَالَ «نَعَمْ، حَتَّى أَنَّهُ لِيَكُونَ فِي ضِيْقٍ فَيُوسِّعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، ثُمَّ يُؤْتَى فَيَقَالُ لَهُ: خُفِّفْ عَنْكَ هَذَا الْمَصِيْقَ بِصَلَاةِ فُلَانٍ أَخِيكَ»^٣.

الخامس: ما رواه بإسناده إلى عَمَّارِ بْنِ مُوسَى السَّاهَاطِيِّ مِنْ كِتَابِ أَصْلِهِ الْمَرْوِيِّ عَنْ الصَّادِقِ عليه السلام: وَعَنِ الرَّجُلِ نَكُونُ عَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ يَكُونُ عَلَيْهِ صَوْمٌ، هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ رَجُلٌ غَيْرُ عَارِفٍ؟ قَالَ: «لَا يَقْضِيهِ إِلَّا مُسْلِمٌ عَارِفٌ».

السادس: ما رواه الشيخ أيضاً بإسناده إلى محمد بن أبي عمير عن رجاله، عن الصادق عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ^٤، قَالَ: «يَقْضِيهِ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ».

السابع: ما رواه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في الكافي بإسناده إلى ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ أَوْ

١. اتفق، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٤، وما بين المعقوفين أثبتته منه.

٢. راجع مسائل عليّ بن جعفر، ص ١٩٩، ح ٤٢٩.

٣. لم يجد في كتابي الحديث للشيخ الطوسي، وهو في كافي، ج ١، ص ١٨٣، ح ٥٥٤.

٤. في «ن» والطبعة العجمية: «صيام».

صيام، قال: «يقضي عنه أولى الناس به»^١.

الثامن، هذا الحديث بعينه عن حفص بطريق آخر إلى كتابه الذي هو من الأصول.

التاسع: ما روي في أصل هشام بن سالم من رجال الصادق والكاظم عليهما السلام، ويروي عنه ابن أبي عمير، قال هشام في كتابه: وعنه عليه السلام، قال، قلت: يصل إلى الميت الدعاء والصدقة والصوم^٢ ونحو هذا؟ قال، «نعم»، قلت: أو يعلم من صنع ذلك به؟ قال: «نعم»، ثم قال: «يكون مسخوطاً عليه فيرضى عنه»^٣.

وظاهره أنه من الصلاة الواجبة التي تركها سبب في السخط.

العاشر، ما رواه علي بن أبي حمزة في أصله، وهو من رجال الصادق والكاظم أيضاً عليهما السلام. قال: وسألت عن الرجل يحج ويعتمر ويصلي ويصوم ويتصدق عن والده وذوي قرابته؟ قال: «لا بأس به يؤجر فما يصنع، وله أجر آخر بصلته قرابته»، قلت: وإن كان لا يرى ما أرى وهو ناصح؟ قال: «يخفف عنه بعض ما هو فيه».

أقول: وهذا أيضاً ذكره ابن بابويه في كتابه ^١.

الحادي عشر ما رواه الحسين بن الحسن العلوي الكوكبي - في كتاب المنك - بإسناده إلى علي بن أبي حمزة، قال: قلت لأبي إبراهيم عليه السلام: أحج وأصلي وأتصدق عن الأحياء والأموات من قرابتي وأصحابي؟ قال: «نعم، تصدق عنه، وصل عنه، ولك أجر آخر بصلتك إياه».

قال ابن طاووس (رحمة الله عليه) يحمل في الحي على ما تصح فيه النيابة من الصلوات، ويبقى الميت على عمومته.

الثاني عشر ما رواه الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة عن الصادق عليه السلام أنه

١. الكافي، ج ٤، ص ١٢٢، باب الرجل يموت وعليه من صيام . ج ١

٢. في «ق» والطبعة المحجزة: «والصلاة» بدل «والصوم».

٣. ٤ و٤ راجع الفقيه، ج ١، ص ١٨٤ - ١٨٥، دليل الحديث ٥٥٤

قال: «يدخل على الميت في قبره: الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء»،
قال: «ويكتب أجره للذي يفعله وللميت».

وهذا الحسن بن محبوب يروي عن ستين رجلاً من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام.
وروى عن الرضا عليه السلام وقد دعا له الرضا عليه السلام وأتى عليه، فقال فيما كتبه: «إن الله
قد أيدك بحكمة وأنطقها على لسانك، قد أحسنت وأصبت، أصاب الله بك الرشاد،
وبشرك للخير، ووفقك لطاعته».

الثالث عشر: ما رواه محمد بن أبي عمير - بطريق آخر - عن الإمام عليه السلام: «يدخل
على الميت في قبره: الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء»، قال: «ويكتب
أجره للذي يفعله وللميت».

قال السيد: هذا عن أدركه محمد بن أبي عمير من الأئمة، ولعله عن مولانا
الرضا عليه السلام.

الرابع عشر: ما رواه إسحاق بن عمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «يدخل
على الميت في قبره: الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء»، قال: «ويكتب
أجره للذي يفعله وللميت».

الخامس عشر: روى ابن بابويه عن صادق عليه السلام: «يدخل على الميت في قبره:
الصلاة والصوم والحج والصدقة والعق».

السادس عشر: ما رواه عمر بن محمد بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن
الصلاة والصوم والصدقة والحج والصرة وكل عمل صالح ينفع الميت حتى أن الميت
ليكون في ضيق فيوسع عليه، ويقال: إن هذا بعمل ابنك فلان، ويعمل أخيك فلان -
أخوه في الدين».

قال السيد: قوله عليه السلام: «أخوه في الدين» إيضاح لكل ما يدخل تحت عموم من
الابتداء بالصلاة عن الميت أو بالإجازات.

السابع عشر: ما رواه علي بن يقطين، وكان عظيم القدر عند أبي الحسن موسى عليه السلام،

له كتاب المسائل عنه، قال: وعن الرجل يتصدق على الميت ويصوم ويعتق ويصلي؟ قال: «كل ذلك حسن تدخل منفعته على الميت».

الثامن عشر: ما رواه علي بن إسماعيل لميمني في أصل كتابه، قال: حدثني كردين، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصدقة والحج والصوم تلحق بالميت؟ فقال: «نعم»، قال، فقال: «هذا القاضي خفي وهو لا يرى ذلك»، قال: قلت: وما أنا وذا، فوالله لو أمرتني أن أضرب عنقه لضربت عنقه، قال: فضحك.

قال: وسألت أبا الحسن عليه السلام: عن الصلاة على الميت أتلقى به؟ قال: «نعم». قال: وسألت أبا عبد الله عليه السلام، فقلت: إني لم أتصدق بصدقة منذ ماتت أمي إلا عنها، قال: «نعم»، قلت: أفترى غير ذلك؟ قال: «نعم، نصف عنك، ونصف عنها»، قلت: أتلقى بها؟ قال: «نعم».

قال السيد: قوله: «الصلاة على الميت» أي التي كانت على الميت أيام حياته، ولو كانت مبدأ كان الذي يلحقه ثوابها، دون الصلاة نفسها.

التاسع عشر: ما رواه حماد بن عثمان في كتابه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن الصلاة والصوم والصدقة والحج والعمرة وكل عمل صالح ينفع الميت، حتى أن الميت ليكون في ضيق فيوشع عليه، ويقال: هذا بعمل ابنك فلان، وبعمل أخيك فلان - أخوه في الدين -».

لعشرون: ما رواه عبد الله بن جندب، قال: كتب إلى أبي الحسن عليه السلام: أسأله عن الرجل يريد أن يجعل أعماله من الصلاة والبر والخير أثلاثاً: ثلثاً له وثلثين لأبيه، أو يفردهما من أعماله بشيء مما يتطوع به وإن كان أحدهما حياً والآخر ميتاً؟ فكتب إلي: «أما الميت فحسن جائز، وأما الحي فلا إلا البر والصلة».

قال السيد: لا يراد بهذا الصلاة المدبوبة؛ لأن الظاهر جوازها عن الأحياء في الزيارات والحج وغيرهما.

الحادي والعشرون: ما رواه محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري: أنه كتب إلى الكاظم عليه السلام مثله، وأجابه بمثله^١.

الثاني والعشرون: ما رواه أبان بن عثمان عن علي بن مسعم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «إن أُمِّي هلكت ولم أتصدق بصدقة...» كما تقدّم^١ إلى قوله: أفيلحق ذلك بها؟ قال: «نعم»، قلت: والحق؟ قال: «نعم»، قلت: والصلاة؟ قال: «نعم»، قال: ثم سألت أبا الحسن عليه السلام بعد ذلك أيضاً عن الصوم، فقال: «نعم».

الثالث والعشرون: ما رواه الكليني بإسناده إلى محمد بن مروان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما يمنع الرجل منكم أن يمرّ والديه حيّين وميتّين، يصلي عنهما، ويتصدق عنهما، ويحجّ عنهما، ويصوم عنهما، فيكون الذي صنع لهما وله مثل ذلك، فيزيده الله ببرّه وصلاته خيراً كثيراً»^٢.

الرابع والعشرون: عن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام، قال: «الصلاة التي حصل وقتها قبل أن يموت الميت بقصي عنه أولى الناس به».

ثم ذكر عليه السلام عشرة أحاديث تدلّ بطريق العموم:

الحديث الأول: ما رواه عبد الله بن أبي بصير عن الصادق عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحجّ والصوم والعتق وفعاله الحسن».

الثاني ما رواه صفوان بن يحيى، وكان من خواصّ الرضا والجواد عليهما السلام، وروى عن أربعين رجلاً من أصحاب الصادق عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت الحجّ والصوم والعتق وفعاله الحسن».

الثالث: ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحجّ والصوم والعتق وفعاله الحسن».

الرابع: ما رواه العلاء بن رزين في كتابه، وهو أحد رجال الصادق عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحجّ والصوم والعتق وفعاله الحسن».

الخامس: ما رواه البرنظي عليه السلام، وكان من رجال الرضا عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحجّ والصوم والعتق وفعاله الحسن».

١ في ص ٤٥١، الحديث الثامن عشر

٢ للكوفي، ج ٢، ص ١٥٩، باب البرّ بالوالدين، ج ٧

السادس: ما ذكره صاحب الفخر ممّا أجمع عليه وصحّ من قول الأئمة عليهم السلام، قال: ويُقضى عن الميت أعماله الحسنة كلها.

السابع: ما رواه ابن بابويه عليه السلام عن الصادق عليه السلام، قال: «مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَمَلًا صَالِحًا عَنْ مَيِّتٍ أضعف الله أجره، ونفع الله به الميت»^١

الثامن: ما رواه عمر بن يزيد، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا صَالِحًا أضعف الله أجره، وينعم بذلك الميت».

التاسع: ما رواه العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحج والصوم والعق وقبالة الحسن».

العاشر: ما رواه حمّاد بن عثمان في كتابه، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَنْ عَمِلَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ مَيِّتٍ عَمَلًا صَالِحًا أضعف الله أجره، وينعم له بذلك الميت».

قلت: وروى يونس عن العلاء بن رزين، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام، قال: «يُقضى عن الميت: الحج والصوم والعق والفعل الحسن».

وممّا يصلح هنا ما أورده في التهذيب بإسناد عن عمر بن يزيد، قال كان أبو عبد الله يصلي عن ولده في كلّ ليلة ركعتين، وعن والده في كلّ يوم ركعتين، قلت: جعلت فداك، كيف صار للولد الليل؟ قال: «لأنّ الفراش للولد»، قال: وكان يقرأ فيهما القدر والكوثر^٢. فإنّ هذا الحديث يدلّ على وقوع الصلاة عن الميت من غير الولد - كالأب - وهو حجة على مَنْ ينفي لوقوع أصلاً، أو ينفيه إلا من الولد.

ثمّ ذكر عليه السلام أنّ الصلاة دَيْنٌ، وكلّ دَيْنٍ يُقضى عن الميت.

أمّا أنّ الصلاة تُسمّى دَيْناً ففيه أربعة أحاديث:

الأول: ما رواه حمّاد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام في إخباره عن لقمان عليه السلام: «وإذا

جاء وقت صلاة فلا تؤخّرها لشيءٍ، صلّها واسترح منها، فإنّها دَيْنٌ»^٣.

١. لفقير، ج ١، ص ١٨٥، ح ٥٥٦.

٢. في المصدر: «في كلّ ليلة».

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٧، ح ١٥٣٣.

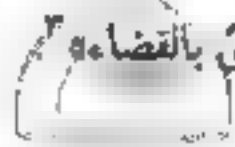
٤. الكافي (الروضة)، ج ٨، ص ٣٤٨-٣٤٩، ح ٤٧.

الثاني: ما ذكره ابن بابويه في باب آداب لمسافر: «إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيءٍ، صلّها واسترح منها، فإنها دينٌ»^١.

الثالث: ما رواه ابن بابويه في كتاب معاني الأخبار بإسناده إلى محمد بن الحنفية في حديث الأذان: «لَمَّا أُسْرِيَ بالنبي ﷺ - إلى قوله: - ثم قال: حيّ على الصلاة، قال الله جلّ جلاله، فرضتها على عبادي، وجعلتها لي ديناً»^٢ إذا روي بفتح الدال.

الرابع: ما رواه حريز بن عبد الله عن زرارة، عن أبي جعفر ﷺ، قال: قلت له: رجلٌ عليه دينٌ من صلاةٍ قام يقضيه، مخاف أن يدركه الصبح ولم يصل صلاة ليلته تلك، قال: «يؤخر القضاء، ويصلي صلاة ليلته تلك».

وأما قضاء الدين عن الميت، فلقضية حتمية لما سألت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الحج شيخاً رَمِناً لا يستطيع أن يحج، إن حججت عنه أسفه ذلك؟ فقال لها «أرأيت لو كن على أبيك دينٌ فقضيته، أكان يفعه ذلك؟» قالت: نعم، قال: «فدين الله أحقّ بالقضاء»^٣.



[في مشروعية قضاء الصلاة عن الميت]

إذا تقرر ذلك، فلو أوصى الميت بالصلاة عنه وجب العمل بوصيته؛ لعموم قوله تعالى (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ)^٤.

ولأنه لو أوصى ليهودي أو نصراني وجب إنفاذ وصيته فكيف الصلاة المشروعة؛ لرواية الحسين بن سعيد بسنده إلى محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبد الله ﷺ، عن رجلٍ أوصى بماله في سبيل الله، قال: «أعطه لمن أوصى له وإن كان يهودياً أو نصرانياً، إن الله عز وجل يقول ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾».

وذكر الحسين بن سعيد في حديث آخر عن الصادق ﷺ: «لو أن رجلاً أوصى إلي أن

١. الفقيه، ج ٢، ص ٢٩٦-٢٩٧، ح ٢٥٠٧.

٢. معاني الأخبار، ص ٤٢، ح ٤.

٣. السنن الكبرى، البيهقي، ج ٤، ص ٥٢٧-٥٢٨، ح ٨٦٢٩.

٤. البقرة (٢): ١٨١.

أضع في يهود ونصارى لو ضمتُ فيهم، إنَّ الله يقول: «فَمَنْ يَدْلُهُ بِغَدٍّ مَا سَمِعَهُ» الآية». قال السيّد بعد هذا الكلام:

ويدلّ على أنَّ الصلاة عن الميّت أمر مشروع تعاقد صفوان بن يحيى وعبد الله بن جندب وعليّ بن النعمان في بيت الله الحرام أن مَنْ مات منهم يصلّي مَنْ بقي صلاته، ويصوم عنه، ويحجّ عنه ما دام حيّاً، فمات صاحباه وبقي صفوان، فكان يعني لهما بذلك فوصلّي كلّ يوم وليدٌ حسين ومائة ركعة^١، وهؤلاء من أعيان مشايخ الأصحاب والرواة^٢ عن الأئمة^٣.

قال السيّد - وحسناً قال -:

إنّك إذا اعتبرت كثيراً من الأحكام الشرعية وجدت الأخبار فيها مختلفة، حتى صنّف لأجلها كتب ولم تستوعب الخلاف، وبصلاة عن الأموات قد ورد فيها مجموع هذه الأخبار، ولم نجد خيراً واحداً يخالفها، ومن المعلوم أنَّ هذا المهم في الدين لا يخلو عن شرع قضاء أو ترك، فإذا أُحد الممتصّي ولم يوجد المانع علم موافقة ذلك للحكمة الإلهية. وقد ذكر ذلك الأصحاب؛ لأنّهم يقتضون بلزوم قضاء الصلاة على الولي.

وقد حكى ابن حمزة - في كتابه في قضاء الصلاة^٤ - عن الشيخ أبي جعفر محمد ابن الحسين الشوهاسي: أنَّه كان يجهز الاستنجار عن الميّت.

واستدلّ ابن زهرة على وجوب قضاء الولي الصلاة بالإجماع أنَّها تجري مجرى الصوم والحج^٥.

وقد سبقه ابن الجنيد بهذا الكلام، حيث قال:

والعليل إذا وجبت عليه الصلاة وأخرها عن وقتها إلى أن فانت قضاها عنه وليه كما يقضي حجّه الإسلام وصيام، قال، وكذلك روى أبو يحيى عن إبراهيم بن سالم^٥ عن أبي عبد الله^٦.

١ الاختصاص، ص ١٨٨ رجال النجاشي، ص ١١٧، الرقم ٥٢٤: فهرست كتب الشيعة وأصولهم، الشيخ الطوسي، ص ٢٤١، الرقم ٢٥٦.

٢ في «نق» «والرواية».

٣ كتاب «قضاء الصلاة» لابن حمزة فقد، ولم يصل إليها.

٤ غيبة النزوع، ج ١، ص ١٠٠.

٥ في «نق» «سام» وفي الطبعة الحجرية، «هشام» بدل «سالم».

فقد سويًا بين الصلاة وبين الحج، ولا ريب في جواز الاستنجار على الحج. قلت: هذه المسألة - أعني الاستنجار على فعل الصلاة الواجبة بعد الوفاة - مبنية على مقدمتين: إحداهما: جواز الصلاة عن الميت، وهذه إجماعية، والأخبار الصحيحة ناطقة بها، كما تلوناه.

والثانية: أنه كلما جازت الصلاة عن ميت جاز الاستنجار عنه.

وهذه المقدمة داخلية في عموم الاستنجار على الأعمال المباحة التي يمكن أن تقع للمستأجر، ولا يخالف فيها أحد من الإمامية بل ولا من غيرهم؛ لأن المخالف من العامة إنما مع لزعه أنه لا يمكن وقوعها للمستأجر عنه، أمّا من يقول بإمكان وقوعها له - وهم جميع الإمامية - فلا يمكنه القول بمنع الاستنجار، إلا أن يخرق الإجماع في إحدى المقدمتين، على أن هذا النوع قد انعقد عليه الإجماع من الإمامية - الحلف والسلف - من عهد المصنف وما قبله إلى زماننا هذا، وقد تقرّر أن إجماعهم حجة قطعية.

فإن قلت: مهلاً اشتهر الاستنجار على ذلك^١ لعل به عن النبي والأئمة^{عليهم السلام}، كما اشتهر الاستنجار على الحج حتى علم من المذهب ضرورة؟

قلت: ليس كل وافع يجب اشتهاره، ولا كل مشهور يجب الجرم بصحته، فرب مشهور لا أصل له، ورب متأصل لم يشتهر، إمّا لعدم الحاجة إليه في بعض الأحيان؛ لندور وقوعه، والأمر في الصلاة كذلك، فإن سلف الشيعة كانوا على ملازمة الفريضة والنافلة على حد لا يقع من أحد منهم إخلال بها إلا لعذر بعيد، كمرض موت أو غيره، وإذا اتفق قوات فريضة بادرُوا إلى فعلها؛ لأن أكثر قدمائهم على المضايقة المحضة، فلم يفتقروا إلى هذه المسألة، واكتفوا بذكر قضاء الولي لما فات الميت من ذلك على طريقة الندور، يعرف هذه الدعاوي من طالع كتب الحديث والفقه وسيرة السلف معرفة لا يرتاب فيها، فخلف من بعدهم قوم تطرّق إليهم التقصير، واستولى عليهم فتور الهمم، حتى آل الحال

١ كما قوله «إمّا» حيث لم يذكر المصنف الشق الثاني^٢ ويحتمل أن تكون العبارة هكذا: «إمّا لعدم الحاجة...» أو لندور وقوعه.

إلى أنه لا يوجد مَنْ يقوم بكمال السن إلا أُوحدتهم، ولا مبادر بقضاء الفائت إلا أقلهم، فاحتاحوا إلى استدراك ذلك بعد الموت؛ لظنهم عجز الولي عن القيام به، فوجب رد ذلك إلى الأصول المقررة، والقواعد الممهدة، وفيما ذكرناه كفاية

على أن قضاء الصلاة عن الميت غير متروك ذكره بين أرباب المذاهب المبينة للشيعة على طرف النقيض، ولا مهمل روايته عند نقلة حديثهم، فإن شارح صحيح مسلم - من الشافعية - قال فيه ما هذا لفظه:

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك.

وحكى صاحب الحاوي عن عطاء بن أبي رباح وإسحاق بن راهويه أنهما حالا بجواز الصلاة عن الميت^١

ومال الشيخ أبو سعد عبد الله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون من أصحابها المتأخرين في كتابه الانتصار إلى أخبار هذا، ودليلهم القياس على الدعاء والصدقة والحب، فإنها معارضة بالإجماع، واختلف أصحاب الشافعي في ركعتي الطواف هل تقع عن الأجير أو عن المستأجر؟^٢

قلت: وهو قد حكى في الكتاب المذكور:

أن أبا إسحاق الطائفي - يفتح اللام - ذكر أن شهاب بن حراش حدث عن الحجاج بن دينار - وهما ثقات - عن رسول الله ﷺ، قال: «إن من البر بعد البر أن تصلي لأبيك مع صلاتك، وتصوم لهما مع صومك»، ثم ضعف الحديث بالإرسال، مع اعترافه بثقتها نقلاً عن الحافظ الكبير عبد الله بن المبارك^٣

وجماعة من العلماء يعتمدون مراسيل الثقات. فهذه أربعون حديثاً خالية عن معارض.

وفي البخاري في باب من مات وعليه نذر: إن ابن عمر أمر من ماتت أمها وعليها

١. الحاوي الكبير، ج ١٥، ص ٢١٣.

٢ و٣. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ٨٨ - ٩٠.

صلاة أن تصلي عنها^١. ومذهب الصحابي عند كثير من العلماء أنه حجة، وخصوصاً فيما خالف القياس، أو لم يُنقل مخالفة غيره، والأمران حاصلان هنا.

واحتج مانع لحوق ما عدا الدعاء وصدقة والحج عن الميت بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^٢. ويقول النبي ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^٣.

وعلى هذين اعتمد النووي وغيره^٤

والجواب: أنهما عامٌ مخصوصٌ بمحلّ الوفاق، فهما أجيب عنه فهو جوابنا، وهذا كافٍ في الجواب.

ثم نقول: الأعمال الواقعة نيابة عنه بعد موته، نتيجة سعيه في تحصيل الإيمان وأصول العقائد المسوغة للبيان عنه، فهي مستندة إليه.

وأما الخبر فدالٌّ على انقطاع عمله، وهذا يصل إليه من عمل غيره.

ثم نقول: عملٌ صالحٌ أهدى إلى الممّت، فبقم عنه، كمحلّ الوفاق، ولا خلاص عن ذلك إلا بالنراهم المدعى، أو عدم دلالة الآية والخبر على ما ادّعوه.

البحث السابع في نبش القبور

وهو حرام، إجماعاً - كما سلف^٥ - لا في مواضع:

أحدها: أن يصير الميت رميماً - فلو فُتّه فظهر بقاؤه وجب إعادته إلى ما كان عليه - ويختلف ذلك بحسب التّربّ والأهوية.

ولو علم صيرورته رميماً، لم يحر تصويره بصورة المقابر في الأرض المسبّلة؛

١. صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٤٦٤، الباب ٢٩ من أبواب كتاب الإيمان والندور

٢. النجم (٥٣): ٣٩

٣. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٥٥، ح ١٤/١٦٣٩، سنن أبي داود، ج ٣، ص ١١٧، ح ٢٨٨٠: الجامع الصحيح، ج ٣،

ص ٦٦٠، ح ١٢٧٦، سنن النسائي، ج ٦، ص ٢٥٣، ح ٣٦٥٠

٤. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ٩٠، المعني مطبوع مع الشرح الكبير، ج ٢، ص ٤٢٨، المسألة ١٦٨٧؛

الشرح الكبير المطبوع مع المعني، ج ٢، ص ٤٢١

٥. في ص ٣٩٧

لأنه يمنع من الهجوم على الدفن فيه.

وثانيها: لو دُفن في الأرض المفضوبة؛ لتحريم شغل مال الغير، ويكفي غضب جزء منها في جواز القلع ولو أدى إلى الهتك؛ لأن حرمة الحي أولى بالمراعاة. والأفضل لمالكها تركه إما بعوض أو غير عوض؛ لئلا يهتك حرمة، وخصوصاً لو كان الشريك وارثاً أو رحماً.

ولو اتفق الوراث على دفنه في ملكهم حرم البش، وكذا لو دُفن في ملك الغير بإذنه؛ لأن ذلك يقتضي التأييد إلى بلى الميت عرفاً؛ حذراً من المثلة والهتك. نعم، لو رجع المعير قبل الطم جاز؛ لعدم إمانع.

وثالثها: لو كُفن في ثوب مغصوب جاز نبشه لأخذ الثوب؛ لبقائه على ملك صاحبه فنزعه، ولا يجب عليه أخذ القيمة عندنا؛ لأنها تجارة فيشترط فيها التراضي.

نعم، يستحب.

والفرق بأن تقويم المدفن غير ممكن، بخلاف الثوب صعب؛ لإمكانه بإجارة البقعة زماناً يعلم بلى الميت فيه. وأضعف منه: الفرق بإشراف الثوب على إهلاك بالتكفين، بخلاف الأرض؛ لأن الفرض قيام الثوب.

وربما احتُمِل أنه إن أدى نبشه إلى هتك الميت بطهور ما ينقر منه لم ينبش، وإلا نُبش؛ لما في الخبر السالف. «أن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حيّاً»^١. ولكن هذا الاحتمال قائم في مواضع البش إلى البلى.

ورابعها: إذا وقع في القبر ما له قيمة جاز نبشه وأخذه؛ للنهي عن إضاعة المال^٢. وروي أن المغيرة بن شعبة طرح خاتمه في قبر رسول الله ﷺ ثم طلبه، ففُتِح

١. في ص ٣٦٦.

٢. صحيح البخاري، ج ٢، ص ٥١٨، الباب ١٧ من أبواب كتاب الركاة، صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٤١، ح ١٤/٥٩٣، مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٠٥، ح ١٧٧٢٧، وص ٣١٢، ح ١٧٧٦٨، السنن الكبرى، البيهقي، ج ٦، ص ١٠٤، ح ١١٣٤١، معاني الأخبار، ص ٢٧٩، باب معنى المعاقبة والعراية..

موضع منه فأحذه، وكان يقول: أنا أحركم عهداً برسول الله ﷺ.^١
ولو دُفع إلى صاحب المال قيمته فكشوب في عدم الوجوب، بل أولى.
وخامسها للشهادة على عينه، ليصن المال المتلف، أو لقسمة ميراثه واعتداد
زوجته؛ فإنه موضع ضرورة.

وهذا يتم إذا كان النيش محضاً لعبين، ولو علم تغير الصورة حرم.
وتوقف في مواضع:
منها: إذا دُفن في أرض تم بيعت، قال في المبسوط: جاز للمشتري نقل الميت
منها، والأفضل تركه.^٢

ورده الفاصلان بتحريم النيش، إلا أن تكون الأرض مفضوبةً فيبيها المالك.^٣
ومنها: إذا دُفن بغير غسل أو كفن أو صلاة أو إلى غير القبلة.
وقطع الشيخ في الخلاف بعدم النيش للغسل؛ لأنه مثله^٤، ورخصه في المعتبر^٥
ومال في التذكرة إلى نبشه إذا لم يؤد إلى إفساده؛ لأنه واجب، فلا يسقط بذلك،
وكذا في الدفن إلى غير القبلة، وأما الكفن موافق على عدم مشه لأجله؛ لحصول
السر بغيره، فلا اكتفاء به أولى من هتك حرمة نبشه، وأولى بعدم النيش الصلاة؛
لا يمكن فعلها مدفوناً.^٦

ومنها لو كفن في حريق، فهو كالمنصوب، وأولى بعدم النيش؛ لأن الحق فيه لله
تعالى، وحقوق الأدميين^٧ أشدّ تصيقاً
ومنها: لو ابتلع حياً جوهراً أو ما له قيمة ثم مات، فهل يشقّ جوفه؟ وجهان:

١. الطبقات الكبرى، ابن سعد، ج ٢، ص ٣٠٢-٣٠٣، دلائل البرّة، البيهقي، ج ٧، ص ٢٥٧.

٢. المبسوط، ج ١، ص ١٨٨.

٣. المعتبر، ج ١، ص ٢٣٧؛ تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٢، المسألة ٢٤٦.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٧٣٠، المسألة ٥٦٠.

٥. المعتبر، ج ١، ص ٣٠٩.

٦. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٠٢-١٠٤، المسألة ٢٤٦.

٧. في الطبعة الحبرية: «الأدمي».

أحدهما - وهو الذي رجّحه في الخلاف^١ - لا، سواء كان له أو لغيره؛ لقول النبي ﷺ: «حرمة المسلم ميتاً كحرمة حيّاً»^٢.

والثاني: نعم، توصلاً إلى استيفاء المال، ومراعاة حرمة الحي. ويحتمل تقييده بعدم ضمان الوارث؛ جمعاً بين الحرمتين لو ضمنه، وعليه يتفرّع النباش.

ويمكن الفرق بين ماله ومال غيره؛ لأنّه استهلك مال نفسه باقتلاعه، فهو كما لو أتلفه في حياته.

ومهما قلنا بعدم النباش يؤخذ من تركته إذا كان لغيره؛ لأنّه أتلفه في حياته. أمّا لو بلى وانتفت المثلة جاز النباش لإخراجه، لزوال المانع، فإن كان الوارث لم يفرم لصاحبه عاد إليه، وإن غرم فالأجود لتراّد؛ لما يأتي في باب الغصب إن شاء الله تعالى.

فروع:

الأول: لو كان في يد الميت خاتم أو في أذنه حلقة وتعذر إخراجها توصل إليه بالكسر أو البزود؛ لأنّ في تركه إضاعة المال المنهي عنها^٣.

ولو أوصى بدفن خاتم معه وشبهه ممّا يترك به ففي إيجابته وجهان: من إضاعة المال المنهي عنها^٤، ومن تسلّطه على ماله، فيجري مجرى الوصية به لغيره، وحسبُ يعتبر الثلث أو الإحازة، أمّا لو كان لا غرض فيه لم يحز قطعاً؛ لأنّه إتلاف محض.

الثاني: لو وُجد جزء من الميت بعد دفنه لم يُنبش، بل يُدفن إلى جانبه؛ لأنّ نبشه مثله، وليس في تفرقة أجزائه ذلك.

ولو أمكن إيصاله بفتح موضع من القبر لا يؤدّي إلى ظهور الميت أمكن الجواز؛

١ الخلاف، ج ١، ص ٧٣، المسألة ٥٥٩

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤١٩، ح ١٣٢٤، وص ٤٦٥، ح ١٥٢٢.

٣ و٤ راجع الهامش ٢ من ص ٤٥٩

لأنّ فيه جمعاً بين أجزائه وعدم هتكه.

الثالث: لا يختن الأغلف بعد موته، فإن في المعتبر: وعليه فتوى العلماء؛ لأنّ الختان تكليف في حال الحياة وقد زالت، ولأنّ فيه إبانة جزء من أعضاء الميت وهو حرام^١. ولو خُتِنَ وجب دفن الجلدة معه.

وفي ضمان المباشر وجهان من أنّه عايد، ومن استحفاظ قطعها من الحيّ، فكأنّها منفصلة عنه. ولو قلنا بالضمان ففيه عشر الأرض لو كان حياً، وهو عسر الثبوت؛ لأنّه إذا فُتِر قطعها حياً فلا أرض.

ويمكن ثبوته إذا كان القطع بغير إذنه مع كونه غير متمتع من العتق، فإنّه لا يحوز ختنه حينئذٍ بغير إذنه، فإن قُدِّر تفاوت في القيمة بحال خروج الدم تُسب أرض الميت إليه.

البحث الثامن في البرزخ

وهو لغةً الحاحر، والمراد هنا ما بين الموت والبعث، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ذَرَاتِهِمْ بَرَزَخُ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾^٢
 روى ابن بابويه عن الصادق عليه السلام: «أَنَّ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ أَلْفَ عَقِيَّةٍ، أَهْوَنُهَا وَأَيْسَرُهَا الْمَوْتُ»^٣.

وهنا مسائل:

الأولى: سؤال القبر عليه الإجماع، لا لمن تُقَنّ على ما سلف^٤ من الأخبار. وروى الكليني بعدّه أسانيد عن الصادق عليه السلام: «إِنَّمَا يُسْأَلُ فِي قَبْرِهِ مَنْ مَحَصَ الْإِيمَانَ وَالْكَفَرَ مُحَضّاً، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَيُنْهَى عَنْهُ»، رواه محمد بن مسلم^٥ وعبدالله بن

١. المعتبر، ج ١، ص ٣٣٧.

٢. المؤمنون (٢٣): ١٠.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٣٤، ح ٣٥٩.

٤. في ص ٤١٤ وما بعدها.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٣٦، باب المسألة في القبر، ح ١.

سنان^١، وعن الباقر عليه السلام بطريق أبي بكر الحضرمي^٢ وابن بكير^٣.

ويجوز أن يأول بسؤال خاص، لا مطلق السؤال.

وعن بشير الدهان عن الصادق عليه السلام: «يحيى الملكان - مسكر ونكير - فيسألان الميت: مَنْ رَبُّكَ؟ وما دينك؟ فإذا كان مؤمناً قال الله ربي، وديني الإسلام، فيقولان له: ما تقول في هذا الرجل الذي خرج بين ظهرائكم؟ فيقول: أشهد أنه رسول الله، فيقولان له: ثم نومة لا حلم فيها، ويُفْسَحُ له في قبره تسع أذرع، ويُفْتَحُ له باب إلى الجنة فيرى مقعده فيها، وإذا كان كافراً دخلاً عليه، وأقيم الشيطان بين يديه، عيناه من نحاس، فيقولان: مَنْ رَبُّكَ؟ وما دينك؟

وما تقول في هذا الرجل الذي خرج بين ظهرائكم؟ فيقول: لا أدري، فحليان بينه وبين الشيطان، ويُفْتَحُ له باب إلى النار، ويرى مقعده فيها»^٤.

وعن أبي بكر الحضرمي - «يُسألون عن الحجة القائمة بين أظهرهم، [فيقال]: ما تقول في فلان بن فلان؟ فيقول: ذاك إمامي، فيقال له: ثم أمام الله عينك، ويُفْتَحُ له باب إلى الجنة، فما يزال ينفضه^٥ من رَوْحِهَا إلى يوم القيامة، ويقال للكافر: ما تقول في فلان؟ فيقول: قد سمعتُ به، وما أدري ما هو، فيقال له: لا تدري، ويُفْسَحُ له باب من النار، فلا يزال ينفضه^٦ من حَرِّهَا إلى يوم القيامة»^٧.

وروا في الصحاح عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وآله: «أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَبْتَلِي فِي قُبُورِهَا؛ فَإِنْ الْمُؤْمِنُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ أَتَاهُ مَلَكٌ فيقول: ما كنت تعبد؟ فَإِنْ اللَّهُ هَدَاهُ بقول: كنتُ أعبد الله، فيقول: ما كنت تقول في هذا؟ فيقول: هو عبد الله ورسوله، قال: فما يُسأل عن شيءٍ غيرها، فينطلق به إلى بيته الذي كان في النار، فيقال: هذا بيتك في

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٥، باب المسألة في القبر، ح ٢

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٧، باب المسألة في القبر، ح ٨

٣ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٥، باب المسألة في القبر، ح ٣

٤ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٦-٢٣٧، باب المسألة في القبر، ح ٧

٥ بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والعبرية: «فيقول» والمثبت من المصدر.

٦ و٧ في المصدر: «يتنفضه»

٨ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٧، باب المسألة في القبر، ح ٨

النار، ولكن الله عصمك ورحمك وأبدلك به بيتاً في الجنة، فيقول: دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي، فيقال له: اسكن. وإن للكافر إذا وُضع في قبره أتاؤه ملك فينتهزه، فيقول: ما كنت تعبد؟ فيقول: لا أدري، فيقال له: لا دريت ولا تليت، فيقول: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: كنت أقول مثل ما يقول الناس، قال: فيضربه بمطراق من حديد بين أذنيه فيصيح صيحةً يسمعها الخلائق غير الثقلين»^١.

ومعنى تليت: قرأت، أتى بالياء لمجانسة «دريت».

ويروى: أتليت، من أتلت الإبل إذا ولدت وتلاها أولادها.

وفي رواية أخرى: «والكافر يرى مقعده من الجنة، فيقال: هذا مقعدك من الجنة، ولكنك عصيت الله وأطعت عدوه»^٢.

وعن البراء بن عازب، عن النبي ﷺ في قوله تعالى: «يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ»^٣ قال: «هذا في القبر إذا سُئل عن ذلك»^٤.

وروى الكليني عن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام في المؤمن إذا أحاب: «يقولان له: ثم بومة لا حلم فيها. ويُفسح له في قبره تسع أذرع، ويرى مقعده من الجنة، وهو قول الله تعالى: «يُنَبِّئُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ» الآية»^٥.

الثانية: تظافرت الأخبار بعداب القبر - نعود بالله منه - وفد مرّ طرف منها، وقوله تعالى: «النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ»^٦ يدلّ عليه.

١ - صحيح البخاري ج ١، ص ٤٤٨ - ٤٤٩، ح ١٢٧٣، سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، ح ٤٥٧١، سنن النسائي، ج ٤، ص ٩٩، ح ٢٠٤٦، مسند أحمد، ج ٤، ص ١١٢، ح ١٣٠٣٥.

٢ - لم نعثر عليها في المصادر الحديثية المتوفرة لدينا وبحود في المستدرک علی الصحیحین، ج ١، ص ٧١٤ - ٧١٦، ح ١٤٤٣.

٣ - إبراهيم (١٤): ٢٧.

٤ - صحيح مسلم، ج ٤، ص ٢٢٠١، ح ٧٢/٢٨٧١، سنن بن ماجه، ج ٢، ص ١٤٢٧، ح ٤٢٦٩، سنن النسائي، ج ٤، ص ١٠٣، ح ٢٠٥٢.

٥ - الكافي، ج ٣، ص ٢٣٨، باب المسألة في القبر - ح ١٠.

٦ - في ص ٤٦٢ وما بعد.

٧ - هافر (١٤٠): ٤٦٦.

وقد روى ابن مسعود: أنَّ أرواحهم في أجواف طير سودٍ، يُعرضون على النار بكرةً وعشيّاً إلى يوم القيامة^١.

وروى الكليني عن جابر، عن الباقر عليه السلام: «قال النبي ﷺ: ليس من نبيٍّ إلَّا وقد رعى الغنم، كنتُ أنظرُ إلى الغنم والإبل وأنا أرهاها قبل النبوة، وهي [متمكنة]^٢ ما حولها شيءٌ يهيجها حتَّى تذعر فتطير، فأقول: ما هذا، فأعجب، حتَّى حدَّثني جبرئيل عليه السلام: أنَّ الكافر يُضرب ضربةً ما خلق الله جلَّ وعزَّ شيئاً إلَّا يسمعها ويدعر لها إلَّا الثقلين، فتعوذ بالله من عذاب القبر»^٣.

وعن أبي بصير، عن الصادق عليه السلام: «أنَّ رسول الله ﷺ خرج في جنازة سعد وقد شيعه سبعون ألف ملك، فرفع رسول الله ﷺ رأسه إلى السماء، ثم قال: أو مثل سعد يضمُّ؟ فقالت أم سعد: هنيئاً لك يا سعد، فقال لها النبي ﷺ: يا أم سعد، لا تحتمي على الله عزَّ وجلَّ»^٤.

وعن بشير الدهان، عن الصادق عليه السلام: «أنَّهُ قال: «إنما القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حُفَر النار»^٥.

وعن أبي بصير، عنه عليه السلام في الكافر: «ينادي جناز من السماء: افرشوا له في قبره من النار، وألبسوه ثياب النار، وافتحوا له باباً إلى النار حتَّى يأتيها وما عندنا شيء»^٦ له، فيضربانه بمرزبة ثلاث صربات ليس فيها صربة إلَّا يتطاير قبره، لو ضرب بتلك المرزبة جبال تهامة لكانت رميماً»^٧.

وعن الصادق عليه السلام في المصلوب يصيبه عذاب القبر: «يوحى الله عزَّ وجلَّ إلى

١. راجع الجامع لأحكام القرآن، ج ١٥، ص ٣١٩.

٢. بدل ما بين المعقوفين في النسخ الخطية والمجربة: «متمكنة». والمثبت من المصدر.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٣٣، باب أنَّ الميت يمثل له، ضمن الحديث ١.

٤. الكافي، ج ٣، ص ٢٣٦، باب المسألة في القبر، ح ٦.

٥. الكافي، ج ٣، ص ٢٤٢، باب ما يتعلق به موضع القبر، ح ٢.

٦. في المصدر: «شراً» بدل «شيء».

٧. الكافي، ج ٣، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، باب المسألة في القبر، ح ١٢.

تجرّدها، وعليه كثير من الأصحاب ومن المسلمين، أو على تعلّقها بأبدان، وهو مرويٌّ بأسانيد متكرّرة من الجانبين.

فمنها: ما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنّه قال: «أرواح الشهداء في جوف طير خضر، ترد أنهار الجنة، وتأكل من ثمارها، وتأوي إلى قناديل في ظلّ العرش»^١.

ومنها: ما روي من الطرفين عن النبي ﷺ أنّه قال: «حياتي خير لكم، ومماتي خير لكم»، قالوا: يا رسول الله، وكيف ذلك؟ قال: «أما حياتي فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^٢، وأما مفارقتي إياكم؛ فإنّ أعمالكم تُعرض عليّ كلّ يوم، فما كان من حسنٍ استزدتُ الله لكم، وما كان من قبيحٍ استغفرتُ الله لكم»، قالوا: وقد رممت؟ فقال: «كلّا، إنّ الله عزّ وجلّ حرّم لحومنا على الأرض أن تطعم منها شيئاً»^٣.

وروي الأصحاب في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾^٤، أنّ أعمال العباد تُعرض على رسول الله ﷺ وعلى الأئمّة^٥ كلّ يوم، أهرارها وقبّارها^٦.

وفي التهذيب عن مروان بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قلت له: إنّ أخي ببغداد وأخاف أن يموت بها، قال: «ما تبالي حيثما مات، إنّهُ لا يبقى مؤمن في شرق الأرض وغربها إلّا حشر الله روحه إلى وادي السلام»، قال: «وهو ظهر الكوفة، كأنّي بهم خلق خلق قعوداً يتحدّثون»^٧.

١. سنن أبي داود، ج ٣، ص ١٥، ح ٢٥٢٠؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٤٢٨، ح ٢٢٨٤؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٢١٩، ح ٢٢٣١؛ المستدرک علی الصحیحین، ج ٢، ص ٤٠٩ - ٤١٠، ح ٢٤٨٩.

٢. الأنفال (٨): ٣٣.

٣. الفقيه، ج ١، ص ١٩١، ح ٥٨٢؛ وراجع سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥٢٤، ح ١٦٣٦؛ وسنن النسائي، ج ٣، ص ٨٩ - ٩٠، ح ١٣٧٠.

٤. التوبة (٩): ١٠٥.

٥. التبيان، ج ٥، ص ٢٩٥؛ مجمع البيان، ج ٥ - ٦، ص ٦٩، ديب الآية ١٠٥ من سورة التوبة (٩).

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٦، ح ١٥٢٥.

ورواه في الكافي^١ أيضاً.

وفي التهذيب عن يونس بن ظبيان قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «ما يقول الناس في أرواح المؤمنين؟» قلت: يقولون: في حواصل طيور خضر في قناديل تحت العرش، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «سبحان الله، المؤمن أكرم على الله من أن يجعل روحه في حوصلة طائر أحضر، يا يونس، المؤمن إذا قبضه الله تعالى صير روحه في قالب كقالبه في الدنيا، فبأكلون ويشربون، وإذا قدم عليهم القادم عرفوه بتلك الصورة التي في الدنيا»^٢.

وروى في التهذيب أيضاً عن علي [عن أبيه]^٣ عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن أبي بصير، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أرواح المؤمنين؟ فقال: «في الجنة على صور أبدانهم، لو رأيته لقلت فلان»^٤.

ومثله رواه في الكافي بسنده إلى أبي ولاد الحنطاط، عن أبي عبد الله عليه السلام^٥. وعن أبي بصير، عنه عليه السلام: «أرواح المؤمنين لهم شجرة في الجنة، يأكلون من طعامها، ويشربون من شربها» ويقولون: ربنا أقم لنا الساعة، وأنجز لنا ما وعدتنا، وألحق آخرنا بأولنا»^٦.

وعن أبي بصير، عنه عليه السلام: «إن الأرواح في صفة الأجساد في شجرة في الجنة تتعارف وتتساءل، فإذا قدمت الروح عليهم يقولون: دعوها فإنها قد أفلتت من هول عظيم، ثم يسألونها: ما فعل فلان؟ وما فعل فلان؟ فإن قالت لهم: تركته حياً ارتجوه، وإن قالت لهم: قد هلك، قالوا: قد هوى»^٧.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٣، باب في أرواح المؤمنين، ج ٢

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٦، ج ١٥٢٦

٣ ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٦، ج ١٢٥٧

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٤، باب آخر في أرواح المؤمنين، ج ١

٦ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٤، باب آخر في أرواح المؤمنين، ج ٢

٧ الكافي، ج ٣، ص ٢٤٤، باب آخر في أرواح المؤمنين، ج ٣

ويقرب منه رواية يونس بن يعقوب عنه رحمه الله.^١

وفي الكافي بإسناده إلى حبة الرمي، قال: خرجت مع أمير المؤمنين عليه السلام إلى الظُّهر، فوقف بوادي السلام كأنه مخاطب لأقوام، فقامت بقيامه حتى أعْييت، ثم جَلست حتى مَلئت، فَعَل ذلك غير مرة ثم عرض على أمير المؤمنين الجلوس، فقال: «يا حبة، إن هو إلا محادثة مؤمنٍ أو مؤانسة، ولو كُشف^٢ لك لرأيتهم خَلقاً خَلقاً يتحادثون». فقلت: أجسام أو أرواح؟ فقال: «أرواح، وما من مؤمن يموت في بقعة من بقاع الأرض إلا قيل لروحه: الحقني بوادي السلام، وإنها لبقعة من جنة عدن»^٣.

وفي الكافي عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في أرواح المشركين: «في النار يُعذبون، يقولون: ربنا لا تُقم لنا الساعة، ولا تنجر لنا ما وعدتنا، ولا تلحق آخرنا بأولنا»^٤.

وعن القُدّاح، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: شَر ما على وجه الأرض ماء برهوت، وهو بعصر موت، تَرده دم الكفار»^٥ وأكثر من الأخبار في ذلك.

ومما يدل على بقاء النفس مدركة بعد الموت أحاديث الزيارة، وهي كثيرة، منها: رواية حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «أَنَّ المؤمن ليزور أهله فيرى ما يحب، ويستر عنه ما يكره، وَأَنَّ الكافر يزور أهله فيرى ما يكره، ويستر عنه ما يحب»، قال: «و منهم مَنْ يزور كلَّ جمعة، وَمَنْ يزور على قدر عمله»^٦.

وفي رواية إسحاق بن عمار عن الكاظم عليه السلام: «يزورون على قدر فضائلهم، منهم

١. الكافي، ج ٢، ص ٢٤٤ - ٢٤٥، باب آخر في أرواح المؤمنين، ح ٥.

٢. في «ق» والطبعة المحرّرة «كشفت».

٣. الكافي، ج ٢، ص ٢٤٢، باب في أرواح المؤمنين، ح ١.

٤. الكافي، ج ٢، ص ٢٤٥، باب في أرواح الكفار، ح ١.

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٤٦، باب في أرواح الكفار، ح ١.

٦. الكافي، ج ٢، ص ٢٣٠، باب أَنَّ الميت يزور أهله، ح ١.

مَنْ يزور في كُلِّ يومٍ، ومنهم في كُلِّ يومين، ومنهم في كُلِّ ثلاثة، وإنَّ زيارتهم عند الزوال»^١.

وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «ما من مؤمنٍ ولا كافرٍ إلَّا وهو يأتي أهله كُلَّ يومٍ عند روال الشمس، فإذا رَأَى أهله يعملون الصالحات حمد الله على ذلك، وإذا رأى الكافر أهله يعملون الصالحات كانت عليه حسرة»^٢.

وفي رواية إسحاق عن الكاظم عليه السلام: «فبيعت الله مَلِكاً فيريه ما يَسْرُه، ويستتر عنه ما يَكْرُه، فيرى ما يَسْرُه ويرجع إلى قَرَّة عين»^٣.

١ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٦، باب أنَّ المَيِّت يزور أهله، ح ٥.

٢ الكافي، ج ٣، ص ٢٣٠، باب أنَّ المَيِّت يزور أهله، ح ٢.

٣ راجع الهامش ١

المقام السادس: غسل مس الميت

وهو واجب على الأصح؛ لما رواه أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، عن النبي ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا اغْتَسَلَ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^١.
وروي: «وَمَنْ مَسَّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^٢

وفي خبر آخر عنه ﷺ: «الْفَسَلُ مِنْ غَسْلِ الْمَيِّتِ، وَالْوَضُوءُ مِنْ مَسِّهِ»^٣.
وروي: أَنَّ أَبَا طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِتَغْسِيلِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَالَ لَهُ: «ادْهَبْ فَاغْتَسِلْ»^٤.

وَرَوَيْنَا عَنْ حَرِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ»، قُلْتُ: فَإِنْ مَسَّهُ؟ قَالَ: «فَلْيَغْتَسِلْ»، قُلْتُ: إِنْ أَدْخَلَهُ الْقَبْرَ؟ قَالَ: «لَا غَسْلَ عَلَيْهِ»^٥.
وعن معاوية بن عمار، عنه ﷺ: إِذَا مَسَّهُ وَهُوَ سَيِّئٌ، «فَلَا غَسْلَ عَلَيْهِ، فَإِذَا بَرَدَ فَعَلَيْهِ الْغَسْلُ»، قُلْتُ: الْبَهَائِمُ وَالطَّيْرُ إِذَا مَسَّهَا أَعْلَيْهِ غَسْلٌ؟ قَالَ: «لَا، لَيْسَ هَذَا كَالْإِنْسَانِ»^٦.

وعن محمد بن مسلم، عن أحدهما ﷺ: فِي رَحْلِ مَسِّ مَيِّتَةٍ أَعْلَيْهِ غَسْلٌ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الْإِنْسَانِ»^٧.

١ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٠٦، ح ٢٦٦٦؛ المصنف، ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ١٥٥، ح ٧.

٢ أورده الشيخ في الخلاص، ج ١، ص ٢٢٣، المسألة ١٩٣، والرازي في العزيز شرح الوجيز، ج ٢، ص ١٨٣.

٣ أورده الشيخ في الخلاص، ج ١، ص ٢٢٣، المسألة ١٩٣.

٤ السنن الكبرى، البيهقي، ج ١، ص ٤٥٥، ح ١٤٥٥.

٥ الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، باب مَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ وَمَنْ مَسَّهُ ...، ح ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٨.

ح ٢٨٣؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٢١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٧.

٧ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٠-٤٢١، ح ١٣٧٤.

ومثله روى الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام ^١.
وعن محمد بن الحسن الصفار: كتب إليه: رجل أصاب ثوبه أو بدنه ثوب الميت،
فوقع: «إذا أصاب يدك جسد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك الغسل» ^٢.
وعن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام: «إذا مسه بحرارته فلا، وإذا مسه بعد ما
برد فليغتسل» قلت: فالذي يغسله أيفتسل؟ فقال: «نعم» ^٣.
وعن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام: «غسل من غُسل ميتاً واجب» ^٤.
وعن يونس، عن بعض رجاله، عنه عليه السلام: «الغرض: غسل الجنابة، وغسل من
غُسل ميتاً» ^٥.
وعن عبد الله بن مهران، عنه عليه السلام: «يفتسل الذي غُسل الميت، وإن [قبل] الميت
إنسان بعد موته وهو حارٌ فليس عليه غسل، ولكن إذا مسه وقبله وقد برد فعليه
الغسل، ولا بأس أن يمسه بعد الغسل ويقتنه» ^٦.
وظاهر هذه كلها الوجوب، وفي بعضها مصرح به، وقد قيد بكونه بعد برده.
ومفهوم خبرين أنه لا غسل عليه لو مسه بعد الغسل؛ ولطهارته به، وفتوى
الأصحاب.
وعن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «ولا تعتسل من مسه إذا أدخلته القبر» ^٧.
ورواية عمار عن الصادق عليه السلام: «كل من [مس] ميتاً فعليه الغسل وإن كان الميت

١. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣١، ح ١٣٧٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٩، ح ١٣٦٨.

٣. الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، باب غسل من غسل الميت - ح ١٠٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٨ - ٤٢٩، ح ١٣٦٤.

٤. الفقيه، ج ١، ص ٧٨ - ٧٩، ح ١٧٦؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٤، ح ٢٧٠؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩٧ - ٩٨، ح ٣١٥.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢٧١؛ الاستبصار، ج ١، ص ٩٨، ح ٣١٦.

٦. بدل ما بين المعقوفين من «ق» والطبعة العجمية «عس». وكلاهما ساقط في «ث». والمثبت كما في المصدر.

٧. الكافي، ج ٣، ص ١٦٠ - ١٦١، باب غسل من غسل الميت - ح ١٣ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٨، ح ١٢٨٤؛
الاستبصار، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٢٢.

٨. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٥، ح ٢٧٢.

٩. بدل ما بين المعقوفين من النسخ المعطية والعجمية «عسل». والمثبت من المصدر.

قد غُسل^١ مطرحة، وحملها في التهذيب على الندب^٢، كما سبق^٣.
وكذا مفهوم رواية حريز عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن أدخل القبر: «لا غسل عليه،
إنما يمس الثياب»^٤ تحمل على الندب لو استفيد من مفهوم المخالفة غسل.

تنبيه: ويجب الغسل أيضاً بمس قطعة فيها عظم، سواء أبينت من حي أو ميت؛
لرواية أيوب بن نوح عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قطع من
الرجل قطعة فهي ميتة، فإذا مسه إنسان فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من
مسه الغسل، وإن لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه»^٥.

وتقل الشيخ في الخلاف الإجماع في ذلك^٦.

قال في المعبر:

الذي أراه التوقف في ذلك، فإن الرواية مقطوعة، والعمل بها قليل، ودعوى الشيخ
الإجماع لم تثبت، وعائنه الاستصحاب؛ نعتياً من أطراح قول الشيخ والرواية^٧
قلت: هذه القطعة نجسة قطعاً، لوجوب غسلها، كما مر^٨، وهي بعض من جملة
يحب الغسل بمسها وحصولاً في الميت، فكل دليل دل على وجوب الغسل بمس
الميت فهو دال عليها، ولأن الغسل يجب بمسها متصل، فما الذي أخرج عنه
الوجوب بانفصالها؟ ولأنه يلزم عدم الغسل لو مس جميع الميت ممزجاً^٩، والخبر

١ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ح ١٣٧٢، الاستبصار، ج ١، ص ١٠٠-١٠١، ح ٢٢٨

٢ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٣٠، ديل الحديث ١٣٧٢.

٣ سبق آنفاً

٤ الكافي، ج ٣، ص ١٦٠، باب غسل من غسل الميت، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٨٣

الاستبصار، ج ١، ص ٩٩، ح ٣٢٦

٥ الكافي، ج ٣، ص ٢١٢، باب أكمل السبع والطير و...، ج ١، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٢٩-٤٣٠، ح ١٣٦٩

الاستبصار، ج ١، ص ١٠٠، ح ٣٢٥

٦ الخلاف، ج ١، ص ٧٠١، المسألة ٤٩٠.

٧ المعبر، ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٣.

٨ مر في ص ٢٥٤ وما بعدها.

٩ أي مقطعاً وممزجاً. لسان العرب، ج ٨، ص ٢٣٦، «مزج»

المنقول^١ عنده عليه السلام حجة، وكذا المقترن باقرينة، والأمران حاصلان في الخبر، والإجماع المنقول بخبر الواحد حجة عند كثير، وابن الجنيد سابق على الشيخ وقد أفتى بوجوبه في مسح القطعة، إلا أنه قيدها ما بينه وبين سنة وفرصها في القطعة من الحي^٢، فالتوقف في هذه بخصوصيتها لا وجه له، لأن الأصحاب منحصرون في موجب غسل الميت على الإطلاق وهم لأكثر، وفي نافية على الإطلاق وهو المرتضى^٣ ومن أخذ أخذه، فالقول بوجوبه في موضع دون موضع لم يُعهد.

ثم إنا لم نقف للمرتضى عليه السلام على حجة نقلية، سوى ما يظهر من حديث سعد بن أبي خلف، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول «الفصل في أربعة عشر موطناً، واحد فريضة، والباقي سنة»^٤.

وما يلوح من مكاتبة القاسم الصيقل كتبت إليه، جعلت فداك هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السلام حين غسل رسول الله عليه السلام عند موته؟ فأجابه: «النبى طاهر مطهر، ولكن أمير المؤمنين فعل وجرت به السنة»، أوردته في الاستبصار والتهذيب في باب الأعسال^٥.

وأورد في التهذيب بسند آخر إلى الحسين بن سعيد، قال، كتبت إلى الصادق عليه السلام هل اغتسل أمير المؤمنين عليه السلام حين غسل رسول الله عليه السلام عند موته؟ قال: «كان رسول الله طاهراً مطهراً، ولكن فعل أمير المؤمنين ذلك، وجرت به السنة»^٦.

نعم، هناك رواية تضمنت أن غسل الميت سنة، وحملها على طاهرها يقتضي الحكم بطهارته، ومسح الطاهر لا يوجب غسلًا ولا غسلًا، إلا أن هذا يخالف إجماع المسلمين فضلاً عن الإمامية.

١ في «ق» والطبعة المجرية: «المنقول» بدل «المنقول».

٢ حكاه عنه العلامة في مختلف الشيعة، ج ١، ص ١٥١، المسألة ١٠١.

٣ حكاه عنه الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ٢٢٢، المسألة ١٩٢، والمحقق في المعتمد، ج ١، ص ٣٥١ و٣٥٢.

٤ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٠، ج ٢٨٩، الاستبصار ج ١، ص ٩٨-٩٩، ج ٣١٩.

٥ الاستبصار، ج ١، ص ٩٩-١٠٠، ج ٣٢٢، تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٧-١٠٨، ج ٢٨١.

٦ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٤٦٩، ج ١٥٤١.

وهي ما مرَّ^١ في مرسل عبد الرحمن عن أبي الحسن عليه السلام في اجتماع الجنب والميت والمحدث، حيث قال: «وغل الميت سنة»^٢.

وكذا بطريق التفليسي عن أبي الحسن عليه السلام في ميت وجنب: «إذا اجتمعت سنة وفريضة بدئ بالفرض»^٣.

وبطريق الأرمني - وقيل: هو التفليسي أيضاً^٤ - عن الرضا عليه السلام: «يترك الميت؛ لأنَّ هذا فريضة وهذا سنة»^٥.

وكلَّ هذا تكلف؛ لوضوح روايات الوجوب دلالةً، وشهرتها عملاً.

والشيخ حمل لفظ «السنة» على الثابت بالسنة^٦، وهو حسن.

وأما اغتسال أمير المؤمنين عليه السلام وجري السنة به فهو ظاهر الدلالة على الوجوب.

وسلار عذ الأغسال الواجبة، وقال: وغسل مَنْ مَسَّ الميت على إحدى

الروايتين^٧، ولم نر رواية مصرحة بذلك

وفي التهذيب - الذي هو شرح المتعة - لم يذكر سوى ما ذكرناه

نعم، كلامه في الخلاف يشعر بوجود مخالف غير المرتضى، حيث قال: وعند

بعضهم أنه مستحب، وهو اختيار المرتضى، ثم استدللَّ على الوجوب بالاحتياط

والأخبار^٨، ولم يذكر الإجماع هنا ثم ذكره في كتاب الجنائز، قال: ومن شدَّ

منهم لا يعتدَّ بقوله، ونقل الوجوب عن علي عليه السلام وأبي هريرة وعن الشافعي في

البويطي^٩.

١. مرَّ في ص ١٤٠.

٢. الفقيه، ج ١، ص ١٠٨، ح ٢٢٢؛ تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠١، ح ٣٢٩.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٩، ح ٢٨٦؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠١، ح ٣٣.

٤. قاله الشيخ في الخلاف، ج ١، ص ١٦٧، المسألة ١١٨.

٥. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١١٠، ح ٢٨٧؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠٢، ح ٣٣١.

٦. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ١٠٩، ذيل الحديث ٢٨٥؛ الاستبصار، ج ١، ص ١٠١، ذيل الحديث ٣٢٩.

٧. المراسم، ص ٤٠.

٨. الخلاف، ج ١، ص ٢٢٢-٢٢٣، المسألة ١٩٣.

٩. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٠-٧٠١، المسألة ٤٨٩.

وهذا الغسل يجامعه الوضوء وجوباً؛ لما سلف^١.
ولو أحدث بعد الوضوء المقدّم أعاده، وبعد الغسل المقدّم الوضوء لا غير، وفي
أثناء الغسل الأقرب أن حكمه حكم المحدث في أثناء غسل الجنابة.
وقطع في التذكرة بأنه لو أحدث في أثناء غسله أتم وتوضأ، تقدّم أو تأخّر^٢.
ولمّله يرى أن الحدث الأكبر يرفعه الغسل، والأصغر يرفعه الوضوء بالتوزيع.
وفيه بُغْد؛ لظهور أن الغسل والوضوء علّة لرفع الحدث مطلقاً، وهذا ينسحب في
جميع الأغسال، سوى الجنابة.

تفريع: لو مسّه قبل برده فلا غسل؛ لما مرّ^٣.
وهل يجب غسل ما مسّه؟ الأقرب المنع؛ لعدم القطع بنجاسته حيثئذٍ، وأصالة
البراءة، ولأنّ نجاسته وجوب الغسل متلازمان؛ إذ الغسل لمسّ النجس.
وإن قلنا: إن وجوبه تعبّد محض، فبطريق الأولى سقوط غسل اليد، ويلوح ذلك
من كلام ابن أبي عقيل^٤، إلا أنه مخالف للجماعة، ولدعوى الشيخ الإجماع عليه^٥.
والفاضل أوجب غسل يده بمسّه قبل البرد؛ محتجاً بأن الميت نجس^٥.
وجوابه: إنّما يُقطع بالموت بعد البرد.
ولو مسّ ما تمّ غسله منه فالأقرب سقوط الغسل؛ للحكم بطهارته.
ولو غلبنا النجاسة الحكميّة، وقلنا: إنّ زوالها عن جزءٍ مشروط بزوالها عن آخر،
أمكن الوجوب، ولأنّه يصدق عليه أنه ميت لم يغتسل.
أمّا على القول بالنجاسة العينيّة - كما هو ظاهر الأصحاب - فلا إشكال في عدم
الوجوب.

١. في ص ١٦٦.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٣٦، (تذنيب).

٣. في ص ٤٧٢، الهامش ٣.

٤. الخلاف، ج ١، ص ٧٠٠، المسألة ١٨٨.

٥. تذكرة الفقهاء، ج ٢، ص ١٣٥، الفرع هـ، من المسألة ٢٦٩.

ولا فرق بين مسّ المسلم والكافر؛ لشمول اللفظ. ولا دُخُل لقيد الغسل هنا في إجراء الكافر مجرى البهيمة؛ لأنّه قيد لعدم وجوب الغسل لو مسّ بعده، ولا يلزم منه كون صحّته شرطاً لوجوب الغسل بمسّه قبله؛ لأصالة عدم الاشتراط. نعم، لا فرق في مسّ الكافر بين مسّه قبل الغسل أو بعده؛ لأنّ غسله لم يُغفده طهارةً.

وهل يجب الغسل بمسّ العظم المجرد متصلاً أو منفصلاً؟ الأقرب نعم؛ لدوران الغسل معه وجوداً وعدماً.

ويمكن الالتفات إلى طهارته فلا يفيد غيره نجاسةً. ونحن نمنع طهارته قبل الغسل الشرعي؛ لأنّه ينجس بالاتصال. نعم، لو أوضح العظم في حال الحياة وطهر ثمّ مات فمسّه فالإشكال أقوى؛ لأنّه لا يُحكم بنجاسة هذا العظم حينئذٍ.

ولو غلبنا جانب الحكم توجّه وجوب الغسل، وهو أقرب، أمّا على هذا فظاهر، وأمّا على النجاسة العينية يمكن القول بنجاسته؛ تبعاً للميت عيناً، ويطهر بالغسل. أمّا السنّ والضرس فالأولى القطع بعدم وجوب الغسل بمسّهما؛ لأنّهما في حكم الشعر والظفر.

هذا مع الانفصال. ومع الاتصال يمكن المساواة؛ لعدم نجاستها بالموت، والوجوب؛ لأنّها من جملةٍ يجب الغسل بمسّها.



تمّ الجزء الأوّل من كتاب ذكرى الشيعة - حسب تجزئتنا -

ويتلوّه الجزء الثاني في الطهور



مرکز تحقیقات اسلامی



Academy of Islamic Sciences and Culture

المركز العالي للعلوم والثقافة الإسلامية
مماونة الأبحاث لمكتب الأعلام الإسلامي
في الحوزة العلمية، قم المقدسة

www.isca.ac.ir